جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

وفرقة بحث PRFU الجزائر في بيئتها الداخلية و محيطها الاقليمي و الدولي

مسطرة اجرائية

اشغال الملتقى الوطني الافتراضي حول :

السياسة الخارجية الجزائرية بين تفعيل الدبلوماسية السياسية و الحاجة الى انعاش الدبلوماسية الاقتصادية : فرص و عوائق

المنعقد يوم الأربعاء 31مارس 2021

اعداد و اشراف :

د .عميري عبد الوهاب – د . زروقي عدنان

تقديم :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم ، وبعد

يسرنا أن نجمع أشغال الملتقى الوطني الموسوم " **السياسة الخارجية الجزائرية بين تفعيل الدبلوماسية السياسية و الحاجة الى انعاش الدبلوماسية الاقتصادية : فرص و عوائق** " ، و الذي انعقد بجامعة أمحمد بوقرة يوم 31 مارس 2021 بتقنية التحاضر المرئي عن بعد تنفيذا لاجراءات الحضر الصحي المطبق في الجامعة في ظل جائحة كورنا " كوفيد 19" ، و قد قمنا بجمع مداخلات السادة الاساتذة و الطلبة الباحثين المشاركين ضمن مسطرة اجرائية للاستفادة منها

تضم هذه المسطرة الاجرائية مداخلات الاساتذة و الطلبة الباحثين وفقا لترتيبهم ضمن البرنامج المسطر الذي جاء بدوره استجابة لما تتطلبه الملتقى من الناحية المنهجية و الموضوعية ، و عليه فقد تضمن الملتقى أربعة جلسات بالاضافة للجلسة الافتتاحية ، حيث تضمنت الجلسة الافتتاحية أربعة مداخلات و الجلسة الاولى 09مداخلات ، الجلسة الثانية 14 مداخلة أما الجلسة الثالثة 10 مداخلات في حين الجلسة الرابعة 08 مداخلة ، ناقش فيها المتدخلون مختلف المداخل التي تعنى السياسية الخارجية الجزائرية سواء من الجانب النظري أو البحث في الدبلوماسية السياسية و الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية باعتماد عدة نماذج ، وقد شهدت الجلسات فترات للنقاش حول ما جادت به تلك المداخلات ، و في ختام

الملتقى تم استعراض أهم النتائج و التوصيات التي كانت متناسقة مع اشكالية الملتقى .

بعد نحاج الملتقى بعون الله و بفضل كل من وقف معنا و ساعدنا فاننا نتقدم بخالص الشكر و الامتنان لكل من مدير الجامعة الاستاذ الدكتور ياحي مصطفى و كذا عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية الاستاذ الدكتور بن صغير عبد العظيم الذي لاطالما كان خير داعم لكل الانشطة العلمية التي نقوم بها ، و الشكر موصول لرئيس قسم العلوم السياسية و للدكتور درويش جمال و للدكتور بن مرسلي رافيق على المساهمة في الجانب التقني للملتقى ، و الشكر موصول لكل أعضاء اللجنة العلمية و التنظيمية للمتقى و كل أعضاء فرقة البحث PRFU " الجزائر في بيئتها الداخلية و محيطها الاقليمي و الدولي " و كل من شارك و ساهم في انجاح الملتقى على أمل أن يستفيد الجميع من أوراق هذا الملتقى .

رئيس المتلقى

د .عميري عبد الوهاب – د . زروقي عدنان

إشكالية الملتقى الوطني

يعالج الملتقى خصوصيات السياسة الخارجية الجزائرية، و من ضمنها الاهتمام الغالب لها منذ الاستقلال بالقضايا السياسية والأمنية التي برزت فيها وأثبتت جدارتها في التعامل معها، على غرار حل النزاعات بالطرق السلمية، وذلك تماشيا مع مبادئها الثابتة التي لم تتغير رغم تغير البيئات الثلاث لصنع السياسة الخارجية ، و المتابع لتاريخ السياسة الخارجية الجزائرية، يلاحظ أن الدبلوماسية الجزائرية عرفت فترات متباينة من حيث التوهج، حيث تميزت أحيانا بالبروز والفعالية على غرار فترة السبعينيات، وفي أحيان أخرى تراجعا وانكفاء كما كان الشأن في العشرية الأخيرة.

وعلى عكس التمكن المشهود للدبلوماسية الجزائرية في الملفات السياسية، كان الاهتمام بالملفات الاقتصادية والتعاطي مع الشأن الاقتصادي متواضعا جدا، باستثناء فترة السبعينات كذلك التي كانت فيها الجزائر الناطق باسم دول الجنوب و المدافعة على حقوقه ، و المنادية بضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. وباستثناء هذه المحطة و محطات أخرى محتشمة ، لم تكن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مستوى الحضور والأداء الذي يعزز من المكانة الإقليمية للجزائر على الأقل، ويخدم أهداف السياسة الداخلية.

ونظرا لتقاطع السياسة مع الاقتصاد، وفي ظل واقع العلاقات الدولية و مستجدات النظام الدولي، بات من الضروري التفكير في آليات تفعيل الدبلوماسية السياسية الجزائرية و إنعاش الدبلوماسية الاقتصادية ، خاصة و أن تعزيز الدور الجزائري إقليميا ودوليا و الترويج للمقاربة الجزائرية في التعامل مع الملفات السياسية والأمنية، يحتاج إلى تحسين الوضع الاقتصادي للجزائر، الذي من ضمن مقوماته تقويم علاقات التعاون الاقتصادي ، و هو ما يطرح الاشكالية التالية :

ماهي فرص وعوائق تفعيل الدبلوماسية السياسية الجزائرية و إنعاش دبلوماسيتها الاقتصادية؟

محاور الملتقى الوطني

اولا: السياسة الخارجية الجزائرية: قراءة مفاهيمية نظرية

- السياسة الخارجية الجزائرية: إطار نظري
- صنع السياسة الخارجية الجزائرية (تأثير الإرث السياسي والتاريخي على طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية)
- تقاطع أهداف السياسة الخارجية الجزائرية مع مبادئها الثابتة

ثانيا : الدبلوماسية السياسية الجزائرية بين الميراث التاريخي وحقيقة الواقع الدولي الجديد

- الإدراك الجزائري للمعضلات الأمنية الجديدة في ظل واقع متغير.
- الجهود الجزائرية لحل نزاعات الجوار الجيوسياسي : حدود التأثير والتأثر.
- الجزائر وقضية فلسطين في ظل المشهد الدولي الجديد.

ثالثا : بعث الدبلوماسية الاقتصادية: بين مراجعة السياسات الإقليمية وتصحيح العلاقات الثنائية.

- الاقتصاد كمحدد أساسي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية
- الجزائر ومسار التكامل المغاربي.
- الجزائر ومسار الشراكة الأورو متوسطية.
- الجزائر وعلاقاتها الثنائية: آليات التصحيح لتحقيق مكاسب نسبية وتثبيت معادلة رابح – رابح.

الفهرس :

تقديم :

- مداخلة افتتاحية : الدبلوماسية الدفاعية للجزائر عبر حلقات العمق الاستراتيجي

أ.د . عامر مصباح

د. زاوشي صورية.....9-11

1- مثلث تحليل السياسة الخارجية الجزائرية

د. عميري عبد الوهاب.....12-38

2- دور المحددات الداخلية في رسم وتوجيه عملية السياسة الخارجية الجزائرية

د. رضا شوادرة

ط.د . أمينة زرداني.....39-70

3- البعد المعياري للسياسة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية نقدية

د . حمياز سمير

د. منصوري سفيان.....71 -81

4- من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الوسائط الرقمية

د. براهيمي يوسف .....82 -100

5- المسعى الجزائري لتجسيد مفهوم الدولة المحورية في الجوار الجيوسياسي "تحليل للسياسة الخارجية الجديدة في عهد الرئيس تبون"

د . حمزاوي جويدة

د. حسام حمزة.....101 -122

6- تكييف الخطاب الدبلوماسي الجزائري لضمان أولويات الأمن الاقتصادي

د. فلة قصدالي

د . سلمة بورياح.....123 -141

7- أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين الإرث التاريخي و متطلبات الواقع الدولي الجديد

د . فؤاد خوالدية.....142 -167

8- الأمن القومي الجزائري من منظور مدرسة كوبنهاجن وإشكالية الراهنة

د. سعداوي عمر.....168 -174

9- دور الدبلوماسية الجزائرية في احتواء الأزمات الإفريقية في ظل التطورات الدولية الراهنة

د . آسيا لعمراني.....175 -193

10- تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري: دراسة في التداعيات وآليات المواجهة

د. رقولي كريم

ط.د. وغليسي أحلام.....194- 205

11- توجهات السياسة الخارجية للدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمتي ليبيا ومالي في ظلّ التحوّلات الإقليمية والدولية الراهنة.

د. منير موسى أبو رحمة

ط.د. أسية قوراري.....206- 225

12- الخلفيات الجيوسياسية لموقف و جهود الجزائر من ازمة مالي

د. بن مرار جمال

د . ملاح نصيرة.....226- 243

13- دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإقليمية : ازمة مالي نموذجا

د. عبد الحكيم ذهبي.....244- 261

14- الجهود الجزائرية لحل نزاعات الجوار الجيوسياسي : تحليل مبادرة التسوية في ليبيا

ط.د . هاجر العايب.....262- 280

15- Algeria Role in Libya : Divergent perceptions Towards a renewed Algerian regional diplomacy

د . صور لطفي.....281- 300

16- تغير موقف الدبلوماسية الجزائرية إزاء الحرب في مالي بين الحتمية و الإستقلالية

أ . إسعون محفوظ

أ . عيسو عز الدين.....301- 318

17- السياسية الخارجية الجزائرية ومعايير الدبلوماسية الاقتصادية "المحددات والأهداف

د. محمد الطاهر عديلة

ط.د. سليم جداي.....319- 339

18 -الجزائر والتهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية: الواقع والرهانات

أ . حمزة بوزيدي

د. عتيقة كواشي.....340- 360
19- البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الجزائرية بين الثابت والمتغير
د.بن مرسلي رافيق.....361- 373
20 -سياسات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر
د. سرير عبد الله امينة.....374- 390
21 -تقييم فعالية الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر: التعامل مع تونس نموذجا.
د. درويش جمال
د. سيدهم ليلى.....391- 408
22 -اعادة الاعمار كآلية لتوظيف القوة الناعمة الجزائرية في مسار التكامل المغاربي
د. منصر جمال
ط. د. مخلوف وديع.....409- 424
23- السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار منذ 2011: بين الانكشافية ومعضلة التدخل
د.أسماء حمايدية
د. خليدة كعسيس خلاصي.....425- 440
24 -مستقبل اتحاد المغرب العربي على ضوء المشروع الصيني الحزام والطريق: الفرص والتحديات
د. مداني ليلى.....441- 456
25 -أزمة التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات السياسية و الملفات الخلافية بين دول المنطقة.
د. بن عمراوي عبد الدين
د. زروقي عدنان.....457- 485
26- السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا: بين مبادرات احلال السلم والبرامج التنموية
د. مصطفى ونوغي.....486- 501

الدبلوماسية الدفاعية للجزائر عبر حلقات العمق الاستراتيجي
Defensive diplomacy through strategie deep rings

أ.د . عامر مصباح
أستاذ الدراسات الاستراتيجية والأمنية ، جامعة الجزائر 3
Mosbah07ameur@gmail.com
د. زاوشي صورية
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3

ملخص عام :

تتقاسم الفلسفة الاستراتيجية للدفاع اتجاهان رئيسيان ، الأول يقوده سان تزو Sun Tzu تحت مسمى " كسب الحرب بدون قتال"، والثاني يقوده كارل فون كلاوزفيتز Carl Von Clausewitz تحت مسمى " تدمير قوات العدو"، وإذا كان المفهوم الأخير يلخص مهمة القوات المسلحة فوق مسرح العمليات القتالية، فإن الثاني يتحدث عن إطار أوسع لمفهوم الدفاع ليشمل إيجاد المحيط الصديق فيما وراء حدود الدولة، الذي يكون أكثر قدرة على امتصاص حدة العداوة ويشجع على الشراكة الاستراتيجية القائمة على مبدأ المواجهة الجماعية متعددة المستويات لمصادر التهديد المشتركة، عبر تبني مقاربات متغايرة تكون الأعمال العسكرية جزء منها وليس كلها. تستلزم الشراكة الاستراتيجية انخرط عدد من الدول ضمن مجموعات عمل لإنجاز أهداف سياسية محددة بواسطة أدوات متعددة، يجب أن تُصنف هذه الدول وفق دوائر هرمية بناءً على أهميتها للأمن القومي؛ يمكن الاصطلاح على ذلك "بدوائر العمق الاستراتيجي". ليست كل الدوائر على مستوى واحد من الأهمية الحيوية، لكن كلها تحمل في مضمونها أسباب وشروط تعزيز الأمن القومي، مرتبة وفق حساسية وحيوية المصالح المتوقعة بشكل ثابت أو محتمل.

تقضي الفكرة الأساسية التي يتضمنها مصطلح "دوائر العمق الاستراتيجي" أن مفهوم الأمن القومي للدولة لا يتوقف عند الحدود الترابية لإقليم الدولة ، أو بطريقة أخرى ، أن شروط ضمان الأمن القومي ليست محصورة ضمن الحدود الجغرافية للإقليم الوطني المطلوب أن يصل إليها الغطاء الاستراتيجي، وإنما هي موجودة بشكل مبعثر وفوضوي في ما وراء الحدود وعلى مسافات بعيدة، تشكل المجموعة المتاخمة للحدود الأهمية الحيوية والأولوية القصوى عن غيرها الأبعد منها؛ ومن ثم، تصبح الأبعاد الجيو-استراتيجية حاسمة في تشكيل مفهوم دائرة العمق الاستراتيجي للأمن القومي. يستلزم مفهوم العمق بشكل طردي خاصية التخطي لما وراء المفهوم جيو-استراتيجي للأمن القومي، وبالتالي يستدعي إعادة مفهمة الغطاء الاستراتيجي، الذي يتضمن التمدد لما وراء الحدود الوطنية بصيغة مرنة ومبررة بواسطة الشراكة الاستراتيجية؛ التي يمكن أن تبنيها الحكومة الوطنية مع الحكومات الأخرى ضمن دوائر عمق أمنها القومي، المقسمة ضمن النقاط التالية :

1)العمق الاستراتيجي للدفاع الأساسي .

2)العمق الاستراتيجي للدعم والتعزيز.

3)العمق الاستراتيجي المكمّل .

4)العمق الاستراتيجي للشراكة عبر المتوسط .

Absract

Strategic phelosophy has shared by two defensive trends, one led by Sun Tzu under tittle «gain war without fight», and the second led by Carl Von Clausewitz tittled by «destroy the enmey's forces», if the last one summerize the mission of armed forces in fighting on operational theater, the second one talked broadly on framework of defense including the friend milieu beyond national borders, which be more able to metigate tensity of enmity and encourage for strategic parthnership based on multi-levels collective counter principle against common threat sources through adopt variaty approaches, military actions be

merely part of them. Strategic partnership has entiled involvement numerous of states within groups-work to achieve determined political ends by multiple means, should classifyed those states into hierarchy circles depending on its importance for national security, may termed «strategic deep circles». Not each circle has same importance, but all of them bring reasons and conditions reinforcement of national security, arrangement according of real or potentiel crucial of expected interests in each circle. The main idea that include within term «strategic depth circles» that national security concept do not stop at terrestrial borders of state, or in other word, the conditions that ensure the national security safety do not exclude into geographic borders of national territory that required strategic overlay, instead it being dispersedly and anarchically beyond borders at distances, the near one forms primary importance than the further one; then geostrategic dimensions became crucial to present the concept of strategic depth circle for national security. Depth concept entails necessarely overlap feature beyond geostrategic national security concept, therein recall reconceptionalization of strategic overlap, which compose extension beyond national border flexibly and reasonably through strategic partnership; which national government can built with other foreign governments within its national security depth circles. Strategic depth circles of national security has divided into many points as follow :

1)strategic depth for essential defense.

2)strategic depth for support and reinforcement.

3)complement strategic depth.

4)strategic depth for partnership across Mediterranean.

مثلث تحليل السياسة الخارجية الجزائرية
The Triangle of analysis Algerian foreign policy

د. عميري عبد الوهاب

كلية الحقوق و العلولم السياسية جامعة امحمد بوقرة - بومرداس.

a.omiri@univ-boumerdes.dz

ملخص:

تبحث هذه الورقة موضوع تحليل السياسة الخارجية الجزائرية تحليلا علميا منهجيا، بعيدا عن العموميات. وترتكز عملية تحليل السياسات الخارجية للدول على مجموعة من المستويات، قد تتعدد أو تتقلص بحسب الحالة قيد الدراسة. ولأن الحالة قيد الدراسة في هذه الورقة البحثية تتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية، فإننا حددنا مستويات تحليلها من خلال ما أسميناه مثلث تحليل السياسة الخارجية الجزائرية.

فبمتابعة تاريخ السياسة الخارجية الجزائرية، تمكنا من تحديد مثلث تحليلها في ثلاثة أضلع ؛ يتمثل الأول في ظاهرة بروز هذه السياسة تارة، وتراجعها تارة أخرى، وثانيا طبيعة تكيفها مع البيئتين الداخلية والخارجية، أما الضلع الثالث فيتمثل في الطابع الهدفي للسياسة الخارجية الجزائرية،ويتضمن خصوصية تقاطع الهوية بالمصلحة، بمعنى اقتران تحقيق المصلحة المعرفة بالأمن بالثبات على نفس المبادئ .

الكلمات المفتاحية :

السياسة الخارجية الجزائرية، بروز وانكفاء السياسة الخارجية الجزائرية ، تكيف السياسة الخارجية الجزائرية، تقاطع مبادئ وهدف السياسة الخارجية الجزائرية.

Abstract:

This paper analyzes the Algerian foreign policy scientifically and systematically, away from generalities. In this regard, it should be noted that the analysis of countries' foreign policies is based on a set of levels that can be doubled or diminished depending on the case under study. And because the case under study in this research paper is related to the Algerian foreign policy, we have identified for its analysis three basic levels

Through the historical course of the Algerian foreign policy, we were able to define the triangle of its analysis as follows: First, the phenomenon of the emergence and decline of this policy, secondly the nature of its adaptation, and thirdly the nature of its objective.

Beyond this triangle of analysis, the paper aims to facilitate the evaluation of Algeria's foreign policy.

***Key words** : Algerian foreign policy, the emergence and decline of A.F.P, the adaptation of the Algerian foreign policy, the intersection of the principles and goal of Algerian foreign policy.*

مقدمة:

يستند التحليل العلمي والمنهجي للسياسات الخارجية للدول، إلى محددين متكاملين؛ المحدد الأول يتمثل في استخدام أدوات التحليل العلمي، ونعني بها مختلف المفاهيم والنظريات المفسرة

للسياسة الخارجية، أما المحدد الثاني فيتمثل في خطوات التحليل باعتبارها خطوات لبحث علمي؛ فتحليل السياسة الخارجية هو في الأصل بحث علمي، و عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث لتقصى وتتبع الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة(مشكلة البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة(منهج البحث)؛بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو نتائج صالحة للتعميم على مشكلات مماثلة(نتائج البحث).

وعليه، فإن تحليل السياسة الخارجية، هو نشاط هادف ومنظم، ودراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها، وتفسيرها ، بما يتيح الفرصة لتقييمها و استشراف مستقبلها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن عملية تحليل السياسات الخارجية للدول، ترتكز على مجموعة من المستويات، قد تتعدد أو تتقلص بحسب الحالة قيد الدراسة. و لأن الحالة قيد الدراسة في هذه الورقة البحثية تتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية، فإننا حددنا ثلاثة مستويات أساسية لتحليلها هي عبارة عن أضلع، تشكل ما أسميناه في صلب الموضوع مثلث تحليل السياسة الخارجية الجزائرية.

فبمتابعة تاريخ تطور السياسة الخارجية الجزائرية، تمكنا من تحديد مثلث تحليلها في ثلاثة أضلع أساسية؛ يتمثل الأول في حالتي البروز والطابع الثوري والاندفاعي تارة، والتراجع والانكفاء تارة أخرى، التي عرفتهما السياسة الخارجية الجزائرية وآلتها الدبلوماسية، ثانيا، طبيعة التكيف مع البيئتين الإقليمية والدولية، أما الضلع الثالث فيتمثل في الطابع الهدفي للسياسة الخارجية الجزائرية وخصوصية اقتران تحقيق المصلحة المعرفة بالأمن بالثبات على نفس المبادئ، بمعنى تقاطع الهوية مع المصلحة.

وتستهدف الورقة من وراء مثلث التحليل هذا، استخراج ملامح تقييم السياسة الخارجية الجزائرية. وهو ما تبحثه الإشكالية التالية :

كيف يمكن تقييم السياسة الخارجية الجزائرية من خلال مثلث تحليلها؟

المحور الأول: المستويات العامة لتحليل السياسة الخارجية

تخضع عملية تحليل السياسة الخارجية لثلاثة مستويات (الوصف، والتفسير، ومحاولة التنبؤ بمسارها) نظرا لتعدد أطرها (السياسية، الاقتصادية، الأمنية،الثقافية،الاجتماعية) ، وتعدد

أبعادها وأولوياتها وأهدافها، واختلاف مضامينها(سلمي، تعاوني، تكاملي، صراعي، عدواني، تدخلي)، مما يفرض منهجا تحليليا أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين، وبيان أكبر المتغيرات أثرا وتحكما في عملية صنع السياسة الخارجية.

وفضلا على المستويات المذكورة ، فإن تحليل السياسات الخارجية قد يأخذ الصيغ التالية:

الفرع الأول: تحليل السياسات الخارجية من حلال طبيعة التكيف:

يعتبر السلوك الخارجي للدول تكيفي و غير ثابت، غير أن طريقة التكيف تختلف من دولة إلى أخرى. و هناك على العموم صيغتان للتكيف، تكيف سلبي، وتكيف ايجابي

التكيف الايجابي: يتعلق بإحداث تحولات على السلوك الخارجي دون المساس أو التراجع عن المقومات والهياكل الرئيسية للمجتمع، وهنا يكون التكيف جزئي أو نسبي.

التكيف السلبي أو التغيير: يتعلق بإحداث تحولات راديكالية في السلوك الخارجي عبر تغير جذري في المقومات والبنى والأسس الرئيسية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وهو ما تسميه بعض الأدبيات باسم التغير.

وقد اهتم " كارل هولستي" بموضوع تغير السياسة الخارجية، و ميز بين التغير العادي أو التدريجي، وبين التغير الجذري أو الكلى في نمط السلوك الخارجي للدولة وتحالفاتها. فالتغير بمعنى إعادة الهيكلة، هو تغيير درامى وشامل لنمط العلاقات الخارجية للدولة، يختلف عن التغير العادي، الذي عادة ما يكون بطيء و تدريجي.فإعادة الهيكلة تعبر عن وجود نية تغيير جوهري غير تدريجي، وعادة ما ينطوي على ربط مقصود أو واعى لمختلف القطاعات. "إعادة التوجيه ، تشير إلى نية من صناع القرار في السياسة الخارجية لإعادة هيكلة سياسة دولتهم الخارجية.[1]

وقد ميز "تشارلز هرمان" بين أربعة أشكال من التغير، وهي:

1.التغيّر التكيفي: ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع الاستمرار في بقاء أهداف السياسة وأدواتها كما هي؛

---

[1] زينب فريح، **تغير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 19-04-2019 في:https://www.politics-dz.com

2.التغيّر البرنامجي؛ وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف؛

3.التغيّر في الأهداف؛ بمعنى تغير أهداف السياسة الخارجية، وليس مجرد تغير الأدوات؛

4.التغيّر في توجهات السياسة الخارجية؛ وهو أكثر أشكال التغير تطرفا، إذ ينصرف إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية، بما فيه تغير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف.

ويعتبر"هيرمان "أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا في السياسة ، وأن الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية.[1]

الفرع الثاني: تحليل السياسة الخارجية من حيث أسباب البروز و التراجع

تركز أهم الدراسات على دور صانع القرار في بروز أو تراجع السياسة الخارجية، لكن تربط ذلك بدور العوامل الداخلية و الخارجية.

1. العوامل الشخصية لصانع القرار

يشرح مقترب التحليل الجزئي للسياسة الخارجية دور صانع القرار في رسم وتوجيه السياسة الخارجية. ويؤكد على أن صنع قرارات السياسة الخارجية يتأثر بالخصائص والقيم الشخصية والخلفية الاجتماعية والخبرة التي يتمتع بها القائمون على هذه العملية.

و حسب "كريستوفر هيل" يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة [2]. لهذا، يرى أصحاب هذا المقترب أن التغير في أنماط القيادات الحاكمة ينتج في الغالب تغيرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة، وفي حالات يكاد يكون نفوذ القائد وتأثيره على تحديد أهداف السياسة الخارجية مطلقا[3].

---

[1] إدريس عطية، عقبة وقازي، **رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي: دراسات تحليلية في المدارات الجيو-أمنية**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 02(2020) ص 333

[2] حسن العلكيم، السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباشيف، المستقبل العربي، العدد 125، جويلية 1989، ص 128

[3] محمد نصر مهنا، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير** .الإسكندرية، المكتبة الجامعية،1998، ص 178

وبحسب المقاربة الجزئية، فإن الخصائص الشخصية والنسق العقيدي لصانع القرار يلعبان دورا مهما في تحديد سلوكاته الخارجية. وفي هذا الصدد يرى "كينيث بولدينغ" بأن للإنسان مقياسا معينا يؤثر في عقائده ويعطيه مقدرة على تقييم ومقاومة كل مالا يتلاءم مع عقائده[1]

والثابت في مقترب التحليل الجزئي أن لصانع القرار دور كبير في صنع السياسة الخارجية، ومن ثم في بروز هذه السياسة أو تراجعها. لكن شدة هذا الدور أو محدوديته، ومدى تأثير صانع القرار بصفته الفردية، مقيد أيضا بدرجة تأثير محددات البيئتين الداخلية والدولية .

وفي هذا الصددّ، يرى "سنايدر" أن دوافع الدول في السلوكات الخارجية لا تنفصل عن الدوافع الشخصية لصناع القرار، فما تعبر عنه الدولة من دوافع، قد تكون مرجوة ومعلنة، أما الدوافع المرتبطة بالشخصية والأمور النفسية فهي سببية، وغير معلنة.[2]

وبحسب " **مارغريت هيرمان"** فإن الزعماء يدركون ويترجمون قيود بيئاتهم المحلية والدولية، ويواجهون الضغوط السياسية المحلية عند تحديد اختيارات السياسة الخارجية[3]،

فالقيود الداخلية و الدولية المفروضة على الدول تجعل القادة يختارون عددا محصورا من إستراتيجيات السياسة الخارجية، مما يؤثر في بروز تلك السياسة أو انكفائها.

إذن هناك عوامل تزيد في تعظيم العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، وهي أسباب متعلقة بصانع القرار، وهناك أسباب متعلقة بمحددات البيئتين الداخلية والخارجية. وجميعها تشكل عوامل في بروز أو تراجع وانكفاء السياسة الخارجية للدولة.

---

[1] سعد أبو دية، **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية** .الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983، ص 14

[2].حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص ص 128 - 133.

[3] Margaret G. HERMANN and Joe D. HAGAN, **International Decision Making : Leadership Matters (The Frontiers of Knowledge).** in:

http: // articles. findarticles. com/ p/articles/ mi_m1181/is_ n 110/ai_20492570

بالنسبة لعوامل صانع القرار، نذكر نموذج شخصيته؛ فتفسير تأثير العوامل الشخصية يتم من خلال فهم ومعرفة طبيعة الخصائص الشخصية، المرتبطة بالتكوين المعرفي وا لعاطفي والسلوكي، كأن يكون الفرد ذو شخصية تسّلطية، أو منفتحا على الأفكار الجديدة .

وقد صيغت هذه السمات عبر نموذج الشخصية التسلطية لـ"ادورنو"،ونموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا لـ "روكيتس"، ونموذج تحقيق الذات لـ"ماسلو[1]." ونشير إلى أن نمط تحقيق الذات هو من سمات الشخصية المؤثرة ايجابيا على السياسة الخارجية،[2]

و في هذا السياق، نركز على الشخصية الكاريزمية التي تتسم بميزات تمكّن القائد من ممارسة صنع السياسة الخارجية بأريحية وقبول من الجماهير، على غرار القدرة على تصور الحل الأمثل للخروج من الأزمة التي يمر بها المجتمع ،و القدرة على إيصال آرائه وأفكاره وتصوراته التي يسعى إلى تطبيقها ، من خلال تقديم الأسانيد القوية لأفكاره ورسالته .[3]

وهناك عوامل أخرى متعلقة بصانع القرار تؤثر في بروز أو تراجع السياسة الخارجية، على غرار درجة اهتمامه بالسياسة الخارجية، و خبرته و دوافعه. فالاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية،يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام. وتختلف درجة الاهتمام باختلاف صناع القرار، و اختلاف الداعي إلى ذلك، كأن يكون الداعي زيادة أو تأكيد الشعبية، أو الاعتقاد بأن أمن الدولة مهدد من الخارج، أو أن يرى القادة أن السياسة الخارجية هي الوسيلة الأنسب لتحقيق أهداف السياسة العامة للبلاد . ويذهب كل من "ادوارد جورج" و "ستيفن واين"، إلى أن عدم قدرة القادة على التأثير في تراجع السياسة الداخلية يؤدي بهم إلى زيادة الاهتمام بالشؤون الخارجية[4].

---

[1] لويد جونسن ،**تفسير السياسة الخارجية** .(تر:محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم).الرياض:عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود،1989،ص26

[2] لويد جونسن، المرجع نفسه،ص28

[3] محمد نصر مهنا، **في تاريخ الأفكار السياسية و تنظير السلطة** .الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 289

[4] Daniel S. MOREY, **Presidential Foreign Policy Activity : President – Centered , Presidency – Centered , Or International Pressure?** p 03. in:

كما يمكن استشعار درجة الاهتمام من خلال الأسفار للخارج والخطابات، حيث أن الزيادة في النشاط أو الاهتمام بالشؤون الخارجية يصاحبه زيادة في خطب السياسية الخارجية[1].

و تلعب الخبرات السابقة للقائد السياسي في مجال الشؤون الخارجية دورا مهما في زيادة ميله وتأثيره في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، وبروز هذه الأخيرة أو تراجعها، ويصدق هذا بالدرجة الأولى على الذين عملوا بهذا المجال قبل وصولهم للسلطة، حيث أن خبرتهم تسمح لهم بتكوين آراء وعقائد واضحة عن الأسلوب الأمثل لإدارة السياسة الخارجية.

وعلى صعيد متصل، تلعب دوافع صانع القرار دورا هاما في بروز السياسة الخارجية وحضور تأثير صانع القرار. و في هذا الصدد، اعتبر البعض أن الحاجة إلى القوة تجعل الأفراد أكثر تطلعا من غيرهم إلى المراكز القيادية وإلى السيطرة على الآخرين، في مقابل ذلك يرى آخرون أن سلوكات القادة تقف وراءها الحاجة إلى الانتماء والرغبة في الإنجاز، حيث يسعى القادة إلى ربط أسمائهم بما أنجزوه لدولهم وما حققوه لشعوبهم.[2]

وتعتبر الشعبية أو الاستحسان الرئاسي، أداة مهمة لأي قائد، فهي سبيل للمزيد من الدعم والمساندة من البيئة الداخلية، واكتساب هامش تصرف كبير، يخفض من حدة المعارضة[3] ويقّلل القيود المفروضة عليه في مجال الشؤون الخارجية.

2. أسباب تعظيم العوامل الشخصية المرتبطة بالبيئة الداخلية.

---

http :// www.qaa.ac.uk/crntwork/benchmark/politics.pdf.

[1] Daniel S. MOREY, **Presidential Foreign Policy Activity : President – Centered , Presidency – Centered , Or International Pressure?**, p 15 in:

http :// www.qaa.ac.uk/crntwork/benchmark/politics.pdf.

[2] - لويد جنسن، مرجع سابق، ص 24

[107] Daniel S. MOREY, **Presidential Foreign Policy Activity : President – Centered , Presidency – Centered , Or International Pressure?**,, p07. in:

http :// www.qaa.ac.uk/crntwork/benchmark/politics.pdf.

يعود مصدر ازدياد تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية لعوامل البيئة الداخلية التي تحدد ما يمكن أن يقوم به صناع القرار، على غرار طبيعة النظام السياسي ومركز صانع القرار، ودرجة المأسسة، و ثقل الأحزاب السياسية والرأي العام.

نجد في النظم الديمقراطية أن حجم المشاركة معتبر عند كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، ومنه تنحسر فرص استقلالية صناع القرار في إدارة شؤون السياسة الخارجية، لتصبح هذه الأخيرة مجرد عملية "إسقاط "لمسرح السياسة الداخلية، ولكن موجه نحو الخارج [1].

وترتبط بطبيعة الأنظمة السياسية درجة المأسسة؛ ففي الأنظمة التسلطية نشهد تدنّ و ضعفا في درجة المأسسة، يقابله ازدياد سلطة اتخاذ القرار ما يؤدي إلى مزيد من تأثير القادة على سلوكات السياسة الخارجية. و كلما ارتفعت مرتبة صانع القرار، فإن مسؤولياته وصلاحياته تتوسع، والقيود تقل عليه، tيزيد تأثيره الشخصي على صنع القرار الخارجي.

وتنعكس طبيعة النظام السياسي على دور الأحزاب السياسية و الرأي العام؛، ففي النظم الديمقراطية يفترض أنه كلما زادت الأغلبية البرلمانية للحزب زادت إمكانية تأثيره على السياسة الخارجية[2]، بينما في النظم غير الديمقراطية، تكون الأحزاب غير فعالة، ناهيك عن الوحدات الدولية ذات نظام الحزب الواحد ، فغالبا ما يسيطر على هذا الحزب الواحد زعامات كاريزمية أو عسكرية، وهو ما يخّفف الضغوط و يقلل القيود على صانعي القرار.

و فيما يخص الرأي العام، يلاحظ أن تأثيره يبقى محدودا، إذ يتميز بافتقاره للمعلومات والحقائق الأساسية المتعلقة بالشؤون الخارجية. وإن كان تأثيره موجود نوعا ما في الدول المتقدمة، فإنه في الدول المتخلفة يميل إلى الاهتمام بقضايا المعيشة صنع القرار الخارجي.

3. أسباب تعظيم العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية المرتبطة بالبيئة الدولية.

---

[1] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** .ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط 1، 1986، ص 342

[2] لويد جنسن، مرجع سابق، ص155

يستجيب القادة للحوافز الخارجية متى اشتغلوا بالسياسة الخارجية، و يتحدد سلوكهم حسب تطورات النظام الدولي ، فهذه الأخيرة تؤثر على القادة في صنع قرارات السياسة الخارجية، ومنها بالخصوص الأزمة الدولية و توزيعات القوة في النظام الدولي.

قدم" تشارلز هيرمان" تعريفا دقيقا للأزمة، أوضح فيه أنها وضع يتسم بتهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار (أو الدولة)، وتكون في شكل حدث مفاجئ لصانع القرار، وحينها يكون الوقت الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع محدود.

إن اجتماع هذه العوامل الثلاثة المتمثلة في التهديدالكبير، والوقت القصير و المفاجأة، هي عوامل تزيد من سلطة صانع القرار، وتزيد من تأييد الرأي العام له، كتعبير عن التضامن لمواجهة الأزمة. كما أن الأزمة تعمل على تقليص عدد المشاركين في صنع قرارات السياسة الخارجية، لأنها تتطلب اتخاذ قرارات سريعة و قدرا كبيرا من السرية، وهذا ما يعظم دور القائد في صنع السياسة الخارجية، تحت مبرر ضغط إيجاد الحل في أسرع وقت، فيلجأ إلى مفاهيمه و خبراته لاختيار أفضل البدائل المناسبة -على قلتها -ومن هذا كله يفترض أن تعكس قرارات الأزمات، شخصية القائد السياسي إلى حد كبير.

أما بالنسبة لنمط توزيع القوى في النظام الدولي، فهناك من يركز عليه كمتغير تفسيري أول لسلوك الدول .؛ فمثلا في ظل الحرب الباردة كانت الثنائية تهيمن على مسرح العلاقات الدولية، وتميز النسق الدولي بدرجة عالية من التوتر، مما أدى إلى تميز السياسات الخارجية بالشك والحذر، وارتفاع درجة المركزية في صنع قراراتها.[1] بينما أدت نهاية الحرب الباردة نوعا ما إلى تقليص تلك المركزية ، وتراجع دور القادة في مجال الشؤون الخارجية، استنادا إلى تراجع و تقلص مخاطر الأمن الرئيسية،[2]

الفرع الثالث: تحليل السياسة الخارجية من خلال طابعها الهدفي

[1] لويد جنسن، مرجع سابق، ص300

[2] Daniel S. MOREY, op.cit, p 12.

تتطلع السياسة الخارجية لتحقيق أهداف محددة تتأثر طبيعتها بحجم ونوعية القدرات الموضوعية والذاتية المتاحة للدولة في وقت معين. وتحقيق أهداف السياسة الخارجية انما يراد به ترتيب تلك الظروف المواتية لتحقيق غايات السياسة العليا للدولة[1] .

إن تصور السياسة الخارجية كعملية هدفية يحقق فائدة علمية من حيث تحليل السياسة الخارجية للوحدة الدولية ، فتحديد الأهداف يساعد و يسمح بتقويم أداء تلك الوحدة.

ويعد الأمن الهدف الأسمى التي تتوخاه الدول من تفعيل سياستها الخارجية. غير أن مفهوم الأمن الذي يعكس مدى نجاعة وفعالية السياسة الخارجية هو الأمن بمفهومه الموسع متعدد المستويات والأبعاد، وليس الأمن بمفهومه الضيق المرتبط بالتهديدات العسكرية، والذي يدور حول حماية مصالح الدولة القومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها، باستخدام القوة العسكرية كوسيلة نهائية.[2]

وقد دفعت تطورات التهديدات الأمنية إلى اعتماد مفهوم موسع للأمن، على غرار مقاربة **باري بوزان**. فقد قدم **"بوزان"** مقاربته الموسعة انطلاقا من كون جوهر الأمن يتضمن البقاء، وظروف الحياة والوجود.[3] لهذا، تناول خمسة قطاعات أمنية(سياسية، عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، وبيئية)، معتبرا أنها ترتبط ببعضها البعض ارتباطًا معقدًا، ما يجعل معالجة قضية الأمن بشكلٍ منفصلٍ غير ممكنة، وفحص الروابط بينها يفيد في فهم مشكلة الأمن القومي. فالقطاعات الخمسة للأمن منسجمة في شبكة قوية من الروابط..[4]

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص ص 24-25.

[2] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات** ، ط 1 ، 2005 ، ص 319

[3] .*Barry Buzan," **New Patterns of Global Security in the Twenty-first Century**" International Affairs,* 67.3 (1991), pp. 432-433.

[4] Marianne STONE , ***Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis***, Security Discussion Papers ,Series 1 , in;

p p3-6http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf

وهكذا، فإن السياسة الخارجية الناجعة يجب أن تتوخى مراعاة هذه القطاعات الخمسة للأمن التي حددها «بوزان"

وإن كان "بوزان" يعطي الأولوية للتهديدات العسكرية، كونها أكثر إلحاحا، وقادرة على إثارة تهديدات على المستويات الأخرى.، فنحن من جهتنا ننوه بالأمن الاقتصادي كهدف محوري تتأسس عليه أوجه الأمون الأخرى، بما فيه الأمن الإنساني.

إن هدف الأمن الذي تتوخاه السياسة الخارجية لابد أن يأخذ بالاعتبار البعد الإنساني للأمن باستهداف تحقيق متطلبات داخلية عبر تلبية متطلبات أمن الإنسان المواطن.

ومن خلال مقاربة الأمن الإنساني نفهم كيف تكون السياسة الخارجية آلية لاكتساب الشرعية، وهذه الأخيرة هدفا لها، فطالما حقق النظام السياسي أمن الإنسان ، فإنه يكتسب الشرعية. فالسياسة الخارجية تمثل أحد المصادر التي يعتمد عليها النظام السياسي لاكتساب تأييد ومساندة المواطنين، من خلال فاعليته في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. فمتى كانت السياسة الخارجية امتدادا لسياسة داخلية فعالة ونشطة، فإنها ستدعم شرعية النظام السياسي..[1] وتسهم في تضييق الفجوة بين الشعب والسلطة السياسية، مما يساعدها على السلوك الخارجي و التفكير فيما يحقق الأهداف الداخلية ومتطلبات الشعب.

المحور الثاني: مستويات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

يعتبر إطار السياسة الخارجية الجزائرية سياسي و أمني أكثر، و مضمونها سلمي، تعاوني، تكاملي، وغير تدخلي. و توجهها إقليمي. كما أن السياسة الخارجية الجزائرية إيديولوجية أكثر، حيث تتطابق مبادئها مع توجهاتها وقراراتها.

وقد تأسس هذا التصور الشامل عن السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تتبع مسارها التاريخي، الذي سمح لنا برصد مبادئها و توجهاتها. فقد كرست المراجع التنظيمية و المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية ، مجموعة من المبادئ التي كانت الخيط الناظم الذي يحكم عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية .وتشمل مجموعة المبادئ المستويات التالية:

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية**، السياسة الدولية، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 86، أكتوبر 1986، ص 54.

الفرع الأول: المستوى السياسي والأمني لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

يندرج ضمن المستوى السياسي والأمني، ما يتعلق بالأمن القومي الجزائري على الصعيد السياسي والاقتصادي، فضلا على ما يسند هذا الأمن القومي في إطار العمل الوحدوي والعمل في إطار المنظمات الإقليمية، والسعي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

1. **<u>الأمن القومي السياسي والاقتصادي:</u>**

- ضمان الاستقلال الوطني و تحقيق الاستقلال الاقتصادي [1]
- رفض كافة أشكال التدخل[2]
- الدفاع عن سيادة الدولة وحرية وسلامة التراب الوطني وصيانة الاختيارات الأساسية للأمة، و تأكيد استقلالية القرار السياسي[3]

2. العمل الوحدوي و في إطار المنظمات الإقليمية : العمل الوحدوي في الإطار المغاربي والعربي، حيث تلتزم الجزائر كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للاتحاد أو للاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية. فوحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية. [4] والعمل في إطار الجامعة العربية وميثاقها، يستهدف الوحدة العربية وحل القضية الفلسطينية، والعمل في إطار الاتحاد الإفريقي . وكل ذلك مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

3.السلم والأمن الدوليين : تستهدف السياسة الخارجية الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، والتمييز العنصري، والتضامن مع حركات التحرر الوطنية في كفاحها لأجل تحررها السياسي والاقتصادي، في إطار حقها في تقرير المصير والاستقلال.

---

[1] . بيان أول نوفمبر 1954، بيان مؤتمر الصومام 1956، دستور 1976

[2] . دستور 1976

[3] . بيان مؤتمر طرابلس 1962

[4] . دستور 1963، دستور 1976

بالإضافة إلى دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وترفض الجزائر إشكال التدخل الأجنبي، وتنادي باحترام القواعد العامة للقانون الدولي، عبر مواثيق الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. وهنا لابد من الإشارة إلى أن احترام القانون بصيغته المصدرية الموسعة هو نابع من سعي الجزائر للأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات التي جاءت بعد هيئة الأمم المتحدة و من ورائها مستجدات البيئة الدولية على غرار ظهور العالم الثالث، و الحقائق الجديدة في العالم المعاصر؟"[1]

الفرع الثاني: مستوى إدارة العلاقات والأزمات:

1. حل النزاعات وإدارة الأزمات بحسن الجوار: و تجسد ذلك من خلال العمل ضمن مواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي وقواعد القانون الدولي، ومبدأ حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة.

إن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل ونزاعات فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا تعني خلو علاقات الدول المجاورة من المشاكل والنزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين، وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد إلى استعمال القوة أو التهديد بها، فبروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته . لهذا فإن مبدأ حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ

---

[1]. بهجت قوراني، **ما هي شروط صنع القرار الناجح :قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين**، السياسة الدولية،العدد 154، أكتوبر 2003، ص 183

استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، والجزائر تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى حل النزاعات بالطرق السلمية.

2. **حسن الجوار الايجابي كضمان للاستقرار والوفاق:** تتبني الجزائر علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وقد أضافت على حسن الجوار صفة الايجابية. على أساس أن حسن الجوار البسيط يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولابد أن من إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية.

علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق حسن الجوار الايجابي ، تتمثل في:

- التخلي عن كل أسباب التوتر، والتقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة،
- العمل على تنمية السلم بين دول الجوار، والتخلص من عوامل سوء التفاهم بفتح قنوات للحوار و التشاور من اجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المتجاورة،
- استغلال الإمكانات لتنمية علاقات التعاون وتشبيك المصالح
- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.

3- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر لتحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمونه الإيجابي، فهذا العنصر لا يوجد في مبادئ علاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية. كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار لتقرير مصيرها، وترسخ هذا المبدأ لدى الجزائر حيث كانت تعتبر حق تقرير المصير من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر، وأصبح الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، والتضامن مع الشعوب في كفاحها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، وحقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

المحور الثالث : السياسة الخارجية الجزائرية من خلال مثلث التحليل

سمح لنا تتبع مسار السياسة الخارجية الجزائرية استكشاف أسباب بروزها وتراجعها، و مدى تأكيد أو تكييف توجهات هذه السياسة من طرف صانعي قراراتها، و مدى ثباتهم على المبادئ التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية التي صنعت الهوية الدولية للجزائر، وكيف كانت إسهاماتهم و لمساتهم في دعم تلك المبادئ، ومدى تحقيقهم للهدف الجوهري للسياسة الخارجية الجزائرية المتمثل في الأمن عبر تلك المبادئ.

الفرع الأول: أسباب بروز وتراجع السياسة الخارجية الجزائرية

تحتكم ظاهرة بروز السياسة الخارجية الجزائرية تارة، وتراجعها وانكفائها تارة أخرى، لمحددات ترتبط بصانع القرار، لكن ثقل هذه الأخيرة ترتبط كذلك بمحددات البيئتين الداخلية والخارجية.

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية لصانع القرار ، وذلك جراء منح دساتير الجزائر سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد .

عندما نتحدث عن صنع السياسة الخارجية الجزائرية ومدى تأثير العوامل الشخصية فيها، نكون بصدد حالة خاصة نوعا ما، حيث أن التأثير لا يكون على مبادئ السياسة الخارجية على اعتبار أن كل الرؤساء متمسكون بهذه الأخيرة على الرغم من إدخال بعض التكييف على بعضها دون المساس بفحواها وروحها، إنما تأثير العوامل الشخصية الذي نعنيه فيخص توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وشدة بروزها، أو بمعنى آخر ترتيب الملفات والقضايا ذات الأولوية، وكذا شدة بروز الأداء الخارجي أو الانكفاء والتراجع.

وقد عرفت السياسة الخارجية الجزائرية فترات متفاوتة بين ظهور ونجاح ملفت للانتباه، وتراجع وانكفاء ملحوظ، وبين توجه ثوري إيديولوجي تارة، و مزيج بين الطابع الإيديولوجي والبراغماتي تارة أخرى، وربما توجه براغماتي أكثر في بعض الحالات.

وتعود أوجه هذا التأثير إلى صانع القرار وخصائصه الشخصية وأهدافه وطموحاته، لكن متغيرات البيئتين الداخلية والدولية لها دور هام في زيادة أو نقصان دور الفرد في صنع قرارات السياسة الخارجية.

فبالنسبة للمحددات صانع القرار، نلاحظ أن درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية، والخبرة، والدوافع، هي أهم العوامل التي لعبت دورا مهما في بروز وانكفاء السياسة الخارجية الجزائرية. ونذكر في هذا الخصوص كيف أن قلة اهتمام الرئيس بومدين مثلا في بداية رئاسته بالشؤون الخارجية أثرت في بروز السياسة الخارجية الجزائرية، لكن سرعان ما أثر اهتمامه تأيرا عكسيا أدى إلى تميز السياسة الخارجية الجزائرية بالاندفاع والثورية، وبالتالي البروز والتأثير، خاصة مع وجود دوافع شخصية للرئيس بومدين و طموحه للعب دور إقليمي وتمثيل دول الجنوب في قضايا التنمية والتحرر.

و في فترة التسعينيات مثلا ، شهدت السياسة الخارجية الجزائرية تراجعا ملحوظا، بسبب اهتمام صانع القرار آنذاك بالشأن الداخلي.

إن مسألة بروز وتراجع السياسة الخارجية الجزائرية ترتبط بصانع القرار ، فهذا الأخير له دور أكيد في ذلك ، لكن شدة هذا الدور أو محدوديته، محكوم بطبيعة المحددات الشخصية لصانع القرار، و درجة تأثير محددات البيئتين الداخلية والدولية وتأثره بها،

لقد عرف مسار السياسة الخارجية الجزائرية مراحل متنوعة من حيث تعدد الرؤساء وتغير البيئتين الداخلية والدولية، وهو ما انعكس على ظاهرتي البروز و التراجع .

فبالنسبة لصناع القرار، شهدنا اختلافات من حيث طبيعة ونموذج شخصيتهم، ودرجة اهتمامهم بالسياسة الخارجية، و خبرتهم، و مرونتهم و جمودهم، و دوافعهم، و شعبيتهم.

وبالنسبة للبيئة الداخلية سجلنا مفارقة في مسألة تأثير محددات هذه الأخيرة (طبيعة النظام السياسي، درجة المأسسة، مركز صانع القرار، دور الأحزاب السياسية و الرأي العام) فالمفارقة في حالة الجزائر أن هذه المحددات لم تتغير في مضامينها رغم تغيرها الشكلي، والثابت منها أكثر هو احتفاظ صانع القرار بثقله ومركزه سواء في عهد الحزب الواحد أو التعددية، لهذا توصلنا إلى نتيجة مفادها أن المحددات الداخلية على العموم لم تؤثر في صانع القرار وبالتالي في بروز أو تراجع السياسة الخارجية الجزائرية، باستثناء تأثير الوضع الداخلي في التسعينات مثلا ، الذي جعل اهتمام صانع القرار مركزا على الشأن الداخلي، حيث أن دخول الجزائر في أزمة داخلية

أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي، وبالتالي سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس.

و مع بداية انفراج الأزمة بدأ نشاط السياسة الخارجية يعود من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا.

بالنسبة لمحددات البيئة الدولية الأمر يختلف، فقد لاحظنا أنها حينا كانت سببا في تعظيم دور صانع القرار و في بروز السياسة الخارجية الجزائرية كما كان الشأن في عهد بومدين، و حينا آخر كان لها دور في تراجعها.

من أهم هذه المحددات التي لعبت دورا مزدوجا نذكر الأزمة الدولية، و توزيع القوى في النظام الدولي. فبالنسبة للأزمة : نذكر مثلا بروز السياسة الخارجية الجزائرية في سياق المد التحرري في افريقيا ، تأميم البترول، القضية الفلسطينية، الحوار شمال جنوب.. قضايا التنمية الخ في عهد بومدين. وعلى خلاف هذا النوع من التأثير كان لما عرف بالربيع العربي دور في تراجع السياسة الخارجية الجزائرية.

أما ما يتعلق بتوزيع القوى في النظام الدولي: فهنا كذلك يمكن أن نقارن بين فترة بومدين وما بعده، فعهد الثنائية وحركة عدم الانحياز،و ثراء العالم الثالث بالزعماء، والمد القومي العربي الخ شكل سندا لبومدين ومقوم لبروز واندفاع ثوري للسياسة الخارجية الجزائرية والعكس بعده مع تغير هذه المعطيات. وظهور فواعل وقضايا جدد في إطار العولمة

وفي سياق تأثير البيئة الخارجية، نلاحظ أن السياسة الخارجية الجزائرية تتسم بالنشاط المكثف في ظل الأحداث البارزة والهامة وهذا منذ فترة الثورة المسلحة. ففي خضم ثورة نوفمبر كان نشاط دبلوماسية الجزائر قويا وبارزا للتخلص من الاستعمار.

واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965 ،الذي تسبب في دخول الجزائر في عزلة ، لأن بن بلة كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية التي كانت تمثل صحوة تحررية ثورية لدول العالم الثالث، ولذلك فإن العديد من هذه الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بالتجاهل والتريث، ومن ثم كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد،

ومع تنفيذ سياسة التأميم دخلت الجزائر في أزمة عميقة مع الغرب، حيث وظفت كل طاقاتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها، وبفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة ال 77 (1967) ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث، بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية وسيدة العالم الثالث وصانعة قراراته، كما كانت تصورها العديد من الدوائر الإعلامية، وكسبت" سمعة أدبية طيبة وواسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار، واحترام من قبل الأعداء، وارتياح واسع في الداخل"،

من جهة أخرى كان موقف الجزائر من تفجر نزاع الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادت إلى عزلة شديدة كما كان الأمر عند انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بالخرطوم العام" 1977 ، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، واستطاعت تغيير عديد المواقف لبعض الدول مثل تونس، موريتانيا، مصر ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام1982 وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك، لتواصل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه.[1]

الفرع الثاني: تكيف السياسة الخارجية الجزائرية وطابعها الهدفي

أولا. تكيف السياسة الخارجية الجزائرية

يعتبر السلوك الخارجي للدول تكيفي و غير ثابت، غير أن هناك صيغتان للتكيف، تكيف سلبي وهو ما تسميه بعض الأدبيات باسم التغير، وتكيف ايجابي.

بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية فإن تكيفها يعد إيجابيا، حيث لم يكن هناك تحول جذري عن المبادئ الثابتة. وقد عبرت سلوكات صانع القرار واجتهاداته عن ذلك التكيف

[1] . محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية -الارترية (** بيروت :دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع،2004)، ص ص 31 -39

الإيجابي، فضلا على التكيف الذي سجلناه في دستور 2020. وبتصنيف هيرمان الذي أشرنا إليه في محور سابق فهو تغير تكيفي.

وقد أخذ تكيف الجزائر صيغتان، مراعاة لتطورات البيئة الدولية والإقليمية، وضغوطاتها.

تتمثل الصيغة الأولى في اجتهادات صانع القرار من خلال تصريحاته والقرارات التي اتخذها إزاء مواقف دولية و اقليمية ، بينما الصيغة الثانية للتكيف فقد جسدها دستور 2020، وكلاهما لم يصلا إلى درجة المساس بتماسك مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وثباتها.

فيما يخص التكيف المعبر عنه عن طريق سلوكات صانع القرار، نذكر على سبيل المثال بعض قرارات وسلوكات كل من الرئيس بومدين، و الرئيس بوتفليقة.

ففي سياق التوجه البراغماتي للسياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة الرئيس بومدين، لابد من التوقف عند السياسة التنموية الجزائرية آنذاك، فقد تمحورت هذه الأخيرة في إحدى جوانبها على برنامج التصنيع الثقيل الذي تطلب حصص مالية هامة. وباستثناء بعض الإسهامات السوفياتية في حالات خاصة، فإن الإسهام الكبير كان مصدره الغرب. ولهذا سعت الجزائر لتنويع شركائها التجاريين وممولها من التكنولوجيا المتطورة، مما أدى إلى تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبية على غرار ايطاليا، و اسبانيا، وألمانيا.

وقد بدا آنذاك أنه من الغريب إقامة علاقات تعاون كثيفة مع دول توجد معها تناقضات سياسية كبيرة، وهي الملاحظة التي أثيرت حتى في الجزائر و بعض البلاد العربية الشقيقة.

ومن حينها، بدأ الحديث عن فرضية مفادها الفصل بين المجال السياسي الاستراتيجي، والمجال التقني التجاري. وتوضح حينها جليا أن التوجهات الإيديولوجية لم يكن لها تأثير قطعي على علاقات الجزائر التجارية والتقنية مع الولايات المتحدة الأميركية، مما يؤكد الاستقلالية الحقيقية بين المحيط السياسي الاستراتيجي والمحيط التقني التجاري. وفي هذا الصدد، تولى بومدين في 1971 الرد على المنتقدين للمسعى الجزائري بخصوص صفقة هامة للغاز مع الولايات المتحدة ، حيث أوضح أن الأمر يتعلق بصفقة تجارية خالصة، و لا يوجد أمر غريب في هكذا صفقة بين بلد اشتراكي في طريق النمو، وأكبر دولة رأسمالية في العالم.. وأن موقف الجزائر فيما يخص القضايا العادلة لا يشوبه أي شك أو ريب، و أن الجزائر لا تنتظر دروسا من

أي أحد في هذه النقطة، وفي مواقفها من القضية الفلسطينية، وكوبا، وحركات التحرر في أمريكا اللاتينية و إفريقيا، وكذا قضية الشعب الفيتنامي".[1]

وبناء على ما تقدم، يمكن القول أنه بالنسبة لتوجهات السياسة الخارجية في عهد الرئيس بومدين، أن التكيف كان على نحو إيجابي حيث أن بومدين لم تمنعه إيديولوجيته السياسية من ربط علاقات تجارية واقتصادية مع الدول الغربية، بينما كان يتميز بالجمود فيما خص التمسك بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي كان يؤمن هو الآخر بها وعلى رأسها القضايا العادلة وحقوق دول العالم الثالث في إطار المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، والعمل على دفع دول العالم الثالث على تبني سياسة التأميم مثل الجزائر لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وفيما يخص فترة بوتفليقة، يمكن الإشارة لبعض الاجتهادات التي تعبر عن تكيف السياسة الخارجية الجزائرية مع معطيات البيئة الخارجية.

نذكر في هذا الصدد ما يمكن أن ندرجه تحت مسمى احترام موازين القوى وواقعية الدور؛ ففي تصوره لدور الجزائر الخارجي، يؤكد بوتفليقة على أن عصر الزعامات قد وّلى، وأننا نريد فقط أن نكون موجودين، وأن يكون وجودنا محترما"[2] فالتحديات الجديدة وعلى رأسها الإرهاب ، فقد غيرت كثيرا حسبه جوهر ومضمون الأمن القومي، وهذا ما جعله يعتقد في كون المبادرات الأحادية الطرف لتحقيق هذا الأمن هي عديمة المفعول وغير مجدية، ويجب فسح المجال لسياسة معززة للأمن الدولي على أساس من التنسيق والتضامن"[3]

---

[1] Ait-Chaalal Amine, « **L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée** », *Revue internationale et stratégique* 2/2002 (n° 46) , p. 61-72

URL : www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2002-2-page-61.htm.

[2] .حديث عبد العزيز بوتفليقة مع صحيفة" الحياة "اللندنية، 28 جويلية.1999

http ://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

[3] .كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، الجزائر، 4 ماي2002

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

ويؤكد بوتفليقة على دور الأمم المتحدة بصفتها تمثل الشرعية الدولية، ومرجعية الدول في حل مشاكلها، وأن على الدول الأعضاء الالتزام السياسي، خاصة تلك التي لها مسؤوليات خاصة بموجب ميثاق المنظمة"[1]

وبالنسبة للتحرك الإقليمي، يرى بوتفليقة إن احتفاظ الجزائر بمواقفها من بعض القضايا الإقليمية لا يجب أن يتعارض مع مصالحها الاقتصادية ، و أن لا تتعارض هذه المصالح القومية مع المصالح الوطنية "[2]

وعلى صعيد آخر يمكن بيان طبيعة التكيف من خلال التعامل مع أزمة مالي . ففي هذا الإطار يرى الخبير في قضايا شمال إفريقيا الأمريكي "جيوف بورتير" أن المسعى الذي اعتمدته الجزائر تجاه أزمة مالي أملته مبادئها وبراغماتيتها .[3]

وبالفعل، فالجزائر استفادت من تدخل فرنسا العسكري من خلال تحجيم الخطر الآتي من شمال مالي نحو جنوب الجزائر، ونجحت في عدم تمكين فرنسا من توريطها في عمليات عسكرية داخل التراب المالي. فقد سعت فرنسا لإخراج الجزائر من موقف الحياد تجاه الأزمة في شمال مالي، وقوفها مع فرنسا بفتح مجالها الجوي وعدم معارضتها للعملية العسكرية الفرنسية، ومحاولة إظهار فرنسا أنّها تحظى بدعم إقليمي خاصّة جزائري أمام الرأي العام الداخلي والدولي وبالتالي تدمير مصداقية الجزائر كلاعب لدور الوسيط.

وقد استفادت الجزائر من تلك الرخصة بتفادي تربص الدول الفاعلة بها بتهمة تدعيم الإرهاب إن هي لم تبدي أي نوع من التسهيلات.

وقد كان الرد على التسهيلات والمساعدة الجزائرية لفرنسا تعرض إحدى منشآتها البترولية في عين أميناس لهجوم إرهابي خطير سرعان ما تصدت له قواتها الأمنية بحزم، واستفادت منه كثيرا في سياق أزمة مالي: فقد أكدت للأطراف الدولية عن استقلال قرارها اذا تعلق الأمر بالأمن

---

[1] .كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، مرجع سابق

[2] . حديث عبد العزيز بوتفليقة، مع قناة التلفزيون اللبنانية" المستقبل"، 09 نوفمبر1999

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

[3] http://www.djazairess.com/elmassar/19413

القومي الداخلي، ومن جهة ثانية استفادت من ذلك الهجوم لتبين للعالم تداعيات الحلول العسكرية للنزاعات كما حذرت منه مرارا، بدل الحلول السلمية كما تنادي هي به، فقد صدرت الجزائر أزمة عين أميناس إلى الخارج، عندما اعتبرت أنها نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي بالمنطقة، لتبرر موقفها من عدم المساهمة في العملية الفرنسية، وتظهر بالمناسبة أن الخيار الفرنسي كما احتمل أسباب الترحيب فإنه يحتمل أسباب الانتقاد كذلك .

أما فيما يخص الصيغة الثانية من التكيف مع ضغوطات البيئة الخارجية، فقد تجسد في التعديل الدستوري الذي جسده دستور 2020.

ويعكس هذا الدستور بعض التكيف غير السلبي ؛ فقد أقرت المادة 31 بامكانية مشاركة الجزائر في حفظ السلم في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية،.فهي لم تجزم بذلك على الإطلاق بل قيدته بكلمة يمكن، وهذا لا يعطي الانطباع بأنها أضحت تتبنى خيار الزج بجيشها خارج الحدود، على نحو يمس بمبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، طالما أن مشاركتها إن تمت تكون تحت ضمن قوات أممية، وليست عدوانا و لا حربا، وانما لحفظ السلام و هو إحدى مبادئ سياستها الخارجية.

كما أن المواد 30،31،و 32 تحمل تأكيدات تفند التفسيرات التي قرأت جزء من المادة 31 بغرض التأكيد غير المؤسس بأن العقيدة العسكرية الجزائرية قد تبدلت جذريا، وأن الجزائر انقلبت على مبادئها الثابتة.

ان الاستناد لآليات التحليل العلمية على غرار مفهوم التكيف، يجعلنا نؤكد على أن مسألة امكانية مشاركة الجيش هي بمثابة تكييف إيجابي وليس تغيير راديكالي، تكييف تمليه تطورات البيئة الدولية وضغوطاتها، من جهة، ويمليه الظرف الجيوسياسي من جهة ثانية.

ان منح رئيس الجمهورية صلاحية إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج مقيدة بمصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضائه. بمعنى الإرادة الشعبية التي يجسدها البرلمان. كما أن المشاركة في حفظ السلام تتم في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية . وكون الجزائر تستطيع المشاركة في هذه العمليات لا يعني إطلاقا تخليها عن مبدئها الأساسي في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولابد من التمييز بين عمليات

حفظ السلم والتدخلات العسكرية، فمهام حفظ السلم مهام دفاعية بحتة.و في هذا النوع من العمليات ليس هناك مواجهات ولا استعمال للأسلحة الثقيلة. كما أنها تساهم في تفعيل السلم والأمن، وهذا هدف يهم الجزائر. فأمن الجزائر الذي يتجاوز حدودها الجغرافية الوطنية، يقتضي في ظل الوضع الإقليمي، تعزيز حماية الأمن والاستقرار والمشاركة في عمليات فرض حفظ الأمن[1]."

ثانيا. الطابع الهدفي للسياسة الخارجية الجزائرية

تطمح السياسة الخارجية الجزائرية بالدرجة الأولى إلى حماية السيادة الوطنية والوحدة الترابية وحماية الحدود. وفي ضوء مبادئها يمكن تلخيص هدف السياسة الخارجية الجزائرية في الاستقلال السياسي والاقتصادي.

ونلاحظ في الحالة الجزائرية أن التمسك بالهوية المعرفة بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الثابتة، يساهم في تحقيق المصلحة المعرفة بالأمن. وأن السعي لاكتساب مزيد من القوة إنما يهدف إلى تجسيد الطابع الدفاعي غير التدخلي الذي يمثل وجه من أوجه الهوية الجزائرية المعروفة بها دوليا، لتحقيق هدف المصلحة(الأمن).

لكن الملفت للانتباه أنه و بالنظر إلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وسلوكات الجزائر الخارجية، وطبيعة مواقفها، فإن الأمن المستهدف هو بالدرجة الأولى الأمن التقليدي (حماية السيادة الوطنية والوحدة الترابية وحماية الحدود). ووفق تحليلنا تبين لنا أن اعتماد السياسة الدفاعية في إطار المبادئ الثابتة، يحقق بشكل ما الأمن الاقتصادي. وبالتالي يمكن تلخيص هدف السياسة الخارجية الجزائرية في الاستقلال السياسي والاقتصادي.

وهنا نشير أيضا إلى مسألة تقاطع الهوية المعرفة بالمبادئ مع المصلحة المعرفة بالأمن في الحالة الجزائرية، على نحو تتقاطع فيه المقاربة الواقعية الكلاسيكية والمقاربة البنائية.. فتوظيف

---

[1] **مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلم.. تطور يمليه الظرف الجيوسياسي**، و.أ.ج 2020-09-25 ، في: https://www.echaab.dz/2020/09/

مضامين الواقعية الكلاسيكية من خلال القوة و الأمن، و توظيف البنائية من خلال الهوية الدولية للدولة، و تأثير المعايير على سلوكها الخارجي،

خاتمة :

نجحت الجزائر حتى الآن في الحفاظ على إطارها التعاوني السلمي وغير التدخلي، والتمسك بنفس المبادئ وبسياستها الدفاعية كنهج كفيل بتحقيق الأمن.

وقد تمكنت الجزائر من التكيف إيجابيا حتى الآن مع ضغوطات البيئة الإقليمية والدولية، بحيث لم تتمكن تلك الضغوطات من دفع الجزائر إلى تغييرات جوهرية و جذرية في مبادئ سياستها الخارجية. بينما غلب عليها الطابع السياسي والأمني خاصة، على حساب عدم فعالية الأداء الاقتصادي. مع العلم أن البروز و والتأثير بما يخدم مصلحة الجزائر ، و يساعدها على التكيف الإيجابي مع محددات البيئة الدولية، يستدعي مراعاة مختلف مصادر القوة وربما على رأسها القوة الاقتصادية التي تعتمد عليها كل أوجه القوة الأخرى بما فيها العسكرية.

ونلاحظ أن الجزائر بتمسكها بنفس المبادئ تمكنت من تحقيق الهدف الجوهري وهو حماية حدودها و تماسكها و وحدة ترابها. لكن الرهان على المبادئ فقط لتحقيق الهدف هو رهان صعب. لان الهدف الذي تم تحقيقه هو بمفهومه الضيق، وفعالية السياسة الخارجية تكون بتحقيق الأمن بمفهومه الموسع. وهذا يستدعي قوة اقتصادية تتأتى من استغلال محددات البيئة الداخلية ، وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية. وعليه، يجب مراعاة مايلي:

1. تعزيز فرص تحقيق الأمن بمدلوله الموسع، و استمرار التكيف الإيجابي الذي يعني عدم التنازل عن المبادئ الثابتة، وعودة توهج الس.خ.ج، واستئناف الأداء الخارجي البارز والمؤثر، يمر عبر تعزيز ميزان قوة الجزائر بتحسين وضعها الاقتصادي داخليا، الذي يعتمد على مقومات منها إنعاش الدبلوماسية الاقتصادية، و تقويم علاقات التعاون الاقتصادي. وجعلها أكثر عقلانية.
2. الدبلوماسية الاقتصادية تساعد على إسناد الدبلوماسية السياسية الجزائرية، وتزيد من فرص اعتماد المقاربة الجزائرية بخصوص القضايا الدولية والإقليمية. كما يساعد في تعزيز سياستها الدفاعية.

3. أخذ الاقتصاد بعين الاعتبار في السلوك الخارجي للجزائر ضروري لخدمة أهداف السياسة الداخلية.

قائمة المراجع:

المصادر:

- بيان أول نوفمبر 1954،
- بيان مؤتمر الصومام 1956،
- بيان مؤتمر طرابلس 1962
- دستور الجزائر 1963،
- دستور الجزائر 1976-
- دستور الجزائر 2020

كتب :

- مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** .ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط 1، 1986

- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.

- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات** ، ط 1 ، 2005 .

- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية -الارترية** ، بيروت :دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع،2004

- لويد جونسن ،**تفسير السياسة الخارجية** .(تر:محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم).الرياض:عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود،1989،

- محمد نصر مهنا، **في تاريخ الأفكار السياسية و تنظير السلطة** .الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999،

- محمد نصر مهنا، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير** .الإسكندرية، المكتبة الجامعية،1998،

- سعد أبو دية، **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية** . الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983،

- حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** (الجزائر: دار هومة، 2012)،.

مجلات:

- حسنين توفيق إبراهيم، **السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية**، السياسة الدولية، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 86، أكتوبر 1986،

- بهجت قوراني، **ما هي شروط صنع القرار الناجح :قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين**، السياسة الدولية،العدد 154، أكتوبر 2003

- إدريس عطية، عقبة وقازي، **رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي: دراسات تحليلية في المدارات الجيو-أمنية**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 02(2020)

- حسن العلكيم، السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباشيف، المستقبل العربي، العدد 125، جويلية 1989،

- *Barry Buzan," **New Patterns of Global Security in the Twenty-first Century**" International Affairs,* 67.3 (1991), pp. 432-433.

مواقع الكترونية:

- **زينب فريح**، تغير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 19-04-2019 في:https://www.politics-dz.com**

- **مشاركة الجيش في عمليات حفظ السلم.. تطور يمليه الظرف الجيوسياسي**، و.أ.ج -2020 09-25 ، في:

https://www.echaab.dz/2020/09/

- حديث عبد العزيز بوتفليقة مع صحيفة" الحياة "اللندنية، 28 جويلية.1999

http ://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

- كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، الجزائر، 4 ماي2002

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

- كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، مرجع سابق

- حديث عبد العزيز بوتفليقة، مع قناة التلفزيون اللبنانية" المستقبل"، 09 نوفمبر1999

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

- Ait-Chaalal Amine, « **L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée** », *Revue internationale et stratégique* 2/2002 (n° 46) , p. 61-72

URL : www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2002-2-page-61.htm.

DOI : 10.3917/ris.046.0061

- Daniel S. MOREY, **Presidential Foreign Policy Activity : President – Centered , Presidency – Centered , Or International Pressure?** p 03. in:

http :// www.qaa.ac.uk/crntwork/benchmark/politics.pdf.

- Marianne STONE , ***Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis***, Security Discussion Papers ,Series 1 , in;

p p3http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf

- Margaret G. HERMANN and Joe D. HAGAN, **International Decision Making : Leadership Matters (The Frontiers of Knowledge).** in:

http: // articles. findarticles. com/ p/articles/ mi_m1181/is_ n 110/ai_20492570

http://www.djazairess.com/elmassar/19413

دور المحددات الداخلية في رسم وتوجيه عملية السياسة الخارجية الجزائرية

The role of internal determinants in shaping and directing the Algerian foreign policy process

د. رضا شوادرة

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2

chouadra.ridha@yahoo.fr

ط.د أمينة زرداني

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2

zerdaniamina150@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة الدور الذي تلعبه المتغيرات الداخلية في التأثير على عملية السياسة الخارجية الجزائرية وتوجهاتها، إنطلاقًا من عدة متغيرات: جغرافية، إقتصادية، عسكرية وأمنية، وبشرية مجتمعية، حيث تطرح هذه المتغيرات تحديات أمام الدور الذي تلعبه الجزائر في محيطها الإقليمي والدولي. وتنطلق الدراسة من عدة فرضيات حول طبيعة هذه المتغيرات التي تؤثر في التوجهات الخارجية للجزائر، حيث تفترض بأن معرفة الدور الذي تلعبه المتغيرات الداخلية في السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة زمنية معينة، مرتبط بمدى قدرة صانع القرار على إدراك أهمية هذه المتغيرات وتوظيفها بما يخدم مصالح الدولة الخارجية.

لذلك فإنه لمعالجة هذا الموضوع والإجابة على صحة الفرضيات أو عدمها تم تقسيم الدراسة الى محورين: المحور الأول خصص للإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية وذلك بعرض أهم المبادئ التي تقوم عليها، ومن ثم التطرق الى استعراض الأهداف التي تسعى لها

Abstract:

This research paper aims to study the role that internal variables play in influencing the Algerian foreign policy process and its orientations, based on several variables: geographic, economic, military and security, and societal human, as these variables pose challenges to the role that Algeria plays in its regional and international environment.

The study starts from several hypotheses about the nature of these variables that affect the external trends of Algeria, as it assumes that knowing the role that internal variables play in Algerian foreign policy during a certain period of time is related to the extent of the decision-maker's ability to realize the importance of these variables and employ them to serve the foreign interests of the state.

Therefore, in order to address this issue and answer the correctness or lack of hypotheses, the study was divided into two axes: The first axis is devoted to the theoretical framework of the Algerian foreign policy by presenting the most important principles on which it is based, and then addressing the review of the

وهيكل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية، وفي المحور الثاني تعرضنا لمظاهر تأثير المتغيرات الداخلية على السلوك الخارجي الجزائري من الناحية الإيجابية والسلبية.
وفي دراستنا لهذا الموضوع توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها: أنه لا يمكن فهم السياسة الخارجية للجزائر إنطلاقًا من محدد تفسيري واحد، لأن السياسة الخارجية نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، لكن يمكن التركيز على عامل محدد لمعرفة درجة تأثيره على السلوك الخارجي لدولة ما.
الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، المحددات الداخلية، عملية صنع القرار.

objectives that it seeks and the structure of making and implementing the Algerian foreign policy, and in the second axis we presented the manifestations of the influence of internal variables on the Algerian external behavior in terms of positive and negative.
In our study of this topic, the study reached a number of results, the most important of which are: It is not possible to understand the foreign policy of Algeria starting from a single interpretive determinant, because foreign policy is the product of the interaction of a set of internal and external factors, but it is possible to focus on a specific factor to know the degree of its impact on the external behavior of a country .
Key words: Algerian foreign policy, internal determinants, decision-making process.

مقدمـــة:

يحظى موضوع تأثير المتغيرات الداخلية على السلوكات الخارجية للدول في العلوم السياسة عامة والسياسة الخارجية خاصة بإهتمام بالغ الأهمية لدى الباحثين الأكاديمين وحتى الممارسين السياسين، وهذا الاهتمام راجع الى الدور الذي تلعبه المتغيرات الداخلية في تحديد توجهات السياسة الخارجية لدولة ما خلال فترة زمنية معينة.

ومن هنا تهدف الدراسة الى محاولة البحث عن المتغيرات الداخلية التي تتحكم في السلوكات الخارجية الجزائرية، إنطلاقًا من عدة متغيرات: جغرافية، إقتصادية، عسكرية وأمنية، وبشرية مجتمعية، حيث تطرح هذه المتغيرات تحديات أمام الدور الذي تلعبه الجزائر في محيطها الإقليمي والدولي.

إشكالية الدراسة: تتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

كيف تؤثر المتغيرات الداخلية على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات هي:

1. فيما تتمثل أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية؟ وما هي أهدافها؟
2. ماهي نتائج تأثير المتغيرات الداخلية على النشاط الخارجي للجزائر؟

فرضية الدراسة: سبيلاً للإجابة على الأسئلة سابقة الذكر عمدت الدراسة الى تبني الفرضيات الآتية:

- كلما تكيفت السياسية الخارجية الجزائرية مع المتغيرات الداخلية كلما ساعدها ذلك على التحرك في محيطها الخارجي.
- إن معرفة الدور الذي تلعبه المتغيرات الداخلية في تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة زمنية معينة، مرتبط بمدى قدرة صانع القرار على إدراك أهمية هذه المتغيرات وتوظيفها بما يخدم مصالح الدولة القومية.

ولدراسة الموضوع والتأكد من صحة الفرضيات أو عدمها، وللإجابة على الإشكالية التي يطرحها إتبعنا خطة مقسمة إلى محورين أساسين هما على النحو التالي:

المحور الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في المبادئ - الأهداف -الهياكل

المحور الثاني: أهمية المتغير الداخلي في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية

المحور الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في المبادئ - الأهداف -الهياكل

أولا: مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية

من أجل فهم السلوك الخارجي لدولة ما لابد من دراسة المبادئ التي يرتكز عليها وتأثيرها في توجيه سلوك صانع القرار نحو خيار معين، وتعرف المبادئ على أنها: "مجموعة الثوابت التي تحكم السلوك الخارجي لدولة ما، والتي تنبع أساسا من الإرث التاريخي والعقيدة الأمنية للدولة".

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية خلال مسارها التاريخي بالكثير من السمات التي لم تتوانى عن احيائها في كل المناسبات مركزة في ذلك على مجموعة من المبادئ الموروثة من المواثيق الدولية ونصوصها الدستورية التي تؤكد عليها مختلف الدساتير منها: مواثيق الأمم

المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية، فضلاً عن بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وميثاق طرابلس.

يؤكد الدستور الجزائري الحالي على مجموعة من المبادئ التي تعتبر نقطة ارتكاز لفهم التوجهات العامة للجزائر في سياستها الخارجية، حيث نص الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد (من المادة 86 الى المادة 93) على المبادئ التالية:

أ. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

ينص ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق المنظمات الإقليمية التي تملك الجزائر عضوية فيها مثل: جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعد الجزائر من ضمن الدول الداعمة والملتزمة بهذا المبدأ والحريصة على تطبيقه منذ استقلالها، ويقتضي هذا المبدأ الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية والإقتصادية والاجتماعية ما بين الدول المجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين.[1]

وحسب هذا المبدأ، فإن إحترام سيادة الدول المجاورة وإستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين لتحقيقه:

- الإمتناع عن إستعمال القوة أو التهديد بها ضد الدول الأخرى بإستثناء الدفاع عن السيادة الوطنية.
- الإعتراف بسيادة الدولة المجاورة على أقاليمها، لأن الإعتراف بها يعني التنازل عن السيطرة والإستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها.

يبقى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول محل نقاش بين الأوساط السياسية والأكاديمية خاصة بعد موقف الجزائر من الثورات التي تحدث في جوارها الإقليمي،

---

[1] رابح زغوني، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"**، مجلة سياسات عربية، العدد 23 (نوفمبر 2016)، 89.

حيث بقيت الجزائر موقف المتفرج والمحايد على ما يدور حولها بدل أن تكون دولة فاعلة ومبادرة لأنها دستوريًا لا تستطيع التدخل خارج حدودها، فهي دستوريًا ترفض التدخل العسكري وتعمل على دعم الحوار والحلول السلمية بين الفرقاء مما أصبحت مطلب وساطة بين الأطراف المتنازعة.[1]

ويلاحظ أن الجزائر لم يكن لها حضور عسكري مباشر خارج حدودها بإستثناء المشاركة في حرب جوان 1967 وأكتوبر 1973 بناءً على إتفاقية الدفاع العربي المشترك ولقد كان للحراك الجزائري الذي أفضى إلى إنجاز الإنتخابات الرئاسية الأخيرة في ديسمبر 2019 وما يجري في الجوار الجزائري وتحديدًا ليبيا ومالي إلى إقتراح مشروع تعديل الدستور حيث إقترحت اللجنة الدستورية في نهاية 2020 تعديل الفصل 91 من الدستور وتحويله إلى الفصل 95 الذي يسمح للجيش الجزائري بالقيام بعمليات خارج حدود التراب الجزائري لحفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة.

وبندًا ثانيًا يسمح للجيش الجزائري بالمشاركة في العمليات العسكرية في منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي في إطار الإتفاقيات الثنائية بالتنسيق مع الحكومات المركزية المعنية.[2]

---

[1] عادل بن عمر، **محاضرات في مقياس السياسية الخارجية الجزائرية**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص علاقات دولية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2 الجزائر، 2020/2019، 02.

[2] **معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 13 أكتوبر 2020، تم تصفح الموقع في تاريخ 7 جانفي 2020 الساعة 10:03 نقلاً عن الموقع:

https://www.csds-center.com/article/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

ب. مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعد حق الشعوب في تقرير مصيرها عنصرًا مهمًا وشرطًا أساسيًا وفق التصور الجزائري ومن المبادئ التي لا يجب إنكارها والتغاضي عنها، بحكم أن الجزائر عانت من ويلات الإستعمار وتجربة استعمارية قاسية[1]، حيث ترى نفسها مسؤولة أمام الشعوب المستعمرة، وعليه قامت بدعم حركات التحرر ودعم الشعوب بتقرير مصيرها، ومن أمثلة ذلك ما تقوم به مع الشعب الصحراوي ودعمه ماديًا ودبلوماسيًا لتقرير مصيره، وتأييدها للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية التي قادتها الجزائر متخذة في ذلك مقولة الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" "الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة".

وقد أكدت المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، حيث جاء فيها: "**يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والامبريالية والتمييز العنصري، محورًا أساسيًا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدًا أساسيًا للسياسة الوطنية**".[2]

ت. مبدأ التعاون الدولي بين الدول المجاورة

يقوم هذا المبدأ على دعم جهود التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية في الفضاء المغاربي والإفريقي والعربي والمتوسطي التي تشكل دوائر الإنتماء للسياسة الخارجية الجزائرية ويكون ذلك عن طريق إبرام المعاهدات والإتفاقيات، وتأكد المادة 93 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا المبدأ، حيث جاء فيها: **"يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على**

---

[1] Khlfa mamri, « **Pelevinge aux source de la politique de l algerie** », revue algerienne des internationales 04(1986) : pp 16,18.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963-1976-1989-1996**.

أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسين للسياسة الوطنية".[1]

وفق هذا التصور فإن الجزائر وقعت إتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة ما عدا المغرب ومن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية مع إنجاز مشاريع أخرى في إطار مخطط تنمية هذه المناطق.

ومن أجل تفعيل هذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات تعاون مع الدول المجاورة من خلال العديد من المشاريع الإقتصادية والتنموية، كما لعبت دورًا بارزًا في خلق المنظمات الإقليمية مثل: لجنة أراكان العمليات المشتركة ووحدة الإندماج والإتصال التي تعتبر الدرع الإستخباراتي للهيئة.[2]

ث. مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة من الإستعمار

يتجلى هذا المبدأ في الدفاع عن السيادة الكاملة وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار، حيث سعت الجزائر ومنذ الإستقلال على ترسيم حدودها مع الدول المجاورة الذي يعتبر ضمانة لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، إذ ترى أن التمسك بالحدود الموروثة عن الإستعمار هو إستمرار لمبادئها الثورية، وقد تبين ذلك منذ فترة الإستعمار حيث رفضت الجزائر تقسيم التراب الوطني في معاهدة إيفيان عام 1961، ورفض التوسع المغربي على حساب

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1963-1976-1989-1996**.

[2] نور الدين فلاك، **محاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر علوم سياسية تخصص علاقات دولية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 15.

الأراضي الجزائرية خلال حرب الرمال 1963، حيث إستمرت الجزائر في الدفاع عن هذا المبدأ إلى غاية الإعتراف به في منظمة الوحدة الافريقية 1964.[1]

عقدت الجزائر مجموعة من الإتفاقيات لتسوية الحدود مع الدول المجاورة، فمع المغرب تم عقد إتفاقية أفران عام 1969، وإتفاقية تلمسان يوم 1970/05/27، وإتفاقية الرباط يوم 06/15/ 1972، وتم عقد إتفاقية مع تونس لضبط الحدود بينهما يوم 01/06/ 1970، كما تم إبرام إتفاقيات مماثلة مع موريطانيا يوم 1983/12/13 ومع مالي يوم 1983/05/08 ومع النيجر يوم 1983/01/05، أما الحدود الليبية فكانت مضبوطة بموجب الإتفاق الليبي الفرنسي لعام 1956.[2]

ج. مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة

يعد مبدأ حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة بالنسبة إلى الجزائر شرطًا أساسيًا لعلاقات حسن الجوار، فقد كانت الجزائر دائمًا تدعو إلى التعاون وحل النزاعات أو فضها بين دول الجوار بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض أو في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك من خلال اللجوء إلى الوساطة أو المفاوضات حسب ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتشير المادة 26 من دستور 1996 إلى هذا المبدأ، حيث تنص على ما يلي: **"تمتنع الجزائر إلى اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية".**[3]

---

[1] جيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2012**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة تلمسان، 2011/2010)، 62-63.

[2] عادل بن عمر، المرجع السابق، 04.

وقد ساهمت الجزائر عن طريق دبلوماسيتها في حل وإحتواء العديد من النزاعات مثل: الوساطة في النزاع الإثيوبي-الأريتيري، والوساطة بين أطراف النزاع في مالي والوساطة بين العراق وإيران، كما تمكنت الجزائر من تحقيق العديد من الإنجازات في هذا المجال والتي تعلقت بإستصدار قرارات ومواثيق دولية وإقليمية فيما يتعلق بقضايا محورية كالقضية الصحراوية أو تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.[1]

من خلال ما تم طرحه، فإن مختلف المواثيق والدساتير الجزائرية المستقلة ركزت على مجموعة من المبادئ التي تعتبر غير جديدة من حيث الممارسة كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى تفعيل التعاون الدولي في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وعلى حل النزاعات بطرق السلمية، ومن هذه المبادئ يبرز لنا التوجه السلمي للسياسة الخارجية الجزائرية في إطار تعاملاتها مع مختلف القضايا المحورية المطروحة في جوارها الإقليمي وحتى الدولي.

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

يعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه: "الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية وهو جوهر ما يتصوره صانع القرار للظروف والأوضاع التي تسعى إلى تحقيقها بواسطة التأثير على معطيات المحيط الخارجي"[2]، وعلى إعتبار السياسة الخارجية الجزائرية لا تنطلق من فراغ فهي تتضمن مجموعة من الأهداف، التي تعكس تصور الدولة لمحيطها وإمكانياتها ومستقبل علاقاتها مع الوحدات السياسة الأخرى.[3]

---

[1] مهدي فتاك، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي: تونس والمغرب نموذجا** (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 45.

[2] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، 151.

[3] عصام بن الشيخ، **محاضرات في مقياس سياسة الجزائر الإقليمية والدولية**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية، 2016/2015، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 16.

والأهداف بالنسبة لصانع القرار الجزائري ليست متساوية في أهميتها بل متدرجة من حيث الأهمية، إلى أننا نستطيع بشكل عام تحديد أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في بيئتها الدولية في النقاط التالية:

أ. المحافظة على الإستقلال والسيادة الوطنية للدولة والدفاع عن أمنها القومي

فالضمان إستمرارية الدولة لا بد من الدفاع عن أمنها القومي الذي يعتبر من مهام المؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي[1]، حيث يهتم بالنواحي التالية:[2]

- الحفاظ على سلامة التراب الوطني وحماية السيادة الوطنية ورموزها.
- الحفاظ على الوحدة الوطنية.
- منع كافة أشكال التدخل الأجنبي ورفض وجود قواعد أجنبية على أراضي الجزائر والمنطقة ككل.

ب. زيادة قوة الدولة

لا يمكن أن يتحقق الهدف الأول إلا بتوفر هذا الهدف، الذي يعتبر الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها ووجودها كقوة جهوية إقليمية في المنطقة، ولتحقيق هذا الهدف لابد من تطوير القطاع الإقتصادي للدولة الذي يعتبر هدف هام من أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، فوجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة إقتصادية متعددة النشاطات والقطاعات من إنتاج سلع وخدمات كالصناعة الطاقوية والمنجمية والزراعة والأشغال العمومية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، المادة 10: الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1996**، المادة 25.

شغل هذا الهدف إهتمام صانع القرار الجزائري وما يزال، حيث يتم وضع البرامج والإستراتيجيات وبناء المؤسسات والمصانع من أجل تحقيق التمنية بما يتلائم والمعطيات الداخلية للبلاد ومواردها المادية والبشرية، وباعتبار الجزائر من دول العالم الثالث وإقتصادها يعتمد على عائدات البترول، فإن هذا الوضع فرض على الجزائر أن تراجع دورها في هذا المجال، حيث تعمل على توفير السبل اللازمة بما يسمح بتحقيق تنمية وطنية مستدامة تكفل مقتضيات الأمن الاقتصادي للأجيال القادمة.

ت. التفاعل الإقليمي وتحقيق المكانة الدولية

يقف هذا الهدف على مفهومي الفعالية الإقليمية والمكانة الدولية، والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في المطالبة بالنصيب الذي ينبغي أن يؤول لها في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والإستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية، والذي يسمح للجزائر على أن تكون شريكًا فاعلاً في صناعة الإستراتيجيات والمشاركة في الشؤون المنطقة من طرف القوى العظمى.[1]

بالإضافة إلى الأهداف السابقة التي تطرقت إليها الدراسة نستطيع القول بأن هناك جملة من الأهداف الثانوية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية نذكر منها:[2]

- العمل على نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.
- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

وكإستنتاج لما سبق، فإن الجزائر سخرت جل إهتمامها لضمان هذه الأهداف وذلك لعدة إعتبارات منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وتاريخها الثوري وعدم رسوخ البناء

[1] نور الدين فلاك، المرجع السابق، 30.
[2] فاروق عمر العمر، **صناعة القرار والرأي العام**، (القاهرة: دار النشر والتوزيع).

المؤسساتي للنظام السياسي بما يسمح بإنتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي، وما يزرع لها الهيبة والإعتراف الإقليمي والدولي على الصعيد الخارجي.

ثالثا: هيكل عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

تجتمع عوامل مؤسساتية ونظامية عديدة لتشكل وحدة صنع السياسة الخارجية وتحدد الفاعل الأساسي سواء كان شخصًا أو مؤسسة المخول لها سلطة صنع وإتخاذ القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تعمل على تسطير الأهداف التي يتم تبلورها في شكل أدوار تؤديها أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية.

فالدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية، فهو يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في هذا المجال فهو: الذي يقرر السياسة الخارجية للبلاد ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليها ويمثل الدولة داخل البلاد وخارجها، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية أو أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الإتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلام قبل المصادقة عليها.[1]

ودستوريًا هناك مؤسستان مخولتان لصنع السياسة الخارجية الجزائرية هما:

المجلس الدستوري: هو الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو إتفاقية ما قبل أن تدخل حيز التنفيذ.[2]

البرلمان بغرفتيه: له الحق في فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وفي إصدار لائحة يرسلها إلى رئيس الجمهورية تتعلق بإتفاقيات الهدنة والسلام، كما له الحق في ممارسة الرقابة البعدية على الجهاز التنفيذي ووزارة الخارجية عند تنفيذ أي معاهدة أو إتفاقية.[1]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، المواد 70، 77، 97، 130، 132.
[2] المرجع نفسه، المادة 165.

وتعتبر وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على مهام صياغة السياسة الخارجية وعلى تنفيذ المعاهدات والذي يضطلع على المهام التالية:[2]

- تحليل الوضع الدولي وعلى وجه الخصوص العناصر التي تمس بمصالح الجزائر الحيوية.
- المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين الجزائريين.
- تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي تكون الجزائر طرف فيها.
- تحضير دراسات تحليلية وإقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.
- تقديم إستشارة في منح كل إعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.
- تحضر الإتفاقيات الدولية التي تلتزم الجزائر بتنفيذها، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف.

بالإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية نجد المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة الذي أنشأ في 24 ديسمبر 1984 بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 84-398 وتتمثل مهامه فيما يخص السياسة الخارجية فيما يلي:[3]

---

[1] المرجع نفسه، المادة 168.

[2] رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 2002/10/26** يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، صادر بتاريخ: 2002/02/01.

[3] رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في 1993/01/26** يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، الصادر بتاريخ 1993/01/29.

- تشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.

- إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الأمن وأثرها على الجزائر.

- القيام بالدراسات المستقبلية للمسائل الاستراتيجية الخاصة بالحياة الوطنية والدولية.

وهناك بعض الهياكل نذكر منها:

- السفارات التي تعمل ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية حيث يعتر السفير ممثلاً رسميًا لرئيس الجمهورية الذي يعتبر بصفته مفوضًا للحكومة الجزائرية لدى الدول والمنظمات التي تربطها علاقات تعاون مع الجزائر في مختلف المجالات.

- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها والمنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 الصادر يوم 12 جوان 2004، حيث تسهر على صياغة السياسة الخارجية.[1]

- اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-163 المؤرخ في 04 جوان 2008 والتي تخضع لسلطة وزير العدل، وهي جهاز إستشاري دائم مكلف بدراسة جميع الرسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني.[2]

من خلال ما سبق، نستنتج أن هيكل صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية يبرز في مجموعة من الأجهزة نجدها متمثلة في:

---

[1] رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في 2004/10/26** يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر بتاريخ 2004/06/39.

[2] رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 04-29 مؤرخ في 2004/06/12** يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، الصادرة بتاريخ 2004/06/16.

- رئيس الجمهورية.
- وزير الخارجية.
- السفارات المتواجدة عبر مختلف البلدان.
- البرلمان وأجهزة الدولة المختلفة.
- الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والافريقية.

إن قرارات السياسة الخارجية الجزائرية التي تصنعها هذه الأجهزة سواء كانت أفراد أو مؤسسة تتحكم فيها جملة من العوامل المشتركة التي تؤثر على خياراتها الخارجية وعلى إدراكات صانع القرار وردود أفعاله حيال الأحداث والأزمات السياسية والقضايا، حيث هناك مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تتحكم في عملية صنع سياسة خارجية فاعلة في محيطها الإقليمي وحتى الدولي.

المحور الثاني: أهمية المتغير الداخلي في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية

إن إدراك مدى الدور الذي تلعبه العوامل الداخلية في تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة زمنية معينة مرتبط بمدى قدرة صانع القرار على توظيف هذه العوامل بما يخدم توجهاته، حيث نعني بالمحددات الداخلية للسياسة الخارجية "العوامل البيئية التي تقع داخل إطار إقليم الدولة والتي ترتبط بالتكوين الذاتي والبنيوي لها، والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهدافها وتوجهات سياستها الخارجية تجاه أية وحدة من الوحدات الدولية، كما نعني بها دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات الداخلية"، فالسياسة الخارجية لدولة ما لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإنما إستنادًا إلى مجموعة من المتغيرات التي أصطلح عليها بالمتغيرات التفسيرية، لأنها تقوم بتفسير سلوك معين وفق متغير معين.

وقد إختلف الباحثين في تصنيف هذه المتغيرات، فمنهم من يصنفها إلى عوامل مادية وأخرى إنسانية، في حين يذهب البعض إلى تصنيفها إلى عوامل جغرافية، إقتصادية، عسكرية وإجتماعية.

أولا: **المحددات الجغرافية**

تتضمن العوامل الجغرافية الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية، فالدولة التي تتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي كتحكمها بأهم طرق الإتصال والمرور هي أكثر قوة وتأثير في مجريات الأحداث الدولية، أما الدولة التي تقع في إقليم جغرافي متوتر ومليء بالأزمات السياسية والأمنية فتأثيرها يكون محدود.[1]

كما أن المساحة الجغرافية للدولة تلعب دورًا كبيرًا ومهمًا في السياسة الخارجية للدولة فإتساع الشديد للمساحة مع نقص الموارد والإمكانيات التكنولوجية الكافية لمراقبة حدودها البرية قد يكون مصدرًا للعديد من التهديدات الأمنية والأجنبية الخارجية.[2]

أما بخصوص التضاريس فقد تلعب دورًا هي الأخرى في السياسة الخارجية التي قد تشكل حماية طبيعية للدولة فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط نفوذها على أراضي دول أخرى ذات تضاريس جبيلية وعرة، كما من شأن التضاريس أن تحدد مقدرة الدولة الزراعية والنشاط السكاني بها.

ومن هنا، تحتل الجزائر بمساحتها الواسعة التي تتجاوز 2.3 مليون كيلومتر مربع موقعًا جيواستراتيجيًا في المنطقة، حيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية وبهذا تكون بوابة

---

[1] وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008/2007)، 9.

[2] محمد السيد السليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة 2، 1989)، 153.

إفريقيا وهمزة وصل بين القارات الأربعة: أوروبا وإفريقيا وآسيا وأمريكا، ولها حدود برية مع عدة دول منها تونس، ليبيا، المغرب، النيجر، مالي، التشاد وموريطانيا والصحراء الغربية، كما تتوفر الجزائر على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق الى الغرب على البحر الأبيض المتوسط.[1]

فقد تلعب الحدود دورًا إيجابيًا أو سلبيًا في السياسة الخارجية الجزائرية فمثلا: في الشق التعاوني نجد طريق الصحراء مالي والنيجر، ومشروع أنابيب الغاز مع النيجر ونيجيريا، أما في الشق الصراعي نجد الحدود الواسعة مع الدول المجاورة التي تشكل هاجسًا أمنيًا للجزائر وذلك لصعوبة مراقبة حدودها البرية وحمايتها من التهديدات الأمنية المختلفة التي تصدرها الدول المجاورة التي تعاني من إنفلات أمني بسبب الأزمات الداخلية.[2]

فالحدود الجوارية للدول المحيطة بالجزائر أصبحت تطرح الكثير من المشاكل الأمنية والتي يمكن تقسيمها إلى:[3]

- صعوبة التعامل مع موجات الهجرة السرية المتسلسلة عبر حدودها الصحراوية في الجنوب.
- الجريمة المنظمة والإرهاب الذي وجد ملاذًا آمنًا له في دول الجوار بسبب الإنقسامات الداخلية.
- مشكلة اللاجئين وتدفقهم بأعداد كبيرة نحو الجزائر أثناء نشوب الصراعات في دول الجوار، التي أصبحت مركز عبور ومصدر للهجرة نحو الدول الافريقية والأوروبية.

---

[1] سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010)، 25.

[2] عادل بن عمر، المرجع السابق، 5-6.

[3] عبد القادر عبد العالي، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع (2014)، 14-15.

- تنامي الحركات الإنفصالية وحركات التمرد العسكري خصوصًا في مالي والنيجر.

وفي هذا الإطار فإن ما يحدث على مقربة من الحدود الجزائرية في النيجر ومالي وليبيا والصحراء الغربية يؤثر على سياسة الجزائر الخارجية بشكل مباشر، ولقت أكدت الجزائر في عدة مناسبات عن موقفها الثابت حيال هذه القضايا، وأنه من حق شعوبها تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول لأنه مبدأ مشروع وفق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة وما نصت عليه دساتيرها[1]، فالحفاظ على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق على الجهات الرسمية على حساب الحركات الإنفصالية سيكون له نتائج غير محسوبة على الوضع الداخلي والذي ستزداد تأثيراته مستقبلاً على الجزائر.

فالجزائر بحكم إمتدادها الصحراوي الكبير في العمق الإفريقي، ترى نفسها مسؤولة عن تحقيق السلم والإستقرار والوفاق بين الفصائل المتنازعة في الدول المعنية، حيث أعلنت عن رغبتها النزيهة في إرساء دعائم التعاون وتحقيق مزيد من التضامن وحسن الجوار مع دول المنطقة، كما برهنت عن حضورها الدائم على الصعيد الدولي والإفريقي، ويشهد على ذلك انضمامها إلى المعاهدات الدولية الكبرى من خلال إنخراطها في كل الترتيبات الأمنية في الفضاء الجيوسياسي كهدف لها لمواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة، علاوة على إنخراط الجزائر في مختلف الأطر الإستراتيجية الموجودة في الساحل والتي تصوغها القوى الكبرى وبالتالي تحتل الدائرة الإفريقية والمغاربية مكانة جد هامة بالنسبة لصانع القرار الجزائري التي تعتبر من المناطق الأكثر مشاكل واللاإستقرار.

ثانيا: المحددات الإقتصادية "الموارد الطبيعية"

تعتبر المحددات الإقتصادية من المعايير المؤثرة والمفسرة في تحليل السياسة الخارجية وذلك بقياس درجة الإنتاج الكلي لدولة معينة، ومعدل النمو الإقتصادي الوطني لها، وتشمل

[1] إدريس عطية، عقبة وقازي، **رهانات التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي: دراسة تحليلية في المدارات الجيوأمنية**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 02 (2020)، 335.

الموارد الإقتصادية مصادر الطاقة كالبيترول، الفحم الغاز، الموارد النووية والمعادن كالحديد، القصدير، النحاس، الذهب، الفضة، والمواد الغذائية كالقمح، الذرة، والمواد الغذائية الصناعية، والتطور التكنولوجي، فتوفر هذه الموارد لدى الدولة يساهم في إستقلاليتها مما يعزز مكانتها الدولية ويجعلها فاعلاً مؤثرًا في العلاقات الدولية.[1]

ويعتبر النفط من أهم الموارد التي كانت ولا زالت تلعب دورًا في تحديد التوجهات الخارجية للدول الكبرى، فالدول النفطية لها القدرة على التأثير في مجريات الأحداث الإقتصادية وحتى السياسية، فقد إستعمل النفط كآداة للتأثير على سياسات الدول الغربية حيث تحرص هذه الأخيرة على ربط علاقات تعاونية مع الدول المنتجة من أجل إستمرار الحصول على البترول والغاز من هذه الدول، ويبرز هذا بشكل واضح في السياسات الدول الغربية تجاه منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.

فقد لعبت العوامل الإقتصادية دورًا كبيرًا في علاقة الجزائر مع محيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى ويرجع ذلك إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم إحتياجاته الغذائية والصناعية من الخارج، كما يعتمد على عائداته من المحروقات، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، لذا فإن تقلبات أسعار النفط لها إنعكاس مباشر على التوازنات المالية والإقتصادية للبلاد، وبالتالي فإن جزء كبير من السياسة الخارجية الجزائرية يقع تحت تأثير هذه المتغيرات الدولية التي تتحكم في مستقبل إقتصاد البلاد، وتشمل المقدرات الإقتصادية الطبيعية التي تزخر بها الجزائر فيما يلي:

<u>الموارد الطاقوية:</u> يشكل النفط والغاز الطبيعي ثروة البلاد الرئيسية، حيث تمتلك إحتياط طاقوي معتبر في الصحراء 45 مليار طن من النفط و4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، كما تمتلك 65 حقلاً يختزن ثروات متعددة من الطاقات البديلة كالمياه والرياح والكتل الحيوية

[1] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، (طرابلس: دار تالة، الطبعة 2، 1999)، 133.

والطاقة الشمسية، ولهذا ركزت السياسة الخارجية الجزائرية على تأمين الأمن الطاقوي من خلال تأمين منطقة الصحراء من التهديدات القادمة من الساحل الإفريقي.[1]

الخريطة رقم (01): خريطة الطاقة في الجزائر

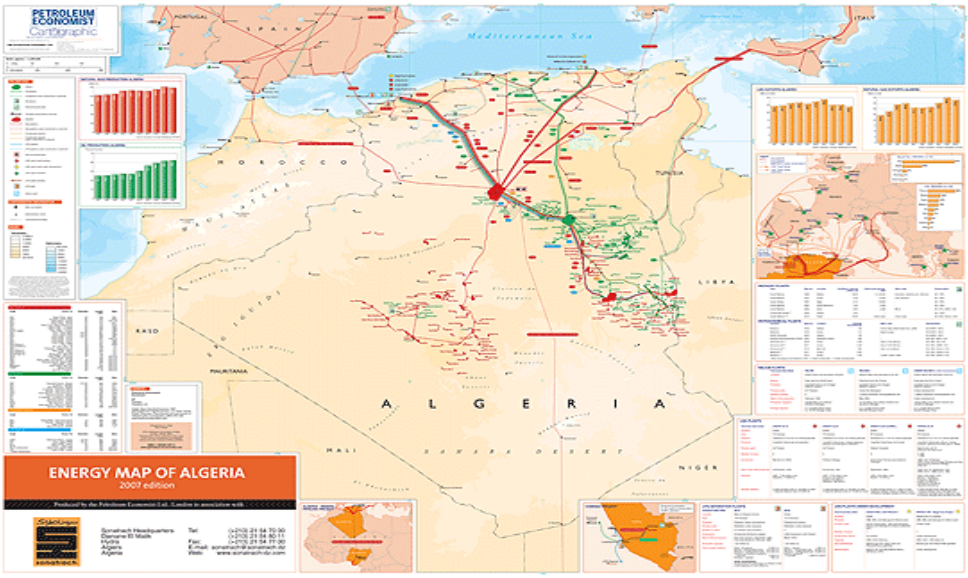

المصدر: خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/01/10 على الساعة: 10:30، نقلاً عن الموقع:

https://www.marefa.org/%D8%AE%D8%B7_%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1_%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1

الموارد المعدنية: تمتلك ثروة معدنية متنوعة مثل الذهب واليورانيوم والحديد والرصاص بالإضافة إلى الجبس والإسمنت.

[1] عادل بن عمر، المرجع السابق، 06.

الزراعة والثروة الحيوانية: تعتبر الزراعة قطاع إستراتيجي في الإقتصاد الوطني، ولا يزال يلعب دورًا هامًا، لذلك خصصت الجزائر جزءًا كبيرًا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة، فالإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية، حيث تنتج الحبوب والخضر والفواكه وتصدرهم إلى الخارج، كما تقوم بتربية المواشي والأبقار، لكنها برغم ذلك لا تحقق أمنها الغذائي إلا عن طريق التبعية للخارج، وهذا ما يبرهن مواقف الجزائر لصالح هذه الدول التابعة لها.

الصناعة والسياحة: هناك مجموعة من الصناعات الناشئة في الجزائر وأغلبها صناعات تحويلية، رغم الدعم الكبير الذي تمنحه الحكومة لهذا المجال إلا أن الفقر والبطالة ما يزال أكثر إنتشارًا، أما عن قطاع السياحة فهي تراجعت إلى مراتب حادة بعدما كانت من الوجهات الأولى في إفريقيا، حيث تستقبل عدد معتبر من السياح معظمهم من جنسية أوروبية تونسية مالية.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تمتلك وفرة في الموارد الإقتصادية من جهة وتراجع واضح في الأداء الإقتصادي من جهة أخرى، فقد بقي الإقتصاد الجزائري يحتفظ بنفس الخصائص، أي إقتصاد يعتمد أساسًا على إنتاج وتصدير النفط رغم تعدد وتعاقب الإصلاحات الإقتصادية التي كانت تهدف إلى تنويع الإقتصاد الجزائري.[1]

ثالثا: المحددات السياسية

تتركز المحددات السياسية في طبيعة النظام السياسي للدولة وعلى الثقافة السياسية حيث يلعبان دورًا في السياسة الخارجية، كما أن توفر الموارد السياسية للنظام السياسي لها تأثير قوي على توجهات صانع القرار والتي تتمثل في حجم الأنشطة الإجتماعية التي يسيطر عليها

[1] سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي – دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 201/2011)، 70.

النظام السياسي كالموارد الطبيعية والقوى العاملة والناتج الصناعي وغيرها وعلى قدرة النظام السياسي على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية، وعلى مدى إعتماده على أبنية وقنوات توفر له موارد تؤهله للتحرك في أداء وظائفه الخارجية.[1]

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، فهي تستمد وجودها من التقاليد التاريخية ومن تراثها الديني وموقعها الجغرافي، فهي تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في إتخاذ القرار الخارجي وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للجزائر.

ومن بين المثل العليا للسياسة الخارجية الجزائرية التي تكون الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري الصلح والوساطة بين المتخاصمين وعدم التدخل في شؤون الغير، فالمجتمع الجزائري فيما يخص التدخل الخارجي يتصوره على أنه عذاب للأمة لأنه ينبع من خبرته مع الإستعمار الفرنسي ومعاناته معه، فالجزائر تتخوف من إرسال أبنائها إلى خارج الحدود الوطنية، لأنها لا تتقبل سقوط جنودها خارج إقليم الوطن، كما ترى ذلك على أنه تدخلاً في شؤون الغير حتى وإن كان مهددًا للإستقرار في المنطقة، فالجزائر لا طالما ناصرة قضايا التحرر ودعمتها في المحافل الدولية والإقليمية على غرار دعمها المادي.

رابعا: المحددات الأمنية والعسكرية

يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءات عالية، بالإضافة إلى إمتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة من الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين.[2]

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، 226-227.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل الى الاستراتيجية**، (عمان: دار التالة، 1999، الطبعة 2)، 41.

وتعتبر الأداة العسكرية أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول، وهذه الأداة تتعلق بإستعمال القوة والعنف، ويظهر ذلك في الحروب التي تقوم بها الدولة ضد الدول الأخرى، كما تعتبر أداة بيد الدولة للدفاع عن قيمها وأمنها القومي ضد التهديدات الخارجية.[1]

وتعد مسألة حماية ومراقبة الحدود أمر جد حساس وحيوي للأمن الجزائري، نظرًا لتنامي التهديدات الأمنية غير دولاتية في رواقها الشرقي الجنوبي لاسيما نشاط الجماعات الإرهابية وتنامي الجريمة المنظمة خصوصًا تهريب الأسلحة والأشخاص، وهو ما يجعل إحلال الأمن والإستقرار في المناطق الحدودية خصوصًا مع ليبيا ومالي مهمة في غاية التعقيد بسبب إستحالة مراقبة الحدود المشتركة مع ليبيا ومالي، الأمر الذي يجعل الجزائر مضطرة إلى إتخاذ إجراءات إستعجالية لتأمين حدودها في العمق الجنوبي لصحراء، حيث قامت الجزائر برفع حجم ميزانية الإنفاق والتسليح، والجدول التالي يوضح تطور ميزانية الدفاع في الجزائر:

الجدول رقم (01): ميزانية الانفاق العسكري للجزائر لعام 2011-2020

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنفاق العسكري بالمليار دولار	6.8	9.6	11	10.04	13	10.46	13	9.6	10.3	13

المصدر: من إعداد الباحثة، إستنادًا إلى المعلومات الواردة في المصادر.

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، 96.

ومن أجل تقوية ترسانة الأسلحة للمنظومة الدفاعية، إعتمدت الجزائر اللجوء إلى إقتناء الأسلحة ذات التطور التكنولوجي من السوق الروسية، حيث قامت بشراء غواصتين ونظام صواريخ بعيدة المدى من نوع pmu2 30 وشراء فرقاطتين من نوع Tigre و48 نظامًا معلوماتيًا متطور للدفاع الجوي، وأبتاعت من السوق الأمريكية عربات السير و8 طائرات من نوع "لوكهيد" ونظام إتصالات جوية من نوع "هاريس" ونظام رصيد عبر الأقمار الصناعية من نوع "اكسيلز" من أجل رصد تحركات المسلحين والإرهابيين على طول الحدود مع ليبيا ومالي.[1]

وبالتالي، فإن ضمان أمن واستقرار الجزائر يعتمد على محورين أساسيين أولهما: أمني يعتمد على نشر وحدات عسكرية وقوات أمنية محترفة مدعمة بوسائل وتجهيزات متطورة لتأمين الحدود مع دول الجوار وفي مقدمتها ليبيا ومالي لمنع تسلل لعناصر إرهابية أو تنقل السلاح، أما المحور الثاني فيتمثل في تعزيز الحوار الشامل بين الأطراف الداخلية المتنازعة والتنسيق والتعاون بين الدول المجاورة في مجال تبادل المعلومات وتكثيف الجهود للتصدي للتهديدات الأمنية ولحد من تدفقاتها.

ويقدر الإهتمام الذي توليه سلطات الجزائر لجاراتها الجنوبية مالي وليبيا في الزيارات الخارجية من أجل التشاور بخصوص التطورات الداخلية، فلطالما كانت الجزائر حريصة على إعطاء الأولولية لهذه المنطقة التي تجمعها بها حدود طويلة، كما تدرج النيجر في حسابات صانع القرار الجزائري على أنها حليف إستراتيجي للجزائر وصمام أمان في ظل التحولات الكبيرة والخطيرة في منطقة الساحل غير المستقرة المصدرة للعديد من التهديدات اللاتماثلية.

---

[1] **مجلة: الأسلحة الروسية جعلت الجيش الجزائري الأقوى في المنطقة**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/01/10 على الساعة: 13:54، نقلاً عن الموقع:

https://arabic.sputniknews.com/military/202009261046653665--%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%

خامسا: المحددات البشرية والمجتمعية

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية بإعتباره عنصرًا مهمًا لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية في وقت السلم والحرب، كما يلعب عاملاً مهمًا في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو خارجها.

من ناحية أخرى، فإن الدول ذات التعداد السكاني الكبير قد يشكل عبئًا على إقتصادها ويعطل مسار التنمية خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر من معدل النمو الاقتصادي، مما يجعلها في إرتباطات دولية تأثر على سياستها الخارجية.

بالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدولة من حيث الأصول العرقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو إثنية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فالمجتمعات التي توجد فيها أقليات تكون مجتمعات غير متجانسة وأكثر عرضة للنزاعات الداخلية وعدم الإستقرار السياسي الأمر الذي ينعكس سلبًا على بناء الدولة ومن ثم على سياستها الخارجية، فللأقلية عادة ما تكون لها مصالح وإرتباطات تختلف عن مصالح الأغلبية، كما قد تستعين بقوى خارجية للتدخل في شؤونها وحمايتها وهو ما يهدد الأمن القومي للدول.[1]

والجزائر تتمتع بتجانس إجتماعي متميز، حيث يتكون الشعب الجزائري في ظل الإسلام والعروبة تكوينًا جديدًا نتج من عملية إمتزاج العنصرين العرقيين من سكان الجزائر العنصر الأمازيغي القديم (السكان الأصلين) والعنصر العربي (الوافد على البلاد)، الذي حمل معه الإسلام واللغة العربية إلى الجزائر، وكان هذا الامتزاج نتيجة الإختلاط في المعيشة والمصاهرة ونتيجة الإشتراك في التاريخ والمصير المشترك الذي تكونت من خلاله الشخصية الجزائرية، والتي هي شخصية عربية إسلامية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من الشخصية القومية للأمة العربية.[2]

---

[1] زايد عبيد الله مصباح، المرجع السابق، 282.

[2] ميلاط نضرة، **إشكالية الهوية الثقافية في الجزائر في ظل العولمة**، مجلة تاريخ العلوم، العدد الثامن ج1، جوان 2017 367-368.

فالجزائر بحيزها الجغرافي المميز وحدودها السياسية القائمة اليوم، كانت وما زالت فضاء تقطنه مجموعات إثنية ثقافية متنوعة عرقيًا وثقافيًا متوزعة في مختلف أرجائها، فلكل منطقة في الجزائر عاداتها وتقاليها وأفراحها وحرفها التقليدية الخاصة بها، وما زال بعضها يعيش في بيئته الطبيعية التاريخية بنمط عيشته الخاص وتركيبته الإجتماعية وقيمه وعاداته ولغاته.[1]

فالمجتمع الجزائري يعيش داخل فسيفساء من التعدد الثقافي، فهو مجتمع عربي إسلامي أمازيغي متوسطي إفريقي، يجمع بين المعربين والمفرنسين، يجمع بين الشاوية والقبائلية والمزابية والتارقية، غير أنه رغم هذا التعدد الثقافي فإنها تعيش داخل مجتمع واحد موحد متضامن متماسك تحت لواء العروبة والإسلام والأصل الأمازيغي.[2]

سادسا: المحددات الشخصية

ترتبط العوامل الشخصية بشخصية صانع القرار وبخبرته وأسلوبه الذي يشخص به الواقع كما هو، بالإضافة إلى عوامل متعلقة بتكوينهم ومستواهم الفكري والعلمي ومدى قدرتها على التأثير في الأحداث من حولهم، فمثلاً القيم والمعتقدات لها دور في تحديد نوعية رد الفعل عند الفرد إتجاه القضايا والأحداث التي تطرح أمامه، كما أن الأسلوب السياسي وأسلوب القيادة يؤثر في كيفية التفاعل الخارجي للدولة، فالأسلوب ينتج عن تكوين الشخص وخبرته، ومن أساليب القيادة نجد مثلا: التوسط والتوفيق، المواجهة والصدام، العمل الجماعي والعمل الفردي.[3]

---

[1] ميمونة مناصرية، **هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة: من منظور أساتذة جامعة بسكرة**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2012)، 283.

[2] رحيمة شرقي، **الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 11، جوان 2013 194.

[3] رضا شوادرة، **السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المغاربي بين ضرورة الثبات وحافز التغير**، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الأول (2019)، 51-52.

ويلعب القائد دورًا أساسيًا ومهمًا في صنع السياسة الخارجية وخصوصًا في بلدان العالم الثالث، حيث تعد المؤسسة الرئاسية هي صانع القرار الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان وعلى وجه الخصوص الجزائر، حيث ينفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ما خول له الدستور من صلاحيات، حيث تمنح لرئيس سلطات واسعة في تحديد توجه السياستين الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن تغير صانع القرار من المحتمل أن يؤدي الى تغيير السياسة الخارجية للدول.

الخاتمة:

من خلال بحثنا عن الدور الذي تلعبه المتغيرات الداخلية في تحديد وضبط السلوك الخارجي الجزائري، توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ ركزت مختلف المواثيق والدساتير الجزائرية المستقلة على مجموعة من المبادئ التي تعتبر غير جديدة من حيث الممارسة كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى تفعيل التعاون الدولي في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وعلى حل النزاعات بطرق السلمية، ومن هذه المبادئ يبرز لنا التوجه السلمي للسياسة الخارجية الجزائرية في إطار تعاملاتها مع مختلف القضايا المحورية المطروحة في جوارها الإقليمي وحتى الدولي.
- ✓ يتجسد دور المتغيرات الداخلية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية للجزائر من خلال العديد من الأبعاد: الجغرافية، الأمنية والإقتصادية، المجتمعية والفردية، الأمر الذي يفرض على الجزائر توظيف متغير محدد يتوافق وطبيعة التهديد، المصلحة أو الهدف، والذي يمكنها من لعب دور ريادي في محيطها الإقليمي، وتعد القوة الاقتصادية والعسكرية أبرز هذه العناصر التي قد تمنح الجزائر إمتيازًا في القوة والنفوذ – على الأقل خلال السنوات القادمة - مقارنة مع باقي الدول المغاربية.
- ✓ لا يمكن فهم السياسة الخارجية للجزائر إنطلاقًا من محدد تفسيري واحد، لأن السياسة الخارجية نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فالقرارات الخارجية الجزائرية التي تصنعها الأجهزة الرسمية سواء كانت أفراد أو مؤسسة تتحكم

فيها جملة من العوامل المشتركة التي تؤثر على خياراتها الخارجية وعلى إدراكات صانع القرار وردود أفعاله حيال الأحداث والأزمات السياسية والقضايا المطروحة في محيطها الإقليمي والدولي.

التوصيات والمقترحات:

ومن خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، تم إستنباط عدد من التوصيات نذكر منها:

- إن أهم رهان سيواجه الجزائر على المدى القصير للتخفيف من حدة الضغوطات الخارجية يكمن في إستغلال إمكانياتها الداخلية والقيام بإصلاحات هيكلية شاملة في منظومتها السياسية شرط أن تكون هذه القرارات نابعة من خصوصيتها الداخلية وليست نابعة لقررات أطراف خارجية.
- وجود رؤية إستراتيجية واضحة لأسس ومصالح وأهداف الأمن القومي، والتي تضمن أفضل الحلول لتجاوز المعضلات المعقدة التي تخص قضايا الأمن والتنمية والرفاهية بشكل الذي يبقى البلد في أحسن الأوضاع في الداخل والخارج.
- تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية والوقائية لإحتواء الفواعل المهددة للأمن الجزائري من خلال مدخل التنمية ودعم الديمقراطية وتعزيز حماية حقوق الإنسان، فضلاً عن تعزيز التعاون الدبلوماسي مع الشركاء في هذه المنطقة

قائمة المصادر والمراجع:

- **المصادر**
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963-1976-1989-1996.

- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في 1993/01/26 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 29 الصادر بتاريخ 1993/01/29.
- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79 صادر بتاريخ: 2002/02/01.
- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 04-29 مؤرخ في 2004/06/12 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 39 الصادرة بتاريخ 2004/06/16.
- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في 2004/10/26 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16 الصادر بتاريخ 2004/06/39.

المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

- النعيمي، أحمد، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.
- عمر العمر، فاروق، صناعة القرار والرأي العام، القاهرة: دار النشر والتوزيع.
- محمد فهمي، عبد القادر، المدخل الى الاستراتيجية، عمان: دار التالة، 1999 الطبعة 2.
- مصباح، زايد عبيد الله، السياسة الخارجية، طرابلس: دار تالة، الطبعة 2، 1999.

ب. المذكرات

- بوشلاغم، جيلالي، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة تلمسان، 2011/2010.

- شكوري، سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي – دراسة حالة الاقتصاد الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

- فتاك، مهدي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي: تونس والمغرب نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة.

- مناصرية، ميمونة، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة: من منظور أساتذة جامعة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2012.

ت. المجلات

- زغوني، رابح، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016.

- شرقي، رحيمة، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11 جوان 2013.

- شوادرة، رضا، السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المغاربي بين ضرورة الثبات وحافز التغير، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد 01، 2019.

- عبد العالي، عبد القادر، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، 2014.

- عطية، إدريس، عقبة وقازي، رهانات التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي: دراسة تحليلية في المدارات الجيوأمنية، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 02، 2020.

- نضرة، ميلاط، إشكالية الهوية الثقافية في الجزائر في ظل العولمة، مجلة تاريخ العلوم، العدد الثامن ج1 جوان 2017.

ث. المحاضرات

- بن الشيخ، عصام، محاضرات في مقياس سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية، 2016/2015، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

- بن عمر، عادل، محاضرات في مقياس السياسية الخارجية الجزائرية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص علاقات دولية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2، الجزائر، 2020/2019.

- فلاك، نور الدين، محاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر علوم سياسية تخصص علاقات دولية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

ج. المواقع الإلكترونية

- خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/01/10 على الساعة: 10:30، نقلاً عن الموقع:

https://www.marefa.org/%D8%AE%D8%B7_%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1_%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1

- مجلة: الأسلحة الروسية جعلت الجيش الجزائري الأقوى في المنطقة، تم تصفح الموقع في تاريخ: 2020/01/10 على الساعة: 13:54، نقلاً عن الموقع:

https://arabic.sputniknews.com/military/202009261046653665--%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%B9%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9/

- معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 13 أكتوبر 2020، تم تصفح الموقع في تاريخ 7 جانفي 2020 الساعة 10:03، نقلاً عن الموقع:

https://www.csds-center.com/article/

المراجع باللغة الأجنبية

- Khlfa mamri, « Pelevinge aux source de la politique de l algerie », revue algerienne des internationales 04(1986) : pp 16,18.

البعد المعياري للسياسة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية نقدية

The normative dimension of Algerian foreign policy: a critical analytical study

د.حمياز سمير

كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة امحمد بوقرة- بومرداس

samirhamiaz@hotmail.com

د. منصوري سفيان

كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة امحمد بوقرة- بومرداس

sofiane.mansourisp@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى الوقوف على دراسة البعد المعياري للسياسة الخارجية الجزائرية، من خلال التطرق بداية إلى تفسير السياسة الخارجية الجزائرية من منظور النظرية البنائية، بالإضافة إلى تقديم قراءة نقدية تحليلية للمبادئ المعايير الحاكمة والموجهة للسلوك الخارجي للجزائر، وفي الأخير حاولت هذه الورقة بحث إشكالية التوفيق بين الالتزام بالمبادئ المعيارية ومتطلبات تحقيق المصالح الحيوية للجزائر.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية، المعيارية، المصلحة الوطنية، الجزائر.

ABSTRACT:

This research paper aims to stand on the study of the normative dimension of the Algerian foreign policy, by first addressing the interpretation of the Algerian foreign policy from the perspective of the constructivist theory, in addition to providing an analytical critical reading of the normative principles oriented to the external behavior of Algeria, and in the end this paper tried to discuss the problem of reconciliation Between commitment to normative principles and requirements to achieve Algeria's vital interests.

Keywords:

foreign policy, normative, national interest, Algeria

مقدمة:

يعتبر التمسك بالمعايير والقيم، إحدى السمات الجوهرية التي تطبع السياسة الخارجية للجزائر، ومن الثابت أن هذا البعد المعياري الذي يميز الدبلوماسية الجزائرية، يعبر عن "**الميراث الثوري**"، وعن النسق العقائدي للدولة، فضلا عن كونه يعكس الخصائص العامة للشخصية

والهوية الوطنية للجزائر المتشبعة بالاعتزاز بالسيادة والاستقلال الوطني والرافضة لكل أشكال التبعية والسيطرة الأجنبية.

ارتكزت السياسة الخارجية للجزائر منذ الاستقلال سنة 1962، على مجموعة من المبادئ والمعايير التأسيسية التي تتسق مع عقيدتها السياسية، وبذلك أسّس صانع القرار الجزائري سياسة خارجية مستندة إلى عقيدة الاستقلالية والإعلاء من شأن السيادة الوطنية، وقائمة على فلسفة عدم التدخل وسياسة حسن الجوار، مع رفض كل أشكال الإمبريالية والسيطرة الأجنبية، والانحياز إلى الشعوب المستعمَرة، بالإضافة إلى دعم القضايا العادلة والعمل على تصفية الاستعمار من خلال دعم واحتضان التيار الثوري التحرري باعتبار الجزائر كانت تمثل **"قلعة وقبلة الثوار"**.

رغم أن هذا البعد المعياري المتمثل في التمسك بالمبادئ والقيم والاستمرار عليها، **أعطى للسياسة الخارجية زخم وسمعة ومكانة دولية** خاصة في مرحلة الحرب الباردة، حيث كانت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ملائمة لذلك السياق الدولي وخادمة للمصالح الوطنية للجزائر.

بيد أن التمسك الصارم بهذه المبادئ المعيارية وبخاصة مبدأ عدم التدخل في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، سيجعل من السياسة الخارجية للجزائر تعيش **معضلة التوفيق بين التمسك بالمبادئ ومتطلبات وحسابات المصالح**، التي تقتضي بالأساس إعادة تكييف البعد المعياري بالشكل الذي يعطي فعالية أكبر للسياسة الخارجية للجزائر بما يخدم مصالحها الحيوية وثقلها الجيوسياسي.

تأسيسا على ما سبق، تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن **الإشكالية التالية:**

فيما تتمثل المبادئ والمعايير المؤسسة والحاكمة للسياسة الخارجية للجزائر؟ وكيف يمكن التوفيق بين التمسك بالمبادئ المعيارية ومتطلبات تحقيق المصالح في السياسة الخارجية للجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة؟.

سعيا للإجابة عن الإشكالية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** تفسير البعد المعياري للسياسة الخارجية الجزائرية من منظور النظرية البنائية.
- **المحور الثاني:** قراءة تحليلية للمبادئ المعيارية الموجة للسياسة الخارجية الجزائرية.
- المحور الثالث: السياسة الخارجية للجزائر بين الالتزام بالمبادئ المعيارية ومتطلبات تحقيق المصلحة القومية.

المحور الأول: تفسير البعد المعياري للسياسة الخارجية الجزائرية من منظور النظرية البنائية

تنطلق النظرية البنائية في تفسيرها للسياسة الخارجية، من مسلّمة أساسية مفادها أنّ الدولة هي فاعل اجتماعي وليس عقلاني، فالسلوك الخارجي للدولة يتحدد بنًاء على مجموعة من التوقعات القيمية حول السلوك الملائم أو ما يسمى "بالمعايير".[1]

كما أنّ الدولة بوصفها فاعل اجتماعي تتخذ قرارات سياستها الخارجية وفق منطق الملاءمة، فهي لا تختار قرارا إلا بعد أن تقدر مدى ملاءمة نتائج ذلك القرار لدورها الاجتماعي، وهويتها، أو نسقها العقيدي. وعليه، فأهداف السياسة الخارجية للدولة هي معيارية بالدرجة الأولى، تسعى من خلالها للحفاظ على دورها الاجتماعي وعلى نسقها القيمي والهوياتي.

ترتكز قرارات السياسة الخارجية طبقا للنظرية البنائية على المعايير، وهي " مجموع القواعد التي تعبر عن عوامل تذاتانية، تاريخية وثقافية. ولذلك، تدعو النظرية البنائية إلى "التقيد بالمعايير" وجعلها هدفا للسياسة الخارجية للدول بدلا من "المصلحة الوطنية".

فالبنائية لا تعتبر المصلحة الوطنية كمعطى موضوعي مسبق كما يرى الواقعيون، وإنما ترى، بأنّ المصلحة الوطنية تبنى عبر تفاعل "تذاتاني" أي أنها محصلة لمجموعة من المعايير،

[1] Guzzini,S and Leander,A, **Constructivism and International Relations**, London & New York : Routledge. 2006, p.94.

والمبادئ، والمعتقدات، وهذه المعايير هي التي توجه السياسة الخارجية وتحدد الصواب من الخطأ.[1]

إن معايير السياسة الخارجية من منظور بنائي تتحدد في مستويين، أحدهما وطني، يتمثل بالأساس في "الهوية الوطنية" التي تعبر عن قيم الأمة وثقافتها، وكذا الرؤى المشتركة للعالم الخارجي، والأدوار التي يتوجب أن تضطلع بها في الساحة الدولية بالشكل الذي يتسق مع هويتها الوطني ونسقها العقائدي. والآخر دولي، يتمثل في مجموع المعايير التي تعتنقها الدولة في البيئة الدولية. وفي هذا الإطار، تتبنى السياسة الخارجية للجزائر عدة مبادئ، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترام سيادة الدول، التسوية السلمية للنزاعات، وتلعب هذه المبادئ والمعايير دور بالغ الأهمية في توجيه السياسة الخارجية للجزائر.

تعد السياسة الخارجية وفقا للطروحات البنائية، عملية تراكمية لمجموعة من الخبرات والمعتقدات السياسية التي تراكمت عبر الزمن، كما أنها تعكس بيئة القرار الاجتماعية المعقدة، والخصائص القيمية والثقافية الداخلية التي تعطي معنى لسلوكها الخارجي. وعلى ضوء هذه المنظومة المعيارية تتحدد أهداف وأدوار السياسيات الخارجية للدول.[2]

انطلاقا من الطروحات الفكرية للنظرية البنائية، فإن السياسة الخارجية للجزائر تعبر عن الهوية الوطنية، المنظومة القيمية وعن العقيدة السياسية للجزائر، ولكن أيضا عن المبادئ التي تؤمن بها الجزائر، كالدفاع عن القضايا العادلة وتصفية الاستعمار، احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وغيرها من المعايير التي توجه السلوك الخارجي للجزائر.

طبقا لما تطرحه النظرية البنائية من أفكار، بدَا واضحًا أنّ صانع القرار الجزائري بعد الاستقلال قد أدرك أنّ المصلحة الوطنية للدول لا يمكن أن تُختزل في الصراع على القوة فحسب من أجل تحقيق الأمن. فالمصلحة الوطنية هي محصلة لعمليات اجتماعية وتراكمات

---

[1] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007، ص 116.

[2] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد. سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، 1989 ، ص 83.

تاريخية. كما أن الأفكار والتصورات السائدة، هي التي تبني المصالح وتؤسس معايير مقبولة للسلوك. وبناءً على ذلك، قامت صناعة السياسة الخارجية الجزائرية وتنفيذها، منذ الاستقلال حتى عام 1991، على القناعات والمعتقدات الثورية التي تمخضت عن الحرب التحريرية.[1]

المحور الثاني: قراءة تحليلية للمبادئ المعيارية الموجة للسياسة الخارجية الجزائرية

ورثت النخبة السياسية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال، تجربةً رائدةً تراكمت للجزائر في النشاط الدبلوماسي إبّان فترة الكفاح المسلح، ساهمت في تكوين المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية والتحالفات الناشئة، وحتى شخصيتها الدبلوماسية. ومن الثابت أن هذه المرحلة الخاصة من التاريخ الجزائري ساهمت بعمق في التأثير في رؤية صانع القرار الجزائري للبيئة الدولية، ومن ثمّ صَوغ تصوره لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وأسسها لاحقًا. والحقيقة أن ما يمكن تسميته **"ميراث الثورة"** شكّل المرجعية الرئيسة للسياسة الخارجية الجزائرية، ومثلت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني الإطار الرسمي غير القابل للمراجعة لصانع السياسة الخارجية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال.

ولقد تبلورت مبادئ السياسة الخارجية للجزائر منذ الثورة التحريرية في بيان الفاتح من نوفمبر 1954، وميثاق الصومام في 20 أوت 1956، وكذا ميثاق طرابلس في جوان 1962، وقد تميزت هذه المبادئ بقدر كبير من الاستقرار والاستمرارية بعد الاستقلال، فمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تتميز بالثبات حيث أنها لا تتغير بتغير الرؤساء، ولعل هذا ما يظهر في البيانات والمواثيق الرسمية ومن ذلك، دستور 1963 ودستور 1989 ودستور 1996، كل هذه المواثيق كرست مجموعة من المبادئ التي كانت بمثابة الناظم والموجه للسياسة الخارجية للجزائر ومنها:

- **تحقيق الاستقلال الوطني:**

يتجلى ذلك في الدفاع عن السيادة الكاملة وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وقد تبين ذلك منذ فترة الاستعمار حيث رفضت الجزائر تقسيم التراب الوطني في

[1] رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادىء وحسابات المصالح"، **سياسات عربية**، العدد 23، نوفمبر 2016، ص90.

معاهدة إيفيان عام 1961 وكذا بعد الاستقلال أثناء التوسع المغربي على حساب الأراضي الجزائرية فيما يعرف بحرب الرمال 1963 واستمرت الجزائر في الدفاع على هذا المبدأ إلى غاية الاعتراف به في منظمة الوحدة الإفريقية عام 1964 ورفض الجزائر أي تدخل خارجي قد ينعكس سلبا على استقلالية القرار السياسي للجزائر. ضف التمسك بالاستقلال الاقتصادي من خلال ممارسة السيادة على الثروات الوطنية هذا ما ظهر في سياسة تأميم المحروقات التي انطلقت في عهد الرئيس "هواري بومدين".[1]

- **دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:**

باعتبار الجزائر دولة عانت من ولايات الاستعمار، وجدت نفسها أمام مسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، وعليه، قامت الجزائر بدعم حركات التحرر والدعوة إلى منح الشعوب حق تقرير المصير ولم تكن مساندة الجزائر للحركات التحريرية إلا امتدادًا لمبادئ ثورتها وإيمانها الراسخ بتصفية الاستعمار، وبناءا على ذلك دعمت الجزائر الحركات التحررية في القارة الإفريقية، وفي أمريكا اللاتينية وفي آسيا، وعلى هذا وصفت الجزائر بأنها **"قبلة الثوار".**

- **عدم التدخل في الشؤون الداخلة للدول:**

يعد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أحد المبادئ الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية، وقد نص ميثاق الأمم المتحد في المادة 7/2 [2] على هذا المبدأ كما نصت عليه أيضا العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية وكذا منظمة الاتحاد الإفريقي، وباعتبار أن الجزائر من الدول الداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فإن الجزائر ملتزمة بشدة بهذا المبدأ الذي لديه صلة مباشرة باحترام سيادة الدول وبعلاقات حسن الجوار.

- **التسوية السلمية للنزاعات الدولية:**

---

[1] جيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف**، مذكرة الماجستر في العلوم السياسية، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010، ص ص 62-63.

[2] أنظر: المادة 7/2 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

تعتبر التسوية السلمية للنزاعات الدولية أحد المبادئ التي ترتكز عليها السياسة الخارجية للجزائر، بحيث كانت دائما ترفض اللجوء إلى استخدام القوة، وبالمقابل تراهن على حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية من خلال الوساطة، المفاوضات، والمساعي الحميدة..، ولقد نجحت الجزائر في تسوية الكثير من النزاعات وبخاصة في القارة الإفريقية. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الدور الفعال للوساطة الجزائرية في تسوية أزمة مالي. بهذا تكون مبادئ السياسة الخارجية للجزائر متماهية مع الشرعية الدولية خاصة وأن الفصل السادس للأمم المتحدة نص بشكل واضح على الطرق السلمية لحل للنزاعات الدولية.

- **حسن الجوار:**

يقصد بحسن الجوار العمل على تنمية السلم والتعاون بين دول الجوار، ويقتضي حسن الجوار التخلص من كل عوامل سوء التفاهم، وكذا فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حلّ كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، كذلك استغلال كل الإمكانات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة.[1]

لقد تبنت الجزائر منذ أن تحصلت على استقلالها، سياسة خارجية تحترم سيادة الدول، و وتدعم الحق في الاستقلال، كما تناضل من أجل تصفية الاستعمار و تدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد أرسى ذلك مبدأ فض الإمبريالية والاستعمار في السياسة الخارجية الجزائرية، ولم يكن هذا المبدأ يعكس بالضرورة الأيديولوجية الاشتراكية، ولكنه كان شكلً من أشكال التعبير الذي استعملته الحركات الوطنية للتعبير عن رفضها الشديد للنظام الاستعماري الغربي الإمبريالي. ويجد مبدأ معاداة الإمبريالية والاستعمار جذوره أيضًا في تاريخ الحركة الوطنية من خلال صراعها مع المستعمر الفرنسي الذي وقفت إلى جانبه القوى الغربية ممثلةً في حلف شمال الأطلسي. ونتيجةً لذلك، استلهمت السياسة الخارجية الجديدة مبادئها،

[1] محمد قجالي، **ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حُسن الجوار الحالة الجزائرية- التونسية**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق،1990 ، ص 302.

بعد الاستقلال، من دبلوماسية الحركة الوطنية في معاداة النظام الإمبريالي والنظام الاستعماري.[1]

انطلاقا من تحليل مبادئ السياسة الخارجية للجزائر، يتضح أن لتبنّي الدبلوماسية الجزائرية، وثباتها على تلك المبادئ، والاستمرار عليها، له أثرٌ مزدوج في سمعة السياسة الخارجية الجزائرية داخليًا وخارجيًا. فعلى المستوى الداخلي، جرى كسْب المزيد من الشرعية للسياسية الثورية وخلْق توافق سياسي داخلي مقبول حول الدبلوماسية الخارجية. وعلى المستوى الخارجي، جرى تكوين سمعة خارجية إيجابية للجزائر مكّنتها من اكتساب صورة الدولة المحترمة لسيادة الدول وغير مستعدة للتدخل في شؤونها الداخلية، والدولة المقبولة لدى الأطراف المتنازعة كوسيط محايد وغير منحازٍ، مما أهّلها لتحقيق نجاحات دبلوماسية بارزة طوال فترة الحرب الباردة.

المحور الثالث: السياسة الخارجية للجزائر بين الالتزام بالمبادئ المعيارية ومتطلبات تحقيق المصلحة القومية

عرفت السياسة الخارجية للجزائر خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدواية الراهنة، أزمة التوفيق بين المعايير والمصالح،[2] وتتجلى هذه الأزمة في صورة الحرص على الالتزام بالدفاع عن المبادئ والمعايير والقيم، حتى وإن كان ذلك يؤدي إلى التفريط في المصلحة الوطنية أو حتى الاضطلاع بدور أكبر في المحيط الإقليمي والدولي.

في الحقيقة أن مقاربة الجزائر للربيع العربي، تؤكّد أنّ السياسة الخارجية الجزائرية تعيش بالفعل حالة أزمة في التوفيق بين حسابات المصالح وميراث المبادئ الوطنية، ذلك أنّ تحقيق أهداف الأولى كان على حساب أهداف الثانية في لعبة صفرية كان في الإمكان تجنّبها.

إنّ هذه الأزمة يمكن فهمها في عدم القدرة على التكيف مع واقع دولي جديد غير ذلك الذي صنعت فيه الدبلوماسية الجزائرية أمجادها. فالموقف الجزائري عكس مزيدًا من التباعد

---

[1] رابح زغوني، **المرجع السابق**، ص88.

[2] تجلت هذه الأزمة في كيفية تعامل الجزائر مع الكثير من الأزمات في جوارها القريب، كالأزمة الليبية، أزمات منطقة الساحل الإفريقي، وأيضا في كيفية التعامل مع انتفاضات "الربيع العربي".

بين المبادئ المعيارية الراسخة للسياسية الخارجية الجزائرية ونظامٍ دولي وإقليمي متغير بسرعة، وسائر في اتجاه معاكس للمبادئ التي دأبت على انتهاجها السياسة الخارجية الجزائرية.

ويبدو أن صانع القرار الجزائري كأنه عاجز أو غير مدرك أو ربما كان مدركًا على نحوٍ خاطئ للتغيير الحاصل في العالم، حين يصرّ على التمسك بمبادئ معيارية غير متغيرة في عالم هو في درجة كبيرة من التحول والتغير، فمبدأ عدم التدخل مثلا هو مبدأ "حميد" لكن ومع ذلك يجب أن لا يضع المصلحة والأمن القومي على المحك أو يؤدي إلى تغييب دور الجزائر على الساحة الإقليمية والدولية.

الملاحظ أن المقاربة الجزائرية القائمة على قدسية السيادة ورفض التدخل والتمسك بالمعايير، هي في الحقيقة في تصادم مع النماذج الجديدة للتدخل الإنساني و"مسؤولية الحماية" في العلاقات الدولية، كما أن إصرار الدبلوماسية الجزائرية على التمسك بمبادئ سياستها الخارجية، من دون محاولة تكييفها وفق التغيرات في البيئة الدولية، هو الذي جعلها في حالة أزمة، وفي وضع غير اعتيادي غير الذي يجب أن تكون عليه.

لقد تميزت السياسة الخارجية الجزائرية طوال العقود الماضية بقدرتها على الملاءمة بين مبادئها ومعاييرها ومصالحها، لكنها تظهر في الفترة الأخيرة، من خلال الأحداث في العالم العربي وفي الساحل الأفريقي، كأنها عاجزة عن فعل ذلك. وعلى هذا إنّ الأزمة التي تعرفها السياسية الخارجة للجزائر هي أزمة تكيف أساسًا، وهذه الأزمة متعلقة بقدرة الدبلوماسية الجزائرية على التكيف مع التحولات العالمية الجديدة، حتى لا تتجه نحو مزيد من العزلة، بحجة التمسك بالمعايير والمبادئ.[1]

إن من أهمّ نتائج هذه الأزمة هو تنازل الجزائر عن الدور الذي يمنحها إياها ثقلها الجيوسياسي في الاضطلاع بدور إقليمي، تاركة الفراغ لتملؤه قوى إقليمية أخرى على حساب الدور المحوري للجزائر. وقد ترك الموقف الجزائري بخصوص الأحداث في فضائها العربي

[1] رابح زغوني، **المرجع السابق**، ص 93.

القريب انطباعًا قويًّا في الخارج مُجمله أنّ ردة فعل الجزائر - بغضّ النظر عن توجه موقفها - كان أقلّ ممّ يمنحه إيّاها دورها كقائد إقليمي.

وعليه وبالنظر إلى ثقلها الإستراتيجي وقوتها الاقتصادية والعسكرية، يجب ألا تكتفيَ السياسة الخارجية للجزائر بمجاراة الأحداث ولا بردّة الفعل إذ يُنتظر منها أن تكون دولةً مبادرة ومؤثّرة، وضابطةً للتحولات في مجالات تأثيرها. أمّا عدم قدرتها على الاضطلاع بذلك بحجة التمسك بالمعايير والمبادئ، فإن ذلك سيضر بمصالحها وحتى بصورتها ومصداقيتها في الخارج، وفي الداخل أيضًا.

خاتمة:

حاولت هذه الورقة البحثية، الوقوف على دراسة البعد المعياري للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال تقديم قراءة نقدية تحليلية للمبادئ المعايير الحاكمة للسلوك الخارجي للجزائر. وقد توصلت الورقة البحثية إلى أن **صفة المعيارية** هي الخاصية الجوهرية التي تطبع السياسة الخارجية للجزائر، التي ترتكز بالأساس على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تجد أساسها في العقيدة السياسية والميراث الثوري للجزائر، ولعل من أهمها، والإعلاء من شأن السيادة الاستقلال الوطني، فلسفة عدم التدخل وسياسة حسن الجوار، مع رفض كل أشكال الإمبريالية، بالإضافة إلى دعم القضايا العادلة والعمل على تصفية الاستعمار.

وبالرغم من أهمية هذه المبادىء المعيارية المؤسسة والحاكمة للسياسة الخارجية للجزائر، والتي لطالما أكسبتها مكانة وسمعة مقبولة في الساحة الدولية، إلا أن متطلبات المصالح وضغوط المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، تفرض على الجزائر أن تقوم بإعادة تكييف مبادئ سياستها الخارجية بما يتماشى ومصالحها الحيوية وثقلها الجيوسياسي.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. الكتب:

- جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد. سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، 1989.

2. المقالات:

- زغوني رابح، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح"، **سياسات عربية**، العدد 23، نوفمبر 2016.

3. المذكرات والرسائل الجامعية:

- بشلاغم جيلالي، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف**، مذكرة الماجستر في العلوم السياسية، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
- قجالي محمد، **ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حُسن الجوار الحالة الجزائرية-التونسية**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق،1990 .
- معمري خالد ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Guzzini,S and Leander,A, **Constructivism and International Relations**, London & New York : Routledge. 2006.

من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الوسائط الرقمية

From traditional diplomacy to economic diplomacy with digital media

د. براهيمي يوسف

جامعة الجزائر 3

youssef.brahimi16@gmail.com

ملخص:

يتناول هذا الموضوع المهم للغاية إحدى الوسائل الدبلوماسية المهمة في مجال العلاقات الدولية و هي : الدبلوماسية الاقتصادية و التي تدخل في إطار ما يسمى بالدبلوماسية الناعمة و ذلك بالانتقال من دبلوماسية تقليدية كانت صالحة سابقًا و وجب تحسينها للوصول إلى الأهداف المرجوة في كل بلد.

الانتقال من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الاقتصادية يستوجب طرقا أكثر سرعة تساهم في تفاعل الأطراف المختلفة و التي هي الرقمية بما فيها من معاني كثيرة.

وعليه ، فإنَّ الموضوع يدرس بنوع من النقد المراحل السابقة للدبلوماسية و بشيء من التبسيط كما يدرس الإمكانيات المتوفرة لتحقيق تطوير هذه الدبلوماسية الاقتصادية و عن طريق وسائل التواصل الإجتماعي أو ما يدعى بالرقمية بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية ، السياسة الخارجية ، الرقمية ، الدبلوماسية الاقتصادية.

ABSTRACT:

This very important topic deals with one of the important diplomatic means in the field of international relations, which is: economic diplomacy, which falls within the framework of the so-called soft diplomacy, by moving from traditional diplomacy that was previously valid and must be improved to reach the desired goals in each country.

The transition from traditional diplomacy to economic diplomacy requires more rapid methods that contribute to the interaction of the various parties, which are digital and have many meanings.

Accordingly, the topic examines, with a kind of criticism, the previous stages of diplomacy and with some simplicity. It also studies the possibilities available to achieve the development of this economic diplomacy and through social media, or what is called digital in general.

Keywords: Diplôma, foreign policy, digital, economic diplomacy.

مقدمة

لقد شهد العالم في الوقت الراهن تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها بفضل ثورة الاتصالات الحديثة التي أصبح فيها الفرد والمجتمع رهينة هذه الطفرة التكنولوجية التي غيرت من سلوكات العام والخاص، فمع ظهور شبكة الأنترنت العالمية التي جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة ألغيت فيها الحدود الزمانية والمكانية التقليدية التي كانت تشكل إحدى التحديات العويصة في وجه دول، حيث استطاعت الأنترنت في ظل العولمة من الانتشار الرهيب للمعلومات بطريقة عمودية وأفقية في كافة المجالات الحياتية.

مع العلم أنَّ الأنترنت التي تمثل الدعامة الأساسية لبروز التطبيقات الإلكترونية الجديدة، قد سمحت بتوظيفها في العديد من المستويات من دون استثناء.

إذ يعد القطاع الدبلوماسي إحدى القطاعات التي أمست تستعين بهذه الوسائط الرقمية الحديثة في أداء مهامها وذلك لما تتوفر عليه من مواصفات ابتكارية.

وعليه، سعت الممثليات الدبلوماسية والقنصلية على الانتشار في مثل هذه التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال، وهذا بطبيعة الحال لما تملكه من الفعالية والسرعة والمرونة في تبادل المعلومات وكذا أداء خدماتها بكل جدارة بين السفارات والدول التابعة لها.

إنّ الدور الفعال الذي تلعبه هذه الوسائل في دفع الحركية الدبلوماسية، قد جعل الدول عبر ممثلياتها إلى التركيز عليها خلال عملية المفاوضات والاتصالات لتحقيق الأهداف المرجوة التي كانت في الوقت القريب صعبة المنال، وبالتالي فإنَّ ولوج الدبلوماسية عالم الرقمية قد أدى بالدول إلى توظيفها في مجال عدّة. ومن أهم هذه المهام الجديدة التي ركزت عليها ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية الرقمية التي بدأ العالم يتوجه إليها نظرا للتأثير الكبير لهذه التقنيات الجديدة في الحياة الاقتصادية من حيث المردودية والنجاعة الميدانية.

وفي هذا المجال، يمكن اعتبار الجزائر من بين الدول التي ارتأت خوض هذه التجربة الحديثة من الدبلوماسية الاقتصادية القائمة على الوسائط الرقمية لإنعاش اقتصادها الوطني.

إشكالية

تعتبر الجزائر من بين الدول التي باشرت عملية مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تقنيات علوم الإعلام والاتصال نظرا لأهميتها الحياتية، وذلك من خلال محاولة تكييف وعصرنة القطاعات الحيوية للهيئات العمومية من بينها قطاع العدالة والداخلية وغيرها.

وتحاول الجزائر من خلال هذه المبادرات المتمثلة في تحيين منظومتها بما يتماشى ومستجدات ثورة المعلومات والاتصالات الجديدتين بلوغ خدمة عمومية وفقا للمتغيرات التقنية المبنية على التدفق العالي للأنترنت التي أفرزت جملة من الوسائط الإلكترونية التي أصبح العالم يعول عليها في قضاء متطلباته الداخلية والخارجية.

وبما أنَّ التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال استطاعت غزو كل القطاعات من دون الاستثناء، فإنّ الجزائر هي الأخرى لم تنجو من هذا الزحف التقني، ولهذا حاولت إدراج الوسائط الرقمية عبر الهيئات الدبلوماسية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية وذلك بإنشاء منصات رقمية تواصلية على مستوى الويب لمواكبة الدبلوماسية المعاصرة المبنية على هذه التقنية الجديدة.

وتلخيصا للإشكالية، فإنَّ التساؤلات الآتية، تعبّر عن انشغال الباحث فيما يتعلَّق بالموضوع:

- ماذا يقصد بالدبلوماسية الاقتصادية؟ - ما مدى دور الوسائط الجديدة الرقمية في تفعيل الدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا؟ - ماهي التحديات الجديدة التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة؟

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

1- الدبلوماسية: لقد تعددت التعاريف حول مصطلح الدبلوماسية وذلك لتباين السياقات الحياتية للدول والمجتمعات. ومن أهم هذه التعاريف نجد:

فالدبلوماسية تجمع بين العلم والفن أو ما يعرف بالفن الممكن، فهي علم يقوم على معرفة العلاقات القانونية والسياسية لمختلف الدول ومصالحها والتقاليد التاريخية والشروط المتضمنة في هذه المعاهدات.

وتهدف الدبلوماسية باعتبارها فن: إدارة الشؤون الدولية وتنسيق الجهود بسلاسة وليونة في المفاوضات وغيرها.

ومن جهة أخرى، الدبلوماسية هي: علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول وما ينشأ عنه من مصالح متبادلة، كما تنشأ عن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والقواعد والتقاليد، باعتبار أنّ الدبلوماسية ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات. [1]

فيما تعرف على أنّها: فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي البلاد الأجنبية، والعمل على ألا تنتهك حقوق ومصالح وهيبة الوطن في الخارج وإدارة الشؤون الدولية وتولي أو متابعة المفاوضات السياسية.

ويذهب رأي آخر، على تعريفها على أنّها: علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة [2]. بمعنى آخر، الدبلوماسية هي إذا علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب [3].

ولقد عرفها الكاتب الدبلوماسي البريطاني **نيكلسون** بأنّها: إدارة العلاقات عن طريق المفاوضات، أو أسلوب معالجة وإدارة هذه العلاقات من قبل السفراء والمبعوثين [4].

فالدبلوماسية فن يتطلب الكثير من الخبرة والقدرات الشخصية والثقافية وهو عمل معقد، وهو ما سيزداد في المستقبل القريب أكثر تعقيدا، باعتبار أنّ العالم اليوم أصبح يعيش وسط تداخل وتطور رهيب جراء الطفرة التكنولوجية الجديدة التي تمثل الآلة الناعمة بالنسبة للدبلوماسي العصر ضمن البيئة الإعلامية الجديدة القائمة على دبلوماسية "تويتر، الفيس بوك، اليوتيوب... الخ"، وهنا يتطلب على العمل الدبلوماسي الكثير من الخبرة والثقافة والمعرفة

---

[1] فاطمة الزهراء حاجي، الدبلوماسية الشعبية و صناعة القرار في السياسة الخارجية، مجلة فكر و مجتمع ، ع 09 ، طاكسيج.كوم للدراسات و النشر و التوزيع، يناير 2014 ، الجزائر ، ص 428.

[2] علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 20-21.

[3] علي حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها و تطورها و قواعدها و نظام الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية، ط1 (إصدار 4) ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن ، 2009 ، ص 37

[4] غازي حسن صباريني ، الدبلوماسية المعاصرة دراسة قانونية ، ط1(الإصدار 2)، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 13

المتخصصة والتقنية، كما يفرض عليه المزيد من الإبداع والقدرات الاتصالية والإعلامية الحديثتين التي تؤهله للتعامل المميز مع الشبكات الاجتماعية [1].

2- الدبلوماسية الاقتصادية: يقصد بها توظيف واستخدام الدولة لمختلف مقدراتها الاقتصادية في سياساتها الخارجية، التي قد تتمثل في توريد مواد الطاقة أو تقديم مساعدات مالية، تقنية أو قروض أو تفضيلات تجارية أو مشاريع استثمارية وغيرها، من أجل التأثير في مواقف وسلوكيات الفواعل الأخرى في النظام الدولي تجاهها، وتوجيهها لخدمة مصالحها وأهدافها، فهي أداة أكثر فعالية ومرونة في السياسة الدولية، وتستخدمها الدول الكبرى غالبا لكسب الاستثمارات والأسواق والنفوذ والهيمنة أو الدخول في تكتلات اقتصادية.

ولقد ظهرت الدبلوماسية بعد التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد الحرب الباردة، إذ أصبح المعيار الاقتصادي الأساس في تحديد مكانة الدول كبديل للوسائل التقليدية المتمثلة في القوة العسكرية في السياسة الخارجية، هذا وقد لعبت ثورة الاتصالات الجديدة دورا كبيرا في إحداث هذا التغيير.

وفي إطار التحول الجديد للعالم المبني على استخدام الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة السياسة الخارجية للدول كبديل للدبلوماسية السياسية، قامت العديد من الدول الكبرى بإعادة بناء إستراتيجيتها وأهدافها على أساس الاقتصاد والتجارة الدوليين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبر عن ذلك مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بأنّ (40%) من مهام الوكالة الجديدة أصبحت تتناول الاقتصاد العالمي.

وبهذا فإنَّ توظيف الذكاء الاقتصادي في الدبلوماسية حسب البعض يعد جزءاً مهما من نشاط السياسة الخارجية ووزارات الخارجية والتمثيليات الدبلوماسية لكل الدول سواء القوية أو الضعيفة للتعريف والترويج لمنتوجات بلدانهم وتسويقها على نطاق واسع، وكذا لإبراز مميزات وتفضيلات شركاتها لكسب أكبر قدر ممكن من عقود الاستثمار متوسطة المدى والبعيد، أو

---

[1] عمار بكار، دبلوماسيو المستقبل : مبدعون ورواد أعمال ، على الرابط :www.alhurra.comشوهد يوم : 28/02/2021 الساعة : 12:35

للتعريف بثروات وفرص الجاذبية لبلدانهم لاستقبال الاستثمارات الخارجية والتشجيع عليها، إلى جانب التعريف بالوجهات السياحية [1].

ويجمع البعض أنّ الدبلوماسية الاقتصادية هي أحد أهم وسائل السياسة الخارجية على الإطلاق في القرن (21م)، فلا يمكن الحديث عن دبلوماسية ناجحة وفعالة من دون توظيف العوامل الاقتصادية، التي أصبحت في ظل الإعلام مرهونة بالتطبيقات الرقمية الخارقة للعادة نظرًا للمواصفات الذكية التي تتميز بها من تفاعلية، تجاوز الحدود الزمانية والمكانية، قلة التكلفة، المرونة في تدفق المعلومات على المستوى الأفقي والعمودي.

وتكون هذه الدبلوماسية أكثر قوة وفاعلية كلما كانت الدولة قوية اقتصاديا، وإنتاجها متطورا وكبيرا بما يسمح لها بالمنافسة في السوق العالمية الحرة.

ومن أهداف هذه الدبلوماسية على العموم هو رفع مستوى رفاهية الشعوب والتنمية والترابط الإقليمي، فهي آلية مهمة لتحقيق الأمن الدولي بوسائل غير عسكرية.

ويعرف الباحث **ظفير أمين**: على أنّها " استخدام الجهاز الدبلوماسي لخدمة التنافسية الدولية والوطنية للدولة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ولزيادة القوة الاقتصادية ".

ويقصد بها أيضا: " استخدام أشخاص القانون الدولي للطرق والأساليب الدبلوماسية، وكذلك الوسائل الاقتصادية والسياسية التجارية والمالية والتقنية من أجل بلوغ أهدافها وتوفير الضمان لتأمين المصالح الاقتصادية الخارجية وتحقيق تطور في الاقتصاد القومي. [2]

ومن جهة أخرى، تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية ترجمة للبعدين الاقتصادي والتجاري للدبلوماسية التقليدية للدولة، وبصفة فعلية: هي استغلال لكل ما تنتجه الدبلوماسية التقليدية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية خدمة للاقتصاد البلاد من حيث

---

[1] فاتح النور رحموني ، الدبلوماسية الإقتصادية في السياسة الدولية – آلية تعاون أم إستغلالية ؟ ، مج 2 ، ع 06 ، مجلة دراسات حول الجزائر و العالم ، يونيو 2017، ص 206-208.

[2] Political-encyclopedia.org . vu le 02/03/2021. Heure :15 :23

البحث عن أسواق جديدة للمنتوج، واستقطاب وجلب رجال الأعمال والمؤسسات الأجنبية للاستثمار. [1]

وتعرف أيضا الدبلوماسية الاقتصادية على أنّها: استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية لهذه الدولة [2].

3) شبكة التواصل الاجتماعي: يعرف مصطلح شبكات التواصل الاجتماعي بأنّها: منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثمّ ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات نفسها. [3]

وقد عرفها كل من (boyd and Ellison) بأنّها خدمات تعتمد على الأنترنت وتسمح للأفراد بما يلي:

* بناء ملف شخصي عام أو شبه عام ضمن إطار محدد.
* تظهر لائحة المستخدمين الذين يشتركون مع بعضه البعض.
* عرض قائمة الاتصال وما قام به الآخرون داخل نفس النظام. [4]

كما تعرف على أنّها: مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الأنترنت، ظهرت مع الجيل الثاني للويب، أو ما يعرف باسم ويب 2.0 تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعة اهتمامات مشتركة أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، مدرسة، شركة... الخ) [5].

---

[1] www.diplomatie.gov.tn :35 :15 .Heure 02/03/2021 le vu :

[2] www.ar.m.wikipedia :39 :15 .Heure :02/03/2021 le vu : .org

[3] زاهر راضي، إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي في الوطن العربي، مجلة التربية، ع 15 ، جامعة عمان الأهلية ، عمان ، 2003، ص 23

[4] أمال قاسيمي، مواقع التواصل الاجتماعي بين الضرورة العصرية و حتمية التطور التكنولوجي، مجلة فكر و مجتمع، عدد خاص، طاكسيج .كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر، يونيو 2014، ص 75

[5] صونية عبديش، مواقع التواصل الاجتماعي : الماهية ، الأبعاد ، المخاطر ، المستقبل مع الإشارة إلى الجزائر ، مجلة فكر و مجتمع ،طاكسيج .كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، عدد خاص ، الجزائر، يونيو 2014، ص 57.

I. دور الشبكات الاجتماعية الرقمية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

1- حتمية تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية

لقد شهدت المجتمعات العالمية بعد الحرب الباردة جملة من التطورات التكنولوجية مست كافة الأصعدة الحياتية ، و يعود سبب ذلك إلى دور شبكة الأنترنت التي تمكنت من التأثير في سلوكات الأفراد و الدول و الحكومات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

فبفضل شبكات التواصل الاجتماعي تحول العالم إلى قرية صغيرة حسب العالم الكندي **مارشال ماكلوهان** الذي يعتبر أنّ الحتمية التقنية كانت العامل الأساسي في تغير سياسات الدول داخليا وخارجيا اتجاه شعوبها. فمع انتشار ثورة المعلومات والاتصالات الحديثتين تغيرت أيضا المفاهيم التي كان يُنظر إليها في زمن معين أنّها لا تتغير.

إنّ بدخول العالم فضاء الشبكية الاتصالية المعاصرة، يمكن القول أنّ شبكات التواصل الجديدة استطاعت أن ترغم الدول والحكومات من مواكبة مستجدات التكنولوجيا خلال إعداد أجنداتها المتعلقة بالشأن العام.

و بما أنّ القطاع الدبلوماسي الذي يعد إحدى القطاعات الإستراتيجية لمرافقة السياسة الخارجية للدولة و تطبيقها خارج حدودها الوطنية، أمسى اليوم يرى في الأدوات التكنولوجية ضرورة يجب استخدامها لإنجاز المهمات التواصلية و الاتصالية مع الجماهير الواسعة أفرادًا أم هيئات رسمية أو غير رسمية و هذا لقوتها الخارقة في استهداف شرائح كبيرة بطريقة متزامنة ومتباعدة الجغرافيا.

إذ نجد أنّ التوظيف المكثف للشبكات الاجتماعية على مستوى الهيئات الدبلوماسية وممثليات القنصلية أصبح يعول عليه لبناء صورة ذهنية طيبة عن البلد، وهنا يطلَّب على السفارات إنشاء عملية اتصال تربطها بالجماهير المختلفة عبر هذه الوسائط الشبكية، مع العلم أنّ عدد مستخدمي موقع الفيس بوك (facebook) الذي يعد أشهر شبكات التواصل

الاجتماعي قد بلغ نحو (1.15 مليار) مستخدم في العالم و (55 مليون) مستخدم في الوطن العربي.[1]

وباعتبار أنّ الجهاز الدبلوماسي الجزائري الذي يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية للبلد عبر القارات الخمس تأثر هو الآخر على غرار الأجهزة الدبلوماسية للدول خلال أداء مهامه بالتطورات التكنولوجية الحديثة و على رأسها شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت الدعامة الأساسية للتواصل مع أفراد الجالية و المؤسسات المختلفة بالخارج، و هذا نظرًا للتجاوب و الإقبال اللامتناهي بين الأعداد الكبيرة من الناس.[2]

2- تجربة الجزائر

وفي ظل الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر، يوتيوب... الخ) على مستوى الهيئات الدبلوماسية والقنصلية التي أصبحت تمثل القنوات الاتصالية الناجعة بينها و الجمهور المستهدف، عكفت السلطات العليا بالجزائر عبر وزارة الشؤون الخارجية إلى مباشرة تطوير خدماتها و إستراتيجيتها الاتصالية في الآونة الأخيرة، حيث أعطيت الأولوية لهذه الأدوات الرقمية لكي تكون كبديل للدبلوماسية التقليدية التي تعتمد على الالتقاء وجها لوجه.

ومن هذه الإجراءات المتعلقة بضرورة عصرنة الجهاز الدبلوماسي هو تعزيز دور المنصات الإلكترونية في مجال تبادل المعلومات و البيانات ، حيث قامت وزارة الخارجية الجزائرية على إطلاق ثلاثة إجراءات رئيسية تدخل في إطار تطوير الدبلوماسية الاقتصادية للبلد التي أصبحت في الوقت الراهن حتمية لتعزيز الاقتصاد الوطني على الساحة الإقليمية و الدولية ، وتهدف هذه الدبلوماسية الاقتصادية في ظل هذه الوسائط الرقمية إلى دعم المتعاملين الاقتصاديين

---

[1] حنان عياد ، العلاقات العامة و شبكات التواصل الاجتماعي في المؤسسة ، مجلة فكر و مجتمع ،ع 38 ، طاكسيج .كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر ، يونيو 2017، ص 308.

[2] أمال قاسيمي، مواقع التواصل الاجتماعي بين الضرورة العصرية و حتمية التطور التكنولوجي، مجلة فكر و مجتمع، عدد خاص، طاكسيج .كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر ، يونيو 2014، ص 77

الجزائريين على التصدير مع العلم أنَّ عدد المصدرين الجزائريين خلال العام الماضي (2020) بلغ (1.219) مصدر في مختلف المواد والمنتوجات. [1]

وتتمثل مرافقة القسم الدبلوماسي المكلف بالشؤون الاقتصادية والتجارية في هذا الإطار هو الترويج لهذه المنتجات وتسهيل الإجراءات الإدارية والجمركية من خلال تقديم معلومات لهؤلاء المصدرين عبر الوسائط الرقمية المتعلقة بتلك الدول ، و لتجسيد ذلك يتطلب من القائمين على الدبلوماسية الاقتصادية تحيين كل المعلومات و تقديمها تسهيلا لإجراءات التصدير و حتى إقامة علاقات عبر هذه الوسائط الجديدة، باعتبار أنّ الجزائر تحتاج في هذه الفترة إلى تنويع مداخل صادراتها خارج النفط للانتقال إلى اقتصاد جديد يقوم على مداخل خارج النفط لجلب العملة الصعبة و التعريف بالمنتوجات الأخرى ، و يكون ذلك عن طريق تكوين فريق دبلوماسي في مجال التقنيات الجديدة لتحقيق تواصل مستمر بين المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ونظيراتها في الخارج.

على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج، إلى جانب إنشاء قسم ويب في موقع وزارة الشؤون الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية مهمته تقديم مجموعة من المعلومات الموجهة للمتعاملين، بخصوص شروط ولوج الجزائريين الأسواق الخارجية و المزايا التي تمنحها الدولة للمستثمرين الأجانب. وقد تم هذه الخطوة خلال تدشين مكتب الإعلام وترقية الاستثمار والصادرات من قبل وزير القطاع صبري **بوقادوم** مؤخرًا[2]

وتدخل عملية إطلاق البوابة الإلكترونية حول الدبلوماسية الاقتصادية على موقع الأنترنت لوزارة الشؤون الخارجية في إطار تنظيم زيارات ميدانية على مستوى أقطاب التصدير لتمكين الدبلوماسيين الجاري تكوينهم من الحصول على فكرة ملموسة عن إمكانات التصدير الجزائرية

---

[1] الوكالة الأنباء الجزائرية (الشؤون الخارجية: ثلاثة إجراءات رئيسية لتعزيز الدبلوماسية الجزائرية، يوم 2021/02/25 شوهدت يوم: 2021/02/25 الساعة: 23:59

[2] جريدة الشعب تعزيزا للدبلوماسية الاقتصادية، بوقدوم: إنشاء تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية، ع 18493، يوم: 2021/02/27، ص 3.

و الاطلاع على انشغالات المتعاملين في الميدان و ذلك من أجل إنجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي المسطر و كسب معركة بناء اقتصادي قوي و متنوع و مندمج مع الاقتصاد العالمي [1] ، إنّ ذلك لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال الاستعانة بالتقنيات الجديدة لشبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت الأداة الفعالة لبلوغ ذلك، باعتبار أنّ هذه الشبكات تمثل اليوم فضاءًا اقتصاديا مهما لدى المؤسسات الاقتصادية داخليا و خارجيا لترويج المنتوجات و إنشاء جسور تواصل بينها فيما يخص تبادل المعارف و المعلومات حول المناقصات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية في مختلف بقاع العالم. بإمكان المؤسسة الاقتصادية المشاركة في مثل هذه المناقصات الإقليمية أو الدولية عبر فضاءات الشبكات التواصلية للهيئات المقترحة لها دون عناء التنقل للحصول على دفتر الشروط الخاص بالمناقصة وفي ظرف قصير جدًا.

و هي المهمة التي من المقرر أن يقوم بها القسم الدبلوماسي المكلف بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى السفارات الجزائرية من خلال توظيف المنصات الإلكترونية المختلفة (تويتر، فيس بوك، وغيرها) لتكون حلقة اتصال بين المتعاملين الاقتصادين والمؤسسات الاقتصادية والتجارية في الجزائر حول آخر مستجدات الصفقات الاستثمارية أو المناقصات. و هذا ما يدعونا إلى القول أنّ شبكات التواصل الاجتماعي بمختلف أنماطها تعد أكبر وأسرع قناة اتصال لتوصيل المعلومات لأكبر عدد ممكن من الأشخاص في العالم. إذ تصل في بعض الاقتصاديات المتقدمة نسبة مستخدمي أجهزة الحاسوب الشخصية الذين لديهم عضوية في شبكات التواصل الاجتماعي تصل إلى (80%)، يقضون (25%) من إجمالي وقت استخدامهم لشبكة الويب وهم على اتصال بهذه الشبكات [2]. وهي فرصة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر لاسيما بعد إطلاق ما يعرف بالمؤسسات الناشئة (start-up) لولوج هذا العالم الرقمي

---

[1] جريدة الشعب تعزيزا للدبلوماسية الاقتصادية، بوقدوم: إنشاء تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية، ع 18493، يوم: 2021/02/27، ص 3.

[2] مواقع التواصل الاجتماعي أحدثت ثورة في قطاع الأعمال متاح على الرابط: www.alriyadh.com net. articles /674523.بتاريخ: 2021/03/03 على الساعة: 14:46

الشبكي الذي يعتبر الفضاء الحيوي لها لبلوغ الأسواق العالمية وهذا لا يتسنى إلا بمساعدة المسؤولين على مستوى القسم الاقتصادي والتجاري لدى السفارات الجزائرية لتسهيل ذلك.

أ- شبكات التواصل الاجتماعي آلية جديدة للترويج للموارد الطاقوية: تعتبر الموارد الطاقوية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية باعتبار أنّ هذه الموارد هي أساس التنفيذ لمعظم هذه السياسات ، و في هذا السياق، تعد الوسائط الاتصالية الاجتماعية الحديثة آلية جوهرية لتعزيز الدبلوماسية الجزائرية أثناء عملية الترويج رقميا للموارد الطاقوية و الطبيعية التي تزخر بها الجزائر في الأسواق العالمية لاستقطاب الشركات الناشطة في هذا المجال نحو الاستثمار أو اقتنائها.

ولتحقيق ذلك يتطلب تنسيق دائم بين القطاعات الوزارية المعنية في الجزائر والسفارات الجزائرية في الخارج لتزويدها إلكترونيا بالمعلومات المتعلقة بالعروض الاستثمارية حتى تكون في متناول الشركات الاستثمارية، و هو سيوفر لها معلومات جديدة حول شروط المناقصات الدولية لكي يتم تصفحها عبر المنصة بطريقة مباشرة من دون حواجز زمانية وجغرافية.

فالجزائر التي تحوز على عدّة ثروات طاقوية متنوعة (البترول، الفحم ، الغاز ، و الموارد النووية ...الخ)، واحتلالها للمرتبة 18 من الإنتاج العالمي ، بطاقة إنتاج (1.5 مليون) برميل ، المرتبة 12 من التصدير العالمي و 15 من الاحتياط العالمي، كما تحتل المرتبة 03 في قائمة مصدري الغاز الطبيعي إلى أوروبا و تمتلك خامس احتياط عالمي منه مقدرة (4500 مليار) م^3 ، إضافة إلى إحتوائها على أكثر من 30 معدن (الحديد، الزنك ، الرصاص ...الخ) [1] قادرة على لعب دور محوري في السياسة الخارجية في حالة توظيف الوسائط الرقمية للترويج و التعريف بهذه الموارد الطاقوية و باقي منتجات القطاعات الأخرى عبر الهيئات الدبلوماسية المتواجدة في العالم و ذلك شريطة التنسيق الإلكتروني على مستوى هذه الوسائط داخليا و خارجيا .

[1] سارة بوحادة، السياسة الخارجية اتجاه الأزمة في شمال مالي، ع 5 ، مجلة دراسات حول الجزائر و العالم ، مارس 2017، ص 99.

وهنا لابد من الإشارة، أنّ على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية البحث عن أسواق خارجية لتسويق هذه الموارد عن طريق استخدام سبل اتصالية جديدة رقمية وذلك دعما ولتقوية السياسة الخارجية الجزائرية وضمانا لمسار الاستقرار والتنمية.

ب- نماذج أخرى مستهدفة بالتنشيط الرقمي: تعتبر الجزائر إحدى الدول المهمة في القارة الإفريقية والعالم، وهذا لتوفرها على إمكانيات سياحية متنوعة تتراوح ما بين السياحة الموسمية والجبلية والصحراوية والحمائية، وهي إمكانيات بقيت لا تؤدي دورها في تعزيز متانة الاقتصاد الوطني.

وعليه بإمكان الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الوسائط الجديدة (فيس بوك، تويتر، يوتيوب... الخ) لعب دورا مهمًا عبر العاملين في السفارات الجزائرية في الخارج للترويج لصورة الجزائر السياحية إفريقيا و أوروبيا و في الأنحاء الأخرى من العالم عبر وضع هذه المقدرات السياحية في المنصات الإلكترونية المختلفة جنبا إلى جنب مع المنتجات أخرى صناعية أو زراعية و غيرها لجذب السواح و الشركات الراغبة في استثمارات سياحية و تسهيل عملية إجراءات التنقل للمشاركة في عملية المناقصات التي تطلقها الدولة في البلاد للدفع بعجلة التنمية السياحية التي تعد إحدى القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري. والمستهدف الأساسي في الدبلوماسية الاقتصادية.

إنّ هذا الدور الذي يجب أن تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية عبر مختلف الوسائط التكنولوجية لإقناع مختلف الشرائح من الجماهير، لا يكون إلا من خلال تكوين فريق قوي يسهر على بث مقاطع فيديوية للترويج لمثل هذه المواقع السياحية التي هي جزء من السياسة الخارجية الجزائرية، وهو الدور أيضا الذي يجب أن يؤديه المسؤولون عن السفارات والقنصليات مثل بقية السفارات الأجنبية الأخرى التي عملت على توظيف هذه التطبيقات الإلكترونية للتقرب أكثر من الجماهير المتنوعة. إذ نجد على سبيل الحصر أنّ (تويتر و فيس بوك) هما الأكثر شيوعا واستخداما من قبل الدبلوماسيين و وزارات الخارجية و المسؤولين و قادة الدول، حيث تشير الدراسات أن نحو (98%) من زعماء و حكومات الدول لها حسابات رسمية على تويتر ، وحوالي (93%) من 179 دولة لها صفحات على الفايسبوك، و حسب

الإحصائيات بلغ عدد مستخدمي الأنترنت حول العالم أكثر من (4 مليارات) شخص في عام 2018 ، بينما بلغ عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي نحو (4.2مليار) في العام ذاته (أي أكثر من 40 في المئة من سكان العالم) ، ووفقا لإحصائيات احتل موقع تويتر المرتبة الأولى من بين مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية واستخداما من قبل رؤساء الدول ووزارات خارجيتها ومسؤوليها، بينما احتل فايسبوك المرتبة الثانية و الإنستغرام المرتبة الثالثة . إذن هي فرصة لسفراء و قناصلة الجزائر للولوج هذا العالم الرقمي و استخدام مثل هذه المواقع الاتصالية الاجتماعية للتواصل و التفاعل مع جمهور هذه المواقع الاجتماعية خدمة للسياسة الخارجية الجزائرية و من أجل إنشاء علاقات عامة عبر هذه المواقع لتقديم صورة نمطية إيجابية عن الجزائر سياسيا واجتماعيا و اقتصاديا.

II. التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة

من أهم هذه التحديات، نجد: - أهمية الرقمية في التعبير عن قدرة السياسيين في تسخير وتكييف مختلف الوسائط الرقمية والاجتماعية لإعادة بناء العلاقات بين فواعل المجتمع وتشكيل ذهنية للتأثير على الرأي العام.

- أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الوسائط الجديدة الكبيرة في التأثير على القرار والسلوك الخارجي للدول، وذلك بتسهيل عملية التواصل والاتصال بين مختلف مكونات المجتمع الدولي، من خلال فهم مختلف السياقات الاجتماعية والاقتصادية.

- إنّ امتلاك العوامل التكنولوجية الجديدة تمثل الدعامة الجوهرية لإنشاء دبلوماسية اقتصادية رقمية لبلوغ أهداف السياسة الخارجية.

III. اقتراحات

- يتطلب على وزارة الخارجية إدراج الوسائط الرقمية الجديدة في قنواتها الدبلوماسية كرافد مساعد للدبلوماسية الكلاسيكية التي تقوم على الحوار والتفاعل والتفاوض بين المسؤولين الطبيعيين. [1]

- الدبلوماسية الاقتصادية القائمة على الوسائط التكنولوجية يجب أن تتمتع اليوم بالإبداع لإيجاد حلول جديدة للمشكلات التي تولد مع كل لحظة، دقيقة، ساعة، اليوم... الخ، ولهذا فإنّ التحديات الجديدة لا تعتمد على الدبلوماسية التقليدية و إنّما عبر قدرة الدبلوماسية في توظيف هذه الوسائط لخدمة المصالح الإستراتيجية للبلد خارج الحدود الوطنية.

و لهذا يجب على الهيئات الدبلوماسية الجزائرية بذل جهود حثيثة لتطوير أليات إنتاج الأفكار خدمة للسياسة الخارجية ذات البعد الثقافي، السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي من خلال خلق مراكز تفكير و أبحاث لوضع تصور ذهني مستقبلي للدبلوماسية الجديدة، و هو ما تقوم به العديد من الدول إذ نجد مثلا أنَّ وزارة الخارجية الألمانية تبنت ما يسمى بفكرة غرفة العمليات المفتوحة (open situation room) ، تتشكل من كبار المسؤولين والدبلوماسيين، ورواد الأعمال ، العلماء ... الخ .

كما عملت سويسرا أيضا على إنشاء مركز أبحاث من مهامه وضع تصور عام مستقبلي لإنتاج أفكار خلاقة وفعالة خدمة للسياسة الخارجية للبلد [2].

- تكثيف التكوين في المجال الرقمي من أجل بلوغ تموقع أفضل للدبلوماسية الجزائرية ضمن الرقمنة .

---

[1] أهمية الرقمية في ترقية السياسة الخارجية وصناعة القرار، جريدة المساء الإلكترونية (الموقع)، 2020/02/03

[2] عمار بكار، دبلوماسيو المستقبل: مبدعون ورواد أعمال، على الرابط:www.alhurra.comشوهد يوم : 04/03/2019 الساعة : 12:15

- تكثيف التكوين المتخصص في المجال الرقمي لفائدة الإطارات السياسية للدولة والسفراء والكتاب الدبلوماسيين والملحقين على وجه التحديد.

- إعداد تقنيات لتأمين المحتويات ودعم حضور الجزائر في المجال الدبلوماسي على وجه الخصوص.

- إعداد إستراتيجية للدبلوماسية الرقمية ترتكز على مبادئ التوعية ومصداقية المعلومات من أجل السماح بتجسيد أهداف السياسة الخارجية في عالم تهيمن عليه التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال. [1]

ونظرا للأهمية الكبيرة للوسائط الرقمية في تعزيز حركية السياسة الخارجية في المجال الاقتصادي [2] يتوجب على الجهاز الدبلوماسي الجزائري بذل المزيد من الجهود على مستوى هذه الوسائط للدفع بالقطاع السياحي كونه مصدًرا مهما لجلب العملة الصعبة وكذا لترقية هذه الخدمات السياحية ولزيادة التنافسية ولا يكون ذلك إلاّ من خلال تبني التطبيقات الإلكترونية الأمثل لاستقطاب السواح والمستثمرين في هذا المجال، وهو يجب القيام به. ويتوقع الخبراء في القطاع السياحي أنّ سرعة انتشار ونجاح تطبيق التجارة والتسويق عبر الإنترنت في المجال السياحي ضرورة ملحة في الوقت الراهن [3]

حيث أظهرت أرقام رسمية صادرة عن وزارة السياحة والصناعة التقليدية أنّ التدفق السياحي على الجزائر خلال سنة 2012 قدر بـ (2634.050) سائح وهو رقم ضعيف مقارنة بالجارة تونس التي استقطبت لوحدها (900ألف) سائح جزائري خلال نفس السنة. [4]

---

[1] تعزيز التكوين المتخصص من أجل تموقع افضل للدبلوماسية الجزائرية ضمن دائرة الرقمنة على الرابط: www.aps.dz.(2020/02/24) شوهد يوم : 01/03/2021 الساعة 13:00.

[2] الدبلوماسية الرقمية و تأثيرها على السياسة الخارجية على الرابط : www-sia-sy.net .2020/07 شوهد يوم : الساعة 10:41

[3] عمار بكار، دبلوماسيو المستقبل : مبدعون ورواد أعمال ، على الرابط :www.alhurra.comشوهد يوم : 28/02/2021 الساعة : 12:35

[4] وردة حمدي، تسويق الخدمات عبر الأنترنت في مجال السياحة الفندقية، مجلة فكر و مجتمع ، ع 18 ، طاكسيج . كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، أكتوبر 2013.

وعليه، فإنّ على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أن تلعب دورًا مهما في دفع وتفعيل حركية القطاع السياحي عبر تقنيات الإعلام والاتصال التي أصبحت الدعامة الجوهرية لذلك.

كما يتوجب على الهيئات الدبلوماسية الاهتمام بالتنشيط أكثر في القطاعات المنتجة الفلاحية والصناعية.

- هذا دون أن ننسى تشجيع قطاع الطاقة وتوسيعه باعتباره قاطرة لكل المجالات، كما أن له تجربة كبيرة في الولوج إلى الأسواق، العلاقات العامة والتواصل المستمر مع مختلف الهيئات الدولية.

قائمة المراجع:

1) فاطمة الزهراء حاجي، الدبلوماسية الشعبية و صناعة القرار في السياسة الخارجية، مجلة فكر و مجتمع، ع 09 ، طاكسيج.كوم للدراسات و النشر و التوزيع، يناير 2014 ، الجزائر.

2) علي يوسف الشكري ، الدبلوماسية في عالم متغير ، ط1 ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014 .

3) علي حسين الشامي ، الدبلوماسية نشأتها و تطورها و قواعدها و نظام الحصانات و الإمتيازات الدبلوماسية ، ط1 (إصدار 4) ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن ، 2009 ،.

4) غازي حسن صباريني ، الدبلوماسية المعاصرة دراسة قانونية ، ط1(الإصدار 2) ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 ، .

5) عمار بكار ، دبلوماسيو المستقبل : مبدعون ورواد أعمال ، على الرابط :www.alhurra.comشوهد يوم : 28/02/2021 الساعة : 12:35

6) فاتح النور رحموني ، الدبلوماسية الإقتصادية في السياسة الدولية – آلية تعاون أم إستغلالية ؟ ، مج 2 ، ع 06 ، مجلة دراسات حول الجزائر و العالم ، يونيو 2017، .

7) Political-encyclopedia.org . vu le 02/03/2021. Heure :15 :23

8) www.diplomatie.gov.tn :35 :15 :vu le 02/03/2021. Heure

9) www.ar.m.wikipedia .org. vu le : 02/03/2021. Heure :15 :39

10) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، دار زهوان للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 .

11) زاهر راضي ، إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي في الوطن العربي ،مجلة التربية ، ع 15 ، جامعة عمان الأهلية ، عمان ، 2003 .

12) الشهري فايز بن عبد الله ، الشبكات الاجتماعية لم تعد للمراهقين ، صحيفة الرياض، ع 14776 ، 2008/12/07

13) أمال قاسيمي، مواقع التواصل الاجتماعي بين الضرورة العصرية و حتمية التطور التكنولوجي، مجلة فكر و مجتمع، عدد خاص ، طاكسيج .كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر ، يونيو 2014 .

14) صونية عبديش، مواقع التواصل الاجتماعي : الماهية ، الأبعاد ، المخاطر ، المستقبل مع الإشارة إلى الجزائر ، مجلة فكر و مجتمع ،طاكسيج .كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، عدد خاص ، الجزائر ، يونيو 2014 .

15) حنان عياد ، العلاقات العامة و شبكات التواصل الاجتماعي في المؤسسة ، مجلة فكر و مجتمع ،ع 38 ، طاكسيج .كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر ، يونيو 2017.

16) أمال قاسيمي، مواقع التواصل الاجتماعي بين الضرورة العصرية و حتمية التطور التكنولوجي، مجلة فكر و مجتمع، عدد خاص، طاكسيج .كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، الجزائر ، يونيو 2014 .

17) الوكالة الأنباء الجزائرية (الشؤون الخارجية: ثلاثة اجراءات رئيسية لتعزيز الدبلوماسية الجزائرية، يوم 2021/02/25 شوهدت يوم: 2021/02/25 الساعة: 23:59

18) جريدة الشعب تعزيزا للدبلوماسية الاقتصادية ، بوقدوم : إنشاء تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية و التجارية ، ع 18493 ، يوم : 2021/02/27 .

19) جريدة الشعب تعزيزا للدبلوماسية الاقتصادية، بوقدوم: إنشاء تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية و التجارية، ع 18493، يوم: 2021/02/27.

20) مواقع التواصل الاجتماعي أحدثت ثورة في قطاع الأعمال متاح على الرابط: www.alriyadh.com/674523/articles/net. بتاريخ : 2021/03/03 على الساعة : 14:46

21) سارة بوحادة ، السياسة الخارجية اتجاه الأزمة في شمال مالي ، ع 5 ، مجلة دراسات حول الجزائر و العالم ، مارس 2017 .

22) الدبلوماسية الرقمية و تأثيرها على السياسة الخارجية على الرابط : www-sia-sy.net .2020/07 شوهد يوم : الساعة 10:41

23) أهمية الرقمية في ترقية السياسة الخارجية و صناعة القرار، جريدة المساء الإلكترونية (الموقع ()، 2020/02/03

24) عمار بكار، دبلوماسيو المستقبل: مبدعون ورواد أعمال، على الرابط :www.alhurra.comشوهد يوم : 04/03/2019 الساعة : 12:15

25) تعزيز التكوين المتخصص من أجل تموقع افضل للدبلوماسية الجزائرية ضمن دائرة الرقمنة على الرابط: (2020/02/24).www.aps.dz شوهد يوم : 01/03/2021 الساعة 13:00.

26) وردة حمدي، تسويق الخدمات عبر الأنترنت في مجال السياحة الفندقية، مجلة فكر و مجتمع ، ع 18 ، طاكسيج . كوم للدراسات والنشر و التوزيع، الجزائر، أكتوبر 2013.

27) Ahmed tessa, economie touristique et aménagement de terrotoire ,opu,alger ,1993 .

المسعى الجزائري لتجسيد مفهوم الدولة المحورية في الجوار الجيوسياسي "تحليل للسياسة الخارجية الجديدة في عهد الرئيس تبون"

The Algerian endeavor to embody the concept of the pivotal state in the geopolitical neighborhood: "Analysis of the new foreign policy in the era of President Tebboune"

د. حمزاوي جويدة

جامعة محمد لمين دباغين،سطيف 2- الجزائر

Hamzaoui.djaouida@gmail.com

د. حسام حمزة

المدرسة العليا للعلوم السياسية - الجزائر

Houssem.hamza@yahoo.fr

ملخص:

هناك قيود تكبح طموح الجزائر للدور الذي تسعى أن تلعبه كدولة محورية على المستوى الإقليمي وعلى رأسها غياب مرونة النظام في تعامله مع المشهد السياسي الداخلي، خصوصا بعد مخلفات الفترة الأخيرة لحكم الرئيس المخلوع بوتفليقة والتي أفضت إلى اضطرابات شعبية، خلّفت هشاشة وانعدام فعالية معظم مؤسسات الدولة، في ظل تركيز المؤسسة العسكرية التي تلعب دوراً أكبر مما ينبغي في السياسة الداخلية وتسيير شؤون الدولة، دون أن ننسى الأوضاع الأمنية الإقليمية (في الساحل الإفريقي وليبيا) التي ما فتئت تزيد تدهوراً أثّرت بصفة مباشرة على السياسة الداخلية، هذه الأخيرة التي أصبحت - بسبب وتيرة إصلاحها البطيئة- تقف حجر عثرة أمام أي محاولة لجعل توجهات السياسة الخارجية تواكب تحولات الواقع الدولي الجديد.

تروم هذه الورقة شرح التوجه العام للسياسية

ABSTRACT:

there are restrictions that curb Algeria's ambition for the role it seeks to play as a pivotal state at the regional level, on top of which is the regime's lack of flexibility in dealing with the internal political scene, especially after the remnants of the recent period of ousted President Bouteflika's rule, which led to popular unrest, which left most state institutions ineffective and fragile. In light of the concentration of the military establishment, which plays an overly large role in domestic politics and the conduct of state affairs, without forgetting the regional security conditions (in Sahel and Libya) that have been deteriorating and have directly affected domestic politics, the latter which has become - due to its slow pace of reform - a stumbling block in front of any attempt to make foreign policy orientations keep pace with the changes in the new international

الخارجية الجزائرية الحديثة بعد فترة الرئيس المخلوع بوتفليقة، والميكانيزمات الجديدة التي انتهجتها بصدد القضايا الإقليمية.

كلمات مفتاحية:

الدولة المحورية، الساحل الافريقي وليبيا، اضطرابات شعبية، السياسة الداخلية، السياسة الخارجية.

reality.

This paper aims to explain the general orientation of modern Algerian foreign policy after the period of the ousted President Bouteflika, and the new mechanisms it adopted regarding regional issues.

Keywords: :

The pivotal state, The Sahel and Libya, Popular unrest, Domestic policy, Foreign policy.

مقدمـة:

تعدّ الانتخابات الرئاسية التي أجريت بالجزائر في 12 ديسمبر 2019 حدثا سياسيا مفصليا هاما في الجزائر، كونها تمخّضت عن حراك شعبي، بدأ على إثرها الرئيس تبون فترة حكمه في ظروف استثنائية ووضع سياسي واجتماعي واقتصادي معقّد، فقد خلّفت الأزمة السياسية التي تفاقمت في السنوات الأخيرة لحكم بوتفليقة (عشريتي فساد) شرخًا كبيرا في الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة، وداخل الطبقة السياسية نفسها، ما جعل البلاد مسرحا لمظاهر حراك شعبي دائم، بلغ ذروته في فيفري 2019، بعد إعلان بوتفليقة ترشحه لعهدة رئاسية خامسة.

كان من شأن الإرث الثقيل الذي استلمه الرئيس تبون من سلفه معزّزا بالآثار الاقتصادية والصحية لجائحة فيروس كورونا، وانهيار أسعار النفط أن رهن كثيرا هامش تحركه في أشهر حكمه الأولى، وزاد من حساسية الوضع الداخلي وضعٌ إقليميٌ مضطرب في ليبيا، عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل جنوب الصحراء وتدخل قوى جديدة في المنطقة، استمرار الفتور في العلاقة بالمغرب وتراجع الحضور الجزائري في الساحتين الإفريقية والعالمية.

ما يطرح التساؤل التالي: إلى أيّ مدى ستحافظ الجزائر على ثوابتها الدبلوماسية أو ستتخلى عنها في ظل مستجدات البيئة الداخلية والإقليمية، أم ستكون هذه الظروف الدافع لإضافةٍ ديناميكية جديدة إلى عقيدتها الدبلوماسية والعسكرية؟

ولمحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتمّ معالجة النقاط التالية:

-المحور الأول: السياسة الخارجية الجزائرية "العقيدة الثابتة والراسخة"

-المحور الثاني: الضغوط الداخلية والتغيرات الإقليمية "إرهاصات التغير المحتوم في السياسة الخارجية"

-المحور الثالث: ملامح التغير في السياسة الخارجية الجزائرية "إعادة بعث ومراجعة الأدوار"

المحور الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: "العقيدة الثابتة والراسخة"

تبنّت الجزائر منذ استقلالها 1962 سياسةً خارجيةً قائمةً على عدّة مبادئ رسّختها الثورة الجزائرية، حافظت الجزائر على هذه المبادئ برغم التطورات التي حصلت في النظام الدولي، ولا تزال تصرّ على إدارة التحوّلات والأزمات بمبادئ الثورة الجزائرية[1]، فالجزائر دولة لها شخصيتها، كونها دولة غير منحازة، وتملك خبرة كبيرة في فضّ النزاعات وحلّ الأزمات، فقد كان لها دوما مكانة بارزة وتأثير فعّال عربيا وإفريقيا وإسلاميا، وكانت من أقطاب دول عدم الانحياز، ومن أهم مكوناتها المحور المناهض للإمبريالية والاستعمار والصهيونية[2]. المتتبّع للسياسة الخارجية الجزائرية يعلم يقينا أن للديبلوماسية الجزائرية دائما بعدا مغاربيا وآخر عربيا يكادان لا ينفصلان إلى جانب البعد الإفريقي، ولا شك أنّ البعد القومي العربي ظاهر وجلي. وبما أنّ محددات ثورة أول نوفمبر 1954 تعتبر من أهم الثوابت في مرجعية الدبلوماسية الجزائرية فهذا يجعلها دائما في صف الثورات والداعمة لحركات التحرر في العالم، لذلك كثيرا ما تجد طلبا مستمرا على تدخلها لما لها من مصداقية وثقل دولي واستراتيجي، وعملها الدؤوب على تفكيك الألغام وتلطيف الأجواء السياسية بين الاشقاء والجيران والبلدان المتجاورة سواءً على المستوى العربي أو الافريقي أو حتى الدولي[3].

---

[1] سمير قط، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا"،
https://bit.ly/2Q59kX0

[2] نفس المرجع.

[3] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، تقدير موقف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،
https://bit.ly/3eUuf9T

عموما، تتلخص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السّلمية للنزاعات، تبلورت في إطار برنامج طرابلس في جوان 1962، المقترح غداة الاستقلال من طرف المجلس الوطنيّ للثورة، الذي كرّس التزام الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية بمهمّة الكفاح ضدّ الإمبريالية، ومساندة حركات التحرير في العالم[1]. هذا، وقد ساهمت الثورة الجزائرية في إصدار القرار الأمميّ (رقم 1514)، المتعلّق بحقّ الشعوب في تقرير المصير والاستقلال في 14 ديسمبر 1960، كما ضُمّن- بعد ذلك- دستور 1976، ثمّ دستور 1989، مبدأي عدم الانحياز وعدم المشاركة في أيّ تدخلٍ عسكريٍّ خارج الحدود الجزائرية، وظلّت هذه المبادئ توجّه السياسة الخارجية الجزائرية طيلة عقودٍ بعد الاستقلال[2].

المُلاحَظ أنّ صانع القرار الجزائري أسّس _تماشيا مع النسق العقيدي الوطني_ سياسةً خارجية مستندةً إلى عقيدة الاستقلالية في اتخاذ القرار الخارجي، قائمةً على فلسفة عدم التدخل في شؤون الآخرين، مع رفض مظاهر الإمبريالية، الانحياز إلى الشعوب المستعمرة واحتضان التيار الثوري التحرري، وقد كان لتبنّي الدبلوماسية الجزائرية وثباتها على تلك المبادئ والاستمرار عليها أثرٌ مزدوجٌ في سمعة السياسة الخارجية داخليا وخارجيا. على المستوى الداخلي، جرى كسب مزيد من الشرعية السياسية الثورية وخلق توافق سياسي داخلي مقبول حول الدبلوماسية الخارجية. على المستوى الخارجي، ساهم في تكوين سمعة خارجية إيجابية للجزائر واكتساب صورة الدولة المحترمة لسيادة الدول غير القابلة للتدخل في شؤونها الداخلية، والدولة المقبولة لدى الأطراف المتنازعة كوسيط محايد وغير منحاز، ما خوّلها لتحقيق نجاحات دبلوماسية بارزة طوال فترة الحرب الباردة، كما أن السياسة الخارجية

[1] سمير قط، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

الجزائرية كثيرا ما كانت تجلب تأييد فئة واسعة من الرأي العام الجزائري، وتخلق لدية نوعًا من الرضا يكاد يكون نادرًا حول أداء الحكومات المتعاقبة[1].

في بداية الثمانينيات، بدأت السياسة الخارجية الجزائرية تتراجع، لتصل إلى حدّ الانكفاء على الذات مع نهاية الثمانينيات، بسبب نهاية الحرب الباردة وانهيار النظام ثنائي القطبية والحرب الأهلية التي عرفتها، ساهمت هذه التطورات في التضييق من هامش مناورة الجزائر الخارجي، وتقوقعت على نفسها بانشغالها بأوضاعها الداخلية السياسية والأمنية، لتزداد الأوضاع تعقيداً خصوصا فيما يتعلق بالجوار الإقليمي المضطرب وتبعات الربيع العربيّ والساحل الإفريقيّ بأزماته المتعددة، والتزام الجزائر بشراكاتٍ استراتيجيةٍ وأمنيةٍ مع القوى الكبرى. دفعت البعض إلى الاعتقاد بأنّ الجزائر عليها أن تقوم بمراجعة مبادئ سياستها الخارجية التي لم تعد تتناسب والأوضاع الدولية، الإقليمية والمحلية المستجد[2]. لقد أضفى تغيّر المعطيات الدولية والإقليمية مزيدا من التحدي على استمرارية تطبيق أهم مبدأ حكم عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لتجد الجزائر نفسها بين سندان ضغوطات البيئة الإقليمية والدولية ومطرقة مصالحها الاستراتيجية وعقيدتها الأمنية، نجم عنه توتر ناشئ بين المستلزم الأخلاقي (المبادئ) والمستلزم المصلحي (المصالح الأمنية) لم تعهده من قبل3، ما كلّفها تراجع دورها وانحسار تأثيرها الدولي.

في عقد التسعينيات، فرضت الأزمة الداخلية ركودا في النشاط الدبلوماسي الخارجي. وحتى بعد انحسار الأزمة يتضح جليا تراجع مكاسب السياسة الخارجية، أولا، على المستوى الداخلي من جهة تراجع الاجماع الداخلي حولها وتصاعد الأصوات المعارضة لبعض خياراتها، وثانيا، على المستوى الدولي من خلال التراجع الملحوظ في حضور الدبلوماسية الجزائرية

---

[1] رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص83.

[2] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

[3] عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2018،

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html

وفعاليتها في فضاءات تأثيرها التقليدية عربيا، إفريقيا، وعلى مستوى الدول النامية، وأصبحت السياسة الخارجية الجزائرية تكتفي بردة الفعل بدلاً من المبادرة بالفعل، وتتعامل مع الأحداث الدولية والإقليمية حالةً بعد حالة، من دون استراتيجية متكاملة كما كان الشأن في السابق، ما أدّى إلى فقدان الدبلوماسية الجزائرية جزءًا مهمًا من حضورها التقليدي، وتراجع مكاسبها الدولية السابقة في الوساطة[1].

رغم محاولات العودة إلى المشهدين الدولي والإقليمي بعد نهاية العشرية السوداء، إلا أنّ الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لم يستطع استعادة عنفوان الدبلوماسية الجزائرية لتضطلع بدور أكبر وحضور أقوى على الساحة الدولية بسبب جمود النظام السياسي خلال السنوات الأخيرة من حكمه، ونظرا لعدم استقرار أسعار النفط التي تعدّ المصدر الرئيسي للدخل وأحد عناصر قوة الدبلوماسية الجزائرية[2]، ما يشير إلى أنّ السياسة الخارجية الجزائرية تعيش حالة أزمة، هي أزمة التوفيق بين المبادئ الراسخة التي تؤكد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومتطلبات الدور وحسابات المصلحة الوطنية التي تقتضي نشاطا دبلوماسيا أكبر ومتابعة أعمق للأحداث الدولية، وأقوى مثالٍ على ذلك هو موقف الجزائر من ثورات الربيع العربي، من خلال الحرص على التزام الحياد وعدم الميل لتأييد أي طرف وتوظيف الدبلوماسية الوقائية بدلاً من في إبداء المواقف بدلاً من تأدية أدوارٍ فاعلةٍ ومبادرةٍ وفق نظرةٍ تحفظ مصالح البلاد، وتُقدّر الرهانات المحتملة[3].

في عهد الرئيس تبّون سجّلت مواضيع السياسة الخارجية حضورا لافتا في خطابه[4]، فعلى مستوى ثوابت السياسة الخارجية، لم تعكس خطابات الرئيس تغيراً كبيراً عن النمط

---

[1] رابح زغوني، مرجع سابق، ص83.

[2] سعيد الصديقي، "هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم؟"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020،

https://bit.ly/3vGuf3h

[3] رابح زغوني، مرجع سابق، ص83.

[4] سعيد الصديقي، مرجع سابق.

السائد في سنوات حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث أكد أولوية مصلحة الجزائر، وحرصها على بناء علاقات صداقة وتعاون مع كل دول العالم[1]، وأشار إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفي هذا الصدد تحدث عن قضية الصحراء الغربية باعتبارها مسألة تصفية استعمار بيد الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وأضاف أنها يجب أن تظل بعيدةً عن تعكير العلاقات مع الأشقاء، كما نوّه بالتزام الجزائر بالقضية الفلسطينية التي تعتبرها من ثوابت سياستها الخارجية، فضلاً عن ذلك، أثار مسألة دور توافقات السياسة الداخلية في المساهمة في هندسة سياسة خارجية ناجحة[2].

المحور الثاني: الضغوط الداخلية والتغيرات الإقليمية "إرهاصات التغير المحتوم في السياسة الخارجية"

هناك العديد من الضغوط على المستويين الداخلي والخارجي كانت سببا في التغيير المحتوم في طبيعة السياسية الخارجية الجزائرية، من ضمنها:

أولا: الحراك الشعبي: "الثورة الشعبية السلمية المؤطرة"

مثّل الحراك الشعبي في الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 حدثًا استثنائيًا وعلامةً سياسيةً فارقةً بحكم زخمه واستمراريته، إذ أعاد إحياء الرؤية الثورية للتاريخ السياسي للجزائر بعد عقود من حالة الانعزال السياسية عن واقع غير ديمقراطي عاشته الجزائر بعد مرحلة العشرية السوداء[3]، رغم أنّ المجتمع الجزائري عرف أشكالا متعددةً من الاحتجاجات على امتداد التاريخ

---

[1] "شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي"، مركز الإمارات للسياسات، 8 جويلية 2020، https://epc.ae/ar/topic/algerias-external-interaction-network-in-its-regional-environment

[2] عبد الله راقدي، الجزائر ما بعد رئاسيات 2019.. أي موارد لأي سياسة خارجية؟"، 11 جانفي 2020، https://bit.ly/30MGEnY

[3] قوي بوحنية، "الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن"، 7 أوت 2019، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190807065855190.html

السياسي للجزائر آخرها التي رافقت التحولات الإقليمية في المنطقة العربية (موجة الربيع العربي)[1].

لقد ساهم الحراك السياسي في قلب الأمور رأسا على عقب وأعاد التنقيب في طبيعة النظامين السياسي والاقتصادي والعُصب الحاكمة في الشأن الداخلي، وفي إسقاط مجموعة من المسلّمات التي كانت عصيّة على السقوط في زمن قريب، وإنهاء عهد رئيس استغرق عشرين سنة كاملة بطريقة سلمية أبهرت العالم بشكل مختلف عن نماذج الربيع العربي والثورات البرتقالية التي شهدتها أوروبا[2].

أعرب المتظاهرون خلاله عن رفضهم القاطع لأي تدخل في الشأن المحلي، وعن حرصهم على أن تكون انتفاضتهم على السلطة الحاكمة محلية المنشأ والأداء والتنفيذ، لأنّ هذه الاستقلالية الثلاثية الأبعاد تُمثّل صمّام أمن وأمان للاستقرار الداخلي والإقليمي[3]. كما رفع الحراك سقف آماله من دور دولته على المستوى الإقليمي والدولي وباتت النخب المجتمعية والسياسية الجديدة في الجزائر واعية بأهمية هذا الدور وإحداث توازن استراتيجي في الساحة المغاربية والافريقية، فقد شهدت الاحتجاجات لافتات وشعارات تريد القطيعة مع سياسة التبعية الخارجية والتحرر من الهيمنة الفرنسية والانزواء الدبلوماسي، لأنّ الجزائر خسرت في كثير من الملفات بفعل صراعاتها الداخلية واندراج سياستها الخارجية ضمن المحور الأوروبي-الفرنسي، لذلك، تولّدت رغبة وإرادة شعبية في قلب موازين الصورة الخارجية للدولة الجزائرية لتقلّد أدوار بحجم الجزائر التاريخي وموقعها في المنطقة المغاربية والإفريقية[4].

ثانيا: خطاب الرئيس تبون: "الرسائل العميقة -المشفرة"

---

[1] عربي بومدين، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول"، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017، ص37.

[2] قوي بوحنية، مرجع سابق.

[3] عبد النور بن عنتر، "العامل الخارجي والانسداد السياسي في الجزائر"، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2019،

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190321082749368.html

[4] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

أشار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون صراحةً إلى أهمية التعديل الدستوري وإلى أهمية الملف الليبي واعتبره من المواضيع المستعجلة في بداية عهدته، وقال: "لن يحدث أي شيء في ليبيا دون موافقة الجزائر"، وأردف أنّ طرابلس خط أحمر، كما لمّح كثيرا في خطاباته الأخيرة إلى أهمية جمهورية مالي الجارة الجنوبية في السياسة الجزائرية، وعبّر أكثر من مرة عن رغبته في تمتين العلاقة مع تونس، وأنه بصدد ترتيب زيارة إليها قريبا. كل هذه الرسائل في خطاب الرئيس تبون تكشف الستار عن بوادر تغيير في طبيعة السياسية الخارجية الجزائرية[1].

تضمّن خطاب تبون ما يمكن تسميته مبدأ "إعمل في صمت أكثر.. وتحدّث أقل"، وأكّد على التزام الجزائر بالقضية الفلسطينية[2]، وموقفه المناهض للتطبيع الذي لا يعتبر جديدا بل هو من صميم قناعات الجزائر التاريخية، بدليل أنّ الجزائر لم تفتح مكتبا في تلّ أبيب عاصمة الكيان الصهيوني حتى أيام هشاشة الوضع الأمني والسياسي الداخلي في فترة التسعينيات على غرار تونس وبلدان عربية أخرى، بالتالي، هدف وتوقيت مثل هذا الخطاب في خضمّ تداعي المحور المعادي للثورات العربية والمتدخل في الشأن الليبي والمهرول للتطبيع، يضعه في سياق إعادة التموقع الجديد للسياسة الجزائرية، ويبيّن اتجاه البوصلة الجديدة لاختيار الحلفاء والأصدقاء والمواقف[3].

ثالثا: حالة الفراغ الدبلوماسي:

كان لجمود الديبلوماسية الجزائرية خلال السنوات السبع الأخيرة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وغياب الدور الجزائري الفاعل في النيجر، مالي وليبيا الذي أفقدها مواقع وفضاءات عُدَّت دوماً بيئتها الطبيعية وفضاءها الحيوي، الأثرُ البارزُ في وضع السلطة الجزائرية أمام ضرورة تغيير دستوري في المجال الديبلوماسي يسمح للجزائر بلعب دورها الإقليمي وحماية حدودها وأمنها القومي[4].

---

[1] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

[2] راقدي عبد الله، مرجع سابق.

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع.

حيث شكّل التدخل الفرنسي في شمال مالي مأزقًا للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء، التي ظلت تمارس استراتيجية "الحذر وإبعاد التأثيرات"، سواءً تعلّق الأمر بامتدادات الربيع العربي، أو رفض التدخل الغربي في ليبيا، أو السعي للهيمنة الإقليمية "المنفردة" الممسكة بالتوازنات الهشة في الصراع المالي، والمتحسّبة في المقابل لأدوار مغاربية وغربية أخرى مناوئة لها. كما يجب الإقرار بأنّ القدرة على التغيير في موازين القوى في ليبيا صعبة بالنسبة للجزائر في الوقت الراهن لغيابها على الساحة الإقليمية مدة طويلة كانت تعيش خلالها حالة فراغ دبلوماسي، أثّر بالسلب على تموقعها في محيطها، وعطّلتها ملفات السياسة والأمن الداخلي عن لعب أدوار جيو-سياسية[1].

كما سادت حالة الفراغ مرحلة أخرى من 2013 إلى 2019 أضحت الجزائر فيها بعيدةً عن الأحداث السريعة في المنطقة، ممّا صعّب عليها بناء مواقف سريعة. إنّ السياسة الخارجية في حاجة إلى تتبّع ديناميكية المعطيات وجرأة المواقف، كما أنّ الانتقال من مرحلة صياغة موقف إلى تصميم دور يحتاج إلى وقت من أجل توفير الأدوات والأُطر لمحاولة التمركز اقتصاديا وسياسيا.

رابعا: مشروع الدستور الجديد: "نحو تغيير العقيدة العسكرية"

لقد عرفت العهدة الرئاسية الأخيرة للرئيس بوتفليقة عودة الجدل حول دور الجيش في منظومة الحكم من جديد، بعد أن كان بوتفليقة قد حسم جزئيا معركة تنازع السلطة لصالحه في وقت سابق. ولكن مرضه وعجزه عن ممارسة الحكم أحييا الصراعات القديمة وأعادا إشكالية النفوذ داخل النظام إلى موقع الجدل من جديد، وقد بيّنت الفترة الانتقالية بعد استقالة بوتفليقة حجم التأثير الذي يمكن أن تمارسه المؤسسة العسكرية عندما يتعلق الأمر بالقرارات الحاسمة التي يتحدد على أساسها مستقبل النظام والتوازنات الكبرى داخله[2].

---

[1] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

[2] عبد الله هوادف، "مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، جوان 2020، ص3.

دفعت عدة تطورات على قدر كبير من الأهمية إلى تغيير العقيدة العسكرية للجيش الجزائري خاصة بعد الأحداث والتحولات التي وقعت في تونس، مالي، النيجر وتشاد، وآخرها الحرب الدائرة في ليبيا. والحال أنّ الجزائر بقيت في موقف المتفرج على ما يدور حولها لأنها دستوريا لا تستطيع التدخل خارج حدودها. ويلاحظ المتابعون أنّ الجزائر لم يكن لها حضور عسكري خارج الحدود باستثناء المشاركة في حربي جوان 1967 وأكتوبر 1973 بناءً على "اتفاقية الدفاع العربي المشترك". لقد اقترحت اللجنة الدستورية تعديل الفصل 31 من الدستور وتحويله إلى الفصل 95 الذي يسمح للجيش الجزائري بالقيام بعمليات خارج الحدود لحفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة، وبُندًا ثانيًا يسمح لها بالمشاركة في العمليات العسكرية في منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بالتنسيق مع الحكومات المركزية المعنية، ومضمونها أنّ "رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، يقرر إرسال وحداتٍ من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين من أعضائه"[1]. إنّ "دسترة مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة و"دسترة مشاركة الجزائر في المنطقة لاستعادة السلم في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول المعنية"، هي دسترة تُترجم بالسماح للجيش الجزائري في التدخل العسكري خارج حدود التراب الجزائري، وقد كان للحراك الجزائري الذي أفضى إلى الانتخابات الرئاسية الجزائرية الأخيرة في ديسمبر 2019، إضافةً إلى ما كان يجري في جوار الجزائر وتحديدًا في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي الدور البارز في تقديم هذه التعديلات، كما يبدو أنّ الخيار الدستوري قد طرحه الجيش والمؤسسة العسكرية، ما يُبين أنّ الجيش مازال يلعب دورا محوريا في البلاد[2].

---

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Draft-Constitutional-Amendment-in-Algeria-Context-and-Political-Implications.pdf

[1] "الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف،

https://bit.ly/3cH1tXu

[2] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

يبدو أنّ الجدل الواسع الذي عرفته الجزائر منذ أن نشرت الرئاسة الجزائرية مسودة تعديل الدستور في بداية ماي 2020 بشأن مضمون المادتين 31 و95، سببه الاعتقاد على نطاق واسع أنّ من شأنهما – إنْ اعتُمِدتا – أن تدفعا نحو تغيير كبير في العقيدة العسكرية الجزائرية، وتطرحا احتمالات التغير والاستمرارية في الموقف الجزائري من الأزمة الليبية[1].

خامسا: المتغيرات الإقليمية الجديدة:

كل التفاعلات الداخلية المتعلقة خاصة بالحراك، والخارجية المرتبطة في المقام الأول بالمجموعات الإرهابية والنزاعات المسلحة في ليبيا وفي منطقة الساحل الإفريقي، والتهديدات الإرهابية على الحدود الشرقية في كل من تونس وليبيا، أثّرت إلى حدّ كبير في اقتناع الجزائر بمراجعة سياستها الخارجية ومقومات ديبلوماسيتها، وعزّزت الاقتناع بأنّ ما تشهده المنطقة من تنامي الإرهاب والتدخلات العسكرية الأجنبية أصبح يمثّل تهديدًا جديًا للمصالح الاستراتيجية الجزائرية، وخطرًا على أمنها القومي وعلى الاستقرار في كامل المنطقة[2].

عمليا، بدأ التفكير في مراجعة السياسة الخارجية والعسكرية الجزائرية سنة 2003 عند قيام مجموعات مسلحة بخطف سُوّاح من الجزائر وهروبها إلى الأراضي المالية، وفي 2012 حصلت عملية عسكرية فرنسية في مالي بدعوة من الحكومة المالية لمواجهة الإرهابيين بحجة أنّها مضطرة إلى الاستنجاد بفرنسا أمام عدم إمكانية تدخل الجزائر. هذا فضلاً الهجوم الكبير الذي وقع على منشأة الغاز في منطقة عين أميناس أقصى جنوبي الجزائر في جانفي 2013، وفي عمليات إرهابية سابقة كان الإرهابيون يعمدون إلى الفرار خارج الحدود الجزائرية حتى تتعذر ملاحقتهم، وعلى إثر هذه الأحداث بدأ يتصاعد ضغط نخبوي جزائري من أجل تغيير سياسة الجيش الجزائري وعقيدته[3].

المحور الثالث: ملامح التغير في السياسة الخارجية الجزائرية: "إعادة بعث ومراجعة الأدوار"

---

[1] "الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية"، مرجع سابق.

[2] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

[3] نفس المرجع.

ما ميّز خطابات الرئيس تبون بعد تنصيبه إعلان عزمه على استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي خصوصا في جوارها الإقليمي، ما يُظهر انفراجا في العلاقات الدولية وظهور مؤشرات قوية على تغيّر كبير في السياسية الخارجية الجزائرية، من خلال:

أولا: التقارب الجزائري-التونسي:

هناك تقارب ملحوظ بين الجزائر وتونس بعد فوز قيس سعيد بالانتخابات الرئاسية التونسية في 13 أكتوبر 2019، مظاهر ذلك تبادل زيارات رسمية كثيرة رفيعة المستوى، من بينها زيارة الرئيس التونسي للجزائر في أول زيارة رسمية له للخارج في 1 فيفري 2020، أعلنت الجزائر خلال هذه الزيارة عن وضع وديعة قيمتها 150 مليون دولار لدى البنك المركزي التونسي لمساعدة تونس على مواجهة الصعوبات الاقتصادية الحالية وتقديمها تسهيلات لسداد المستحقات المتأخرة للغاز والمحروقات الجزائرية[1]، كما تمّ توقيع اتفاقية ثنائية تنسيقية أمنية تونسية -جزائرية في أوت 2018. وتمثل تونس الجارة الصديقة امتدادًا أمنيًا وتجاريًّا للجزائر، ويشهد التاريخ على العلاقة الأخوية الوطيدة بين الشعبين، إذًا من البديهي أنه ليس من مصلحة تونس والجزائر أن تكون سياستهما الخارجية محلّ تناقض[2].

ثانيا: عودة الزيارات والاهتمامات الإقليمية:

زار أخيرا وفدٌ رفيع المستوى من الجزائر _يتكون من أربعة وزراء من بينهم وزير الخارجية_ موريتانيا من أجل تفعيل التبادل التجاري عبر المعبر الجديد الذي فتح قبل فترة قصيرة معها، أما مع ليبيا، فكانت البوابة الاقتصادية هي المدخل الدبلوماسي معها، فالسوق الليبية تعطي المناطق الحدودية الحيوية التجارية، وتفعيل اتفاقية شراكة بين شركة الكهرباء الجزائرية وشركة الكهرباء الليبية تُوّج أخيرا ببعث لجنةٍ من خبراء ومهندسين جزائريين لإصلاح محطات الكهرباء في العاصمة طرابلس.

ولا نقول شططا، أنّ السياسة الخارجية للجزائر قد شهدت مستوىً مرتفعاً من التفاعلات مع محيطها الخارجي عكسته مشاركة الرئيس تبون في مؤتمر برلين (19 جانفي) بشأن

---

[1] سعيد الصديقي، مرجع سابق.

[2] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

الأزمة الليبية، ثم قمة الاتحاد الإفريقي (9 فيفري) قُبيل زيارته للملكة العربية السعودية (26 فيفري)، إلى جانب زيارات مهمة لوزير الخارجية صبري بوقادوم توجّه في أبرزها إلى ليبيا لمقابلة القادة في بنغازي وطرابلس (5 و12 فيفري)، هذا إلى جانب استقبال الجزائر العديد من الزيارات المهمة تضمنت الرئيسَين التركي والتونسي، رئيس الوزراء الإيطالي، أمير قطر، وزراء خارجية كلٍّ من مصر، السعودية، الإمارات، تركيا، فرنسا وإيطاليا[1].

ثالثا: الحضور الدائم في الملف الليبي:

تعرف الجزائر جيّدا الملف الليبي من حيث التضاريس والقبائل والقيادات السياسية والميدانية والحكومات والتاريخ والتوازنات السياسية الداخلية، وهي إضافة إلى ذلك شريكٌ أساسي وفاعل مهم في الملف الليبي، وفي الفترة الأخيرة زار وزير الخارجية الجزائري وتحاور مع ممثلي القبائل استثمارا في الثقة والمصداقية اللتين تتمتع بهما في الداخل الليبي، وفي هذا السياق، بات واضحا اليوم الموقف الجزائري من الشقيقة ليبيا، فالجزائر ترفض تقسيم ليبيا ولا تريد وجودا روسيا على الأراضي الليبية وفي حقول النفط. وتمّ الاتفاق مع السلطات الليبية على المساهمة في بناء القدرات العسكرية والمؤسسة الشرطية الليبية إذا تمت توافقات ليبية-ليبية[2].

وما يؤكد أهمية الجزائر في المشهد السياسي المغاربي أنها البلد العربي الوحيد الذي طلبت منه الحكومة الليبية المُعترف بها دوليا تفعيل اتفاقيات التعاون الأمني إلى جانب كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيطاليا، ولا يقتصر سبب هذه الدعوة فقط كون الجزائر تتقاسم حدودا برية طويلة مع ليبيا بل أيضا لقوة الجزائر وسياستها الخارجية تجاه حكومة طرابلس[3].

الملف الليبي كان من بين الملفات المهمة التي طبعت السياسة الخارجية للجزائر في عهد الرئيس تبون، وذلك بدعمه لحكومة الوفاق الوطني، التي تدعمها تركيا مالياً وعسكرياً، مع

---

[1] "شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي"، مرجع سابق.

[2] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

[3] سعيد الصديقي، مرجع سابق.

عدم اعتراض الجزائر على ترسيم الحدود البحرية بين طرابلس وأنقرة. فالرئيس تبون له مواقف قوية وواضحة من الملف الليبي فهو يريد إعادة الجزائر إلى الساحة الخارجية والبعدين المغاربي الإقليمي للسياسية الخارجية الجزائرية، وأوضح صراحة أنّ الجزائر هي أكبر المعنيين باستقرار ليبيا، ولن تسمح بإبعادها عن جميع الحلول المقترَحة للوضع في ليبيا1، فهي تعي جيدا أن غيابها عن الساحة الليبية سيفتح المجال لدول أخرى لتعزيز نفوذها وتشكيل تحالفات إقليمية ضد المصالح الجيوسياسية للجزائر، ومن ضمنها المغرب التي لا تزال تلعب دورا مهمًا في الوساطة بين الفرقاء الليبيين، إذًا تنامي التدخل الدولي في الملف الليبي يستدعي من الجزائر أن تكون حاضرة في أي توافق دولي أو إقليمي لتسويته[2].

رابعا: التدخل المباشر في الملف المالي:

لعلّ ما يبرهن على تغيرات السياسة الخارجية تطوّر موقف وتعامل السلطات الجزائرية مع الأزمة المالية، ففي فيفري 2020 دخل الجيش الجزائري إلى مالي مسافة 3 كلم باتفاق مع مالي في عمل مشترك بمناسبة عملية إرهابية لا تبعد عن الحدود الجزائرية أكثر من 500 م، قام الجيش الجزائري بتمويل الجيش المالي بـ 53 مدرعة، وهو مؤشر لبداية تحرك ميداني للجيش الجزائري، إضافةً إلى حضور طائرات عسكرية في مهام مساعدات إنسانية يمهّد لتقبّل أدوار عسكرية مشتركة[3]. كما كان قرار فتح المجال الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخل في شمالي مالي في ديسمبر2012، الذي يعدّ سابقة في عقيدة الجزائر الأمنية، ويتناقض ومبادئها وخطابها الرافض للتدخل، فإنه يتوافق ومصلحتها الأمنية، لأنّ التدخل الفرنسي يخلِّصها أيضًا من تهديد إرهابي على حدودها، ومن ثمة تعدّ أزمة مالي نموذجًا للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين الأخلاقي والمصلحي ولكيفية إدارة الدولة لتناقضات موقفها[4].

---

[1] عبد الله راقدي، مرجع سابق.

[2] سعيد الصديقي، مرجع سابق.

[3] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

[4] عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية"، مرجع سابق.

تجدر الإشارة إلى أنّ معظم المعالجات السياسية لمشاكل مالي وكلّ التوافقات بين السلطة والمعارضة تأتي من الجزائر وتتم فيها، باعتبار أنّ مالي تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر، لذلك يُنتظر من هذه الأخيرة تأدية أدوار كبيرة وكذلك الشأن في النيجر، ولا ننسى أنّ أول اجتماع لمجلس الأمن القومي الجزائري بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة وتولي تبون السلطة في الجزائر تناول الملف المالي وتصاعد موجة المناهضة للاستعمار الفرنسي. بالتالي، تتابع الجزائر باهتمام مجريات الأمور في مالي، كما قام وزير الخارجية الجزائري بزيارة إلى باماكو عاصمة مالي وهذا ينبئ ببداية تحوّل أو إعادة الاهتمام الجزائري بالملف المالي الذي سيأخذ اهتماما كبيرا في السياسة الخارجية الجديدة للجزائر في المستقبل، والحجة في ذلك توقيع اتفاقية شراكة تجارية باعتبار أنّ المبادلات التجارية ضعيفة بين البلدين، ولعلّ التوقيت لهذه الاتفاقية بين جارتين تاريخيتين يأتي ليؤكد على تغير السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة وخروجها عن الصمت الدبلوماسي[1].

خامسا: الصراع الجزائري –الفرنسي:

الحقيقة أنّ العلاقات الجزائرية -الفرنسية بدأت تسوء مباشرة إثر الحراك وبعده، إذ اعتبر الجزائريون أنّ فرنسا تريد التدخل في الشأن الجزائري، وتسعى جاهدة لعدم التفريط في مصالحها ومكتسباتها التي غنمتها إبّان فترة الاستعمار وبعده، من خلال محاولة هندسة المشهد السياسي الجديد الذي بدأ يتشكّل إثر الحراك وبناء الجزائر الجديدة، كما لاقى الحضور الفرنسي في مالي (بخلفياته الاقتصادية) وكذا الدور الفرنسي في تونس امتعاضا من الدولة الجزائرية، وليس خفيًا على أحد العداء التاريخي الجزائري-الفرنسي، ولكنّ ما يزيد تعكر العلاقات هو الموقف الفرنسي المنحاز إلى المغرب في الملف الصحراوي، وهو ما تعتبره الجزائر اعتداءً سافرا عليها، لم ولن تتناساه السلطات الجديدة في الجزائر، واليوم تحضر فرنسا لمشروع يهدد المصالح الجزائرية بربط المتوسط بالساحل الإفريقي ومستعمرات فرنسا القديمة، تحاول الجزائر التصدي له من خلال مشروع مناقض له يربط الجزائر بالساحل الإفريقي

[1] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

بمضيق بحري بين المتوسط والمحيط الهادي مثل القناة الجديدة في مصر التي شيدتها في السنوات الأخيرة، وفي نفس السياق، بدأت الجزائر في مراجعة شاملة اقتصادية وسياسية لأغلب اتفاقاتها مع فرنسا وكذا الاتفاقيات الجزائرية- الأوربية، وشرعت باستبدال مبادلاتها التجارية مع فرنسا بالتعامل الاقتصادي مع تركيا والصين[1].

وكان الرئيس تبون قد توعّد خلال حملته الانتخابية لرئاسيات ديسمبر 2019 بمراجعة علاقات بلاده مع فرنسا التي تتدخل في شؤون الجزائر، أراد من خلاله أن يحقق أحد أكبر مطالب الحراك الجزائري، وهو الانعتاق من الهيمنة المتواصلة لفرنسا، خاصة في الشق الاقتصادي، فبدأ بمراجعة اتفاقيات البترول والغاز خاصة مع الشركة الفرنسية "توتال" والتي فقدت أكثر من 30% من أرباحها في الجزائر، وتضييق الخناق على جلّ الشركات الفرنسية، التي باتت أمام حتمية الدخول في مناقصات دولية لكل المشاريع، شأنها شأن باقي الشركات مهما كانت جنسيتها، وهو ما أفقدها إحدى أضخم الصفقات التي انتظرتها كثيراً في عهد الرئيس السابق، وهي صفقة ميناء الحمدانية الذي عاد إنجازه لشركة صينية بمبلغ يصل 6 مليارات دولار باعتباره الأكبر إفريقياً.

سادسا: التقارب الجزائري-التركي: "نحو إعادة التحالف التاريخي":

بدأ مسار العلاقات الاقتصادية يتعزّز بين الجزائر وتركيا من ماي 2006، حيث وقّعت الجزائر وتركيا على معاهدة صداقة وتعاون ساعدت في رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادة حجم الاستثمارات التركية في الجزائر، وبذلك استأثرت تركيا بصفة أول مستثمر (التي كانت تحتلها فرنسا من قبل) بمجموع 3.5 مليار دولار، خاصة في مجالات البناء والبنية التحتية، كما تعهّد الرئيس "أردوغان" في زيارته الأخيرة يوم 26 جانفي 2020 برفع حجم الاستثمارات إلى خمسة مليارات دولار أمريكي، بالإضافة إلى ذلك، تمّ تدشين مجموعة من المشاريع التركية المهمّة في السنوات الأخيرة[2] من ضمنها افتتاح أكبر مصنع للنسيج في إفريقيا

---

[1] نفس المرجع.

[2] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

بمحافظة غليزان غربي البلاد، ومصنع الحديد والصلب الذي أقامته الشركة التركية "توسيالي أيرون أند ستيل" في 2013 بوهران غربي الجزائر، كما أسست شركة تركية- جزائرية عام 2015 مصنعًا بمحافظة عين تيموشنت غربي الجزائر متخصص في صناعة الفولاذ والقضبان المسطحة، كما يتعاون البلدان في مجال الطاقة حيث وقع المجمع النفطي الجزائري سوناطراك في فيفري 2020 اتفاق شراكة استثمار في مجال البتروكيمياء مع الشركة التركية بوتاس" لإنشاء مشروع في أضنة التركية بقيمة مليار دولار أمريكي.

تربط الجزائر وتركيا علاقات طيبة اقتصاديا ودبلوماسيا، إذ تأتي الجزائر في المرتبة الرابعة في قائمة مُورّدي الغاز الطبيعي لتركيا بعد كل من روسيا وإيران وأذربيجان. ومن خلال الأرقام والاحصائيات الاقتصادية يمكن القول أنّ تركيا أصبحت المستثمر رقم واحد مع الصين في المبادلات التجارية، ما يثبت أنّ الجزائر أصبحت تعتبر تركيا حليفًا رئيسيا في المستقبل، وتعوّل النخبة السياسية الجديدة كثيرا على مدّ جسور التعاون السياسي والاقتصادي مع تركيا على حساب فرنسا. وكان قد أكد الرئيس تبون في إحدى توصياته للحكومة للعمل على تشجيع القطاع الخدماتي على التعامل مع تركيا وإيطاليا، وهو منحًى جديدٌ واضح في التوجهات السياسية والدبلوماسية للطبقة السياسية الجديدة والمنعرج الحاسم الذي تشهده السياسة الخارجية الجزائرية، وبما أنّ أول زيارة قام بها رئيس أجنبي إلى الجزائر بعد انتخاب الرئيس تبون كانت من طرف الرئيس التركي أردوغان، ففي هذا رسالة مهمة لتغيير وجهة السياسة الخارجية الجزائرية والانعطاف للعمق الإسلامي التاريخي[1].

من جهة أخرى، رغم موقف الجزائر الرافض للتدخل الخارجي في ليبيا ومنه التدخل التركي، إلا أنّ المشاورات والتنسيق بقي متواترا وحثيثا ومتواصلا بين البلدين، ويمكن القول أنّ هناك شبه تقارب في وجهات النظر في الملف الليبي إذ تدرك الجزائر يقينًا أنّ تركيا تشكل الأساس في المعادلة الليبية[2].

خاتمة:

[1] "معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة"، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

تشهد الساحة السياسية الإقليمية اليوم متغيرات مهمة أحدثت رجّة وعي للعقل الاستراتيجي الجزائري وأشعلت فتيل التغيير في ملامح السياسة الخارجية، جاء هذا التغير بعد ما آل إليه وضع المنطقة العربية من محاور صراع على خلفية ثورات الربيع العربي، وبعد الحراك الشعبي وبروز طبقة سياسية جديدة ورئيس جديد ومشروع دستور يريد تطوير ديناميكية الدبلوماسية الجزائرية مدعومة بإطلاق يد المؤسسة العسكرية خارج مربعاتها التقليدية.

الأسئلة المهمة في أفق هذه المتغيرات في السياسة الخارجية الجزائرية هي؛ كيف ستكون علاقة الجزائر بجيرانها الإقليميين؟ وما موقفها من الأطراف الجديدة والفاعلة في المنطقة مثل روسيا وتركيا؟

أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون منذ توليه منصبه عن عزمه على استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي في جوارها الإقليمي، خاصة وأنها تمتلك عناصر قوة كامنة مهمة (اقتصادية وديمغرافية) يمكن أن تجعلها فاعلا إقليميا أساسيا في منطقة شمال إفريقيا، لكن بشرط توظيف هذه العناصر بعقلانية، خصوصا وأنّ هناك عوائق داخلية وإقليمية تحدّ من طموحاتها وسقف أهداف سياستها الخارجية.

على الرغم من ذلك، عكست سياسة الرئيس تبون الخارجية العديد من مظاهر التغير على مستوى الممارسات، ظهرت على النحو التالي:

على مستوى نمط صنع القرار الخارجي، أبدى الرئيس اتجاهاً واضحاً لتبنّي نهج "تشاركي" في عملية صياغة سياسته الخارجية، باستشارة المجلس الشعبي الوطني بشأن قضايا السياسة الخارجية.

أما على مستوى أدوات السياسة الخارجية الجزائرية، ظهرت مؤشرات قوية على تغيّر كبير سيتم توظيفها في المرحلة المقبلة، فقد تضمنت مسودة التعديلات الدستورية تعديلاً يسمح لرئيس الجمهورية بتوجيه القوات الجزائرية إلى الخارج في عمليات لحفظ السلام تحت إشراف أممي وبشرط موافقة ثلثيّ أعضاء البرلمان.

على مستوى دوائر الاهتمام، أصبحت الجزائر على وعيٍ تامٍ بأهمية تفاعلها مع قضايا جوارها المباشر، وخاصة في كلٍّ من ليبيا والساحل الإفريقي.

لا مراء، في أنّ الفوضى وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في المحيط الإقليمي للجزائر يشكّل تحديًا وفرصةً في الوقت ذاته للدبلوماسية الجزائرية لتستعيد حيويتها، لكن يتوقف ذلك على قدرة السلطة الجديدة على استثمار هذا الوضع الإقليمي بشكل جيد للعودة إلى الساحة الإقليمية كفاعل إقليمي أساسي. إذًا يبقى العمل المستمر من أجل توفير مختلف أدوات القوّة (بالخصوص الناعِمة) كعوامل كفيلة باستيعاب إفرازات نسق عالمي جديد مُتسارع الإيقاع، وهي وحدها القادِرة على ضمان سياسة خارجية فعَّالة تواجه تحدّيات عالم لا يؤمِن إلا بالقوَّة والمصلحة.

قائمة المراجع:

المقالات:

- بومدين، عربي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017.
- زغوني، رابح، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016.

مواقع الانترنت:

- بوحنية، قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، 7 أوت 2019، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع 15 ديسمبر 2020، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190807065855190.html
- بن عنتر، عبد النور، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2018، تاريخ الاطلاع: 10 أوت 2019، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html

- بن عنتر، عبد النور، العامل الخارجي والانسداد السياسي في الجزائر، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2019، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2019،

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190321082749368.html

- هوادف، عبد الله، مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، جوان 2020، تاريخ الاطلاع: 5 ديسمبر 2020،

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Draft-Constitutional-Amendment-in-Algeria-Context-and-Political-Implications.pdf

- الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، جوان 2020، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2020،

https://bit.ly/3cH1tXu

- معالم التغيير في السياسة الخارجية الجديدة، تقدير موقف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر 2020، تاريخ الاطلاع: 6 ديسمبر 2020،

https://bit.ly/3eUuf9T

- الصديقي، سعيد، هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم؟، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020، تاريخ الاطلاع: 25 ديسمبر 2020،

https://bit.ly/3vGuf3h

- قط، سمير، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، جوان 2019، تاريخ الاطلاع: 10 فيفري 2021،

https://bit.ly/2Q59kX0

- راقدي، عبد الله، الجزائر ما بعد رئاسيات 2019.. أي موارد لأي سياسة خارجية؟، 11 جانفي 2020، تاريخ الاطلاع: 01 فيفري 2021،

https://bit.ly/30MGEnY

- شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي، مركز الإمارات للسياسات، 8 جويلية 2020، تاريخ الاطلاع 15 نوفمبر 2020،

https://epc.ae/ar/topic/algerias-external-interaction-network-in-its-regional-environment

تكييف الخطاب الدبلوماسي الجزائري لضمان أولويات الأمن الاقتصادي

Adapting Algerian diplomatic discourse to ensure economic security priorities

د. فلة قصدالي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر

kf.scipo@gmail.com

د. سلمة بورياح

كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس

S.bouriah@univ-boumerdes.dz

ملخص:

يعد الخطاب الدبلوماسي بمثابة المحرك للدبلوماسية باعتباره الأداة الأكثر قدرة على التأثير إن أجادت الدولة توظيفه بشكل يتماشى مع ما تفرضه عليها المتغيرات الخارجية وما تستدعيه الأولويات الداخلية. أولويات متعلقة أساسا بالبعد الاقتصادي الذي تحتاج الجزائر حاليا لضرورة تكييف خطابها الدبلوماسي لتحقيقها، ولتتمكن لاحقا من الربط بين إمكانية تفعيل خبرتها الدبلوماسية وتحقيق أولوياتها الاقتصادية الداخلية ومنها تحقيق أمنها الاقتصادي. وعليه تحاول هذه الورقة البحثية التركيز على تصنيف الآليات التي يمكن أن تساعد في تكييف الخطاب الدبلوماسي الجزائري تماشيا مع أولويات أمنها الاقتصادي، وذلك عبر تفعيل دور مراكز البحث التي يمكن أن تقدم قراءة لتحولات الوضع الأمني والاقتصادي الإقليمي وربطها مع حظوظ الجزائر في إمكانية الاستثمار أو الدخول في تجارب اقتصادية إقليمية ويتم ذلك عبر خطاب دبلوماسي يكرس لمنطق المصلحة الإقليمية الاقتصادية المشتركة.

الكلمات المفتاحية: الخطاب الدبلوماسي - الأمن الاقتصادي -السياسات الاقتصادية الإقليمية- مراكز البحث- الجزائر.

ABSTRACT:

Diplomatic discourse is the engine of diplomacy as the most influential instrument if the State is able to employ it in a manner consistent with external variables and the demands of internal priorities. Priorities related mainly to the economic dimension that Algeria now needs to adapt its diplomatic discourse to achieve, and to enable it later to link the possibility of activating its diplomatic expertise with the realization of its internal economic priorities, including economic security. The present paper therefore attempts to focus on the classification of mechanisms that could help to adapt Algerian diplomatic discourse to the priorities of its economic security by activating the role of research centres that can provide a reading of regional security and economic changes and link them to Algeria's chances of investing or entering into regional economic experiences through a diplomatic speech devoted to the logic of a common regional economic interest

Keywords:

Diplomatic Discourse - Economic Security - Regional Economic Policy - Research Centres - Algeria.

مقدمـة:

تعد الدبلوماسية أكثر أدوات قوة الدولة ومظهرا من مظاهرها من حيث ما تتيحه للدولة من قدرة للتأثير في محيطها الإقليمي والدولي ما يجعل منها قادرة على مواجهة التحولات والتحديات الدولية من جهة والتكيف مع التحولات الدولية والإقليمية المختلفة التي يمكن أن ترتبط بالأولويات الأمنية الداخلية للدولة باعتبار أن الفصل بين الداخلي والخارجي أصبح صعبا في ظل تراجع الحدود. انطلاقا من ذلك يبدو أن الدبلوماسية بأبعادها المختلفة تعتبر العقل المفكر لقوة الدولة وهي مظهر فعالية ومركزية السياسة الخارجية للدولة، ويعتبر الخطاب الدبلوماسي هو المحرك للدبلوماسية بما أنه الأداة الأكثر قدرة على التأثير إن أجادت الدولة توظيفه بشكل يتماشى مع ما تفرضه عليها المتغيرات الخارجية وما تستدعيه الأولويات الداخلية.

تعرف الجزائر مجموعة من التحولات الإقليمية جعلت منها تقف أمام تحديات خارجية تتجاوز دبلوماسيتها الإقليمية بسبب ما فرضه دخول فواعل غير تقليدية للتأثير في المنطقة في ظل انفلات أمني وفشل دولاتي يجعل من الصعب الاكتفاء بالاعتماد على نفس النمط الخطابي، خاصة في ظل ما تفرضه الساحة الداخلية من أولويات متعلقة أساسا بالبعد الاقتصادي الذي تحتاج الجزائر حاليا لضرورة تكييف خطابها الدبلوماسي لتحقيقه، ولتتمكن لاحقا من الربط بين إمكانية تفعيل خبرتها الدبلوماسية وتحقيق أولوياتها الاقتصادية الداخلية ومنها تحقيق أمنها الاقتصادي.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للجزائر أن تكيف خطابها الدبلوماسي مع أهداف سياستها الخارجية في خدمة أولوياتها الاقتصادية؟

تحاول هذه الورقة البحثية التركيز على تصنيف الآليات التي يمكن أن تساعد في تكييف الخطاب الدبلوماسي الجزائري تماشيا مع أولويات أمنها الاقتصادي، وذلك عبر تفعيل دور

مراكز البحث التي يمكن أن تقدم قراءة لتحولات الوضع الأمني والاقتصادي الإقليمي وربطها مع حظوظ الجزائر في إمكانية الاستثمار أو الدخول في تجارب اقتصادية إقليمية ويتم ذلك عبر خطاب دبلوماسي يكرس لمنطق المصلحة الإقليمية الاقتصادية المشتركة.

المحور الأول: ماهية الخطاب الدبلوماسي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

أولا . مفهوم الخطاب الدبلوماسي:

إن الدبلوماسية هي عملية سياسية وأداة تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية وفي إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى وباقي الفاعلين الدوليين، الذين ترتبط معهم بعلاقات وروابط غالبا ما تكون مصلحية، لذلك فهي تعتبر من أهم قنوات التفاعل والاتصال مع المجتمع والنظام الدوليين.[1]

بما أن الهدف الأساسي للدبلوماسية هو تحقيق أهداف السياسة الخارجية فهي يجب أن تتكيف وفق هذه الأهداف السياسية منها والاقتصادية، المادية منها والمعنوية...وبالتالي يجب تركيز الجهد الدبلوماسي للوصول لهذه الأهداف والحفاظ عليها، من جهة أخرى يعد الخطاب الدبلوماسي الأداة التي يمكن عبره للدولة أن تعرف بأهدافها وأن تؤثر في محيطها وتقنع بهذه الأهداف، كما أنه هو ما يؤكد على مهارة وفعالية السياسة الخارجية للدولة.

يمكن تعريف الخطاب بأنه الكشف عن الطرق الممكنة للإقناع في موضوع ما، ويكون موجها عن قصد إلى متلقي بنية التأثير عليه وإقناعه بمضمون هذا الخطاب، فهو يشكل أداة اتصال يمكن أن تكون شفهية أو مكتوبة ولكن هدفها هو السعي لتمرير فكرة معينة.[2] ويتحول نمط الخطاب كممارسة بتحول مضامينه إذ يمكن أن يكون المضمون سياسي فيصبح الخطاب سياسي، أو يكون المضمون ديني فيصبح الخطاب ديني أو غير ذلك حيث تتحكم المضامين في أنماط الخطاب.

---

[1] صبري مقلد، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2013، ص 153.

[2] بقدوري حورية، **الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، قسم علم الاجتماع، 2018-2019، ص 33.

أما الخطاب الدبلوماسي فهو تضمين مبادئ وأهداف السياسة الخارجية للدولة لهذا الخطاب، ويتميز عن الأنواع الأخرى من الخطاب الرسمي بكونه يمكن أن يكون عامل قوة باعتباره يسعى للتأثير خارج حدود الدولة ولتوسيع مجالات تأثيرها الخارجية ما يزيد من مكانتها ورمزيتها الدولية، خاصة في عالم التطور التقني والتكنولوجي لوسائل الاتصال والتواصل، ما ساعد الخطاب الدبلوماسي أن يصبح أكثر فعالية كأداة للسياسة الخارجية.[1]

والمقصود هنا ليس الخطاب الدبلوماسي بمفهومه الأدبي أو الإعلامي الذي غالبا ما يستخدم للرمز عن الكلام الفضفاض أو غير الواقعي من أجل الوصول لأهداف خفية، أو للتعبير عن الأسلوب المبني على التلاعب في المصطلحات، وإنما المقصود به هو الخطاب الصادر عن الأطراف الرسمية في الدولة والمعنية بصياغة مواقف دبلوماسية في السياسة الخارجية، والمدروس مسبقا بشكل علمي وعملي يتماشى مع أهداف السياسة العامة للدولة عموما وأهداف سياستها الخارجية خصوصا.

ثانيا: أدوار الخطاب الدبلوماسي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

تختلف أدوار الخطاب الدبلوماسي باختلاف الدول وما تهدف لتحقيقه في سياستها الخارجية، وكذا باختلاف الزمان والمكان الذي تسعى الدولة لتوظيف الخطاب الدبلوماسي نحوه وفيه، لكن يمكن عموما إجمال أهم ما يمكن أن يقدمه الخطاب الدبلوماسي للمساهمة في تحقيق السياسة الخارجية في التالي:

1. **فصل التداخل بين مختلف التصريحات:** بسبب ما عرفته تقنيات الاتصال من تطور تكنولوجي اتسعت مساحة التداخل بين التصريحات الإعلامية وغير الرسمية والتصريحات الدبلوماسية الرسمية، ما يجعل من الخطاب الدبلوماسي هو السبيل الوحيد لتوضيح المواقف الرسمية عن غيرها، وهنا تجدر الإشارة لكون أن الخطاب الدبلوماسي للدولة يمكن أن يُحوَّل الأداة الإعلامية لخدمته من خلال انفتاح الأطراف الرسمية على وسائل الإعلام الجديد وكذا

[1] Constanze Villar, **pour une théorie du discours diplomatique ,** dans : Annuaire français de relations internationales, Volume 5, Bruxelles : éditions Bruylant, AFRI 2005, pp 45, 61.

الدولي، تماشيا مع هذا التطور الذي عرفه هذا المجال وإلا اختفى صوت الخطاب الدبلوماسي الرسمي أمام كثرة المحتويات الإعلامية غير الرسمية.[1]

2. **تذليل العوائق التي تعترض المهام الدبلوماسية:** إن التسلسل الذي يأخذه الخطاب الدبلوماسي في الربط بين أهداف الدولة وما تصرح به يمكن أن يذلل عدة صعوبات قد تقف في وجه العمل الدبلوماسي ميدانيا، كالغموض في النوايا الذي تعرفه المفاوضات بسبب أخذ الأطراف الأخرى التعبيرات غير المباشرة في اتخاذ مواقفها كالتلميح مثلا، وهنا يأتي دور الخطاب الدبلوماسي لإزالة الغموض -دون الدخول في الدعاية أو التناقض مع مبادئ الدولة أو مواقفها- وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تجنب المراوغة أو تجاهل وقائع معينة مرتبطة بالسياق الذي يحيط بالسياسة الخارجية للدولة، كما يمكنه في هذا الجانب تفكيك الصورة الذهنية التي يمكن أن تبنى حول الدولة وبالتالي يصبح هو لسان الدولة ووسيلة اتصالها.[2]

3. المساهمة في توظيف القوة الاقتصادية في السياسة الخارجية: أصبحت القوة الاقتصادية بعد من أبعاد قوة الدولة وأكثرها قابلية للاستخدام والتأثير في السياسة الخارجية، وهو ما أنتج حتى أنماط من الدبلوماسية تقوم على توظيف هذه القوة، ووسع من أهداف الدولة في السياسة الخارجية لغاية تحقيق الأمن الاقتصادي عبر السياسة الخارجية، ويمكن للخطاب الدبلوماسي أن يساعد في تحقيق هذا التوظيف كالتالي:

أ . **الاستخدامات السلمية:** ترتبط هذه الاستخدامات خاصة بتقديم الحوافز الاقتصادية والمساعدات الاقتصادية، والقروض ورفع الحواجز الجمركية، بالإضافة للتبادل التكنولوجي والتقني، ولذلك يتبنى الخطاب الدبلوماسي تصريحات تسعى لمحاولة التأثير في مواقف وسياسات دول معينة أو دفعا للتحرك في المسارات التي تلاءم مصالح الدولة، أو لاستمالتها لكسبها في صفها خوفا من منافسة محتملة منها أو رغبة في تقوية صفها، مدى تأثير هذه الاستخدامات مرتبط بما تتيحه الظروف التي تستخدم في سياقها هذه الحوافز، وكذلك ما

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص 171.

[2] Constanze Villar, **OP.cit.**

تملكه الدولة من إمكانيات اقتصادية وما تتيحه لها من إمكانية لاستخدامها خارج حدود الدولة.[1]

ب . الاستخدامات القهرية: وتتمثل في الجانب الإكراهي للقوة الاقتصادية في السياسة الخارجية للدول، يمكن لها أن تأخذ شكل زيادة العوائق الجمركية أو قطع المساعدات الاقتصادية وفي بعض الحالات قد تصل لفرض الحضر التجاري أو الحضر الاقتصادي الشامل أو المحدود، ويمكن لهذه الاستخدامات أن تكون عنيفة بنفس القدر الذي تكونه الأدوات التقليدية حيث أنها يمكن أن تحطم دولا كاملة بسبب الضغوط الاقتصادية، لكن ذلك يشترط أن تكون الدولة المستهدفة أضعف اقتصاديا من الدولة المستخدمة لهذه الأداة، وأن لا يكون لديها بديل لكي تحدث العقوبات تأثيرا ملموسا.[2]

وفي هذا السياق يمكن للخطاب الدبلوماسي أن يقوم بدور تحقيق مصداقية التهديد الذي لا يمكن ضمان نجاح الضغوطات الاقتصادية إلا من خلال توفر هذا الشرط، والمتمثل بصفة خاصة في استحضار متغيرين هما، الإرادة الفعلية والقدرات الحقيقية؛ بمعنى أن التهديد باستخدام القوة لا يمكن أن يتم فقط من خلال استغلال التأثير الوجداني في الخطابات دون أن تكون هناك نية وإرادة فعلية موجودة في الواقع بإمكانية تنفيذه بمعنى أن التهديد يجب أن يكون مقترن باستعدادات مادية للدولة لتنفيذه وعلى الخطاب أن يؤكد ذلك.[3]

هذه الاستخدامات لها أن تؤكد أن العناصر الاقتصادية أصبح لها دور كبير جدا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويمكن لها أن تكون أقوى وأكثر فعالية في ظل التجارب التكاملية والإقليمية التي يمكن أن تشكل هي الأخرى أداة لتحقيق السياسة الخارجية لما تتيحه من إمكانيات لتفادي الحروب أو إرساء السلم في عدة مناطق من العالم.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011، ص 258.

[2] **المرجع نفسه**، ص 260.

[3] قصدالي فلة، **الدبلوماسية القهرية في إدارة الأزمات الدولية، دراسة حالة الإدارة الأمريكية لأزمة إقليم كوسوفو 2008/1998**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2019، ص 122.

المحور الثاني: أولويات السياسة الاقتصادية الجزائرية العامة في ظل التحولات الإقليمية.

أولا: السياسات الاقتصادية في الجزائر وبناء الأمن الاقتصادي

تعد السياسة الاقتصادية في عالم ما بعد الحرب البادرة جزء لا يتجزأ من تحقيق الأمن الشامل للدولة حيث أصبح مستوى التنمية وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية مؤشر عن استقرار الدولة وأمنها وهو ما أطلق عليه بالأمن الاقتصادي، وهو ما جعل من السياسة العامة للدولة تعنى بهذا الجانب وتسعى لتحقيقه في سياستها الداخلية والخارجية، قبل الحديث عن آليات تحقيق الأمن الاقتصادي يمكن التعريج عن أهم التعريفات للسياسة الاقتصادية وفق ما يلي:

يعرف الأستاذ عبد المجيد قدي السياسات الاقتصادية بأنها " مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة والقائمة تحت مسؤولية الدولة على اعتبار أنها مسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسات العامة الكلية بما فيها الاقتصادية".[1] كما تعرف السياسات الاقتصادية بأنها" مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما حيث أنه كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية، أمكن تحقيق معدلات نمو عالية غير أن هذه الأهداف تعتمد على أمرين أساسين هما: تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي؛ زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات".[2]

من خلال ما سبق يبدو أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة البرامج والإجراءات والخطط التي تعنى بتحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية، ويتم ذلك وفق برامج مخططة مسبقا تسعى لتحقيق الأمن الاقتصادي للدولة.

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص29.

[2] عبد الغفور مزيان، أحمد سلامي، **فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية-دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة 2000-2022**، مجلة الدراسات الكمية، عدد3، 2017، ص85.

أما الأمن الاقتصادي فقد عرفته منظمة الأمم المتحدة في تقرير البرنامج الإنمائي الصادر سنة 1994 بأنه: " تحقيق للفرد الحد الأدنى من الدخل المضمون، الذي يتحقق عادة من العمل الإنتاجي والمأجور أو من خلال نظام الحماية الممول من القطاع العام، ... لضمان إشباع الحاجات الأساسية للفرد".[1]

انطلاقا من هذا التعريف ظهرت التيارات التي ترى الأمن الاقتصادي هو نفسه التنمية، بالنظر لما عرضه تقرير منظمة الأمم المتحدة من أبعاد مضامينية جديدة للأمن تحقق عبر التنمية، وقد عبر عن ذلك في اعتباره أن وضع حد للتحديات التي تواجه الأمن تتم عبر توحيد مفهوم التنمية يكون قائما على الفرد، ويعتمد على النمو الاقتصادي باعتبارها أداة وليس غاية ويتم ذلك من خلال الحفاظ على الآفاق في سبيل الأجيال القادمة، لذلك فإن أي إستراتيجية للتنمية المستدامة تفرض لتحقيقها إعادة هيكلة الإنتاج، والاستهلاك والإيرادات والتوزيع على مستوى عالمي.[2]

انطلاقا مما سبق ومما فرضته هذه التحولات في المناظير والمفاهيم التي تتناول الأمن وفق بعده التنموي استلزم تكيف الدولة في مختلف سياساتها مع هذه المفاهيم الأمنية الجديدة، وخاصة في سياساتها الخارجية باعتبارها أهم السياسات التي تحقق عبرها الدولة استراتيجياتها الأمنية، واستلزم ضرورة تكييف خطابها الدبلوماسي وكذا مواقفها، مع مختلف هذه المتغيرات من خلال ضمانه للأولويات الأمنية الاقتصادية في السياق الإقليمي للدولة.

بالرجوع إلى الاقتصاد الجزائري وإمكانية توظيفه للآليات الاقتصادية في سياسته الخارجية، نجد أنه يتميز باعتماد نموذج نمو غير متوازن يقوم على ثلاث قطاعات هي المحروقات، قطاع الخدمات، قطاع البناء. ما جعل مؤشرات هذا الأخير تمتاز بالضعف وبطئ معدل نمو الناتج

---

[1] **Rapport mondial sur le développent Humain 1994**, Programme des Nations Unis pour le Développent (PNUD), sur .

http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_fr_complet_nostats.pdf

[2] Rapport mondial sur le développent Humain 1994, **Op.cit.**

المحلي الإجمالي الذي كان سنة 2019 حوالي 2.7%.[1] ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نفطي، مع مساهمة جد ضعيفة لقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وكذا قطاع السياحة. ما يوحي أن الجزائر لم تستطع التخلص من تبعية قطاع المحروقات وكذا فشل السياسات الاقتصادية المتعاقبة منذ الاستقلال للأسباب التالية:

أ . غياب إستراتيجية واضحة المعالم بخصوص السياسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني بشكل عام متكاملة مع كل القطاعات الأخرى، بسبب القطيعة بين الحكومات والإدارات المختلفة بين فترة وأخرى.

ب . ضعف القطاع الخاص في الجزائر لأسباب متعلقة غلبة الطابع العائلي على المؤسسات الخاصة الجزائرية، حيث يكون نمط اتخاذ القرار في المؤسسة مرتكزا على استشارة العائلة من جهة، ومن جهة أخرى فإن أغلب المؤسسات الخاصة في الجزائر تتخذ الشكل القانوني للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة والتي تعتبر سهلة الإنشاء وتسمح بإشراك رؤوس الأموال من مصادر مختلفة أو عائلية بالدرجة الأولى.[2] يضاف إلى ذلك أن الإحصائيات المتعلقة بتواجد المؤسسات المشكلة للقطاع الخاص غير كاملة وغير دقيقة تماما بسبب احتمال توجه المؤسسات الخاصة إلى النشاط داخل القطاع الموازي، حيث يلجأ العديد من المستثمرين والمؤسسات الخاصة إلى نشاطات غير رسمية تفاديا لجملة الصعوبات والمشاكل التي تعترضهم عند ممارسة نشاطاتهم رسميا.

ج.انتشار ونفوذ الأسواق الموازية أو الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما خلق بديل لمختلف المنتجين والمستهلكين على حد سواء وما أثر على مداخيل الجباية والخدمات.[3]

---

[1] مصطفى حمادي، **معوقات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد04، العدد 01، 2020، ص208.

[2] إكرام مياسي، **الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص ص 106 -108.

[3] مصطفى حمادي، **مرجع سابق**، ص209.

د. عملية صنع السياسات العامة خاصة السياسات الاقتصادية، تعتبر من أعقد العمليات التي يقوم بها الدولة وذلك لعلاقاتها بفاعلين متعددين وكذا لارتباطها بعوامل متشعبة، بعضها رسمي وآخر غير رسمي، ويمكن القول انه في الحالة الجزائرية يؤثر عامل تضييق دائرة صنع القرار الذي يظهر في عدم الأخذ بآراء المجالس الاستشارية مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومجلس المحاسبة وكذا عدم الأخذ بفحوى التقارير التي تصدرها دوريا وسنويا. وكذا عدم استغلال دراسات وبحوث مراكز البحث الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة.

انطلاقا من هذه المؤشرات تبدو ضرورة الربط بين أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع أولوياتها الاقتصادية التحدي الأكبر في تحقيق أمنها الاقتصادي، ولا يمكنأن يتحقق ذلك إلا من خلال الربط المدروس والدقيق لهذه الأولويات الأمنية مع التحولات الإقليمية، عبر خطاب دبلوماسي يؤكد هذه النوايا ويعبر عنها ويتابعها.

المحور الثالث: أهمية الخطاب الدبلوماسي الجزائري وآفاق تحقيق الأمن الاقتصادي.

أولا: أهمية الخطاب الدبلوماسي الجزائري.

تملك الجزائر محددات سياسة خارجية قادرة على لعب دور إقليمي مهم وفعال في المنطقة، بالنظر لما تملكه من رصيد دبلوماسي تاريخي ومن مؤهلات قوة لينة بعضها ديني والآخر ثقافي وحضاري يمكن أن تكون أداة للتأثير على المستوى الإقليمي، إذا تم ربط ذلك مع ما تعيشه الجزائر حاليا من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية تبدو ضرورة الحاجة لتوظيف السياسة الخارجية لضمان الأمن الاقتصادي الجزائري داخليا وخارجيا.

تؤكد كل من ظاهرة الإقليمية والتكامل في العلاقات الدولية على أهمية دور المعطيات الاقتصادية في السياسة الخارجية، وذلك لكونها وفرت عدة بدائل للدول أغنتها في عدة مرات عن استخدام الأدوات الإستراتيجية أو الدبلوماسية التقليدية، وأصبح من الضروري على الدولة أن توفر لنفسها كل ما تستطيعه من عناصر القوة الاقتصادية لكي تتمكن من تحقيق أغلب أهداف سياستها الخارجية، بالنظر للأهمية التي أعطتها الإقليمية للمعطيات الاقتصادية عبر مختلف التجمعات التي زادت من دور ووزن الكثير من الدول داخلها.

اكتسب الخطاب الدبلوماسي الجزائري منذ الاستقلال صدى دوليا كبيرا ارتبط بتصريحات الجزائر الملتزمة بمواقف ثابتة تزامنت مع نجاحات دبلوماسية بارزة إقليميا وفي بعض الأحيان عالميا، بحيث ساهم هذا الخطاب في بناء هوية دولية خاصة بها، وأكثر ما ميز الخطاب الدبلوماسي الجزائري آنذاك هو تكيفه مع الوضع الدولي وتماشيه معه، خاصة في ما يتعلق بدعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير المصير، وفي هذا السياق يمكن القول أن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية في الخطاب الدبلوماسي الجزائري كان يبدو في الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والتنموية من خلال الدعوة لنظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا في إطار حركة عدم الانحياز.[1]

مقارنة بكل ما حققته السياسة الخارجية الجزائرية سابقا وما تعرفه الآن من استبعاد على المستوى الإقليمي يبدو أن التحدي الأكبر الذي واجهته هو عم تكيف خطابها الدبلوماسي مع التحولات الدولية والإقليمية التي عرفت دخول فواعل جديدة رسمية وغير رسمية وعرفت نمط جديد من التفاعلات على رأسها التفاعلات الاقتصادية التي تظهر في مواقف دول الجوار ولم يتبناها الخطاب الدبلوماسي الجزائري حاليا، هذا ما يدفع لضرورة البحث عن آليات وآفاق تفعيل ما تملكه الجزائر من مؤهلات في خطابها الدبلوماسي لتحقيق أهدافها الأمنية الاقتصادية، والتي يمكن الإشارة لأهمها في التالي:

1. الإعلام كحامل للخطاب الدبلوماسي الجزائري لخلق التكامل الاقتصادي

يبدو من خلال تتبع التطورات الراهنة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة أن العالم يمر بمرحلة اتصالية جديدة تتسم بالمزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية تمتلك أكثر من وسيلة لتوصيل الرسالة إلى الجمهور المستهدف، ولهذا يطلق على هذه المرحلة مرحلة تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط وكان أبرز تأثير لهذه الثورة الاتصالية هو اكتسابها لصفة عبر الوطنية، أين أصبحت وسائل الإعلام والاتصال تتسم بالطابع الدولي والعالمي، انطلاقا من

[1] رابح زغوني، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي**، *مجلة سياسات عربية*، عدد 23، نوفمبر2016، ص 82- 94.

ذلك أصبح الإعلام يشمل كل وسائل الاتصال الجماهيري التي توفر عملية الاتصال داخل المجتمع أو بين مجموعة من الناس، بمعنى آخر هي كل ظاهرة اتصالية تستوفي الأركان التالية، المرسل الذي يرسل؛ الرسالة التي هي مضمون الاتصال؛ المتلقي الذي هو هدف الرسالة (الجمهور)؛ وأخيرا أداة الاتصال.[1]

هذا المسار حقق للإعلام إمكانية توفير استجابة معينة لدى الأفراد والمجتمعات أين أصبح بإمكان السياسة الخارجية الاعتماد عليه كأداة لحمل النصوص والخطابات التي يمكن لها أن تخدم أهدافها ومبادئها، وجعل منه الأداة الأكثر قابلية لحمل الخطاب الدبلوماسي، وأكثر قدرة للتحضير من أجل مواكبة التجارب التكاملية الاقتصادية التي أصبحت أكثر الاستراتيجيات فعالية في تحقيق الأمن الاقتصادي.

2. **الخطاب الدبلوماسي الجزائري في تحقيق الأمن الاقتصادي عبر المحتويات الإعلامية.**

لا يمكن اليوم الحديث عن أي سياسة خارجية دون الحديث عن إعلام يواكب نشاطها الدبلوماسي بل ويتولى مهمة نقل هذا الخطاب الدبلوماسي وتسليط الضوء عليه، يمكن للإشارة فيما يلي لأهم الأدوار التي يجب على الإعلام الجزائري أن يقوم بها لتفعيل دور الخطاب الدبلوماسي في سعيه لتحقيق الأمن الاقتصادي:

أ . اعتماد الخطاب الدبلوماسي على المحددات الحضارية والثقافية والدينية المشتركة مع دول الجوار كمدخل لتحقيق عملية الاتصال بين المجتمعات لإمكانية بناء تجارب تكاملية في الجوار الجزائري، وذلك عبر تكثيف المحتويات الإعلامية التي تتبنى هذا الخطاب، وذلك باعتبار أن التركيز على التكامل في الوقت الحالي هو أولوية السياسة الخارجية الجزائرية، وهنا يمكن ربط ظاهرة التكامل في هذا السياق بالإعلام انطلاقا من عنصر الاتصال بالنظر لكون التكامل هو ظاهرة اتصالية، فهو إما نتيجة للاتصال بين المجتمعات أو أن التكامل هو السبب في تحقيق الاتصال بينها، في هذا الإطار يمكن سوق تصور المفكر الأمريكي "كارل دوتش" للتكامل، حيث

[1] بيرغر، آرثر آسا، **وسائل الإعلام والمجتمع**، الكويت، المجلس الوطني للفنون والآداب، 2012، ص 35.

يعتبره امتلاك جماعة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي، بشكل يضمن استمراره لوقت طويل."[1]

ب . التركيز في هذه المحتويات الإعلامية إلى الإقناع بأهداف الخطاب الدبلوماسي الجزائري والتركيز في هذا السياق على الأهداف الاقتصادية، ما يضيف المزيد من المصداقية للخطاب الدبلوماسي الجزائري، ذلك لما يمتاز به الإعلام من قدرة على تجاوز الحدود، ويساعد الإعلام في تقبل الرأي العام الخارجي لهذه الأهداف باعتبارها مصالح مشتركة، لأن المصلحة هي نتاج لعمليات اجتماعية ومسارات تاريخية، والخطاب هو من يعكس الأفكار والتصورات ويؤسس معايير مقبولة للسلوك.[2]

ثانيا: مراكز البحث ودورها في بناء السياسات الاقتصادية محققة للأمن الاقتصادي.

1.مراكز البحث في الجزائر

تمتلك الجزائر مراكز بحث عمومية وأخرى خاصة تعنى بالسياسات العامة وبالسياسات الاقتصادية بشكل خاص، بالنسبة لمراكز البحث العمومية أنشأت لغرض مساعدة بعض الوزارات بالمعلومات والتحاليل والدراسات من أجل اتخاذ القرار، بعض هذه المراكز لها صبغة قطاعية مشتركة مثل المراكز التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أي أن دراساتها وأبحاثها يستفيد منها أكثر من قطاع، مثل مركز الاقتصاد المطبق من أجل التنميةCREAD الذي تأسس سنة 1975 بهدف على إجراء بحوث تهتم خصوصا بالسياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية. ومن بين مهامه، القيام بالبحوث والدراسات التي تعنى بالتنمية الاقتصادية؛ دراسة الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لدعم التكامل المشترك بين القطاعات وإنشاء التكنولوجيا والتحكم فيها والتسيير الفعال على المستويات الاقتصادية الكبرى والصغرى؛

[1] محمد سمير عياد، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، الجزائر، دار الامة، 2013، ص 14.

[2] رابح زغوني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص82، 94.

القيام بالبحوث الاقتصادية والاجتماعية الاقتصادية لضمان الأمن الغذائي الوطني بزيادة الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛ دراسة نظم التسيير النقدي والمالي على المستوى الوطني والدولي.[1]

اضافة إلى مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي توجد أيضا مراكز بحث أخر تابعة لجهة حكومية واحدة مثل المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة INSEG الذي أنشأ سنة 1984 بموجب المرسوم رقم 84-398 وبناءا على اقتراح اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في إنشاء مركز يعنى بالدراسات الاستشرافية في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، فأنشأ المعهد كمؤسسة تابعة لمصالح رئاسة الجمهورية. وقد حددت مهمة المعهد في القيام بالدراسات والتحاليل والدراسات المستقبلية التي تخص العلاقات القائمة بين الأوضاع والعوامل الكفيلة بتسليط الأضواء على التطورات والظروف في الحياة الوطنية والدولية وتفسيرها واستباق وقوعها.[2] كذلك نجد المركز الوطني لدراسات وتحاليل السكان والتنمية CENEAP التابع لوزارة الداخلية منذ سنة 2000، حيث تأسس سنة 1963 كامتداد للجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي، وقد عرف عدة مراحل إلى غاية سنة 2000 أين تغيرت تسمية المعهد إلى المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية. وتتمثل مهمة المركز الرئيسية في القيام بدراسات وتحليل ذات طابع اقتصادي وسياسي وديمغرافي واجتماعي وثقافي.[3]

اضافة إلى مراكز البحث العمومية نجد مراكز البحث الخاصة على قلتها مثل نادي الحركة والتفكير من أجل المؤسسة Care الذي تأسس سنة2003 ويهتم بالسياسات الاقتصادية الجزائرية. وبتقييم أثر مراكز البحث العمومية في صنع السياسات العامة، نجد أنها تساهم في

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 85- 307 المؤرخ في 5ربيع الأول 1406هـ الموافق ل 17 ديسمبر 1985 يتضمن إنشاء مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، **الجريدة الرسمية**، العدد53، الصادرة بتاريخ 6 ربيع الأول هـ الموافق ل 18 ديسمبر 1985، ص 1897.

[2] سلمة بورياح، **مكانة المؤسسات الاستشارية والبحثية في صنع السياسات العامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2019، ص ص، 253، 254.

[3] **المرجع نفسه**، ص257.

صنعها بطريقة غير مباشرة عن طريق الدراسات والأبحاث التي تقوم بها بناءا على طلب المؤسسات الحكومية أو الأبحاث المنشورة، وكذا عن طريق استشارتها من قبل الحكومة والوزارات وحضورها في جلسات مناقشة القوانين، غير أنه يصعب قياس أثرها بدقة لوجود فاعلين متعددين سواء حكوميين أو غير حكوميين ولاعتبارات متعددة قانونية، مالية، سياسية..؛ وكذا لإرادة صانع القرار.

2 – مراكز البحث كأداة لدعم الخطاب الدبلوماسي وتحقيق الأمن الاقتصادي:

في عالم المجتمعات المفتوحة والسياسات الخارجية المتكاملة، لابد من الاستفادة من مخرجات مراكز البحث(دراسات- أبحاث- استشارات..) حول أولويات السياسات الاقتصادية الوطنية، سواء أثناء وضع السياسات أو أثناء تنفيذها أو في مرحلة تقييمها. وهذا ما قد يساعد على تغيير الخطاب الدبلوماسي وضرورة تكييفه مع المستجدات الإقليمية والدولية من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي للجزائر وفق ما يلي:

أ . تقديم دراسات لإصلاح المنظومة الاقتصادية من أجل زيادة حظوظ الجزائر في الأسواق الناشئة خصوصا السوق الإفريقية، وبالتالي خلق حظوظ الاستثمار وفتح إمكانية تبنيه كأداة في السياسة الخارجية الجزائرية وبالتالي في الخطاب الدبلوماسي، وكذا الخطاب السياسي الذي يمكن أن يساهم في تنمية الفكر المقاولاتي لدى الشباب من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في كل القطاعات لأنها القادرة على تطوير الاقتصاد الوطني على المدى القريب والمتوسط.

ب . السعي لبناء مشاريع فكرية وعلمية تهدف لتحقيق مشاريع شراكة وتكامل في الجوار، وبالتالي الدفع في توجيه الخطاب الدبلوماسي نحو الشركاء الإقليميين خصوصا دول الساحل والشركاء الأفارقة من أجل شراكات اقتصادية فاعلة للتعويض عن الشراكة الأوروبية التي غالبا ما كانت تخدم الطرف الأقوى وكانت نتاج مراكز البحث الأوروبية غالبا، هذا ما يساهم في تكثيف العمل الدبلوماسي من أجل ترسيخ دور الجزائر كدولة رائدة في التبادلات التجارية والمالية مع إفريقيا.

ج . المساهمة في دعم الخطاب الدبلوماسي بالتوجهات لتحقيق الدعم الداخلي والخارجي في حالات الأزمات التي تستلزم ترتيبات خاصة، وذلك عبر تكييف القرارات مع الأفكار والمفاهيم التي تنتجها مراكز البحوث وتعميمها على مستوى الرأي العام الداخلي والخارجي، ويمكن لها أن تقوم بهذا الدور بالنظر لما يتاح لها من إمكانية استخدام الأفكار والنظريات التي أنتجت في قلبها وهو ما يجعلها قريبة كل القرب من الأفراد والمجتمعات حيث أنها تمثل الشكل العلمي لحماية المصالح الوطنية، هذا الالتفاف الشعبي والوعي يجعل من الخطاب الدبلوماسي أكثر ثقة ومصداقية داخليا وخارجيا.[1]

الخاتمة:

ختاما يمكن القول أن الخطاب الدبلوماسي لا يمكن فصله عن السياسة الخارجية بشكل عام وهذه الأخير لا يمكن فصلها هي الأخرى عن السياسات العامة في الجزائر، وعليه فتكييف الخطاب الدبلوماسي لابد أن يتوافق مع سياسات اقتصادية قوية ومتكاملة وذات بعد استراتيجي، فالإصلاح لابد ان يكون داخليا ويتطلب إرادة قوية لصانع القرار بداية بضرورة إشراك كل الفواعل الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وضرورة الأخذ بدراسات مراكز البحث وتوصيات المؤسسات الإستشارية الوطنية، وكذا ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني لينتقل إلى مصاف الاقتصادات التنموية القائمة على اقتصاد المعرفة والتنافسية وعلى الاستثمار في الطاقات المجددة بدلا من الطاقات الأحفورية. حتى يمكن بناء خطاب دبلوماسي قوي قائم على المصلحة الاقتصادية الوطنية والهادف إلى الشراكة الإقليمة والدولية الرابحة.

وبناءا على ما سبق يمكننا أن نورد التوصيات التالية:

- ضرورة تكييف الخطاب الدبلوماسي الجزائري بما يتوافق والمصلحة الوطنية وأن يكون مواكبا للتغيرات والتطورات المتسارعة إقليميا ودوليا.

[1] محمد كريم كاظم، مازن حميد شلال، **مراكز صنع القرار ودورها في صناعة القرار وتحقيق الأمن القومي**، مجلة قضايا سياسية، العدد 50، 2017، ص ص 53، 68.

- أن مراكز البحث تعتبر عنصرا هاما في إحداث التغيير عن طريق دراساتها وأبحاثها العلمية الدقيقة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتقديم الحلول الناجعة لتحقيق الأمن الاقتصادي الوطني.
- إنشاء مراكز بحث تعنى بالسياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية وتبحث في سبل تطوير العلاقات إقيليما ودوليا يعتبر عنصرا هاما من شأنه تدعيم السياسة الخارجية عموما والخطاب الدبلوماسي خصوصا.

قائمة المراجع:

الكتب:

- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011
- مقلد صبري، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2013.
- عياد محمد سمير، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، الجزائر، دار الامة، 2013.
- بيرغر، آرثر آسا، **وسائل الإعلام والمجتمع**، الكويت، المجلس الوطني للفنون والآداب، 2012
- مياسي إكرام، **الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

- Constanze Villar, **pour une théorie du discours diplomatique ,** dans : Annuaire français de relations internationales, Volume 5, Bruxelles : éditions Bruylant, AFRI 2005

المقالات:

- زغوني رابح، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي**، *مجلة سياسات عربية*، عدد 23، نوفمبر2016.
- مزيان عبد الغفور، سلامي أحمد، **فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية-دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة 2000-2022**، مجلة الدراسات الكمية، عدد3، 2017.
- كاظم محمد كريم، مازن حميد شلال، **مراكز صنع القرار ودورها في صناعة القرار وتحقيق الأمن القومي**، مجلة قضايا سياسية، العدد 50، 2017
- حمادي مصطفى، **معوقات السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد04، العدد 01، 2020.

الدراسات غير المنشورة:

- بقدوري حورية، **الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران 2، قسم علم الاجتماع، 2019/2018.
- بورياح سلمة، **مكانة المؤسسات الاستشارية والبحثية في صنع السياسات العامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية وعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص: رسم السياسات العامة، 2019.

- قصدالي فلة، **الدبلوماسية القهرية في إدارة الأزمات الدولية، دراسة حالة الإدارة الأمريكية لأزمة إقليم كوسوفو 2008/1998**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019/2018

النصوص القانونية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 85- 307 المؤرخ في 5ربيع الأول 1406هـ الموافق ل 17 ديسمبر 1985 يتضمن إنشاء مركز البحث في الإقتصاد المطبق من أجل التنمية، **الجريدة الرسمية**، العدد53، الصادرة بتاريخ 6 ربيع الأول هـ الموافق ل 18 ديسمبر 1985.

- **مواقع الانترنت:**

- **Rapport mondial sur le développent Humain 1994**, Programme des Nations Unis pour le Développent (PNUD), sur : sur . http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_fr_complet_nostats.pdf

أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين الإرث التاريخي و متطلبات الواقع الدولي الجديد

The crisis of the Algerian foreign policy : between the historical legacy and the requirements of the new international reality

د. فؤاد خوالدية

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

fouedkhoualdia@gmail.com

ملخص:

حققت السياسة الخارجية الجزائرية على مدى عقود انتصارات و مكاسب أهلتها لتبوء مكانتها كدولة ريادية ذات ثقل استراتيجي في منطقتها و العالم خاصة في فترة السبعينات من القرن الماضي، مؤدّى ذلك ارتكازها على مبادئ الشّرعية و العدالة، المبادئ التي لقيت توافقا و إجماعا على الصّعيد الداخلي و تأييدا و دعما على الصعيد الدولي، صرامة و ثبات السياسة الخارجية الجزائرية في تعاطيها مع القضايا العالمية و الإقليمية المستوحاة من الإرث الثوري النوفمبري و النهج العقائدي الديني مكّناها من التألّق في فترات و أدّى بها إلى الأفول في فترات أخرى، بسبب تغيّر المشهد الدولي و الإقليمي الذي يفرض تغيّر اتجاهات تلك السياسة، لكنّ الخط الثابت لها لم يتح لصنّاعها المتعاقبين في الجزائر إعادة تكييفها أو تطويعها انسجاما مع مستجدّات الساحتين الدولية و الإقليمية لصلابة مبادئها التي لا تراعي حتى المصلحة الوطنية أو تضحّي بها في سبيل الحفاظ على سمعة الجزائر الدبلوماسية، تلك أزمة السياسة الخارجية الجزائرية التي تراجع أداؤها ليتسم في العقدين الماضيين من هذا القرن بالإفصاح عن المواقف دون التدخل الفعلي في الأزمات و

ABSTRACT:

For decades, the Algerian foreign policy achieved successes and gains that enabled Algeria to assume its position as a pioneering country with a strategic importance in its region context and the world, especially in the 1970's. The Algerian foreign policy's success was due to the fact that it relied on the principles of legitimacy and justice, which were compatible and totally accepted at the domestic level, and; on the other hand, widely supported at the international level. It is worth recalling that both rigor and consistency which characterized the Algerian foreign policy in dealing with global and regional issues- which was inspired by the revolutionary legacy and the religious doctrinal approach, enabled it to succeed in some periods of time, and to decline in others, because of the fact of the changes in the international and regional scene that imposed trends of the changing policy. However, its fixed line did not allow its successive policymakers in Algeria to adapt it in line with developments in both international and regional arenas due to its solid principles that do not take into account even the national interest or sacrifice in order to preserve Algeria's diplomatic reputation. This; in fact, the crisis of Algerian foreign policy whose role and performance have declined, and was characterized in the past two decades of this century by stating Algeria's stands

إدارتها، لكن التحوّل الدستوري و السياسي الجديد للجزائر اتجه إلى ضرورة تفعيل دور الجزائر في المنطقة و العالم بما يعادل حجمها كدولة ذات ثقل و أهمية استراتيجيين عربيا وإفريقيا و إسلاميا، فما هي آفاق هذا التحول في السياسة الخارجية الجزائرية للخروج من أزمة الانكفاء و العودة إلى دور الريادة و الإشعاع؟

الكلمات المفتاحية:
سياسة خارجية، إرث تاريخي، واقع دولي جديد.

without actual intervention management of crises. However, new changes in both constitutional and political arena in Algeria turned towards the need to activate the role of Algeria in regional and global context in accordance with its significance as an Arab, African, and Islamic country. The present paper analyzes the prospects for this shift in Algerian foreign policy so as to get out of the crisis of retreat and return to the role of leadership and success as a country which has pivotal role in regional and global issues .

Key words: Foreign policy, historical legacy, new international context.

مقدمـة:

إذا سلّمنا بمجد الدبلوماسية الجزائرية الحافل بالإنجازات المستندة إلى مبادئها الثورية الثابتة، وتزعّمها للعالم الثالث بفضل جرأتها و قوة تأثيرها في العالم ككلّ لمنطقية طروحاتها و صلابة مواقفها إبان الحرب الباردة في عالم ثنائي القطبية، و إذا اعترفنا بتقهر تلك الدبلوماسية و انكماشها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي و بروز الولايات المتحدّة الأمريكية كقوّة عالمية وحيدة، بسبب ظروف اقتصادية دولية على المستوى الخارجي و أزمة سياسية و أمنية حادّة على المستوى الداخلي، فلا يمكن تجاهل التحوّلات الجيوسياسية التي شهدها العالم منذ 2001، و لا تلك التي شهدتها المنطقة العربية خاصّة منذ 2011 و التي نتج عنها انهيار كامل أو جزئي للسّلطة في العديد من الدول العربية كسوريا و ليبيا، و مالي بدرجة أقلّ، و ما رافقها من تحدّيات أمنية متمثلة في تنامي الإرهاب و انتشاره عبر حركات (داعش، جبهة النصرة، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، مع انتشار الأسلحة و تهريبها و تزايد عدد اللاجئين وغيرها من التحدّيات، مع عدم إغفال البعد الإنساني لهذه الأزمات الذي أفرز الكثير من الضّحايا المدنيين، هذه التحوّلات فرضت على دول العالم عامّة ودول المنطقة خاصّة إيجاد حلول و مقاربات على مستوى سياستها الخارجية للتعاطي مع هذه المستجدّات التي باتت تمثل امتحانا حقيقيا لمدى نجاعة سياساتها المنتهجة بهذا الخصوص، سيما فيما يتعلق بالنزاعات الداخلية ذات البعدين الإقليمي والدولي من حيث فواعلها و تداعياتها، و من هذه الدول الجزائر التي وضعت أمام اختبار مدى قدرة سياستها الخارجية على التوفيق بين إرثها التاريخي الحاضن لتلك السياسة و متطلبات أمنها الوطني في واقع دولي و إقليمي مغاير تماما للواقع السّابق الذي تبلورت فيه

مبادئ تلك السياسة ذات الرّصيد الثوري، المناصر لحقّ الشّعوب المستضعفة في التحرّر من كافّة أشكال الاضطهاد الداخلي و الخارجي بما فيها انتفاضاتها ضدّ أنظمتها، و لوكان ذلك على حساب مصالح الجزائر نفسها.[1]

من هذا المنطلق تتبيّن أهمّية الموضوع المتمثلة في ضرورة إعادة النظر في السّياسة الخارجية للجزائر بعودتها للسّاحة الدولية بقوّة و المشاركة في صناعة القرارات التي تخصّ منطقتها، و تركيزها على البعدين الأمني و الاقتصادي في إطار سياستها الجديدة. و عليه تطرح إشكالية المداخلة على النحو التّالي: كيف يمكن للجزائر التحوّل في سياستها الخارجية بالحفاظ على مبادئها الثابتة من جهة، و مراعاة مصالحها خاصّة الأمنية و الاقتصادية منها من جهة أخرى في واقع دولي و إقليمي جديد؟

إجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي خاصّة فيما يتعلّق باستعراض مبادئ السّياسة الخارجية الجزائرية و محدّداتها و مؤسّسات صنعها، ومظاهر تحوّلها استنادا للمعطيات الإقليمية الجديدة خاصّة، فضلا عن المنهج التاريخي الذي وظّفناه في استعراض بعض المحطّات اللافتة لتلك السياسة وفق الخطّة الآتية: المبحث الأول: الإطار العام للسّياسة الخارجية الجزائرية، المبحث الثاني: الموازنة بين المبادئ و المصالح في السّياسة الخارجية الجديدة للجزائر.

المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الخارجية الجزائرية

تعرّف السياسة الخارجية بشكل عامّ بأنّها: " التصرّفات الرّسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السّلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم، بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدّوليين الآخرين."[2]

بتفصيل أكثر تعرّف بأنّها: " الخبرة المتراكمة التي تنتج عن اتخاذ قرارات كثيرة ومستمرّة تحت ظروف دولية متقلّبة و غير مستمرّة، و التّي تحاول بها الدّول أن تحمي مصالحها و تحقّق طموحاتها التّي ترفع من مستوى نفوذها أو مكانتها في المجتمع الدّولي." [1]

---

[1] صادق حجّال: " السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية بين الثبات على المبادئ و ضرورات التكيف" مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديمقراطي العربي، عدد 3 يونيو 2017، على الموقع: http://democratic.de/?=46763

[2] أحمد نوري النعيمي: " السياسة الخارجية " دار زهران، عمّان- الأردن 2010، ص20.

يستنتج من التعريفين أنّ السّياسة الخارجية هي أداة الدولة للتموقع و وسيلتها للتعرّف على البيئة الخارجية و تقييمها، و من ثمّة محاولتها التعامل مع الأطراف المشكّلين لها إيجابيا أو سلبيا، و هي بذلك تعبير عن جملة الأهداف المراد الوصول إليها من قبل الدولة في إطار استخدامها للوسائل المتاحة لديها لبلوغها.

تشمل التعريفات المتقدمة حتما السّياسة الخارجية الجزائرية، و إن كانت هذه الأخيرة متميّزة من حيث محدّداتها (مطلب أول)، و مبادئها (مطلب ثان)، و مؤسّسات صنعها داخل الدولة (مطلب ثالث)

المطلب الأول: محدّدات السّياسة الخارجية للجزائر:

يتأثّر رسم السياسة الخارجية لأيّة دولة بمجموعة من العوامل أو المحدّدات التّي يتمّ بمقتضاها تشكيل و توجيه هذه السّياسة في كافّة مراحلها، و بحكم محدّداتها التي تميّزها عن غيرها من الدول تتمتع الجزائر بمكانة بارزة في مجال السّياسة الدولية، حيث يمكن ردّ هذه المحدّدات إلى داخلية (فرع أول) و دولية (فرع ثان):

الفرع الأول: المحددات الداخلية:

تمتلك الجزائر مجموعة هامّة من المحدّدات الداخلية التي بؤّأتها لبناء سياسة خارجية متميّزة، وتتمثّل في:

أولا- المحدّدات الجغرافية

تحتلّ الجزائر مكانة استراتيجية و جيوسياسية ممتازة، فهي تقع وسط شمال قارّة إفريقيا مقابل القارّة الأوربية، و تطلّ على بحر تجاري هامّ هو البحر الأبيض المتوسّط الذّي يربط بين قارّات ثلاث (آسيا، إفريقيا، أوربا) بساحل يبلغ طوله 1200 كلم، و تتربّع على مساحة شاسعة تقدّر ب 2381741 كلم مربّع (حوالي مليونين و نصف كلم مربع)، ممثّلة بذلك 38.28 بالمائة من مساحة المغرب العربي، و 08 بالمائة من مساحة القارّة الإفريقية، لتكون بذلك أكبر دولة فيها من حيث المساحة بعد تقسيم السّودان بامتدادها من الشّمال إلى الجنوب على طول 1900 كلم، و من الشّرق إلى أقصى الغرب على طول 1800 كلم، و تتقاسم بذلك حدودا مع عدد كبير

[1] إسماعيل صبري مقلد: " السياسة الخارجية: الأصول النظرية و التطبيق العملي " المكتبة الأكاديمية- مصر 2013، ص15.

من الدّول (تونس وليبيا شرقا، المغرب و الصّحراء الغربية المحتلّة غربا، النيجر و مالي وموريتانيا جنوبا). [1]

ثانيا- المحدّدات البشرية:

تتوفّر الجزائر على موارد بشرية لا يستهان بها إن تمّ الاستثمار فيها إيجابيا في إطار تنمية مستدامة رشيدة و مستمرّة، حيث يفوق عدد سكّانها الأربعين مليون نسمة، منهم 70 بالمائة شباب، و هذا ما يشكّل عنصرا من عناصر قوّتها و فاعلا نوعيّا للتغيير فيها و خارجها. [2]

و الحراك المبارك مطلع 2019 يبقى أكبر شاهد على ذلك إذ تمّ تأطيره من عناصر شابّة استطاعت تسويق صورة حضارية منقطعة النظير عن التغيير المشروع السّلمي و المنظّم و الهادئ.

ثالثا- المحدّدات السّياسية:

تتمثل في عدّة عناصر أهمّها الثقافة السياسية التي ورثها الشّعب الجزائري عن أجداده من التراث الديني و الحضاري للأمّة و من تجربته المريرة مع الاستعمار، و كذا من زعمائه روّاد الحرّية في الفترات الأولى من بناء الدولة بعد الاستقلال، حيث تستند هذه الثقافة إلى قيم التعايش و التسامح والتضامن و نبذ العنف، و بالمقابل محاربة العبودية و نصرة الشعوب المستضعفة، و من هذا المنظور تعدّ الثقافة السّياسية محدّدا بارزا لسياسة الجزائر الخارجية بتأثيرها في التوجّه العامّ لها وتقييدها للقائد السّياسي في عملية صنع القرار الخارجي. [3]

فتدخّل الجيش الجزائري مثلا قبل التعديل الدستوري لعام 2020 كان مرفوضا لدى الشّعب الجزائري كعقيدة سياسية نابعة عن معاناته الطويلة مع الاستعمار الفرنسي، إذ يفهم على أنّه تدخل منبوذ في شؤون الغير و قهر لإرادة الشّعب أو الدولة محلّ التدخل. [4]

---

[1] إسماعيل قيرة و آخرون: " مستقبل الديمقراطية في الجزائر" مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت 2002، ص278.

[2] محمّد السيد سليم: " تحليل السياسة الخارجية " مكتبة النهضة العربية- القاهرة 1998، ص08.

[3] وهيبة دالع: " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2004)" أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة الجزائر3، 2015، ص ص14، 15.

[4] ميلود بن غربي: " موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيّرات الإقليمية و التحدّيات الوطنية" مؤسّسة كنوز الحكمة- الجزائر 2011، ص100.

رابعا- المحدّدات الاقتصادية:

تمتلك الجزائر احتياطات طاقوية و منجمية هامّة باحتلالها المرتبة 15 عالميا في الاحتياطات البترولية، و المرتبة 18 عالميا من حيث الإنتاج، و المرتبة 12 عالميا من حيث التصدير، أمّا قدراتها فيما يخصّ تكرير البترول فتقدّر ب22 مليون طنّ سنويا، كما تحتلّ المرتبة 7 عالميا من حيث الاحتياطات المؤكّدة من الغاز الطّبيعي، و المرتبة 5 عالميا من حيث الإنتاج، و المرتبة الثالثة من حيث التصدير بعد كلّ من روسيا و كندا، و انطلاقا من هذه المعطيات تبرز الجزائر كبلد طاقوي مهمّ في الفضاء المتوسّطي، كما تزخر بالطّاقات المتجدّدة كالطّاقة الشّمسية و الهوائية، فضلا عن ثرواتها المنجمية كالفوسفات، الحديد، الزنك، الذهب... [1]

خامسا- المحدّد العسكري و الأمني:

تعتبر مؤسّسة الجيش من أكثر المؤسّسات استقرارا منذ الاستقلال و لوقت طويل كانت تهيمن على السّلطة، و قد عملت على تقوية نفسها منذ الثورة التحريرية لتحافظ الجزائر إلى الآن على المرتبة الأولى عربيا و التاسعة عالميا من حيث تعداد العناصر الجاهزة و المستعدّة للقتال بأكثر من 512 ألف جندي، أمّا من حيث القدرة القتالية والتجهيزات فتحتلّ المرتبة الثانية عربيا، و المرتبة 27 عالميا.[2]

الفرع اثاني: المحدّدات الخارجية:

رغم ضخامة محدّداتها الداخلية و تنوّعها تعتبر الجزائر من الدّول المتوسّطة من حيث الحجم والإمكانيات عموما، و بالتّالي فإنّ النسق الدولي يترك أثره على سياستها الخارجية بشكل متفاوت، فقد تقلّص هامش الحركة للسّياسة الخارجية الجزائرية في ظلّ نظام الأحادية القطبية، إذ عرفت انكماشا و تقوقعا حول نفسها زادت حدّته حزمة المشاكل و الأزمات الدّاخلية، و هو ما انعكس على دعمها لحركات التحرّر حيث قلّلت من حدّة موقفها حيال الصّحراء الغربية، و كذا الحال بالنسبة للمقاومة الفلسطينية بعد أن صنّفتها الولايات المتّحدة الأمريكية في خانة الإرهاب. [3]

---

[1] جلال حدّادي: " الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2011" مذكّرة ماجستير، كلّية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة مولود معمري- تيزي وزو 2015، ص89.

[2] زكريا حسن: " القدرات و الإمكانات العسكرية في العالم الإسلامي " حولية أمّتي في العالم، عدد خاصّ: الأمّة في قرن، مركز الحضارة للدراسات السياسية- القاهرة 2001/2000، ص264.

[3] سليم العايب: " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي " مذكّرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة 2011، ص23.

على خلاف ما كان عليه الوضع في عالم متوازن في ظلّ ثنائية القطبية، أين تزعّمت الجزائر دول العالم الثالث بقيادتها نحو تغيير النظام الدولي القائم آنذاك جملة و تفصيلا، و إسهامها المباشر في تحرّر الكثير من الدول باحتضانها لحركاتها التحرّرية و دعمها دبلوماسيا وماديا على غرار فلسطين و الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

عرفت السّياسة الخارجية الجزائرية بمبادئها الثابتة و المستمدّة من قيم ثورة نوفمبر المجيدة و الإرث الديني و الحضاري للشّعب الجزائري، و كذا من مواثيق الأمم المتحدة و المنظّمات الدولية والإقليمية، و قد سجّلت هذه المبادئ في بيان أوّل نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956، ميثاق طرابلس 1958، المواثيق الوطنية. [1]

كما سجّلت في دساتيرها المتعاقبة من دستور 1963 إلى آخر تعديل دستوري في 2020، حيث جاء في ديباجة دستور 1963: " ...سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال الوطني والتعاون الدولي، و النضال المناهض للتوسّع الاستعماري، و المؤازرة الفعلية للحركات المناضلة من أجل استقلال بلدانها..." [2]

و جاء في المادة 11 من الدستور نفسه: " تمنح الجمهورية موافقتها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما تمنح اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي موافقتها لكلّ منظمة دولية تلبّي مطامح الشّعب الجزائري." [3]

و جاء في المادة 1،2/31 من التعديل الدستوري 2020: " تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسّيادة المشروعة للشّعوب الأخرى و حرّيتها. تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدّولية بالوسائل السّلمية..."

---

[1] محمد بوعشبة: " دبلوماسية الجزائر و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي" دار الجيل- الجزائر 2004، ص133.

[2] عبد الله بوقفة: " القانون الدستوري: تاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية- مراجعات تاريخية، سياسية، قانونية " دار الهدى، عين مليلة- الجزائر 2008، ص84.

[3] عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص87.

و جاء في المادة 32 من التعديل نفسه: " الجزائر متضامنة مع جميع الشّعوب التّي تكافح من أجل التحرّر السّياسي و الاقتصادي، و الحقّ في تقرير المصير، و ضدّ كلّ تمييز عنصريّ."
كما جاء في المادة 33 من ذات التعديل: " تعمل الجزائر من أجل دعم التّعاون الدّولي، و تنمية العلاقات الودّية بين الدّول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخّل في الشّؤون الدّاخلية، و تتبنّى مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة و أهدافه." [1]
من هذه النّصوص يمكن استنباط و تفصيل مبادئ السّياسة الخارجية للجزائر على النّحو التّالي:

الفرع الأول: مبدأ عدم التدخّل في الشّؤون الداخلية للغير:

يعتبر مبدأ راسخا في عقيدة السّياسة الخارجية الجزائرية، حيث بقيت ثابتة عليه رغم دعوات الكثير من الدّول لتدخّلها تحت ذريعة محاربة الإرهاب الدّولي في إطار التحالفات العربية أو الإسلامية ضدّه، و أكّدت الجزائر على مبدئها هذا في عدّة مناسبات و من خلال عدّة منابر دولية و إقليمية، فقد رفضت مثلا خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب بشرم الشّيخ بمصر في 2015 مشروعا لإنشاء قوّة عربية لمكافحة الإرهاب خوفا من الانزلاق في منحى معاكس و هو الإخلال بأمن دول عربية شقيقة بدل العمل على استتبابه فيها، فضلا عن أنّ دستورها آنذاك لا يسمح لقوّاتها المسلّحة بالقتال خارج حدودها، و إن كان لا يمنع مساهماتها اللوجستية و دعمها المادّي وتعاونها الاستخباراتي إن اقتضى الأمر. [2]

الفرع الثاني: نبذ العنف و حلّ النزاعات الدولية و الإقليمية بالطّرق السّلمية:

الصّورة التي يحملها العالم كلّه عن الجزائر أنّها لا تقوم بالتصعيد، بل إنّ ديدنها دائما هو تفكيك الألغام و تلطيف الأجواء السّياسية بين الأشقّاء و بين الدول المتجاورة، و بينها و بين جيرانها، على المستوى العربي أو الإفريقي أو حتّى الدّولي وفق سياسة مسؤولة و ذات مصداقية وسط حذر وانضباط شديدين جعلت منها لعقود القيّمة على منطقتها و العالم، و الدّليل على

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرّخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلّق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أوّل نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية، العدد 82، صادرة في 30 ديسمبر 2020.

[2] رابح زغواني: " أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ و حسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي" مجلّة دراسات عربية، العدد 23- نوفمبر 2016، ص ص89، 90.

ذلك صراعها مع المغرب الذي لم يتجاوز لغاية اللّحظة رغم التصعيد المغربي الدبلوماسية، و أكثر أسلحتها للردّ على أكثر المواقف المغربية حدّة حتّى الآن هو غلق الحدود. [1]

الفرع الثالث: ضبط و ترسيم الحدود مع الدول المجاورة:

نظرا لشساعة مساحتها تتوافر الجزائر على حزام حدودي يفوق 7000 كلم مع سبعة دول، فإنّها تجد في ضبط حدودها و ترسيمها مع جيرانها ضمانة كبرى لتدعيم ركائز حسن الجوار الإيجابي، لذلك سارت في هذا النهج منذ حدوث أوّل مشكل حدودي بينها و بين المغرب من خلال العديد من الاتفاقيات الهادفة إلى القضاء على كلّ أسباب النزاع المحتملة، و بعث قنوات الاتصال و التعاون مع الدول المجاورة استنادا إلى مبدأ اعتماد الحدود الموروثة عن الاستعمار.[2]

فكانت: اتفاقيتها مع مالي الموقعة في 08 ماي 1983 و المصادق عليها في 28 ماي 1983، اتفاقيتها مع النيجر الموقّعة في 05 جانفي 1983 و المصادق عليها في 28 ماي 1983، اتفاقيتها مع تونس المصادق عليها في 18 فيفري 1984، اتفاقيتها مع موريتانيا الموقعة في 13 ديسمبر 1983 و المصادق عليها في 18 فيفري 1984، اتفاقيتها مع المغرب الموقّعة في 15 جوان 1972 و المصادق عليها في 17 ماي 1973. [3]

الفرع الرابع: مبدأ حسن الجوار و التعاون:

مبدأ حسن الجوار الإيجابي وفق المنظور الجزائري لا يقتصر على مراعاته و تفعيله من قبل السّلطات المركزية و حسب، بل يقتضي بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور، قصد تدعيم و تنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلّية أو السّلطات الإقليمية التّابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، كما يشمل إبرام اتفاقيات لهذا الغرض، حيث يتجسّد التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السّلطات وفقا للقانون الذّي يحكم هذا التّعاون، وكذا القانون الدّاخلي للدّول المعنية. [4]

---

[1] معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدبلوماسية، مقال منشور بتاريخ 2020/10/13، تاريخ الاطلاع 2021/02/27، على الموقع: http://www.csds-center.com/article

[2] سليم العايب، مرجع سابق، ص29.

[3] محمّد مختار المرزوقي: " دراسة السياسة الخارجية " مكتبة الأنجلو مصرية- القاهرة 2015، ص96.

[4] سليم العايب، مرجع سابق، ص30.

الفرع الخامس: دعم حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها:

في التصوّر الجزائري يستمدّ هذا المبدأ من نضال الجزائر الطّويل ضدّ الاستعمار بكافّة أشكاله، ويشكّل حجر الزّاوية في سياستها الخارجية و هو غير قابل للمساومة، باعتباره مبدأ من صنع جبهة التحرير الوطني كحركة تحرّر على المستوى الدّولي، من خلال إسهامها البارز في إصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 المتعلق بحقّ الشّعوب في تقرير مصيرها بتاريخ 14 ديسمبر 1960. [1]

ذلك ما ترجمته بأمانة شديدة المادّة 92 من دستور الجزائر لعام 1978 حين نصّت على: " يشكّل الكفاح ضدّ الاستعمار و الاستعمار الجديد و الإمبريالية و التمييز العنصري محورا أساسيا للثّورة. ويشكّل تضامن الجزائر مع كلّ الشّعوب في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحرّرها السّياسي و الاقتصادي، و من أجل حقّها في تقرير المصير و الاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية." [2]

و ذلك ما ترجمته عمليّا جهود الجزائر في مساندة و دعم الشعوب المستعمرة خاصّة الشّعبين الفلسطيني و الصّحراوي، حيث قال عنها الزّعيم الإفريقي (أميكال كابرال): "إذا كانت مكّة قبلة المسلمين، و الفاتيكان قبلة المسيحيين، فإنّ الجزائر تبقى قبلة الأحرار و الثوّار." [3]

المطلب الثالث: مؤسّسات صنع السّياسة الخارجية في الجزائر:

عملية صنع السّياسة الخارجية في الجزائر مسألة فصلت فيها الدساتير المتعاقبة، فالرّئاسة والبرلمان و وزارات السيادة خاصّة الخارجية و الدّفاع، هي المؤسّسات الرّسمية الملقى على عاتقها رسم السياسة الخارجية و تنفيذها، و قد تشاركها قوى أخرى ظاهرة و خفيّة كجهاز المخابرات وشخصيات تاريخية و سياسية ذات ثقل و نفوذ في المجتمع.

الفرع الأول: رئاسة الجمهورية:

تظهر الرئاسة بشكل خاصّ و كأنّها تتحكّم كلّية في صنع القرار الخارجي، حيث منحت كلّ دساتير الجزائر سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد و توجيه السّياستين الداخلية و الخارجية،

---

[1] كريم بلقاسم سعودي: " مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسة الخارجية " منشورات جامعة الجزائر 1993، ص07.

[2] عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص185.

[3] كريم بلقاسم سعودي، مرجع سابق، ص07.

فهو يمثل الدولة داخل البلاد و خارجها، و يجسّد وحدة القيادة للحزب (سابقا) و للدّولة، و يتولّى القيادة العليا لجميع القوّات المسلّحة للجمهورية و مسؤولية الدفاع الوطني، و يقرّر السّياسة العامّة للأمّة في المجالين الدّاخلي و الخارجي و يقوم بقيادتها و تنفيذها، و يعيّن سفراء الجزائر و المبعوثين فوق العادة للخارج و ينهي مهامّهم، و يسلّم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم، و يبرم المعاهدات الدولية و يصادق عليها، يقرّر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشّعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كلّ غرفة من غرفتيه. [1]

و تعتبر وزارة الشؤون الخارجية و الممثليات الدبلوماسية و القنصلية بالخارج دوائر تابعة للرئاسة في إطار صنع القرار السّياسي على المستوى الخارجي، و بالتالي فاعلا من فواعل السياسة الخارجية للجزائر، و إن كانت فاعلا موجّها بحكم تبعيتها لجهاز الرئاسة.[2]

الفرع الثاني: البرلمان:

الواقع أنّ البرلمان في الجزائر كان و لا يزال يقوم بدور الدعاية الأيديولوجية و التغطية الدستورية والقانونية للقرارات المتخذة على المستوى الدولي، و لم يسهم فعليا في صياغتها أو التصدّي لها.[3]

و مهما يكن من أمر فإنّ دور البرلمان في السّياسة الخارجية الجزائرية محدّد دستوريا من خلال المادة 152 من التعديل الدستوري 2020 التي جاء فيها: " يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السّياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين. يمكن أن تتوّج هذه المناقشة، عند الاقتضاء، بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، لائحة يبلّغها إلى رئيس الجمهورية."

و كذا من خلال المادة 153 من نفس التعديل التي خوّلته المصادقة على المعاهدات الهامّة فقط بنصّها على: " يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة، و معاهدات السّلم، و التحالف، والاتّحاد، و المعاهدات المتعلقة بحدود الدولة و المعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، و المعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، و الاتفاقات الثنائية أو متعدّدة

---

[1] أنظر مثلا المادتين 91، 92 من التعديل الدستوري 2020، المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

[2] رضا دغبار: " الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016 " مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15- جوان 2016، ص433.

[3] سميرة نصري: " الموسوعة السياسية المعاصرة " القاهرة 1991، ص35.

الأطراف المتعلّقة بمناطق التبادل الحرّ و الشّراكة و بالتكامل الاقتصادي، بعد أن توافق عليها كلّ غرفة من البرلمان صراحة." [1]

و كذا من خلال المادة 27/139 و في سياق تطبيق المادة 3/31 المتعلقة بمشاركة الجيش الوطني الشّعبي في حفظ السلم. [2]

الفرع الثالث: المؤسّسة العسكرية:

يفترض في المؤسّسة العسكرية الحياد و النأي بنفسها عن مختلف الخلافات والصّراعات السّياسية داخل الدولة، و كذا الابتعاد عن مجال السّياسة الخارجية إلّا إذا تعلّق الأمر بأمن الدولة، لكنّ الوضع في دول العالم الثالث و منها الجزائر خلاف ذلك تماما، حيث تتفوّق المؤسسة العسكرية على بقية مؤسّسات الدولة و تسهم بقسط وافر في صنع السّياسة الخارجية فيها، يعود ذلك إلى عدّة عوامل أبرزها: احتكار القوّة، التطوّر من الناحيتين التكنولوجية و التنظيمية، ضعف الطبقة السّياسية و مختلف قوى و تنظيمات المجتمع المدني، و بالتّالي يبرّر تدخّل المؤسّسة العسكرية حتّى في المجال الخارجي بعجز السّلطة المدنية عن حماية البلاد داخليا و خارجيا.[3]

المبحث الثاني: الموازنة بين المبادئ و المصالح في السياسة الخارجية الجديدة للجزائر:

لقد أثّرت العشرية السّوداء على تموقع الجزائر في محيطها و عطّلتها ملفّات السّياسة و الأمن الدّاخليين عن لعب أدوار جيوسياسية، فضلا عن غموض السّياسة الخارجية للجزائر إذ ليس لها حلفاء واضحين مثلما هو الحال في المحاور الأخرى، كونها تريد أن تكون حليفة الجميع، و هذا غير مجد و لا ممكن في الدبلوماسيات الحديثة.

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرّخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلّق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أوّل نوفمبر 2020، مرجع سابق.

[2] حيث نصّت المادة 27/139 على: " يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور، و كذلك في المجالات الآتية:...27/ القواعد العامة المتعلقة بالدفاع الوطني و استعمال السلطات المدنية للقوات المسلحة." فيما نصت المادة 3/31 على: " يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ و أهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي و جامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم."

[3] إلياس بوكرع: " العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر: هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري؟ " مجلّة الجيش، العدد 461- ديسمبر 2001، ص34.

كما ساد الفراغ في السّياسة الخارجية الجزائرية من 2013 إلى 2019 و أضحت الجزائر بعيدة عن الأحداث المتسارعة في المنطقة، ممّا صعّب عليها بناء موقف بالسّرعة التي تمّت وفقها الأحداث، ولذا فهي بحاجة إلى تتبع ديناميكية المعطيات و جرأة المواقف، كما أنّ الانتقال من مرحلة صياغة موقف و تصميم دور يحتاج إلى وقت من أجل توفير الأدوات و الأطر لمحاولة التمركز سياسيا واقتصاديا. [1]

كلّ هذا مقارنة مع فترة انتعشت فيها السياسة الخارجية للجزائر لتتبوأ الأخيرة موقع القيادة في العالم في إطار محيطها الإيديويوجي و التاريخي و الإقليمي، و هي مدعوّة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى لإعادة ضياغة مفردات هذه السّياسة في إطار واقعها الدولي و الإقليمي الجديد بالموازنة بين إرثها التاريخي و مصالحها خاصّة الأمنية و الاقتصادية. لذلك سنتتبع مسار السياسة الخارجية للجزائر في إطار إرثها التاريخي أو سياسة المبادئ كما تسمّى (مطلب أوّل)، لنشهد بداية تحوّل في هذه السياسة في إطار الاحتفاظ بالمبادئ مع تأمين المصالح (مطلب ثان)، لنقف أخيرا على توجهات السياسة الخارجية للجزائر الجديدة (مطلب ثالث).

المطلب الأول: مسار السياسة الخارجية للجزائر في إطار الإرث التاريخي أو سياسة المبادئ:

بعد سنوات قليلة من استقلالها و في منحى تصاعدي أصبحت الجزائر قوة مؤثّرة في صياغة السّياسات الإقليمية و الدّولية، توازيا مع استقرار داخلي و مسار تطوّر اقتصادي و اجتماعي لافت، غير أنّ هذا المسار تحوّل إلى تراجع و انكفاء تكرّس خصوصا خلال العشرية السّوداء و طيلة مرض الرئيس السّابق، لتلتفت الجزائر من جديد إلى جوارها الإقليمي [2] و تبدأ مسار البحث عن مجدها الدّبلوماسي في ظل جمهورية ما بعد الحراك.

بذلك يمكن تقييم مسار السّياسة الخارجية للجزائر في إطار مراحل ثلاث: مرحلة الازدهار، مرحلة الانكفاء على الذات، مرحلة الانبعاث. [3]

أمّا أمجاد الدّبلوماسية الجزائرية فيمكن استعراض أبرزها من خلال المحطّات الآتية:

---

[1] معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدبلوماسية، مرجع سابق.

[2] موسى العيدي: " تطور سياسة الجزائر الخارجية (1962-2012) " مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد الثامن، الجزء الأول- جويلية 2014، ص271.

[3] في تفصيل هذه المراحل أنظر موسى العيدي، مرجع سابق، ص ص272-285.

-استضافة الجزائر في نوفمبر 1967 دورة مجموعة عدم الإنحياز، التّي توّجت باعتماد ميثاق الجزائر كإطار مرجعي عزّز مكانتها كفاعل مشارك في السّياسة الدولية، -على المستوى الإقليمي نجاحها في الوساطة بين المغرب و موريتانيا (1969)، و الوساطة بين مصر و ليبيا (1975)، احتضانها لقمّة عدم الانحياز في دورتها الرابعة من 5 إلى 9 سبتمبر 1973 التي انتهى بيانها الختامي إلى ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون بديلا للنظام القائم المبني على علاقات غير متكافئة بين الشمال و الجنوب، - على المستوى الدولي نجاحها في الوساطة بين العراق وإيران عام 1975 التي توجّت باتفاقية سلام الجزائر في 1975/03/16،-استصدار وثيقتين دولتين مهمّتين تجسّد مطالبات الجزائر بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد عن الجمعية العامّة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية لعام 1974، تمّمت بإقرار ما سمّي آنذاك ميثاق الحقوق و الواجبات الاقتصادية للدول. [1]

قد يكون آخر إنجاز للدبلوماسية الجزائرية قبل انكفائها على نفسها هو النجاح الباهر لوساطة محنّكة بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين بطهران لمدّة 444 يوما، بتوقيع البلدين على اتفاقية الجزائر في 19 يناير 1981. [2]

عند انبعاثها باحتشام و في عهد بوتفليقة تمكّنت الجزائر بنجاح في التوسّط بين إيريتريا و إثيوبيا لإنهاء النزاع الدّموي المندلع بينهما منذ 1998، و ذلك بالتوقيع على اتفاقية سلام في يونيو 2000. [3]

و من خسائرها في عهد نفس الرئيس و في فترة مرضه تحديدا، أثناء تعاملها مع الملف المصري تخلّيها عن مبدأ قيمي له علاقة بمفهوم الدولة المدنية، رغم عدم تصنيفها الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية على خلاف دول الخليج، حيث ساهمت بشكل أو بآخر في تثبيت الانقلاب العسكري للسيسي و الدوس على قرار دولي أقرّته بصعوبة في بداية الألفية الثالثة و هو رفض أية حكومة ناتجة عن انقلاب عسكري. [4]

---

[1] حوار الشّمال و الجنوب: أسسه و نتائجه، معهد الإنماء العربي- بيروت 1977، ص ص55، 56.

[2] لخضر شعاشعية: " دور الدبلوماسية الجزائرية في حلّ أزمة الرّهائن الأمريكيين في إيران" مجلة إدارة البحوث والدراسات القانونية و السياسية، العدد الثاني- جوان 2017، ص ص15-23.

[3] الدبلوماسية الجزائرية..الكثير من الفخر، مقال منشور بجريدة الجزائر بتاريخ 2017/06/17، تاريخ الاطلاع:2017/06/20، على الموقع: http://eldiazair365.com/

[4] الدبلوماسية الجزائرية..الكثير من الفخر، مقال منشور بجريدة الجزائر، مرجع سابق.

قد يكون هو الموقف الذي تسبّب في عزل الجزائر على السّاحة الدولية، أمّا الدليل على عزل الجزائر نفسها عن إفريقيا عدم زيارة رئيسها السّابق دولة إفريقية واحدة طوال فترة حكمه مقابل 7 زيارات رسمية لفرنسا، كما غابت الجزائر عن السّاحة العربية و عن سلسلة القرارات التي فرضتها دول عربية في اجتماعات الجامعة، بما فيها تلك التي تخصّ ليبيا التي تعتبر جزء من الامتداد الأمني و السّياسي للجزائر.[1]

حسب مراقبين يعود هذا الغياب إلى النظام البائد و جملة من العوامل المتعلقة بالوضع الداخلي الغامض، و افتقادها لوسائل الضّغط الممكنة إذ لا تشكل ثقلا اقتصاديا مؤثرا في المنطقة، كما أنّ اختيارها سياسة الحياد السّلبي في كلّ الأزمات أدّى إلى استبعادها، و الشّاهد على ذلك تأخّرها الكبير في الإمساك بخيوط الأزمة في ليبيا.[2]

المطلب الثاني: تحوّل السّياسة الخارجية للجزائر(الاحتفاظ بالمبادئ مع تأمين المصالح):

كان واضحا في خطاب التنصيب أنّ الرّئيس تبّون وضع عودة الدبلوماسية الجزائرية ضمن أولويات عهدته الرئاسية، مؤكّدا حرصه على إعادة إحياء صورة الجزائر على السّاحة الدولية، من خلال إعادة تفعيل دبلوماسيتها و فق مبادئها الثابتة و دون التفريط في مصالحها، في هذا السّياق أشار في العديد من المناسبات إلى أنّ:" مصداقية و نزاهة الدبلوماسية الجزائرية يخولانها لعب دور الوسيط في مختلف الأزمات و القضايا الإقليمية و الدولية."

و كانت ليبيا و مالي بوّابتين لتلك العودة المحفوفة بالمخاطر و حروب الوكالة التّي قادتها أنظمة مختلفة (مصر، الإمارات، تركيا) في الوقت الذي وقفت فيه الجزائر موقف المتفرّج مكتفية بالتنديد والشّجب.[3]

لعلّ أبرز مظاهر التحوّل في السّياسة الخارجية الجزائرية بعد انتكاستها الطويلة تجلّى في مشاركتها في المؤتمرات الدولية و زيارات مسؤوليها الميدانية (فرع أوّل)، و الإصلاح الذي طال المنظومة الدّبلوماسية ذاتها (فرع ثان):

---

[1] دبلوماسية الجزائر..هذا ما فعله الرئيس تبون لإصلاح ما أفسده بوتفليقة، مقال منشور بصحيفة الاستقلال بتاريخ 2020/12/20، تاريخ الاطلاع: 2021/02/24، على الموقع:

http://www.alestiklal-net/ar/View/6675/dep-news-160614277

[2] دبلوماسية الجزائر..هذا ما فعله الرئيس تبون لإصلاح ما أفسده بوتفليقة، مرجع سابق.

[3] يونس بورنان: " تبون رئيسا للجزائر...عام من التفاؤل و الإحباط، مقال منشور بصحيفة العين الإخبارية بتاريخ 2020/12/12، تاريخ الاطلاع: 2021/02/23، على الموقع:

http://al-ain.com/article/tebboune-year-after-the-election

الفرع الأول: المشاركة في المؤتمرات الدولية و الزيارات الميدانية برؤى المبادئ والمصالح:

حفل العام الأول من انتخاب الرئيس تبّون بإنجازات دبلوماسية متميّزة عقب الجمود الذي كرّسته إفرازات العهد البائد، ففي الوقت الذي كان البعض يراهن على انكباب الجزائر على نفسها بعد سنة كاملة من الحراك و الأزمة الاقتصادية التي تسبّبت فيها جائحة كورونا، نجحت الجزائر في استعادة دورها على السّاحة الدولية في ظرف قياسي باعتماد مقاربات جديدة متكيّفة مع التحدّيات الرّاهنة التي تؤشّر لبروز تحالفات جديدة في إطار موازين القوى التي نتجت عن الأزمة الصّحية العالمية.

و شهدت الجزائر بذلك حراكا دبلوماسيا نشطا، كانت فيه الأزمة اللّيبية بمثابة التأشيرة لزيارة الجزائر، أو لأجندات زيارات المسؤولين الجزائريين الخارجية، فقد زار الجزائر ثلاثة قادة دول و ثلاثة رؤساء حكومات، و أكثر من عشرين وزيرا للخارجية، كما استضافت البلاد أكبر اجتماع لوزراء خارجية دول الجوار. و شارك الرّئيس بنفسه في قمّتين مهمّتين: الأولى مؤتمر برلين لبحث الأزمة الليبية، والثانية قمّة الاتّحاد الإفريقي بأديس بابا، فيما كانت المملكة العربية السّعودية أوّل محطّة خارجية اختارها الرّئيس، حيث قال عنها المتابعون إنّها تأكيد على رغبة الجزائر في العودة إلى عمقها العربي، زيادة على مشاركة وزير الخارجية صبري بوقادوم في العديد من اللقاءات للنظر في الأزمات المستعصية، سيما تلك التي تشكل تهديدا لأمن الجزائر القومي.[1]

الفرع الثاني: إصلاح الدبلوماسية الجزائرية من منظور الاستثمار الاقتصادي:

تجلّت مظاهر هذا الإصلاح في إحداث الرّئيس تغييرات مهمّة في البعثات الدبلوماسية للبلاد في بعض العواصم البارزة، و الذين تمّ تعيينهم في عهد بوتفليقة شملت خمس سفراء في عواصم أوربية و إفريقية، و كان الرّئيس قبل ذلك قد أقال في مارس من العام الماضي عددا كبيرا من السّفراء والقناصل في عدد من العواصم العربية و الآسيوية و الأوربية وفق ما ذكرته وسائل إعلام رسمية، يعود ذلك إلى انتقاد الرّئيس تبّون دور السّفارات و القنصليات الجزائرية السّلبي في سياستها الخارجية، و الكشف عن رغبته في ضخّ دماء جديدة فيها، و إعادة النظر في طريقة عملها بشكل يتماشى مع مصالح البلاد الاقتصادية، من خلال تفعيل دورها فيما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية.[2]

---

[1] يونس بورنان: " تبّون رئيسا للجزائر...عام من التفاؤل و الإحباط" مرجع سابق.

[2] يونس بورنان: " تبون يبعد 5 من سفراء بوتفليقة.. ضخ دماء جديدة، مقال منشور بصحيفة العين الإخبارية بتاريخ 2020/09/17، تاريخ الاطلاع: 2021/02/26، على الموقع:

المطلب الثالث: توجّهات السياسة الخارجية للجزائر الجديدة:

ستركز سياسة الجزائر الخارجية حسب نظرة و استراتيجية الرئيس تبّون على تجسيد التوجّهات الكبرى لها من خلال إيلاء أهمّية خاصّة لإفريقيا و تعزيز وجودها كدولة لها تأثيرها في منطقتي السّاحل و المغرب العربي، فضلا عن ترقية حركيات التعاون و الشّراكة و الاندماج في كلّ التجمّعات التي تنتمي إليها، كما أنّ الاهتمام مركّز على تقييم العلاقات مع الشّركاء الاستراتيجيين لها لجعلها قوّة توازن من خلال الأخذ في الحسبان المعطيات البراغماتية، و الحفاظ على مصالح البلاد في التعامل مع الشّركاء الأجانب ضمن مقاربة (الكلّ رابح) في الوقت الذي كانت و ما تزال فيه الدبلوماسية الجزائرية تفضّل الفعالية على السّجال و الجدالات اللّفظية العقيمة.[1]

الفرع الأول:التوجّه السياسي:

انطلاقا من استراتيجية الرئيس المذكورة كانت البداية في إطار التوجّه السّياسي لها مع الأزمة الليبية التي شكّلت أولوية للقيادة الجزائرية خاصّة بعد التطورات الخطرة التي عرفتها الأوضاع في الدّولة الجارة، حيث شدّدت العديد من الأطراف الفاعلة في الأزمة على المقاربة الجزائرية التي ما فتئت تنادي بضرورة إيجاد حلّ سياسي للأزمة من خلال حوار ليبي ليبي يضم كلّ أطراف الصراع تحت رعاية الأمم المتحدة، يفضي إلى بناء مؤسّسات شرعية عبر انتخابات نزيهة و شفّافة تقود ليبيا إلى برّ الأمان، و هو ما أكّد عليه الرئيس تبون خلال مشاركته في مؤتمر برلين أواخر عام 2020 بدعوة من المستشارة الألمانية (إنجيلا ميركل) مبرزا دور التدخّل السّلبي في عودة ظهور العنف في ليبيا، و مطالبا في الوقت نفسه المجتمع الدولي سيما أعضاء مجلس الأمن بتحمّل مسؤولياتهم لضمان السّلام و الأمن في ليبيا مع احترام سلامتها الوطنية و سيادتها الداخلية، هذا و قد كان الرّئيس تبّون قد أشار في بداية عهدته إلى أهمّية الملفّ الليبي و اعتبره

---

http://al-ain.com/article/algeria-ambassador-europe

[1] مليكة.خ: " متمسّكة بمبادئ الثورة التحريرية: إنجازات الدبلوماسية الجزائرية ترسم معالم العهد الجديد" مقال منشور بيومية المساء بتاريخ 2020/12/31، تاريخ الاطلاع: 2021/02/24، على الموقع:

https://www.el-massa.com.dz

من المواضيع المستعجلة، قائلا بهذا الصّدد: " لن يحدث شيء في ليبيا دون موافقة الجزائر، و أنّ طرابلس خط أحمر". [1]

و لم تغفل الجزائر مجريات الأحداث التي طرأت في مالي، البلد الذي تتقاسم معه حدودا قدرها 1329 كلم، و الذي يشهد هو الآخر أزمات أمنية و سياسية تهدّد أمن و استقرار السّاحل الإفريقي، حيث كانت قد ساهمت قبلا في إطار المساعي الأممية لاستقراره من خلال مرافقة الفرقاء الماليين للتوقيع على اتفاق السّلم و المصالحة في 2015، كما جدّدت الجزائر في 2020 التزامها بمرافقة التحوّل السّياسي الحالي عقب التغيير غير الدستوري الذي جرى في 18 أوت من العام نفسه، وأفضى إلى إعلان المجلس العسكري الحاكم تعيين العقيد المتقاعد وزير الدفاع السّابق (باه نداو) رئيسا للدولة خلال المرحلة الانتقالية في البلاد، حيث دعا تبّون في سبتمبر من ذات العام إلى ضرورة احترام اتفاق السّلم و المصالحة الناجم عن مسار الجزائر، و الذّي يظلّ في نظره الإطار المناسب لمواجهة تحدّيات الحكم السياسي و التنمية الاقتصادية، و هو الموقف الذي عكس برأي مراقبين مركز الجزائر القويّ كفاعل إقليمي مؤثّر.

كما شكّلت قضايا التحرّر أهمّ المسائل التي رافعت من أجلها الجزائر باعتبارها أحد الثوابت التي تعبّر عن ثورتها الخالدة التي لم تحد يوما عنها، و هو الذي انعكس إيجابا على مسيرتها الدّبلوماسية سيما ما يتعلّق بالقضيتين الفلسطينية و الصّحراوية. فالتطوّرات التي طرأت على القضية الفلسطينية سيما ما يعرف بصفقة القرن التي اقترحتها إدارة الرئيس الأمريكي السّابق (ترامب) تلاها إعلان التطبيع مع الكيان الصّهيوني من قبل العديد من الدول العربية و الإسلامية، دفعت من جديد الدبلوماسية الجزائرية إلى التحرّك و التأكيد على رفضها لهذه الصفقة الرّامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، مجدّدة من خلال خارجيتها دعمها القويّ و الدائم للقضية و لحقّ الشّعب الفلسطيني غير القابل للتصرّف أو السّقوط بالتقادم في إقامة دولته المستقلة و عاصمتها القدس. بل بعد أسبوع من إعلان التطبيع جاء ردّ الجزائر واضحا لا لبس فيه من خلال تأكيد الرّئيس نفسه: " إنّ موقف الجزائر ثابت إزاء القضية الفلسطينية، إنّها قضية مقدّسة بالنسبة لنا و للشّعب الجزائري برمّته" معربا عن أسفه بشأن ما أسماه " الهرولة للتطبيع".

---

[1] معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدبلوماسية، مرجع سابق.

و كذا فيما يخصّ الصّحراء الغربية التي عرفت بدورها تطوّرات خطيرة مؤخّرا عقب العدوان العسكري المغربي في 13 نوفمبر 2020 على المتظاهرين السّلميين في الكركرات أقصى الجنوب الغربي للصّحراء الغربية، حيث اعتبر وزير الخارجية الجزائري أنّ هذه الأحداث تشكل تحدّيا خطيرا يمكن أن يعرّض السّلام و الأمن في المنطقة بكاملها للخطر، و وعيا منها بأهمّية التموقع القارّي وضرورة تفعيل دور الاتّحاد الإفريقي لتسوية الخلافات في البيت الإفريقي، دعت الجزائر على لسان وزير خارجيتها خلال الدورة الاستثنائية الحادية و العشرين للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي مجلس السّلم و الأمن الإفريقي إلى تحمّل مسؤولياته في الصّحراء الغربية في ظلّ الفشل التام لآلية الترويكا، و يستند دعم الجزائر لحق الشّعب الصّحراوي في تقرير مصيره إلى الشّرعية الدولية المرتكزة على قرارات الأمم المتحدّة و الاتحاد الإفريقي ذات الصّلة، حيث تمحورت دعوات الجزائر في العديد من المناسبات على ضرورة تعيين مبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة، بهدف العودة إلى المفاوضات المباشرة بحسن نية و بدون شروط مسبقة بين طرفي النزاع (المغرب و جبهة البوليزاريو) لإنهاء نزاع طال أمده.

و على صعيد الأمم المتحدة لم تكتف الجزائر بموقف المتفرّج، بل دعت إلى ضرورة إعادة الدفع بملفّ الإصلاح الشّامل للمنظومة الأممية من أجل تحسين أدائها و تعزيز كفاءتها، الأمر الذي أكّد عليه رئيس الجمهورية خلال مشاركته عبر تقنية التحاضر عن بعد في الدورة العادية الخامسة والسّبعين للجمعية العامّة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 2020. [1]

تزامنا مع ذلك انتخب الدبلوماسي الجزائري (نبيل قلقول) عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة و الميزانية لمنظمة الأمم المتحدة لعهدة مدّتها ثلاث سنوات اعتبارا من يناير 2021، حيث اعتبر الإعلام الجزائري ذلك تتويجا لمساعي الجزائر الرّامية إلى ضمان تمثيل عادل لرعاياها في المنظّمات الإقليمية و الدولية. [2]

الفرع الثاني: التوجّه الأمني:

---

[1] السنة الأولى من عهدة الرئيس تبون: نفس جديد للدبلوماسية الجزائرية، وكالة الأنباء الجزائرية، مقال منشور بتاريخ 2020/12/24، تاريخ الاطلاع: 2021/02/25، على الموقع:

http://www.aps.dz/algerie/98645-2020-12-24-15-24-34

[2] دبلوماسية الجزائر..هذا مافعله الرئيس تبون لإصلاح ما أفسده بوتفليقة، مرجع سابق.

إنّ العلاقات الجزائرية كانت متّجهة نحو فرنسا و أمريكا و الصّين، و هو ما أتاح القول أنّ السّياسة الخارجية الجزائرية كانت بعيدة عن المنطقة، لكن حدثت عدّة تطوّرات في غاية الأهمية دفعت إلى تغيير العقيدة العسكرية للجيش الجزائري خاصّة بعد الأحداث التي وقعت في تونس و مالي والنيجر و ليبيا، و الحال أنّها بقيت في موقف المتفرّج على ما يدور حولها بحكم عدم إمكانية تدخّلها دستوريا خارج حدودها، و يبدو أنّ الطّرح الدّستوري الأخير ساهم فيه الجيش باعتباره لا يزال يلعب دورا محوريا في البلاد.[1]

مع أنّ إدراج مشاركة الجيش الوطني الشّعبي خارج الحدود في التعديل الدستوري الأخير لا يعني حسب البعض البتة الدخول في تكتلات موجّهة ضدّ دول بعينها، أو استغلاله من الدول العظمى لسحق الشّعوب الضعيفة أو تحوله إلى دركي المنطقة، بقدر ما هو استعداد دائم للدفاع عن السّيادة الوطنية، و مصالح الجزائر في ظلّ الظّروف الإقليمية الرّاهنة و المستجدّات الطّارئة.

وفقا للتعديل نفسه فإنّ مشاركة الجيش تتمّ في إطار منظّمات دولية و إقليمية إلى جانب اشتراط مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين عليها، علما أنّ العقيدة العسكرية وعبر كامل دساتير الجمهورية لم تتغيّر، فقد سبق للجزائر أن دعيت في العديد من المناسبات للمساهمة في مهامّ و عمليات حفظ السّلام في مناطق مختلفة من العالم سواء تحت راية الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي، و هو ما يعدّ اعترافا بمدى احترافية الجيش الجزائري و الاحترام الذي تحظى به الجزائر على السّاحة الدولية، وقد أعطت القيادة العليا للجيش في هذا السّياق أمثلة حيّة على ذلك خلال العمليات التي خاضها الجيش الجزائري في عدّة دول على غرار أنغولا، كمبوديا، هايتي، إثيوبيا، بورندي، و قبل ذلك كلّه مشاركته في الحروب العربية الصّهيونية سنتي 1967، 1973.[2]

من مظاهر بعث الدبلوماسية الجديدة أمنيّا تركيز الرّئيس على الاستقرار السّياسي المؤسّساتي والأمني بما له من وقع إيجابي على الأداء الدبلوماسي، و على الصّورة الخارجية للبلاد و مواقفها

---

[1] معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدبلوماسية، مرجع سابق.

[2] مليكة.خ: " متمسكة بمبادئ الثورة التحريرية إنجازات الدبلوماسية الجزائرية ترسم معالم العهد الجديد مرجع سابق.

المبدئية من منطلق أنّ جميع مؤسّسات الدولة تعمل على تنفيذ سياسة متناسقة بالاعتماد على ثلاثية (السيادة و الأمن و التنمية) التي تسمح لها بالدّفاع عن المصالح العليا للأمة و الحفاظ على الأمن الوطني و استقلال القرار السّيادي و الاستغلال الأمثل لفرض الشّراكة و التعاون في سبيل التنمية.

و أمام هشاشة الوضع في دول الجوار فإنّ صون الأمن الوطني أصبح يفرض نفسه بقوّة، ممّا يستدعي تثمين الإجماع الذي تحظى به السّياسة الخارجية الجزائرية لدى الرّأي العام الوطني لا سيما عندما يتعلّق الأمر بدعم القضايا العادلة في العالم والمسائل المتعلقة بالجوار الإقليمي المباشر، وكذا فيما يخصّ المساعي الدبلوماسية الرامية إلى صدّ التهديدات الأمنية في المنطقة.

فتردّي الوضع الأمني في منطقة السّاحل و دول الجوار و تنامي العمليات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظّمة في هذه المنطقة تفرض أكثر من أيّ وقت مضى على الجزائر مضاعفة الجهود من أجل استتباب الأمن الوطني في إطار سياسة وطنية شاملة تكرّس الارتباط الوثيق بين السّيادة الدفاعية للبلاد و سياستها الخارجية لمواجهة هذه التحدّيات، و النأي بالبلاد عن أيّ تهديد يمسّ استقرارها و مصالحها. [1]

الفرع الثالث: التوجّه الاقتصادي:

حسب محلّلين علاقات الجزائر مع الخارج يجب أن تكون براغماتية، لذا يجب على الرّئيس اللّجوء إلى تغيير عميق في الديبلوماسيين و اختيارهم بدقّة، و أن يكونوا من مختلف الاختصاصات لبناء علاقات في مختلف المجالات تناسب حجم علاقات الجزائر العسكرية و الاقتصادية مع دول مثل روسيا و الصّين، و التي يمكنها أن تتطوّر في مجالات أخرى كاستثمارات ضخمة للبلدين في الجزائر، و قد تتّجه الجزائر إلى تطوير علاقاتها مع القارّة الأمريكية الشّمالية و الجنوبية منها نحو أوربا بعد التجربة السّلبية التي قادها الرئيس السابق بربط الاقتصاد الجزائري بأوربا و فرنسا في علاقات لم تكن ذات فائدة بالنسبة للجزائر، بل على العكس فقد أنقذت الجزائر العديد من الشّركات الفرنسية من الإفلاس على حساب مصلحتها، لكنّ العلاقات مع فرنسا رغم حساسيتها لا يمكن تجاهلها بالنظر إلى العدد الكبير للجالية الجزائرية المتواجدة بها، بالنسبة لدول السّاحل فالعمق الإفريقي يبقى في غاية الأهمّية، و قد يكون هناك تحوّل في اعتماد السّفراء في الدول الإفريقية من خلال تعيين خبراء في التجارة و الاقتصاد لخلق

[1] مليكة. خ: " متمسكة بمبادئ الثورة التحريرية: إنجازات الدبلوماسية الجزائرية ترسم معالم العهد الجديد " مرجع سابق.

علاقات تجارية أكثر فعالية و مردودية، كون إفريقيا قد تكون سوقا كبيرا للجزائر في الفترة القادمة.[1]

هذا بالإضافة إلى عودة الاهتمامات و الزّيارات الإقليمية المتمثلة في زيارات وفود جزائرية لموريتانيا من أجل تفعيل التبادل التجاري بين البلدين عبر المعبر البرّي الجديد الذي فتح مؤخّرا في اتجاه موريتانيا، و مع ليبيا كانت البوّابة الاقتصادية هي المدخل الدبلوماسي لها، بتفعيل اتفاقية شراكة بين شركة الكهرباء الجزائرية و شركة الكهرباء الليبية توّجت بإرسال لجنة خبراء و مهندسين جزائريين لإصلاح محطّات الكهرباء في العاصمة طرابلس.[2]

فضلا عن استحداث الوكالة الجزائرية للتعاون من أجل التضامن و التنمية في أفريل 2020 وتعيين العقيد المتقاعد من جهاز الاستخبارات (شفيق مصباح) على رأسها، و تعوّل الجزائر على هذه الهيئة من أجل إعادة الاعتبار الدبلوماسي و الاستراتيجي لها في المنطقة و العالم، و بعث ديناميكية جديدة في التعاون الدولي الجزائري سيما تجاه البلدان الإفريقية، كما عبّر عن ذلك رئيس الجمهورية في القمّة الأخيرة للاتحاد الإفريقي بأديس ابابا.[3]

خاتمة:

عرفت السّياسة الخارجية الجزائرية محطّات متباينة بين التألّق و التقهقر، لكّنها كانت في كلّ ذلك متشبثة بمبادئها المستندة إلى ثورتها، و المتشبّعة بدينها و تاريخها الحضاري العتيد، فساهمت في قيادة العالم الثالث لما يفوق العقد من الزّمن في ظلّ نظام ثنائي القطبية، لتعرف انكماشا منذ بداية نظام أحادي القطبية في التسعينات، وتعود باحتشام بعد العشرية السوداء، لتتقوقع من جديد منذ 2013 إلى 2019 لأسباب داخلية متعلّقة أساسا بمرض الرئيس السّابق و غيابه عن السّاحة الوطنية قبل الدّولية.

---

[1] رزيقة.خ: " ضرورة اعتماد سياسة خارجية براغماتية و علاقات رابح رابح، السياسة الخارجية الجزائرية ملف ثقيل ينتظر الرئيس تبون" مقال منشور بجريدة الجزائر بتاريخ 2020/12/14، تاريخ الاطلاع: 2021/02/24، على الموقع: http://www.eljazaironline.net/Accueil/

[2] معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدبلوماسية، مرجع سابق.

[3] دبلوماسية الجزائر..هذا ما فعله الرئيس تبون لإصلاح ما أفسده بوتفليقة، مرجع سابق.

لتبرز بوارد عودتها بقوّة في جزائر ما بعد الحراك باستراتيجية جديدة ارتكزت فيما يبدو على ضرورة الموازنة بين الإرث التاريخي للدبلوماسية الجزائرية، و ضمان مصالحها الأمنية و الاقتصادية بالدّرجة الأولى.

بناء على ما تقدّم خلصت المداخلة إلى النتائج الآتية:

-سياسة الجزائر الخارجية بدأت سياسة ثورية مرتكزة على مبادئ ثورتها و قيم دينها وتاريخها الحضاري، و بفضل النّهج الذي خطّته لنفسها استطاعت أن تفرض ذاتها وتقود دول العالم الثالث لفترة طويلة بإعادة صياغة عدد من قواعد القانون الدولي المعاصر، و المساهمة في تحرّر عدد كبير من الدول من الاستعمار التقليدي، هذا فضلا عن الاحترام و السّمعة الذين حظيت بهما من قبل كلّ دول العالم، حتّى في فترات ركودها و انكماشها.

- بسبب تلك المبادئ و حرصا على استمرارية سمعتها الخارجية و احترامها على المستوى الدولي، تنازلت الجزائر عن كثير من المكاسب و تجاهلت العديد من المصالح، مفضّلة الانعزال و الغياب على التراجع أو التخاذل، و لهذا يصف الخبراء سياسة الجزائر بأنّها سياسة نزيهة و ذات مصداقية، ما أهّل الجزائر لأن تلعب دور الوساطة في كثير من النزاعات، بناء على الثقة المطلقة التي تمنحها إيّاها أطراف النزاع.

- سياسة الجزائر الخارجية سياسة مرتكزة بالأساس على ظروفها الداخلية، حيث تشهد انتعاشا كلّما شهدت الأوضاع الداخلية فيها استقرارا و تطوّرا، و تنتكس كلما صادفت أزمات و مشاكل داخلية والمثال العشرية السوداء، و مرض الرئيس السابق و تبعاته القاسية على البلاد.

- تحوّل سياسة الخارجية بعد الحراك بناء على متغيرات دولية، و حتميات إقليمية وانتهاجها البراغماتية المتّزنة التي توفق بين المبادئ و المصالح في الوقت نفسه.

ترتيبا على هذه النتائج نسوق المقترحات الآتية:

-إعادة النظر في معايير تعيين السّفراء و القناصل الجزائريين، بالتركيز على الكفاءة والاحترافية، بعيدا عن أيّة اعتبارات شخصية أو ولاءات، و بمراعاة التخصّص في مختلف الميادين الاقتصادية التكنولوجية العسكرية، فضلا عن السّياسية و القانونية.

-ضرورة التركيز على البعد الاقتصادي في السّياسة الخارجية للجزائر من خلال الالتفات إلى محاور إقليمية جديدة تعتبر أسواقا واعدة للمنتوج الجزائري، خاصّة إفريقيا، أمريكا الجنوبية، آسيا، مع إعادة النظر في محاور التعاون الاقتصادي الكلاسيكية مثل أوربا.

-تطويع مبادئ السّياسة الخارجية الجزائرية وفق معطيات الرّاهن الدولي و الإقليمي بما يحافظ على مكانة الجزائر الدولية من جهة، و بما يحفظ أمنها و يؤمّن مصالحها من جهة أخرى.

-تعميق و تفعيل الإصلاحات في كلّ المجالات على المستوى الداخلي، و تمتين الجبهة المجتمعية و تقويتها، كدعامة أساسية لتمتين و تقوية السّياسة الخارجية الجزائرية تبعا لذلك، على اعتبار أنّ انتعاش السّياسة الخارجية لأيّة دولة هو انعكاس طبيعي للاستقرار الداخلي.

-توسيع دوائر صنع السّياسة الخارجية في الجزائر بتجاوز الدّوائر الرّسمية إلى دوائر شعبية ممثلة في المجتمع المدني بكافة أطيافه و مؤسّساته، خاصّة العلمية و البحثية كون تلك الدوائر في نهاية المطاف تشكّل مرجعية شرعية لتلك السّياسة.

قائمة المراجع و المصادر:

أوّلا- النصوص القانونية:

-مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرّخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلّق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أوّل نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية، العدد 82، صادرة في 30 ديسمبر 2020.

ثانيا- الكتب:

-أحمد نوري النعيمي: " السياسة الخارجية " دار زهران، عمّان- الأردن 2010.

-إسماعيل صبري مقلد: " السياسة الخارجية: الأصول النظرية و التطبيق العملي " المكتبة الأكاديمية- مصر 2013.

-إسماعيل قيرة و آخرون: " مستقبل الديمقراطية في الجزائر" مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت 2002.

-حوار الشمال و الجنوب: أسسه و نتائجه، معهد الإنماء العربي- بيروت 1977.

-سميرة نصري: " الموسوعة السياسية المعاصرة " القاهرة 1991.

-عبد الله بوقفة: " القانون الدستوري: تاريخ دساتير الجمهورية الجزائرية- مراجعات تاريخية، سياسية، قانونية " دار الهدى، عين مليلة- الجزائر 2008.

-كريم بلقاسم سعودي: " مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسة الخارجية " منشورات جامعة الجزائر 1993.

-محمد بوعشبة: " دبلوماسية الجزائر و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي" دار الجيل- الجزائر 2004.

-محمّد السيد سليم: " تحليل السياسة الخارجية " مكتبة النهضة العربية- القاهرة 1998.

-ميلود بن غربي: " موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيّرات الإقليمية والتحدّيات الوطنية" مؤسّسة كنوز الحكمة- الجزائر 2011.
-محمّد مختار المرزوقي: " دراسة السياسة الخارجية " مكتبة الأنجلو مصرية- القاهرة 2015.

ثالثا- المقالات:

-إلياس بوكرع: " العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر: هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري؟ " مجلّة الجيش، العدد 461- ديسمبر 2001، ص34.
-رابح زغواني: " أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ و حسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي" مجلّة دراسات عربية، العدد 23- نوفمبر 2016، ص ص89، 90.
-رضا دغبار: " الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظلّ دستور 2016" مجلّة دفاتر السّياسة و القانون، العدد 15- جوان 2016، ص433.
-زكريا حسن: " القدرات و الإمكانات العسكرية في العالم الإسلامي " حولية أمّتي في العالم، عدد خاصّ: الأمّة في قرن، مركز الحضارة للدراسات السياسية- القاهرة 2001/2000، ص264.
-لخضر شعاشعية: " دور الدبلوماسية الجزائرية في حلّ أزمة الرّهائن الأمريكيين في إيران" مجلة إدارة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، العدد الثاني- جوان 2017، ص ص15-23.
-موسى العيدي: " تطور سياسة الجزائر الخارجية (1962-2012) " مجلة البحوث و الدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد الثامن، الجزء الأول- جويلية 2014، ص271.

رابعا- أطروحات الدكتوراه و مذكّرات الماجستير:

1/ أطروحات الدكتوراه:

-وهيبة دالع: " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2004)" أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة الجزائر3، 2015.

2/ مذكّرات الماجستير:

-جلال حدّادي: " الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 " مذكّرة ماجستير، كلّية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة مولود معمري- تيزي وزو 2015.
-سليم العايب: " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي " مذكّرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة 2011.

خامسا: مواقع الإنترنت:

-رزيقة.خ: " ضرورة اعتماد سياسة خارجية براغماتية و علاقات رابح رابح، السياسة الخارجية الجزائرية ملف ثقيل ينتظر الرئيس تبون" مقال منشور بجريدة الجزائر بتاريخ 2020/12/14، تاريخ الاطلاع: 2021/02/24، على الموقع: http://www.eljazaironline.net/Accueil/

-دبلوماسية الجزائر..هذا ما فعله الرئيس تبون لإصلاح ما أفسده بوتفليقة، مقال منشور بصحيفة الاستقلال بتاريخ 2020/12/20، تاريخ الاطلاع: 2021/02/24، على الموقع:
http://www.alestiklal-net/ar/View/6675/dep-news-1606140-77

-الدبلوماسية الجزائرية..الكثير من الفخر، مقال منشور بجريدة الجزائر بتاريخ 2017/06/17، تاريخ الاطلاع:2017/06/20، على الموقع: http://eldiazair365.com/

-السنة الأولى من عهدة الرئيس تبون: نفس جديد للدبلوماسية الجزائرية، وكالة الأنباء الجزائرية، مقال منشور بتاريخ 2020/12/24، تاريخ الاطلاع: 2021/02/25، على الموقع:
http://www.aps.dz/algerie/98645-2020-12-24-15-24-34

-صادق حجّال: " السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية بين الثبات على المبادئ و ضرورات التكيف" مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديمقراطي العربي، عدد 3 يونيو 2017، على الموقع: http://democratic.de/?=46763

-معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدبلوماسية، مقال منشور بتاريخ 2020/10/13، تاريخ الاطلاع: 2021/02/27، على الموقع:
http://www.csds-center.com/article

-مليكة.خ: " متمسّكة بمبادئ الثورة التحريرية إنجازات الدبلوماسية الجزائرية ترسم معالم العهد الجديد" مقال منشور بيومية المساء بتاريخ 2020/12/31، تاريخ الاطلاع: 2021/02/24، على الموقع:https://www.el-massa.com.dz

-يونس بورنان: " تبون رئيسا للجزائر...عام من التفاؤل و الإحباط، مقال منشور بصحيفة العين الإخبارية بتاريخ 2020/12/12، تاريخ الاطلاع: 2021/02/23، على الموقع:
http://al-ain.com/article/tebboune-year-after-the-election

-يونس بورنان: " تبون يبعد 5 من سفراء بوتفليقة.. ضخ دماء جديدة، مقال منشور بصحيفة العين الإخبارية بتاريخ 2020/09/17، تاريخ الاطلاع: 2021/02/26، على الموقع:
http://al-ain.com/article/algeria-ambassador-europe

الامن القومي الجزائري من منظور مدرسة كوبنهاجن وإشكالية الراهنية

Algerian national security from the perspective of the Copenhagen School and the current problem

د. سعدواي عمر

كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة امحمد بوقرة -بومرداس

a.saadaoui@univ-boumerdes.dz

ملخص:

في ظل طبيعة التهديدات والتحديات التي أضحت تواجهها الدول، والتي تنوعت بين التماثلية واللاتماثلية وفي ظل تماهي الحدود السياسية أصبحت مشكلات الأمن القومي لا تقتصر على التهديد الداخلي فحسب، بل أصبح ما يعتبر شأناً داخلياً للدول ذو تداعيات اقليمية وحتى دولية، من هنا تكمن أهمية التركيز على التفاعلات التي تحدث داخل الإقليم الواحد من تأثر وتأثير، ومحاولة التعرف على محددات تلك التفاعلات وخصائصها وأنماطها، وهو ما تحاول هذه المداخلة التركيز عليه، من خلال التطرق للأمن "كظاهرة علائقية" بحيث أنه لا يمكن فصل الأمن القومي للجزائر عن باقي أمون الدول المجاورة، وكيف يمكن لهذه التحديات أن تؤثر على أداء ومضمون السياسة الخارجية الجزائرية.

كلمات مفتاحية: الأمن القومي، الجزائر، التحديات، السياسة الخارجية

ABSTRACT:

English Abstract does not exceed 10lines.

In light of the nature of the threats and challenges that countries have become facing, which varied between symmetry and asymmetry and in the light of political boundaries, national security problems have become not only a domestic threat, but also what is considered an internal matter for states with regional and even international implications. Hence the importance of focusing on the impact and impact of interactions within a region and trying to identify the determinants, characteristics and patterns of such interactions. "As a relational phenomenon", Algeria's national security cannot be separated from that of other neighboring countries, and how these challenges may affect the functioning and content of Algerian foreign policy.

Keywords: National security, Algeria, challenges, foreign policy

مقدمـة

شكل ميدان السياسة الخارجية موضوع نقاش مستفيضا بين الباحثين والمفكرين والمشتغلين في ميدان العلاقات الدولية، من منطلق أن هذا السلوك يعبر عن الدولة اتجاه الفواعل الأخرى

في النظام الدولي، وما زاد من تعقيد ميدان السياسة الخارجية هو تداخله والحيز المكاني للدولة الذي يلعب دوراً هاماً في توجيه السلوك الخارجي للدول إلى جانب مرتكزات أخرى على غرار التاريخ وطبيعة النظام وغيرها.

من هذا المنطلق عرفت السياسة الخارجية الجزائرية محطات مختلفة في تاريخها المستقل، وخاصة في ظل التحولات الاقليمية المصاحبة للحراك الشعبي في تونس وليبيا بعد 2011 وتداعيات ذلك على المنطقة ككل، الأمر الذي وضع السياسة الخارجية في تحدي كبير في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية، ومن منطلق التحولات التي عرفها مضمون السياسة الخارجية ذاته أين أضحى الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية كأولوية، نسعى من خلال هذا المقال التطرق لمضمون والأدوات المتاحة للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة اقليمية غير مستقرة في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية، وذلك من منطلق ما تطرحه مدرسة كوبنهاجن من مرتكزات.

السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء طروحات مدرسة كوبنهاجن

لتجاوز القصور في النظريات السابقة انطلق "باري بوزان" من فكرة مفادها أنَّ الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل ربطت بين "أمُون" الدول نتيجة لتأثيرات جغرافية، ورأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط فيها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافياً أو واقعة ضمن أقاليم تتميز "بفوضى ناضجة" (Anarchie mature)، ونجد هذه الفكرة في مدرسة كوبنهاجن حول مفهومي "الأمن الإقليمي والأمن المركب".

يرى "بوزان" أنَّ الأمن مصطلح خلافي بالأساس (Essentially contested concept) ليس لاندماجه في معظم مجالات الحياة اليومية، ولكن لأنه مصطلح من المرجح أن يكون ذو دلالات أيديولوجية وأخلاقية ومعيارية،[1] وترى مدرسة كوبنهاجن أنَّ البحوث حول الأمن يجب توسيعها

[1]: Barrea, Jean. (2002). Théories des Relations Internationales. De L'idéalisme a la Grande Stratégie. Belgique: Erasme., p185

وذلك بعدم إهمال الفواعل الأخرى الغير دولية والتركز على قطاعات أخرى غير عسكرية تضمن مختلف أشكال التهديد لذلك سعت هذه المدرسة إلى تقديم رؤية شاملة.

جاء في كتاب "منطق الفوضى: الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية" (The logic of Anarchy: Neorialism to Structural Realism) لباري بوزان و شارلز جونز (Charles Jones) وريتشارد ليتل (Richard Little) سنة 1993، تركيز مدرسة كوبنهاجن على القطاعات الأمنية في التحليل والتي قسمتها إلى القطاعات التالية:[2]

- القطاع العسكري: ويتم استخدام القوة المادية والإكراه في هذا القطاع ويدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكرية التي تستهدف وجود الدول ككل، لذلك وجب التفاعل بين القدرات الدفاعية والهجومية للدول.
- القطاع السياسي: يتعلق بالإسقرار المؤسساتي للدولة ونظامها الحكومي ومشروعيته الإيديولوجية.
- القطاع الإقتصادي: فالموارد التي تحوزها الدولة تساهم في بناء قوتها وقدرتها على التأثير مما يضمن بقاءها، ويرتبط قطاع الأمن بالتجارة والتمويل والإنتاج، كما قد يتعرض إلى التهديدات على شكل المقاطعة والحظر التجاري، الحصار.
- القطاع البيئي: فالإضرار بالبيئة هو في نهاية المطاف إضرار بالبشرية لذلك ارتبط هذا القطاع بالتلوث والاحتباس الحراري وندرة المياه، وقد استخدم تقرير برانتلاند (Le Rapport Boruntland) بصراحة مصطلح "الأمن البيئي".
- القطاع المجتمعي: وهو أحد الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاجن بعد إدراجه في حقل الدراسات الأمنية، وهو إقرارًا بوجود مرجعية للأمن من غير الدولة، وقد تطور من طرف "أول ويفر" (Ole Woever) فحسبه أن هُويَّات المجتمعات أصبحت على

[2]: Balzacq, Thierry (2003) " Qu'est Ce que la Sécurité Nationale?". Hiver nº52, La revue International et Stratégique, p09

المحك في ظل تصاعد وتيرة الهِجْرات وهو ما من شأنه تهديد الهوية الوطنية والدينية للمجتمع، فالأمن المجتمعي هو مرادف لـ "البقاء الهويَّتي" (Survie Identitaire).

لم تتجاهل مدرسة كوبنهاجن المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، بحيث عالج "بوزان" الأمن "كظاهرة علائقية" (Rational Phenomenon) فلا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية فالأمن القومي (national Security) ليس بحد ذاته مستوى ذا مغزى للتحليل، لأن ديناميكيات الأمن علائقي بالأساس، فلا وجود لأمة مكتفية ذاتياً من الأمن، أما الأمن الشامل (Global Security) بمعناه "الكلاني" يعبر في أفضل الحالات على تطلع لأعلى الواقع، وعلى النقيض من ذلك يشير الإقليم (Region) إلى مستوى ترتبط فيه الدول، بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض.[1]

وبالرجوع للقطاع الاقتصادي الذي تكلم عليه "بوزان" وعلاقته بالسياسية الخارجية، وبالرجوع لمتغير الجيوبولتيك نجد أن الجزائر اليوم وخاصة بعد 2010 في وضع إقليمي غير مستقر، فحالة الاحتراب – على حد تعبير الباحث بن عنتر- في ليبيا ومالي وهشاشة الدولة في النيجر والهزات الاقتصادية والاجتماعية في تونس وعدم الاستقرار التقليدي في الحدود الغربية كل ذلك كان له الأثر الكبير على الأداء الدبلوماسي للجزائر، أضف إلى ذلك الوضع الداخلي خاصة في ظل الحراك الشعبي الراهن ومع انتشار الوباء كوفيد 19 زاد الوضع الأمني والاقتصادي تردي.

---

[1]: يشير إدريس السعيد إلى أنه إذا كان النظام الإقليمي هو مستوى تحليلي وسط بين تحليل النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدولة، فإن النظام الإقليمي في أبسط معانيه هو نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية داخل اقليم معين، وللتوسع أكثر أنظر: السعيد ادريس، محمد. (2001). تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص09

من خلال كل هذه المعطيات الجيوسياسية ومن منطلق طبيعة الاقتصاد الجزائري في حد ذاته، فالمعلوم أن الجزائر دولة ريعية، تبقى تلك العلاقة الترابطية بين الدبلوماسية عموما والاقتصاد بالأخص تبقى مهتزة كثيراً.

في هذا السياق تحديدا يشير باري بوزان إلى مصطلح أو مفهوم Regional Security complex "مركب الأمن الإقليمي"،[1] أين ترتبط الاهتمامات الأمنية الإقليمية مع بعض هنا نثير نقطة حول حادثة "تيقنتورين"، والتي كانت نتاج حالة عدم الاستقرار الإقليمي، فقد تأثر القطاع الاقتصادي الجزائري بهذه الحادثة كثيراً وعلى عدة صعد، نجد مثلا توقف ما قدره 25 مليار متر مكعب موجهة للتصدير وانسحاب عديد الشركات الأجنبية التي تخوفت من الجو الأمني هنا رغم سرعة تدخل الجيش لتحرير الرهائن، هنا أضحت الدبلوماسية الجزائرية مركزة على الجانب الأمني من الموضوع بدل الحديث عن أهمية التجارة وموضوع الربح والخسارة، بل أصبحت أمام تحدي تطمين الشركاء في موضوع الطاقة وعدم فقدانها للسوق العالمية لصالح جهات أخرى، خاصة أنه كانت أول مرة تتعرض الجزائر لحادث مثل هذا.

فنحن اليوم أمام عالم معولم يستند بشكل كبير على إعادة توزيع القوة وفق المعيار الاقتصادي، لذلك تعد الدبلوماسية الاقتصادية عاملاً أساسياً من عوامل النفوذ والنمو، وهنا نسوق مثال المكانة الجيواستراتيجية التي تحتلها الجزائر، فهي بوابة نحو إفريقيا جنوب الصحراء وما تشكله من سوق واعدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تمتلك الجزائر حدود برية طويلة جدا نحو الجوار الافريقي، إلا أن كل هاته المقومات غير مستغلة من الجانب الجزائري، لذلك نجد نسب المبادلات التجارية ضعيفة جداً ولا تزال تعتمد الاساليب القديمة على غرار مبدأ المقايضة، أضف إلى ذلك نسب وحجم الاستثمارات الجزائرية في هه البلدان (وبالأخص

[1]: للتوسع أكثر أنظر: زقاغ، عادل. (2009/2008). "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر).

دول الجوار) منعدمة تقريبا، وتعتمد مبدأ المساعدات الاجتماعية، وهو ما يجعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ضعيفة، وتترك المجال لجهات منافسة أخرى من داخل وخارج الاقليم، الأمر الذي يفقد نفوذ الدولة لصالح هاته الجهات.

عامل آخر متعلق بالدبلوماسية الاقتصادية والمتعلق بموضوع التجارة والاستثمار، فأهمية ذلك في خلق الثروة والوظائف، وعليه نتساءل في حالة الجزائر هل مناخ الاستثمار هنا مشجع سواء من الناحية القانونية أو الناحية السياسية والعملية، فكيف نقنع الآخر بأهمية السوق الوطني وهو مضمون الدبلوماسية الاقتصادية بالأساس؟ وهذا الاخر ليس بالضرورة يكون دول بل يتجاوز ذلك إلى الفواعل ما تحت الدولة المنظمات البنوك الشركات، فالأمر اليوم لم يعد يقتصر على الدولة كفاعل فحسب بل تجاوز ذلك إلى فواعل أخرى، بل ميزانية بعض الشركات مثلا تتجاوز عديد الدول المتقدمة.

فالدبلوماسية الجزائرية لا تزال إلى الآن منهمكة ومنهكة في الاستجابة للانشغالات التقليدية المتعلقة بالجانب الأمني والسياسي، ولم تتمكن إلى الآن من تكييف أهدافها ووسائلها ومبناها التنظيمي لجعل الرهان الاقتصادي أولوية، بصيغة أخرى فالدبلوماسية الجزائرية لا تزال لا تملك "البديهة الاقتصادية".

الخاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية أمام تحدي كبير في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية في ظل الوضع الإقليمي الراهن، خاصة في ظل ضعف حجم المبادلات التجارية وانعدام الاستثمارات في دول الجوار، الأمر الذي يخلق للدولة الجزائرية نفوذ أكبر في هذا العمق الاستراتيجي، ويمكن فهم ذلك في ظل طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يغلب على الجزائر، فأكثر من 98% هو حجم مداخيل الجزائر من المواد الطاقوية التي تصدرها، الأمر الذي أثر كثيرا على مضمون الدبلوماسية الاقتصادية.

وبالتالي نحن بحاجة إلى إعادة النظر في طبيعة الاقتصاد الجزائري من كل جوانبه، وضرورة الاعتماد على ما تحتاجه السوق الافريقية في الجوار، خاصة وأن الامكانات التي تمتلكها الجزائر يؤهلها لأن تصبح قوة إقليمية كبيرة، فهذا الأمر كله يدخل في مضمون الأمن القومي الذي اصبح أكثر اتساعاً، أين يشمل كل الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وغيرها كما أشار إلى ذلك "باري بوزان"

قائمة المراجع

- ادريس السعيد، محمد. (2001). تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

- عادل زقاغ،. (2009/2008). "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر).

- Barrea, Jean. (2002). Théories des Relations Internationales. De L'idéalisme a la Grande Stratégie. Belgique: Erasme.

- Balzacq, Thierry (2003) " Qu'est Ce que la Sécurité Nationale?". Hiver nº52, La revue International et Stratégique.

دور الدبلوماسية الجزائرية في احتواء الأزمات الإفريقية في ظل التطورات الدولية الراهنة

The role of Algerian diplomacy in containing African crises in light of the current international changes

د.آسيا لعمراني

جامعة الجزائر 3- الجزائر

assialamrani2@gmail.com

ملخص:

استطاعت الدبلوماسية الجزائرية بعد تحررها من القيود الاستعمارية أن تسمع صوت شعب مضطهد في أول مشاركة لها في محفل دولي (لقاء باندونغ 1955). تم اعتماد هذا النهج لحل النزاعات بعد الاستقلال، وخاضت به الجزائر جبهات عديدة (إفريقيا، عربيا، دوليا)، ورغم الظروف الأمنية إلا أن هذه الجهود تكللت بنتائج أثبتت من خلالها أن المقاربة الجزائرية "الدبلوماسية الأمنية" تمثل وسيلة مهمة من أجل استتباب السلم والأمن إقليميا، ومع هذا تواجه الدبلوماسية الجزائرية العديد من التحديات التي تتطلب منها استجابة أكثر فعالية لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية الراهنة.

كلمات مفتاحية: الأزمة، الدبلوماسية الأمنية، المقاربة الأمنية، العمق الاستراتيجي، الجوار الإفريقي.

ABSTRACT:

After its liberation from colonial restrictions, Algerian diplomacy managed in hearing the voice of a persecuted people in its first participation in an international forum (Bandung meeting 1955).

This approach was adopted to resolve conflicts after independence, and Algeria fought on many fronts (Africa, Arab, and international). Despite the security conditions, these efforts gave results through which they demonstrated that the Algerian approach "security diplomacy" represents an important instrument for establishing regional peace and security.

However, Algerian diplomacy faces many challenges that require from it a more effective response to keep up with the current regional and international changes.

Key words: Crisis, Security Diplomacy, Security Approach, Strategic Depth, African Neighborhood.

مقدمـة:

تكتسي الدبلوماسية أهمية متميزة بالنسبة للدول النامية، من خلال توفير الظروف الملائمة لتعزيز الاستقرار في المناطق التي تعرف أزمات سياسية وأمنية، خاصة في ظل

التطورات الدولية الحالية التي أصبحت فيها القوة العسكرية الملاذ الأول للدول الكبرى، من أجل الحفاظ على مركزها في ظل نظام دولي فوضوي على حد تعبير "كينيت والتز".

ومع ذلك، لاتزال بعض الدول تدافع عن الطرح الدبلوماسي في تسوية الأزمات الدولية، من بينها الجزائر التي اكتسبت الخبرة من تجربتها الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية وإسماع صوتها للعالم، استمر ذلك إلى ما بعد الاستقلال خاصة بعد تزعمها حركة عدم الانحياز في 1973، لفرض الاعتماد المتبادل شمال-جنوب وجنوب-جنوب، والتي من خلاله استطاعت أن تجسد بعض المبادئ الثابتة في العلاقات الدولية كحق الشعوب في تقرير المصير، وحل النزاعات بطرق سلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،...الخ.

كما أن الجزائر التي استطاعت أن تخرج من حربها ضد الجماعات المسلحة أثناء العشرية السوداء، وجدت نفسها في مواجهة تهديدات في محيطها الإقليمي (انكشاف أمني) من جراء تلاقي التهديدات الأمنية الجديدة، فبذلت عدة مجهودات لتصدير الاستقرار وبناء نظام أمني إقليمي بطرق سلمية، وبذلك أسقطت مقولة "فرنسيس فوكوياما" نهاية التاريخ وبداية دبلوماسية القوة الصلبة.

هذا الطرح سيتم تناوله في هذه الورقة البحثية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: بين ماضي اعتبره الخبراء بالعصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية وحاضر يعرف تحولات وتهديدات أمنية، فهل ستوفق الجزائر في مقاربتها السلمية للحيلولة دون تأزم الأوضاع الأمنية في عمقها الاستراتيجي وفي محيط غلبت عليه القوة الصلبة؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين:

- الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية
- الرهانات المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية

المحور الأول: الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية

الحراك الإقليمي والدولي الذي انطلقت فيه الجزائر بعد خروجها من حربها الاستنزافية ضد الجماعات المسلحة، أرادت من خلاله تصدير الاستقرار إلى إفريقيا والدول العربية مستعملة في ذلك الآليات السلمية المتمثلة في دبلوماسية العمل لا التصريحات، لأن بناء وحفظ السلم يبقيان أهم الرهانات التي تجتهد الجزائر من أجل كسبهما بالتعاون مع الهيئات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي-الجامعة العربية)، والدولية (هيئة الأمم المتحدة) للوقاية وفض النزاعات قبل استفحالها.

أولا: طبيعة الأزمات في إفريقيا:

حداثة الاستقلال لغالبية الدول الإفريقية، جعلها تصطدم بمجموعة من المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، وخاصة الأمنية (الانقلابات، الحروب الأهلية، ومشكلة ترسيم الحدود) تحولت معها كل القارة إلى مسرح نزاع لا متناهي، فالحدود مازالت إلى يومنا تثير الإشكال في الحفاظ على الاستقرار والأمن في إفريقيا، رغم حل الكثير منها (الجزائر-المغرب)، (إريتيريا) (تونس-ليبيا)، أما الحروب الأهلية والخلافات الداخلية فتبقى إحدى الخصوصيات التي جعلت من السلم هدف مؤجل، لأن الخلفيات الإثنية العقائدية واللغوية كثيرا ما تحدث هزات في مكونات الدولة الواحدة (رواندا، السيراليون، الصومال، ليبيريا، أوغندا)[1].

كل هذه التغيرات أضحت بمثابة القاعدة الخلفية التي أسست لبيئة غير آمنة، تجتمع فيها كل الأنشطة الإجرامية، وعلى رأسها الإرهاب الذي حول المنطقة إلى مخبر صناعة وتصدير الإرهاب إلى كل العالم بعد أفغانستان. فبعد تأسيس الإتحاد الإفريقي بقيت الجزائر تدفع

[1] مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 91.

باتجاه تحقيق تعاون إفريقي لمكافحة الإرهاب، وهو ما تجسد فعلا من خلال الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب[1].

إن دعاة الوصاية الاستعمارية على إفريقيا والمنادون بنظرية مغلوطة، مفادها أن الأفارقة والعرب يعرفون كيف يشعلون الأزمات والحروب، ومن ثم يجدون أنفسهم عاجزون على إطفاءها، لأنهم لم ينضجوا بالقدر الكافي، جندوا كل الوسائل المتاحة لهم والمدعومة من طرف الجهات الرسمية لدول نافذة، واستطاعوا التأثير على الساحة وأشعلوا فتيل الحرب (الربيع العربي) في الشق العربي، والحروب الإثنية في الشق الإفريقي.

رغم ذلك كثفت الدبلوماسية الجزائرية مجهوداتها في أكثر من مجال، وبالتعاون مع الجهات النافذة سواء لدى الحكومات والدول أو الهيئات الإقليمية والدولية، لتحقيق السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى، ونشر قوات حفظ السلام عبر العديد من المناطق التي تشهد توترا (الصومال، دارفور، مالي)، وبعث مشاريع تنموية في النيجر، الصومال، موريتانيا، ناهيك عن النتائج المحققة في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة ومواقفها الرافضة للتدخل العسكري[2].

ثانيا: سمات الدبلوماسية الجزائرية:

أخذت الدبلوماسية الجزائرية على عاتقها عهد المرافعة من أجل إرساء القواعد السلمية في فض النزاعات، إقليمية كانت أم دولية لتفادي الانزلاقات التي قد تنتهي إلى حروب لامتناهية. ورغم قناعة المسؤولين الجزائريين من صعوبة المهمة، خاصة وأن كل أزمة تعترضها متغيرات يصعب التكيف معها أو إزالتها، وفي ظل وجود المشككين بقدرة الجزائر في المساهمة، تمكنت

[1] حسين بوجمعة، "بموازاة الإعلان عن قوات إفريقية، مؤتمر دولي في الجزائر حول الإرهاب والتهريب في القارة السمراء". جريدة العرب، 05 أفريل 2008، ص ص13-14.

[2] أمين بلعمري، "إفريقيا قادرة على بناء السلام". الملف الدبلوماسي، جريدة الشعب، العدد 16726، 20 ماي 2015.

الجزائر من تخطي العديد من العقبات لتحقيق ما حاولت الأطراف المعترضة تعطيله من أجل التدخل الأجنبي.

وكان من بين أهم الإنجازات، أن توجت الوساطة الجزائرية بين العراق وإيران في عهد الشاه (بشأن الصراع الحدودي حول شط العرب) بالتوقيع على اتفاقية الجزائر سنة 1975، ومع ذلك لم تتمكن من إنهاء الخلاف نهائيا. أما الوساطة الجزائرية الثانية فكانت مباشرة بعد انتصار الثورة الإيرانية وتفجر أزمة الرهائن بالسفارة الأمريكية في إيران سنة 1981، فقد كان موقف الجزائر متوازنا من الطرفين، وحاولت أن تسخر دبلوماسيتها من أجل إيجاد حل سلمي

للصراع القائم بين البلدين، لكن استهداف طائرة وزير الخارجية الجزائري "محمد الصديق بن يحي" بصاروخ، أصاب المبادرة الجزائرية ووزير خارجيتها بالقتل[1].

إضافة إلى ماسبق، يعتبر حل النزاع الإرثيري الإثيوبي، من بين المحطات البارزة للدبلوماسية الجزائرية، وذلك بعد توقيع اتفاق سلام شامل برعاية الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" في 12 ديسمبر 2000، وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه "انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية"[2].

هذه الإسهامات، أسست لها تجربة طويلة، أصبحت فيما بعد مرجعية يعتمد عليها كلما اقتضت الضرورة، من أهم دعائمها عدم التدخل لفرض الحلول على الغير إذا كان الوضع له درجة من الخطورة على الأمن والسيادة، لأنه منافي لقواعد القانون الدولي ومبادئ العلاقات الدولية التي أسست من أجل عدم المساس بسيادة الدول المستقلة، أو اعتراض لمصير شعوب

[1] الحسين الزاوي، المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011، ص 5.

[2] رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد التاسع، جوان 2016، ص 163.

من حقها تقرير مصيرها أو العودة لنقطة الصفر (إعادة الاستعمار) بعدما تم تقنين البديل (تصفية الاستعمار).

لقد جاء في نص ميثاق الأمم المتحدة ضرورة فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، لذلك فإن الجزائر ملتزمة بهذا المبدأ، وقد حاولت في العديد من المرات تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة[1].

البديل المطروح هنا حسب التصور الجزائري هو الالتزام بالمواثيق الدولية سواء العرفية أو المقننة، التي تقتضي الوسطية والاعتدال في طرح الحلول بوسائل وآليات أثبتت فاعليتها عبر التاريخ (الوسائل السمية)، لأنها تتعاطى وتتكيف مع الوضع، وتستطيع مسايرته وفق المتغيرات المصاحبة له، والشاهد على هذا الحدث الحرب الباردة التي ساد فيها الردع النووي، لدرجة أن العديد من الدوائر الاستراتيجية العالمية لم تنفي من أطروحاتها الدخول في حرب نووية مدمرة، لكن التفاوض والحوار أفضى إلى نهاية سلمية لكل المجتمع الدولي.

الدعامة الثانية التي لا تقل أهمية عن الأولى، أن مناطق النزاع أو الصراعات أو الحروب التي أوقفت مسار التاريخ في فترة معينة (الشرق الأوسط، إفريقيا، أوروبا الشرقية) تجمعها في عمقها الاستراتيجي مجموعة المحددات، الموقع الجغرافي، الموروث التاريخي والحضاري، التي تأخذ بعين الاعتبار كركيزة أساسية تسهل فض خلاف في هذه الدائرة، وليس إلغاءه ووضع القوة الصلبة بدل منه، انتهت بالوساطة والتفاوض إلى عقد نهائي (اتفاقية)، لتؤسس إلى وضع بدائل سلمية تسمى في أدبيات العلوم السياسية بمقاربات الأمن الشامل.

في هذا الصدد ركزت الجزائر في حراكها الدبلوماسي من أجل المساهمة في إحلال السلم إلى تقديم مبادرات أمنية، معتمدة في ذلك على هذه الروابط لفهم مصدر الخلاف ومسبباته،

---

[1] وهيبة خبيزي، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي". مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مجلد 2، العدد 1، 2016، ص ص 282-283.

وطرح الحل لتحقيق مصلحة الأطراف المتنازعة بطريقة سلمية، وبالتالي سد الطريق أمام مبررات التدخل الخارجي التي انتهت أغلبها إلى الإساءة لسيادة الدول. وبنجاحها في التسوية السلمية لبعض النزاعات تكون الجزائر قد استعادت مكانتها الريادية إفريقيا، وعززت هذه المكاسب بمشاركتها الفعالة على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، والاتحاد الإفريقي حاليا[1].

ثالثا: مضامين النشاط الدبلوماسي:

العمل الجماعي في إطار إقليمي يمثل النموذج المصغر للتحالف الدولي الذي يعتمد كاستراتيجية للحفاظ على حالة الاستقرار بمفهوم توازن القوى، أين تكون المصالح الدافع للتعاون على أساس التفاهم وليس القوة.

اعتبرت الجزائر التنسيق الجهوي، المقاربة الأفضل لمواجهة التهديدات، خاصة وأن طبيعة الدولة المخولة للرد على هذه التحديات غير قادرة للتكيف مع الأوضاع، وهذا ما يؤجج الاضطرابات في الأوساط الشعبية التي تقود إلى اختراق الحدود والمساس بأمن الدول المجاورة، ويفتح الباب على اتساع رقعته الفوضى التي ستبرر بدورها التدخل الأجنبي.

بيّن هذا التوجه عمليا، أن مخلفات الربيع العربي، وتصاعد التهديدات الأمنية وتداعيات التدخل العسكري الأجنبي، حولت المنطقة إلى قنبلة موقوتة، سيؤثر مفعولها على كامل الدول لذا تحركت الآلة الدبلوماسية في كل الاتجاهات، وبعد محطات من التشاور والتفاوض، تكللت الجهود على طرح مقاربة تناولت في البداية المعالجة الفورية لتفكيك الألغام التي تتغذى منها الأزمة. وبعد تأييد العديد من الأطراف المتصارعة، تم تنصيب لجنة مشتركة عسكرية استخبارية تضع في متناول الدول المعنية مباشرة بالأزمة (دول الساحل)، الأداة الأساسية (المعلومة)، والكيفية (الوسائل العسكرية) لمواجهة ومحاصرة الآفة الإجرامية.

[1] بوسعدية، مرجع سابق، ص 166.

في نفس السياق، تم تنصيب لجنتين: الأولى متكونة من الجزائر ومصر وتونس لمساعدة الليبيين تحت إشراف الجامعة العربية، والثانية متكونة من الجزائر والتشاد والنيجر تحت لواء الاتحاد الإفريقي لمساعدة الفرقاء في مالي، وفتحت بالمناسبة جولات حوار ماراطونية في الاتجاهين، تكللت الأولى (مالي) باتفاق الجزائر 2015، في حين تعثرت الثانية (ليبيا) بحكم تدخل أجنبي غلب المصلحة الخاصة على مصلحة شعب بكامله[1].

وفي هذا الإطار بذلت الدبلوماسية الجزائرية خلال سنة 2020 جهودا كبيرة لتمكين الليبيين من وقف الحرب والجنوح إلى السلام، وكان الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" قد صرح في أكثر من مناسبة بأن الجزائر مستعدة للعب دور الوسيط وأن "كل الأطراف الليبية موافقة على المشاركة في أي مبادرة جزائرية"، بينما أكد وزير الخارجية "صبري بوقادوم" في مجلس الأمن الدولي أن الوساطة الجزائرية "مطلوبة ومقبولة من كل الليبيين"[2] .

تجدر الإشارة، إلى أن هناك بعض الأطراف حاولت إقصاء الجزائر وإبعادها عن جهود حل الأزمة الليبية، واتهمتها أطراف أخرى بمحاولة عرقلة خطّة الأمم المتحدة للتسوية، لكن الجزائر لم تصمت أمام هذه الاتهامات ولم تنسحب من الملف الليبي لأنها معنية أكثر من غيرها بحلّه، وهو ما أكده الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في تصريح له:"قلت سابقا إن الشأن الليبي هو شأن جزائري، وإنه لن يحدث أي شيء في هذا البلد دون موافقة الجزائر، نفس الكلام أكرره اليوم. سنفرض أنفسنا للمشاركة في الحل، وإذا لم يشاركونا سنتحمل

---

[1] خلال زيارته للجزائر في شهر مارس 2015، صرح الرئيس المالي السابق إبراهيم بوبكر كايتا، أن الاتفاق الموقع في الجزائر بين الحكومة المالية والشعب الأزاوادي يعتبر بمثابة الاتفاق النموذج المتوازن الذي سوف تعمل الأطراف المالية على تنفيذ بنوده، والذي سوف يشكل أرضية للمصالحة والسلم في المنطقة، وهذه البداية إنما هي محطة لإعادة بناء الدولة وإعادة تشييد وتنمية البلاد حتى يحس كل الأطراف بالفخر بالانتماء لهذا البلد، وأن بلاده كانت على صواب لما طلبت الوساطة الجزائرية. للمزيد أنظر: جريدة الخبر 2015.03.25.

[2] "وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية تصطدم بالتدخلات الأجنبية". فرانس24، تاريخ النشر 10 جويلية 2020، تاريخ الاطلاع 28 فيفري 2021 ، على الرابط: https://www.france24.com/ar:

مسؤولياتنا..والجزائر لن تعرقل خطة الأمم المتحدة، لأننا نأمل في حل دائم وليس حل لأشخاص"[1].

هذا الموقف الجزائري الثابت المدفوع برغبة صادقة في عودة الأمن والاستقرار إلى ليبيا، جعل الأمم المتحدة على لسان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة "ستيفان دوجاريك" تثني على جهود الجزائر الإيجابية لحل الأزمة التي تعصف بالجارة الشرقية منذ عقد من الزمن.[2]

فرغم غياب الجزائر عن بعض مسارات الحل في ليبيا، إلا أنها فرضت مقاربتها لتسوية الصراع الليبي والقائمة على الحل السياسي، ورفض التدخلات الأجنبية والحفاظ على الوحدة الليبية شعبا وأرضا.

إضافة إلى ماسبق، تملك الجزائر حضورا دائما في المشهد السياسي والأمني في مالي، بصفتها قائدا للوساطة الدولية الجارية منذ عام 2014، ورئيسا للجنة متابعة وتنفيذ اتفاق "السلم والمصالحة"، الموقع بالعاصمة الجزائر في جوان 2015 .وتتولى الجزائر منذ 5 سنوات رئاسة اجتماعات دورية مع ممثلي الوساطة الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، مجموعة غرب إفريقيا والأطراف المالية)، لبحث مدى تقدم تنفيذ "اتفاق الجزائر" الذي وقع لتعزيز الأمن والسلم في مالي. وفي حواره الشهري في سبتمبر 2020 مع ممثلي وسائل إعلام محلية صرح الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" بأن "الحل في مالي سيكون 90% جزائريا"، وهو ما يعكس التمسك الجزائري بزمام التسوية في الجارة الجنوبية[3].

---

[1] فضيلة دفوس، "الجزائر تراهن على الدبلوماسية الوقائية". جريدة الشعب ، تاريخ النشر1 جانفي 2021، تاريخ الاطلاع 02 مارس 2021، على الرابط:/http://www.ech-chaab.com/ar

[2] دفوس، نفس المرجع.

[3] حمزة مختار، "الجزائر في مالي.. دبلوماسية نشطة وصدام مع "الإكواس"". الشرق، تاريخ النشر 25 سبتمبر 2020، تاريخ الاطلاع 20 فيفري 2021، على الرابط: https://asharq.com/ar/

كما شهدت دولة مالي زيارات مكثفة لوزير الخارجية "صبري بوقادوم"، خاصة بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "إبراهيم أبو بكر كيتا" في صيف 2020، وفعلا سمحت الدبلوماسية الجزائرية من خلال مقاربة الحل التي طرحتها، من محاصرة الأزمة هناك وإقرار سلطة انتقالية، ووضع قطار اتفاق السلم والمصالحة على سكته الصحيحة بعد تعثر وتعطل دام عدة سنوات[1].

وبفضل الجهود الجزائرية عادت القضية الصحراوية مجددا إلى أجندة مجلس السلم والأمن الإفريقي خلال القمة الاستثنائية الـ 14 التي انعقدت شهر ديسمبر 2020 تحت شعار «إسكات صوت البنادق»، بما يضع حدا لمحاولات المغرب إقصاء الاتحاد الافريقي من الجهود الرامية إلى إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية، يكفل للشعب الصحراوي حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال[2].

الجزائر ومن خلال مايشهده جوارها الإقليمي من تصعيد، حتى وإن كان خارج حدودها، فتداعياته ستمتد لتمس أمنها القومي، الأمر الذي يجعلها تجتهد باستمرار من أجل احتواء الأزمات المتفجرة من حين إلى آخر بدول الجوار الإفريقي.

المحور الثاني: الرهانات المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية

أثبتت الدبلوماسية من خلال النجاح الذي حققته في فض النزاعات سواء على المستوى الإفريقي أو العربي، أن شعوب هذه القارة قادرون على اجتياز الأزمات وإنهاء الخلافات

---

[1] دفوس، مرجع سابق.

[2] "إعادة القضية الصحراوية إلى مجلس الأمن والسلم الإفريقي". وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ النشر 07 ديسمبر 2020، تاريخ الاطلاع 05 مارس 2021، على الرابط :
https://www.spsrasd.info/news/ar/articles/2020/12/07/29363.html

والوصول إلى مخارج سياسية، عبر قنوات الحوار والتفاوض بغض النظر عن طبيعة الخلاف ومصادر تأجيجه.

هذا الإدراك المشترك سوف يؤمن في المستقبل الاعتماد على الحلول السلمية لمواجهة أي أزمة مهما كانت شدتها، وينمي في سياسات الدول القراءة المستقبلية للأزمات المحتملة والتدخل في الوقت المناسب لمنع تفاقمها.

فالمصالحة في مالي وليبيا تؤكد أن التوجه الذي اعتمدته الدبلوماسية الجزائرية سواء في بداية الأزمة أو ما بعدها، بدأ ثابتا واستطاع التغلب على معطيات الحرب المفتعلة والوقائع التي تحددها ميادين المواجهة في إطار معادلة مختلة أي "منتصر ومنهزم". فالاستمرار في تغليب لغة الحوار سيشجع الأطراف المتنازعة للجلوس للحوار من أجل المحافظة على وحدتهم، لأن مستقبلهم ليس في إلغاء الآخر، ولكن في التعايش على اعتبار أنه إحدى مكونات الشعب .

ما تم إنجازه لغاية الآن يعتبره المحللون بمثابة رسالة قوية تريد الجزائر أن يسمعها المعارضين والمشككين في قدرة الأفارقة عامة، والجزائر خاصة في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة، وكذا الفواعل المؤيدة لاستدامة الأزمات في العلاقات الدولية، من أجل التدخل في كل مرة وبغايات مختلفة لحماية مصالحها، والانقضاض على كل مبادرة سلمية وإعلان فشلها، وبالتالي تغييب الجزائر كما فعلت وتفعل في كل مرة الدول الغربية في مناطق النزاع التي تكون طرفا فيها.

أولا: الفشل الدولاتي:

موضوع الدول الفاشلة أخذ حيزا كبيرا في الحقل المعرفي، حيث يعتبر العديد من المختصين في الشأن الإفريقي، أن الدولة الحديثة في هذه القارة لم تظهر إلا كنسخة للنظام الاستعماري الغربي المتسلط، وورثت عنه ممارسة الاقصاء التي تحولت دكتاتورية فرضت إيديولوجية القمع والتهميش والإلغاء، أحيت في الشعوب العودة إلى طابع العنف الطائفي لممارسة السلطة بجميع أشكال الفوضى كالانقلابات العسكرية، الاغتيالات والحروب الأهلية المتكررة، التي امتدت تداعياتها إلى جميع مجالات الحياة لتفضي، في النهاية إلى حالة من

اللاأمن، وظفت من طرف الجماعات المسلحة، وعصابات الجريمة المنظمة لتجعل من المنطقة المركز الرئيسي لقيادة الأعمال الإرهابية، وهذا ما تسبب في انتشار التهديدات الأمنية التي وصلت حد المساس بأمن الدول المجاورة، على غرار دول المغرب العربي لتنتقل العدوى إلى دول الاتحاد الأوروبي.

فشل الدول[1] من الناحية السياسية في إرساء قواعد للممارسة الديمقراطية الضامنة لانتقال السلطة والاستقرار في المؤسسات السياسية، وعدم قدرة الحكومات المركزية في أداء وظائفها السيادية لتوفير الحماية والأمن للسكان، خاصة في المناطق التي تعيش حالة من التهميش والفقر، استغلتها الدول الغربية (فرنسا) كمبرر، على اعتبار أن التحديات أصبحت تفوق قدرات دول المنطقة، وضغطت على رؤساء دول الساحل الإفريقي لقبول مساعدتها على استعادة الأمن والاستقرار، ونجحت في الحصول على الإذن بالتدخل العسكري من طرف الأمم المتحدة اللائحة 2012/2085[2].

بالنسبة للجزائر، فإن المواجهة الحقيقية تستدعي المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي للقضاء على دوامة العنف الطائفي، لذا يجب الانخراط في نهج شامل يتطلب من جهة إعادة التفكير بصورة خلاقة في الدعم العسكري الذي يقدم لبلدان المنطقة للرد على هذه التحديات، كما يجب اتخاذ جملة من الإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كتعزيز الحوار الجريء والشامل مع الطوائف المتصارعة وتقديم الخدمات في المجالات التعليمية الفلاحية والصحية للطبقات التي تعاني من التهميش، لتعزيز وجود الدولة في الأطراف وتعزيز سيادة القانون، وبذلك نكون قد أسقطنا مقولة "جان فرانسوا بايار" الذي عبر عن هذا الفشل

[1] للإشارة فإن مفهوم الدولة الفاشلة يتم توظيفه من الدول الغربية لتبرير سياساتها التدخلية، علما أنها السبب في هذا الفشل.

[2] Oriane Ben Attar, « Le role de la France dans la crise Malienne ». Paris : Civitas Europa, N°31 , 2/2013, p145.

بسياسة ملء البطون، التي لن تقبلها الشعوب التي تصارع من أجل البقاء والخروج من الهيمنة والتبعية الاستعمارية[1].

ثانيا: العمل الجماعي الإفريقي:

أهمية البعد الإفريقي بالنسبة للجزائر ليس بالجديد، فهو يعود إلى سنوات الحرب التحررية أين أدركت الجزائر ما تمثله هذه الدائرة لتحركاتها الجيوسياسية، بحيث شكلت إحدى القواعد الخلفية لها في سياق التضامن الثوري الذي غطى كل المناطق الحدودية.

بعد الاستقلال، ومن منطلق مبادئ بيان أول نوفمبر تبنت الجزائر قضايا القارة، ونظرا لكونها من الدوّل التي عانت من ويلات الاستعمار، أسست لنفسها عنوان الدولة المحبة للسلام وحملت على عاتقها مهمة الدفاع عن القارة، ومساندة الحركات التحررية، حيث أصبح فيما بعد مبدأ مقدس في السياسة الخارجية الجزائرية[2]. وقد لخص الأسس الشاهدة على صلابة هذه العلاقات الباحث "سليمان الشيخ" فيما يلي ، **أولا**: التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والإمبريالية، **ثانيا**: المتغير الإيديولوجي والسياسي كان المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر إلى التركيز على إفريقيا في سياستها الخارجية كمجال حركة جيوسياسي مفضل، **ثالثا**: المتغير الاقتصادي وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية لاستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي من خلال المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي[3].

---

[1] Boubacar Haidara, «Pourquoi l'opinion publique malienne a une vision négative de l'opération Barkhane, THE CONVERSATION ,10.02.2020, consulté le 07.03.2021 : https://theconversation.com/pourquoi-lopinion-publique-malienne-a-une-vision-negative-de-loperation-barkhane-130640

[2] يقول الزعيم الثوري الإفريقي"أميلكال كابرال": إذا كانت مكة قبل المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين فإنّ الجزائر تبقى قبلة للثوار والأحرار.

[3] Slimane chikh, «La politique Africaine de l'Algérie». Annuaire de l'Afrique du nord, Vol.17, éditions du CNRS, 1979 . pp 3-5.

أثر الثقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع استراتيجي في المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفا على كل الجهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية، مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلات وتطورات. وقد أدرك صناع القرار الجزائريين هذا منذ عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين" الذي اعتبر أن" المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر".[1]

ولتعزيز أمنها الإقليمي في العمق الإفريقي والمغاربي، عملت الجزائر بعد خروجها من عزلتها المفروضة على الإنخراط في شبكة من الشراكات الإستراتيجية والأمنية والحوارات مع الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أكده الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر2007 أنه "حتمي على الجزائر الانخراط في كل المساعي والجهود الدولية خدمة لمصالحنا الأمنية وسياساتنا الدفاعية"[2].

من هذا المنطلق وسعيا منها لترسيخ وتعزيز مقاربة أمنية إقليمية مستقلة، لمواجهة المقاربات الدولية التي تسعى لفرض الهيمنة واستغلال خيرات المنطقة، كثفت الجزائر من حراكها على الصعيد الإفريقي وعبر ترتيبات شملت العديد من المجالات إقليميا، بتنسيق الجهود بين الدول والجهات المختصة على مستوى الاتحاد الإفريقي، على غرار مجلس السلم والأمن الإفريقي ومنظمة دول غرب إفريقيا ومنظمة الشرطة الإفريقية، من خلال تفعيل الاتفاقيات ووضع آليات متفق عليها لضمان تنفيذها على الأرض، في نفس السياق سعت الجزائر للتعاطي

---

[1] "بعد تفاقم الأزمة في منطقة الساحل.. الجزائر أمام فرصة تاريخية للريادة الإقليمية". موقع جزايرس، المصدر من الجزائر نيوز ، تاريخ النشر 28 ماي 2014، تاريخ الاطلاع 20 فيفري 2021، على الرابط:

https://www.djazairess.com/djazairnews/73436

[2] فريد بوراس، "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الثاني، جوان، 2009 ، ص71.

والتكيف بعقلانية مع مبادرات الدول الكبرى خاصة في المسائل الأمنية حتى تتفادى التصادم بالنظر إلى صعوبة الأوضاع الراهنة.

يبقى إرساء نظام أمني إقليمي في القارة الإفريقية عامة والساحل خاصة، إحدى أهم الرهانات بالنسبة للجزائر، لذا يجب أن تنخرط كل الدول في مقاربة المواجهة الشاملة للتهديدات والمخاطر، على أن تكون الرؤية واحدة يتقاسمها جميع الفاعلين، ويجب أن تكون متعددة (الجوانب الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتنموية)، تتوافق والتصور الحديث للأمن الذي أصبح يأخذ أبعادا متعددة، ويتماشى مع المعايير والقواعد الدولية المعمول بها في إستراتيجيات مواجهة التحديات الأمنية.

ثالثا: اعتماد الأمن المتبادل:

أثبتت الدراسات العلمية والتجارب الميدانية أن اعتماد الدول على القطرية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، لم يأت بنتيجة بل عكس ذلك فقد ساهم في انتشار العدوى عبر العالم، لذا يقترح بعض المنظرين على غرار "باري بوزان"، مفهوم "مركب الأمن" "كنموذج لفوضوية مصغرة، ويشرعن مركب الأمن على الإعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة"[1]. أي التحالف لبناء أنظمة أمنية إقليمية تساعد على المحافظة على حالة الاستقرار، وبذلك يصبح بإمكان الدول نسج علاقات للتعاون والعمل الجماعي بما يخدم المصالح المشتركة.

الجزائر التي وجدت نفسها وجها لوجه أمام التهديد الإرهابي الذي عانت من ويلاته لعشرية كاملة في الداخل، لتجده بدرجة أخطر بعد تلاقيه مع عصابات الجريمة المنظمة في العمق الإفريقي، وبالضبط في الساحل والعمق المغاربي في الجهة الشرقية ليبيا وتونس، ورغم القيود التي تفرضها العقيدة الأمنية والعسكرية من عدم التدخل الخارجي، إلا أن الجزائر حاولت طرح الإقليمية الأمنية على المستوى الإفريقي، خاصة وأن المؤشرات العملياتية تفيد بأن

[1] رابح زاوي، "معضلة أمن الحدود والتأسيس للمركب الأمني: قراءة في منطلقات مدرسة كوبنهاجن". دفاتر المتوسط، العدد السادس، ص59.

الأمن القومي لدول الجوار (ليبيا، موريتانيا، النيجر) قد تأثر سلبا لعدم قدرتهم على التكيف مع هذه المستجدات، ناهيك عن المشاكل والهشاشة التي أصبحت شاملة.

الطرح الذي جاءت به المقاربة الجزائرية يعتمد على إقناع الفواعل الإقليمية على أهمية الحفاظ على الاستقرار والأمن من منظور إقليمي بحت، لتبدأ في مرحلة ثانية إلى تقسيم الأدوار والوظائف الأمنية بقدر عالي من التأهيل لمواجهة التحديات، وإن نجحت في إنشاء هياكل لإدارة الأزمات، ووضعت الأرضية للتنسيق العسكري والاستخباراتي وجسدت بعض برامج التنمية، إلا أن العديد من العراقيل ما زالت تعيق تحقيق مضامين هذه المقاربة. لكن هذا لم يمنع من مواصلة المسيرة والتشبث بموقفها المشجع لتكثيف الروابط ، وتسهيل العمل الجماعي في كل المجالات عوضا عن أضرار التنافس الأجنبي السلبي، الذي أثبت أن تواجده يبرره الهدف المصلحي وليس الدفاعي.

خاتمة:

ختاما لما تقدم، يتضح أن فشل المنظومة الأمنية الافريقية في إحلال السلم بالمنطقة لا يعني بالضرورة استحالة المهمة إقليميا، لأن المساهمة الفعالة والرائدة للدبلوماسية الجزائرية في إدارة وتسوية النزاعات سلميا يكفي للإجابة على كل التساؤلات. ومن بين النتائج المتوصل إليها:

-أن عامل أو مصطلح الأزمة مهم جدا لفهم وتفسير الدبلوماسية الجزائرية التي أكدت حضورها من التأسيس لغاية اليوم، في معالجة القضايا المتنازع عليها من أجل الوصول إلى حلول سلمية، وذلك من خلال قيادة المفاوضات ولعب دور الوسيط بين الأطراف المتصارعة، وتقديم مبادرات وحلول بإشراك فواعل إقليمية أو دولية.

-النجاحات المحققة في العديد من القضايا الشائكة أكدت مدى أهمية المقاربة الجزائرية في إحلال السلم والأمن، وهذا ما فرض احتراما لمساعيها دوليا وجعل منها الدولة المحورية في محيطها الإقليمي.

-قناعة الجزائر بأن العنف كمحرك للنزاعات ينشط ويفكر بطرق قديمة وجديدة ويدخل في تحالفات قد تدمر مجتمعات بكاملها، وتصيب دولا بأعطاب قد لا تنهض منها بعد سنين، أصبح مجسد ميدانيا في الأوضاع الأمنية التي يعيشها الساحل الإفريقي، خاصة بعد التدخل

العسكري الفرنسي وفي بعض دول المغرب العربي، بعد موجة ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، مما ألقى بضلاله الخطيرة على الأمن القومي الجزائري، واضطر صانع القرار إلى توجيه البوصلة الاستراتيجية نحو العمق الإفريقي، وإعادة تفعيل الحراك الدبلوماسي لاحتواء الظاهرة الأمنية والحيلولة دون انتشارها، وذلك بالتركيز على ما يلي:

1-في إطار لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تم تأسيسها عام 2010، يجب التنسيق بين جيوش الدول الأربعة في جهود مواجهة كافة التحديات بالمنطقة بالإعتماد حصرا على الإمكانات الخاصة بجيوش المنطقة. والمزيد من التعاون والتشاور وتبادل المعلومات في إطار مجموعة تبادل التحاليل والآراء بكل حرية حول المواضيع المتعلقة بالمجال الأمني.

2-العمل على إيجاد توافق سلمي بين الأطراف المتصارعة إثنيا وعرقيا وإدماجهم في مخططات التكامل الوطني، مهم جدا، لأن التهميش وكبت الحريات، وصراع الهويات، من العوامل المغذية للإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة، والمتسبب في هشاشة الأنظمة المركزية التي قد تصل إلى حد تفكيك الدولة الوطنية، ليبقى تقسيم السودان شاهدا على ذلك، حتى لا نصل إلى إعادة رسم الخرائط والحدود والتقسيم كما هو عليه الحال الآن في أوروبا الشرقية.

3-تفعيل التعاون الإقليمي بين كافة الدول الإفريقية والمغاربية على أساس اتفاقيات ثنائية أو جماعية لتعزيز مراقبة الحدود، بتقديم الدعم المادي واللوجيستي وتقوية القدرات الأمنية لقطع الطريق على الآفة الإرهابية، ومنعها من الوصول إلى أقاليم أخرى، ومنع عمليات استيراد الإرهابيين من الخارج، ومكافحة تهريب الأسلحة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

4-دعم وتشجيع عمليات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل المبادرات ما دامت تهدف إلى تعزيز الوساطة والحوار بين المجتمعات المحلية والحكومات المركزية، بغية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وتجنب تدخل الدول الكبرى ذات المصالح في المنطقة.

5-المنطقة محتاجة إلى تنمية شاملة وهذا ما يستدعي بذل مجهودات متناسقة من أجل استغلال تنافس الدول الغربية الكبرى وجلب مشاريع استثمارية، كما يجب خلق تكتل أو

تحالفات لادخال لاعبين جدد على غرار الدول العربية والآسيوية، للنهوض اقتصاديا والقضاء على العديد من المشاكل التي أفضت إلى عدم الاستقرار، كما ستسهم هذه الخطوة في تنويع المبادلات التجارية، وتعزيز المركز التفاوضي لدول المنطقة.

قائمة المراجع:

-الحسين الزاوي، المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011.

-مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003.

- رابح زاوي، "معضلة أمن الحدود والتأسيس للمركب الأمني: قراءة في منطلقات مدرسة كزبنهاجن". دفاتر المتوسط، العدد السادس.

-رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد التاسع، جوان 2016.

-وهيبة خبيزي، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي". مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مجلد 2، العدد 1، 2016.

-فريد بوراس، "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الثاني، جوان، 2009 .

-أمين بلعمري، "إفريقيا قادرة على بناء السلام". الملف الدبلوماسي، جريدة الشعب، العدد 16726، 20 ماي 2015.

-حسين بوجمعة، "بموازاة الإعلان عن قوات إفريقية، مؤتمر دولي في الجزائر حول الإرهاب والتهريب في القارة السمراء". جريدة العرب، 05 أفريل 2008.

-حمزة مختار، "الجزائر في مالي.. دبلوماسية نشطة وصدام مع "الإكواس"". الشرق، تاريخ النشر 25 سبتمبر 2020، تاريخ الاطلاع 20 فيفري 2021، على الرابط: https://asharq.com/ar/

-فضيلة دفوس، "الجزائر تراهن على الدبلوماسية الوقائية". جريدة الشعب ، تاريخ النشر1 جانفي 2021، تاريخ الاطلاع 02 مارس 2021، على الرابط:/http://www.ech-chaab.com/ar

-"وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية تصطدم بالتدخلات الأجنبية". فرانس24، تاريخ النشر 10 جويلية 2020، تاريخ الاطلاع 28 فيفري 2021، على الرابط:

https://www.france24.com/ar

-"بعد تفاقم الأزمة في منطقة الساحل.. الجزائر أمام فرصة تاريخية للريادة الإقليمية". موقع جزايرس، المصدر من الجزائر نيوز ، تاريخ النشر 28 ماي 2014، تاريخ الاطلاع 20 فيفري 2021، على الرابط: https://www.djazairess.com/djazairnews/73436

-إعادة القضية الصحراوية إلى مجلس الأمن والسلم الإفريقي". وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ النشر 07 ديسمبر 2020، تاريخ الاطلاع 05 مارس 2021، على الرابط :

https://www.spsrasd.info/news/ar/articles/2020/12/07/29363.html

-Oriane Ben Attar, « Le role de la France dans la crise Malienne ». Paris : Civitas Europa, N°31 , 2/2013.

-Slimane chikh, «La politique Africaine de l'Algérie», Annuaire de l'Afrique du nord, Vol.17, éditions du CNRS, 1979 .

-Boubacar Haidara, «Pourquoi l'opinion publique malienne a une vision négative de l'opération Barkhane, THE CONVERSATION ,10.02.2020, consulté le 07.03.2021:

https://theconversation.com/pourquoi-lopinion-publique-malienne-a-une-vision-negative-de-loperation-barkhane-130640

تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري: دراسة في التداعيات وآليات المواجهة.

The impact of thelibyan crisis on the Algerian national security: astudy of the implacations and coping mechanisms.

د. رقولي كريم

جامعة سطيف 2

-Karimch053@hotmail.fr

ط. د. وغليسي أحلام

جامعة سطيف 2

ahlemouaghlici@gmail.com-

ABSTRACT:

The aim of this study is to try to comprehend the background of the libyan crisis, which is one of the Most crucial new security files and a security challenge for algeria in particular, due to the numerous Security ramifications and risks it entails, exposing algeria's security to the escalation of transnational Threats.

This is in addition to emphasizing how algeria responds to these challenges in order to maintain and Defend its national security and stability

Keywords :

libyan crisis, algerian national security , threats.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على خلفية الأزمة الليبية بإعتبارها من أهم الملفات الأمنية الجديدة وتحديا أمنيا للجزائر بشكل خاص، وهذا نظرا لما تحمله من تداعيات ومخاطر أمنية عديدة، مما جعل أمنها مكشوفا مع تصاعد وتيرة التهديدات العابرة للأوطان.

هذا بالإضافة إلى إبراز كيفية تعامل الجزائر مع هذه التهديدات من أجل ضمان وحماية أمنها واستقرارها الوطني.

كلمات مفتاحية:

الأزمة الليبية، الأمن القومي الجزائري، التهديدات.

مقدمـة:

شكلت الأزمة الليبية جملة من التداعيات على مختلف الاصعدة مما أدى إلى توسع نطاق التهديدات الأمنية والإجتماعية والاقتصادية، ليس فقط على المستوى الداخلي، بل حتى على المستوى الإقليمي، والتي أصبحت مصدر قلق لدول الجوار على رأسها الجزائر.

وأمام تصاعد الخطر الليبي الناتج عن الإنفلات الأمني داخل ليبيا ومخاوف الجزائر بشأن ذلك على أمنها واستقرارها، كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تعمل على محاولة ايجاد حل للأزمة من خلال القيام بعدة مبادرات مع الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية ودول الجوار والفاعلين الدوليين بايجاد طرق لتسوية الأزمة.

وتأسيسا لما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى شكل عدم الاستقرار في ليبيا تهديدا فعليا للأمن الجزائري؟

المقاربة المنهجية:

_ **منهج دراسة الحالة:** تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة لأننا بصدد دراسة الأزمة اليبية وتأثيرها على الأمن الجزائري.

_ **المنهج الوصفي التحليلي:** تم الإعتماد عليه من خلال استقصاء التهديدات التي تفرزها الدولة المنهارة (ليبيا) ومدى تأثيرها على المحيط الإقليمي (الجزائر).

تقسيم الدراسة:

المحور الأول: الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

أولا: خلفيات الأزمة الليبية

ثانيا: إنعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري

المحور الثاني: المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية

أولا: مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية

ثانيا: الاستراتيجية الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية وتأمين حدودها

المحور الأول: : الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

سنعالج في هذا المحور خلفيات الأزمة الليبية، وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري من الجانب الأمني والاقتصادي والاجتماعي.

أولا: خلفيات الأزمة الليبية:

في فيفري عام 2011 خرجت مجموعة من الشخصيات والفصائل والقوى السياسية للمطالبة بتنحي وسقوط النظام القذافي، وفي 18 فيفري توسعت هذه الاحتجاجات إلى العديد

من المناطق في البلاد، وهو ما أدى إلى حدوث اشتباكات بين المتظاهرين وشرطة النظام، بعد أن قامت هذه الأخيرة برمي المتظاهرين بالرصاص، وقد سقط العديد من القتلى.

وأعلن على إثرها الرئيس الليبي معمر القذافي بعدم رغبته في التنحي وسيستخدم جميع الوسائل للتمسك بالسلطة.[1]

إن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضذد الثوار في شرق ليبيا هو ما جعل مجلس الأمن في 26 فيفري 2011 يتبنى قرار فرض حظر عسكري واقتصادي على النظام الليبي، وقد قام حلف الشمال الأطلسي (الناتو) بحملة عسكرية في 19 مارس ضد كتائب القذافي لإنقاض بنغازي سميت "فجر الأوديسة"، واستمر الهجوم الجوي على ليبيا بواسطة التحالف الدولي إلى غاية سقوط معمر القذافي في أيدي الثوار و إعدامه في 20 أكتوبر 2012.[2]

بعد الإطاحة بنظام القذافي لم يجد الثوار أي تمثيلات للدولة ومؤسساتها المدنية أو العسكرية، كون القذافي كان يستند إلى شخصه فقط لا إلى المؤسسات أو الترتيبات الأخرى الغير رسمية، وهو ما خلف تركة ثقيلة أثرت على مستقبل ليبيا بعد الثورة ووالتي انتهت بسقوط نظام القذافي، وهو ما أدى ببعض التشكيلات السياسية إلى استغلال الرأي العام بشأن القذافي لخدمة توجهاتها مما عمق الأزمة واعطاها عدة أبعاد تمر بها البلاد اليوم.[3]

ثانيا: انعكاسا الأزمة الليبية على الأمن الجزائري

1_الانعكاسات الأمنية: أدى الانفلات الأمني وحالة عدم الاستقرار الذي تعيشه ليبيا منذ سقوط نظام القذافي إلى بروز مجموعة من التحديات والتهديدات التي تواجه الجزائر بحكم قربها الجغرافي، وفي هذا الصدد نذكر:

---

[1] الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، تم تصفح الموقع يوم: 2 مارس 2012. http://crisisgronp.org

[2] (نور أوعلي)، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، تم تصفح الموقع يوم: 1 مارس 2021. http://www.startimes.com

[3] (يسرى أوشريف)، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2015-2016، ص. 129.

_ انكشاف الحدود الشرقية للجزائر: والتي تمتد على طول 980 كلم في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات كبيرة مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.[1]

_ التهريب والمتاجرة بالسلاح: أدى انهيار الدولة في ليبيا إلى وصول العامة للسلاح بأنواعه "خفيف، متوسط، ثقيل ومتطور" في كافة مخازن الجيش والشرطة للاستعانة به في مواجهة النظام ثم نقله بعد ذلك إلى دول الجوار على رأسها الجزائر، حيث ينشط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيعه.[2]

_ انتشار وتنامي الجريمة المنظمة: بعد الإطاحة بنظام القذافي دخلت ليبيا في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي جعل منها دولة هشة، وعادة ما تكون هذه الأوضاع الأرض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين، بحيث تشير الإحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها وتزايد نشاط الهجرة السرية، فهذا النوع من المناطق أبح يستخدم كنقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية بما في ذلك الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة وتهريب المخدرات.[3]

_ تنامي الهجرة الغير شرعية: أصبحت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي من المسالك الأسهل لهذه الظاهرة نظرا لضعف المراقبة على الحدود، وتعتبر الجزائر منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة الفارين من الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية الصعبة في ليبيا.[4]

---

[1] (سليماني مباركية) ، تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 2، 2018، ص. 245.

[2] (حنان دريسي)، الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، ب س ن، ص. 133.

[3] (سليماني مباركية) ، المرجع سبق ذكره، ص.245.

[4] المرجع نفسه، ص. 246.

2_ <u>الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية:</u> لم يقتصر التهديد المتصاعد للأزمة الليبية على الجوانب المتعلقة بالبيئة الأمنية الجزائرية فحسب، بل تعداه إلى جميع مناحي الحياة.

نظرا لحدود الجزائر الطويلة مع ليبيا والمقدرة ب 982 كلم فإن ذلك يتطلب على الجزائر قدرات مالية مادية وبشرية لتأمين حدودها[1]، حيث تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى أكثر من 1118 مليار دينار سن 2018[2]، وهذا يفسر بشكل واضح أن استمرار تصاعد تهديدات الأزمة الليبية وعدم احتوائها سيبقى يستنزف الميزانية المخصصة للدفاع وهو ما يؤدي إلى نقص في مقدرات الميزانية في القطاعات الأخرى على غرار التنمية والصحة....

ونذكر هنا التداعيات التي تعرضت لها الجزائر نتيجة أزمة الرهائن في "تيغنتورين" على الجاني الاقتصادي، فقد كلفها ما يزيد عن 44 مليون دولار لإعادة تأمين المواقع النفطية وتزويدها بأحدث وسائل المراقبة والرصد، وهو مطلب الشركات الأجنبية للعودة إلى العمل في الجزائر خوفا من القتل والاختطاف على الحدود الليبية الجزائرية.[3]

وحسب تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فإن قضية اللاجئين تفرز أخطاراكانتقال الأمراض المعدية والأوبئة التي ينقلها أزيد من 10 ألاف مهاجر غير شرعي سنويا للجزائريين.[4] وهذه التداعيات تكلف الخزينة العمومية وتمس بالمقدرات الاقتصادية للجزائر، وبالتالي سيؤثر سلبا على السياسات الاقتصادية المنتهجة في العديد من القطاعات الأخرى

---

[1] (يسرى أوشريف)، مرجع سبق ذكره، ص.225.

[2](ربيعة خريف)، وزارة الدفاع الجزائرية تتربع على عرش ميزانية الدولة 2018، تم تصفح الموقع يوم: 7 فيفري 2020.http://www.arbstody.net

[3](كربوسة عمراني وسهام زروال)، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013، الجزائر، ص. 06.

[4]نزوح المئات من الليبيين والأفارقة نحو الجزائر، وضع خطة إنسانية استباقية على الحدود الشرقية لإغاثة اللاجئين، تم تصفح الموقع يوم: 7 فيفري 2020..http://www.djazairess.com/alfadjr

أما من الناحية الاجتماعية فقد انعكست الأزمة الليبية على الجزائر، فقد شهدت الجزائر عدة احتجاجات، الأمر الذي أصبح يهدد الأمن الجزائري والاستقرار الاجتماعي في الجزائر، وقد زادت خطورة هذه الاحتجاجات التي عرفتها ولايات الجنوب الجزائري على غرار كل من ورقلة وغرداية في تهديد أركان السلم وبالتالي زعزعة الأمن القومي خاصة وأنه قد كان لهذه الاحتجاجات في الجنوب ارتدادات في بعض الولايات الشمالية، وقد كانت معظم الاحتجاجات تتعلق بالشغل وتحسين الوضاع الاجتماعية.[1]

المحور الثاني: المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية

نظرا للإنفلات الأمني الذي عاشته ليبيا والأوضاع المزرية على المستوى الداخلي، أثر ذلك على دول الجوار مما دفع بالجزائر إلى تبني استراتيجية ردعية لمواجهة تلك التهديدات.

أولا: مضامين المقاربة الأمنية الجزائرية للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية

أمام تصاعد الخطر الليبي على الأمن القومي الجزائري، وضعت الجزائر مقاربة أمنية خاصة للتعامل مع تداعيات الزمة الليبية من أجل المحافظة على استقرارها، وقد تمثلت هذه الآليات في:

1_ **ضبط الحدود:** عملت الجزائر على تأمين حدودها وذلك من خلال نشر الجنود على طول الشريط الحدودي وإقامة قواعد عسكرية في الجنوب الجزائري، لتفادي آي تسلل للجماعات الإرهابية والمهربين في الجنوب الجزائري.[2]

2_ **رفع حجم ميزانية الإنفاق والتسليح:** قامت الجزائر برفع حجم ميزانية الإنفاق والتسليح، حيث بلغ إجمالي إنفاقها نحو 10,57 مليار دولار لسنة 2018، وذلك من أجل التصدي لتصاعد المد الارهابي وتنامي تأزم الأوضاع والإنفلات الأمني في ليبيا.

ولقد عمدت الجزائر لتطوير ترسانتها العسكرية على إقتناء أسلحة متطورة من السوق الروسية.

---

[1](يسرى أوشريف)، المرجع سبق ذكره، ص. 228.

[2] أحداث عسكرية، قوات الجيش تحبط محاولة لتهريب أسلحة وذخائر إلى الجزائر، مجلة الجندي، العدد 468، ص. 4.

3_ **مكافحة التهريب والمتاجرة بالسلاح والمخدرات:** عملت الجزائر على زيادة الموارد والإجراءات الوقائية اللازمة لمكافحة التهريب والمتاجرة بالسلاح والمخدرات، من خلال مستويين: تأمين المجالات المفتوحة، وكذا المداخل والمنافذ الحدودية الرئيسية، حيث عملت وحدات الجيش في الستوى الأول على تحسين ظروف العمل في المناطق المعزولة وتعزيز قدراتها في الرصد والإستعلام وتعزيز الجهاز الأمني الرقابي، كما إتخذت وحدات الجيش تدابير صارمة من خلال الإعتماد على المعوقات الهندسية من خلال حفر الخنادق وبناء الحواجز والأسلاك الشائكة لإحباط العمليات التهريبية.

وفي هذا الصدد قامت الجزائر بحفر خندق مكهرب تم ملؤه بالبترول وتم وضعه على الحدود المشتركة في ليبيا.[1]

أما على المستوى الثاني فقد سعت إلى تكثيف الإجراءات الرقابية والإعتماد على أشخاص ذي خبرة وفطنة لدى حراس الحدود.

4- **بناء علاقات دبلوماسية مع دول الجوار:** إعتمدت الجزائر على مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" مع دول الجوار من خلال العمل على التشاور السياسي والتعاون في مختلف الميادين.[2]

ثانيا: الاستراتيجية الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية وتأمين حدودها

تتمثل أهم مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية فيما يلي:

_ رفض التدخل العسكري لإخضاع الأطراف المتصارعة، ومحاولة الجمع بين هذه الأخيرة ضمن حوار يهدف إلى وقف وتجاوز الصراع، وجاءت دعوة الجزائر للمشاركين في الحوار من منطلق أن الجميع جزء من الأزمة وجزء من الحل، عكس الشروط التي قدمتها دول أخرى (الولايات المتحدة والبعثة الأممية) بحيث ترى أن مجلس النواب المنعقد "بطبرق" وحكومة "عبد الله

---

[1] (الحامدي عيدون)، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014، ص. 136.

[2] (كمال بوناب)، مبدأ حسن الجوار الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية، تم تصفح الموقع يوم: http://m.ahewar.org

الثني" الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي، واعتبار المؤتمر العام وحكومة الإنقاذ الوطنية برئاسة "عمر الحاسي" عديمتي الشرعية.[1]

_ السعي لإيجاد حل سياسي من أجل القضاء على العنف واستعادة الدولة وذلك من خلال جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار، وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة "أحمد ميزاب" في حوار أجراه في ديسمبر 2013 مع جريدة "الوسط" الليبية عن إطلاق مبادرة الحوار بالاستعانة مع بعض الوجوه المتحفظة لإنجاح مبادرتها.

[1] المرجع نفسه، ص.235.

وقد أكد "أحمد ميزاب" أن المبادرة الجزائرية تقوم على جمع الفرقاء أولا ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة، وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي تؤسس لألية بعث مؤسسات دولية وتفعيلها، كما تضمنت تحديد المسؤوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات.[********]

_ توقيع اتفاقية الصخيرات في 2015/12/17 والذي من أهم منجزاته تعيين حكومة الوفاق الوطني والذي اعتبرها الاتفاق الممثل الرسمي للدولة الليبية في انتظار واستكمال البناء المؤسساتي للدولة الليبية، إلا أن هذا الاتفاق لم ينجح نظرا لاعتراض بعض الأطراف الليبية.[††††††††]

_ عقد العديد من اللقاءات على أراضيها واستضافت جولات حوار بين قادة وممثلي الأحزاب السياسية،[‡‡‡‡‡‡‡] وقام "مارتن كويلز" المبعوث الأممي بدعم المبادرة التي أقيمت في تشرين 2 عام 2016 ما بين الرئيس الجزائري ونظيره التونسي، حيث أطلقت هذه المبادرة بشكل رسمي لحل الأزمة الليبية.[§§§§§§§§]

_ وتسعى الجزائر من خلال مبادراتها هذه إلى:

- ✓ استبعاد المواجهة عن طريق السلاح بين الأطراف المتصارعة وإيجاد حل للأزمة، وبذلك منع التدخل الإقليمي والدولي في ليبيا.

[********] تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، تم تصفح الموقع يوم: 7 فيفري2020.
http://www.afrigatenews.net/article.

[††††††††] (حوسين بلخيرات)، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 1، ب س ن، ص.51.

[‡‡‡‡‡‡‡] (علي محمد فرج النحلي)، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2018، ص.44.

[§§§§§§§§] (Simplice A. Asongu and Jacinta C) Nwachukwu, Revolution empirics: predicting the Arab Spring, Empirical Economics, 51, 2016.

- ✓ بناء مؤسسات الدولة تحتكر حيازة السلاح واستعماله، ما يضمن عدم وصوله إلى الجزائر عبر الحدود، وذلك من خلال التعاون على ضبط هذه الأخيرة.
- ✓ فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا لفك الحصار على دول الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية، وتخفيف الضغط على الجيش الجزائري.[*********]
- ✓ ونتيجة لحالة اللاإستقرار والفوضى التي تعيشها ليبيا (غياب الدولة، تفكك المجتمع، تعدد الميليشيات المسلحة وظهور نموذج الحرب بالنيابة)، سعت الجزائر إلى تأمين حدودها، وذلك من خلال عقد اتفاقيات ثنائية وتدعيم حدودها بزيادة عدد الجيش طول شريطها الساحلي كتدابير وقائية، وذلك من خلال:
- ✓ استدعاء السفير الجزائري وطاقمه من طرابلس وغلق الحدود البرية مع ليبيا في ماي 2014.
- ✓ نشر أعداد إضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود.
- ✓ إعلان حالة الطوارئ في ثلاثة ولايات حدودية في الجنوب والجنوب الشرقي كإجراء احترازي من أجل احتواء واستقبال اللاجئين الليبيين ومالي.
- ✓ توقيع اتفاقية ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في مارس وأفريل 2012، نظرا للانتشار السريع للظاهرة الإرهابية وتوغلها في المنطقة.
- ✓ عقد اجتماع في "غدامس" الليبية في 12 جانفي 2013 بين الجزائر، ليبيا وتونس لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود، وقد توصل الاجتماع إلى ضرورة تعزيز الإجراءات الأمنية بين الدول، وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التطورات، وذلك لمقاومة إشكالية الإرهاب والتطرف الإسلامي وكذا البحث في قضايا سياسية واقتصادية.
- ✓ في 2013 عملت الجزائر وليبيا على تفعيل لجنة مشتركة وكان التركيز فيها على الجانب الأمني، وكذا تدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة.[†††††††††]

والجدير بالذكر أن الجزائر التزمت الحياد تجاه الأزمة الليبية ورفضت التدخل في شؤونها الداخلية، هذا الموقف أبقاها فاعل محوري في المنطقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا

[*********](يسرى أوشريف)، المرجع سبق ذكره، ص.236.

[†††††††††](مباركية سليماني)، المرجع سبق ذكره، ص ص. 246-247.

الموقف يتطلب منها إمكانيات مالية وبشرية، نظرا لتنامي ظاهرة التهديدات اللاتماثلية كالهجرة الغير شرعية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب.[‡‡‡‡‡‡‡‡]

الخاتمة:

إن دخول ليبيا في دوامة من الفوضى والعنف، شكل منها مصدر تهديد بدول الجوار خاصة الجزائر بحكم قربها الجغرافي، وذلك نتيجة لما تفرزه من تهديدات أمنية عابرة للحدود (المد الإرهابي، تنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية إضافة إلى انتشار السلاح وغيرها).

وهو ما جعل الجزائر تتبنى استراتيجية أمنية لمكافحة هذه التهديدات بإنتهاج مقاربة تعاونية مع دول الجوال.

ومن خلال ما تم عرضه نستنتج أن:

_ إنهيار الدولة في الليبية شجع وساعد على تنامي التهديدات في المنطقة.

_ الأزمة الليبية حملت معها تداعيات وانعكاسات حقيقية على المستوى الداخلي للدولة وعلى مستور دول الجوار في مقدمتها الجزائر، وهو ما انعكس سلبيا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة الجزائرية، وشكل عبئا عليها من خلال زيادة إنفاقها العسكري من أجل تأمين حدودها مع ليبيا في مواجهة التهديدات القادمة منها.

_ سعت الجزائر إلى محاولة إيجاد حل للأزمة الليبية من خلال عقد واحتضان العديد من اللقاءات التشاورية، سواء بين أطراف النزاع الليبي لتقريب وجهات النظر والمصالح بينهم، أو بين دول الجوار لإيجاد حلول للأزمة.

قائمة المراجع:

_ (سليماني مباركية)، تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد2، 2018، ص. 245.

_ (حنان دريسي)، الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، ب س ن، ص. 133.

[‡‡‡‡‡‡‡‡]المرجع نفسه، ص. 247.

_ (حوسين بلخيرات)، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 1، ب س ن، ص.51.

_ (يسرى أوشريف)، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2015-2016.

_ (علي محمد فرج النحلي)، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2018.

_(الحامدي عيدون)، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014.

_ (كربوسة عمراني وسهام زروال)، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي، قالمة، 24-25 نوفمبر 2013، الجزائر، ص. 06.

_ (كمال بوناب)، مبدأ حسن الجوار الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية، تم تصفح الموقع يوم:3 مارس 2021. http://m.ahewar.org

_ (ربيعة خريف)، وزارة الدفاع الجزائرية تتربع على عرش ميزانية الدولة 2018، تم تصفح الموقع يوم: 7 فيفري 2020 http://www.arbstody.net.

_ تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، تم تصفح الموقع يوم: 7 فيفري2020 http://www.afrigatenews.net/article.

_ نزوح المئات من الليبيين والأفارقة نحو الجزائر، وضع خطة إنسانية استباقية على الحدود الشرقية لإغاثة اللاجئين، تم تصفح الموقع يوم: 7 فيفري 2020 http://www.djazairess.com/alfadjr.

_ (Simplice A. Asongu and Jacinta C) Nwachukwu, Revolution empirics: predicting the Arab Spring, Empirical Economics, 51, 2016.

أدوار الدبلوماسية الجزائرية في ظلّ التحولات الإقليمية والدولية الراهنة: أزمتي مالي وليبيا -أنموذجا -

Algerian diplomatic roles in light of the curren regional and international transformation: the Mali and Libya crises - a model-

د . منير موسى أبو رحمة .

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

mounirmoussa.abourahma@univ-tlemcen.dz

ط.د. أسية قوراري

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

assia.gourari@univ-tlemcen.dz

ملخص:

إنّ تراجع أدوار الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي وحتى الدولي حاليا كان نتيجة للظروف الداخلية الاستثنائية التي تزامنت مع الظروف الصحية للرئيس السابق"عبد العزيز بوتفليقة" والذي احتكر السياسة الخارجية والدور الدبلوماسي في شخصه ممّا جعلها تتأثر به وبالتالي تأخرت عن مواكبة الأحداث الديناميكية الطارئة في الساحة الإقليمية/الجهوية وحتى الشؤون الدولية منها، هذا وقد شكلت مرحلة الانتفاضات العربية أو ما أصطلح بتسميته بـ"الربيع العربي" منعطفا قاسيا ومرحلة عسيرة واجهتها الجزائر، خصوصا عقب سقوط الأنظمة السياسية المجاورة جغرافيًا للجزائر، إضافة إلى ملف الأزمة المالية التي مازالت قضاياها شائكة لحدّ ساعة وما ترتب عنها من انعكاسات وأخطار أمنية على صعيد الحدود. هذا وينبغي الإشارة لتدخلات الوساطة التي قامت بها الجزائر على صعيدها الدبلوماسي وتحديدًا في قضيتي مالي وليبيا ومواقفها في هذا الصدد، وبالرغم من تواصل

Abstract:

The decline in the roles of Algerian diplomacy in its regional and even international spheres was the result of exceptional internal circumstances that coincided with the health conditions of former President Abdelaziz Bouteflika, who monopolized foreign policy and diplomatic role in his person, which made her affected and thus delayed keeping up with the dynamic events in the regional/regional arena and even international affairs, The arab uprisings, or what has been called the "Arab Spring", marked a difficult and difficult one for Algeria, especially after the fall of algeria's geographically neighbouring political regimes, in addition to the financial crisis, whose issues remain thorny for an hour and the resulting security implications and threats at the border level. This should be noted, and should be noted, the mediation interventions made by Algeria at the diplomatic level, specifically in the cases of Mali and Libya and its positions in this regard. Despite the continuing internal movement and the passage

الحراك الداخلي ومرور الجزائر بفترات عصيبة لم تغفل على مجريات الأحداث في المنطقة كافة، بل كانت متيقظة لكلّ صغيرة وكبيرة حاصلة خاصة على مستوى منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي الصحراوي كونها تُعد منطقة ذات خصوصية لدى صانع القرار الجزائري، وعليه فإنّ ما تقوم به الجزائر اليوم يُعبّر صراحة عن مدى حجمها وثقلها التاريخي والسياسي والإستراتيجي في المنطقة وما يؤكد ذالك حرصها الدائم على أمن وسلامة واستقرار المنطقة عامة، وبحثها الدءوب نحو تطوير نفسها بحيث يعتبر الانعطاف الدبلوماسي والتحوّل الجديد الذي طرأ على مستوى العقيدة الأمنية والعسكرية بقيادة الرئيس الحالي"عبد المجيد تبون" وجها آخر وتوجها جديدا على صعيد السياسة الخارجية الجزائرية في تصوراتها المستقبلية للمنطقة ككل(الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية).

كلمات مفتاحية:

السياسة الخارجية الجزائرية، الدبلوماسية الجزائرية، الأزمة اللّيبية، أزمة مالي، التحولات الإقليميّة والدوليّة الراهنة.

of Algeria through difficult periods, it has not overlooked the events in the whole region, but has been vigilant for every small and large region, especially at the level of the Maghreb region and the Saharan African Coast, as it is a region of particular importance to the Algerian decision-maker, and therefore what Algeria is doing today is a reflection of what Algeria is doing today. It is clear about its size and its historical, political and strategic weight in the region and its constant concern for the security, safety and stability of the region in general, and its constant discussion towards the development of itself so that the diplomatic turn and the new shift in the level of security and military doctrine under the leadership of the current president Abdelmajid Tabun is another face and a new direction in algerian foreign policy in its future visions for the region as a whole (The African Coast and the Maghreb Region).

Keywords:

Algerian foreign policy, Algerian diplomacy, The Libyan crisis, the Mali crisis, the current regional and international transformations.

مقدمـة:

إنّ درجة اهتمام صانع القرار الجزائري بالبعد الإفريقي وعلى كافة الأصعدة: سياسيا، دبلوماسيا، اقتصاديا، إستراتيجيا وأمنيا، ليست وليدة البارحة، وإنّما هو راجع بالأساس إلى تواجد روابط تاريخية قويّة جمعتها بهذا الفضاء الجدّ مهمّ في حساباتها الخارجية، وذلك منذ الثورة التحريرية، أين شكلت القارة السمراء قاعدة خلفية متينة لها عملت في سياق تضامني وثوري مهيب الذي ساد آنذاك بين دولها ولعبت من خلالها الدول الإفريقية دورا مهما في" الضغط الدبلوماسي" خاصة على فرنسا بشكل خاص وحلفائها على الاعتراف باستقلال الجزائر.

وفي هذا السياق، نبع اهتمام الجزائر بعلاقاتها السياسية بالدول الإفريقية الذي أساسها هو القرب الجغرافي والعامل التاريخي الذي من خلاله وطدته هذه العلاقة وتجسدت بشكل رائع وملفت على الصعيد الإقليمي والدولي لأهمية الدعم الإفريقي منذ مؤتمر باندونغ سنة 1955م، أين أيّدت الدول الإفريقية وبشكل علني المطالب الجزائرية الشرعية خلال سنوات الستينات والسبعينات، بحيث تعتبر هذه المرحلة عصرا ذهبيا للسياسة الخارجية الجزائرية، تميّزت بلمعانها وبحيويتها في الساحة الإقليمية وحتى العالمية منها بقيادة الرئيس الراحل**"هواري بومدين"**، لتليها مرحلة الممتدة ما بين 1979م إلى غاية 1999م أين شهد النشاط الدبلوماسي للجزائر تراجعا ملحوظا نتيجة للأزمة الداخلية"العشرية السوداء" التي عاشتها الجزائر، ومن ثمة تدخل الدبلوماسية الجزائرية لمرحلة جديدة بقيادة الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" وذلك سنة 1999م، والتي كانت من أبرز معالمها تبني سياسة جديدة ذات بعد إيديولوجي مغاير تماما عن ما كان مألوفا من قبل، وسنحاول أن نستعرض أهم مميّزات الدبلوماسية الجزائرية في فترة حكم الرئيس السابق "بوتفليقة" والذي احتكر لنفسه التمثيل الخارجي/الدبلوماسي في محطات عدّة شهدتها الدبلوماسية الجزائرية والتي تخللتها مواضع قوة، وتراجع في فترات أخرى، وتبني مواقف حيادية في بعض الأحيان، إلاّ أنّ الدبلوماسية الجزائرية اتصفت في الآونة الأخيرة بالجمود خصوصا مع مرض الرئيس السابق "بوتفليقة"، وتزامنا مع تراجع أسعار النفط الذي انعكس بشكل سلبي على الجزائر، هذا ودخلت الجزائر في منعطف آخر لم يسبق أن عاشته في تاريخها المعاصر يتمثل في "الحراك الشعبي السلمي" الذي طال كل ربوع الوطن، رافضين للعهدة الخامسة ومعبرين عن عدم شرعية النظام واستفحال الفساد في كلّ مؤسسات الدولة.

ليتم تنصيب "عبد المجيد تبون" رئيسا للجزائر في 19 ديسمبر2019، بحيث تخللت خطاباته السياسية تعهدات باستعادة الجزائر لمكانتها ودورها الدبلوماسي خاصة على المستوى الإقليمي.

وانطلاقا ممّا سبق... نطرح الإشكالية الآتية:

ما مدى فاعليّة أدوار الدبلوماسية الجزائرية في حلّ الأزمتين المالية واللّيبية؟

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور على الشكل الآتي:

المحور الأوّل: مكانة الدائرة الإفريقية في الدبلوماسية الجزائرية.

المحور الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية في حلّ الأزمة المالية.

المحور الثالث: موقف الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية اللّيبية.

المحور الأوّل: مكانة الدائرة الإفريقية في الدبلوماسية الجزائرية.

قدر للجزائر أن تكون ذات صلة عضوية – جغرافية وتاريخية وحضارية ونضالية وثيقة بالعمق الإفريقي، فالجزائر جزء من إفريقيا بحكم التراث المشترك وبحكم المساهمة النضّالية المبدئية[276]، كما تميزت العلاقات الجزائرية/الإفريقية بانتعاش كبير بعدما استتب الأمن والاستقرار بالجزائر، الشيء الذي أعطها القدرة على تحريك علاقاتها مع عدد كبير من الدول الإفريقية في إطار التعاون والتبادل الثنائي في شتى المجالات.

أولا- تحديد موقع الجزائر الجغرافي وامتداداتها الجيوسياسية: تقع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في شمال غرب أفريقيا بين خطي طول 12° شرقًا و9° غربًا، ودائرتي عرض 37° شمالاً و19° جنوبًا، تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم²، وهو ما يجعلها أكبر البلدان الأفريقية والعربية والإسلامية مساحة، للجزائر واجهة شمالية بحرية متوسطية تمتد 1200 كلم، وحدود برية تمتد على طول 6343 كلم، تتجاوز بها مع الدول التالية[277]:

من الناحية الشرقية: تونس بشريط حدودي طوله 965 كلم، يمثّل15.21 %من مجموع حدودها البرية، ليبيا بشريط حدودي طوله 982 كلم، يمثّل 15.48 %من مجموع حدودها البرية، أمّا من الناحية الجنوبية: مالي بشريط حدودي طوله 1376 كلم، يُمثّل 21.69 %من مجموع حدودها البرية، النيجر بشريط حدودي طوله 956 كلم يُمثّل15.07% من مجموع حدودها البرية، موريتانيا بشريط حدودي طوله 463 كلم، يُمثّل 7.30 %من مجموع حدودها البرية.

من الناحية الغربية: الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بشريط حدودي طوله 42 كلم، يُمثّل 0.66% من مجموع حدودها البرية، المغرب بشريط حدودي طوله 1559 كلم، يُمثّل 24.85 %من مجموع حدودها البرية[278].

---

[276]- إدريس عطية، **تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الأفريقية**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2019، ص 216.

[277]- منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين- التحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، مارس 2015، ص37.

[278]- **المرجع نفسه**، ص- ص 38- 39.

وفي هذا الصدد، يمكن تحديد امتدادات الجزائر الجيوسياسية بدءًا من **الامتداد القاري:** الذي يقوم على انتمائها الجغرافي للقارة الإفريقية، وهو الفضاء الذي يحوي في إطاره امتدادين فرعيين مهيمنين ما يجعلهما يبرزان كامتدادين قائمين بذاتهما هما: **الامتداد المغاربي**؛ يتغذى من الارتباط التاريخي والاجتماعي أكثر مما يقوم على الامتداد الطبيعي، **والامتداد القائم بين دول الساحل الإفريقي**؛ وهو البعد الذي أملى تزايد أهميته تطورات الأحداث المتسارعة في المنطقة التي تنفتح عليها الجزائر طبيعيا واجتماعيا بفعل الحدود المشتركة للجزائر بدول الساحل من جهة، وما يُشكله " الطوارق" من قواسم مشتركة على صعيد النسيج البشري الاجتماعي للمنطقة من جهة ثانية، أمّا **الامتداد الإقليمي**؛ كونها منطقة منفتحة على حوض المتوسط، وهو امتداد الطبيعي المستمد جغرافيا من الموقع الجغرافي على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وكذا **الامتداد الروحي**؛ أي بمعنى الانتماء للوطن العربي والعالم الإسلامي، وهو الامتداد الناتج عن الاندماج الطبيعي في الأمتين العربية والإسلامية بفضل الانتماء العرقي والديني، والمعبر عنه مؤسساتيا عبر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي[279].

بناء على ما سبق ذكره، يتحدد لنا بوضوح الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري والمتمثلة في خمسة دوائر هي كالآتي: الدائرة العربية، المغاربية، الإفريقية، المتوسطية والإسلامية، وبما أنّ موضوعنا يبحث على وجه التحديد تركيز الجزائر في بعدها السياسي تجاه "الدائرة الإفريقية" بشكل خاص من بين هذه الدوائر المذكورة سابقا دون إهمال علاقة التأثير والتأثر القائمة والتي تربطها بالدوائر الأخرى .[280]

ثانيا- الأهمية السياسية والجيواستراتيجية للدائرة الإفريقية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية: في الحقيقة هنالك العديد من المعطيات تدلّ على اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بالدائرة الإفريقية فالجزائر ركّزت في مساعيها لاستعادة

---

[279]- جلال حدادي، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017،ص- ص 70-71.

[280]- **المرجع نفسه**، ص71.

سمعتها الدولية على الساحة الإفريقية وانطلاقها بلعب دور محوري فيها، ويمكن أن ندلل على ذلك بالتكريس المؤسساتي والمتمثل في إقرار وزارة للإتحاد الإفريقي وهو أمر يحمل دلالات واضحة على أنّ إفريقيا على قدر من الأهمية والخصوصية في دائرة اهتمامات الدبلوماسية الجزائرية، وهناك مؤشرات دالة على ذلك فعلى الصعيد الإفريقي تتمثل في الزيارات المتبادلة حيث سجل في فترة ما بين 27 أفريل 1999 إلى 20 ديسمبر 1999 فقط – وهي فترة وجيزة- استقبال الرئيس الجزائري لـ 15 شخصية إفريقية بصفة مبعوث خاص لرؤساء الأفارقة، وهي دلالة قوية على عزم الرئيس الجزائري من زيارات بلغت ما يفوق 60 زيارة في الفترة ما بين 2000 إلى 2007 واستضافت الجزائر ما بين 12 و14 جويلية 1999 القمة الإفريقية والملاحظ أنّ الجزائر تبنت الدبلوماسية المباشرة في استدعائهم، فتم تكليف 6 شخصيات وطنية منهم 3 رؤساء حكومات سابقين "بلعيد عبد السلام"، "أحمد أويحي"، إضافة إلى رئيس مجلس الأمة آنذاك وهو "بشير بومعزة"، رئيس المجلس الشعبي الوطني آنذاك "عبد القادر بن صالح" ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الأمة آنذاك "بوعلام بسايح"، في شهر جوان 1999 بدعوات كتابية للقادة الأفارقة، وقد وفقت القمة في جمع 42 رئيس دولة إفريقية ممّا عزز فكرة أنّ الجزائر كسرت عزلتها في الساحة الدولية من خلال العودة الكبيرة إلى الساحة الدبلوماسية الإفريقية[281]، كما دلّت هذه الخطوة في سعي الجزائر لإثبات دورها التقليدي في القارة الإفريقية ناهيك عن الدّور الفعال الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في تأسيس ودعم مباشر للشراكة الجديدة لتنمية القارة الإفريقية زيادة على إقامة الطبعة الثانية للمهرجان الثقافي الإفريقي بالجزائر بين 5 و20 جويلية 2009 تم حضور 51 دولة إفريقية وحلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل كضيفي شرف، هذا الحدث الذي أعاد الجزائر للساحة الدولية عبر فضاء القارة الإفريقية مثلما هو الحال بالنسبة لانعقاد القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية (سابقا) عام1999، وبالتالي هو دليل قاطع ومادي مهم يؤكد على التواجد الجهوي

[281]- عياد محمد سمير،" بناء الأمن في المنطقة، التحدي الأوّل للدبلوماسية الجزائرية"، **جريدة الجمهورية**، العدد 5998، الأحد 7 محرم 1438هـ الموافق لـ 9 أكتوبر 2016م، ص 12.

والإقليمي كخيار ثابت في التوجه الدبلوماسي الجزائري[282]، كون الجزائر بوابة لإفريقيا من جهة الشمال، وتُمثل إفريقيا في نفس الوقت عمقها الإستراتيجي من جهة الجنوب، فإذا تحركت رمال الساحل أدرك بالتالي جميع دول هذا الفضاء الجغرافي أنّ الخطر على الأبواب، وبالتالي ما يحدث الآن وعلى مقربة من الجزائر في النيجر ومالي والصحراء الغربية، يتطلب الكثير من الحكمة والرَوِيّة وبُعد النظر[283]، فالجزائر هي أكبر بلد له امتداد صحراوي في العمق الإفريقي، ولذلك فإنّ المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار والوفاق بين الفصائل المتنازعة في الدول المعنية، هو أوّلا موقف مبدئي في السياسة الخارجية بغض النظر عن البعد الوطني للأمن الجزائري، وهو ثاني اهتمام جيو استراتيجي في صالح عمل بلدان المنطقة وخاصة البلدين المذكورين آنفا، وهما من بين البلدان الأفقر في إفريقيا والأكثر مشاكل واللاّإستقرارا، ومنه فإنّ الدائرة الإفريقية تحتل مكانة جد هامة بالنسبة لاعتبارات التدريجية الجزائرية، تتفوق في مغلبها على الدائرة العربية، وفي بعض حالاتها على الدائرة المغاربية الجوارية المباشرة[284].

ثالثا- أبعاد وتوجهات العلاقات السياسية الجزائرية/الإفريقية: تجسدت بداية من خلال إنشاء وزارة مكلّفة بالشؤون العربية والإفريقية وكخطوة سابقة قامت بها الجزائر وهي ميزة إيجابية تحسب لصالحها، وذلك من خلال إنشائها لوزارة منتدبة لدى وزير الخارجية مكلفة بالشؤون العربية/ الإفريقية، والتي خصصت الدبلوماسية الجزائرية عبرها هدفا إستراتيجيا للرفع من التعاون مع الدول الإفريقية ليصل إلى مستوى شراكة حقيقية فاعلة وتضامنية، في هذا الإطار جاءت الزيارات المتعددة للرئيس السابق بوتفليقة ومنذ توليه الحكم في أفريل 1999، إلى عدّة بلدان إفريقية، لتعطي ديناميكية جديدة للعلاقات مع هذه الدول ودفعة قوية للتعاون جنوب/ جنوب للجزائر مع فضاءه الإفريقي، والتي تمخضت عنها جملة من اتفاقيات التعاون ووعيا منها بأنّ الإنسان يجب

---

[282]- **المرجع نفسه**، ص 12.

[283]- إدريس عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص217.

[284]- **المرجع نفسه**، ص217.

أن يكون محور كل إستراتيجية للتنمية[285]، جعلت الجزائر من التنمية الشاملة عنصرا مهما وضروريا في برامج التعاون مع البلدان الإفريقية، وذلك بالاعتماد على تبادل المعلومات السياسية والتجارب والعلاقات السياسية في كلّ الميادين، وفي هذا الإطار وزيادة على التعاون الثنائي، شكل التعاون المتعدد الأطراف أداة مبتكرة وسبيلا لتحويل التجربة والتقاليد السياسية الجزائرية للبلدان الإفريقية[286]، ويُسجل حضور الجزائر القويّ كذلك من خلال قوّة تمثيلها الدبلوماسي في القارة الإفريقية، بحيث أنّها وضعت كلّ إمكاناتها من أجل أن تكون حاضرة على المستوى الدبلوماسي في كلّ دولة إفريقية، وهو حضور تنافسها فيه عدّة دول من بينها: الجمهورية العربية المصرية، والمملكة المغربية، والجماهيرية اللّيبية (سابقا).[287]

شكّلت عودة الجزائر للساحة السياسية الإقليمية بقوّة بعد حلّ أزمتها الداخلية، بحيث بدأ التغيّر الواضح جليا في سلوكها الخارجي، بعدما حكمت سياستها الطابع الإيديولوجي لسنوات عدّة، وتمخض عن تلك الأزمة توجه جديد يسعى نحو الانفتاح وتبني منطلق المصلحة في التعامل مع بقية الدول، وفي خضم محاولة الجزائر لاسترجاع مكانتها أكد من خلالها الرئيس السابق بوتفليقة في كلمة افتتاحية له في اتفاقية مكافحة الإرهاب سنة 1999 على ضرورة وضع حدّ لأزمات القارة الإفريقية، وطرح نية عزم الجزائر على الوساطة في حلّ أزمات القارة، قابله القادة الأفارقة بالترحيب بهذه الفكرة لتدخل الجزائر بقوّة للساحة الإفريقية، وعبّر صراحة عن ضرورة ومحورية متغيّر الأمن في السياسة الخارجية الجزائرية بعد عودتها من عزلتها، إذ أعتبر صانع القرار الجزائري أنّ "الأمن والتنمية" أهم الركائز المتبناة في السلوك الخارجي، وفي هذا السياق توجهت أدوار

---

[285] - أعمر بوريشة،"العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية الإفريقية -2014/1999-"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد السادس، ديسمبر 2016م/ ربيع الأوّل 1438هـ، ص11.

[286] - **المرجع نفسه**، ص 11.

[287] - **نفس المرجع**، ص 11.

الجزائر للوساطة في حلّ النزاعات الإفريقية واحتوائها[288]،على سبيل المثال؛ ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في وضع حدّ لحرب القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، وبذلت مجهودات لاسيما من خلال الدعوة لِقمّة مصغرة للاجتماع في الجزائر، أملا أيضا في حل النزاع المعقد في الكونغو الديمقراطية، وحاولت إثراء مشروع اتفاق تأسيس الإتحاد الأفريقي والمصادقة عليه، وطرحت (إلى جانب نيجيريا وجنوب إفريقيا) " شراكة جديدة" في أفريقيا، وأقرت مواقفها إزاء قضية الصحراء الغربية، وخاصة من خلال زيارة الرئيس السابق بوتفليقة لمناطق اللاجئين الصحراويين بمناسبة احتفالهم بذكرى تأسيس جمهوريتهم عام 1976م مع ربط كل هذا وذاك في سياق دولي ديناميكي وتزامنا مع الأوضاع ومجريات سياسات الدول الكبرى[289]، تحوّلت الجزائر من خلال ذلك من منظور الدفاع عن وضعها الداخلي إلى طرح قضايا دولية تمس أفريقيا وبقية الدول، وأضحت تطالب الغرب بتحمّل مسؤوليته في إفريقيا، وذلك من خلال مطالبته بالتعويض عما قامت به في السابق، وانتقدت صراحةً الأوجه الوحشية والسلبية للعولمة، وطرحت من جهة أخرى ضرورة إقامة شراكة متوازنة بين الدول...الخ[290] .

رابعا- تقييم مسار الدبلوماسية الجزائرية تجاه بُعدها الإفريقي: ترتكز المقاربة الأمنية الجزائرية في محيطها وعمقها الإفريقي عامة ومنطقة الساحل على الدبلوماسية كمنهج في فضائها الجيوسياسي الإقليمي والإفريقي ولاسيما أنّها تُدرك أنّ جِوارها يُمثل حزام

---

[288]- رضوان مجادي وحورية بوبكر،" دور الجزائر في هندسة الإستقرار السياسي في القارة الإفريقية الأزمة المالية والليّبية أنموذجا"، في: **البُعد الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظلّ التحولات الجيوسياسية الجديدة**، لـ ولد الصديق ميلود وآخرون، عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص 138.

[289]- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية- إرترية**، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 2004م، ص43.

[290]- **المرجع نفسه**، ص- ص 42- 43.

ناري يُهدّدها في حدود يتجاوز طولها 6343 كلم²، وبالتالي فإنّ أمنها وأمن دول جوارها الجغرافي يرتبط بخمسة معضلات أساسية وهي كما يلي[291]:

- صعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجواري.
- تعدد الصراعات لاسيما منها الهوياتية والقبلية.
- انتشار جميع أشكال الجريمة خصوصا تجارة الأسلحة والمخدرات.
- ضعف الأداء السياسي الوظيفي للدول المجاورة خاصة وأنّها شهدت ستة انقلابات منذ بداية الألفية الثالثة (تشاد، موريتانيا، مالي...).
- الخريف العربي والذي أسقط العديد من الأنظمة العربية والتخوف من سيناريو جزائري تثيره أطراف ما[292].

وفي هذا السياق، فإنّ الجزائر على علم جيد بما يحوم حولها من أوضاع وإنفلاتات أمنية جدّ خطيرة، وبالتالي هي دائمة التمسك بمبادئها الثابتة والراسخة والمتمثلة في الآتي[293]:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- تغليب لغة الحوار والعقل على لغة السلاح.
- انتهاج المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في المنطقة.
- حلّ النزاعات بالطرق السلمية.

---

[291]- نسيم بلهول،" الجزائر: دبلوماسية أمنية أفريقية رائدة"، في: **جيوبوليتيكا القارة الأفريقية جدل السياسة – الجغرافيا والأمن**، لبوحنية قوي وعبد القادر عبد العالي و آخرون، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص 341.

[292]- **المرجع نفسه**، ص 341.

[293]- **نفس المرجع**، ص 342.

- التنسيق والتعاون المشترك بين الدول لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل باعتبار أنّ أمن الجزائر هو أمن الجار وأنّ التهديدات أصبحت زاحفة"Greeping".

- مكافحة الظاهرة الإرهابية وتجريم دفع الفدية للجماعات المتطرفة والإرهابية.

- رفض التدخل الأجنبي ومحاولة حلّ المشاكل الإفريقية بأيادي إفريقية كون إفريقيا تدرك وتفهم عناصر مسببات مشاكلها أفضل من الغرب وهذا لا يعني العزلة بل تقديم الدعم الغربي لاسيما المادي للأفارقة لمواجهة التهديدات المختلفة.

المحور الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية في حلّ الأزمة المالية.

يجدر الإشارة إلى أنّ موقف الجزائر إزاء تطورات الأزمة في شمال مالي رسّخ مدى تمسّك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية، إذ رفضت التدخّل الفرنسي، وحاولت مقاومته إلى آخر رمق، كما رفضت المشاركة في ملاحقة الجماعات الإرهابية بشمال مالي، متذرعةً بمبدأ عدم مشاركة الجيش الجزائري خارج التراب الوطني، غير أنّ هذا الموقف الأخير نتج عنه ردود أفعال داخلية ودولية، طالبت الجزائر بضرورة مراجعة هذا المبدأ والتخلّي عنه، وذلك نظيرًا للتطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية المغاربية والساحلية، وانتشار الإرهاب على حدودها، والذي فشلت الحلول الوطنية المنفردة في وقف زحفه، بقدر ما يتطلب تعددية الأطراف والتعاون الإقليمي[294]، وكمنعطف آخر في تاريخ الجزائر المعاصر أقام الرئيس الحالي"عبد المجيد تبون" خطوة تعتبر الأكثر جدلية في الوسط السياسي والقانوني والمجتمعي للبلاد بحيث تعدّدت التوجهات والآراء بهذا الخصوص، متمثلة في تجسيد مشروع تعديل دستور الجزائر لسنة 2020؛ بحيث تعتبر أوّل مرحلة تخلّلتها سلسلة من المناقشات بين صناع القرار والخبراء القانونيين والمختصين في البلاد وما كان

[294]- سمير قط،" السياسة الخارجية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد32، السنة الثالثة عشر/ ربيع الآخر- جمادى الآخرة 1438هـ- أبريل- 2017م، ص 48.

إلاّ أن أعلنت الرئاسة على مسودة تعديل الدستور وكان ذلك في بدايات شهر ماي 2020، فبرز جدال قائم بشأن مضمون المادتين 31 و95 من المسودة اللّتين يعتقد على نطاق واسع أنّ من شأنهما – إن اعتمدتا- أن تدفعا نحو تغيير كبير في العقيدة العسكرية الجزائرية.

كما نصّت المادة 31 من المسودة على أنّه "يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها أن تشارك في عمليات حفظ واستعادة السلام"، في حين نصت المادّة 95 على أنّ "رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة يقرر إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين من أعضائه"[295].

وبذلك يُسمح للجيش الجزائري بمهمات" خارج الحدود"، يُشار لهذا التحوّل إلى نوع من"الدفاع الإستباقي" لمساعدة الدول المجاورة على الإستقرار[296]، وباستقرار الدول المجاور تكون الجزائر قد حققت استقرار وسلامة أمنها و حدودها من التهديدات المحدّقة بها من كل حدب وصوب.

شكّلت الأزمة في مالي تحديّا كبيرا بالنسبة للجزائر، ونظرًا لمكانتها كقوّة عسكرية إقليمية، ومعرفتها الوثيقة بديناميكيات الصراع في مالي، من المتوقع أن تأخذ الجزائر زمام المبادرة في حلّ الصراع[297]، غير أنّ انكفاءها على شأنها الداخلي جعلها تهمل نوعا ما تحركاتها الخارجية في العديد من القضايا والملفات الرئيسية التي كان لها دور مهم فيها، كما أنّ النظام الجزائري يخشى من أنّ التدخّل في مالي يهدّد التوازن الذّي أقامه بمشقّة بين أولوياته الخارجية والداخلية، فالحفاظ على النظام وإضفاء الشرعية عليه من

---

[295] - وحدة الدراسات السياسية ،" الموقف الجزائري من الأزمة اللّيبية بين التغير والاستمرارية"، **تقييم حالة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 جويلية 2020، ص1. على الرابط : https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Algerian-Position-on-Libya.aspx

[296] - وليد عبد الحي، " آفاق السياسة الجزائرية بين التغيّر والتكيّف"، **تقدير موقف إستراتيجي**، بيروت- لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جويلية 2020، ص 13.

[297] - أنوار بوخرص،" الجزائر والصراع في مالي"، **أوراق كارنيغي**، بيروت: مؤسسة كارنيغي، الشرق الأوسط، أكتوبر 2012، ص 3.

جانب المجتمع الدولي هو المحرّك الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية[298] في الوقت الراهن.

وفي هذا الصدد، عملت الجزائر من خلال مقاربتها الشاملة والمتعددة الأبعاد والمستويات في التعامل مع الصراع في مالي، مركزة على الحلّ السياسي بالحوار والخطط التنموية الشاملة لجميع الأقاليم، وكذا عدالة التوزيع والمساواة بين الشمال والجنوب، كما تسعى الجزائر إلى رفع مستويات التنسيق الأمني بين مالي ودول الجوار، ترفض منذ بداية محاولتها حلّ الصراع التدخل الأجنبي في الشؤون الإقليمية والداخلية للدول[299]، ونجحت الجزائر منذ الستينيات في دمج مواطنها الطوارق في العملية السياسية من خلال تمثيل الوجهاء وتوطين السكان في المدن الجنوبية، وتوفير البنى التحتية الحديثة اللاّزمة، وتحسين ظروفهم المعيشية لأنّ مغريات الانفصال تهدد بالفعل الأمن القومي الجزائري ووحدة أراضيها، ولهذا السبب لعبت الجزائر دورًا رئيسيًا في الوساطة بين الطوارق في شمال مالي والحكومة المركزية في باماكو في 1990، و2006 وأخيرًا في 2012[300].

يُشير بعض المحللين المختصين، إلى ضرورة أخذ الوساطة الجزائرية للوقت الكافي للوصول إلى اتفاق واضح يتم من خلاله اعتماده بشكل واقعي وملموس، بحيث أنّ عودة العنف وانتهاك وقف إطلاق النار في ماي 2014، انعكس سلبًا على مسار هذه المفاوضات الأمر الذي يؤثر على حركة ائتلاف الأزواد والنظام المالي، وكذا الفاعلين الدوليين كأطراف مانحة من خلال برنامج التنمية للإصلاح وإعادة البناء، حيث تعمل هذه الأطراف في إطار اتفاقية غير كاملة، وعليه يجب على هذه الأطراف خاصة القيادة

---

[298]- **المرجع نفسه**، ص 17.

[299]- عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد**، الجزائر العاصمة: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص 213.

[300]- يحي زبير،" الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، **تقارير**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012، ص 3.

الجزائرية أخذ الوقت الكافي للوصول إلى اتفاقية كاملة[301]، وبالتالي واجهت الوساطة الجزائرية في الأزمة شمال مالي صعوبات وعراقيل عدّة، لكن برغم من كلّ الصعاب يمكن القول بأنّ الجزائر قد نجحت في مساعيها هذه[302]، إذ تُوّجت وساطتها بتوقيع اتفاق عام 2015م، فما قامت به الدبلوماسية الجزائرية، يُعدّ نجاحًا سياسيًّا للجزائر، وإعلانا عن عودتها للساحة الإفريقية من بابها الواسع[303].

المحور الثالث: موقف الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية اللّيبية

أمّا بالنسبة للأزمة اللّيبية لم تكن الجزائر يوما بعيدة عن أحداثها وتفاصيلها، وطالما عارضت التدخلات الدولية والإقليمية في هته الأزمة، ورفضت كثيرًا محاولات فرض حلول معيّنة على اللّيبيين أو دعم طرف مقابل آخر، ورفضت الرهان على خليفة حفتر، زيادة على اختلافها مع نظام السيسي حول هذا الأمر، كونها ترى أنّ الحلّ الأمثل يتجلى في اجتماع الفُرقاء اللّيبيين على طاولة واحدة لحل أزمتهم أي على صعيد (اللّيبي/ اللّيبي)، وأنّ الدور الدولي يقتصر على الرعاية والتشجيع الحوار[304]، كما استقبلت الجزائر الكثير من الوفود؛ من نواب، وشخصيات، ووجهاء من جهات عدّة، ومن مناطق ليبية مختلفة، ومن مشارب سياسية وأيديولوجية متنوعة، ومن مسؤولين مدنيين وعسكريين، كما أعرب كثيرون عن ترحيبهم بالوساطة الجزائرية.غير أن أكثر المبادرات التي لقيت ترحيبا وتغطية إعلامية كانت مبادرة الشيخ "علي الصلابي" التي اتضحت معالمها وتفاصيلها في نهاية سنة 2016م، فمنذ سنة 2014م؛ كان الشيخ "علي الصلابي" عضو الأمانة العامة للإتحاد العالمي لعلماء المسلمين، قد طلب إجراء حوار ليبي/ ليبي برعاية الجزائر[305].

---

[301]- عمر فرحاتي ومريم براهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص218.

[302]- سمير قط، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[303]- **المرجع نفسه**، ص 49.

[304]- علاء فاروق،" ليبيا بعد اجتماع باريس ومبادرة الجزائر"، **تقارير سياسية**، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 26 أكتوبر 2016، ص 5.

[305]- محمد السبيطلي،" الأزمة اللّيبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، **دراسات**، سلسلة دراسات رقم 25، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، شوال 1438هـ/ جويلية 2017 م، ص 15.

وفي هذا السياق، وبضبط سنة 2015م قامت الجزائر بمحاولة لعقد مصالحة بين اللّيبيين، إذ قام مشروعها هذا حينها على أساس فكرة تجميع كل الأطراف المتنازعة على شرعية السلطة في البلاد حول طاولة المفاوضات دون إستثناء، مع وقوفها على مسافة واحدة من الجميع، واستبعاد الحلّ العسكري، وعدم اختزال شرعية المؤسسات لدى طرف واحد من الأطراف المتنازعة، وأن كلّ الأطراف جزء من الحلّ، وجزء من الأزمة. وما يؤكد دور الدبلوماسي الجزائري الفعال في القضية الليّبية هو إشادة وزير الخارجية اللّيبي المفوض، خلال زيارته الأخيرة للجزائر، بهذا الدور في حلّ الأزمة اللّيبية من خلال الاجتماعات التي احتضنتها في العديد من المرات للفرقاء اللّيبيين ودعوتها للمصالحة الوطنية ووحدة وسيادة ليبيا، مؤكدًا أن الجزائر من الدول الفاعلة في أي اجتماع يتعلق بالمسألة اللّيبية، وزار رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق اللّيبية، فائز السراج، في يوم الإثنين3أكتوبر2016، الجزائر ليومين لبحث تطورات الوضع في ليبيا، وتقييم الوضع والجهود الجارية في إطار التسوية السياسية للأزمة في بلاده، وجاءت الزيارة متزامنة مع عقد اجتماع باريس[306]، لتستمر المساعي الجزائرية بعد تفاهم الذي جمع بين أبوظبي/ حفتر والسرّاج، والتأم في العاصمة الجزائرية الاجتماع الحادي عشر لدول جوار ليبيا بتاريخ 8 ماي 2017 م، وكانت معظم دول الجوار اللّيبي قد استقبلت نتائج لقاء أبو ظبي بفتور، وإن لم يكن بعين الشك والريبة، نظرًا إلى انعقاده قبيل لقاء الجزائر بأيام معدودة، ورأته بعض الدول بمثابة استباق لما يمكن أن يصدر عن مؤتمر الجزائر، إذ برزت سيطرة الهاجس الأمني في هذا اللّقاء الأخير،[307] وتمّ التأكيد على ضرورة شمولية الحلّ السياسي، ورفض التدخل الأجنبي، والحلّ العسكري، وحماية وحدة الجيش والشرطة...، وكانت الجزائر تراهن على حلّ يكون ضمن الإتحاد الإفريقي والجامعة

[306]- علاء فاروق، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[307]- محمد السبيطلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

العربية، وبرعاية دول الجوار اللّيبي، إلاّ أن البطء ومحدودية التواصل مع سلطات الشرق اللّيبي وعدم القدرة على كسب ثقتها، حالت دون تحقيق المبادرة لأهدافها.[308]

لقد انحسر دور الجزائر في السنوات الأخيرة نتيجة للأوضاع السياسية الداخلية التي مرّت ولا تزال تمرّ بها، ممّا انعكس بشكل كبير على أدائها الدبلوماسي إذ كانت معروفة بنشاطها الكبير في الساحتين الإقليمية والدولية، والآن تعيش حالة من الاحتضار، وشكّل مرض الرئيس السابق "بوتفليقة" ومن ثمة الحراك الشعبي السلمي الذي نجم عنه استقالته. كما ووصفت حالة الدبلوماسية الجزائرية من حيث إطنابها في التريث فكان أن تطبعها نوع من الجمود، لأنّها بقيت تترقب ما قد يصدر من رئاسة الجمهورية من أوامر، ما جعلها متأخرة في كلّ شيء ولا تأثير لها على مجريات الأمور[309]، إلاّ أن تريثها التقليدي سرعان ما حلّ محله نوع من التسرع الذي تجسد في تصريح الرئيس الحالي"عبد المجيد تبون"، بقوله: "أنّ طرابلس خطّ أحمر نرجو ألاّ يتجاوزه أحد"،إذ أشار المراقبون والمحلّلين السياسيين أنّه ولي أوّل مرة تتخلى فيها السلطات الجزائرية عن حذرها الدبلوماسي، وتتبنى نبرة حادّة وتهديدية، ومن جهة أخرى أعتبرها آخرون أنها رسالة تحمل في طياتها تناقض، ولم تحدد بشكل صريح لأي طرف موجه بضبط له هذه العبارة المتناقضة وذلك لكثرت الأطراف المتدخلة في الشأن اللّيبي إقليميا ودوليا[310].

يُحتم الوضع الآن على الجزائر أن تُعزز علاقتها مع جميع الدول العربية والأفريقية، وأن تمارس دورها بالإقناع والتأثير وليس فقط بالتعبير عن الغضب واتخاذ موقف الحياد، وباختصار فإنّ تجنب انتقال التهديدات لابدّ من تحقيق أربعة تصورات التي تتمثل في: **الحماية**؛ وتشمل الرؤية الإستراتيجية، **الاستباق والاستشراف**؛ وتعني وجود

---

[308]- **المرجع نفسه**، ص 20.

[309]- عبد النور بن عنتر،" الدول المغاربية والأزمة اللّيبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء"، **تقارير**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 7 جويلية 2020، ص 5.

[310]- **المرجع نفسه**، ص 5.

نظام الإنذار المبكر، وكذا مراكز الفكر والبحث للتعامل مع الأزمات، **الوقاية**؛ وتبحث في الأسباب والخلفيات، **الترقية**؛ وتهدف في الأساس إلى التحسين وإيجاد الحلول[311].

الخاتمة:

عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا فترات متباينة تميز بعضها بفعالية ونشاط بارز إلى حد أن أطلق عليه وصف"بالعصر الذهبي"، ولا طالما ارتبط نشاط وفاعليّة الدبلوماسية الجزائرية وتأثرها سلبا وإيجابا بمتغيرات عديدة أبرزها؛ شخصية الرئيس السابق "بوتفليقة" وكذا الظروف السياسية الداخلية إضافة إلى الإصلاحات الدستورية، ودور المتغيرات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار الجغرافي، وهو ما دفع الجزائر لمواكبة الأحداث والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، وكثيرا ما وفقت مقاربات الجزائر في هذا المجال وحظيت بالتقدير والاحترام وذلك ما يتجلى بوضوح في الدور الذي تؤديه في كلتا الأزمتين المالية واللّيبية سواء على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك رغم الانتقادات التي طالتها من جهة أخرى بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر تمسكها بدبلوماسية الأفعال لا بدبلوماسية التصريحات، ولا لوم عليها في الفترة التي شهدت انتشار أحداث الربيع العربي والتي انجر عنها سقوط وتهاوي عدّة أنظمة سياسية، هذا وقد كان للظروف التي طرأت على الجزائر إبان العهدة الرابعة للرئيس السابق "بوتفليقة" ومنذ بداية أحداث الحراك الشعبي رفضًا لها، وتنديدًا بما تشهده البلاد من انتشار للفساد. تأثير واضح في تراجع الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإقليمي، غير أنّ هذا لا يعني غيابها عن الساحة بل هي متواجدة وفي حالة من الترقب ومتابعة لتطورات الأحداث وتعمل بكلّ جهدها لحماية أرضها وشعبها وسلامة حدودها وأمن المنطقة ككلّ.

قائمة المراجع:

[311]- بومدين عربي، "الأزمة اللّيبية تضع المنطقة المغاربية أمام تحديات أمنية غير مسبوقة"، **جريدة الشّعب**، العدد 18308، الإثنين 29 ذو القعدة 1441هـ الموافق لـ 20 جويلية 2020م، ص17.

أ/ الكتب:

1- (إدريس عطية)، **تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الأفريقية**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2019.

2- (جلال حدادي)، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.

3- (منصور لخضاري)، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات- الميادين- التحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، مارس 2015.

4- (محمد بوعشة)، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية- إرتيرية**، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 2004م.

5- (نسيم بلهول)،" الجزائر: دبلوماسية أمنية أفريقية رائدة"، في: **جيوبوليتيكا القارة الأفريقية جدل السياسة – الجغرافيا والأمن**، ل: بوحنية قوي وعبد القادر عبد العالي و آخرون، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2020.

6- (عمر فرحاتي ومريم براهيمي)، **الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد**، الجزائر العاصمة: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

7- (رضوان مجادي وحورية بوبكر)،" دور الجزائر في هندسة الإستقرار السياسي في القارة الإفريقية الأزمة المالية واللّيبية أنموذجا"، في: **البُعد الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظلّ التحولات الجيوسياسية الجديدة**، لـ ولد الصديق ميلود وآخرون، عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2020.

ب/ المقالات والمجلات:

1- (أعمر بوريشة)، "العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية الإفريقية 1999/2014-"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد السادس، ديسمبر 2016م/ ربيع الأوّل 1438هـ.

2- (أنوار بوخرص)،" الجزائر والصراع في مالي"، **أوراق كارنيغي**، بيروت: مؤسسة كارنيغي، الشرق الأوسط، أكتوبر 2012.

3- (وليد عبد الحي)، " آفاق السياسة الجزائرية بين التغيّر والتكيّف"، **تقدير موقف إستراتيجي**، بيروت- لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، جويلية 2020.

4- وحدة الدراسات السياسية ،" الموقف الجزائري من الأزمة اللّيبية بين التغير والاستمرارية"، **تقييم حالة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 جويلية 2020، ص1. على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Algerian-Position-on-Libya.aspx

5- (يحي زبير)، " الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، **تقارير**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.

6- (محمد السبيطلي)،" الأزمة اللّيبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، **دراسات**، سلسلة دراسات رقم 25، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، شوال 1438هـ/ جويلية 2017 م.

7- (علاء فاروق)،" ليبيا بعد اجتماع باريس ومبادرة الجزائر"، **تقارير سياسية**، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 26 أكتوبر 2016.

8- (عبد النور بن عنتر)،" الدول المغاربية والأزمة اللّيبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء"، **تقارير**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 7 جويلية 2020.

9- (سمير قط)،" السياسة الخارجية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد32، السنة الثالثة عشر/ ربيع الآخر- جمادى الآخرة 1438هـ- أبريل- 2017م.

ج/ الجرائد:

1- (بومدين عربي)، "الأزمة اللّيبية تضع المنطقة المغاربية أمام تحديات أمنية غير مسبوقة"، **جريدة الشّعب**، العدد 18308، الإثنين 29 ذو القعدة 1441هـ الموافق لـ 20 جويلية 2020م.

2- (محمد سمير عياد)، "بناء الأمن في المنطقة، التحدي الأوّل للدبلوماسية الجزائرية"، **جريدة الجمهورية**، العدد 5998، الأحد 7 محرم 1438هـ الموافق لـ 9 أكتوبر 2016م.

الخلفيات الجيوسياسية لموقف وجهود الجزائر من أزمة مالي

The Geopolitical Backgrounds of Algeria's Position & Efforts Regarding the Mali Crisis.

د. جمال بن مرار

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

d.benmerar@univ-dbkm.dz

د. نصيرة ملاح.

جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

n.mellah@univ-dbkm.dz

ملخص:

تأثرت الجزائر بما يجري في جوارها الجغرافي بمنطقة الساحل الافريقي من تطورات امنية و عسكرية خطيرة في ظل عجز الحكومات المركزية، من التحكم في مساراتها ومعالجة تداعيات المنبثقة اساسا من معضلة فشل بناء الدولة.وعلى اعتبار ان الجزائر لها تصورها الخاص من الازمة المالية الذي ترجمته في كثير من المبادرات الاقليمية كما يأتي الدور الجزائري في مسعى وقائي منها لتجنب التأثيرات الجيوائنية لانفصال طوارق مالي في ظل امتداد هذه الفئة الى الجنوب الجزائري، هذا اذا ما اضفنا اليه هدف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب للتواصل الجغرافي وتوسيع نشاطها بين كل دول المنطقة.

كلمات مفتاحية: أزمة مالي؛ التهديدات الأمنية؛ جيوسياسية النزاع؛ الأمن القومي للجزائر؛ الساحل الافريقي؛

ABSTRACT:

Algeria has been affected by the dangerous security and military developments taking place in its geographical neighbourhood in the Sahel region in light of the inability of central governments to control their paths and deal with the repercussions emanating mainly from the dilemma of the failure of state building. And considering that Algeria has its own perception of the financial crisis, which it has translated in many Among the regional initiatives, the Algerian role also comes in a preventive endeavour to avoid the geological effects of the Tuareg secession of Mali in light of the extension of this category to the Algerian south, if we add to it the goal of Al-Qaeda in the Maghreb to communicate geographically and expand its activities among all countries of the region.

Keywords: Mali Crisis; Security Threrts; Geopolitical Conflit; National Security of Algeria; the African Coast;

مقدمـة:

تشكل منطقة الساحل الافريقي العمق الافريقي لحدود الجزائر الجنوبية البرية على اعتبار انها امتداد طبيعي وجيواثني لجغرافية الجزائر وكذلك بالنظر لأهميتها الجيواستراتجية التي تأكدت اكثر بادوار القوى الدولية و طموحات القوى الإقليمية للاستثمار في الأوضاع الامنية المتسارعة التي سجلتها المنطقة منذ العقد الأخير، لذا كان من الطبيعي على القيادة الجزائرية التبصر جيدا في خلفيات التدخل العسكري الاجنبي باسم مكافحة الارهاب الدولي الذي يجعل

من استقرار المنطقة ككل اخر أهدافه، وهو الامر الذي له ارتدادات امنية خطيرة على الامن القومي الجزائري وبحكم انتماء الجزائر الافريقي وجوارها الجغرافي فرض عليها لعب دور محوري في التفاعلات الحاصلة في المنطقة وبذل المزيد من الجهود في سبيل احلال مقاربتها التنموية القائمة على التنسيق والتعاون الاقليمي وتفعيل الاليات الدبلوماسية بدل العسكرية؛ فالتحرك الجزائري يبدو محكوما بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية،ولا يزال هذا المبدأ مقدسا في مبادئ السياسة الخارجية للجزائر.

تعتبر أزمة انفصال الطوارق أزمة فوق دولتية ترتبط بها كل من ليبيا والجزائر والنيجر ومالي وشمال بوركينافسو، وهي من أعقد التحديات الأمنية التي يواجهها الامن القومي الجزائري منذ زمن قديم ويرجع أصل مشكل الطوارق إلى سياسات الاستعمار "فرق تسد" الذي لم يراع الحدود الانثربولوجية للمجتمعات وتوزيعها على الحدود، ولقد اشتدت هذه الأزمة مع زيادة تهميشهم من طرف الدول التي تضم الطوارق خاصة في شمال مالي والنيجر مما جعلهم يهاجرون نحو الجزائر وليبيا ويحملون السلاح ضد حكومات بلادهم؛ وتعززت قوة الطوارق مع تأسيس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي اعلنت في الخامس من أفريل 2012 انفصال إقليم الأزواد عن شمال مالي والذي تبلغ مساحته 822 الف كيلو متر مربع أي مايعادل مساحة فرنسا وبلجيكا معا.

عموما تشترك التنظيمات المسلحة في شمال مالي في اهداف محددة منها استغلال عوائد البترول فضلا عن مواجهة أي نفوذ غربي في الاقليم غلى اعتباره عدوا استراتجيا مشتركا بين مختلف التنظيمات السائدة في المنطقة وانطلاقا من هذا الهدف المذكور تصر الجزائر في كل مناسبة على تفعيل العمل الدبلوماسي على الحل الدبلوماسي من خلال مقاربة الأمن والتنمية كما ان الجزائر كانت السباقة في طرح مبادرات لتفغيل التعاون الاقليمي بين دول الجوار الجغرافي بمافيها مالي وتأتي الجهود الجزائرية انطلاقا من حسابات جيوسياسية ذات صلة بالأمن القومي الجزائري في محاولة منا لحماية فضائها الجنوبي المترامي من الارتدادات امنية الحاصلة في مالي على الداخل الجزائري كما أن التنظيمات المسلحة تسعى الى التواصل الجغرافي في منطقة والصحراء من ليبيا الى شمال مالي الى موريتانيا والمحيط الاطلسي.

ومما سبق يمكن بلورة اشكالية هذه الورقة البحثية: **فيما تكمن الأبعاد الجيوسياسية للدور الجزائري في أزمة مالي؟**

وللإجابة عن الاشكالية تم تخصيص ثلاث محاور هي كالأتي :

- موقف الجزائر من أزمة مالي.
- الخلفيات الجيوسياسية لموقف الجزائر من أزمة انفصال شمال مالي.
- التحديات التي تواجه الدور الجزائري في منطقة الساحل الافريقي ومالي.

أولاً: موقف الجزائر من أزمة مالي:

تقوم العقيدة الامنية الجزائرية على ضمان سلامة التراب الوطني والسهر على عدم المساس بحدوده البرية والبحرية وفق اتجاه الحرب الدفاعية لا الهجومية ما يعني استعمال القوة العسكرية لأغراض الدفاع لا الهجوم وعليه يمكن تحديد مسلمات العقيدة الأمنية الجزائرية إلى:

- تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني وأمنه عبر انتهاج الخيارات الدفاعية العسكرية ونبذ استعمال القوة العسكرية بغرض الاعتداء والتعدي انطلاقا من مبدأ احترام السيادة الوطنية للدول.

- تعزيز التعاون الاقليمي العالمي في كل ما من شانه تحقيق الأمن والدفاع وترقيته وهنا يشار الى تصديق الجزائر الى ميثاق الاتحاد الافريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك او التهديد بالاعتداء على أيّة دولة عضو والذي يعتبره اعتداءا وتعديا على كل الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي.[312]

مايعني أن السياسة الأمنية اللجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي ترتكز أساسا على مجمع المبادئ النابعة من مبادئ السياسة الخارجية ومنها احترام مبدأ السيادة الوطنية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وأولوية التحرك ضمن الجماعة العربية والإفريقية في حل المشاكل الاقليمية .

[312] لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات: المبادئ، الميادين، التحديات)**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015، ص128.

وفقا لهذا ترفض الجزائر التدخل العسكري الأجنبي المباشر باعتبار أن ذلك سيوفر غطاءا دينيا وإيديولوجيا لعناصر التنظيمات الارهابية خاصة أن المنطقة يدينون بالإسلام وعانت من عقدة الارث الاستعماري وعليه لن يتسامحوا مع اي تواجد أجنبي غربي يذكرهم بالماضي الاستعماري أو بواقع حالة العراق وأفغنستان.

ومن ثمة فالمقاربة الأمنية الجزائرية في محاربة الارهاب الدولي في منطقة الساحل الافريقي أخذت الطابع المحلي انطلاقا من التجربة الجزائرية في معالجة الارهاب في سنوات العشرية السوداء، ومن جهة اخرى الحلول المطبقة في افغنستان والعراق ليس بالضرورة أن يطبق على دول الساحل الافريقي.[313]

وتدرك الدبلوماسية الجزائرية أنها تتحرك في فضاء جيوسياسي محكوم بأزمات متداخلة في بعضها البعض عبر حدود تتجاوز 6343 كلم وهذا الساحل الأزماتي يختص بعدد من المعضلات الامنية اهمها خمس معضلات ومنها:

- صعوبة بناء الدولة في دول الساحل الافريقي.
- ضعف الهوية وتنامي الصراعات الاثنية .
- البنى الاقتصادية الهشة وهو ما يشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها بسهولة إلى الجزائر.
- ضعف الاداء السياسي للأنظمة السياسية سواء: أزمة التوزيع وأزمة التغلغل وسلطة احتكار أدوات الأمن والقهر في مؤسسة واحدة خاضعة لسلطان الدولة ودول الساحل الافريقي سجلت ست انقلابا عسكرية في كل من : موريتانيا مالي النيجر.
- انتشار واسع لجميع اشكال الجريمة المنظمة والأنواع الجديدة للعنف البنيوي.[314]

---

[313] دالع وهيبة، السياسة المنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد23، ص95.

[314] حمزة برابحالاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد السادس، 2017، ص263.

وأدى انفصال شمال مالي المعروف بإقليم الأزواد بواقع مساحة شاسعة نحو 822 ألف كيلومتر مربع إلى حدوث فجوة هائلة من اللاشرعية في الظهير الجنوبي لجنوب الجزائر ولاشك أن هذا الانفصال بهذه المساحة هو تطور يحمل في طياته تهديد للأمن القومي الجزائري ومنطقة شمال افريقيا عامة والتي تربطها مع الجزائر حدود برية تصل الى 1200 كلم ويأتي موقف الجزائر في اطار ادارة الجزائر لملف الارهاب سياسيا وأمنيا.

كما تعتمد الجزائر على تغليب الاليات السياسية والدبلوماسية والتنموية على الآليات العسكرية لمعالجة التهديدات خاصة الصلبة منها في هذا الفضاء الجيوسياسي الرخو من ناحية منظومته الأمنية في اطار ثنائية الأمننة والأنسنة.

وعليه جاء الموقف الجزائري من انفصال طوارق شمال مالي بالرفض التام لإقليم شمال مالي 2012 ويبدو أن هذا مدروس في جوانبه ويمثل جانب من حنكة الدبلوماسية الجزائرية إذ أنّ رفض قيام دولة في شمال مالي يزيد من النفوذ الاقليمي والدولي للجزائر بشكل كبير بحيث أنها تحاول ان تدفع بشوكة مؤلمة خارج اقليمها وذلك بدفع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الى خارج اقليمها المتاخم لدولة مالي في شكل صفقة سياسية،واقترح بعض الخبراء أن الجزائر متأثرة بشكل طفيف بأنشطة القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وأنه تستخدم هذا التنظيم كذريعة لتعزيز مكانتها الاقليمية في مكافحة الارهاب فهي تعمل على ما يعرف بإدارة الازمة دون سعي لإيجاد حلول سلمية لاحتواء الازمة خصوصا بعدما سحبت الجزائر مستشاريها العسكريين وقطع تسليم الجيش المالي بالمعدات العسكرية خلال مواجهته الحاسمة في مواجهته الحاسمة في بقاعدة" تيساليت" في مارس 2012 حيث جرت محاصرة القوات المالية.[315]

على اعتبار أن الطوارق هم قوة عسكرية موالية تماما للجزائر كما أن هذا التنظيم الذي يسعى إلى الانفراد بسيطرة شمال مالي هو مخترق من طرف المخابرات الجزائرية وذلك لإتاحة الفرصة والاطلاع على تحركات التنظيم وإمكانية تجنيد قياداته لصالحها.

[315] زهيرة مزارة، ميلود عامر حاج .ازمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي بين المخاطر الامنية والانفصال، **مجلة افاق للعلوم**، العدد10، 2018، ص301.

وعليه يمكن الجزائر من تحقيق هدفين أساسين:

- الهدف الأول :هو استقرار الاستثمارات البترولية في شمال مالي للشركة الوطنية الجزائرية "سوناطراك".

- الهدف الثاني: هو اكتساب عمق استراتجي بنحو 822 الف كيلو متر مربع جديدا يحسب للأمن القومي الجزائري يدير هذا العمق المؤسسة العسكرية الجزائرية ودوائر امنها القومي.[316]

غير أن التوجه الجزائري القائم على ضرورة ايجاد حل سياسي سلمي للأزمة التارقية في شمال مالي اصطدم بإصرار القوى الدولية الفاعلة على اعتماد الخيار العسكري لحل أزمة مالي مما لايدع أي مجال للحلول السلمية خاصة بعدما تباينت مواقف دول الميدان من الأزمة،ففي الوقت الذي حذرت فيه الجزائر وموريتانيا من تداعيات الدخول في المستنقع العسكري في شمال مالي كانت الحكومة المركزية في مالي والنيجر من أشد المتحمسين للخيار العسكري،هذا الاختلاف حال دون وضع تصورات مشتركة بين دول الاقليم لحل أزمة مالي هذا بالتزامن مع زحف وتوغل الحركات المتشددة باتجاه العاصمة "باماكو" جنوبا الأمر الذي كان بمثابة تمهيدا للتدخل العسكري الفرنسي في مالي في 11 جانفي 2013.[317]

كذلك يأتي الموقف الجزائري لتفادي أي استفزاز للحركات الارهابية ومنها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي التي وجدت من الحدود الرخوة فضاء خصبا لرواج نشاطها بعد سقوط نظام القذافي واتساع دائرة تجارة السلاح كمحاولة منها لدفع الخصم الى دائرة جغرافية خارج حدودها؛لكن بالرغم من الموقف الجزائري الرافض للتدخل الأجنبي وإشراك

---

[316] خالد عبد العظيم، الجوار المالي التداعيات الاقليمية لانفصال الازواد في مالي،**مجلة السياسة الدولية**،العدد،189 2012، ص 122 .

[317] يحي مشرط، الأزمة في شمال مالي وتدعياتها على شمال مالي في منطقة الساحل الافريقي، **مجلة الحوار المتوسطي**،العدد2، 2018، ص342.

قواتها معه،إلا ان الجزائر اضطرت الى فتح مجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية حتى لاتظهر الجزائر معطلة للجهود الدولية في مكافحة الارهاب خاصة ان التدخل الفرنسي العسكري في مالي جاء عبر قرار أممي من خلال اللائحة الاممية رقم 2085 التي تضمنت التحضير لعمل عسكري وإرسال قوات افريقية وقبلها اللائحة الاممية 2071 التي حددت مدة 45 يوم لتقديم مخطط التدخل في شمال مالي والتي اعتبرتها الجزائر ايجابية كونها تضمنت المقاربات المطروحة.[318]

لكن القيادة الجزائرية دفعت فيما بعد ضريبة موقفها وفتح مجالها الجوي للقوات الفرنسية التي يعتبرها تنظيم القاعدة بعدوها الاستراتجي ومن المرجح ان يستمر تأثير عمليات التنظيم الارهابي في حالة استمر التأييد الجزائري للقوات الاجنبية . وكان الهجوم المسلح على المنشاة الطاقوية "تيقنتورين" في ان أميناس ولاية اليزي التي نتج عنها احتجاز ما يقارب 700 عامل بالقاعدة منهم 132 رعية اجنبي وربط أجسادهم بأحزمة ناسفة وزرع الالغام في محيط المنشاة،وقد طالبت المجموعة المسلحة السلطات الجزائرية بالتفاوض معها وتحقيق مطالبها المتمثلة في الحصول 20 سيارة رباعية الدفع مزودة بكمية كافية من الوقود وبمرور آمن يوصل الى الحدود المالية.[319]

غير أن القيادة العسكرية الجزائرية رفضت التفاوض مع الجماعات ت الارهابية واستبعاد اي وساطة خارجية التي حتما ستجعل مبدأ الجزائر الثابت حول رفض دفع الفدية والتفاوض مع الحركات الارهابية على المحك.كما تعرض النفوذ الاقليمي الجزائري إلى ضربات أخرى منها:

- اقتحام قنصليتها في مدينة "غاو" في شمال مالي افريل 2012.
- إعدام الدبلوماسي "طاهر تواتي" على يد حركة التوحيد والجهاد بعد رفض السلطات الجزائرية التفاوض مع الجماعات الارهابية.

إن المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه مسألة الأمن في منطقة الساحل عامة ومالي تحديدا تخضع لاعتبارات داخلية ترتبط بضمان أمنها القومي وتقوية مناعته من الارتدادات الأمنية

[318] وهيبة دالع، مرجع سابق، ص96.

[319] نفس المرجع، ص98.

الاقليمية والحفاظ على سيادته،مع التأكيد في كل مناسبة على التعاون الأمني والتنسيق الأمني مع دول الجوار الجغرافي حول أولوية الحل السلمي وتفعيل الطرح التنموي،لذا يبقى الدور الجزائري محوريا في المنطقة الذي نال احترام كل القوى الغربية بعد أن تأكدت أن دفع الفدية وفتح المجال للتفاوض مع الحركات الارهابية هو نوع من التمويل والاعتراف بأدوارها بما لا يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة حتى أن العمل العسكري أثبت محدوديته في مقدمته الدور الفرنسي في مالي.

ثانيا-الخلفيات الجيوسياسية لموقف الجزائر من ازمة انفصال شمال مالي:

تشكل ظاهرة التشتت ألاثني والقبلي من أهم الاوضاع التي ميزت منطقة الساحل الافريقي ماجعل النخب السياسية تواجه تحديات جيوامنية وجيوسياسية خاصة في دول مالي بعد أن تحرك السلوك النزاعى لدى الطوارق الى المطالب الانفصالية وفي هذا السياق يرى الباحث "مانو دايك" أن جذور أزمة الطوارق في النظام السياسي مالي ترجع الى العوامل الاتية:

- تهميش قبائل الطوارق وإبعادهم من المراكز الحكومية والإدارية.
- انتهاج سياسة التجويع والتحريض ضد القبائل المالية.
- تغييب البرامج التنموية التي تستهدف شمال مالي اين تتواجد الطوارق.
- ممارسة البيروقراطية ضد الطوراق على مستوى الادارات والهيئات الرسمية.
- الاستيلاء على المساعدات الموجهة الى الشعب التارقي.[320]

وهو ما أدى الى تصاعد المطالب الانفصالية من الدولة الام انتهت بانفصال شمال مالي بمساحته الهائلة في عمق منطقة الساحل الافريقي لدول الجوار الجغرافي ذات الانتماء الاثنو جغرافي لفئة الطوارق منها النيجر الجزائر وليبيا.

ويقف وراء الموقف الثابت للجزائر من الأزمة جملة من الخلفيات الجيو-امنية أساسا وبراغماتية من جانب آخر، نذكرها وهي:

أ-هاجس انفصال الطوارق وتداعياته الداخلية على الامن القومي الجزائري:

[320] يحي مشرط،مرجع سابق .ص 338.

مسألة انفصال طوراق مالي من الشواغل الأمنية التي تواجه القيادة السياسية والعسكرية للجزائر على الرغم من انها ارث استعماري تم تغذيته بالممارسات الاقصائية للأنظمة الافريقية،وتأتي تسمية الطوراق من من توصيف رجال الصحراء الزرق أو الرجل الأزرق وهو شعب الأمازيغ يعيش في الصحراء الكبرى خاصة الجزائر مالي النيجر ليبيا بوركينافاسو مع خلط مع بعض العادات الافريقية ولهم نفس هوية سكان شمال افريقيا في اللغة الامازيغية بلهجتها التارقية، وقسم الباحث "نيكولا يسين" الطوارق الى مجموعتين هما:

- **المجموعة الأولى**: الطوارق الشمالية التي تتركز غالبيتهم بدءا من جبال الهقار الجزائرية إلى مدينة غدامس في ليبيا والمناطق المجاورة من ليبيا.

- **المجموعة الثانية**: طوارق الجنوب تم تقسيمها عدة مجموعات بدءا من أدرار إلى جنوب غرب الهقار والى الغرب والجنوب من النيجر في شمال مالي وإلى موريتانيا بصورة قليلة.[321]

في الحقيقة ظهرت أزمة الطوارق لأول مرة دوليا وبقوة في 30 ماي 1958،حينما أرسل 300 من شيوخ الطوارق رسالة الى الجنرال "شارل دوغول" يطالبونه فيها ضمهم إلى دولة مالي ووقع الرسالة "محمد محمود ولد الشيخ" قاضي تومبكتو وهي تقع في شمال مالي على ضفاف نهر النيجر،غير أن المطلب لم يلق استجابة وتوزع الطوراق بعدها بين مالي،النيجر،بوركينافاسو،مالي،ليبيا والجزائر[322] وتوقع أبناء الطوارق بعد استقلال دولة مالي هو حصولهم على مطلبهم في العيش عن سيطرة الحكومة المركزية في ظل قناعتهم الراسخة بعدم التكيف وتقبل السياسات الاقصائية للنظام السياسي في مالي،أدت إلى بداية الانتفاضة الأولى للطوارق ضد حكومتهم سنة 1963 التي أطلق عليها ثورة "كيدال" وكانت هذه الأحداث أوّل اختبار يمتحن العقد الاجتماعي الهش للدولة المالية التي فشلت في دمج مواطنيها في هوية مجتمعية موحدة،أساسها المواطنة كقاعدة أساسية للديمقراطية.[323]

---

[321] زهيرة مزارة، ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص ص 290-291.

[322] خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص112.

[323] مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص292.

وكان للممارسات الاستعمارية أثرها في تكريس وضع الانفصال حيث قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بتفضيل بعض القبائل مثل"لهوسا" على حساب قبائل الطوارق وقامت بوضعهم في مناصب حكومية وهم الذين كانو عبيدا للطوارق من قبل في مرحلة من المراحل وهي استراتجية تهدف إلى زرع الأحقاد والضغائن في الأوساط مالي والساحل عموما،وفق مايخدم مصالحها الاستعمارية،كما أدت التقسيمات المدروسة من طرف فرنسا الى تشتيت الشعب الترقي كإثنية عرقية بهدف زرع الفتنة في المنطقة الساحلية[324]غير أن نقطة التحول الكبرى في تاريخ الطوارق هي انضمامهم بالآلاف الى جيش القذافي في عام 1980 واكتسابهم لمهارات عسكرية وفنيات التعامل مع الأسلحة الحديثة وبانهيار نظام القذافي وتفكك ترسانته عاد الآلآف منهم إلى شمال مالي مدججين بالسلاح سنة2011[325]وانضمامهم إلى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد*التي قامت بهجمات ضد القوات العسكرية مالي منذ 17 جانفي 2012 في مدينة "مناكا" التي تعد ثالث أهم مدن اقليم الازواد من حيث الكثافة السكانية والأهمية الاستراتجية بعد مدينتي "تومبكتو"و"غاوه"،وتعد هذه الحركة حسب المختصين في الشأن الترقي أكبر تجمع مسلح أنشأه الطوارق على الاطلاق إذ يجتمع فيه جلّ العرب والطوارق في تنظيم واحد يمثل الأقاليم الثلاث تومبكتو،غاوه وكيدال[326]،ومنذ افريل 2012 اعلنت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد استقلال شمال مالي عن الحكومة المركزية.

كما يعد العامل الجغرافي مساهما إلى حد كبير في مسألة الانفصال حيث عانى الشمال من الجفاف وندرة الامطار مقارنة بالجنوب ما أدى الى نشوء وضعين مختلفين هما أقلية من الرعاة في الشمال الصحراوي القاحل وغالبية السكان في الجنوب الذي يتلقى أمطار تكفي

---

[324] يحي مشرط ، مرجع سابق، ص338.

[325] نفس المرجع، ص112.

* هو اندماج حصل بين الحركة الوطنية للأزواد وحركة الطوارق في شمال مالي تنتهى بتشكيل الحركة الوطنية لتحرير.

[326] زهيرة مزرارة، ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص296.

لنشوء الزراعة وتوطن المزارعين وبذلك أدى الجفاف في الشمال ووجود نهر النيجر كحائل طبيعي بين الشمال والجنوب إلى نشوء مطالب انفصالية للطوارق.[327]

في الوقت الذي عرف النظام السياسي في مالي أزمة في التوزيع والتغلغل للموارد والحقوق لجميع الماليين بما فيهم الطوارق،غير أنّ الجزائر وخلافا لدول الجوار الجغرافي تبنت سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق المنتمين إليها وإدماجهم في الحياة السياسية لذا فطوارق الجزائر لايرون في الانتماء القبلي التي ينتمون اليه إلاّ مؤسسة اجتماعية لا أكثر لا تتعارض مع المصلحة العليا للانتماء الوطني الذي يعلو على انتماء القبيلة.[328]

تأتي بواعث الخوف الجزائري من المسألة الترقية بفعل المشروع الليبي في دعم التوترات التي سجلتها المنطقة عن طريق تسليحها لبعض القبائل خدمة لمصالحها وسياستها الرامية إلى إنشاء حاجز صحراوي يمتد من تشاد مرورا بمالي والنيجر عن طريق قبائل المنطقة ناهيك عن مشروعها في تأسيس دولة الطوارق الكبرى[329] مايعني إثارة لأي حركة انفصالية في دول الصحراء الكبرى من شأنه إثارة الفوضى وتحريض طوارق الجزائر ضد النظام،خاصة أنّ المنطقة منذ مطلع عام 2006 ظهور حركة ما يسمى أبناء الصحراء من أجل العدالة كتنظيم قام على أنقاض حركة المواطنة من اجل أبناء الجنوب التي سبق لها وأن قامت في فيفري 2004 بجملة من الاحتجاجات عرفت اعلاميا بانتفاضة الجنوب للمطالبة بمنح أبناء الجنوب الاولوية في التوظيف في الشركات النفطية المنتشرة عبر الصحراء الجزائرية[330] غير أنّ استمرار أزمة التغلغل للنظام السياسي الجزائري من شأنه إثارة المطالب التنموية في كل مرة في السنوات القادمة لكن لايمكن قياسها بالمرة مع طوراق مالي وباقي دول الساحل الإفريقي.

فإن الجزائر تتخوف من مسألة الطوارق من هذه الزاوية في الوقت الذي أخذت قوى غربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية،اسرائيل وفرنسا المسألة اهتماما بالغا ومحاولة توظيفها

---

[327] خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص112.

[328] لخضاري منصور، مرجع سابق، ص175.

[329] الطيب بروال، خيرة بن عبد العزيز، استراتجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، **المجلة الجزائرية للأمن الانساني**، العدد01، 2020، ص430.

[330] لخضاري منصور، مرجع سابق، ص176.

ففرنسا لها مشروع إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بإشراف الترقي النيجيري الاصول : "مانو دياك" اضافة إلى مشروع القذافي لإنشاء وطن قومي للطوارق.

ب-الرؤية الجيو-اقتصادية للجزائر تجاه أزمة مالي:

يسيطر على الاوضاع في شمال مالي ثلاث فصائل سياسية لها ارتباط بالقيادات الجزائرية وهي:

1/الحركة الوطنية لتحرير الأزواد.

2/جماعة أنصار الدين.

3/تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.

بالرغم من اختلاف توجهات الفصائل الثلاث غير أن اكتشاف البترول وبداية التنقيب عليه من طرف شركات عالمية منها شركة "ايني" الايطالية وشركة" توتال" الفرنسية وشركة "سوناطراك" الجزائرية،فتدفق النفط شمال مالي يتم نقله مستقبلاً بأنابيب عبر الأراضي الجزائرية باعتبار أن دولة مالي دولة حبيسة-ليس لها منفذ بحري-[331]ما يؤكد على محورية الدور الاقتصادي للجزائر في شمال مالى إلى جانب فرنسا خاصة بعد سيطرة الطوارق على القاعدة الجوية "تيساليت" التي تقع أقصى شمال مالي ليس ببعيد عن حدود مالي عن الجزائر التي تبلغ 1200 كلم فسيطرة الطوارق على القاعدة يتيح سهولة دخول وخروج الاطقم الهندسية لهذه الشركات العالمية خاصة أن الجزائر لها علاقة جد طيبة بالطوارق ذلك مشاريع نقل كابل الالياف البصرية وأنابيب الغاز والبترول بين نيجيريا،الجزائر،مالي والنيجر حيث يتم فرض رسم التنمية في المناطق الحدودية.

ج-الرؤية الجيو-أمنية للجزائر من أزمة مالي :

تمثل الحدود البرية المجاورة لدولة مالي تهديدا أمنيا حادا لسلامة واستقرار الأمن الجزائري اضافة إلى شساعة الرقعة الجغرافية مما يصعب مراقبتها ورصد تحركات الجماعات غير نظامية،بالرغم من أن قيادة الجيش دعمت حدودها ب147 الف جندي مع التركيز على الشريط الجنوبي خاصة الحدود مع ليبيا ومالي بالذات هذا مع تصاعد التهديدات الصلبة ودور

[331] خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص113.

الجماعات الارهابية ضمنها منها تجارة المخدرات وتجارة السلاح التي نمت اكثربعد سقوط نظام القذافي في سنة 2011.

وحسب تقارير صادرة عن الأمم المتحدة ان هناك مابين 30الى 40 بالمئة من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة كما أنها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد العالي للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الافريقية ونحو 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات في غرب افريقيا التي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر.[332]

د- الهجرة غير شرعية في المنطقة :

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر والذي يتوسط دول المغرب العربي وتميزه بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي هذه الوضعية شكلت نقطة عبور ووجهة لأفواج من الأفارقة وأصبحت تحتضن أعدادا من المهاجرين اللذين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرقا ووسائل متعددة،حيث وجدت هذه الأفواج مجالات لتحركها ومرورها بولايات الجنوب الكبير،وكذلك بعض المناطق الغربية للوصول إلى أوروبا وفي السنوات الأخيرة تعمقت الظاهرة في الجزائر حيث تحولت من دولة عبور إلى دولة مصدر،ولهذا انتهجت الجزائر جملة من الإجراءات تنوعت بين القانونية والأمنية والتعاون الخارجي لمكافحة هذه الظاهرة[333] والأمر لايقتصر فقط على الأفراد العاديين حتى أنه في حالة التدخل العسكري الأجنبي ستنتشر العناصر الارهابية ألى دول الميدان المتجاورة جغرافيا هي نيجر الجزائر وموريتانيا مايعرض المنطقة ككل لارتدادات أمنية غير محسومة العواقب.

ومن جانب أخر، فإن جهود الجزائر في أزمة مالي هو معالجة ملف الهجرة السرية إلى داخل حدودها وما ينجر عنها من تبعات أمنية من تهريب،تجارة،مخدرات وشبكات إجرامية،التي أفرزتها وجود لاجئين الافارقة ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات العسكرية التي قام بها هؤلاء الأفراد المهاجرين ضد بلدانهم الأصلية (مالي) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون

[332] حمزة برابح، نفس المرجع، ص263.

[333] نفس المرجع.ص 275.

مع افراد قبائلهم التي قادت إلى توتر إقليمي مع البلد المستقبل (الجزائر) والبلد الأصلي (مالي والنيجر)،والجزائر ليست بحاجة إلى جبهة جنوبية للقتال والانفلات الأمني.

ثالثا- التحديات التي تواجه الدور الجزائري في منطقة الساحل الافريقي ومالي:

ا-كثافة الدور الفرنسي والأمريكي في المنطقة على حساب الجهود الاقليمية:

فرنسا لها دوراً تقليديا في منطقة الساحل الافريقي وخاصة في مالي وتأكد ذلك أكثر بعد تدخلها العسكري في سنة 2012 حتى أن هذا التدخل كان لحماية الاستثمارات الفرنسية منها شركة "توتال" و"اريفا" أكثر من الدفاع عن النظام في مالي ضد التنظيمات الارهابية غير أنها لا تتواني في التفاوض معها ودفع الفدية عندما يتعلق الأمر بالرهائن الغربيين وهو مايثير أكثر من علامة إستفهام حول حقيقة الاستراتجية الفرنسية في المنطقة في الوقت الذي تواجه فيه رفضا شعبيا في مالي وكذا في فرنسا جراء الخسائر البشرية والمادية من خلال العمليات العسكرية في مالي بالمقابل ازدادت التطلعات الاستخباراتية الأمريكية بالمنطقة متخذة من مكافحة الارهاب ذريعة في ذلك.

وبرز الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الافريقي بعد تواتر الأنباء أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال قد نقلت جزءا من نشاطها إلى منطقة الساحل وأعلنت الحكومة الأمريكية عن إنشاء "مبادرة الساحل الكبير" في نوفمبر 2002 لمساعدة كل من تشاد مالي نيجر وموريتانيا في مواجهة الظاهرة الارهابية حيث شاركت بقواتها-وفق المنظور الأمريكي- في بعض عمليات مواجهة الارهاب من ابرزها تخطيط عملية "**مبادرة بان الساحل**" في سنة 2004 مع العلم أن هناك تنسيق كبير بين الدور الفرنسي والأمريكي حول مضامين السياسة المنتهجة في المنطقة،ويبدو أن كلا الدورين الفرنسي والأمريكي أدى لإضعاف الجهود الافريقية التي تتطلع عبر جهودها الذاتية لحلول فعالة تخدم استقرار المنطقة.

ب-خصوصية الدولة الافريقية الهشة:

إن أغلب دول الساحل الافريقي إنكشاف أمني كبير حال دون سيطرتها على الأوضاع الأمنية داخل إقاليمها وفسح المجال لنشاط الجماعات الارهابية والمعارضة المسلحة والتي هي في سباق متسارع للتزود بالمجندين من الرجال والنساء والسلاح ومن هذه الحركات المسلحة نذكر: "بوكوحرام" في نيجيريا،حركة الشباب في الصومال التي أعلنت ولاءها التام لتنظيم

القاعدة،حركة "جبريل ابراهيم" التي تخوض الصراع في اقليم دارفور كذلك حركة "بابا لاديه" التي تمكنت من الاطاحة بالرئيس التشادي "ادريس ديبي" بعد يوم من انتخابه لولاية رئاسية سادسة في 12 افريل 2021،وهو ما يجعل دول الساحل المحيطة بالجزائر محاطة بأزمات متراكمة مهيأة للانفجار وتكرس الوضع أكثر مع هشاشة وفشل ومحدودية دور الدولة والمؤسسات الأمنية والعسكرية التي تحتكر مسألة الأمن والسلاح.

وأما حالة مالي فالحقيقة أن الانقلاب الذي وصفه منفذوه الرئيس مالي بالتراخي وعدم الكفاءة في مواجهة مطالب الطوارق الانفصالية لم يشر إلى دهاليز السياسة في هذه الدولة وخفاياها فالرئيس "أمادو توماني تورا" كان يعلم أن جانبا من جنرالات مالي كانوا يتقاضون مدا خيل ضخمة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي مقابل معلومات يحصل عليها هذا التنظيم وكان سكوت الرئيس مالي سببه أنه كان يخشى أن يقوم جنرالاته بالإطاحة به.[334]

ج-ارتباك العلاقات والمواقف بين دول الميدان تجاه الأزمة في شمال مالي :

إن من العراقيل التي شكلت عقبة كبيرة أمام بلورة أي مبادرة عملية لمعالجة المعضلة الأمنية في منطقة الساحل باستثناء الجزائر التي ترفض التدخل الأجنبي وموقفها يتعارض والدور الفرنسي والأمريكي في المنطقة نجد الرئيس الموريتاني من أكثر حلفاء فرنسا في المنطقة بالرغم من علاقته الطيبة بطوارق مالي غير أن انفصال شمال مالي يشكل تهديدا مباشرا لنظام الرئيس الموريتاني الذي يشهد مواجهات من المعارضة الموريتانية،كما أن دولة تشاد ممثلة في رئيسها "ادريس ديبي" من الحلفاء التقليدين لفرنسا،كما أن دولة النيجر ثاني منتج عالمي لليورانيوم لها موقفها المعارض لأي تدخل اجنبي عسكري في شمال مالي غير أن هذا الموقف يبدو أنه يصب في المصلحة الفرنسية واستقرار استثماراتها أكثر من رؤيتها الواقعية للازمة والتي تنسجم مع الطرح الجزائري للازمة فشركة "اريفا" الفرنسية تعد من أكبر منتجي المفاعلات النووية دوليا تستثمر في استخراج اليورانيوم من النيجر كما تشتهر النيجر كذلك بمنطقة "اجاديز" التي تشكل 52 بالمئة من مساحة النيجر التي تسجل نشاطا سياحيا وتعارض النيجر أي تدخل دولي ففي حالة التدخل هو تحرك طوارق شمال مالي نحو صحراء الأجاديز بشمال

[334] خالد عبد العظيم .مرجع سابق .ص113.

النيجر مما سيؤثر سلبا على الاستثمارات الدولية القائمة في النيجر بشكل مزدهر وواعد ودليل آخر على تأثير ارتباك العلاقات بين دول الميدان يظهر لنا من خلال لجنة الأركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في تمنراست ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعد الذراع الاستخباراتي إلا أن هذه الاستراتجية الطموحة واجهت عقبات كبيرة أقلها العلاقات التي تربط بين مالي والنيجر وموريتانيا وفرنسا وهو مايفسر جزئيا الشكوك بين الدول الاساسية في المنطقة.[335]

وهو ما أجل التعاون الناجح بين هذه الدول في مسألة انفصال شمال مالي لوقت لاحق ويحكمه لوية الارتباط الفرنسي بالرغم من تعدد المبادرات الجزائرية لإحتواء الأزمة.

د-محدودية البرامج التنموية والتكاملية بين الجزائر ودول الساحل الافريقي:

تعد دول الساحل الافريقي من أكثر دول القارة فقرا وتسجل انخفاضا كبيرا في مستوى الدخل الفردي ويعرف معدل النمو الاقتصادي ضعفا مستداما حيث تشير احصائيات التنمية البشرية إلى ان معدل النمو الاقتصادي من سنة 1990-2015 في دولة النيجر قدرت بـ0.5% السنغال 1.2% السودان3.5 %.التشاد 1.7% مع ارتفاع نسبة الامية والجهل.[336]

قامت الجزائر بمسح ديون دول إفريقية منها: مالي،بوركينافاسو،السنغال وموريتانيا إلاّ أن سبل التعاون بقيت جد ضئيلة مقارنة بأدوار القوى الدولية والإقليمية مقارنة بالمملكة المغربية مثلاً، فقد أدرك صناع القرار في الدولة الجزائرية بضرورة الاستثمار والتعاون في القارة الافريقية التي تعتبر عمق استراتيجي بالنسبة للجزائر لكن مع الأسف التعاون المسجل لايرقى إلى المستوى التعاون الفعّال والحقيقي.

الخاتمة:

تُعد معضلة الضعف والهشاشة والفشل الدولاتي التي تشهدها دول الساحل الافريقي نتيجة التهديدات التي تواجهها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، منها: التهديدات العابرة للحدود

---

[335] بروال الطيب .خيرة بن عبد العزيز.مرجع سابق .ص432ص433.

[336] لزهر وناسي، مسعود البلي، متلازمة التنمية والديمقراطية لبناء الامن في الساحل الافريقي، **مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 2، 2020، ص ص121-122.

التي أصبحت تأثيراتها من أثقل الشواغل الأمنية للقيادة الجزائرية من الجهة الجنوبية خاصة وتتوزع هذه التهديدات على عدة مظاهر منها انفصال الطوارق شمال مالي،الجريمة المنظمة،تجارة السلاح،الهجرة غير الشرعية وخطف الرعايا والأجانب، وكل هذه المظاهر لها تأثيرها الآني والمستقبلي على الأمن القومي الجزائري،زيادة على ذلك اختلاف مواقف دول الميدان الجغرافي مع الجزائر من أزمة مالي أمام التدخل الدور الفرنسي والأمريكي، في الوقت الذي تسعى كل من المغرب وإسرائيل من تعظيم مكاسبهما الاقتصادية مع دول المنطقة.

لذا تسعى الجزائر من خلال مواقفها وجهودها الاقليمية الرافضة لانفصال إقليم الأزواد والتدخل العسكري في الأزمة هو الدفع خارجا بالتأثيرات السلبية للأزمة، مع العلم أن الجنوب الجزائري شهد حركات احتجاجية منددة بنقص فرص العمل وتدني مشاريع التنمية،كذلك ثبات الموقف الجزائري في رفضه للتدخل الخارجي لإدراك السلطات الجزائرية أن ذلك سيزيد من رد فعل التنظيمات المسلحة التي تعتبر القوات الأجنبية عدوا استراتجي، كما أن أيّ تدخل عسكري أجنبي سيؤدي لامحالة إلى توغل أكثر للتنظيمات المسلحة في منطقة الصحراء على الحدود الجزائرية الجنوبية،كما هدفت الجزائر من خلال دورها الاقليمي إلى تحجيم آثار انهيار نظام القذافي وفوضى السلاح والأمن التي خلفتها الطلعات الجوية للناتو التي تؤثر على الوضع في الجزائر حيث أن المستهدف هو النظام الليبي لكن العيون كانت متجهة نحو الجزائر.

قائمةالمراجع :

- لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات: المبادئ، الميادين، التحديات)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015.

- دالع وهيبة، السياسة المنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد23.

- حمزة برابحالاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، 2017.

- زهيرة مزارة، ميلود عامر حاج .ازمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي بين المخاطر الامنية والانفصال، مجلة افاق للعلوم، العدد10، 2018.

- خالد عبد العظيم، الجوار المالي التداعيات الاقليمية لانفصال الازواد في مالي،مجلة السياسة الدولية،العدد،189 2012.

- يحي مشرط، الأزمة في شمال مالي وتدعياتها على شمال مالي في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الحوار المتوسطي،العدد2، 2018.

- الطيب بروال، خيرة بن عبد العزيز، استراتجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد01، 2020.

- لزهر وناسي، مسعود البلي، متلازمة التنمية والديمقراطية لبناء الامن في الساحل الافريقي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، 20

دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإقليمية
ازمة مالي نموذجا

The role of Algerian diplomacy in crisis resolution the case of the crisis in Mali

عبد الحكيم ذهبي
جامعة البليدة 2.
a.dehbi@univ-blida2.dz

ملخص:

لقد كان للبعد الجغرافي والسياسي للجزائر دورا هاما في اعطائها أهمية دبلوماسية كبيرة تجعل منها قادرة ان تكون فاعلا دوليا لا يمكن اقصائه خاصة على الأقلّ في مجال حل المشكلات والأزمات الخاصّة بمنطقتها وبمنطقة الساحل

وأفريقيا، مثل أزمة ليبيا ومالي والنيجر،و تعمل الدبلوماسية الجزائرية على محاولة حل النزاعات التي تثور في الدول المحيطة بها، معتمدة في ذلك على مجموعة أسس ومبادئ يتمثل أهمها في الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والحث على التعاون بين دول الجوار خصوصا وحل النزاعات بطرق سلمية، وكذا دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتخليصها من سيطرة الاستعمار.

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية –الوساطة بلدان الساحل. ازمة مالي

ABSTRACT:

The study aims to find out the orientations of Algerian foreign policy towards African countries, especially the Sahel region, where it witnessed different events, which become major threats to Algerian security and this widening of the cross-border threats in which Mali has become its source. Through the initiatives of settlement and mediation, which face in this regard and the problem of arrest between the principles of its foreign policy and what is imposed by the developments of the regional and international environment

Keywords: : Algerian diplomacy – Mediation– the Sahel region - foreign policy

مقدمـة:

ترتبط الجزائر بدوائر محيطها الإفريقي بروابط جغرافية عزز تها روابط انتمائها الثقافي والحضاري بشكل خاص لمحيطها المغاربى وروابط الجغرافيا و التاريخ والمصير المشترك مع محيطها الإفريقى، و تتحرك السياسة الخارجية الجزائرية في هذا المحيط لتحقيق مجموعة

من الأهداف عبر استخدام أدوات ووسائل وتبني توجهات ولعب أدوار إقليمية تهدف جميعها إلى تحقيق مصالحها، لكن تحديد هذه الأهداف واختيار الوسائل والأدوات المناسبة لبلوغها وتحديد معالم ِ الجزائر الحيوية، وتوجهات سلوكها الخارجي و رسم أدوارها الإقليمية ، يتأثر بمجموعة من المتغيرات والعوامل التي تفرضها معطيات وظروف بيئة الجزائر الداخلية، و تحددها أيضا ظروف وخصائص بيئتها الخارجية الإقليمية والدولية.

ان الخصوصية الاجتماعية والسياسية لمنطقة الساحل الافريقي و انتشار الطوارق على مساحة شاسعة في الصحراء الكبرى جعلتهم شعبا مشتتا و مفرقا عبر دول المنطقة بما فيهم الجزائرو مالي والنيجر، كما أن الجزائر وبحكم موقعها الاستراتيجي اصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمراجعة علاقاتها مع دول الجوار خصوصا في الجناح الجنوبي حيث المشاكل والتهديدات التي تعاني منها المنطقة ففي مطلع التسعينات من القرن الماضي ظهرت تهديدات نتجت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي وما خلفه من الهجرات البشرية الفردية والجماعية عبر الجزائر وتنامي الجماعات الاجرامية والحركات الارهابية، هذا

ما أجبر الجزائر للتدخل والمعالجة الاستباقية لمشاكل المنطقة وهذا لادراك الجزائر لاهمية عمقها الافريقي ،

اشكالية الدراسة :لقد سعت السياسة الخارجية الجزائرية إلى لعب دور دبلوماسي مهم خاصة في تسوية النزاع المالي عبر المفاوضات، والجمع بين أطراف النزاع كما ساهمت المقاربة الدبلوماسية الجزائرية إلى تغليب لغة الحوار و التفاوض و من هنا يمكن طرح الاشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الازمة المالية ؟

فرضيات الدراسة:

-شكلت الازمة المالية مصدرا لتهديد محدق بأمن الجزائر مؤثرا على مكانتها الإقليمية والدولية،لهذا زاد الاهتمام بها وتصدرت الأولية في أجندتها الأمنية ضمن الاستراتيجية للأمن القومي الجزائري.

-أثرت الأزمة المالية على الأمن في الجزائر وهذا ما يفسر سعي الجزائرر للتعامل معها في إطار مقاربة جزائرية لحل الأزمة و الاصرار على ضرورة التسوية السياسية لها.

-إذا كان مبدا الحياد هو الموجه للسلوك الخارجي للجزائر فإن ذلك يؤدي إلى إضفاء طابع التمسك وعدم الخروج عن المبادئ الراسخة للدبلوماسية الجزائرية في التعامل الخارجي.

المحور الأول: ركائز السياسة الخارجية الجزائرية

تعرف السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل تتخذه الدولة إزاء حادثة أو مشكلة معينة،و يقوم هذا المنهج على مجموعة من القواعد او المبادئ لمعمول بها التي تستعمل لتوجيه تلك السياسة معبرة بذلك عن وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية والتي تترجم إلى واقع ملموس من خلال الأداة الدبلوماسية.و اذا كان السلوك الخارجي لأية وحدة دولية تحكمه مجموعة من القواعد فماهي تلك التي تنظم و توجه السياسة الخارجية الجزائرية ؟

. **أولا: مسار وتطور السياسة الخارجية الجزائرية**

تستمد السياسة الخارجية الجزائرية جذورها منف ثورة الفاتح نوفمبر 1954 اذ أن هناك ارتباط مباشر مع اندلاع الكفاح المسلح لتحرير الوطن ذلك لان المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية تحددت قبل الاستقلال فالنصوص الأساسية التي يحفل بها التاريخ السياسي الجزائري منذ أرضية الصومام إلى غاية الميثاق الوطني المنقح سنة 1986 تضفي انسجاما واستمرارية وشفافية على العمل الدبلوماسي في الوقت نفسه الذي تبين فيه أنها تعكس بصدق السياسة الخارجية [1].فالجبهة الداخلية والجبهة الخارجية متفاعلتان في الجزائر و تتمثل الدبلوماسية الجزائرية ، من حيث تنظيمها وسيرها، في حلقات مترابطة ترسم فضاءات جغرافية محددة يبرز فيها المجال الذي يشكله أهم شركاء الجزائر مثل فرنسا والولايات المتحدة أوروسيا، والمحيط الأخوي المتكون من بلدان المغرب العربي و المشرق، و كذالك بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الصديقة لاسيما تلك التي ساعدت الثورة الجزائرية خلال حرب التحرير.

[1] يوسف حسين يوسف ، **الدبلوماسية الجزائرية** ، المركز القومي للإصدار القانونية ، القاهرة ، 2011 ص 34

بعد نيل الاستقلال الوطني بقيت الدبلوماسية الجزائرية واعية بجذورها التاريخية ومن ثم أخذت البعد العالمي كتوجه جديد لمسار طويل وشاق،وبعد وطني وإقليمي تمثل أساسا في الوقوف أمام الامبريالية وسياسة التوسع الاستعماري يضاف إليها الرغبة في تقديم مظهر خارجي موحد نحو المجتمع الدولي وعزيمة في إظهار قيم الدولة الجزائرية المستقلة و ما ميزت هذه الفترة في البداية انها أعطت الأولوية للقضايا الوطنية الداخلية والمتمثلة في التنمية الوطنية وان نجاح صورة الجزائر على المستوى العالمي مرهونة لنجاح في الداخل الجزائري ، وان الشؤون الخارجية للدولة لها دور في مجال التنمية لابد أن تشارك فيه ، مثلما هو الحال في عقود الغاز المبرمة مع الولايات المتحدة الامريكية سنة 1969[1].

بعد سنة 1971 اصبحت الشؤون الخارجية من اختصاصات الرئاسة ،كما تمتعت الدبلوماسية الجزائرية لفترة قصيرة بين 1973 و 1975 بموقع نفوذ داخل حركة عدم الانحياز كما ان النظام السياسي بقيادة بومدين ركز في هذه الفترة على العالم العربي وخاصة المواقف الراديكالية تجاه القضية الفلسطينية والعلاقات التي تربطه مع الاتحاد السوفياتي ولعل أكبر نجاح للسياسة الخارجية في هذه الفترة هو قدرة الرئيس بومدين أن يتولى زعامة الحركة الداعية الى نظام اقتصادي عالمي جديد بعد لقاء مجموعة 77 الذي استضافته الجزائر في 1967 ثم تعزز ذلك في مؤتمر اقتصادي لحركة عدم الانحياز في 10 أفريل 1974[2].

في الثمانينات سعى نظام الرئيس الشادلي بن جديد إلى الاعتماد على الوساطة في حل النزاعات الدولية ، كما سعت الى تحسين العلاقات مع مصر سنة 1988 بعد مؤتمر جامعة الدول العربية في عمان ،كما انها لم تتخلى عن دعما للقضية الفلسطينية وكل حركات التحرر على مستوى العالم .كما راجع الرئيس شادلي بن جديد علاقة الجزائر بفرنسا في عهدة ميتران خاصة فيما تعلق بمسألة الغاز ، كما راجع علاقات الجزائر المتحدة الأمريكية خاصة بعد زيارته الرسمية لها سنة 1985.

---

[1] يوسف حسين يوسف ، **الدبلوماسية الجزائرية** مرجع سابق ص 35

[2] بن عنتر عبد النور ، **الاسترا تيجية المغاربية حيال أزمة مالي** ، ورقة مقدمة في ندوة : "المغرب العربي و التحولات الإقليمية الرا هنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للد را سات ، 17. فيفري 2013

مع مجيئ بوتفليقة سنة 1999 عملت السياسة الخارجية الجزائرية على بناء تحالف مع مختلف الدول،كما ركزت على ضرورة التواجد الجزائري القوي في إفريقيا وآسيا، وكذلك رفعت الجزائر التحدي عبر التضامن الإفريقي ونشر السلم والأمن في إفريقيا و بهذا فقد حرصت الجزائر دائما على الحفاظ على مبادئ و مقومات سياستها الخارجية.

ثانيا: مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية .

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93 وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الاقليمية والدولية. إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القواعد مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها الاقليمي، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي.

و تعتمد تقوم السياسة الخارجية الجزائرية في توجهها العام على ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و هي من ومف بينالمبادئ الثابتة التي تقوم عليها ،حيث .تقوم السياسة الخارجية الجزائري على مجموعة من المبادىء والأسس والتي يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية[1]:

- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل و الإنصاف ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية
- الإيمان بحق الدفاع المشروع عن النفس من اجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة.
- الاعتماد على أسلوب الحوار والمفاوضات كسبيل عملي لتحقيق ما تسعى إليه من اهداف
- الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية.
- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية .

[1] يوسف حسين يوسف ، **الدبلوماسية الجزائرية** مرجع سابق ص 37

- رفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخمية.

هذا إضافة إلى الالتزام بمناصرة مختلف حركات التحرر في العالم ومساندتها بمختلف الوسائل والأساليب السلمية .

وقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك

السمات موروثة عن العمل الثوري، أو مستمدة من الممارسة بعد الاستقلال ومن هذه السمات طابع الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات ، مما اكسبها ثقة الاطراف المتصارعة المتعددة كما حدث في النزاع الأثيوبي الأريتيري، ، الإيراني العراقي ..[1].

المحور الثاني: اهمية منطقة الساحل إلفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية

شكلت الأوضاع والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية لمنطقة الساحل الإفريقي اتساع كبير في دائرة التهديدات الأمنية المتمثلة في تفشي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي تعددت أشكالها، كالتجارة بالمخدرات والاتجار بالبشر وتجارة الأسلحة التي أصبحت المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في مالي والنيجر وتشاد، بالإضافة إلى هذه التهديدات الأمنية استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير بحيث تعددت التيارات الإرهابية في المنطقة، وأهمها -تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي-، والذي وجد ظلته في المنطقة بكاملها التي أصبحت مركزا حيويا لجميع نشاطاته التي تشكلا تهديدا للامن القومي الجزائري .[2]

أولا: :طبيعة منطقة الساحل إلفريقي

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام المجموعة الدولية عموما،خاصة دول الجوار الجيوسياسي ونخص بالذكر كل من الجزائر والمغرب، نظرا لما تشهده المنطقة من تحولات سياسية وتفاقم الأزمات الداخلية، واتساع دائرة التهديدات الأمنية المتمثلة في تفشي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وخاصة ظاهرة الإرهاب، واحتمالات تنامي هذه الأخيرة مما يهدد أمن المنطقة داخليا وأمن دول الجوار إقليمياو تشير منطقة الساحل إلى

[1] يوسف حسين يوسف ، **الدبلوماسية الجزائرية** مرجع سابق ص 39

[2] بن عنتر عبد النور ، **الإسترا تيجية المغاربية حيال أزمة مالي**، مرجع سابق

الساحل الكبيرgrand sahel الممتدة جيوسياسيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولا إلى السودان والبحر الأحمر[1]، و تضم هذه المنطقة يضم الدول التي تواجه أزمات اقتصادية وسياسية وبيئية بدأت منذ سنوات السبعينيات وأهمها: السنغال، موريتانيا، بوركينافاسو، النيجر، لتشاد، مالي، وحتى الجنوب الجزائري وتبرز المكانة الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل من خلال زيادة الاهتمام بالمنطقة من طرف القوى الاقتصادية والسياسية العالمية بصفة عامة، والدول الإقليمية بصفة خاصة، نظرا لما تزخر به المنطقة من موارد نفطية وغازية، لهذا سنعرج على الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة والتي يمكن حصرها في[2]:

النفط والغاز: تضم القارة حوالي 10 % من احتياطي النفط العالمي المثبت، ويتركز معظمه بنسبة 60 % فيثلاث دول رئيسية منتجة: هي نيجيريا والج ا زئر وليبيا، في حين تبلغ احتياطات الغاز في القارة حولي 8% من نسبة الاحتياطات العالمية، فمن مي ا زت النفط والغاز الإفريقي سهولة استخرجه، وسهولة تسويقه بسبب موقع القارة الاسترا تيجي بين قارا ت العالم من جهة، وبسبب تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها من جهة أخرى. من هنا يبرز الاهتمام الكبير بالمنطقة من طرف العديد من الدول.

الموارد الأولية: تنتج القارة الإفريقية 80 % من البلاتين في العالم، وأكثر من 40 % من الماس في العالم، و 20 % من الذهب وبالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي فنجد أن مالي تتركز في نشاطها الاقتصادي على صناعة التعدين لا سيما استخراج الذهب والفوسفات والألماس، أما فيما يخص المعادن فنجد اليوا رنيوم الخام في المرتبة الأولى، يقدر الاحتياطي منه بنحو 280 ألف طن تستغله. شركة سوسيل الفرنسي.

Taje Mehdi**L'instabilité du Sahel menace : La Sécurité du Maghreb ,** collége de défense de L'OTAN , Rome, December 2006[1]

[2] إبراهيم أحمد محمود ، **الحروب الأهلية في إفريقيا** ، مركز الدرا سات السياسية والاسترا تيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2001. ص 51

بالاظافة الى الموارد الطبيعية الهامة التي تثير اهتمام الدول الكبرى فان خصائص دول تلك المنطقة تشكل رهانا كبيرا للامن و الاستقرار حيث انها تتميز ب[1] :

-الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا، قبليا وعرقيا مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج أزمات عديدة.

- فشل الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسة دون مرا عاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية

- وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل.

- ضعف أو غياب فلسفة المواطنة في هذه الدول، مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل الن ا زعات الداخلية ذات فعالية ومصداقية، مما جعل من تدخل أجنبي أمرا ضروريا.

- ضعف العدالة التوزيعية مما ينتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركيات للتمرد والعنف السياسي ومثال عن هذا مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير

اليو را نيوم.

-ضعف الأداء الاقتصادي وانتشار الفقر المدقع إذ أكثر من 80 بالمائة من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم، وأكثر من 60 بالمائة من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية، وهذا ما ينتج حركيات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركيات التوجه نحو الإجرام والعنف.

- انتشار الأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا، السل والإيدز بأشكال خطيرة

-تأثر منطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية (نزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال، من اريتريا سابق للسودان).

-هشاشة وميوعة الحدود، اتساع الرقعة الجغرا فية وضعف الكثافة السكانية.

---

[1] عبد الشافي عصام,**معضلة الأمن في الساحل والصحراء :الأسباب والمواجهة**.مجلة السياسة الدولية,العدد195 , القاهرة,2014 ص 135

ثانيا: التدخل الاجنبي في منطقة الساحل اإلفريقي

مثَّلت مالي بعد انقلاب عام 2012، النموذج الأبرز للتدخلات من جانب القوى العالمية في منطقة الساحل لمكافحة الإرهاب ودعم الحضور الدولي. حيث عجل تصاعد التطرف العنيف والجريمة المنظمة فى منطقة الساحل الإفريقى بالوجود العسكرى الأجنبى، مما أدى إلى إضعاف دول المنطقة، حيث تتسم النظم السياسية فى منطقة الساحل الإفريقى بالفساد المستشرى، وضعف النظام القضائى، وعدم القدرة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها، مما أدى إلى خلق بيئة مناسبة لتنامى الجماعات المتطرفة التى تعمق روابطها المحلية لتعزيز جهودها[1].

استطاعت فرنسا، ومن خلال ثقلها الدبلوماسي ، تمرير قرار على مستوى مجلس الأمن الدولي من أجل تدخل عسكري في شمال مالي، تكون جيوش دول غرب إفريقيا "الإيكواس" بمثابة ذراعه العسكري على الأرض، حيث تجدر الإشارة الى أن الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة كان مقصورا سابقا على تقديم المشورة والتدريب وتجهيز الجيوش الوطنية. ولكن منذ بداية الأزمة المالية عام 2012، توسع الوجود العسكرى ليشمل قوات برية نشطة وقواعد لوجستية وعسكرية. ولقد عجل وجود جماعات متطرفة فى شمال مالى بالتدخل العسكرى الفرنسى في جانفي 2013،[2] حيث شنت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الحكومية المالية وبمشاركة جنود من نيجيريا والسنغال، في انتظار إكمال نشر القوة الإفريقية لتتولى قيادة العمليات، وبمساعدة لوجستية محدودة من جانب الدول الغربية ، ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإسلاميين ،يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع . الجزائر ، ويصل بلدة ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا.

اما الإتحاد الإفريقي فقد اعلن عن مشاركته في دعم المهمة العسكرية بمالي ب 50 مليون دولار كما قدمت الدول الإفريقية إلى جانب الدعم العسكري ما مجموعه 26 مليون دولار ،موزعة بين كل من بنين وكوت ديفوار والسنغال 2 مليون دولار ،أما جنوب إفريقيا (10 مليون) ،إثيوبيا

---

[1] أبوالعينين محمود ، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا** ، ط 1 ، القاهرة ، دار الكتب. المصرية، 2008ص 63

[2] السيد محمود,**أفريقيا والأطماع الغربية** . مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية,2009. ص 33

(5 مليون)، نيجيريا (5مليون) وغانا (3مليون) ، نامبيا (1مليون) ، إضافة للتبرعات النقدية والعسكرية تعهدت غينيا الإستوائية بتوفير الوقود لكلمن قوات "الأفيسما" وقوات الجيش والأمن الماليين. من قوات "الأفيسما" وقوات الجيش والأمن الماليين[1] اما أمريكا فقد فضّلت على غرار العديد من الدول الغربية تقديم مساعدة لوجستية وتدريب الجيش المالي، إذْ وعد البنتاغون بتوفير طائرات نقل وتزويدها بالوقود في الجو، وأخرى طائرات تجسس لدعم العملية الفرنسية ،فشرعت الولايات المتحدة في نقل جنود فرنسيين ومعدات إلى مالي في إطار الدعم اللّوجيستي الذي تقدمه للقوات الفرنسية التي تحارب مقاتلين متشدّدين في شمال البلاد.

بالإضافة لمساندة لأمريكا نجد دول الإتحاد الأوروبي و على راسهم ألمانيا قد ساهمت بنحو 1000 جندى فى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار فى مالى، كما افتتحت قاعدة لوجستية ألمانية فى نيامى عاصمة النيجر فى إطار جهود مكافحة التطرف، وتعمل على تعزيز الوجود الألمانى فى منطقة الساحل الإفريقى وأن تكون طليعة الدول المكافحة للهجرة غير النظامية[2].

اما في الاطار الأممي فقد أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم 2100 بتاريخ 25 أفريل 2013 القاضي بإنشاء بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في مالي يبلغ عدد أفرا دها إثني عشر ألفا وستمائة شخص ،إلاّ أن القوات المسلحة الفرنسية ستبقي بعض عناصرها على الأرض بغرض تقديم المساعدة في الظروف الصعبة، وستقوم بوضع الآليات الملائمة بين الأمم المتحدة وفرنسا لتحديد أفضل سبل العمل. بالإضافة للقوات الفرنسية التي ستساند بعثة حفظ السلام الدولية فإن الصين هي الأخرى قررت إرسال 400 جندي لحفظ السلام إلى مالي،

---

[1] Roussellier Jacques **Terrorism in North Africa and the Sahel**: Al- Qa'ida's Franchise or Freelance", Middle East Institute, August 2011p 88

[2] -Ammour Laurence Aïda **La sécurité du sahara et du Sahel**: flux réseaux et circuits de criminalité organisée au sahel et en afrique de l'ouest Cahier du CEREM, n° 13, Décembre 2009 .p 125

وهذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها القوات المسلحة الصينية ضمن بعثة حفظ سلام ،إضافة للقوات الدول الإفريقية البالغ عددهم 6300 جندي[1].

المحور الثالث :الازمة المالية ودور الوساطة الجزائرية

تتحرك السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي في دوائر حيوية تكتسي قدرا كبيرا من الأهمية بالنسبة لحركيتها وفاعليتها، تمثلها جيوسياسيا: دائرة المغرب العربي، الدائرة الإفريقية التي تضم بدورها دائرة فرعية تنعت بدائرة الساحل الإفريقي التي تحظى هي الأخرى بأهمية بارزة في سياسة وا هذه الدوائر تحددها مجموعة من العوامل والمتغيرات ِ الجزائر الإفريقية، ن سياسة الجزائر الخارجية اتجاه التي تشكل محددات مهمة تلعب دورا كبيرا في تحديد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية وتؤثر في هامش حركتها، كما تؤثر هذه المحددات أيضا في رسم أدوار الجزائر الإقليمية وفي قدرة الجزائر على لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في هذه الدوائر[2].

أولا: : طبيعة الازمة في مالي

مالي هي دولة إسلامية أفريقية، ومستعمرة فرنسية سابقة، تمتد على مساحة 240192,1 كيلومتر مربع تحتل بذلك المرتبة 24 عالميا من حيث المساحة تقع ضمن ما يعرف بمنطقة الساحل محاطة بسبعة بلدان تتقاسم معهم حدودا بطول 7243كيلومتر وتتوزع على النحو التالي :موريتانيا 2237 كم غربا، الجزائر1376 كم شمالا بوركينا فاسو1000 كم شرقا غينيا 858 كم جنوبا النيجر821 كم الشمال الشرقي، كوت ديفوار535 كم جنوبا والسنغال 419 كم، مما يعطيهاأهمية إستراتيجية خاصة.[3]

و تعتبر مالي إحدى الدول الغنية من حيث الثروات الطبيعية، وهذه الأهمية الجيوبوليتيكية هي التي زادت من حدة تنافس القوى الغربية على المنطقة، إذ تعتبرها فرنسا منطقة نفوذ حيوي،

---

[1] حسن بدر شافعي، **تسوية الصرا عات في إفريقيا (نموذج الإيكواس)** القاهرة ،دار النشر. للجامعات، 2009 ص26

[2] يوسف حسين يوسف ، **الدبلوماسية الجزائرية** ، مرجع سابق ص 88

[3] عبد الشافي عصام ، ***التداعيات الإقتصادية على القضية المالية*** ، قرا ءات إفريقية ،. مصر ، المنتدى الإسلامي ، العدد 16 ، أفريل – جوان 2013 ص 195

باعتبارها مستعمرة سابقة لها، هذا بالإضافة لموقعها الإستراتيجي، فهي تحاذي العديد من الدول الغنية بالثروات المعدنية، ومنها مثلا: الجزائر،موريتانيا، النيجر.

ان هذا الوضع الجيوب لو تيكي للدولة المالية، من حيث الموقع والمساحة، والموارد، يجعل هناك منظومة من المصالح السياسية والاقتصادية للدولة الفرنسية ويحفزها دائما الى التدخل لحماية تلك المنظومة، وعلاوة على ذلك فإن وجود دولة مالي في العمق الإستراتيجي للدول المغاربية، يحقق لفرنسا قدرا من الأمن والحماية لأهدافها ولمصالحها المتنوعة في تلك الدول، بالإضافة إلى مجموعة الدول الفرانكفونية الأخرى المجاورة لمالي. ومن ثم يصبح التدخل في مالي مسألة منطقية ضمن حسابات المصالح المتنوعة للدولة الفرنسية.

تمتاز مالي بكثافة سكانية جد منخفضة يقابلها في ذلك وجود تنوع كبير في الإتجاهات الدينية والعرقية نذكرها :

1) قبيلة الماندينغا و : تضم البامبرا ,السوننكي ...البروز.
2) قبيلة البلسار وتضم:البال ,تكولر.
3) قبيلة "الفولت" وتضم :بوبو,سينوفو,المانويكا .
4) قبيلة الصحراء:وتضم المرور الطوارق ,العرب .
5) قبيلة السونغاي

ان أزمة مالي هي جزء من أزمة الساحل ككل، و يعود الانتشار القائم للحروب و الصراعات في منطقة الساحل من حيث الجوهر و الأساس إلى أزمة الهوية و ضعف الاندماج الناجم عن التخطيط العشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية[1]، فقد أسس المستعمر الفرنسي دول الساحل ضمن حدود سياسية و إدارية مصطنعة قطعت أوصال المجتمعات و الثقافات و اللغات في إطار إستراتيجية موحدة من الشريط الساحلي لموريتانيا إلى السودان، مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة منسجمة و متماسكة الأطراف إذ، أضحت مشكلة الهوية من اكبر المعضلات في الساحل بحيث تعاني كل دولة من أزمة بناء و عجز في التعامل مع مختلف الاثنيات و العرقيات و أيضا التعدد الثقافي، و هذا راجع لفشل الأنظمة

[1] Raffery Mériadec, **Les Rébellions Touragégues Au Sahel** Centre de Doctrine d'Emploi des Forces (CDEF) , Paris , Janvier 2013 p 69

الحاكمة في التعامل مع هذا الظلم .

يعود تاريخ النزاع في شمال مالي لبداية الاستقلال سنة 1960 ،حين قاد الطوارق في مالي تمردا ضد الحكومة المركزية التي يرأسها "موديبوكيتا" الذي حاول تطبيق النظام الشيوعي، و القضاء على الخصوصيات المحلية و الثقافية[1].

في عام 1962 وقع أول تمرد للطوارق مالي و الذي عرف ب "تمرد الفلاقة" في منطقة كيدال و الذي تعرض لقمع شديد من الجيش المالي و لكن تمكن في نهاية المطاف من إخماد التمرد و فرض حكم عسكري على مناطق الطوارق.

شهدت مالي عودت للطوارق من اجل التمرد و لكن هذه الفترة عرفت انتصارا لهم على حساب الحكومة المركزية بعد حرب استهدفت ثكنات للجيش المالي و الذي عرف فيها عمليات ضد المدنيين الطوارق و استمر الحال إلى أسوء ما دفع بالدول المجاورة و الطوارق

للتوقيع على اتفاقية في جانفي 1991 بالجزائر و جاء فيها منح منطقة الشمال و ضعية خاصة لامركزية من اجل تسيير شؤونهم الخاصة و لكن لم تطبق بنود الاتفاقية من قبل المقاومة في دوائر الحكم خاصة الجيش و الذي استمروا بإعدام الطوارق بدون محاكمة و لم يكن للحكومة المالية أي استعداد لتطبيق الاتفاقية.

بعد سقوط نظام العقيد الليبي الراحل "معمر القذافي" عاد الآلاف من الطوارق الذين كان من ضمن الجيوش التابعة للنظام القذافي الى شمال مالي مسلحين بأسلحة ثقيلة ليبدأ التحضير لتمرد جديد يهدف لإقامة دولة للطوارق ما عجل بانفجار الأزمة في مالي .

امام هذا الخطر طلبت الحكومة المالية من فرنسا التدخل من اجل تحقيق الامن و الاستقرار في المنطقة فقرر على إثرها الرئيس هولاند المشاركة في الدفاع عن الحكومة الشرعية بالبلاد وأمر بإرسال مئات الجنود الفرنسيين إلى مالي وأصدر توجهات إلى سلاح الجو بتوجيه ضربات للمسلحين الزاحفين باتجاه الجنوب وإعلان الحرب ضدهم[2].

---

[1] عبد العظيم خالد ، الجوار المالي **" التداعيات الإقليمية لإنفصال أزواد في مالي** " ، مجلة. السياسة الدولية ، العدد 189 ، جويلية 2012 ص 177.

[2] شليغم عبير,**التدخل الفرنسي في مالي :البعد النيوكونيالي إتجاه أفريقيا**.المركز العربي للأبحاث والدراسات ,الجزائر,2015. ص 159

لقد أصبحت مالى والنيجر فى ظل الوجود العسكرى، على مفترق طرق من عدم الاستقرار الإقليمى، كما أصبحت مركزا لديناميكيات أمن الطاقة الغربية فى منطقة الساحل. على الرغم من استخدام خطاب أمنى مماثل لتبرير وجودهم، إلا أن القوى الغربية تبدو لديها أجندات مختلفة.

ثانيا: دور الجزائر في حل الازمة المالية •

بعد تفاقم الوضع في مالي سعت الجزائر وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الايرادات مع أطراف النزاع في مالي كما ركزت الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، و قدعكس موقف الجزائر مدى تمسك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية، فقد نادت دائما بالحلول السلمية، اذ رفضت التدخل الفرنسي و حاولت مقاومته إلى الرمق الأخير، كما رفضت المشاركة في ملاحقة الجماعات الإرهابية المنتشرة في شمال مالي متذرعة بمبدأ عدم مشاركة الجيش الجزائري في أية عمليات عسكرية خارج ترابها، غير أن هذا الموقف عرف ردود أفعال قوية طالبت الجزائر بضرورة مراجعة هذا المبدأ و التخلي عنه، بسبب التطورات الحاصلة على الساحة الإقليمية المغاربية و الساحلية و انتشار الإرهاب، الذي لم تعد تكتفي معه الحلول المنفردة و يتطلب ذلك بتعدد الأطراف و التعاون الإقليمي[1].

لقد انتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال ماليو كان أول هذه المسارات، سياسي، من خلال عقد لقاءات لدراسة طرق التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر التوارق وهو نفس العنصر العرقي للمتمردين شمال مالي، والثاني، أمني، ويهدف لمنع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي، والثالث، دعوي، لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الإفريقي.

[1] بوهالي،سهام،"**الدبلوماسية الجزائرية ومنطق الأمن الإقليمي:المضامين والمكاسب**،" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"،المنعقد يومي: 28و29 أفريل 2014،جامعة تبسة2014

لقد كثفت الجزائر من لقاءاتها و تواصلها مع الفرقاء في مالي من اجل تشجيع المسار التفاوضي بين الحكومة المالية و منسقية الحركات الازوادية و الذي توج باجتماع الفرقاء على طاولة التفاوض في جويلية 2014 ،بالجزائر و هذا بمشاركة دولية مشكلة من المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى موريتانيا، بوركينافاسو، النيجر، التشاد كأعضاء من فريق الوساطة، و تم المصادقة على خريطة الطريق من جميع الأطراف و توصلوا إلى اتفاق شامل و مستديم يقضي بالحل النهائي للازمة بين باماكو و الطرف الازوادي، وسميت باتفاقية الجزائر التي تعبر عن أرضية ميثاق وقَّعت عليه حكومة مالي ومجموعات متمردة مسلحة هي الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، وحركة أزواد العربية، وحركة أزواد العربية المنشقة، وتنسيقية الشعب في أزواد، وتنسيقية حركات وجهات المقاومة الوطنية وتضمنت اتفاقية الجزائر إنهاء حالة الحرب بين الحكومة والحركات الأزوادية بشمال مالي وتكريس الوحدة الوطنية، ونزع كل أشكال التسليح وبسط سيطرة الجيش وإدراج عناصر الحركات المسلحة في الجيش المالي والشرطة المحلية ومكافحة الإرهاب، وبعث مشاريع تنموية واجتماعية بمناطق شمال مالي[1].

غير أن الجهود الجزائرية في سبيل إعادة الأمن والاستقرار في مالي كثيراً ما اصطدمت بتدخلات أجنبية في مقدمتها الوجود الفرنسي المتهم ببذل قصارى طاقاته لبقاء الفوضى في منطقة الساحل.

الخاتمة:

منذ بداية الازمة في مالي تحلت الدبلوماسية الجزائرية بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبموماسي، والتأكيد عمى الحل السلمي والحوار السياسي خوفا من تأزم النزاع المالي بسبب التناقضات الداخلية وتزايد الحسابات الخارجية، كما أن إهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل راجع لكون أن هذه الاخيرة أصبحت تشكل مجاال إلستقطاب قوى خارجية و مجاال لعمل قوى إقليمية، وذلك لما تتميز به هذه المنطقة من

[1] ويكن فايزة،"**تحقيق الزعامة الإقليمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية:الإمكانات – المظاهر،والتحديات**،" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"،المنعقد يومي: 28 و29 أفريل 2014،جامعة تبسة2014

ثروات طبيعية ما دفع الجزائر إلى العمل من اجل إيجاد حلول في هذه المنطقة لتفادي أي تهديد لأمنها القومي ، وبالنظر للمصالح المتنامية للغرب وصراعات القوى الكبرى في العالم على القارة الإفريقية، وظهور التهديدات الجديدة متل الارهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية الشيء الذي أدى بمنطقة الساحل الإفريقي إلى حالة من الانهيار و الانفلات الامني، حيث أصبحت المنطقة المصدر الاساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للافراد، بالاضافة إلى مشكل بناء الدولة في الساحل الانكشاف الامني والاقتصادي والاجتماعي الذي أنتج أزمة دولية في المنطقة و من النتائج المتوصل اليها ما يلي :

- ان هناك ترابط شديد بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي و منه نؤكد على أن امن دولة ما أو بالأحرى "الأمن القومي" لاينتهي عند حدودها بل يتعدى ذلك إلى ضرورةتوفر الأمن و الاستقرار في محيطها الإقليمي و الدولي .

-ان أهم ما يميز السياسة الخارجية الجزائرية منذ استقلالها إلى اليوم هو إتباعها لمجموعة من المبادئ التي كانت من المنطلقات الرئيسية لتوجهات الخارجية للجزائر و مواقفها اتجاه القضايا الإقليمية و الدولية، خاصة من مبدأ حسن الجوار و التعاون، و هذا ما عززته الدساتير الجزائرية إلى اليوم، و مواقفها حيال التطورات الممتدة من سنة 2011م إلى اليوم على سبيل ذلك الأزمة المالية في الساحل الإفريقي و التي سعت فيه الجزائر لعب دور الوسيط

- تميزت الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي بالتمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي و التأكيد على الحل السلمي والحوار السياسي و رفض التدخل العسكري الأجنبي، لكن في مقابل هذا تميزت الدبلوماسية الجزائرية بالتغير و ذلك من خلال القبول بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي و فتح المجال الجوي لهذه العملية، و هنا يظهر التغير في تعامل الجزائر مع أزمة بحيث تبرر الجزائر هذا الموقف بأن الرئيس المالي طلب المساعدة الأجنبية، بالإضافة، الى أن الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي .

- الأمن لم يعد يرادف حماية الدولة بالقدرات العسكرية و حسب، و قد تبين ذلك من خلال الأزمة المالية بان غياب العدالة الاجتماعية و الفرص الاقتصادية المتكافئة، و خطط التنمية المستدامة و الأهم غياب دولة المؤسسات، سهل لإشعال فتيل الأزمة .

- الحالة المالية شاهد على أن الدور الخارجي عادة ما يكون سلبا و يطيل أمد غياب الأمن و يوسع الهوة بين الفرقاء في الداخل، و هذا ما لاحظناه في الأزمة المالية و التي تحولت إلى سجال على الأرض بين مختلف القوى الإقليمية و الدولية بغية تحقيق مصالحها.

قائمة المراجع:

-الكتب :

1-إبراهيم أحمد محمود ، **الحروب الأهلية في إفريقيا** ، مركز الدرا سات السياسية والاسترا تيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2001

2-أبو العينين محمود ، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا** ، ط 1 ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 2008 .

3. السيد محمود,**أفريقيا والأطماع الغربية** . مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية,.2009

4-حسن بدر شافعي ، **تسوية الصرا عات في إفريقيا (نموذج الإيكواس)** ، القاهرة ، دار النشر للجامعات ، 2009 .

5-يوسف حسين يوسف ، **الدبلوماسية الجزائرية** ، المركز القومي للإصدار القانونية ، القاهرة ، 2011

-المجلات العلمية:

1-كاهي مبروك,**منطقة الساحل الأفريقي :صراعات قديمة وتحديات جديدة**.كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,الجزائر,2015.

2-شليغم عبير,**التدخل الفرنسي في مالي :البعد النيوكونيالي إتجاه أفريقيا**.المركز العربي للأبحاث والدراسات ,الجزائر,.2015

3-عبد الشافي عصام,**معضلة الأمن في الساحل والصحراء :الأسباب والمواجهة**.مجلة السياسة الدولية,العدد195 , القاهرة,.2014

4- عبد الشافي عصام ، **التداعيات الإقتصادية على القضية المالية** ، قرا ءات إفريقية ، مصر ، المنتدى الإسلامي ، العدد 16 ، أفريل – جوان 2013 .

5-عبد العظيم خالد ، **الجوار المالي " التداعيات الإقليمية لإنفصال أزواد في مالي** " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 189 ، جويلية 2012 .

الملتقيات والمؤتمرات:

1-بن عنتر عبد النور ، **الإسترا تيجية المغاربية حيال أزمة مالي** ، ورقة مقدمة في ندوة : "المغرب العربي و التحولات الإقليمية الرا هنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للد را سات ، 17 . فيفري 2013

2-ويكن فايزة،"**تحقيق الزعامة الإقليمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية:الإمكانات – المظاهر،والتحديات**،" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"،المنعقد يومي: 28 و29 أفريل 2014،جامعة تبسة.2014

3-بوهالي،سهام،"**الدبلوماسية الجزائرية ومنطق الأمن الإقليمي:المضامين والمكاسب**،" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"دور الجزائر الإقليمي:المحددات والأبعاد"،المنعقد يومي: 28و29 أفريل 2014،جامعة تبسة2014

Les ouvrages

1-Taje Mehdi, **L'instabilité du Sahel menace : La Sécurité du**

. **Maghreb** , collége de défense de L'OTAN , Rome, December 2006

2- Raffery Mériadec, **Les Rébellions Touragégues Au Sahehel**

Centre de Doctrine d'Emploi des Forces (CDEF) , Paris , Janvier 2013

Revue

1-,Ammour Laurence Aïda**" La sécurité du sahara et du Sahel: flux**

réseaux et circuits de la criminalité organisée au sahel et en afrique de l'ouest

,"Cahier du CEREM, n° 13, Décembre 2009

2-Roussellier Jacques**,"Terrorism in North Africa and the Sahel: Al**

. **Qa'ida's Franchise or Freelance**", Middle East Institute, August 2011

الجهود الجزائرية لحل نزاعات الجوار الجيوسياسي : تحليل مبادرة التسوية في ليبيا

Algeria's Efforts to Resolve Geopolitical Neighbourhood Disputes: Analysis of Libya's Settlement Initiative

هاجر العايب

جامعة8ماي1945قالمة الجزائر

Laibhadjer991@gmail.com

ملخص:

نعالج من خلال هذه الورقة الجهود الجزائرية لحل نزاعات الجوار الجيوسياسية، حيث تطرقنا لتحليل المبادرة الجزائرية للتسوية في ليبيا، تعيش هذه الأخيرة حالة من اللاستقرار السياسي، التشتت والفلتان الأمني الذي جعل منها ساحة للصراع بين فرقاء من الداخل الليبي وتصادم بين قوى خارجية متعددة تجمعها ذات المكاسب، كل هذا خلق جملة من التهديدات جعلت الدبلوماسية الجزائرية تكثف جهودها من اجل إعادة الاستقرار لدولة ليبيا، وعلى هذا الأساس يرجح الكثيرون ان الجزائر هي اكثر دول المنطقة تأهيلا لتقديم مبادرة التسوية وزيادة فرص انجاحها، ليس فقط كونها حافظت على مبدا الوساطة الحيادية بين طرفي النزاع في ليبيا ولكن ايضا لعلاقتها المتزنة مع دول تتقاطع مصالحها في المنطقة، ومنه قد تساهم هذه المبادرة في بلورة رؤية جديدة حقيقية للحل، يمكن من خلالها تغير الوضع في ليبيا والحد من التدخلات الأجنبية، أو على الاقل محاولة تجديد رؤى الأطراف الفاعلة في الملف الليبي من اجل حل الأزمة.

كلمات مفتاحية: الازمة الليبية، مقاربة التسوية، الجهود الجزائرية، الدبلوماسية

ABSTRACT:

Through this paper, we address the Algerian efforts to resolve the geopolitical disputes, where we discussed the analysis of the Algerian initiative for settlement in Libya, that is living a state of political instability, dispersion and insecurity which made it an arena for conflict between parties from the interior of Libya and a clash between multiple external forces that have the same gains, all of which created a number of threats that made Algerian diplomatic intensify its efforts to restore stability to the State of Libya, and on this basis many believe that Algeria is the most qualified country in the region to present the settlement initiative and increase its chances of success, not only because it has maintained the principle of neutral mediation between the parties to the conflict in Libya, but also for its balanced relationship with countries whose interests intersect in the region, from which this initiative may contribute to the development of a real new vision of a solution, through which the situation in Libya can be changed and foreign interventions reduced, or at least try to renew the visions of the actors in the Libyan file in order to resolve the crisis.

Key words: The Libyan crisis, the approach to compromise, Algerian efforts, diplomacy

مقدمـة:

تخرج المقاربة الجزائرية وتصوراتها لحلحلة الأزمة الليبية عن حدود وضوابط ما ترسمه ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، إذ لا تخفي الجزائر وفاءها لهذه الثوابت القائمة بالأساس على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول ووحدتها وخيارات الشعوب، والعمل على البحث عن الحلول السلمية والخيارات الدبلوماسية لحل الأزمات الدولية بدل اللجوء إلى استعمال القوة والحسم العسكري. كما لا تتأخر عن التذكير بمبادئ عقيدتها العسكرية التي تقوم على عدم السماح بالزج بالقوات المسلحة الجزائرية في نزاعات مسلحة خارج الحدود الوطنية، وهو ما يتوافق مع طبيعة الادوار الدستورية المحددة لمهام وصلاحيات الجيش، ان تأكيد التزام الجزائر بموقفها المتسم بالثبات على الحياد والوقوف على نفس المسافة من مختلف أطراف النزاع في ليبيا منذ انطلاق الثورة الليبية إلى الآن. غير أن ذلك لم يكن يعني نأي الجزائر بنفسها بعيدا عن مراقبة ومسايرة تطورات الأزمة، فقد سعت إلى مسايرة ومرافقة مختلف مراحل ومحطات تطوراتها باقتراح الحلول السلمية، ومحاولة إيجاد أرضية للنقاش وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف الفاعلة في الصراع بشكل مباشر او غير مباشر.

إشكالية الدراسة: من هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية: ما مدى فاعلية الجهود الدبلوماسية الجزائرية لحل الازمة الليبية الراهنة؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية ندرجها كالاتي:

- ماهي أبرز الاسباب التي تدفع السياسة الخارجية الجزائرية للاهتمام بالأزمة الليبية؟
- ماهي اهم الجهود الجزائرية المبذولة في سبيل حلحلة الازمة الليبية؟
- ماهي اهم العقبات والتحديات التي تعيق الجهود الدبلوماسية الجزائر لحل الازمة في ليبيا؟

المنهجية: اعتمدنا من خلال هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا على المنهج الوصفي التحليلي، ويتجلى ذلك من خلال شرح واقع الازمة الليبية مع ذكر تبعاتها على دول الجوار، وقد وظفت الدراسة ايضا منهج دراسة الحالة من خلال تحليل مبادرة التسوية التي طرحتها الجزائر لحلحلة الازمة الليبية

تقسيمات الدراسة: قسمت الدراسة حسب المحاور التالية:

المحور الأول: دوافع السياسة الخارجية الجزائرية لحل الازمة في ليبيا

أولا: لمحة عن واقع الازمة الليبية الراهنة وأبرز تداعياتها على دول الجوار

ثانيا: أسباب اهتمام الديبلوماسية الجزائرية بحل الازمة الليبية

المحور الثاني: أهمية المقاربة الجزائرية لحل الازمة في ليبيا

أولا: الجهود الدبلوماسية الجزائرية لحل الازمة في ليبيا

ثانيا: العقبات التي تواجه المبادرة الجزائرية

المحور الأول: دوافع السياسة الخارجية الجزائرية لحل الازمة في ليبيا

عاشت الجزائر في السنوات الماضية بفعل عزلتها السياسية وغياب موقفها الصريح من القضايا الاقليمية والدولية حالة من التراجع في سياستها الخارجية ونوعا من الفتور الدبلوماسي، لكن؛ ومع تعيين الرئيس الجديد عبد المجيد تبون بات من الضروري لها اعادة رسم سياستها الخارجية، مع العمل اكثر على رد الاعتبار لدبلوماسيتها وتعزيز مكانتها على الساحة المغاربية الاقليمية والدولية، لعل ابرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في دول الجوار الجغرافي ما تعانيه ليبيا من تأزم الوضع السياسي واستمرار الفلتان الامني في ظل غياب وحدة وطنية، و الاطراف الاجنبية الفاعلة.

أولا: لمحة عن واقع الازمة الراهنة في ليبيا وابرز تداعياتها على دول الجوار

نظرا لصعوبة تحديد مالات الأحداث وفق المؤشرات المتعارف عليها عادة، تبدو الأزمة الليبية للكثير من المراقبين عصية على الفهم، فضلا عن حالة السيولة المخاتلة التي توحي بعكس مسار الأحداث، إضافة إلى هشاشة التحالفات وتغيرها باستمرار، فأصدقاء اليوم قد يصبحون أعداء الغد، إلا أن الأمر اللافت في الأزمة الليبية ليس فقط تداخل العامل الخارجي بالداخلي، بل في تعويل الداخل على الخارج وبشكل يكاد يكون كليا، إلى حد أن معظم الفاعلين المحليين الليبيين لا يثقون في قدرات المفاوض الليبي، ويرون أن الحل ال يمكن إلى أن يكون خارجيا.[1]

[1] الحسين العلوي، **الازمة الليبية بين صراع الارادات الدولية والانقسام الداخلي**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص 2

لقد بذلت الأمم المتحدة جهدا كبيرا عن طريق مبعوثها لعقد مؤتمر مصالحة وطنية، يضم كافة الاطياف السياسية والفاعلين الاجتماعيين والنشطاء والأعيان في ليبيا، إلا أن خليفة حفتر شن حربا على العاصمة قبيل انعقاد هذا المؤتمر في الرابع من أبريل 2019 بأيام قليلة، ليطيح بجهود ومساع دولية حميدة حضر لها لسنوات بغية إجراء تسوية سياسية في ليبيا.

بعدها تفاقم الوضع أكثر لتبدأ هذه الحرب وكأنها دفاع عن العاصمة وصد لعدوان غاز حسب وجهة نظر حكومة الوفاق والتي ما فتئت ان تقنع الراي العام المحلي والاقليمي والدولي بهذه الفرضية، وعلى الجانب الاخر فان القوات العسكرية التابعة لحكومة المؤقتة ترى العاصمة مغتصبة واسيرة لجماعات مسلحة ولحكومة غير معترف بها وينبغي ارجاعها الى حضن الوطن، وهذا ما كان يبرر هجومهم على العاصمة طرابلس.[1]

من هذا المنطلق جرى اختزال الصراع في ليبيا في هذه الطرفين الرئيسيين، مازالت الصراع مستمرا بين فينات كر وفر ولم تتوقف حتى في ظل جائحة كورونا، رغم ادعاء الطرفية في أكثر من مناسبة بإعلان الهدنة، والتي كانت مجرد شعار او تصريح رسمي لا علاقة له بأرض المعركة، وما زاد أكثر من تصدع مؤسسات الدولة وانحلالها على حساب اعادة بناءها، ما جعل من ليبيا مركزا لاطماع الدول الاجنبية وحتى الجماعات والقبائل والاشخاص في الداخل سعيا لمحاولة التحكم بالقرار السياسي.

لم تنتهي جهود محاولة التسوية عند الامم المتحدة فقط فقد سعت العديد من الدول ولاسيما دول الجوار الليبي والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي إلى القيام بمحاولات عديدة لجمع الفرقاء الليبيين على طاولة المفاوضات، ولكن باءت معظمها بفشل ذريع جراء تصلب وتعنت الجنرال المتقاعد، خليفة حفتر، وإصراره على الحسم العسكري، ورفضه ألية تسوية سياسية ال تكون بشروطه وعلى مقاسه. [2]

لقد خلفت الازمة في ليبيا جملة من التداعيات على دول الجوار عامة نلخصها في النقاط الاتية:

---

[1] حسين مرجين، **الازمة الليبية بين المت قع والظنون، كلية الفنون، جامعة تريبولي** ، نشر في مايو2020، ص 2.

[2] الحسين العلوي، مرجع سبق ذكره، ص 3

- جعلت الازمة الليبية الوضع الأمني في كل منطقة يتميز بالهشاشة والتدهور، مما سهل عمليات تهريب السلاح الى البلدان المجاورة، وكانت الجزائر أكبر المتأثرين لاسيما بعد التدخل الناتو عسكريا والخراب الذي خلفه، فعادة ما يستتبع أي تدخل عسكري أجنبي بعملية إعادة اعمار واسعة النطاق، لكن لم يحدث هدا في ليبيا، فترك الناتو بعد اطاحة نظام القدافي دولة منهارة بقطاعات امنية متهالكة يجعل منه مركز أطماع وتهديد.

- أوردت احدى التقارير الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، انه إذا استمر الحال على ما هو عليه في الحدود خارج عن السيطرة لفترة طويلة فسوف تتدفق الأسلحة بحرية تامة والأسلحة التي يتم تسليمها في إطار برامج نزع السلاح سيتم بيعها في السوق السوداء والبالغ عددها 45مليون قطعة [1]ومنه استغلال شساعة الحدود وخاصة من جهة الجزائر والدول الافريقية، لتحويلهم الى سوق رائجة لمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة.

- يقودنا الحديث عن انتشار السلاح مباشرة لخط التهديد للإرهابي، ولعل اخطره ما تعرضت له المنشاة الغازية في تيقنتورين بمدينة تامنراست سنة2013، حيث اختطف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي 250 عاملا جزائريا و30 اجنبيا من جنسيات مختلفة من اجل مساومة بلدانهم الاصلية بطلب فدية.

- ان احد ابرز الانعكاسات الكارثية للازمة الليبية على المنطقة عموما وعلى الجزائر بصفة خاصة ، هي مسالة عودة المهاجرين الأفارقة من ليبيا الى الدول المجاورة بما يطرحه هدا الموضوع من إشكاليات امنية وإنسانية، فليبيا مند التسعينات صارت منطقة استقرار لمئات الالاف من المهاجرين غير الشرعيين، ومنطقة عبور للكثير منم نحو أوروبا اطاليا تحديدا، فخطر المهجرين من إفريقيا الساحل و الصحراء العائدين من ليبيا يؤسس لمشاكل منية و في المنطقة المغاربية عموما، في ظل عدم قدرة حكومتهم على التكفل بهم، مما يخلق مشاكل إنسانية تعجز الدول عن حلها ما يجعلها عرضة لضغط المنظمات الدولية والقوى الكبرى التي تطرحها بين للحين والأخر، هدا من جهة ومن جهة أخرى يبقى الخطر الأكبر تسلل

[1] اماندا كادليك، **نزع سلاح الملشيات الليبية**، مركز كارنيغي للأبحاث السلام الدولي، 2012،

الجاعات الإرهابية عن طريق المهاجرين او محاولة استغلال ظروفهم الاقتصادية ولاجتماعية وتجنيدهم للعمل لصالح هاته الجمعات المتطرفة.[1]

ثانيا: أسباب اهتمام الديلوماسية الجزائرية بحل الازمة الليبية

تستهدف الجزائر من خلال تحركاتها الدبلوماسية تجاه الأزمة الليبية تحقيق مجموعة من الأهداف يتمثل أهمها في الآتي:

1- مكافحة الإرهاب شكل أحد ابرز دوافع سعي الدبلوماسية الجزائرية لإجاد حل سريع للازمة الليبية، فقد شكل الهجوم الارهابي على قاعدة الغاز تهديدا خطيرا لقطاع استراتيجي وحيوي للاقتصاد الجزائري، الامر الذي تطلب اعادة وضع استراتيجية امنية موسعة تتماشى مع ديناميكية التهديدات التي عرفت تطورا كبيرا وسريعا، بسبب الانفلات الامني في ليبيا، وعدم قدرة السلطات الليبية على التحكم في انتشار السلاح، حيث يعتقد ان التمرد والانفصال في مالي مصدره السلاح الليبي، الذي كان بحزة الطوارق الذين حاربوا الى جانب نظام القذافي، بالإضافة الى التجارة غير الشرعية للسلاح في الساحل، وهو ما هدد الوحدة الترابية لدولة مالي والجزائر ونيجر وبوركينافاسو وموريتانيا والسنغال.

2- محاولة تامين الحدود بعيدا عن فكرة التدخل الخارجي، والوقوف دون فكرة تقسيم ليبيا الذي قد تسفر عنه تقسيمات لبعض الدول المجاورة بالإضافة الى الحد من توغل الارهاب والمرتزقة وانتقالهم للحدود المجاورة.

3- كما ان اتفاق السلم والمصالحة في مالي الموقع في الجزائر شكل دافعا قويا لتسوية الازمة الليبية فبعد توقيع اطراف النزاع في مالي على اتفاق المصالحة في اوائل مارس 2015، كثفت الدبلوماسية الجزائرية جهودها لحث المجموعات الليبية المسلحةوالسياسيين للجلوس على طاولة المفاوضات فالتحدي الذي يفرضه التهديد الليبي على الجزائر كبير على مختلف

[1] سمير قط، "تورط الدبلوماسية الجزائرية في وساطة لتسوية الازمة الليبية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد2، 2020، ص ص209 -210

الأصعدة، نتيجة لحالة الانفلات الامني والسياسي في البلد وغياب سلطة فعلية يمكن التنسيق معها .[1]

4- سرعة إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، حيث تتخوف الجزائر من أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في هذا البلد سيزيد من أعبائها الأمنية، خاصة وأنها تفرض إجراءات عسكرية استثنائية على حدودها مع ليبيا منذ أكثر من خمس سنوات، وهو ما قد يُشكِّل استنزافًا لقوى الأمن والجيش الجزائري الذي يتصدى في الوقت ذاته للتهديدات القادمة من شمال مالي.

5- إقامة علاقات جيدة مع مختلف الأطراف الليبية وتعزيز نفوذها بالشرق الليبي لموازنة النفوذ المصري الداعم للمؤسسات الشرعية كمجلس النواب والجيش الوطني الليبي.

6- محاولة الجزائر تقديم نفسها أمام الداخل الليبي والأطراف الإقليمية والدولية على أنها وسيط محايد في الأزمة الليبية يمكن الاعتماد عليه لدفع عملية الحل السياسي، بعدما كان يُنظر إليها على أنها منحازة للمجلس الرئاسي والقوى السياسية الداعمة له بالغرب الليبي. وهو ما يؤهلها خلال الفترة المقبلة للعب دور الوسيط بين أطراف الأزمة الليبية، واستضافة حوار وطني ليبي-ليبي يمكن أن يُسفر عن دفع الحل السياسي في هذا البلد.

7- ضمان بقاء قوى الإسلام السياسي والقوى المجتمعية بالغرب الليبي التي تُقدم الجزائر الدعم لها وتعتمد عليها كأحد المصادر الأساسية لنفوذها في هذا البلد، وذلك في مواجهة الدعاوى المتصاعدة باستبعاد التيارات الإسلامية من الحكم، وتصنيفها على أنها تيارات متطرفة، وتزيد تلك الدعاوى مع تولي "دونالد ترامب" رئاسة الولايات المتحدة لتبنيه رؤى متشددة تجاه تيارات الإسلام السياسي في المنطقة، إلى جانب سعي روسيا للعب دور محوري في الأزمة الليبية .[2]

8- ان اهم الأسباب التي دعت الحكومة الجزائرية لانشغال بحل الازمة الليبية، كان التدخل الدي قام به الحلف الأطلسي بقيادة فرنسا في الجوار الليبي مباشرة فوجود قوات

---

[1] علي مصباح محمد لوحيشي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة االليبية الراهنة"، **مجلة الدراسات القانونية والسباسية** ، المجلد1، العدد5، جانفي 2017، ص 9.

[2] عبد اللطيف حجازي، **الوساطة الجزائرية لتسوية الازمة الليبية : الرؤية والتحركات**، تاريخ النشر: 9 مارس2017، تاريخ الاطلاع: 27فيفري2021، على الموقع:https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562/

غربية على الحدود يسمح لها بالتجسس على خطط وتحركات الجيش الجزائري والعتاد العسكري الدي بحوزته.

9- تحول ليبيا الى حلبة صراع بين القوى الإقليمية و الدولية وبخاصة تركيا وروسيا ومصر ، وابداء استعدادهم للتدخل العسكري، والدي اجج مخاوف صانع القرار الجزائري الذي رأى ان قيام حرب جديدة بين الفرقاء الليبيين بدعم عسكري خارجي سيفاقم الوضع الأمني المتردي أصلا . [1]

المحور الثاني : أهمية المقاربة الجزائرية لحل الازمة في ليبيا

يتضمن هذا المحور بيان لاهم الجهود الدبلوماسية الجزائرية في مساعيها لإجاد حل وتسوية للازمة الليبية، وما يواجهها من مختلف التحديات والتي تنبع أساسا من تعقد وتعدد الفواعل المشاركة في النزع.

أولا: دور الجهود الجزائرية لحل الازمة في ليبيا

تبقى المبادرة الجزائرية الرامية الى إيجاد حل للازمة الليبية قائمة اساسا على الوقوف على مسافة واحدة من الأشقاء الليبيين وبالجهود التي بذلتها على مختلف الأصعدة بدءا بوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة الحوار التي تجمع الفرقاء الليبيين من أجل حل سياسي شامل وفقا للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن وفي إطار احترام إرادة الشعب الليبي الشقيق، كما تؤكد المقاربة الجزائرية تمسكها بالدور المحوري لدول الجوار من أجل تقريب وجهات النظر بين الأشقاء الليبيين من خلال اعتماد الحوار الشامل كسبيل وحيد لتحقيق السلام في ليبيا وضمان وحدة وسلامة أراضيها .[2]

ان من بين مؤشرات كثافة النشاط الدبلوماسي الجزائري ذي الصلة بالأزمة الليبية هي توالي الزيارات والمباحثات المتعلقة بالملف الليبي، تمثلت بالأساس في:

---

[1] سمير قط، مرجع سبق ذكره، ص210

[2] عبد الرزاق بن عبد الله، **الجزائر تدو لتنسيق الجهود إقليميا ودوليا لحل الازمة الليبية** ، تاريخ النشر في 2020\06\07، تاريخ الاطلاع : 6\3\2021، على الرابط : https://www.aa.com.tr/ar/

- زيارة رئيس حكومة الوفاق الوطني بتاريخ 06 يناير/ كانون الثاني 2020 الذي لم يخف ثقة حكومته في المجهودات الجزائرية المبذولة للتخفيف من حدة التصعيد ودعم الحل السياسي وقد تباحث مع الرئيس الجزائري حول آليات تفعيل الاتفاق الأمني المشترك بين الجزائر وليبيا الموقع خلال العام 2012 أثناء انعقاد الدورة الثانية للجنة الأمنية المشتركة والقاضي بتأمين الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وهو الاتفاق الذي يختلف الطرفان في قراءة فحواه، حيث لا ترى الجزائر إمكانية تدخلها عسكريا خارج حدود سيادتها الإقليمية، في حين يسعى الجانب الليبي إلى توظيف الاتفاق للحصول على دعم عسكري لصد عدوان قوات اللواء المتقاعد حفتر على العاصمة طرابلس، بصفتها مجموعات مسلحة تعمل خارج شرعية الدولة.
- زيارة وزير الخارجية التركي بتاريخ 07 يناير/ كانون الثاني 2020 الذي أكد على ضرورة انخراط الجزائر في مبادرات البحث عن الحلول الازمة الليبية انطلاقا مما لها من دور محوري ال يمكن تجاوزه، لتتكلل زيارته باتفاق الطرفين على تجنب أي إجراء عملي يزيد في تعكير الأجواء، وبذل كل الجهود لوقف إطلاق النار.
- زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي بتاريخ 08 يناير/ كانون الثاني 2020، الذي عبر عن تطابق وجهة نظر بلاده مع الطرح الجزائري الخاص بسبل حلحلة الأزمة الليبية.
- زيارة وزير الخارجية المصري بتاريخ 09 يناير/ كانون الثاني 2020 لتباحث سبل حلحلة الأزمة مع ما لذلك من دلالات نظرا للاصطفاف المصري المعلن إلى طرف اللواء الليبي المتقاعد حفتر.[1]

يؤكد الخبراء في هذا الشأن ان الجزائرتملك مجموعة من الأوراق التي تتيح لها اكتساب مكانة رفيعة في ملف الليبي، ولعل أهم تلك الأوراق تتمثل في علاقاتها المتينة مع أطراف النزاع الإقليمية والدولية، وخاصة تركيا، روسيا وفرنسا على هذه الخلفية باشر المسؤولون

[1] منصور لخضاري،**الرؤيتان الجزائرية والتونسية للازمة الليبية**، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2020، ص 6

الجزائريون، أخيرا اتصالات مكثفة مع موسكو وباريس وتونس، ركزوها من خلالها على محورين رئيسين هما:

أولا: تجميد الوضع العسكري في جبهتي سرت والجفرة لأطول وقت ممكن، كي تتسنى العودة إلى مائدة التفاوض.

ثانيا: إفساح المجال أمام الأمم المتحدة كي تفرض حظرا صارما على إدخال السلاح ونقل المرتزقة إلى ليبيا، بعدما أثبتت الإجراءات الراهنة قلة نجاعتها. ويستدل الجزائريون على وجاهة اقتراحهم بأن منطلق الأزمة في ليبيا كان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 1970 الصادر في آذار/مارس 2011 والذي فرض حظرا على إدخال السلاح إلى ليبيا وجمَد سلاح الجو الليبي في الأرض، بناء على اتهامه باستهداف المتظاهرين السلميين.[1]

وبالإضافة إلى هذا النشاط الدبلوماسي البالغ التأثير تم: توجيه دعوة رسمية لرئيس الجمهورية التركية لزيارة الجزائر، فضلا عن توجيه دعوة رسمية لرئيس الجمهورية التونسية لزيارة الجزائر يمكن استخلاص دلالتين أساسيتين من هذه الحركية الدبلوماسية المكثفة:

- لا يعني توقف الجزائر الموصوف بالحياد، الحياد عن الازمة الليبية بل الحياد عن الاصطفاف مع أطرافها، لم تخف إعلان موقفها الرسمي والعملي من الأزمة، المتمثل في رفض التدخل العسكري الأجنبي مهما كانت أطرافه ومبرراته، والعمل على توفير الظروف السياسية الداخلية والخارجية بما يتناسب وتمكين الليبيين من الوصول إلى حل ينهي أزمتهم، ويطوي صفحة الخالف بينهم.

[1] رشيد خشانة، **ليبيا: مبادرة جزائرية في الأفق وجماعة الغد يستدعون الامس**، تاريخ النشر في 8\8\2020، تاريخ الاطلاع في 6\3\2021، على الرابط:
https://www.alquds.co.uk/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D9%82-/%D9%88%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9

❖ تأثير التحرك الدبلوماسي الجزائري على مجرى الأحداث، حيث ساهم الموقف الجزائري بفعالية في تريث الأطراف الفاعلة عن الاندفاع نحو خيار الحسم العسكري، وهو ما يدل على الثقل الوازن للجزائر في الملف الليبي الأصعب الذي على الجزائر تحقيقه في الأزمة الليبية على ضوء ما يلفها من مستجدات أبرزها إعلان تركيا عن بداية إيفاد أولى طلائع قواتها العسكرية لليبيا، هو مدى قدرة الدبلوماسية الجزائرية على التمكن من حقن الدماء الليبية، والحفاظ على الحد الأدنى والمخدوش من الشرعية في ليبيا، مع المحافظة على ثوابت سياستها الخارجية وعقيدتها العسكرية. خاصة في ظل وجود محاولات عديدة لجر الجزائر للتدخل العسكري في ليبيا، الامر الذي ترفضه الجزائر لاعتبارات خاصة بمبادئ سياستها الخارجية.[1]

ثانيا: العقبات التي تواجه المبادرة الجزائرية

رغم التحركات الجزائرية المكثفة تجاه كافة أطراف الأزمة الليبية بالفترة الأخيرة في محاولة لدفع الحل السياسي، وإقناعهم برؤيتها لحل الأزمة؛ إلا أن تلك التحركات تواجه بمجموعة من التحديات قد تشكل قيدًا على الدور الجزائري يمكن تقسيم تلك التحديات على مستويين داخلي وخارجي:

على المستوى الداخلي : يمكن تلخيص ابرز التحديات التي تواجه الجهود الجزائرية ي الداخل الليبي في النقاط التالية:

– وجود عدد من التيارات الإسلامية بالغرب الليبي، وتحديدًا تلك التابعة للمفتي بالعاصمة طرابلس "الصادق الغرياني" غير الخاضعة للنفوذ الجزائري، والتي تُشكل تحديًا لتيارات الإسلام السياسي ولحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة المدعومين من قبل الجزائر، فقد قامت تلك الجماعات باقتحام عدد من المقرات الحكومية التابعة لحكومة الوفاق بالعاصمة طرابلس ومقر المجلس الأعلى للدولة بالإضافة الى قيامها بعمليات عسكرية وهجومات تمكنت من خلالها الاستحواذ على بار النفط في منطقة الهلال النفطي ، وقد أعلنت عودة حكومة الإنقاذ الوطني الإسلامية والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته لممارسة مهامهما من

[1] منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 7_ 8

جديد، رافضة الاعتراف بشرعية الاتفاق السياسي الليبي، مما اثر سلبا على جهود الجزائر لتسوية الأزمة الليبية.[1]

- أن خيار التطرق للحسم العسكري يجهض كل محاولات التسوية السلمية نظرا للدعم الاقليمي والدولي لمعسكر شرق ليبيا الأقوى عسكريا، قبل أن يقلب ولوج تركيا ساحة الميدان الموازين ويعيد الاعتبار عسكريّا لمعسكر غرب ليبيا، لكن ضعف النفوذ الجزائري في ليبيا لا يعود فقط للعوامل المذكورة سابقا وانما هو امر يخص الجانب الداخلي للجزائر، حيث لم تنجح دبلوماسيتها في كبح جماح التدخل المصري رغم وجود اتفاق ثلاثي (تونس الجزائر مصر)، بالإضافة الى عدم قدرتها على اقناع الاطراف الاخرى الاقليمية والدولية بصواب رؤيتها، رغم انها تتشارك مع ليبيا في حدود شاسعة، الا انه تم رفض رمضان لعمامرة مبعوثا للأمم المتحدة في ليبيا " وزير الخارجية السابق" من قبل الفرقاء في ليبيا وحتى خارجها مما ادى لضعف وتراجع لنفوذ الجزائر في ليبيا.[2]

على المستوى الخارجي: ان من بين أبرز التحديات التي تواجه الجهود الجزائرية خارج التراب الليبي هي تعدد الفاعلين في هذا الصراع وما يعكسه من صعوبة التنسيق بينهم:

- تعقيدات الأزمة الليبية في السياق الإقليمي والدولي يجعل من فرص نجاح المبادرة الجزائرية ضعيفا، لأن تحقيق وساطة سلمية ناجحة يحتاج إلى ظروف موضوعية متوفرة، أهمها هو التوافق الدولي والإقليمي، فوجود لاعبين رئيسيين في الأزمة، هما مصر وتركيا، ولهما دور "أكثر فاعلية من الجزائر"، رغم أهمية الأخيرة في المنطقة.

- انقسامات المغاربة خاصية بنيوية لعلاقاتهم البينية بشأن الأزمة الليبية التي يظل فيها الدور المغاربي المؤثرغالبا، لتبقى الدول المغاربية، كما في 2011 متفرقة أينما ولت وجهها، حيث انعكست "العقدة الجيوستراتيجية" للعلاقات بين المغرب والجزائر سلبا على الأزمة الليبية التي تحولت بمجرد انفجارها إلى مصدر خلاف إضافي بين البلدين ومسرحا للتنافس بينهما، ويعد

---

[1] عبد اللطيف حجازي، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد النور بن عنتر، **الدول المغاربية والازمة الليبية: توافق في التصورات تضارب في الاداء**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ،2020، ص 5

تعميق الهوة بينهما احد ابرز التداعيات الاستراتيجية للازمة الليبية لم يتغير المشهد منذ تلك الفترة فالديناميكية السياسية هي نفسها، كمثال على ذلك يرى البعض في المغرب ان للجزائر يدا في عدم دعوة المغرب للمشاركة في مؤتمر برلين حول الازمة الليبية، عما ان الجزائر قد اقصيت من قبل في مؤتمر تم تنظيمه من قبل فرنيا[1]، بيد ان دعوت الجزائر العائدة للتو للساحة الدولية ما هو الا للتوافق بين وجهات النظر بينها وبين تونس المشتركتين في الحدود مع ليبيا، بالإضافة سياستهم الحيادة عن الاطراف المتنازعة في الداخل الليبي.[2]

- يرى المحللون للوضع الليبي أن "إبعاد" الجزائر عائد إلى "اتهامات" وجهت إليها بمحاولتها فرض مبادرتها ورؤيتها، وهو ما كشفه "سوء" التفاهم بينها والأمم المتحدة، تؤكد الجزائر على وجود صراع دولي في ليبيا، والانحياز إلى طرف أو طرفين يعطي نتائج ظرفية، وعليه فالحل الدائم ينبثق من الشرعية الشعبية حتى لو كانت مؤقتة في البداية، لأن سياسة التعيينات أثبتت فشلها في هذا البلد، وهذا ما أكدته الاحداث لاحقا[3].

- يرى صناع السياسة الخارجية الجزائرية أن فرنسا هي أحد الفواعل الأساسية المتسببة في إجهاض أي مبادرة جزائرية للوساطة في الأزمة الليبية. لذلك تشعر الجزائر دائما بالتهميش بخصوص ليبيا، وهناك من يعتقد أن الجزائر ستحاول تعضيد موقفها من الأزمة بتعزيز تقاربها مع روسيا، في محاولة للحد من النفوذ الفرنسي، وربما تحاول الجزائر

---

[1] Amine Saadani, **Libye : le Maroc exclu du dossier après des années de lobbying,** Middle East Eye publié le : 27/01/2020 : (https://www.middleeasteye.net/fr/en-bref/libye-le-maroc-exclu-du-dossier-apres-des-annees-de-lobbying (vu le 3/3/2021)

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره،ص 3.

[3] علي ياحي، **الجزائر بين الغياب و الابعاد عن مسارات حل الازمة الليبية** ، تاريخ النشر 14\11\2020، تاريخ الاطلاع : 6\3\2021 ، على الرابط :
https://www.google.com/search?q=%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D8%AD%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9&rlz=1C1GGRV_enDZ942&oq=&aqs=chrome.0.69i59i450l2.568764j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

استغلال التنافس الروسي - الفرنسي من خلال تكثيف الشراكة الأمنية مع موسكو، لتقويض ما تعتبره نطاقا شبه مستمر للنفوذ الفرنسي الممتد من المغرب إلى مالي وإلى مصر وإلى ما وراء ذلك.[1]

– شاركت الجزائر في مؤتمر برلين، وهي تعاني مآزق جدية، جعلت من مهمتها الدبلوماسية مسألة صعبة، فرغم دعمها لحكومة الوفاق في طرابلس، لكن المشكل أن هذه الحكومة قريبة من تركيا التي تفرض عليها شبه وصاية، فالجزائر تخشى إن استتب الأمر لحكومة الوفاق الوطني بدعم دولي، أن تعطي مستقبَل امتيازات اقتصادية وربما عسكرية لتركيا، بحيث يكون لاسطنبول قاعدة عسكرية لها في الأراضي الليبية ستمثل خطرا استراتيجيا مستقبلا في الجزائر، ففرص نجاح المؤتمر مرهونة بمدى التوافق بين مصالح هذه القوى، إذ إن وقف اطاق النار كان من البداية بعد اتفاق روسي - تركي، فيبدو أن الأطراف الليبية المتصارعة لم تعد تملك مصيرها بأيديها، ولا تملك الجزائر الكثير من وسائل الضغط على القوى الكبرى المؤثرة في المشهد الليبي، سوى ما تعلق بالشأن الأمني. بعبارة أخرى؛ ستحاول الجزائر إقناع هذه القوى أنها هي من سيتحمل تبعات الحرب في ليبيا، التي ستتفاقم جراءها موجات الهجرة نحو أوروبا، وستتحول ليبيا إلى ساحة مستباحة لتنظيمات إرهابية ستهدد مصالهم الاقتصادية في كامل المنطقة المغاربية والساحلية - الصحراوية.[2]

– ولعل اهتمام دول من خارج المنطقة بالأزمة الليبية مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية، يدفع الجزائر لإيجاد مساحة خاصة بها لإثبات ذاتها؛ كونها إلى جانب تونس، من أكثر المتأثرين من أي تصعيد قادم. ولكن هذا لا يجعل من مبادرتها أكثر أهمية من غيرها، كما يؤكد المومني أن هناك حكومات أخرى أكثر فاعلية في الأزمة مثل موسكو وواشنطن والقاهرة وأنقرة؛ ما يعني أن هناك حاجة إلى تفاهمات بين هذه الأطراف كخطوة أولى من أجل تأسيس ظروف مناسبة لأي حل مستقبلي، ولكن من جهة أخرى فإن إعلان الجزائر عن المبادرة هو تعبير صريح عن عدم نجاح دول مؤتمر برلين، كما يرى المحلل السياسي بلال الشوبكي:"**لو**

[1] سمير قط، مرجع سبق ذكره، ص 218

[2] نفس المرجع، ص ص 217 - 218

رأت الجزائر أن بإمكان دول مؤتمر برلين تقديم الدعم، لما قدمت المبادرة"، مضيفا أن طرح المبادرة الجزائرية تحت مظلة الأمم المتحدة يعزز القول بأن المؤتمر لن يساند المبادرة"، يعاب على مؤتمر برلين انه لم يراع التباينات السياسية الاقليمية ذات الصلة بليبيا، إذ لم يتم توجيه دعوة إلى الجزائر في مرحلة التخطيط للمؤتمر، فيما دول عربية أخرى مثل مصر والإمارات الداعمة لحفتر كانت حاضرة من البداية، بل إنّ طرفي النزاع الليبي أيضا لم يحضرا المؤتمر في يناير 2020، فيما مبادرة الرئيس الجزائري وإن كانت غير واضحة المعالم إلا أنّها تقوم على دعوة كل الفاعلين الليبيين إلى حوار مفتوح يقود إلى انتخابات جديدة وبناء دستوري يضمن عدم جر ليبيا إلى مزيد من العنف[1]، غير ان المقاربة الجزائرية تحتاج إلى إطار أممي وهندسة للحل بتعيين مبعوث أممي وعقد مفاوضات في دولة جارة، بسبب تعقيد النزاع الليبي هذا يصعب من إمكانية الاتفاق ونجاح المساعي الجزائرية.

مما ذكرسابقا، تعتبر الجهات الفاعلة الدولية وخاصة الأمم المتحدة والقوى الكبرى عامل مهم من اجل مساعدة ليبيا على تحسين ادارتها العامة للبلاد والخروج من هذه الازمة، ولا يقتصر الدور في ذلك فقط، بل يجب ضمان نشر قوات دولية خاصة لحفظ الامن في مرحلة ما بعد النزاع واعادة تشكيل مؤسسات الدولة ونزع السلاح من المقاتلين وابقائهم على مسافة ثابتة، مع ضمان تدريب قوات امن موثوقة تتولى حماية الحدود ومؤسسات الدولة، كما تقوم ايضا هذه الجهات بتنظيم انتخابات شفافة تتيح تعيين رئيس شرعي للبلاد ومنه الخروج من حالة الانفلات والتشتت التي تعيشها ليبيا.[2]

الخاتمة

في خلاصة بحثنا نصل الى نتيجة مفادها ان التطورات الازمة الليبية الراهنة أظهرت الدور المحوري الذي يمكن للجزائر ان تلعبه من اجل خفض درجات التوتر بين أطراف النزاء سواء كان ذلك بين الفرقاء الليبيين او من خارج ليبيا، كون الجزائر منذ بداية الازمة حافظت على

---

[1] **الجزائر تطرح مبادرة جديدة حول الازمة في ليبيا: فهل تنجح هذه المرة؟** ، تاريخ النشر في 2020، تاريخ الاطلاع: 2021/3/6،على الرابط https://p.dw.com/p/3fbtR

[2] كريستوفر شيغيس و جيفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات المستقبل**، معهد ابحاث RANDللامن القومي،2014، ص 81

مسافة ثابتة وعلاقة حسنة مع الجميع، وهي الورقة الرابحة التي تسعى الجزائر للاستثمار فيها من اجل التأثير اكثر في الملف الليبي ومحاولة السير بالأزمة نحو الانفراج والتوافق بين جميع الأطراف.

تقوم المبادرة الجزائرية على أساس العناصر التالية :

- سيادة ووحدة التراب الليبي رفض التدخلات العسكرية الأجنبية بمختلف الطرق.
- الدعوة الى المفاوضات بينجميع الفرقاء دون تهميش أي طرف واعتماد الحوار والأساليب السلمية لحل النزاع.
- دعوة المجتمع الدولي لاتمام مهمته وتحقيق الامن والسلم في ليبيا.

رغم تشارك الجزائر في تصوراتها لحلحلة الازمة الليبية مع الكثير من الأطراف الا ان هناك من يخالفها، اذ ان تحقيق الامن والسلام قد لا يخدم بعض الدول، مما يصعب من فكرة تقريب وجهات النظر والوصول لتسوية ترضي جميع الأطراف بما في ذلك دولة ليبيا، اذ يؤكد الكثيرون ان ليبيا لا تملك امر تقرير مصيرها بيدها، بل ان ملف حل الازمة او الزيادة في تعقيدها مطروح على طاولة قوى خارجية تحركها المصالح والطموحات.

كما لا يمكن لأي طرف من الأطراف سواء الإقليمية أو الدولية أن تقوم باستبعاد الجزائر في حل النزاع الليبي لأنها وحدها العارفة بطبيعة المنطقة وبحكم علاقاتها التاريخية بها وامتدادها الجغرافي الذي يقارب الألف كلم، لهذا نجد الدولة الجزائرية تسعى بكل قوة من أجل توحيد الصفوف الليبية وذلك من خلال تجاوز خلافاتهم الضيقة الي تحول دون تحقيق الوحدة الوطنية.

التوصيات:

- على الدبلوماسية الجزائرية ان تبذل المزيد من الجهد لتنظيم مؤتمرات واستضافة الفاعليين الرئيسيين في الازمة الليبية والعمل على تقريب وجهات النظر في سبيل اقناع جميع الفرقاء المتناحرين في ليبيا من اجل الوصول الى تسوية فعلية لهذه الازمة، وعودة البلاد الى سابق عهدها، مع التشديد على ضرورة اتباع النهج السلمي ورفض أي تدخل عسكري مهما كان شكله.

- على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ان يتحمل مسؤولية إعادة الاعمار وحفظ الامن والاستقرار للأراضي الليبية، خاصة بعد التدخل العسكري للإطاحة بنظام القذافي، بالإضافة الى سن عقوبات صارمة على كل من يقوم بخرق اتفاقيات السلام.
- على الدول المتدخلة في الازمة الليبي الانسحاب منها، وسحب الميليشيات التي تم الزج بها للقتال هناك، وتجريد كل الجمعات المسلحة من أسلحتها بمتابعة من طرف الأمم المتحدة.

قائمة المراجع

الكتب:

- العلوي الحسين، الازمة الليبية بين صراع الارادات الدولية والانقسام الداخلي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2020
- بن عنتر عبد النور، الدول المغاربية والازمة الليبية: توافق في التصورات تضارب في الاداء، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ،2020.
- كادليك امااندا، نزع سلاح الملشيات الليبية، مركز كارنيغي للأبحاث السلام الدولي، 2012.
- لخضاري منصور، الرؤيتان الجزائرية والتونسية للازمة الليبية، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2020.
- مرجين حسين، الازمة الليبية بين المتوقع والظنون، كلية الفنون، جامعة تريبولي، نشر في مايو2020.
- شيغيس كريستوفر و مارتيني جيفري ، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات المستقبل، معهد ابحاث RANDللامن القومي،2014.

المجلات:

- لوحيشي علي مصباح محمد، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة االليبية الراهنة"، مجلة الدراسات القانونية والسباسية، المجلد1، العدد5، جانفي 2017.
- قط سمير، "تورط الدبلوماسية الجزائرية في وساطة لتسوية الازمة الليبية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد2، 2020.

المواقع الالكترونية:

- بن عبد الله عبد الرزاق، الجزائر تدو لتنسيق الجهود إقليميا ودوليا لحل الازمة الليبية، تاريخ النشر في 2020\06\07، تاريخ الاطلاع : 2021\3\6، على الرابط : https://www.aa.com.tr/ar /

- حجازي عبد اللطيف، الوساطة الجزائرية لتسوية الازمة الليبية : الرؤية والتحركات، تاريخ النشر: 9 مارس2017، تاريخ الاطلاع(2021/2/27)، على الموقع : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562 /

- ياحي علي ، الجزائر بين الغياب و الابعاد عن مسارات حل الازمة الليبية، تاريخ النشر: 2020\11\14، تاريخ الاطلاع 6مارس2021، على الرابط :

https://www.google.com/search?q=%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D8%AD%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9&rlz=1C1GGRV_enDZ942&oq=&aqs=chrome.0.69i59i450l2.568764j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

- خشانة رشيد، ليبيا: مبادرة جزائرية في الأفق وجماعة الغد يستدعون الامس، تاريخ النشر: 2020\8\8، تاريخ الاطلاع في 2021\3\6، على الرابط:

https://www.alquds.co.uk/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D9%82-%D9%88%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9 /

- الجزائر تطرح مبادرة جديدة حول الازمة في ليبيا: فهل تنجح هذه المرة؟، تاريخ النشر في 2020، تاريخ الاطلاع: 2021/3/6، على الرابط https://p.dw.com/p/3fbtR .

المراجع باللغة الأجنبية:

Saadani ,Amine ,Libye : le Maroc exclu du dossier après des années de -lobbying, Middle East Eye publié le : 27/01/2020 (https://www.middleeasteye.net/fr/en-bref/libye-le-maroc-exclu-du-dossier-apres-)des-annees-de -lobbying (vu le 3/3/2021

Algeria Role in Libya : Divergent perceptions Towards a renewed Algerian regional diplomacy

الدور الجزائري في ليبيا: تصورات متباينة نحو دبلوماسية إقليمية جديدة

D. Lotfi Sour

Mustapha Stambouli University of Mascara

l.sour@mascara-univ.dz

Abstract:

Since the overthrow of the Muammar Gaddafi regime, and the NATO's military intervention in Libya which opened the Pandora box in the region, Libya became open to all security threats as a result of the total failure of the state institutions and the absence of any supreme authority exercising its sovereignty across the entire Libyan territory. Libya thus became the scene of armed conflicts and conflicts between different factions and armed militias. This led to the growth of various threats and security threats such as terrorism, organized crime, smuggling, trafficking in human beings and illegal migration, which have threatened the Libyan regional security in general and Algerian national security in particular, which since the beginning of the Libyan crisis has sought to find ways to resolve this crisis to reduce the security threats resulting from a comprehensive approach. The Algerian diplomacy strives within the framework of the regional competition to find a solution to the Libyan conflict through dialogue between the Libyans parties. The Algerian approach and its perceptions of the solution to the Libyan crisis do not depart from the principles of the Algerian foreign policy and the principles of its military doctrine. In fact, Algeria does

ملخص:

منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي، والتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا الذي فتح صندوق باندورا في المنطقة، أصبحت ليبيا منفتحة على جميع التهديدات الأمنية نتيجة الفشل التام لمؤسسات الدولة وغياب أي سلطة عليا تمارس سيادتها على كامل التراب الليبي. وهكذا أصبحت ليبيا مسرحًا لنزاعات مسلحة وصراعات بين مختلف الفصائل والميليشيات المسلحة. وقد أدى ذلك إلى تنامي مختلف المخاطر والتهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، والتي هددت الأمن الإقليمي الليبي بشكل عام والأمن الوطني الجزائري بشكل خاص. حيث سعت الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنافسة الإقليمية لإيجاد حل للصراع الليبي من خلال الحوار بين الأطراف الليبية. إن النهج الجزائري وتصوراته لحل الأزمة الليبية لا يبتعد عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئ عقيدتها العسكرية. والواقع أن الجزائر لا تخفي التزامها بهذه المبادئ التي تقوم أساسًا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول ووحدتها

وخيارات الشعوب، والبحث عن خيارات سلمية ودبلوماسية حل الأزمات الدولية بدلاً من اللجوء إلى القوة والحسم العسكري. ومنذ وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى السلطة في الجزائر احتل الملف الليبي صدارةَ قائمة أولويات السياسة الخارجية الجزائرية.

وتمثلت محصلة شبكة العلاقات الجزائرية بمختلف القوى الناشطة على الساحة الليبية في بناء "توازن جديد". وعلى الرغم من تمتع الجزائر بأوراق قوة حقيقية في الساحة الليبية، أهمها العلاقات القائمة مع الأطراف السياسية والقيادات العسكرية الأساسية، تحاول هذه الورقة النظر في خيارات وفرص نجاح المقاربة الجزائرية للمصالحة في ليبيا المشروطة بثلاثة عوامل هي:

-حصول حد أدنى من التوافق الدولي على متطلبات المصالحة ومحدداتها، بما يعني دخول الملف الليبي في مسار إقليمي واسع من التسويات المطروحة بين الولايات المتحدة وروسيا (الملف السوري، والملف النووي الإيراني(...

-عدم تهديد المصالح المتضاربة للأطراف الدولية والإقليمية الحاضرة في الساحة الليبية.

-القدرة على ضمان تمثيل شامل وناجع للقوى السياسية والقبَلية والجماعات المسلحة الليبية، بما يشكل معضلة كبرى تحتاج إلى جهود شاقة واستثنائية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، السياسة الخارجية الجزائرية، الصراع في ليبيا، مقاربة الجزائر للمصالحة في ليبيا.

not hide its fulfilment to these principles, which are mainly based on non-interference in the internal affairs of states, respect for the sovereignty and unity of states and the choices of peoples, and searching for peaceful and diplomatic options to resolve international crises instead of resorting to the use of force and military decisiveness. Since President Abdelmadjid Tebboune came to office, the Libyan issue has topped the priorities of the Algerian foreign policy. The output of Algeria's network of relations with the various active powers in the Libyan arena has been the establishment of a "new equilibrium". Although Algeria holds really strong cards in the Libyan arena, mainly the relations maintained with the main political parties and military leaders, the success of the Algerian reconciliation project in Libya is contingent on three factors, namely:

1- The existence of a minimum level of international consensus over the requirements and determinants of reconciliation, which means that the Libyan issue would enter into a broad regional path of settlements put forward between the US and Russia (the Syrian issue, the Iranian nuclear issue, etc).

2- Preserving the interests of international & regional powers present in the Libyan arena.

3- The capability to ensure a comprehensive and feasible representation of the Libyan political and tribal powers and armed groups, which would constitute a major dilemma that requires making an exhausting and exceptional effort.

Keywords: Algerian diplomacy; Algeria's foreign policy; Libyan Conflict; Algeria; reconciliation approach in Libya.

Introduction

Since the overthrow of the Muammar Gaddafi regime, and the NATO's military intervention in Libya which opened the Pandora box in the region, Libya became open to all security threats as a result of the total failure of the state institutions and the absence of any supreme authority exercising its sovereignty across the entire Libyan territory. Libya thus became the scene of armed conflicts and conflicts between different factions and armed militias. This led to the growth of various threats and security threats such as terrorism, organized crime, smuggling, trafficking in human beings and illegal migration, which have threatened the Libyan regional security in general and Algerian national security in particular, which since the beginning of the Libyan crisis has sought to find ways to resolve this crisis to reduce the security threats resulting from a comprehensive approach. The Algerian diplomacy strives within the framework of the regional competition to find a solution to the Libyan conflict through dialogue between the Libyans parties. The Algerian approach and its perceptions of the solution to the Libyan crisis do not depart from the principles of the Algerian foreign policy and the principles of its military doctrine. In fact, Algeria does not hide its fulfilment to these principles, which are mainly based on non-interference in the internal affairs of states, respect for the sovereignty and unity of states and the choices of peoples, and searching for peaceful and diplomatic options to resolve international crises instead of resorting to the use of force and military decisiveness. In addition, it does not fail to recall the principles of its military doctrine, which is based on not permitting the entry of Algerian armed forces into armed conflicts outside national borders, which corresponds to the nature of the

constitutional roles defined the tasks and the powers of the popular national army, and what reflects Algeria's great respect for the sovereignty of other countries.

Algeria's foreign policy principles of non-intervention, respecting state sovereignty, and resolutely defending against anything that may threaten the country's internal stability have all been on display in its approach to post-revolutionary Libya. Algeria opposed the NATO intervention of 2011, claiming it to be a breach of Libya's sovereignty. Algiers instead gave its support to calls from the African union and others for a diplomatic resolution to the revolution. Algeria also harbored some of Qaddafi's family in the immediate aftermath of the revolution and delayed recognition of Libya's National Transitional Council (NTC) after the UN General Assembly vote to grant Libya's seat to the revolutionary body. This abnormally undiplomatic approach by Algiers can be considered the result of the shock the administration felt at the rapid demise of Qaddafi's Libya, a wish to insulate Algeria from a domestic Arab Spring, and a lack of faith in the NTC to stabilize Libya given persistent infighting. However, the straining of ties between Algeria and Libya cost Algiers, which was labelled as an anti-revolutionary Qaddafi supporter by the NTC.

Since then, however, Algeria has rehabilitated its image by refusing to become embroiled in the international proxy war that has defined Libya's post-revolutionary existence. It remains deeply concerned by the lack of state-control in Libya and the rise of terrorism and smuggling cartels in fear that these phenomena could destabilize Algeria itself. As such, the Algerian state is committed to pursuing a long-term strategy for stabilizing Libya by encouraging Libyans to use diplomacy to end the civil-war and return to state-building. Algeria's own internal political currents underscore this

strategy. Algeria not only wishes to regain prominence on a global stage as a regional power-broker.

1. **Algeria a pragmatic broker of stability in an unstable region**

Algeria is the largest country in Africa by landmass, and a pivotal actor in the stability of North Africa and the neighbouring Sahel region.[1] Besides, Algeria possesses such important resources as a beneficial geographical location at the border of Europe, the Mediterranean, the Arab world and Africa; one of the richest oil and gas reserves in the continent and a positive demographics, with the young being in the majority. Algeria has a powerful and capable army, baptised by the fire of the civil war of 1991–1999, which is now one of the pillars of civic peace in the country.[2] In fact, the Algerian People's National Army (PNA) ranked 28th out of 138 armies worldwide and as the second most powerful army in Africa, after Egypt.[3] Algeria has become since the

[1] Ghanem, Dalia (2019) 'Algeria's Crisis Outlook and Regional Implications,' Med dialogue series, No. 22, p.3. Available at: https://www.kas.de/documents/282499/282548/Final_Algeria+MedDialogueSeries22_Dalia_Ghanem.pdf/e662a013-707a-769a-b8bd-94b6cc2de688?version=1.0&t=1565080528587 [Accessed 23 July 2020].

[2] Vasiliev Aleksey M. and Zherlitsina, Natalia A. (2019) 'Algeria: a regional leader or a potentially unstable state?" Outlines of global transformations: politics, economics, law, p. 99. Available at: https://www.ogt-journal.com/jour/article/view/475 [Accessed 23 July 2020].

[3] Global Firepower, Algeria Military Strength (2020) Available at: https://www.globalfirepower.com/country-militarystrengthdetail.asp?country_id=algeria#:~:text=For%202020%2C%20Algeria%20is%20ranked,ge%%20score. [Accessed 12 July 2020].

end of the 1990s a reliable and robust security partner for the EU and the US.[1] Algeria by far, is the major player in the fight against terrorism in the region. It represents the last bulwark against the terrorist and violent extremist groups that are spreading in Tunisia, Libya and Mali.[2]

Sharing a very long border with Libya (989 Km)[3] which represent 15,48% of the total land borders. Consequently, the intertwined nature of the geographical, social, and geopolitical neighbourhood of Algeria and Libya has produced a sense of shared belonging and destiny, which justifies the growing serious concerns in Algeria of the scenarios for the "*Somalization*" of Libya. In this context the Algerian President Abdelmadjid Tebboune has warned that the risk is now that the Libyan tribes will take up arms in their turn, raising fears of a "*Somalization*" of Libya. "The country could become a terrorist sanctuary."[4] Moreover, it is enough to know that the cost of protecting the Libyan borders reaches 500 $ million annually[5], which means a great security burden, if we take into account that most of the neighboring countries are

[1] Ghanem, Dalia Op.cit, p. 7.

[2] Ghanem, Dalia (2015) 'Algeria the Sleeping giant of North Africa,' Available at: https://www.thebrokeronline.eu/algeria-the-sleeping-giant-of-north-africa-d12/ [Accessed 20 June 2020].

[3] World Factbook (2020) Available at: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/print_ag.html [Accessed 23 July 2020].

[4] Available at: https://www.addresslibya.co/en/archives/57482 [Accessed 18 July 2020].

[5] Cafiero, Giorgio (2020) 'Algeria's View of Libya's Crisis,' Middle East Online. Available at: https://middle-east-online.com/en/algeria%E2%80%99s-view-libya%E2%80%99s-crisis [Accessed 18 July 2020].

politically unstable (Mali, Niger). As a consequence, Algeria once again find itself obliged to uphold its national security commitments alone, due to this situation. Regardless the fact that regional and sub-regional cooperation in the fight against security threats is a vital necessity, it remains that Algeria is determined to rely solely on its own strengths in developing a domestic political consensus and mobilizing its military and human resources without disregarding the contributions of the other countries.[1]

Indeed, the ongoing Libyan crisis is undoubtedly Algeria's main external threat[210]. Given its status as a regional military power and its solid knowledge of the conflict dynamics in Libya,

[1] Iratni, Belkacem (2017) 'Security challenges and issues in the Sahelo-Saharan region the Algerian perspective,' Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, p. 17. Available at: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pscc/14012.pdf [Accessed 15 June 2020].

[2] According to the Algerian leaders' perception, there are five main security threats to the Algerian national security;1.The challenge of Tuareg issue, Algeria worries about the rise of some extremist groups in Tuareg ethnicity who may call for separation; 2.The rise of organized crime such drug trafficking, arms trafficking and illegal immigration; 3.The foreign intervention under the reason of humanitarian reasons; 4.The rivalry among the world major powers on the natural resources of the Sahel such petrol, gas and uranium; 5.The military projects proposed in the African continent to build a military bases like AFRICOM that proposed by US.

Algeria leveraged its diplomatic connections to facilitate dialogue between the disagreeing Libyan parties.[1] According to Francis Ghilès "Algeria confirmed its role as the key guarantor of Tunisian security since the fall of Ben Ali regime in 2011, a role which was not sufficiently appreciated internationally. Yet, in many ways Algeria has always wanted recognition as a regional leader."[2]

Algeria has been actively involved for several years in international mediation efforts aimed at a political settlement of the Libyan crisis.[3] Algeria engagement is vital to the success of conflict management and resolution; it has a unique position to influence events in Libya. Most importantly, the basic principles underlying Algeria position are the territorial integrity of Libya, a political inclusive dialogue between the opposing forces, and non-use of force, and opposing foreign interference in internal conflict settlement in Libya, makes Algeria a sincere and credible mediator. In this context, Algeria's President Abdelmadjid Tebboune said "If we are given a mandate by the UN Security Council, we are capable of quickly bringing peace to Libya since Algeria is a sincere and credible mediator, and one that is accepted by all Libyan tribes,"[4] he added that all Libyan protagonists "are all favourable" to Algeria's

[1] Available at: https://www.thebrokeronline.eu/algeria-the-sleeping-giant-of-north-africa-d12/ [Accessed 22 July 2020].

[2] Ghilès, Francis and Kharief, Akram (2020) 'how Libya impacts North Africa', CIDOB notes internacionals, p. 4.

[3] Vasiliev Aleksey M. and Zherlitsina, Natalia A., Op.cit, p. 105.

[4] Asharq Al-Awsat newspaper, 'Algeria's President Says Capable of Bringing Peace to Libya', Available at: https://english.aawsat.com//home/article/2142501/algerias-president-says-capable-bringing-peace-libya [Accessed 18 July 2020].

involvement in the process of resolving the crisis in Libya, revealing that "some of them, and in both camps, said that apart from Algeria, they don't trust anyone else."[1]

2. **The Algerian approach in Libya; slow but steady**

2.1 Old habits die hard

Algeria's strict and inflexible adherence to the principle of non-intervention in the internal affairs of countries explains its consistent position on neutrality and standing at the same distance from the various parties of the conflict in Libya since the start of the Libyan revolution until now.[2] This position has numerous advantages, but also significant disadvantages. Thus, the unprecedented worsening security situation surrounding Algeria in Libya and other neighbour countries has put the country's commitment to its principles to its hardest test yet.[3] However, this did not mean that Algeria distanced itself from observing the developments of the crisis in Libya, and trying to find a basis for dialogue between Libyan actors and convergence of views between the various parties. In fact, we can summarize Algeria's movements in diplomatic path in two major significant actions, which are Algeria's endeavour to bring the Libyan parties to the dialogue and urging them to adopt it as a basis to reach

[1] Mostafa, Atamnia (2020) 'Why "Tripoli" is a red line for Algerian's security', Available at: https://www.academia.edu/43341007/WHY_TRIPOLI_IS_A_RED_LINE_FOR_ALGERIANS_SECURITY [Accessed 18 July 2020].

[2] Cristiani, Dario (2016) 'Algeria's Role in Libya: Seeking Influence Without Interference,' *Terrorism Monitor*, No. 23, Available at: https://jamestown.org/program/algerias-role-libya-seeking-influence-without-interference/ [Accessed 20 June 2020].

[3] Porter, Geoff D. (2015) "Questioning Algeria's Non-Interventionism," *Politique étrangère*, 1(3), p.1.

a solution to the crisis on the one hand, and support the international efforts in Libya on the other hand.

Algeria's approach to managing the protracted conflict in Libya favours diplomatic tools, based on the country's traditional ideology-based non-interventionist dogma, and opposing the military intervention in Libya. Algeria argued that the only way to establish an enduring solution to the destabilization is to pursue a political solution, not a military one. Furthermore, Algeria own experience of a radicalist- driven insurrection in the 1990s, and major security concerns linked to trans-Saharan violent terrorist organizations, underline the importance of stability in Libya.[1] The Algerian president Abdelmadjid Tebboune clearly confirm in an interview with the local press agency, APS, *"With regard to what is happening in Libya, our fundamental principle that we have clearly expressed is that the resolution of the conflict cannot be military and that all states, including the powerful ones, should adhere to Algeria's plan and approach,"*[2] The Algerian president Abdelmadjid Tebboune participated in his first external activity in the Berlin International Conference on Libya in January 2020, after which he agreed shortly with Turkish president Recep Tayyip Erdogan to implement what was decided at the Berlin

[1] Dessì, Andrea and Greco, Ettore (2018) 'search for stability in Libya osce's role between internal obstacles and external challenges,' IAI Research Studies, Available at: https://www.iai.it/sites/default/files/iairs_1.pdf [Accessed 20 June 2020].

[19] Middle East Eye, 'Algeria's president declares Libya's Tripoli a 'red line', Available at: https://www.middleeasteye.net/news/algerias-president-declares-libyas-tripoli-red-line [Accessed 20 June 2020].

conference, and establish peace in Libya 'under Algerian-Turkish patronage'.[1] During his meeting with the head of the Tripoli-based Government of National Accord (GNA), President Abdelmadjid Tebboune declared the Libyan capital of 2.3 million people a "red line that no one should cross."[2] He further explained why he considers Tripoli a red line in interview aired on the National TV on June 13th, 2020 with for journalists representing four different Algerian media outlets by arguing that: "...if Tripoli fails we will be witnessing the same scenario of what is happening in Syria and then Libya will be a failed state as it is Somalia. A failed State will trigger a civil war between many tribes across the Country. Algeria share almost 989 Km of border with Libya. And every uncontrolled war will have devastating outcomes on our borders.[3]

For President Tebboune, the most important in the Algerian approach to the settlement of this crisis "is the will of Algeria to make the Libyans profit from our bitter experience of division, tragedy and bloodshed at some point in our history", stressing furthermore that "there is no solution apart from dialogue, tolerance and harmony between the belligerents".[4] For his part, the Algerian Foreign Minister Sabri Bogadoum urged "the brothers in Libya to pursue the option of dialogue as the only way to find a

[1] Brahimi, Alia and Kharief, Akram (2020) 'Why Algeria is suddenly more interested in Libya,' Available at: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/why-algeria-is-suddenly-more-interested-in-libya/ [Accessed 22 June 2020].

[2] Available at: https://atalayar.com/en/content/algeria-bets-alliance-tunisia-and-egypt-solve-libyan-crisis [Accessed 22 June 2020].

[3] Atamnia Mostafa, Op.cit.

[4] Ibid,

political solution to the crisis, in accordance with international legitimacy and the outcomes of the Berlin Conference, with full respect to the will of the Libyan people."[1]

2.2 Algeria's shuttle diplomacy: does it work?

Over the previous few months, Algeria has embarked on a diplomatic marathon to propose new political initiatives to solve the Libyan crisis. On 23rd January 2020, Algeria hosted a broad-based meeting of the foreign ministers of countries bordering Libya (Algeria, Tunisia, Egypt, Chad, Sudan, Niger and Mali) to establish coordination and consultation among these countries and international players in order to support the Libyans in reviving the process of political settlement of the crisis through an inclusive dialogue between the various Libyan parties at issue.[2]

The intertwined Algerian interests with the international parties involved in Libya (France, UAE, Russia, and Turkey) makes the Algerian diplomatic movement more complicated. It seems that Algeria is more inclined to a peaceful settlement, which is evident in its participation in international conferences on this matter (Berlin), and in hosting foreign ministers of countries neighbouring Libya, then the meetings of the Algerian president in February 2020 with the Egyptian president Abdel Fattah el-Sisi, and then with Tunisian President Qais Said to discuss Libyan conflict. Algeria is pursuing a political solution in coordination with Tunisia and Egypt.

[1] Available at: https://libyareview.com/?p=4662 [Accessed 23 June 2020].

[2] Echoroukonline, https://www.echoroukonline.com/boukadoum-algeria-will-continue-to-play-leading-role-in-settlement-of-libyan-crisis/ [Accessed 23 June 2020].

It has also increased border security to address the uptick in militant and smuggling activity in Libya.[1]

However, Algeria road map for stabilising Libya could collapse, some experts think that the Algerian role in Libya conflict is confronting outside powers agenda and the warring sides interest. Therefore, it is extremely difficult for Algerian diplomacy to reconcile these contending interests, regarding the non-zero sum game between Algeria and the state/non state actors (including proxy forces) in Libyan arena.[2] As a matter of fact, the US-Egypt –Emirates triple objection to the appointment of the Algerian UN special envoy to Libya Ramtane Lamamra*[3] after the resignation of the Lebanese UN special envoy Ghassan Salame in March 2020[4] is a clear evidence. For Jalel Harchaoui, a Libya analyst at the Dutch Clingendael Institute, "Algerian diplomacy has never really been tested with a geopolitical crisis as complex or as internationalized as present-day Libya," Harchaoui added "Algiers has faced situations

[1] Estelle, Emily (2017) 'A strategy for success in Libya', Available at: https://www.criticalthreats.org/wp-content/uploads/2017/11/A-Strategy-for-Success-in-Libya.pdf [Accessed 28 June 2020].

[2] Ghiles, Francis (2020) 'Algeria out of the Picture in the Libyan Crisis and for a Reason, The Arab Weekly, Available at: https://thearabweekly.com/algeria-out-picture-libyan-crisis-and-reason [Accessed 23 June 2020].

[3] Ramtane Lamamra was Algeria's foreign minister from 2013 to 2017 and African Union commissioner for peace and security from 2008 to 2013. He also served as Algeria's ambassador to the United Nations and the United States in mid-1990s.

[4] The North Africa post, Available at: https://northafricapost.com/39877-u-s-rejects-ex-algerian-fms-appointment-as-head-of-un-special-envoy-to-war-torn-libya.html [Accessed 25 July 2020].

in the past that were dangerous such as in Mali, but not an imbroglio with so many states involved on opposite sides. Algeria's credibility in the diplomatic realm is rightfully robust but it is not certain at all it can make a dent into Libya's current mess."[1] Nonetheless, Algeria tends to involve countries of the Arab Maghreb in the solution and perhaps resorting to the African umbrella to make up for the international polarization as a result of the escalating US-Russian disagreement with regard to the Libyan issue. In this context, Algeria coordinates closely with Tunisia in order to build a joint initiative, the late one that holds strong cards in the Libyan dossier and maintains close ties with the elites of western Libya,[2] where the risks of spillover from the conflict in Libya are the greatest concern for both states. Additionally, Algeria is pushing for a greater role for the African Union (AU) in Libya, which is the most appropriate regional organization to the Libyan crisis settlement.[3]

Conclusion

It is evident that Algeria is a key player in the North Africa, where it has been leading over the past months some political and diplomatic efforts to bring together

[1] **Cordall, Simon Speakman** (2020) 'Algeria, "Tunisia on sidelines of regional diplomacy over Libya conflict,' Available at: https://www.almonitor.com/pulse/originals/2020/07/egypt-decision-troops-libya-war-algeria-hifter.html [Accessed 25 July 2020].

[2] The Emirates Policy Center (EPC), Algerian Mediation Project in the Libyan Crisis: Background and Prospects, Available at: https://epc.ae/brief/algerian-mediation-project-in-the-libyan-crisis-background-and-prospects [Accessed 25 July 2020].

[3] Algeria press service (APS), Available at: http://www.aps.dz/en/algeria/32825-algiers-meeting-on-libya-neighbouring-countries-au-must-be-part-of-crisis-settlement-initiatives

[Accessed 23 July 2020].

Libyan conflict parties in order to reach a solution to the crisis. Thus, Algeria has employed its political capabilities and diplomatic expertise to assist in comprehensive intra-Libyan dialogue leading ultimately to an inclusive and Libyan-owned political solution. Whereas, long turmoil in Libya showed that no military solution to the Libyan crisis. Nonetheless, despite of the intensive Algerian efforts in the Libyan crisis in order to push up the political solution, these efforts might face a set of challenges that may constitute a constraint on the Algerian role. In that regard, It is obvious among the causes of the Libyan dilemma that the Libyan decision is out of the hands of the Libyans, but in the hands of external parties driven by ambitions and interests, which it could undermine the Algerian peace initiative in Libya. In particular, the lack of seriousness of the influential forces in Libya concerning support Algerian efforts. Rather, regional and international actors must engage in a way that is complementary rather than competitive to Algeria's political and diplomatic initiatives in Libya, it is crucial that external actors should refrain from taking actions that compromise the Algerian efforts. Given the long-term threat potential from Libya, Algeria is in turn looking for a long-term solution. This contrasts with the strategies of Egypt and Tunisia which, for their own reasons, remain focused on addressing immediate issues and short-term goals. Algeria has a long familiarity with Libya; it understands the country's dynamics and has maintained channels of communication with all its key factions. Moreover, Algiers has links with Libya's political Islamists from the country's own civil war in the 1990s, and feels as though it is in a position to counsel Haftar; his war on Islamists is in some ways reminiscent of Algiers' own troubles twenty years ago and they fear he is making the same mistakes. Algeria understands that its strength lies in its diplomacy and it possesses a position of respect across the factional divides in Libya due to its consistent impartiality and focus on stability rather than projection of

political preferences. The country is seeking to use that to its advantage to reach a truly inclusive political deal, as it believes that mimicking Egypt's approach may alleviate problems in the short-term but ultimately create an environment for long-term instability and further Libya's polarization.

Endnotes

[1] Ghanem, Dalia (2019) 'Algeria's Crisis Outlook and Regional Implications,' Med dialogue series, No. 22, p.3. Available at: https://www.kas.de/documents/282499/282548/Final_Algeria+MedDialogueSeries22_Dalia_Ghanem.pdf/e662a013-707a-769a-b8bd-94b6cc2de688?version=1.0&t=1565080528587 [Accessed 23 July 2020].

[2] Vasiliev Aleksey M. and Zherlitsina, Natalia A. (2019) 'Algeria: a regional leader or a potentially unstable state?" Outlines of global transformations: politics, economics, law, p. 99. Available at: https://www.ogt-journal.com/jour/article/view/475 [Accessed 23 July 2020].

[3] Global Firepower, Algeria Military Strength (2020) Available at: https://www.globalfirepower.com/country-militarystrengthdetail.asp?country_id=algeria#:~:text=For%202020%2C%20Algeria%20is%20ranked,ge%%20score. [Accessed 12 July 2020].

[4] Ghanem, Dalia Op.cit, p. 7.

[5] Ghanem, Dalia (2015) 'Algeria the Sleeping giant of North Africa,' Available at: https://www.thebrokeronline.eu/algeria-the-sleeping-giant-of-north-africa-d12/ [Accessed 20 June 2020].

[6] World Factbook (2020) Available at: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/print_ag.html [Accessed 23 July 2020].

[7] Available at: https://www.addresslibya.co/en/archives/57482 [Accessed 18 July 2020].

[8] Cafiero, Giorgio (2020) 'Algeria's View of Libya's Crisis,' Middle East Online. Available at: https://middle-east-online.com/en/algeria%E2%80%99s-view-libya%E2%80%99s-crisis [Accessed 18 July 2020].

[9] Iratni, Belkacem (2017) 'Security challenges and issues in the Sahelo-Saharan region the Algerian perspective,' Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, p. 17. Available at: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pscc/14012.pdf [Accessed 15 June 2020].

[10] According to the Algerian leaders' perception, there are five main security threats to the Algerian national security;1.The challenge of Tuareg issue, Algeria worries about the rise of some extremist groups in Tuareg ethnicity who may call for separation; 2.The rise of organized crime such drug trafficking, arms trafficking and illegal immigration; 3.The foreign intervention under the reason of humanitarian reasons; 4.The rivalry among the world major powers on the natural resources of the Sahel such petrol, gas and uranium; 5.The military projects proposed in the African continent to build a military bases like AFRICOM that proposed by US.

[11] Available at: https://www.thebrokeronline.eu/algeria-the-sleeping-giant-of-north-africa-d12/ [Accessed 22 July 2020].

[12] Ghilès, Francis and Kharief, Akram (2020) 'how Libya impacts North Africa', CIDOB notes internacionals, p. 4.

[13] Vasiliev Aleksey M. and Zherlitsina, Natalia A., Op.cit, p. 105.

[14] Asharq Al-Awsat newspaper, 'Algeria's President Says Capable of Bringing Peace to Libya', Available at: https://english.aawsat.com//home/article/2142501/algerias-president-says-capable-bringing-peace-libya [Accessed 18 July 2020].

[15] Mostafa, Atamnia (2020) 'Why "Tripoli" is a red line for Algerian's security', Available at: https://www.academia.edu/43341007/WHY_TRIPOLI_IS_A_RED_LINE_FOR_ALGERIANS_SECURITY [Accessed 18 July 2020].

[16] Cristiani, Dario (2016) 'Algeria's Role in Libya: Seeking Influence Without Interference,' *Terrorism Monitor*, No. 23, Available at: https://jamestown.org/program/algerias-role-libya-seeking-influence-without-interference/ [Accessed 20 June 2020].

[17] Porter, Geoff D. (2015) "Questioning Algeria's Non-Interventionism," *Politique étrangère*, 1(3), p.1.

[18] Dessì, Andrea and Greco, Ettore (2018) 'search for stability in Libya osce's role between internal obstacles and external challenges,' IAI Research Studies, Available at: https://www.iai.it/sites/default/files/iairs_1.pdf [Accessed 20 June 2020].

[19] Available at: https://atalayar.com/en/content/algeria-bets-alliance-tunisia-and-egypt-solve-libyan-crisis [Accessed 22 June 2020].

[20] Brahimi, Alia and Kharief, Akram (2020) 'Why Algeria is suddenly more interested in Libya,' Available at: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/why-algeria-is-suddenly-more-interested-in-libya/ [Accessed 22 June 2020].

[21] Middle East Eye, 'Algeria's president declares Libya's Tripoli a 'red line', Available at: https://www.middleeasteye.net/news/algerias-president-declares-libyas-tripoli-red-line [Accessed 20 June 2020].

[22] Atamnia Mostafa, Op.cit.

[23] Ibid,

[24] Available at: https://libyareview.com/?p=4662 [Accessed 23 June 2020].

[25] Echoroukonline, https://www.echoroukonline.com/boukadoum-algeria-will-continue-to-play-leading-role-in-settlement-of-libyan-crisis/ [Accessed 23 June 2020].

[26] Estelle, Emily (2017) 'A strategy for success in Libya', Available at: https://www.criticalthreats.org/wp-content/uploads/2017/11/A-Strategy-for-Success-in-Libya.pdf [Accessed 28 June 2020].

[27] Ghiles, Francis (2020) 'Algeria out of the Picture in the Libyan Crisis and for a Reason, The Arab Weekly, Available at: https://thearabweekly.com/algeria-out-picture-libyan-crisis-and-reason [Accessed 23 June 2020].

[28] Ramtane Lamamra was Algeria's foreign minister from 2013 to 2017 and African Union commissioner for peace and security from 2008 to 2013. He also served as Algeria's ambassador to the United Nations and the United States in mid-1990s.

[29] The North Africa post, Available at: https://northafricapost.com/39877-u-s-rejects-ex-algerian-fms-appointment-as-head-of-un-special-envoy-to-war-torn-libya.html [Accessed 25 July 2020].

[30] Cordall, Simon Speakman (2020) 'Algeria, "Tunisia on sidelines of regional diplomacy over Libya conflict,' Available at: https://www.almonitor.com/pulse/originals/2020/07/egypt-decision-troops-libya-war-algeria-hifter.html [Accessed 25 July 2020].

[31] The Emirates Policy Center (EPC), Algerian Mediation Project in the Libyan Crisis: Background and Prospects, Available at: https://epc.ae/brief/algerian-mediation-project-in-the-libyan-crisis-background-and-prospects [Accessed 25 July 2020].

[32] Algeria press service (APS), Available at: http://www.aps.dz/en/algeria/32825-algiers-meeting-on-libya-neighbouring-countries-au-must-be-part-of-crisis-settlement-initiatives

تغير موقف الدبلوماسية الجزائرية إزاء الحرب في مالي بين الحتمية و الإستقلالية.

The change of the Algerian position, the war in Mali between inevitability and independence.

إسعون محفوظ

جامعة برج بوعريريج.

issaounmahfoud@yahoo.fr

عيسو عز الدين.

جامعة برج بوعريريج.

acouz13@yahoo.fr

ملخص:

يعد الحل السلمي و الحوار و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من بين المبادئ التي تبنتها الدولة الجزائرية في سياستها إزاء حل الأزمات الدولية و الإقليمية بما في ذلك الأزمة في دولة مالي ،لكن في ظل العجز من قبل المنظومة الدولية لإيجاد حل سلمي نهائي و عدم تطبيق المقاربة السلمية الجزائرية التي تم وصفها سابقا "بالمقاربة الشاملة" ،أدى ذلك بالدول العظمى و بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا إلى الانحياز للحل العسكري ،و هو ما أدى إلى تغير الموقف الجزائري كذلك من الرفض إلى القبول بفكرة التدخل العسكري.

<u>كلمات مفتاحية</u>: موقف الدبلوماسية الجزائرية ، الحرب ،الأزمات الدولية و الإقليمية ، الحتمية ،الاستقلالية.

ABSTRACT:

The peaceful solution, dialogue and the principle of non-interference in the internal affairs of states are among the principles adopted by the Algerian state in its policy towards resolving international and regional crises, including the crisis in the State of Mali, but in the light of the inability of the international system to find a final peaceful solution and the non-application of the Algerian peaceful approach, which was previously described as a "comprehensive approach", this led the great powers, especially the United States of America and France, to the solution of military bias, which led to the change of the Algerian position as well. From refusing to accept the idea of military intervention .

Key words:

Key words: the position of Algerian diplomacy, war, international and regional crises, inevitability, independence.

مقدمـة:

أسست الجزائر دبلوماسيتها منذ الاستقلال على عدة مبادئ التي اقرها القانون الدولي ميثاق هيئة الأمم المتحدة ،أين التزمت بالحياد في العديد من القضايا الدولية و عدم التدخل

في الشؤون الداخلية للدول و كذا الحث على التعاون بين دول الجوار ،بل وصلت إلى حد السعي بدبلوماسيتها نحو إنشاء آليات مؤسساتية افريقية لتسوية النزاعات الإقليمية من اجل إحلال السلم و الأمن الدوليين في القارة الإفريقية.

إن رفض النظام الجزائري للتدخل العسكري في دولة مالي في الوهلة الأولى يستند إلى القلق إزاء التدخل الخارجي و امتداد التهديد إلى أراضيها و توريطها في دوامة أمنية،مما جعل من الجزائر تتشبث دائما بالحل السلمي للأزمة في مالي .

لكن يمكن القول أن فرنسا قد نجحت إلى حد ما في تحويل الأزمة في مالي من داخلية إلى حرب دولية و ذلك بإقناع الرئيس المالي بتقديمه طلب المساعدة العسكرية الفرنسية ،مما جعل من فرنسا تكتسب الشرعية الدولية ،بحجة تقديم إعانة عسكرية للحكومة المالية من أجل مكافحة المسلحين الإسلاميين على مدينة كونا الفاصلة بين شمال مالي و جنوبه و إيقاف زحفهم إلى العاصمة باماكو و هو ما دفع بمجلس الأمن الدولي بالاقتناع بهذه الحجة و تبنيه الخيار العسكري من خلال إصداره للقرار رقم 2085 في شهر أكتوبر سنة 2012.

ورغم كل هذا فقد ظلت الجزائر تنادي و تروج للحل السلمي السياسي عن طريق المفاوضات بين مختلف الفرقاء في شمال مالي ،إلا أن كل المساعي التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية باءت بالفشل في فرض أجندتها و الحيلولة دون استصدار قرار أممي يقضي برفض التدخل العسكري في دولة مالي.

إن إصرار الدول العظمى خاصة أمريكا و فرنسا منها و بإيعاز من مجلس الأمن الدولي ،أدى ذلك إلى إلى تغيير الجزائر لموقفها المعارض للتدخل العسكري إلى القبول بفكرة الحل العسكري ، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال فتح مجالها الجوي أمام القوات الفرنسية من اجل القيام بعمليات جوية في شمال مالي .

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من خلال محاولة تبيان أهداف و خلفيات التدخل العسكري في مالي و كذا أسباب تغير الموقف الجزائري من الرفض إلى القبول بفكرة التدخل لعسكري و سبب

تراجعها عن مبدئها و موقفها الثابت ،المتمثل في رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى السماح للقوات الجوية الفرنسية بعبور مجالها الجوي و كذا تعديل الدستور الأخير سنة 2020 بما يسمح لأفراد الجيش الشعبي الوطني بالقيام بعمليات عسكرية خارج الحدود الإقليمية للدولة الجزائرية في حال ما استدعى الأمر ذلك ،و كذا تحليل ووصف انعكاسات التدخل العسكري في مالي على الأمن القومي الداخلي الجزائري مما جعلنا نتبع المنهج التحليلي الوصفي في دراستنا هذه.

و السؤال الذي يطرح نفسه هنا انطلاقا من الموقف الثابت و المعروف للدولة الجزائرية إزاء مثل هذه القضايا الدولية ،هل فعلا موقف الدولة الجزائرية تجاه التدخل العسكري في مالي عمل إرادي أم هي حتمية تقتضيها ظروف الأزمة؟.

و للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول: تطور موقف الدبلوماسية الجزائرية الثابت إزاء الأزمة في دولة مالي.

مما هو متعارف عليه أن موقف الدولة الجزائرية تجاه الحروب و الأزمات الدولية ثابت و جلي من خلال الوقوف على مبدأ رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، و هو ما انتهجته فعلا في بداية الأمر فيما يخص الأزمة في دولة مالي .

بعيدا عن الحسابات الخارجية و صراع الإدارات مع أطراف النزاع في مالي و خصوصا فرنسا ،إذ أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد عدة حلول منها الحل السلمي من دون أي تدخل أجنبي[1]، و أنأي تدخل أجنبي يعد تهديدا للأمن الاستقرار في الجزائر ،كما أن الدبلوماسية الجزائرية ترتكز على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة و هو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة لدولة مالي إلى الجزائر و الاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين بالإضافة إلى مجموعة من وفود رسمية.

[1]–أنوار بوخرص ،"الجزائر و الصراع في مالي"، بتاريخ 2021/03/04 على الساعة 21:50على الرابط: https://carnegie-mec.org

أولا: المقاربة الجزائرية السلمية لحل الأزمة في مالي :

تستند الدبلوماسية الجزائرية في مقاربتها هذه على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل ، حيث أن ملف الطوارق الحساس الذي يشكل مصدر قلق للسلطات الجزائرية فيما لو تأجج الوضع في المنطقة بفعل التدخل العسكري الأجنبي في شمال مالي و استفحال تواجد الجماعات الإرهابية بها[1]، وقيام الطوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي،أين شهدت الفترة ما بين عام 1950 و عامة 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد[1]،و هذا القلق يجد أسبابه لدى السلطات الجزائرية في كون هذه الجماعات ستلجأ أكثر إلى الاتجار بالأسلحة و مهربي المخدرات لتمويل و تامين عملياتها ضمن مناطق صحراوية واسعة من الصعب مراقبتها في الساحل الإفريقي ،لا سيما بعد انهار نظام العقيد معمر القذافي و انتشار الأسلحة الخفيفة و المتوسطة في المنطقة أكثر من أي وقت مضى.

حيث انه من منطلق مبدأ حسن الجوار ، خاضت الجزائر الوساطة الدبلوماسية لحل الأزمة في مالي ، كما ذكرت الدول الكبرى أن الجزائر هي الدولة المفتاح لحل الأزمة في مالي ، هذا ما أقر به الرئيس الفرنسي فرانسوا هولوند FRANCOIS HOLLAND في ندوة صحفية عقدها على هامش قمة 5+5 بمالطا [2] ،ومنذ اندلاع الأزمة المالية الراهنة في جانفي 2012 قامت الجزائر باعتبارها الوسيط في حل الأزمات في دولة مالي منذ البداية وذلك بدعوة كل أطراف النزاع لوقف إطلاق النار و الجلوس على طاولة الحوار و التفاوض من أجل إيجاد تسوية سلمية للأزمة، بالرغم من أن معالجة الوضع في مالي يقتضي الحلول الأمنية و العسكرية في إطار إقليمي بالإضافة إلى التسوية السياسية أيضا [3] .

حيث سعت الجزائر بواسطة وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح والذي كان مبررا بمحاربة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و الجماعات الإرهابية وبالتالي تكون قد قضت على أية

---

[1]: محمد.س،"هولاند يعترف:لا حل للأزمة في مالي دون الجزائر" ، على الرابط:
https:// www.el bilad.net/archives/70582

[3]: لامية جودي :التدخل العسكري في مالي مجازفة والتسوية السلمية هي الحل"،جريدة الإخوة،العدد 48،سنة 2013،ص 04.

شهة قد تورطها في مستنقع الحرب[1] ،وقد أكد الوزير الأول السابق "أحمد أويحي" في حوار مع جريدة "لوموند" الفرنسية عندما قال :" أن أي تدخل أجنبي في مالي يشمل تهديدا أمنيا للجزائر و أن الجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي[2]باعتبار أن دولة مالي تمثل الواجهة الخلفية لدولة الجزائر"،كما أثار الوزير الأول السابق كذلك "عبد المالك سلال" خلال مؤتمر الاتحاد الإفريقي بتاريخ 2013/01/26م بقوله "أن الجيش الوطني الشعبي لن يشارك في الحرب في مالي، ولن تحتضن الجزائر جيوشا أجنبية على أراضيها ولن تسمح بالمساس بسيادة وأمن ترابها".

هذا بالإضافة إلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي تفاوضي في أقرب الآجال الممكنة و ذلك لتفادي أي انزلاق يجر معه الأطراف التي تنبذ بشكل صريح الإرهاب و الجريمة المنظمة الدولية ورفض المساس بالسلامة الترابية للدولة الجارة "مالي" [3].

هذا ما يثبت حرص الجزائر منذ تاريخ استقلالها عام 1962 على تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال و الوسطية مع التزامها بعدد من الثوابت، مما سهل انتشار الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية.

ثانيا: جهود إحياء الدور الجزائري في القارة الإفريقية.

سعت الجزائر إلى لعب دور محوري و استعادت سمعتها على الدول الإفريقية خاصة، وذلك من خلال تبادل الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" للعديد من الزيارات الرسمية و

---

[1]: محمد محمود أبو المعالي،"الحرب بين مالي و الطوارق...هل تحرق شرارتها المنطقة برمتها؟"،على الرابط: www.swissinfo.ch-ara/index

[2]: أوراري محمد،عبد القادر مساهل،"المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي تحضى بإجماع الدول الكبرى" ،مداخلة حول الساحل ومالي من تنظيم الأمم المتحدة،على الرابط: http://www.almasa.ar.com/ara/permalink/17920/html

[3] -madjidmakedhi, « l Algérie n'acceptera jamais une remise en cause de territoriale du mali »,EL WATAN,N° 6528 ,07 avril 2012, p 09.

استقباله لشخصيات و قادة أفارقة بهدف التشاور و خلق فرص للتعاون بين دول القارة الإفريقية عامة.

1-الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب: عملت الجزائر على وضع إستراتيجية دولية لمكافحة الإرهاب العابر للحدود عن طريق السعي لاستصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن الدولي[1] وتعتبر الجزائر من بين الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله،حيث نجحت في دفع الدول العربية إلى تبني الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب،المبرمة بتاريخ 1998/04/28م،تضمنت حقوق الإنسان و الالتزام بالمبادئ الأخلاقية و الدينية السامية التي ترفض كل أشكال العنف والإرهاب في 1999/07/14م .

2- الآليات و المبادرات الجزائرية لحل الأزمة في مالي :سعت الجزائر لتحقيق الأمن و الاستقرار في مالي وذلك عن طريق حرصها على مراعاة اتفاقيات السلام الموقعة بين المتمردين الطوارق و الحكومة المالية،نظرا لتداعيات اضطرابات مالي على أمن الدولة الجزائرية لما لها من روابط اثنية و جغرافية و ارتباط منطقة الساحل الإفريقي بالمعضلات الأمنية.

حيث عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نشاطا ديبلوماسيا في سنة 2012-2013 ، فتعدد النزاعات في إفريقيا جعل من الأمن القومي الجزائري منكشفا خاصة مع تسارع وتيرة التفاعلات التي تؤثر على الوضع في الجزائر،فالدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر[2].

في جانفي 2012 ، و بدعوة من الجزائر لطرفي النزاع لوقف إطلاق النار و الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة،أين أعتمدت المقاربة الجزائرية على مبادئ أساسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،إلا أن

---

[1]: خالد حساني،الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأطر و الممارسات ،بتاريخ 2016/09/26 ،على الرابط:

https:// www.ech-chaab.com /ara/item/41077

[2]: قوي بوحنية،استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحة الافريقية،مركز الجزيرة للدراسات،2012،ص20.

الديبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة لمنطقة الساحل(مشكلة الطوارق و الامتداد الجغرافي للجزائر)، كل هذه الاعتبارات كانت وراء تحرك الديبلوماسية وفق مقاربة ثابتة منذ بداية الأزمة في شمال مالي،حيث سعت الجزائر إلى تقريب وجهات النظر بين حركة أنصار الدين و حركة تحرير الأزواد، الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفين وقع في الجزائر يوم 2012/12/21 محققا الأهداف المرجوة منه بعزله لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي لا تزال تحتفظ برهائن الديبلوماسيين الجزائريين تم اختطافهم من القنصلية الجزائرية بـ "غاو" شمال مالي بتاريخ 2012/04/05م ، حيث تعد المقاربة الجزائرية أكثر نجاعة من خلال التأكيد على أن يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم و لم شمل أطراف النزاع .

لكنها فشلت بالمقابل في منع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يمنع التدخل العسكري، حيث تميزت الديبلوماسية الجزائرية بالتغير وذلك من خلال القبول بالتدخل العسكري في مالي وفتح مجالها الجوي لهذه العملية [1].

وهذا ما يبين و يظهر تغير موقف الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأزمة في دولة مالي،متشبثة بذريعة طلب الرئيس المالي للمساعدة الأجنبية بالإضافة إلى أن الجزائر لا يمكنها مخالفة القرار الأممي رقم 2085 الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي. [2]

المحور الثاني: أسباب ودوافع تغير موقف الجزائر إزاء الأزمة في دولة مالي نحو الحل العسكري.

تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمني للجنوب الجزائري ،وذلك لما تشكله من عمق جيوستراتيجي و تهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني،وهو الشريط الساحلي الصحراوي الذي

---

[1]:محمد الأمين بن عائشة،قراءة في الديبلوماسية الجزائرية،يوم 2021/03/06 على الساعة 22:02،أنظر الرابط: https:// www.soutagnonb.net/index.php?option=com -8 content§view

[2]: دليلة غدير، الاستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الافريقي(دراسة حالة مالي)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،جامعة قاصدي مرباح،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014-2015،ص32-33 .

يعد قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري[1]،نظرا للميزات التي تتميز بها المنطقة بالإضافة إلى شساعة الرقعة الجغرافية للصحراء الجزائرية مما يصعب على دول الساحل الإفريقي التحكم في الاستقرار الأمني، رغم التجربة الكافية للدولة الجزائرية في مكافحة الإرهاب.

ونظرا للمخاوف الكثيرة والحاجة إلى عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و حركة التوحيد والجهاد التي لا تزال تحتفظ برهائن دبلوماسيين جزائريين[2]،هذا بالإضافة إلى الخوف من الانتشار الواسع لتجار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة على طول الشريط الساحلي خاصة بعد الحرب الليبية مما يسهل وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية شمال مالي.

ورغم بعض الدوافع و الأسباب الموضوعية إلا أنه لا يمكن إنكار أن هناك أيضا ضغوط دولية ولا سيما الفرنسية منها من أجل التخلي على موقفها ومقاربتها للأزمة المالية،خاصة بعد توالي الزيارات من قبل وزراء خارجية كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر، حيث نقل الموقف الجزائري من دائرة الرفض القاطع للخيار العسكري إلى دائرة القبول به تحت غطاء محاربة الإرهاب، وتعكس توالي الزيارات المكثفة للجزائر الضغط الذي مارسته القوى الكبرى (فرنسا و أمريكا) على تطور موقف الجزائر، هذا على الرغم من اختلاف الموقفان الفرنسي و الأمريكي مما أدى ببعض المحللين السياسيين إلى تفسير تطور الموقف الجزائري بسعي الجزائر إلى الاحتفاظ بأوراق ضغط أمنية وسياسية في المنطقة، فمن جهة تحرص الجزائر على الاحتفاظ بموقع الشريك الذي لا بديل له في تسيير الملفات الأمنية في المنطقة على اعتبار ذلك ورقة ضغط في مواجهة قضايا متعلقة بأوضاع حقوق الإنسان و المعارضين الجزائريين هذا على المستوى السياسي.

أما على المستوى الأمني فالجزائر تحرص دوما على أن تظل منطقة الساحل مجالا لتفريغ الساحة الإسلامية الجهادية في الجزائر من عناصر القوة، مما لا ريب فيه أن الجزائر دوما

---

[1]: خديجة بوريب،الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل،الواقع و الرهانات،المجلة العربية للعلوم السياسية،2014،ص04.

[2]: بن عائشة محمد الأمين،الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي،المرجع السابق.

تفضل أن يظل الجهاديون في منطقة الساحل وخارج حدودها الإقليمية رغم المخاطر والتهديدات[1].

حيث ترى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أن هذا السعي لن يتحقق إلا بمساندة جزائرية، لإدراكهم أن الجزائر أقوى بلد في المنطقة عسكريا واقتصاديا، وبالتالي فدعمها للحل العسكري مهم جدا كونه يحقق لهم مكاسب على صعيد الدبلوماسية الدولية الموجهة حصريا ضد الإرهاب منذ هجمات 11 سبتمبر 2001م، ما من شأنه أن يحقق فوزا على الإرهاب.

و الضغوط الأجنبية من طرف الدول العظمى (فرنسا و أمريكا) باعتبارهما صاحبتا المصلحة والنفوذ في المنطقة جاءت معززة بالشراكة الأمنية بين الأولى في ظل المجموعة 5+5 و مع الثانية عام 2010 أين وقعت الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة (Traite d'assistance judiciaire mutuelle) [2].

ومن خلال تغيير الجزائر لموقفها الدبلوماسي إزاء الأزمة في دولة مالي إلى الحكم على مساعيها السلمية في حل النزاع بالفشل الذريع، خاصة وأنها لم تستطيع حتى رفع صفة الإرهاب من حركة أنصار الدين، والتي تشيد فرنسا وتعتبرها جماعة مسلحة لا تختلف عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث ذهبت جميع الجهود الجزائرية الرامية الى الوصول الى الحل السلمي هباءا منثورا.

ويرجح بعض المحللين و المراقبين للأزمة في دولة مالي تطور الموقف الجزائري إلى أن الجزائر وجدت نفسها في شبه عزلة دولية بخصوص مساعيها لتفادي الحرب في دولة مالي [3]،فقد حاولت بكل قوة اقناع شركائها الأساسيين في منطقة الساحل برفض التدخل العسكري الأجنبي بذريعة أن ذلك يمنح الجهاديين شرعية قتال المحتل،مما يجعل من الساحل تغرق في دوامة قتال وفوضى وصراع غير منتهي، لكنها فشلت في المسعى السلمي أمام التعنت والضغط الذي

---

[1]: أنوار بوخرص، الجزائر و الصراع في مالي،بيروت،مؤسسة كارنيفه للسلام الدولي،أكتوبر 2012،ص15-16.

[1]: معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة هي اتفاقية بين دولتين تهدف الى تسهيل التعاون بين الشرطة والقضاء لا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات والبيانات الشخصية أثناء التحقيقات الجارية،بهدف الحصول على الأدلة أو لتسهيل تنفيذ المعاهدات الضريبية التي تهدف إلى تجنب التهرب الضريبي.

[3]: مركز كارنيفه للشرق الأوسط،الجزائر والصراع في مالي،مرجع سابق.

مارسته فرنسا على مجلس الأمن من أجل اقناعه بإصدار لائحة أعطت الاشارة بأن قرار شن الحرب في شمال مالي محسوم أمره.[1]

وبهذا يمكن القول من خلال ما سبق أن الجزائر غير مالكة لقرارها السياسي في ملف أزمة مالي لأنها مدفوعة إلى خيار محسوم مسبقا، ومعارضتها له ستبدوا وكأنها البلد الوحيد غير الحازم في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل، ما من شأنه أن يهدد مصالحها ومكانتها الاقليمية و الدولية، هذا بالإضافة الى حجية الارهاب الدولي والخوف من انتشار تجارة الأسلحة، كما نجد من بين الأسباب الأخرى التي أدت بالجزائر لتغيير موقفها هو وجود مصلحة مشتركة بين الجزائر و فرنسا في شن الحرب ضد الجماعات المتطرفة المعادية للسلطة الجزائرية والعمل على زعزعت استقرارها لتوريطها في تصفية العديد من الجماعات الاسلامية وأنصارها خلال العشرية السوداء ، إلا أن هذا لا يعني حسب وزير الاتصال و سفير الجزائر الأسبق في اسبانيا "عبد العزيز رحابي" أن يكون تغيير الموقف الجزائري نتيجة صفقة أبرمت مع الطرف الغربي وفي مقدمته فرنسا التي لعبت دور راعي الحل العسكري، أين استغرب رحابي من تصريح وزير الداخلية الفرنسي "مانويل فالس" حول الموقفين الفرنسي و الجزائري أنهما متطابقين بشأن الأزمة في دولة مالي.[2]

وقد بررت الجزائر تغير موقفها من تخوفها من أن يفهم المتمردون في شمال مالي أنهم مدعومون في الشمال، لذا فإن أول مواجهة عسكرية لهم ستغرق الجزائر في موجة النزوح والهجرة غير الشرعية خاصة وأن حدودها متلاصقة مع شمال مالي مما يؤدي إلى تهديد في أمن واستقرار البلاد برمتها.[3]

وبهذا تكون الجزائر بموقفها هذا قد خسرت كل شيئ وفشلت من التقريب بين الحكومة الانتقالية بباماكو والجماعات المسلحة غير الارهابية لحل الخلاف سياسيا، وثانيا وهو الأهم أنها

---

[1]: حميد يس،الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي،يوم 2021/03/07 على الساعة 21:30،على الرابط: https:// www.almlan.com/lon/nb

[2]:محمد سليم،الضابط المتقاعد محمد شفيق مصباح للشروق:"أستبعد مشاركة وحدات عسكرية جزائرية عسكرية في شمال مالي"، على الرابط: https:// www.digital.abram.org.eg/archives.aspsc?serial-1284760

[3]:سعد بوعقبة،مأساة مالي أم مأساة الجزائر،على الرابط:

https:// www.alkhabar.com/ar/antns/moukta/308202/html

رضخت للضغط الأجنبي بالموافقة على التدخل الأجنبي الخارجي بعدما كانت معارضة له مما يجعلها تتناقض مع نفسها كذلك خاصة عند الترخيص للطائرات الفرنسية لاستعمال مجالها الجوي دون التصريح بذلك بصفة علنية وبالتالي انعدام الشفافية قد يؤدي الى فشل الديبلوماسية الجزائرية في تسيير الأزمة.[1]

ما جعل الجزائر بموقفها هذا المتغير من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى الخيار العسكري،تتورط وتدخل في المستنقع المالي قد أدى و سيؤدي مستقبلا الى تحمل تبعات المخاطر الأمنية على المستوى الداخلي ، وهو ما سنتناوله في المحور الثالث و الأخير.

[1]: علي بن محمد،الدبلوماسية الجزائرية تثبت عجزا مزدوجا في أزمة مالي،على الرابط:

https:// www.algeriachannel.net

المحور الثالث: تداعيات الخيار العسكري للدبلوماسية الجزائرية على المستوى الاقليمي والدولي.

إن اختيار الحل العسكري أي التدخل العسكري في دولة مالي قد خلف عدة عواقب وتهديدات أمنية على منطقة الساحل الافريقي ككل و الجزائر ومالي بصفة خاصة وحتى على المستوى الدولي، وقد حذر "محند برقوق" من مخاطر التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة و تحولها الى حاضنة للارهاب العالمي و الدولي خاصة بعد التدخل العسكري في ليبيا، وما نتج عن ذلك من سهولة انتقال الأسلحة بين ايدي الجماعات الارهابية التي لها علاقة مع عصابات الجريمة المنظمة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.(‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡)

وهو ما سنقوم بالتطرق اليه من خلال استعراض تداعيات الخيار العسكري على المستوى الاقليمي و الدولي:

أولا:تداعيات الخيار العسكري على المستوى الاقليمي.

مع تفاقم الأزمة في دول مالي ابان التدخل العسكري وتمكن الجماعات المتطرفة من السيطرة على الشمال الماليأدى ذلك الى تزايد مخاوف دول الساحل من انتقال عدوى هذه الجماعات الارهابية الى عقر ديارها و التدخل العسكري في مالي أدى ذلك الى ظهور العديد من التنظيمات الارهابية التي اتخذت من منطقة الساحل الافريقي ملاذا لها نظرا لشساعته و كذا استغلال الوضع الاجتماعي و السياسي الهش الذي تعانيه أغلب الدول المشكلة له.

هذا اضافة إلى التأثير الأمني و الاقتصادي لدول المنطقة باعتبار الحرب في مالي ليست بعيدة لذا تخشى الدول التي تحتوي قبائل الطوارق وخاصة الجزائر،ليبيا،النيجر ،بوركينافاسو، من

‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡:أمحند أبرقوق،المعضلة الأمنية في الساحل الافريقي و تداعياتها على الأمن الجزائري،مجلة الجيش،العدد 534،جانفي 2008،ص 51.

تعاطف الطوارق الموجودين بها مع الطوارق في مالي ما قد يعزز المطالب الانفصالية.[§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§]

هذا رغم أن التدخل العسكري في مالي قد أدى الى عدة تداعيات على دول الساحل لكن في دراستنا هذه نقوم بالتركيز على الجزائر و مالي.

-تداعيات التدخل العسكري على الجزائر: أدى التدخل العسكري في مالي الى تهديد الأمن الداخلي و وضعه في خطر وشيك خاصة و أن الصراع القائم في مالي مدعم من طرف قبائل مما قد يورط الدولة الجزائرية في أزمة مع دول الجوار وخاصة مع الجارة مالي التي أنهكتها الحرب و الجماعات الارهابية المتطرفة.[**********]

حيث أنه حتى لو نجح التدخل العسكري في تحقيق النصر و ارجاع الوحدة الترابية لدولة مالي والقضاء على الجماعات الارهابية، فإن هذا سيولد أحقادا تاريخية كبيرة بين البلدين،إلا أن الأخطر لو فشل التدخل العسكري في تحقيق أهدافه في مالي لأن القوى الاخرى وضعها احسن بكثير من وضع الجزائر باعتبارهم بعيدين كل البعد عن ساحة الحرب.

حيث انه في الوقت الذي كانت السلطة تواجه فيه سخطا شعبيا في الداخل وتخشى من ردة فعل سلبي جراء التدخل الأجنبي كانت السلطة والمجتمع المدني والقيادة السياسية منهمكة بعملية انتقال السلطة والقيادة.[††††††††††††††††††]

وقبول الحل العسكري من طرف الدولة الجزائرية قد يؤدي الى اتساع دائرة المخاطر على حد قول أستاذ العلوم السياسية بكلية العلوم السياسية والاعلام الاستاذ "أحمد عظيمي" بأن "من

---

§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§:طاهر هاني،طوارق باماكو ينزحون الى البلدان المجاورة خوفا من الانتقام، 2021/03/04،الرابط: www.france24.com/201204

**********:كريم.خ،تداعيات الحرب في مالي على أمن و استقرار المنطقة،أنظر الرابط:

http://www.albilad.net/archives/70582

††††††††††††††††††:حميد يس،الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومةالضغوط الخارجية حول مالي،مرجع سابق.

شأن التدخل العسكري أن يضع أمن الجزائر واستقرارها أمام تحديات كبيرة بسبب حدودها المترامية على مالي".(††††††††††††††††††)

وهو ما حدث فعلا بعد أقل من أسبوع فقط من التدخل العسكري من خلال ضرب موقع "تيقنتورين" الغازي بالجنوب الجزائري، من قبل مجموعات ارهابية متعددة الجنسيات، هذا رغم أن بعض التوقعات تقر بأن هذا الهجوم كان بغرض جر الجزائر الى المستنقع المالي، وهذا ما أكده الرئيس "فرانسوا هولند" عندما صرح بأن هذه العملية الارهابية تبين ضرورة مشاركة الجزائر أكثر في مالي".(§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§)

حتى أن تحرك الجيش الفرنسي نحو شمال مالي من شأنه أن يدفع الجماعات الارهابية الى الجنوب الجزائري، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرس امكانية اقامة قاعدة "أفريكوم" في النيجر المجاورة، في اطار مساعيها المعروفة و الداعمة للسيطرة على كل المناطق الإستراتيجية وتأسيس لمحميات عبر كافة العالم بما في ذلك في إفريقيا.(**********)

-تداعيات الحل العسكري في مالي: من بين التداعيات و العواقب التي يخلفها التدخل العسكري الفرنسي في مالي ضرب استقرار البلاد خاصة وأن المد الجهادي من بين أولوياته العمل على الإطاحة بالنظام السياسي، بينما ينشغل الغرب (فرنسا و أمريكا) بمحاربة القاعدة و السيطرة على الموارد الطبيعية و ضمان تدفق النفط من غرب إفريقيا ،فإنه فإنه يعلم طبيعة أقاليم الشمال في مالي التي يتداخل فيها التنوع الاجتماعي و الديني و العرقي و السياسي.(††††††††††††††††††††)

---

†††††††††††††††††:أحمد عظيمي،"تداعيات التدخل العسكري في مالي على الجزائر،أنظر الرابط:http://www.almasa.com

§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§:أنظر تصريح "فرانسوا هولند" على الموقع:www.france24.com

**********:عبد النور ندور،المحلل الأمني و الاستراتيجي محند أبرقوق، التدخل العسكري في مالي حول منطقة الساحل الى حاضنة للارهاب العالمي،أنظر الرابط:
http:/www.elbilad.net/archives/2013/10/page/94

††††††††††††††††††††:المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،تداعيات التدخل العسكري شمال مالي،أنظر الرابط:
http://ressnideast.org

حيث وقعت الاستعدادات التي جرت لشن العمل العسكري، الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى التحالف مرة أخرى مع جماعة أنصار الدين التي تسيطر مع الحركة على مدن "غاو" و "كيدال" و "تمبكتو" ، وتتعاون مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ذات الطابع السلفي في كل مناطق إقليم "أزواد"(††††††††††††††††††) مما قد يؤدي إلى تحالف هذه الجماعات مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أجل الدفاع عن "أزواد" المستقلة وإحداث انتشار الجهاديين من الطوارق.

ثانيا: تداعيات التدخل العسكري في مالي على المستوى الدولي:

منذ بداية الحرب في مالي و التدخل العسكري فيها و الاختطافات تطال الرهائن الأجانب و التي تنفذها التنظيمات الإرهابية المختلفة، ومنها جماعة "بوكو حرام" في نيجيريا التي قامت باختطاف سبعة فرنسيين من شمال الكاميرون .(§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§)

و قد أشار الخبير الأمني "علي زاوي" إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، انتهج إستراتيجية جديدة بعد العملية العسكرية في مالي، تقوم على توسيع مجال نشاطه.(**********)

خاتمة:

رغم أن الجزائر قد ركزت على ايجاد الحل السلمي لهذه الأزمة وتفادية الحل العسكري الذي تكون نتائجه وخيمة على المدى القريب و البعيد،كما أشادت الجزائر على ابعاد الخيار العسكري في الوهلة الأولى والتعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحضى فيه هذا الخيار باجماع من قبل بعض الدول الافريقية والقوى الكبرى، ورغم ذلك فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تنقذ الأمل في إيجاد حل سلمي للأزمة في مالي،رغم صدور قرار مجلس الأمن رقم 2085 الذي يجيز التدخل العسكري في مالي وذلك بعد الضغط عليه من قبل الدول الكبرى.

---

†††††††††††††††††††:حكيم بوغرارة،"الجزائر تحذر من تداعياتها الخطيرة للتدخل العسكري يزيد أزمة مالي تعقيدا،أنظر الرابط: http://ar.algerie360.com//d807

§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§:R.Y.T. mali :la guerre norme/du hollande fraternité (N°47,janvier 2013.p 03.

**********: علي زاوي،مرجع سابق.

وأن رفض الدبلوماسية الجزائرية للتدخل العسكري فرضته عليها عن طريق منطق النفوذ يعود إلى عدة عوامل منها احترام لمبادئها المعروفة منذ الاستقلال إزاء التدخل الأجنبي و امتداد التهديد المتطرف إلى أراضيها، والجزائر بهذا التدخل سيدخلها ربما في دوامة أمنية لا يحمد عقباها.

قائمة المراجع:

1- أنوار بوخرص ،"الجزائر و الصراع في مالي"، بتاريخ 2021/03/04 على الساعة 21:50على الرابط: https://carnegie-mec.org

2- علي زاوي ،"تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"،بتاريخ 2021/03/04 على الساعة 21:57 الرابط:https://alwatanvoice.com/arabic/news

3- محمد.س،"هولانديعترف:لا حل للأزمة في مالي دون الجزائر" ، على الرابط:
https:// www.el bilad.net/archives/70582

4- لامية جودي :التدخل العسكري في مالي مجازفة والتسوية السلمية هي الحل"،جريدة الإخوة،العدد 48،سنة 2013،ص .04

5- محمد محمود أبو المعالي،"الحرب بين مالي و الطوارق...هل تحرق شرارتها المنطقة برمتها؟"،على الرابط: www.swissinfo.ch-ara/index

6- أوراري محمد،عبد القادر مساهل،"المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي تحضى بإجماع الدول الكبرى"،مداخلة حول الساحل ومالي من تنظيم الأمم المتحدة،على الرابط:
https:// www.almasa.ar.com/ara/permalink/17920/html

7-madjidmakedhi, « l Algérie n'acceptera jamais une remise en cause de territoriale du mali »,EL WATAN,N° 6528 ,07 avril 2012, p 09.

8- خالد حساني،الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأطر و الممارسات ،بتاريخ 2016/09/26 ،على الرابط: https:// www.ech-chaab.com /ara/item/41077

9- قوي بوحنية،استراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحة الافريقية،مركز الجزيرة للدراسات،2012،ص20.

10- محمد الأمين بن عائشة،قراءة في الديبلوماسية الجزائرية،يوم 2021/03/06 على الساعة 22:02،أنظر الرابط:

https:// www.soutagnonb.net/index.php?option=com -8 content§view

11- دليلة غدير، الاستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الافريقي(دراسة حالة مالي)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،جامعة قاصدي مرباح،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014-2015،ص32-33 .

12- خديجة بوريب،الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل،الواقع و الرهانات،المجلة العربية للعلوم السياسية،2014،ص.04

13- بن عائشة محمد الأمين،الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي،المرجع السابق.

14- أنوار بوخرص، الجزائر و الصراع في مالي،بيروت،مؤسسة كارنيفه للسلام الدولي،أكتوبر 2012،ص15-16.

15- حميد يس،الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي،يوم 2021/03/07 على الساعة 21:30،على الرابط: www.almlan.com/lon/nb https://

16-محمد سليم،الضابط المتقاعد محمد شفيق مصباح للشروق:"أستبعد مشاركة وحدات عسكرية جزائرية عسكرية في شمال مالي"، على الرابط: https:// www.digital.abram.org.eg/archives.aspsc?serial-1284760

17- سعد بوعقبة،مأساة مالي أم مأساة الجزائر،على الرابط:

https:// www.alkhabar.com/ar/antns/moukta/308202/html

18- علي بن محمد،الدبلوماسية الجزائرية تثبت عجزا مزدوجا في أزمة مالي،على الرابط:https:// www.algeriachannel.net

19-أمحند أبرقوق،المعضلة الأمنية في الساحل الافريقي و تداعياتها على الأمن الجزائري،مجلة الجيش،العدد 534،جانفي 2008،ص .51

20- طاهر هاني،طوارق باماكو ينزحون الى البلدان المجاورة خوفا من الانتقام، 2021/03/04،الرابط: www.france24.com/201204

21- كريم.خ،تداعيات الحرب في مالي على أمن و استقرار المنطقة،أنظر الرابط:
http://www.albilad.net/archives/70582

22- أحمد عظيمي،"تداعيات التدخل العسكري في مالي على الجزائر،أنظر الرابط:http://www.almasa.com

23- أنظر تصريح "فرانسوا هولند" على الموقع:www.france24.com

24 - عبد النور ندور،المحلل الأمني و الاستراتيجي محند أبرقوق، التدخل العسكري في مالي حول منطقة الساحل الى حاضنة للارهاب العالمي،أنظر الرابط:
http:/www.elbilad.net/archives/2013/10/page/94

25- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،تداعيات التدخل العسكري شمال مالي،أنظر الرابط: http://ressnideast.org

26- حكيم بوغرارة،"الجزائر تحذر من تداعياتها الخطيرة للتدخل العسكري يزيد أزمة مالي تعقيدا،أنظر الرابط: http://ar.algerie360.com//d807

27- R.Y.T. mali :la guerre norme/du hollande fraternité (N°47,janvier 2013.p 03.

السياسية الخارجية الجزائرية ومعايير الدبلوماسية الاقتصادية "المحددات والأهداف"

Algerian foreign policy and standards of economic diplomacy "determinants and goals

د . محمد الطاهر عديلة

جامعة محمد بوضياف، المسيلة

mohamedtahar.adila@univ-msila

د. سليم جداي

جامعة محمد بوضياف، المسيلة

Salim.djeddai@univ-msila.dz

ملخص:

تعد السياسة الخارجية من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول في تحقيق أهدافها وغايته ،فهي تحاول تكييفها مع المتغيرات الإقليمية والدولية من خلال وضع الإستراتيجيات والميكانزمات المساعدة علي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والجزائر بحكم موقعها في القارة الافريقية ،وتوجهاتها الناعمة في الحيز الإفريقي فهي تسعي جاهدة إلي تفعيل مضامين الدبلوماسية الاقتصادية من حيث المساعدات والمحفزات بينها وبين دول إفريقيا وحتي خارج الحيز الإفريقي وعليه ستتركز إشكاليتنا حول المعايير التي تبني عليها الجزائر دبلوماسيتها الاقتصادية ؟والمحددات والأهداف التي تسطرها من خلال دبلوماسيتها في القارة الافريقية ؟.

كلمات مفتاحية: الجزائر، الجيوبوليتيك، الدبلوماسية الإقتصادية، إفريقيا.

ABSTRACT:

Foreign policy is one of the most important means that countries use to achieve their goals, as they try to adapt them to regional and international variables by setting strategies and mechanisms to help achieve the goals at the lowest costs. Algeria, by virtue of its location on the African continent, and its soft orientations in the African space, is striving to activate the contents of Economic diplomacy in terms of aid and incentives between it and the countries of Africa and even outside the African sphere. Therefore, our problem will focus on the criteria upon which Algeria builds its economic diplomacy, and the determinants and objectives that it sets through its diplomacy in the African continent?

Keywords: *Algeria, geopolitics, economic diplomacy, Africa.*

مقدمة:

عرف عالم مابعد الحرب الباردة تغيرات وتوجهات في السياسات العالمية ،ومعايير القوة فأصبحت الدول لا تركز علي عامل القوة الصلبة بل غيرت الاتجاه والتوجه نحو عامل القوة

الناعمة وذلك من خلال إبرازه في سياساتها الخارجية ودبلوماسياتها في الخارج والداخل ،إن هدف السياسة الخارجية في النظام العالمي الجديد هو إبراز وهيكلة دور الدولة ضمن الأطر والمعايير الجديد ،فمعايير القوة لصلبة قد ذهبت وحلت مكانها معايير أخري تتضمن الهوية والثقافة والاقتصاد،وتحاول الجزائر من خلال توجهاتها الولوج إلي منطلقات النظام العالمي وذلك ضمن ميكانزمات السياسة الخارجية الناعمة، فهي تدعم سياستها الخارجية في إفريقيا ضمن منظورات ناعمة وتوجهات دبلوماسية سلسة ذات أبعاد تعاونية إقتصادية وعليه فالاشكالية المركزية للدراسة تتركز حول :كيفية مساهمة الجزائر في دعم وتوجيه سياستها الخارجية ضمن منطلقات البلوماسية الاقتصادية في إفريقيا؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المركزية مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي :

- ماهي محددات الجيوبوليتيكية والاقتصادية للجزائر في إفريقيا ؟
- ماهي معايير السياسة الخارجية ومحددات الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائرية؟
- ماهي مقوماتها وتحدياتها ؟

ومن خلال السؤال المركزي والأسئلة الفرعية تتحدد لنا فرضية الدراسة والتي تكون :

يمكن لمحدد الدبلوماسية الاقتصادية أن يكون ذو أبعاد سياسية وإستراتيجية في القارة الافريقية ،وذلك إن إستطاعت الجزائر تطبيق المعايير اللازمة والتوجهات الصحيحة في القارة الافريقية.

هيكلة الدراسة

أولا : المحددات الجيوبوليتيكية للجزائر في القارة الإفريقية: سنحاول في هذا المحور أن نبرز أهم المقومات الجيوبليتيكية للجزائر في القارة الافريقية وقبل ذلك لبد لاعطاء كل مفهوم حقه ولو بالاعتماد علي النظرات المسحية فالجيوبوليتيكا من المفاهيم التي إستوقفت الباحثين وجعلتهم يستكشفونها ويحاولون الاقتراب منها أكثر ،غير أن طبيعتها المعقدة جعلت من إمكانية الاتفاق في تعريفها أمرا غير ممكن ومن ثم برزت الحاجة إلي دخول باب المحاولات لوضع تعريف يقرب ويساعد في فهم الظاهرة، ففي هذا السياق كتب هنري كيسنجر Henry "Kassinger"،يقول بأن الجيوبوليتيكا هي المقاربة التي تولي إهتماما للتوازن ،ومن جانب آخر عرفها جاكوب كريجيال "Jakub J Grygiel"،بالقول أنها ذلك العالم الذي تواجهه كل الدول كل

ما هو خارج الدولة ،البيئة التي تتواجد فيها ،وفي الرد علي كل بيئة ،الدولة يجب أن تقوم بالفعل وبتعبيره الأدق الواقع الجيوبوليتيكي يعرف من خلال خطوط الاتصال ومن خلال تنظيم مراكز الموارد الاقتصادية والطبيعية ويتحدد هذين المتغيرين بدورهما بواسطة تفاعل الخصائص الجيولوجية وتصرفات البشر[†††††††††††††††††††].

1- دراسة في محددات الموقع للجزائر: تقع الجزائر في شمال غرب القارة الافريقية، حيث تطل شمالا علي البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المغرب والجمهورية العربية الصحراوية وموريتانيا، كما يعتبر الجنوب الجزائري إمتدادا صحراويا في مداخل الساحل الافريقي من جهة، ومن جهة أخري فالجزائر تتقاسم الحدود كذلك مع ثلاثة دول تقع في قلب الساحل وهي كل من موريتانيا، مالي والنيجر وبالنظر إلي إمتداد الساحل جغرافيا من المحيط الأطلسي إلي البحر الأحمر بمسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة مئات كلم وتبلغ مساحته أكثر من ثلاثة ملايين كلم، كما أنه تاريخيا إعتبر الترابط الجغرافي نقطة عبور في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡]، فالجزائر بهذا الوزن تمتل موقعا جيوسياسيا مركزيا في المنطقة الافريقية والمغاربية علي وجه العموم ،فهي كما قلنا تتوسط منطقتين جغرافيتين مهمتين الأولي في شمال البحر الأبيض المتوسط والثانية في الجنوب وهي الصحراء الكبرى ،وعليه فالجزائر تقع في منطقة تقاطع إستراتيجي تجعل من أمنها منكشفا نوعا ما علي الدوام وعلي كل الجهات الشرقية والغربية والجنوبية وخاصة مع المساحة الشاسعة التي تتربع عليها وطول الحدود البرية والبحرية[§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§]،فالجزائر كما نري فهي تعد من حيث المساحة الأولي علي المستوي الافريقي وحتي المغاربي إذ تمثل حوالي 40بالمئة من المساحة وحوالي 47بالمئة من الناتج الداخلي الخام "PIB"،كما تشكل قوة إقليمية نفطية بإحتياطي هام خاصة من الغاز الطبيعي ،كما

[†††††††††††††††††††] راقدي عبد الله ، الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،المجلد الثاني ،العدد17، جوان 2017ص211.

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] شمسة بوشنافة ، حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،المجلد 09 ،العدد 01،ص41.

[§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§] فلاك نور الدين ، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،المجلد04،العدد 02 ،سنة2019ص1088.

تمتلك شريط ساحلي يقدر ب1200كلم ،كما تجمع الجزائر بين الابعاد المغربية والافريقية والطاقوية ،فهذه الأدوات والأبعاد مكنتها من التواجد النشط في القارة الافريقية وفي مختلف المنظمات والمؤتمرات العالمية ،بالإضافة إلي حدودها المتوسعة مع جميع الدول المغاربية فهي بهذا تستطيع ممارسة عمليات إكتساب القوة وممارستها إنطلاقا من تموقعها وإمكاناتها التي من شأنها أن يكون لها أثر علي الساحة الدولية من خلال إدراة الازمات وفرض معايير الأمن في القارة الافريقية[*********] ، وعليه فالجزائر بهذه المواصفات تستطيع كسب القوة ولعب الدور المحوري في القارة من خلال توجهاتها السلمية وساستها الخارجية ذات المعالم القانونية .

2- دراسة في محددات الاقتصاد الجزائري: للجزائر عدة إمكانيات تساهم بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه وإزدهاره ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطينية أو ما نعرفه بالمحروقات ،إلا أنه توجد إمكانيات أخري تزخر بها الجزائر فوق الأرض :

أ-القطاع الفلاحي: تتوفر الجزائر علي أرض وسهول خصبة فلاحية لأنها بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وكذلك ذات إحتكاك بالسوق الأوروبية فضلا كما ذكرنا إمتلاكها لأراضي شاسعة وموارد مائية هائلة بما في ذالك شريط ساحلي يحوز علي 1200كلم ،وإمكانات بشرية هائلة ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع أكثر كي يكون قاطرة الاقتصاد الافريقي والوطني بالأخص .فتتنوع الموارد المائية في الجزائر حيث تتكون من مطرية وسطحية وجوفية ،فالمطرية تعةد إلي مساحة الجزائر الشاسعة وبالتالي تنوع المناخ فيها حيث توجد 93بالمئة من هذه المساحة وتحوز علي مناطق الهضاب العليا وكمية الامطار ضعيفة في هذه المناطق ،وأما منطقة الشمال الجزائري والتي تقدر بنسبة 07بالمئة من إجمالي مساحة الجزائر فتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كميات الامطار درجة عالية ، كما تمثل مياه السدود والمحاجر المائية والانهار والذي يصل حجمها عادة إلي 13,5 مليار متر مربع وتوزع جغرافيا علي كامل التراب الوطني [††††††††††††††††††††††]،فتحوي السدود والأحواض في الساحل علي 11,1 مليار متر

[*********] لزهر عبد العزيز ، تطور العقيد الاكنية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية - 1962،2012،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد الرابع،العدد الثاني ،اكتوبر2020ص84.

[††††††††††††††††††††††] ضيف أحمد ،عزوز أخمد ، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 14،العدد 19 ،2018ص24.

مربع،وأما في الهضاب العليا فتحوي علي 0,7مليار متر مربع،كما تحوي في المناطق الصحراوية مايقارب 0,6مليار متر مربع ،كما تقدر المياه الجوفية في الجزائر سنويا ب07 مليار متر مربع بين الشمال والصحراء ،وإذا عدنا إلي الأراضي الفلاحية فالجزائر تمتلك أراضي تقدر مساحتها 42,46 مليون هكتار صالحة للزراعة إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدي 08,42مليون هكتار وهو ما يبرهن أن نسبة الاستغلال ضعفة جدا ،وهذا ما يؤكد جدا إمكنية الجزائر في الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي وإذا رجعنا إلي المورد البشري فقد بلغ متوسط اليد العاملة مثلا في القطاع الفلاحي لسنة 2009 حوالي 3,15 مليون عامل ،حيث كان لا يتعدي الواحد مليون سنة 1980م،مع الملاحظة أن هذه الزيادة ليست كبيرة مقارنة مع النمو والتزايد السكاني في الجزائر[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡].

ب-المقومات الجغرافية والبيئية: وكما تطرقنا ولابد من إعادة التنويه أن الجزائر تتميز بموقع جغرافي رائع فهي بوابة إفريقيا المطلة علي أوروبا والبحر المتوسط مساحتها تقدر ب 817 23 41كلم مربع ،وتحوز علي شريط ساحلي يقدر ب1200كلم وتنقسم الجزائر إلي ثلاثة أقسام :

-إقليم الساحل / ويمتد علي شريط ضيق بمحا\ات الساحل ،كما تتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد كبير من الشواطئ والخلجان كما تتميز هذه المناطق بمناخ متوسطي ودرة حرارة متةسطة.

-إقليم التل/ ويتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة وسهول داخلية مرتفعة كما توجد به معظم الأراضي الصالحة للزراعة،كما يتميز بمناخ شبه قاري يتميز بدوره بموسم طويل وبارد عادة ودرجات الراة تكون منخفضة شتاءا ومرتفعة صيفا.

-إقليم الصحراء/ وهو الإقليم الأكبر مساحة في الجزائر حيث يحتل 80 بالمئة من المساحة الكلية للجزائر كما تقع في الجهة الشرقية منه تجمع الواحات ويتميز بمناخ حار وجاف طوال السنة [§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§]،كم تمتلك الجزائر مقومات وثروات معدنية ذات أبعاد طاقوية تؤهلها للريادة فهي إفريقيا فهي تزخر بثروات طبيعية هائلة ،خصوصا مصادر الطاقة كما ذكرنا وكذلك الغاز والفحم والفوسفات ،وثروات حيوانية ونباتية متنوعة كما تمتلك ثالث إحتياطي

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] المرجع نفسه ،ص25.

[§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§] المرجع نفسه،ص26.

إفريقي من النفط والذي يقدر ب12,3مليار برميل وثاني إحتياطي من الغاز يدر ب161,7مليار متر مكعب ،أما من حيث متغير عدد السكان ،فإن الجزائر تعد من الدول المتوسطة عند مقارنتها بمساحتها إذا يبلغ تعداد الساكنة فيها حوالي 42مليون نسمة مع قوة ونسبة عاملة تبلغ 15,38مليون نسمة ،كما أن نسبة الشباب فيها مرتفعة تصل إلي 70بالمئة ،كما تقدر القدرة الاقتصادية بمؤثرات الاقتصاد الكلي للعشرية الأخيرة كصورة إيجابية نوعا ما ،فقد بلغ إحتياطي الصرف 185مليار دولار في نهاية "2013" إلي أن وصل نمو الناتج المحلي إلي 2,5بالمئة منها نسبة 5,8بالمئة خارج المحروقات كما لم تعد المديونية الخارية تمثل سوي 2,5من الناتج الداخلي الخام ،غير أن هذه الصورة تقابلها مفارقة مهمة ،فالتطور في مؤشرات الاقتصاد الكلي تبعه ركود في السنوات التابعة المتتالية ولم ينعكس علي واقع الحياة اليومية إلا بشكل يسير ولايظهر وهو ما أوضحته جائحة كورونا الآن فبين "2013"إلي "2020" لم تستطع الجزائر الخروج من معايير التبعية وهذا ما يعاب عليه النظام السياسي الذي كان سائدا آن ذاك ،وكذلك وجب لفت الانتباه إلي المقدرات العسكرية والتي ربما تكون هي سبب تراجع الاقتصاد الجزائري وبقائه ضمن التحرك الثقيل[**********]

ثانيا: معايير ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة الإفريقية: يشير تناول السياسة الخارجية لدولة من الدول، العديد من الأبعاد والقضايا النظرية والتحليلية وفي مقدمتها مفهوم السياسة والتفاعلات الخارجية ،ومدي إرتباط هذه السياسة بالتحولات التي يشهدها ويعاصرها النظام الدولي، من حيث أثر هذه التحولات علي طبيعة ونطاق وإهتمامات هذه السياسة، وكذلك مدي تأثرها بمتغير القيادة السياسية في صنع وتوجيه السياسات الخارجية للدول، وهنا تظهر مدي صحة مقولة أن هذه السياسات "السياسة الخارجية" هي بالأساس شخصية وذلك لسيطرة عدد محدود من الأشخاص علي صنعها وتوجيهها ،كما تتصرف السياسة الخارجية وفق منظور وتوجه واحد يخضع لعامل البرغماتية وبرامج تتبعها

[**********] جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا ،المحددات و الأبعاد، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ،المجلد التاسع، العدد الأول ،ص171.

الدولة أو الدول إزاء العالم المحيط بها "الخارجي"،وهو الشئ الذي يميز السياسة الخارجية من العلاقات الدولية أو ضمن التفاعلات الدولية[†††††††††††††††††††††††]،

1- مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية: إن مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية تعني جملة من المرجعيات التي تستند وتعتمد عليها هذه الأخيرة في تواجهاتها وتصوراتها، والقصد من من هذا وذاك هو المرجعية التارخية الراسخة علي مبادئ ثابتة والقائمة في مجملها علي مجموعة من القيم والمبادئ الوطنية الموجودة في البيانات التاريخية ،علاوة علي تبني أفكار منصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية والقوانين العرفية والدستورية ،إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية الجزائرية ومختلف مواقفها من القضايا الدولية القديمة والحديثة ،يلاحظ أنها مواقف ثابتة لا تتغير بتغير المؤسسات والرؤساء الذين يصنعون هذه السياسة ويظهر ذلك جليا في مواقفها بالرعم من الضغوطات الدولية لإجبارها علي إتخاذ موقف من قضية معينة مثل ليبيا ،ومالي ،الصحراء الغربية وكذلك القضية الفلسطينية [†††††††††††††††††††††††]،كما تقوم السياسة الخارجية علي مجموعة من المحددات ذات أنساق دستورية سياسية وعرفية تتمثل في:

أ-مبدأ حسن الجوار الإيجابي: وقد تم الإعلان عنه في فترة الرئيس الشاذلي في خطابه للعب الجزائري في20 ديسمبر1980م،والذي يعني في مجمله إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود الخارجية للدولة فالتصور الجزائري لا يهدف فقط إلي تطبيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي والاكتفاء بالتقييد بمبادئ الحفاظ علي السلم بين الدول المجاورة بل يعمل كذلك علي تنمية الأمن والسلم بين الدول المجاورة ومازل هذا المبدأ مرسخا إلي اليوم في جميع الدساتير المتعاقبة علي الجزائر.

ب-مبدأ التعاون وتسوية النزاعات بالطرق السلمية : ويعد هذا المبدأ له أهمية في تفعيل مبدأ حسن الجوار عبر بعث التعاون ثنائي أو جهوي لصالح الدول المنضوية فيه ،يتم التأسيس

[†††††††††††††††††††††††] محمد الدبار، تحليل السياسة الخارجية "الثوابت والمتغيرات ،المعهد المصري للدراسات ،ط1، 2019ص11.

[†††††††††††††††††††††††] محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03،2014ص89.

له عن طريق التشاور والمعاهدات والاتفاقات قصد دعم وتنمية علاقات الجوار، "كما تتمتع الجزائر طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الإتحاد الافريقية والجامعة العربية ،عن الالتجاء إلي الحرب قصد المساس بسيادة الدول وسيادة العوب المشروعة وحريته"،هذه المادة في دستور 1976، ولكنها مازالت تحدث وتبقي في نفس صيغتها إلي دستور 2020م مما يبرهن النسق الاستراتيجي للجزائر في دعم الحل السلمي للنزاعات وضرورة إمتناع الدول عن إستخدام القوة او التهديد بها§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§.

ج-مبدأ عدم التدخل: تعد كل الدساتير حسب زعمنا من دستور 1976م ،إلي غاية التعديل الأخير 2020م كلا تندد بعدم التدخل في شؤون الغير ،فقد إلتزمت الجزائر بهذا المبدأ وطبقته في سلوكها الخارجي علي مستوي جميع العلاقات الثائية ومتعدة الأطراف من أجل تعزيز السلم والتعايش السلمي من منطلق جميع دساتيرها ،فالتقيد بهذا المبدأ يفرض الإحترام المتبادلة للأنظمة السياسية ،الإقتصادية والإجتماعية في الأقاليم المتجاورة ،وعدم المساس بسيادتها وشؤونها الداخلية حفاظا علي المبدأ المقدس هو السيادة بجميع دلالاتها .

د-مبدأ إحترام الحيز الحدودي للدول ودعم الشعوب في تقرير مصيرها: إن طبيعة الحركية الديناميكية للعلاقات الدولية دفعت بالجزائر إلي الدفاع عن وحدتها الترابية وحيزها الجغرافي من خلال هذا المبدأ الذي لا ينطوي أن يكون في جميع دساتيرها بمعايير عدة منها "لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني"،وهي معيار ومبدأ واضح كما قلنا في جميع الدساتير حتي ولو تغير اللفظ يبقي المعني نفسه و ما يضمن إستمرارية المبادئ وكذلك دعامة أساسية لمبدأ حسن الجوار وركيزة لتجسيد الأمن الإقليمي في المنطقة وعيه فالجزائر سعت لترسيم حدودها مع دول الجوار مثل إتفاقية تلمسان "1970" ،معاهدة الرباط "1972"م،وهو ما عالجت به الجزائر مشكلة الحدود مع المغرب الشقيق كما تم الاتفاق مع تونس "1970"م وإتفاقية ثانية مع تونس أيضا "1983"،ومع موريتانتيا كذلك "1983"م ومع مالي نفس العام

§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§ ناصر بوعلام ، نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 04،العدد 02،جويلية 2019ص260،261.

،كذلك النيجو نفس السنة"1983"م ومع ليبيا معاهدة حسن الجوار والاخوة سنة "1984"م وبهذا فالجزائر سارعت إلي تعزيز وتأمين حدودها مع دول الجوار.

كما يعتبر الوقوف إلي جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا للتصور الجزائري ومرتكزاته لعلاقات حسن الجوار ،ورغم عدم وجود علي المبدأ والمرتكز في المواثيق الدولية إلا أن الجزائر إستلهمته من ثورتها المجيدة ونضالها الطويل ضد الاستعمار في سبيل تحقيق المصير وهذا ما جعلها مؤيدة له ،فهي دائمة الوقوف وخاصة في الفترة الأخيرة مع القضية الصحراوية و الفلسطينية[**********] ،فالجزائر بهذه المبادئ والمرتكزات تلعب دور الريادة في المنطقة والبوابة الافريقية فهي ذات منطلقات وأسس موضوعية مخرجاتها الاحترام المتبادل وحرية وتحرر الشعوب.

2- محددات السياسة الخارجية الجزائرية من منظورات "الجيوسياسية والدبلوماسية": تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية علي مجموعة من المحددات التي تضع فيها جميع منطلقاتها للوصول إلي أهدافها المرجوة ،فالجزائر عبارة حيز دولاتي مثلها مثل أي دولة فواقعها السياسي وموقعها الجيوبوليتيكي يحتم عليها معايير البرغما تية في سياستها الخارجية فنعرج هنا علي محددين هامين في السياسة الخارجية الجزائرية وهما:

أ -المحدد الجيوسياسي للسياسة الخارجية الجزائرية: تتضمن بذلك العوامل الجيوسياسية الموقع ،المساحة التضاريس ،المناخ ،فالدولة التي تتمتع بموقع إسترتيجي كتحكمها في أهم أطر الاتصال والاقتصاد والمرور المائي والجوي فهي الأكثر فعالية وتأثيرا علي مجريات الأحداث الدولية ،كما أن الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية فتأثيرها في الساحة الدولية والإقليمية يكون محدودا وبذلك يكون للموقع الجغرافي أهمية في الإستراتيجية الدولية ،فالدولة البحرية تتمتع بقوة تجارية وبقدرة حربية علي الدفاع والهجوم في آن واحد وعلي عكس الدول الحبيسة التي ليس لها واجهة بحرية والتي تعتبر دولة منغلقة وكذلك أكثر عرضة للإختراق الخارجي[††††††††††††††††††††††††] ،وكما قلنا سابقا فالمساحة

[**********] ناصر بوعلام ، مرجع سبق ذكره،ص261،262.

[††††††††††††††††††††††††] دالع وهيبة ، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والاعلام،جامعة الجزائر03 ،2008،ص09،10.

الجغرافية للدولة تلعب دورا مهما في سياستها الخارجية فإتساع المساحة يوفر إمكانية الدفاع في العمق أمام أي غزو أو تدخل خارجي كما أن إتساع الدولة يوفر الموارد اللازمة للتجارة والزراعة وحتي الصناعة ،وفي نفس الوقت تؤثر طبيعة التضاريس الجغرافية للدولة علي مركزها الدولي ،وعلي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة ††††††††††††††††††††††††،فلطالما أدت الجيوبوليكا دورا مهما في الشؤون الإنسانية ،فقد رسمت هوية وطابع وتاريخ الدول –الأمم وساعدت كما أعاقت نموها السياسي والإقتصادي وحتي الإجتماعي ،لهذا فالعوامل الجيوسياسية من العوامل الميقة بتعبير "بيار رونوفال " المحددة لقوة الدولة" أ "وضعف الدولة "ب" ،فالأرض هي من تدفع وتمنع وتعيق الدول من التطور ،فالعلاقة بين الجيوبوليتيكا والدولة هي علاقة نمو وتطور أو علاقة إنعزال وتخلف ،فالفضاء الجيوسياسي هو أساس بناء الدول أو الدولة وهو الذي يعطي هوية التجمعات الإنسانية كما كتب راتزل "إن ما أسميته شعبا وتجمع سياسي من المجموعات والأفراد ليسوا في حاجة لكي يرتبطو عبر عرق أو لغة ولكن عبر فضاء مترك ،إن الشعب هو الأرض الواحدة المشتركة" فالجيوسياسية عبارة عن عنصرين أساسين هما الأرض والشعب وعنصر ثالث هو نتاج التفاعل بينهما §§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§،وبالرغم من كا هذه التأثيرات التي تحدثها العوامل الجيوسياسية علي سياسات الدول الخارجية إلا درجة هذا التأثير يتوقف علي القوة النسبية للدولة وعلي مستوي التور التكنولوجي **********،وفي هذا الصدد يخبرنا جوزيف ناي في أطروحته إنتشار القوة أنه يحدث تحولان كبيران للقوة في هذا القرن:

وهما إنتقال القوة فيما بين الدول ،ثم إنتشار القوة بعيدا عن كل الدول إلي فاعلين من غير الدول وحتي في أعقاب الازمة تستمر السرعة الطائشة للتغيير التكنولوجي لدفع العولمة ،ولكن الآثار السياسية ستكون جد مختلفة لعالم الدولة الوطنية وعالم الفاعلين من غير الدول ،ويجادل جوزيف ناي هنا أن مقومات القوة تتغير عبر التاريخ "ففي القرن السادس عشر تبوأت

---

†††††††††††††††††††††††† المرجع نفسه،ص10.

§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§ مشاور صيفي ، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الافريقي ، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11،العدد12،ص215.

********** دالع وهيبة ،مرجع سبق ذكره،ص10.

إسبانيا مكانتها عبر السيطرة علي المستعمرات وتكديس الذهب ،وفي القرن السابع عشر إعتمدت هولندا علي عنصري التجارة والمال أما في القرن الثامن عشر فلعب عامل عدد السكان والقوة العسكرية الدور الأهم في المكانة الفرنسية بينما في القرن التاسع عشر إعتمدت بريطانيا علي ناتج الثروة الصناعية والقوة البحرية ،ويكمل جوزيف ناي إلي أن وصلنا إلي المجتمع الحالي والذي تمثل المعلوماتية أحد متغيرات القوة المركزية للدول ††††††††††††††††††††††††††،فالملاحظ لكل ما تطرقنا له أن للجزائر موقع هام وإستراتيجي كما تم التفصيل فيه في المحور الأول من حيث المساحة والموارد البشرية والطبيعية وكذلك من حيث التضاريس والواجهة البرية والبحرية يعني هي تحظي ببعد ومنظور جيوإستراتيجي هام ، إلا أن الجزائر في سياستها الخارجية ذات بعد ضعيف من الناحية التكنولوجية حيث وجب عليها تعزيز الديناميكيات التعاونية أكثر في نمط المعلومات والتعاون الدولي لكي تستطيع معاصرة التغيرات الراهنة والمستقبلية في الواجهة الإفريقية والإقليمية ككل.

ب – المحدد الدبلوماسي للسياسة الخارجية الجزائرية من منظور الأمن إلي معيار الإقتصاد:

إن التوقف علي محطات الدبلوماسية في مجملها ،وفي الحيز الزمني المدروس ليس بالأمر الهين ولا اليسير نظرا للسياق العام الذي خرجت منه الدبلوماسية الجزائرية كقوة تحررية مناهظة للإستعمار والإمبريالية مكنتها هذه الخاصية والميزة أن تلعب دورا فعالا في سياق الممارسة الدبلوماسية الخارجية وهذا من عهد الرئيسين الراحلين أحمد بن بلة والعقيد الهواري بومدين ‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡،كما تعتبر الدبلوماسية الجزائرية من الدبلوماسيات التي إختارت الرواج والصيت الخارجي لإضفاء قوة وزخم وكذلك هيبة للدولة الجزائرية ومن أجل ذلك فقد حددت هذه الوجهة والتوجه علي خطوط عريضة ورئيسية ضمن منظور أمني كإعتماد الوساطة الطوعية والحيادية لحل الخلافات والنزاعات تبني قضايا التحرر وقضايا العالم الثالث ،كما تحاول الدبلوماسية الجزائرية التأثير والترويج لمبادئها في الساحة العالمية كما أنه لا مناص من

---

†††††††††††††††††††††††† شاهر إسماعيل الشاهر، النظريات التفسيرية لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة ،مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 02،العدد08،ماي 2019ص27.

‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡ جمال بلفردي، فاتح زياني ، إفريقيا في ميزان الدبلوماسية الجزائرية "1962،1973"، مجلة الاحياء ،المجلد 21،العدد 28،جانفي 2021ص1106.

إضافة محددات أخري ذات توجهات إقتصادية فالموقع الجيبوليتيكي للجزائر من حيث الحجم المعتبر كما تطرقنا يكسبها ثقلا دوليا من حيث البعد الاستراتيجي الذي يتوسط القارة الإفريقية ويفتح لها منافذ جيوسياسية علي عدة عوالم ،الشرق الأوسط ،الجنوب الإفريقي ،الساحل الإفريقي كما أن الثروة النفطية الهامة والتي تمكنها من التحرك إقتصاديا وسياسيا وتفعيل دبلوماسيتها إقتصاديا ضمن النسق السياسي والأمني [§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§]،إن الجزائر في مدركها الأمني تريد تطبيق معايير الدبلوماسية العامة التي يعرفها "إدمون غليون"، الدبلوماسي السابق علي أنها تتناول تأثير المواقف العامة علي صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية وتنطوي هذه الأخيرة علي أبعاد ومخرجات العلاقات الخارجية والتي تجاوزت الدبلوماسية التقليدية والإفادة من قياس الحكومات للرأي العام في البلدان الأخرى والتفاعل بين المجموعات والمصالح الخاصة في بلد ما مع مجموعات ومصالح بلد آخر، فالأمر المركزي حسب غاليون في الدبلوماسية العامة هو التدقيق التحويلي للمعلومات، كما تعد أيضا القوة الناعمة "Soft Pawer"، والتي تسير علي القدرة علي تحقيق الأهداف المرجوة والمنشودة لأن الآخرين يريدون ماتريد [*************************] ، وهي في مجملها القدرة علي تحقيق الأهداف عن طريق الإستمالة لا عن طريق الإكراه، وهي تنجح بإقناع الآخرين بأن يتبعوا القواعد التي تنتج السلوك المنشود أو إستمالتهم للموافقة وعليه فالقوة الناعمة يمكن أن تركز علي جاذبية الأفكار وتحديد الموضوعات عن طريق المعايير والتقاليد التي يفضلها الآخرون فهي أي الدبلوماسية العامة تسعي إلي تعزيز المصلحة الوطنية والأمن القومي والإقتصادي من خلال التفاهم والتأثير والحوار وهو الشئ الذي تركز عليه الجزائر في دبلوماسيتها مع دول إفريقيا من منظور الأمن والإقتصاد [†††††††††††††††††††††††††] ، فقد عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية وناطها الدبلوماسي علي خلق إجماعي إفريقي

[§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§] جمال عبد الكريم، الويزة شنشوني ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،المجلد الحادي عشر، العدد الثاني ،جوان 2018ص265،266.

[*************************] نصيرة خالفي ، العوالم الافتراضية ثلاثية الابعاد ومستقبل الدبلوماسية العامة ،مجلة دراسات وأبحاث ،المجلد 12،العدد03،جويلية 2020،ص594.

[†††††††††††††††††††††††††] المرجع نفسه ،ص594،595.

وجهوي إقليمي ودولي ول ضرورة مكافحة الإرهاب والجماعا المسلحة والجريمة المنظمة علي سبيل المثال، حيث كانت عضوا بارزا في الملتقيات والمؤتمرات والاتفاقيات فالسياسة الخارجية ترتكز علي البعد الجهوي المبني في منظوره علي علي التعاون متعدد الأطراف كما سعت الجزائر في دبلوماسيتها من أجل إقناع

المجتمع الدولي بتبني رؤيتها ومقاربتها في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة واضعة بذلك مجموعة من الأسس والمرتكزات تمثلت في مجملها وشقها الأول في رفض الفدية، عدم التفاوض من الإرهابيين والجماعات المسلحة، وأخيرا دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول القارة الافريقية والدول التي تواجه هذه الظاهرة وهو ما يوحي أن الجزائر تبني دبلوماسيتها ضمن نسق أمني إقتصادي ،كما سعت الجزائر ععلي التعاون الثنائي بين الدول ،لاسيما من خلال وضع آليات وإتفاقات ثنائية إلي جانب ترقية التعاون المهيكل علي المستةي الافريقي والإقليمي القائم في مجمله علي حسن النية ،كما تسعي الجزائر من خلال عمليات التنسيق الأمني إلي محاربة الجريمة المنظمة وما نتج عنها من تبييض الأموال خاصة في الساحل الافريقي ،قصد مساعدة جكومات دول الساحل علي محاربة هذه الظاهرة العابرة للدول[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡]

،فالجزائر بهذه الرؤية المسحية التي تطرقنا لها تحاول هيكلة مجالها الريادي في القارة الافريقية من خلال النسق الأمني الاقتصادي والذي ينم في مخرجاته عن حسن النية في المدركات الجزائرية نحو تنمية القارة الافريقية ولم الملل الدولي داخلها من خلال مقاربة تعاونية ذات أبعاد أمنية إقتصادية.

ثالثا: السياسية الخارجية ومعايير الدبلوماسية الإقتصادية في القارة الإفريقية : يعد نمط التفاعلات في لسياسة الخارجية الجزائرية دليل واضح علي الهيكلة الناعمة والتوجهات اللينة في مضامين الامن والسلم في القارة الافريقية وخارجها وعليه فالمعايير التقييم تظهر في مجمل المحددات الداخلية والخارجية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مضمون مخرجات واضحة وأهداف مرجوة .

1-محددات ومستويات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية: وكما أسلفنا الذكر حول الدبلوماسية وسنحاول التركيز هنا علي الدور الاقتصادي للدبلوماسية والتي ظهرت خلال أثناء

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] فلاك نور الدين ،مرجع سبق ذكره،ص1094،1095.

وبعد الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية ،كما إكتسبت دورا أوسع بعد الحرب العالمية الثانية حتي وصلت إلي وضعنا الحالي كمظلة للدبلوماسية والقوة الناعمة في آن واحد والتي تمارسه مختلف الأطراف الرسمية والغير رسمية لتحقيق منافع ومآرب إقتصادية، كما تعد أيضا ناشاط دولي ثنائي ومتعدد الأطراف تستخدم فيه الأطراف الدولية "التكتلات، المنظمات"، مقدراتها الاقتصادية للتأثير السياسي أو الاقتصادي ،فالدبلوماسية الاقتصادية هي مجموع النشاطات المرتبطة بالاقتصاد فيما وراء حدود الدولة القومية ،إنها الوجه الصحيح للقوة الناعمة.§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§

أ -محددات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: تتكون الدبلوماسية الاقتصادية عادة من ثلاثة محددات "Ibid":

- إستخدام النفوذ السياسي والعلاقات لتعزيز أو التأثير في التجارة الدولية والاستثمار لتحسين آداء الأسواق وتقليل تكاليف ومحاظر الصفقات عبر الحدود .

- إستخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة وتعزيز المنافع المتبادلة للتعاون والعلاقات المستقرة سياسيا ويادة الامن الاقتصادي بالتركيز علي سياسات هيكلة وإتفاقات التجارة والاستثمارات الثنائية أو المتعددة.

- تعزيز المناخ السياسي السليم لتسهيل وتحقيق الأهداف من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف ،ضمن مجال المنظمات فوق الوطنية مثل منظمة التجارة العالمية ،والتعاون الاقتصادي والتنمية **************************، كما أن الدبلوماسية الاقتصادية تتأثر بمجموعة من المحددات الأخرى أهمها :

- التذبذب في عمليات التحديث والتطور من وقت لآخر وذلك بالنظر إلي الظروف السياسية والأمنية التي تشهدها الجزائر ففي السبعينيات والثمانينيات كانت نشطة ،ثم عرفت مرحلة الركود في سنوات الإرهاب والعرية السوداء ،وبعد إستقرارها تشهد اليوم حركة نشطة علي المستويين الدولي والإقليمي إتجاه القضايا الدولية والإقليمية مثل القضية الفليسطينية

---

§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§ فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الحولات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد08،العدد15،جويلة 2019ص196.

************************** المرجع نفسه،ص197.

وعمليات التطبيع الأخيرة وكذلك الملف الليبي والتوجهات الجديدة للفواعل الدولية كما لا ننسي القضية الصحراوية والزيارة الأخيرة للرئيس الصحراوي وهو دليل علي ثقته في الدبلوماسية الجزائرية ومدي فعاليتها .

- كما تعتمد الجزائر دوما علي مبدأ الحياد في دبلوماسيتها إتجاه القضايا الدولية والإقليمية العادلة، وتسند في بناء مواقفها وممارسة عملها الدبلوماسي علي إحترام سيادة الدول والشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي وحقو الانسان ،كما تعتبر الجزائر الدبلوماسية أنها أحد محددات السياسة الخارجية وذلك لتعزيز مكانتها بين الدول والمنظمات الدولية [1].

ب -**مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:** تتنوع وتتوزع الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام ضمن ثلاثة مستويات من معيار التوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تتمثل في

-**الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية الأطراف:** وتشكل جزءا رئيسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية ،وهي التي تولي لها الجزائر أهمية قصوي ،لانه يتم التفاوض في إطارها بين دولتين علي مجموعة من القضايا والاتفاقيات الثنائية الرسمية وك\لك في مجال التجارة والاستثمار وهذا ما تقوم به الجزائر الان بينها وبين روسيا من جهة ،وبينها وبين الصين من جهة أخري .

-**الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف:** وتتمثل في المنظمات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويفترض أن يكون هناك مجموعة من الدبلوماسيين ذوي الخبرة والاختصاص يمثلون الحكومة والقطاع الخاص، كما يقيمون القضايا الاقتصادية والتجارية الرئيسية لتحقيق مصالح دولتهم ،وادة ما تدخل الجزائر في خضم هذه المناوضات وخاصة فيما يخص الجائحة العالمية التي يمر بها العالم اليوم، وما أسفرت عنه من نتائج مبدئية توحي بضرورة التكتل الاقتصادي من أجل صدها، ومعالجة الاقتصاديا المنهارة .

- **الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:** تزداد أهمية هذا المستوي من خلال توقيع إتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي، وإتفاقيات لفتح الأسواق وتحرير الاقتصاد وتعزيز المصالح الوطنية

---

[1] بوحية وسيلة، در الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية،مجلة حوليات ، المجلد 34،العدد02،2020ص142،143.

لمجموعة دول الإقليم.[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] من خلال هذه المستويات نلاحظ أن الجزائر ومن خلال مدركات سياستها الخارجية تحاول الاعتماد دائما علي الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية، وذلك يرجع بدوره لسببين الأول وهو الخيار الاستراتيجي والثاني هو التنسيق وعدم تشتيت الجهود، وهنا ننوه ان الجزائر لاتهمل المستويات الأخرى بقدر ما تركز علي المستوي النائي في توجهاتها الدبلوماسية ذات المعايير الاقتصادية .

إن الانفتاح المجتمعي والاقتصادي ساهم بداية في توسيع الاطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، هذا الأخير كان متصورا إنطلاقا من هيمنة الدولة وأولوياتها في المجال السياسي يهمن علي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية ،فالملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، وكذا التداخل المتصاعد يوما بعد يوم لبكات الاتصال والمعلومات كلها تمثل ظواهر تساهم في تطوير العلاقات العابرة للقومية Trasnational، مما أدى بدوره إلي تجاوز رقابة الدولة علي كل شيئ،[§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§] فالجزائر لها نشاط دبلوماسي أصبح يجلب لها إهتمام الكثير من الدول وحتي الباحثين والاكاديميين أيضا وذلك بإعتبار أن الجزائر دولة محورية في القارة الافريقية والتي يمكن ان يكون لها دور فعال ومثير على المستوي القاري، وذلك بالنظر إلي مجموعة من الاعتبارات التي رشحتها لذلك مثل الموقع الجغرافي والتوجهات اللينة في سياستها الخارجية وحسن النية[**********] فالجزائر بهذه المعايير والمحددات تحاول الاقتراب من الريادة في القارة الافريقية إذا حاولت إنها تسغل هذه التوجهات أكثر ضمن ما يعرف بتكثيف المستثمرات وتنويع الاقتصاد ووضع ميكانزمات إستثمارية أقل ضريبة وتكلفة لزيادة إنعاش السوق الافريقية، ومن المعلوم كذلك أن التنمية المستدامة تقوم علي تضافر جهود عدة جهات ،منها ماهو دولي مثل المنظمات الدولية وتمثلها الأمم المتحدة في الواجهة الاولي بالإضافة إلي الدول كفواعل مانحة ومستقطبة ودائمة ومعها الشركات متعددة الجنسيات، كما يوجدما هو إقليمي كالمنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] فيروز ميزاني ، مرجع سبق ذكره،ص196،197.

[§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§] مصطفي بخوش ، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة المفكر، المجلد الثاني ،العدد الثالث ،ص91.

[**********] جهاد الغرام ،مرجع سبق ذكره ،ص163.

العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنها ماهو داخلي مثل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث يحتم تحقيق التنمية المستديمة وجود إرادة سياسية للدولة وإستداد لدي المجتمعات والافراد لتحقيقها فهي أي التنمية عملية مجتمعية أكثر منها سياسية يجب ان تساهم فيها كل القطاعات والمسسات والافراد بشكل متكامل حتي تصل واجهة الخروج من حيز الدولة إلي المحيط الإقليمي [†††††††††††††††††††††††††††], وعليه فالجزائر مطالبة بتفعيل هذه الآليات من خلال الاستناد إلي المنظمات الدولية والإقليمية ،كما يجب زرع الثقة المجتمعية لتنمية أكثر ودبلوماسية فعالة ومكثفة من خلال دفع العجلة المجتمعية وزرع الثقة المتبادلة بين المجتمع والهيكل السياسي والحكومي ضمن نطاقات ومراحل تراتبية مهيكلة تبدأ من الداخل حتي تخرج إلي النطاق الإقليمي والدولي وذلك لا يتم إلا بوجود محفزات وثقة متبادلة بين المجتمع والحكومة في الجزائر.

2-الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بين الواقع والأهداف المرجوة: إن جوزيف ناي المحسوب علي تيار الليبرالية الجديدة يجادل في أطروحته إنتشار القوة أن معايير القوة تتغير بالنسبة للدول ،كما يخبرنا أنه يحدث هناك تغير في مجريات ومتغيرات التي تشكل القوة من مرحلة تاريخية إلي مرحلة أخري كما يرافق هذا التغير عناصر جديدة لا بد من أخذها في عين الاعتبار ،ويعزز ناي كلامه عن إنتشار وتوزيع القوة بالنسبة للدول ومن هنا تبدوا الإشارة إلي أن كل ماكتب عن القوة في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول يتمحور حول ثلاثة أشياء وتتمثل في

- ماذا تعني القوة للدول ؟وهنا يظهر التصنيف الرائع الذي طرحه جيفري هارت والذي يعتبر فيه أن القوة إما تحكم في الموارد أو تحكم في الفواعل أو تحكم في الأحداث .
- ماهي طبيعة القوة؟ وهنا يظهر الجدل بين الواقعيين والبنائيين من حيث أن القوة تتشكل فقط من عناصر مادية كما يول الواقعيون أو من عناصر غير مادية مثل الأفكار والخطابات كما يري البنائيون .

[†††††††††††††††††††††††††††] شريفة فاضل محمد بلاط، الابعاد الدولية للتنمية المستدامة "رؤية مستقبلية"، مجلة العلوم السياسية والقانون ،المجلد 04،العدد21،مارس 2020ص199،200.

- ماهو الغرض من إستخدام القوة ؟ هل تستخدم القوة لغرض الاكراه ،أم لغرض الجاذبية وهنا يظهر الفرق بين القوة الصلبة والقوة الناعمة [‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡]،ومن خلال التصنفات النظرية ذات نري ان الجزائر تحاول التركيز علي مجملها في القارة الافريقية ومقابل هذه الفرص والصنيفات التي تدعم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية هناك عدة تحديات وأهداف الاولي توجهها الجزائر والثانية تريد تحقيقها في العمق الافريقي والإقليمي فالتحديات التي تعرقل تنامي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تظهر في :

- تنامي التهديدات الأمنية الجديدة "كاجماعات الإرهابية ،الجريمة المنظمة ،التطرف "وذلك علي الحدود الجزائرية بالضبط في كل من تونس ،مالي ،ليبيا .

- الجهل بفرص الاستثمار ومناخ الاعمال والمؤسسات من طرف الفواعل الافريقية .

- غلق الحدود بسبب الجائحة العالمية كوفيد"19"،وهو بدوره ما يتعارض مع المقاربة الاقتصادية الجزائرية .

- عدم وجود مؤسسات بنكية جزائرية في الدول الافريقية ،وهذا ما أدي بدوره إلي وجود منافسة أخري من طرف قوي إفريقية وهو ما يعرقل نسق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية .

- التنويع الاقتصادي الضعيف والطابع الريعي الذي يميز الإقصاد الجزائري له دور كبير في بطئ تحرك الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية [§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§]،كما أن الملاحظ في جائحة كورونا كوفيد 19،قد ساهمت في تحريك عجلة التنمية الداخلية والاستثمارات المحلية في الجزائر وهو بدوره ما سوف يكون له آثار إيجابية علي النسق الخارجي للإقتصاد والدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ،كما أن الجزائر كان من بين الأوائل الذين بادروا هذه الجائحة بتقديم المساعدات والمساهمات الطبية لدول افريقيا وحتي آسيا "الصين"، وهو بدوره ما ينم علي علي عودة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ضمن منطلقات السياسية الخارجية في هذه الألفية الجديدة. كما أن الأهداف المرجوة من لدبلوماسية الاقتصادية التي تسعي لها الجزائر في القارة

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] شاهر إسماعيل الشاهر ،مرجع سبق ذكره ،ص28،29.

[§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§] فيروز ميزاني ،مرجع سبق ذكره ،ص204.

الافريقية هي نفسها التي أار إليها جيفري هارت في نظرته للقوة وهب التي تريد الجزائر الوصول لها والريادة من خلال التحكم في الفواعل والموارد والأحداث وهو المعني الصحيح للأهداف الموضوعية في دبوماسيتها وأنماط سياستها الخارجية

خاتمة

تعد ميكانزمات الدبلوماسية الاقتصادية أحد المؤهلات التي تدعم السياسة الخارجية للدولة كما تدعم توجهات الأمن الاقتصادي بكل تفرعاته، فهي الآلية اللينة التي تعتمد عليها الدول في فرض توجهاتها ونيل مصالحها بطرق لينة ونمط الجذب ،كما تعد الجزائر في القطب والقارة الافريقية بموقعها الجغرافي وإمتدادها الإسترتيجي فهي بوابة إفريقيا ورابط بين ثلاثة قارات في العالم ،لذلك عليها تنميط إستراتيجيتها ،والتعويل علي دعم أمنها الاقتصادي وتنشيط تجارتها في دول إفريقيا وخاصة الساحل الافريقي ،كما يجب لي الجزائر تنويع إقتصادها وفتح إستثماراتها علي الواجهة الافريقية من جهة وعلي الجهة المتوسطية من جهة أخري وذلك يتححد من خلال تخفيض الضرائب المفروضة ،ودعم المؤسسات الصناعية والشركات الاقتصادية مما يستوجب عليها توفير كافة الميكانزمات والآليات المادية والمعنوية .

قائمة المراجع

1. راقدي عبد الله ، الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،المجلد الثاني ،العدد17، جوان 2017ص211.
2. شمسة بوشنافة ، حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،المجلد 09 ،العدد 01،ص41.
3. فلاك نور الدين ، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،المجلد04،العدد 02 ،سنة2019ص1088.
4. لزهر عبد العزيز ، تطور العقيد الاكنية الجزائرية في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية - 1962،2012،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد الرابع،العدد الثاني ،اكتوبر2020ص84.

5. ضيف أحمد ،عزوز أخمد ، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 14،العدد 19،2018ص24.
6. المرجع نفسه ،ص25.
7. المرجع نفسه،ص26.
8. جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا ،المحددات و الأبعاد، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ،المجلد التاسع، العدد الأول ،ص171.
9. محمد الدبار، تحليل السياسة الخارجية "الثوابت والمتغيرات ،المعهد المصري للدراسات ،ط1، 2019ص11.
10. محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03،2014ص89.
11. ناصر بوعلام ، نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 04،العدد 02،جويلية 2019ص260،261.
12. ناصر بوعلام ، مرجع سبق ذكره،ص261،262.
13. *دالع وهيبة ، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والاعلام،جامعة الجزائر03 ،2008،ص09،10.
14. المرجع نفسه،ص10.
15. مشاور صيفي ، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الافريقي ، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11،العدد12،ص215.
16. دالع وهيبة ،مرجع سبق ذكره،ص10.
17. شاهر إسماعيل الشاهر، النظريات التفسيرية لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة ،مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 02،العدد08،ماي 2019ص27.
18. جمال بلفردي، فاتح زياني ، إفريقيا في ميزان الدبلوماسية الجزائرية "1962،1973"، مجلة الاحياء ،المجلد 21،العدد 28،جانفي 2021ص1106.

19. جمال عبد الكريم، الويزة شنشوني ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،المجلد الحادي عشر، العدد الثاني ،جوان 2018ص265،266.
20. نصيرة خالفي ، العوالم الافتراضية ثلاثية الابعاد ومستقبل الدبلوماسية العامة ،مجلة دراسات وأبحاث ،المجلد 12،العدد03،جويلية 2020،ص594.
21. المرجع نفسه ،ص594،595.
22. فلاك نور الدين ،مرجع سبق ذكره،ص1094،1095.
23. فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الحولات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد08،العدد15،جويلة 2019ص196.
24. المرجع نفسه،ص197.
25. بوحية وسيلة، در الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية،مجلة حوليات ، المجلد 34،العدد02،2020ص142،143.
26. فيروز ميزاني ، مرجع سبق ذكره،ص196،197.
27. مصطفي بخوش ، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة المفكر، المجلد الثاني ،العدد الثالث ،ص91.
28. جهاد الغرام ،مرجع سبق ذكره ،ص163.
29. شريفة فاضل محمد بلاط، الابعاد الدولية للتنمية المستدامة "رؤية مستقبلية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 04، العدد21، مارس 2020، ص199،200.
30. شاهر إسماعيل الشاهر ،مرجع سبق ذكره ،ص28،29.
31. فيروز ميزاني ،مرجع سبق ذكره ،ص204.

الجزائر والتهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية: الواقع والرهانات

Algeria and the asymmetric security threats in the Maghreb: reality and stakes

ا. حمزة بوزيدي

جامعة البليدة 2

Hamzabouzidi10@yahoo.fr

د. عتيقة كواشي

جامعة باتنة 1

atika.kouachi@gmail.com

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة معالجة التحولات التي لحقت بطبيعة التهديدات الأمنية نتيجة زيادة التعقيد والحركية والتطور المستمر الذي مس الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية ، إضافة إلى محاولة تشخيص لأبرز التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية، والتي أصبحت تمثل مشكلا حقيقيا للجزائر، مع تسليط الضوء على إستراتيجية الجزائر في مواجهة هذه التهديدات الأمنية ومدى تحقيقها لأهدافها

الكلمات المفتاحية :التهديدات الامنية - المقاربة الامنية الجزائرية - الظاهرة الارهابية - البعد التنموي

Abstract:

This study aims to address the transformations that occurred in the nature of security threats as a result of the increased complexity, mobility and continuous development that affected the security phenomenon in international relations, in addition to an attempt to diagnose the most prominent asymmetric security threats in the Maghreb region, which has become a real problem for Algeria, highlighting Algeria's strategy in Confronting these security threats and the extent to which they achieve their objectives.

Keywords:

security threats - Algerian security approach - terrorist phenomenon - developmental dimension

مقدمة:

مما لا شك فيه أن المنطقة المغاربية تشكل فضاءً جيوسياسيا بالغ الأهمية بالنسبة للجزائر، وهو الأمر الذي وعاه –وإن بنسب متفاوتة- صناع القرار منذ السنوات الأولى للاستقلال، ودفع

بهم إلى المضي في مسار خلق شبكة علاقات واسعة من شأنها أن تعود بالفائدة الكبيرة. مسارٌ لم يكن بالهيّن البتة، سيما وأنه كان محكوما بالأوضاع المستجدة في كل مرحلة سواء أكانت الأوضاع تمس الجوانب المحلية أو الإقليمية أو القارية-الدولية، وتشكل التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية أحدث هذه الأوضاع سيما وأنها تربط بين ما هو محلي وإقليمي ودولي مشكّلة في مجموعها معضلات أمنية، وقد كانت الجزائر من أكثر البلدان المغاربية تضررا منها، ونتيجة لذلك سعت لمواجهة هذه التهديدات والمعضلات الأمنية بطرحها لمقاربات عديدة وآليات من شأنها أن تدرأ عن نفسها تبعات التهديدات الأمنية للاتماثلية، هذه الأخيرة التي لن تتوقف عند حدود الجزائر الشمالية مع البحر المتوسط بل قد تتعداه إلى الضفة الأخرى للقارة الأوروبية. وعليه، تأتي هذه المداخلة للإجابة على عديد من التساؤلات المهمة من قبيل: ماذا نعني بالمعضلة الأمنية ؟ وما موقع الجزائر من هذه التهديدات الجديدة ؟ وهل يمكن اعتبار الآداء السياسي هو السبيل الوحيد للتعامل مع هذه التهديدات في ظل تغييب الجانب الاقتصادي؟

المحور الأول: المعضلة الأمنية: إطار مفاهيمي نظري

على اعتبار أنَّ القضايا الأمنية من أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول فإنَّ تحديد المفاهيم المرتبطة بها هو أهم إنجاز يمكن من خلاله تخفيف شدة التوترات التي يشهدها الوضع الدولي اليوم، ويعتبر مفهوم المعضلة الأمنية من بين المفاهيم الجوهرية التي تم ربطها بظواهر النزاعات مع العلاقات الدولية، وذلك كون أنَّ العلاقات بين الدول تجري في وسط تغيب عنه سلطة مركزية، وبذلك فإنّ كل دولة تجد نفسها على الدوام معرضة لخطر دولة أو دول أخرى قد تلجأ إلى استخدام القوّة المسلحة ضدّها، بعبارة أخرى، فإنَّ العلاقات الدولية تجري في وسط تطبعه حالة التأهب للحرب، وكل دولة يجب أن لا تعتمد إلا على نفسها لتضمن أمنها، وهذا ما يسمى المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية.

وبالعودة إلى مفهوم المعضلة الأمنية فإنه لغويا يقابله في اللغة الإنجليزية The Security Dilemma وفي اللغة العربية وبسبب ندرة المراجع التي بحثت في الموضوع فإن العديد من الكتابات تعبّر عن المصطلح بالمأزق الأمني بدل المعضلة الأمنية، وكلاهما يُعتَبَران من أهم

المفاهيم في حقل العلاقات الدولية، وكما تدل الكتابات الإنجليزية فالمصطلح جديد نسبيّان تعود بداياته الأولى إلى عام 1950 مع عالم السياسة الأمريكي **جون هارتز** John Hartz والذي ضمّن المفهوم في كتابه الموسوم بـ: Idealist Internationalism and Security Dilemma ،وتبعه بعد ذلك في عام 1954 المؤرخ البريطاني **هربرت بيتر فيلد** History and Human Relation ، ولئن كانا يتفقان حول المعضلة الأمنية باعتبارها مأساة فإن هربرت بيتر فيلد يحيل المفهوم للتدليل على حالة من الخوف بالمنظور الهوبزي (نسبة إلى توماس هوبز)[**********].

وبعد المحاولتين أعلاه للتعريف بالمعضلة الأمنية، قام العديد من المؤلفين بتقديم عدة تفسيرات وتأويلات للمعضلة الأمنية، وقد ارتبطت هذه التفسيرات بأبحاث علماء في السياسة من ضمنهم: روبرت جرفيس، تشالز فلازر، باري بوزان، ستيوارت كوفمان، ديفيد لاك، دونالد روتشيلد، وكان لحقل الدراسات الأمنية النقدية أن زخرت بهذه التفسيرات، هذه الأخيرة التي تنوعت بتنوع مواضيع الخلافات كالصراعات الإثنية بالنسبة لباري بوزان من خلال كتابه عن المعضلة الأمنية والصراع الإثني الذي نشره عام 1993، أو بالنسبة لكوفمان في كتابه الإنفجاز اليوغسلافي والسياسة الغربية الذي نشره عام 1996، أما بالنسبة لرواد المعضلة الأمنية الدولية فغن الدراسات الحالية تتجه للتركيز على السياسات الدولية للأقطاب الصاعدة التي لها دور في المنظومة الدولية سيما الصين واليابان في شرق آسيا وهي ما تحويه دراسات كل من توماس كريستنس وآلان كولن[††††††††††††††††††††††††††††††].

ويشير الباحث **آلان كولين** في مقالته ان التفسيرات أعلاه مثّلت في مجملها شبه اصطفاف من المعضلات الأمنية؛ فلدينا المعضلة الأمنية البنيوية Structural Security Dilemma، والمعضلة الأمنية الإدراكية Perceptural Security Dilemma، والمعضلة الأمنية

[**********] - Alan Collins, "**State-Induced Security Delemma: Maintaining the Tragedy**", Cooperation and Conflict , Vol 39, Issue 1, March 2004, P 27.

[††††††††††††††††††††††††††††††] - مارتن غرفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2008، ص 389.

الإمبريالية Imperialism Security Dilemma التي كتب عنها سنادير عام 1985، والمعضلة الأمنية العميقة Deep Security Dilemma التي تحدث عنها عالم السياسة جيرفيس عام 2001، والمعضلة الأمنية المعقدة Christensen Security Dilemma والتي تحدث عنها سكنوتي sknotty في كتابه عام 2002. وهذا التعدد في التفسيرات يؤكد على صحة هذا المفهوم الذي أورده سكونتي‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡.

وغير بعيد عن السياق أعلاه، يُرجِع المهتمون بهذا الحقل المعرفي أشكال المعضلة الأمنية إلى اثنين لا ثالث لهما: المعضلة الأمنية الدولية Inter-State Security Dilemma وكذا المعضلة الأمنية الداخلية-الإثنية Intra-state Security Dilemma. فالمعضلة الأمنية الدولية تؤكد على المحيط الفوضوي الذي تكون فيه الدولة مسؤولة عن حماية نفسها بشكل تام من دول عدوانية أخرى محتملة، ومن ثم كان لزاما عليها ان تكتسب وسائل للدفاع عن نفسها من خلال تقوية قدراتها العسكرية، لكن عند سعيها لتكديسها لوسائل الدفاع عن نفسها تصبح هي الأخرى مصدر تهديد محتمل للآخرين، والذين هم بدورهم يقومون بمضاعفة تسليحهم وهو ما يقود إلى حالة اللاأمن في الوقت الذي تحسب كل دولة أن سلوكها إنما يهدف إلى إنقاص مستوى تهديد دولة أخرى لكنه في حقيقة الأمر فهي تهدف -وإن بطريقة غير مباشرة- إلى الانقاص من مستوى أمن الدولة المعنية§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§.

معنى الكلام أعلاه أن المعضلة الأمنية الدولية تشير في إطارها العام إلى الحالة التي تكون عليها دولتين أو أكثر مجرورتين إلى صراع وربما إلى حرب بسبب اهتماماتهم الأمنية، بحيث تكون دولة أو أكثر تشعر باللاأمن تجاه دولة أو مجموعة دول أخرى، وعلى الرغم من أن هذه الأطراف لا ترغب في إفساد العلاقات القائمة بينها إلا أنها وبتصرفات كل منها عسكريا ودبلوماسيا (في سبيل جعل نفسها أكثر أمنا) تجعل من نفسها موضع تهديد للدول الأخرى، وهي الحالة التي

‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡ - Alan Collins, op cit, p 28.

§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§ - John M. Cotter, "**Cultural Security Dilemmas and Ethnic Conflict in Georgia**", Journal of Conflict Studies , Volume 19, N 1, Spring 1999, P 107.

تؤدي إلى تصاعد التوتر، هذا الأخير الذي يمكن أن يؤدي للحرب، وقد عبّر **روبرت جيرفيس** عن هذه الحالة بقوله " أن المعضلة الأمنية تشتد عندما تواجه جماعة ما جماعة أخرى مرتاب في شأنها، وجهود هذه الدولة لرفع مستوى أمنها يعتبر كتهديد لأمن الآخرين"[**********] .

أما بالنسبة للمعضلة الأمنية الداخلية-الإثنية فإنها بهذا المعنى تعتبر جد هامة، وقد كان باري بوزان أول من استخدمها وذلك عام 1993 في كتابه المعنون بالمعضلة الأمنية والنزاعات الإثنية The Security Dilemma and Ethnic Conflicts وقام بتطبيقها على الصراع داخل دول البلقان والتي شهدت انهيار للنُّظم المتسلطة، فالجماعات الإثنية التي كانت سابقا تنظر إلى السلطة المركزية كحامية لها، لكنهم وجدوا أنفسهم فجأة في محيط شبيه بالطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي، ومرد ذلك أن الدول الحديثة العهد بالاستقلال تفتقر تقريبا للدساتير والمؤسسات التي تحمي الأقليات وكذا القوانين التي تكفل حريتهم وعناصر هويتهم، ومن ثم يلجأ أفراد هذه الأقليات إلى شكل تنظيمي آخر هو الجماعة الإثنية، والتي تصبح مسؤولة عن حماية نفسها في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءها واستمراريتها، وفي ظل هذا المأزق فإن جهود أي مجموعة إثنية لتعزيز أمنها يتم تفسيره من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد، ومثل هذه الحركية بحسب باري بوزان تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الحرب الوقائية، حيث تشنّ مجموعة إثنية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الإثنية، وذلك تحت ذريعة الدفاع عنها، قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها وهو ما يؤدي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة[††††††††††††††††††††††††††††††] وذلك ما أبرزته تجربة البوسنة والهرسك والهوتو والتوتسي وغيرها من الأمثلة.

[**********] - Robert Jervis, "**Cooperation Under the Security Dilemma**", World Politics , Vol 30, No 2, Jan 1978, Pp 186-187.

[††††††††††††††††††††††††††††††] - John M. Cotter, op cit, p 109.

وبخلاف المعضلة الأمنية الدولية فإن التهديد لأمن الجماعة الإثنية قد لا يقتصر على الجانب الفيزيولوجي أو السياسي، بل يمتد إلى جوانب ثقافية او كما يسميها جون كوتر بالمعضلة الأمنية الثقافية، ففي بيئة متعددة الإثنيات نجد أن كل إثنية مطالبة بتدعيم عناصر ثقافتها وهويتها وذلك قد يؤدي إلى خلق معضلة، وذلك راجع كون الجماعات الإثنية الأخرى تعتبر هذه الجهود تهديدا لعناصر ثقافتها، خاصة إذا ما تم رفض تحقيق هذه المطالب ما يعطي روح الوطنية قوتها لدى هذه الجماعة[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡]. وبعد نهاية الباردة عرف المفهوم إعادة تدوير من الناحية المفاهيمية، وذلك بسبب توسعة مفهمة الأمن من جهة وبروز فواعل جديدة في العلاقات الدولية، والتي باتت المهدد الأكبر لأمن الدول، فأصبحنا بالتالي أمام تهديدات أمنية لاتماثلية (بين دولة وفواعل ما دون دولاتية) نتج عنها معضلة أمنية هجينة بعد أن كنا في السابق نتحدث عن تهديدات أمنية تماثلية (بين دول " أ " ودولة " ب ") ينتج عنها معضلة أمنية دولية أو إثنية[§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§]. والمنطقة المغاربية للأسف طالتها هذه التهديدات الأمنية اللاتماثلية والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث تهديدات رئيسية تتمثل في الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، تهديداتٌ ألقت بظلالها على الدول المغاربية وكانت الجزائر الأكثر تضررا على اعتبار شساعة مساحتها وطول حدودها وأهميتها ومكانتها، وهو ما سيتم البحث فيه في المحور الثاني.

المحور الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية: ثالوث الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية

تعتري المنطقة المغاربية تهديدات أمنية لاتماثلية عدة، لكن يمكن إيراد ثلاثة تهديدات رئيسية وهي الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ولا يتوقف نطاق هذه التهديدات

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] - ibid, p 110.

[§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§§] - يونسي وليد، " **المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الحديدة واستراتيجية المواجهة**"، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 11، السنة الحادية عشر، العدد 2، جوان 2019، ص 350.

عند حدود كل دولة مغاربية بل تتعداها إلى ما وراء الحدود الوطنية لتشمل كل دول المنطقة المغاربية بمعنى الامتداد على طول الإطار الإقليمي وصولا إلى الإطار الدولي تحديدا مع الضفة الشمالية للمتوسط ونزولا حتى البطن الرخو في الساحل الإفريقي، وقد زاد من تعقيد هذه التهديدات ارتباطها ببعضها وفق بناء معقّد، فأصبحنا أمام سلسلة إن صح التعبير بحيث بدأت هذه التهديدات تتجه شيئا فشيئا نحو التقارب والارتباط العضوي والتقاطع كذلك فيما بينها. وفيما يلي سنتعرض لكل من هذا الثالوث من التهديدات على حدى، من أجل بناء تصور صحيح حول حجمها ومداها.

بالنسبة للإرهاب، فتنصرف دلالته اللغوية في العربية إلى معاني الخوف أو التخويف والرهب، أما بالنسبة لدلالاتها الأجنبية فتعني جعل الشخص يرتعب ويرتجف، ومنها جاء الاسم الفرنسي Terreur، وحتى سبعينيات القرن الماضي كانت اللفظة تستعمل في سياق سياسي بحت[*]، بعد ذلك تحوّل مفهومها تحولا عميقا، فولدت مفهوما جديدا ينتمي إليها بحكم الاشتقاق اللغوي، ولكنه مستقل عنها تماما بالمفهوم الذي أصبح يدل عليه، والنتيجة كانت بأن أخذت الكلمة معنى جديد مع نهاية عقد سبعينيات القرن الماضي، بالإشارة إلى الإرهاب الذي تمارسه الدولة، ولاحقا بعد نهاية الحرب الباردة أصبح تخصيص لفظ الإرهاب يشير للعنف الطي يمارَسُ ضد الدولة[†].

أما بالنسبة للدلالات الاصطلاحية للكلمة فأول استعمال لكلمة الإرهاب كان في نهاية القرن الثامن عشر، للتعبير عن أعمال العنف التي تنفّذها الحكومات كي تضمن إسكات شعوبها، غير أن الأمر تطور لاحقا، واستخدم لوصف الأعمال العنيفة التي تنفذها جماعات او أفراد، إلى أن أصبح طريقا أو أسلوبا يريد الفاعل (الفواعل) بواسطة الرهبة الناجمة عن

---

[*]- محمد عوض الترتوري، أغادير عرفا حويجان، عالم الإرهاب: الاسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 21.

[†]- سهيل حسن الفتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 17.

العنف أن يفض رأيه أو يفرض سيطرته على المجتمع أو الدولة، حفاظا على علاقات اجتماعية قائمة، والعمل من ثَمّ على تغييرها وتدميرها[‡].

تأسيسا على سبق، ذهبت جهات متعددة إلى تقديم تعريفات عديدة، تعريفاتٌ لم تخلُ من انحيازات قيمية خدمة لمقاصد وأهداف معينة، فنجد الجمعية العامة للأمم المتحدة تعرفه بأنه أفعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها إثارة الرعب في نفوس شخصيات أو جماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة لأغراض سياسية وغير مبررة تحت أي ظروف ومهما كانت طبيعة الاعتبارات لهذه الدول. في حين نجد الاتحاد الأفريقي يعرفه بأنه أي اعتداء إجرامي من طرف دولة او مجموعة يؤدي إلى تهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرارا لعامة الناس والموارد الطبيعية والإرث الثقافي[§].

أما بالنسبة للإرهاب الدولي فقد اختصرت لجنة القانون الدولي في المؤتمر الثاني في باريس 1984 تعريفه على أنه أعمال العنف التي تعدّ من قبيل الإرهاب الدولي، وهي كل الأفعال التي تحتوي على عنصر دولي والتي تكون موجهة ضد مدنيين أبرياء أو ممن يتمتعون بحماية دولية، ويكون من شانها انتهاك قاعدة دولية بغرض إثارة الفوضى والاضطراب في بنية المجتمع الدولي، سواء ارتكبت هذه الأفعال في زمن السلم، او في زمن الحرب، وتتميز عن الجرائم التقليدية بأنها جرائم ضد السلم وضد الإنسانسة وبالتالي فإن قمعها يصبح ذات اهتمام دولي، أما إذا انعدم عنصر الدولية فإن جميع الأفعال تعالج على نحو ملائم من قبل كل دولة بنفسها ووفقا لقوانينها الوطنية[**].

[‡]- محمد الصالحة، " **التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 21، شتاء 2009، ص 64.

[§] - Pierre Botha, United States Counter-Terrorism Programmes in Africa: An Overview, South Africa: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 2004, p 12.

[**]- محمد عبد المطلب الخشن، تعريف الإرهاب الدولي: بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، مصر: مطبعة الإسكندرية، الطبعة الأولن 2007، ص 121.

وبالعودة إلى الإرهاب والمنطقة المغاربية، فقد عانت هذه الأخيرة منذ اواخر ثمانينيات القرن الماضي وبداية التسعينيات من استفحال ظاهرة التطرف الديني الذي وجد بيئة حاضنة ودعم خارجي في نفس الوقت، لتطور هذه الظاهرة وتصبح تهديدا امنيا متناميا كان شكله الأخير في صورة الإرهاب يواجه الدول المغاربية جاعلا منها منطقة غير مستقرة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[††].

هذا، وقد عرف إقليم المغرب العربي ظاهرة الإرهاب بشكل كبير بعد أحداث 9/11 ومردّ ذلك وجود عدة عوامل أو دوافع أدت لاستفحاله، منها الاستبداد المحلي للحكومات، والطغيان الأجنبي للمستعمر السابق وما نتج عن كل هذا من توترات وشعور بالظلم والمهانة، وقد عرفت المنطقة المغاربية كذلك تطورا نوعيا في توجه بعض الجماعات الإسلامية، هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبيرا بعد احداث 9/11 حيث ألقت هذه التطورات بآثارها على الساحة المغاربية مكوّنة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني، هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التهريب وغيرها وهذا ما يدخل في نطاق التهديد اللاتماثلي للأمن المغاربي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة[‡‡].

كما تحتضن المنطقة المغاربية العديد من الحركات الإرهابية، ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان هما الجماعة المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، فلئن كانت الأولى ذات بعد محلي فإن الثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة. أما في المغرب فهناك جماعتان تتمثلان في السلفية الجهادية والجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية، في حين تعيش ليبيا وضعا أمنيا خطيرا دفع المجتمع الدولي ودول الجوار إلى دق ناقوس الخطر، بسبب الفوضى التي دخلت فيها ليبيا نتيجة انتشار التنظيمات المسلحة التي اختلفت ما بين

[††]- سامي بخوش، وفاء بوراس، " **المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، السنة الخامسة، المجلد 5، العدد 1، جانفي 2020، ص 203.

[‡‡]- شاكر ظريف، التنسيق الإقليمي وأثره على بنية الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية - التحديات والرهانات-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2014-2015، ص 204.

الإرهابية والإجرامية والسياسية، ومن أهمها نجد جماعة أنصار الشريعة التي تسيطر على مناطق كبنغازي ودرنة، بالإضافة إلى تنظيم المرابطون الذي كان ينشط في شمال مالي بقيادة الجزائري مختار بالمختار، وكذلك جماعة البتار التي توصف بأخطرها وأعنفها بسبب عناصرها القادمة من تنظيم داعش. كما عرفت النشاطات الإرهابية نشاطا زادت حدته وفعاليته في تونس بعد انهيار نظام بن علي، ونجد أن تنظيم أنصار الشريعة ظهر رسميا في 2011 بعد الثورة التونسية، وجماعة عقبة بن نافع وهي التي تظم عناصر إرهابية جزائرية تنشط على مستوى الحدود بين الجزائر وتونس[§§].

بالنسبة للجريمة المنظمة، فإنها هي الأخرى تنصرف دلالاتها اللغوية في العربية إلى كل ما هو جناية أو جريمة، وهو ما نجده في كل من قاموس الفيروز آبادي والقاموس المحيط، أما الدلالات الاصطلاحية للكلمة فتأخذ دلالات مختلفة حسب المجال والميدان وصاحب النظرة، فعلماء الاجتماع يرون بأن الجريمة هي كل سلوك يستحق العقاب عليه من وجهة النظر الاجتماعية بغض النظر عن تقنين العقاب عليه من عدمه، في حين نجد فقهاء القانون الدولي يجعلون من الجريمة كمصطلح قانوني مرادفا لمخالفة القاعدة القانونية، وبالتالي فكل مخالفة أو خروج عن قاعدة قانونية ما يعد جريمة تستوجب المسؤولية القانونية لمن ارتكبها، ولذلك ذهب بعض من هؤلاء الفقهاء للاتفاق على تعريف الجريمة بأنها فعل غير مشروع صادر عن إدارة جنائية يقرر لها عقابا أو تدبيرا احترازيا[***].

ونتيجة لتطور سبل الجريمة وطرقها سيما بعد أحداث 9/11 طغى مصطلح جديد وهو الجريمة المنظمة العابرة للأوطان ، وذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان (بالرم Palerme) في ديسمبر 2000 ، وتم تعريفها على أنها مجموعات مهيكلة

[§§]- محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان:دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىن 2016، ص 51 وما بعدها.

[***]- أحمد محمد النكلاوي وآخرون، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات، الرياض: اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الاولى، 1999، ص 50.

مكونة من عدة أشخاص (اكثر من 3) تعمل بالتركيز على هدف ارتكاب عدد من المخالفات الضارة وأي مخالفات طبقا للاتفاقية الحاضرة وذلك لجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة وأخرى غير مباشرة[†††].

أما الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (تم توقيعها عام 1999) فتعرف الجريمة المنظمة (أسمتها الجريمة الإرهابية) على أنها جريمة أو الشروع فيها، وترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة في ظل جامعة الدول العربية او على رعاياها أو ممتلكاتها او مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، معنى هذا التعريف أن الجريمة المنظمة مؤسسة غير إيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق ومنظم هرميا تستغل نشاطات شرعية وغير شرعية لأجل بسط القوة بغية الحصول على مكاسب مادية في الغالب[‡‡‡].

وتأسيسا على التعاريف المُساقة أعلاه، يمكن تحديد أشكال الجرائم التي تندرج ضمن المفهوم الجديد للجريمة المنظمة، ومنها تحقيق الأرباح الطائلة من خلال التعامل بتهريب وترويج البضائع وتقديم الخدمات غير المشروعة او ترويج البضائع وتقديم الخدمات المشروعة بطرق غير مشروعة، كذلك يدخل في نطاقها مسألة احتكار الأسواق التجارية ومؤسسات المال والتجارة والأجهزة المتخصصة في تقديم الخدمات وزراعة وصناعة وتهريب والاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية، أيضا نجد من ضمنها اللجوء إلى استخدام مختلف وسائل النصب والاحتيال والتهديد بالعنف والفساد وذلك بشكل متميز وخفي وغير مباشر أحيانا وفي احيان أخرى يتم توظيف هذه الوسائل بشكل صريح ومباشر من أجل تحقيق الربح عن طريق التسلل إلى داخل المؤسسات التجارية وإفساد ذمم الموظفين العموميين ورجال السياسة[§§§].

---

††† - Gilles Favarel Garrigues, « **La Criminalité Organisée Transnational:un Concept a Enterrer ?** », L'Economie Politique , 15 (2002), p 09.

‡‡‡- أحمد محمد النكلاوي وآخرون، مرجع سابق، ص 35.

§§§ - Annette Hubschle, "**From Theory to Practice: Exploring the Organised Crime-Terror Nexus in Sub-Saharan Africa**", Perspectives on Terrorism , 3-4, September, 2001, P 84.

وبالعودة إلى الجريمة المنظمة والمنطقة المغاربية فبفعل الموقع الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي أصبحت معظم دولها تعاني من أوجه الجريمة المنظمة المختلفة المذكورة آنفا والتي تتخذ أبعادا عدة وتأثيرات مختلفة على مجالات كثيرة بتنامي مظاهر العنف وانهيار قيم المجتمع وتفشي الآفات الاجتماعية وبالطبع لها تأثيرات على الجانب السياسي، وعليه فالجريمة المنظمة تعتبر كتهديد آخر عابر للحدود، وتمتد شبكاته إلى المنطقة المغاربية مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطة الدولة[****].

وبفعل الواقع أعلاه يخشى المحللون والخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها. من جهة أخرى يعتبر ثلّة من الخبراء والمحللين بأن الجريمة المنظمة تشكّل خطرا إضافيا على أمن دول المنطقة المغاربية وعلى أمن شعوب العالم كلها، فكثيرا ما يقود سوء إدارة الشؤون العامة والنزاعات المسلحة وتهريب الأسلحة الخفيفة والمخدرات إلى إضعاف البنى التحتية للدول والمجتمعات، فانهار مؤسسات الدولة بسبب تراكم عناصر تفكك المؤسسات والبنى التحتية يؤدي إلى انتشار الجريمة المنظمة نظرا لتلاشي دور الدولة وهو ما يؤثر بشكل مباشر ليس على أمن دول المغرب العربي بل حتى على أمن القارة الأوروبية[††††].

نتيجة للظروف التي أعقبت أحداث 9/11 وجدت الدول المغاربية نفسها في مواجهة بعد آخر خطير لا يقل أهمية عن الأول يتمثل في الهجرة غير الشرعية، هذه الأخيرة التي تعني عملية انتقال فرد أو جماعة من دولة إلى دولة اخرى بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة في البلدان

[****]- بخوش سامي، وفاء بوراس، مرجع سابق، ص 210.

[††††]- فريدة حموم، "**الأمن الإنساني والتهديدات الأمنية الجديدة**"، ستراتيجيا ، العدد الثاني، السداسي الثاني، 2014، ص ص 30-31.

المعنية بعملية السفر ابتداء من دولة المصدر مرورا بدولة العبور وصولا إلى دولة الاستقبال النهائي[‡‡‡‡].

هذا، ويثير استعمال مفهوم الهجرة غير الشرعية بعض الغموض، من حيث أن الحدود بين ما هو شرعي وغير شرعي تبقى غير واضحة بأتم المعنى وهنا ينبغي التمييز بين الدخول الشرعي والرسمي، والبقاء غير الرسمي، فمثلا عدد من المهاجرين يدخلون البلاد بطريقة قانونية وتتوفر ظروف مناسبة كالعمل والسكن ولكن يقيمون بطريقة غير شرعية ورسمية، وفي حالات أخرى قد يدخل المهاجرون البلاد بطريقة غير قانونية لكن يكتسب الوضع القانوني بمجرد الزواج والعمل مثلا، ففي حالة المهاجرين القادمين من الصحراء الكبرى بعبر هؤلاء عددا من المناطق بعضها بالترخيص وبعضها دون ترخيص، وبهذا التوصيف يتحرك المهاجرون في إطار قانوني وغير قانوني[§§§§].

ويبدو مصطلح الهجرة السرية أو غير المنتظمة الأكثر دقة من الناحية العلمية، لأنه أوسع وأقل معيارية لمصطلح الهجرة غير الشرعية، فالهجرة غير الشرعية هو مصطلح غير قانوني ولا يعكس التجارب والخبرات السابقة للمهاجرين، فالتهريب الحاصل للمواد الاستهلاكية مثلا يكون غير قانوني ولكنه شرعي ومقبول اجتماعيا أثناء الأزمات والمجاعات مثل، ثم إن إدراك الحكومات للهجرة يغيّر من المصطلح من دولة لأخرى وذلك انعكاسا للتشريعات الوطنية وتطبيقها في الواقع[*****].

[‡‡‡‡]- أنيسة أكحل العيون، الأمن: رهانات وتحديات العالم المعاصر، المغرب: أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2012، ص 167.

[§§§§]- شاكر ظريف، مرجع سابق، ص ص 232-233.

[*****] - Waiter Schwimmer, New Patterns of Irregular Migration in Europe, Seminar Report 12 and 13 November 2002, Centre National de la Recherche Scientifique (CNRC), France, p 14.

ولعل نفس التشويش يميز توظيف تجارة الأشخاص وتهريب الأفراد لأن مصطلح التجارة يشير عادة إلى الحالة التي يكون فيها الفرد المهاجر مخدوعا ومهددا وفي حالة الاستغلال (هجرة إجبارية) وتشمل التجارة بالمواهب أو الشرف بالنسبة للنساء والأطفال، اما في حالة تهريب الأفراد فيبرم المهاجرون السريون بصفة اختيارية صفقة مع المهربين لإيصالهم لمناطق معينة مقابل دفع مبالغ مالية متفق عليها (هجرة اختيارية). غير أنه وفي بعض الحالات يبدو من الصعوبة التمييز بشكل جلي بين ما هو اختياري وما هو قسري إجباري، فهناك أيضا حالة المهاجر الذي يتضمن المهاجرين العمال واللاجئين، وهناك مهاجري العبور، حيث يوظف هذا الأخير مثلا للدلالة على واقع الهجرة غير المنظمة من جنوب الصحراء الكبرى إلى المنطقة المغربية في شمال أفريقيا، وهناك أيضا عدم الاستقرار في استعمال هذا المصطلح، فالبعض -وليس الكل- من المهاجرين الأفارقة يمكن تصنيفهم كمهاجرين عابرين زيادة على ذلك فنوايا التحرك قد لا تعكس بالضرورة التوصيف الصحيح للظاهرة، ويطرح مشكل التمييز الدائم والمؤقت للهجرة، حيث هناك من يقيم في الجزائر أو ليبيا مثلا ومن الصعب في هذه الحالة معرفة مصيره بين الاستقرار هناك أو إكمال رحلته نحو الضفة الأوروبية[†††††].

وبالعودة إلى الهجرة السرية والمنطقة المغاربية فإنها تمثل نموذجا آخر لنزوح جماعي من السكان في المنطقة المغاربية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، إذ تعتبر هذه الظاهرة تهديدا لحياة الآلاف من السكان المحليين وكذلك لدول المنطقة، هذه الأخيرة التي تتعرض وباستمرار للعديد من الضغوط من قبل دول شمال المتوسط، حيث قامت الدول الأوروبية المجاورة بتطوير إستراتيجيات تهدف لتشجيع دول المنشأ وعبور المهاجرين للمراقبة أكثر وإدارة احسن للحدود[‡‡‡‡‡].

[†††††] -Kathleen Fitzgibbon, "**Modern-Day Slavery ? The Scope of Trafficking in Persons in Africa**", African Security Review , 12 (2003), P 82.

[‡‡‡‡‡]- بخوش سامي، وفاء بوراس، مرجع سابق، ص 206.

وفي مواجهة هذا التهديد وجدت الدول المغاربية نفسها في وضعية جد صعبة باعتبارها دول الانطلاق والعبور وفي نفس الوقت وجهة للمهاجرين الأفارقة، فظاهرة الهجرة غير الشرعية ذات أهمية خاصة في منطقة المغرب العربي وفي حوض المتوسط كذلك، حيث تشكل قضية مركزية في العلاقات بين دول الضفتين، فنجدها تدار في الضفة الجنوبية بطريقة فوضوية، وكانت النتيجة أن أصبحت قضايا الهجرة في أغلب دول المغرب العربي والضفة الشمالية لحوض المتوسط تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء وجماعات إرهابية من بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين من المنطقة المغاربية[§§§§§].

ونتيجة للوضع أعلاه عملت الدول المغاربية بإسناد من دول الضفة الشمالية لحوض المتوسط على تركيز الاهتمام من أجل توقيف توافد المهاجرين غير الشرعيين إليها، بآليات أقل ما يقال عنها أمنية، وبذلك أصبح ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من جنوب الصحراء الكبرى إلى المنطقة المغاربية ومنها إلى الضفة الشمالية الأوروبية على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن المغاربي وهذا ما يؤدي إلى انتشار حالات عدم الاستقرار مع ما يصاحبه من فلتان أمني واسع[******].

وفي ظل الاضطراب السياسي والأمني في المنطقة المغاربية الذي نتج عن الثورة التونسية والحرب الأهلية في ليبيا ما بعد القذافي وكذا الخلاف الجزائري المغربي والوضع غير المستقر في الحدود بين الجزائر وليبيا من جهة والجزائر وموريتانيا من جهة اخرى، لا تزال قضايا الهجرة غير الشرعية تلقي بظلالها وتثر على المشهد السياسي والأمني للمنطقة المغاربية، خاصة وأنه لا توجد سياسة شبه إقليمية مشتركة في مجال مكافحة هذه القضية الشائكة وكل القضايا السابقة (الإرهاب والجريمة المنظمة) من شأنها أن تقلص تبعات وتأثيراتها على الدول المغاربية،

[§§§§§]- مصطفى صايج، " **التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط**"، ستراتيجيا ، العدد السادس، السداسي الثاني 2016، ص ص 22-23.

[******]- محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 36.

سيما مع ارتباط هذا الثالوث بعضه ببعض كما سبق الإشارة إليه، وعليه عمدت كل دولة على مجابهة هذه التهديدات وفق مقاربتها الخاصة، وعلى اعتبار أن الجزائر من أكثر الدول المغاربية تضررا من هذه المعضلات الأمنية سيتم التركيز عليها في المحور الموالي.

المحور الثالث: استراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة: بين الأداء السياسي وضرورات استحضار البعد الاقتصادي

دفع تعدد الجبهات المؤثرة في الأمن الجزائري كل النخب السياسية المتعاقبة على البلاد للسهر على مراقبة الأوضاع في شمال البلاد وجنوبها، ورصد أي مشاكل أو نزاعات من شانها اضطراب المنطقة المغاربية ككل، وفي هذا الإطار لطالما نُظِر إلى العمق الإفريقي (مصدر التهديدات الأمنية اللاتماثلية) للجزائر والمعروف بحزام الأزمات بنوع من الريبة والتعامل بحذر مع الملفات المطروحة هناك، خصوصا تلك التي تتسم بانها ذات طابع تقليدي والتي تعتبر علامة خاصة بالمشاكل الإفريقية، ليكون طبيعة الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر وتجربتها التاريخية في دعم الحركات التحررية بمثابة البوصلة التي ساهمت في توجيه مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وعلى هذه الأساس يمكن ذكر هذه المبادئ بإيجاز وفق ما يلي:

- مبدأ حسن الجوار الإيجابي والذي يعني مجملا وفي آن واحد إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود، وهناك مبدأ أخر يمكن ربطه بهذا المبدا وهو مبدأ التعاون المبني على المصلحة المتبادلة.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية باعتبارها عضوا في الاتحاد المغاربي وكذا في الاتحاد الأفريقي فإن الجزائر طبقت مبدأ عدم التدخل سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية، وقد أخذ مبدأ عدم التدخل بعدا خاصا بفضل الدول حديثة الاستقلال، اتي كانت سيادتها في خطر.
- مبدأ عدم المساس بالحدود، فطبيعة العلاقات الدولية واخطار تفتيت المستعمرات يدفع الجزائر ومن اجل الدفاع عن الوحدة الترابية للدول إلى المناداة بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود، نظرا لما يمثله هذا المبدأ على مستوى تأسيس الأمن الإقليمي، ذلك أن إعادة

النظر في الحدود سوف يدخل المنطقة المغاربية وعموم إفريقيا في دوامة من الحروب داخل كل دولة نفسها ومع الدول الأخرى[††††††].

كل ما ذكر آنفا عُدّ بمثابة معطيات دفعت الجزائر إلى إعطاء أهمية قصوى لمنطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى (منشأ الازمات اللاتماثلية) باعتبارها متاخمة لحدودها الواسعة، والتي تصعب مراقبتها والسيطرة عليها بصفة كلية، وتزداد أهمية هذه المنطقة للجزائر إذا اطلعنا على مختلف التفاعلات التي تحدث فيها، والتي تؤثر بطريقة مباشرة على التفاعلات في المنطقة المغاربية بشكل عام وعلى الوضع في الجزائر بشكل خاص، وذلك نظرا للقرب الجغرافي والتطورات التي تأخذها هذه التفاعلات في كل مرة نتيجة تدخل أطراف خارجية[‡‡‡‡‡‡].

مع ذلك، فإن الكثيرين يعتبرون العلاج السياسي للأزمات في المنطقة المغاربية لا يكفي لانهائيا ما لم يكن مسنودا بالبعد الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمكن عدّه مغيّبا طوال فترات زمنية سابقة، وعليه يتعين إدراج مسائل التنمية في الترتيبات الإقليمية، وذلك من خلال العمل على أن تكون قضية إصلاح الشامل في عموم الشمال الإفريقي والمنطقة المغاربية بشكل خاص أمرا ضروريا، وأن التغير الذي يمكن أن يكتب له الاستمرار لن يأتي إلا من الداخل، انطلاقا من إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن المتمحور حول الدولة وامنها بالاتجاه بدلا من ذلك إلى التركيز على الأفراد وحمايتهم وتمكينهم أيضا، بإعطاء الأولوية لتحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته[§§§§§§].

[††††††]- ظريف شاكر، مرجع سابق، ص ص 244-245.

[‡‡‡‡‡‡]- إلياس زوين، " **الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الجيوستراتيجي**"، ستراتيجيا ، العدد الثاني، السداسي الثاني 2014، ص 120.

[§§§§§§]- فريدة حموم، مرجع سابق، ص 23.

من هنا كانت الحاجة إلى ضرورة إبراز مقاربة متماسكة تشمل النهوض بالتنمية والأمن والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، والذي ينعكس فيه عدد من التحديات التنموية الأشد إلحاحا، كما يراها الذين يعيشونها دائما، وهو بذلك يمكن ان يؤدي دورا مهما في تشكيل الأولويات التنموية وتاطيرها في المنطقة على مدى سنوات قادمة، على أن تقع المسؤولية الكاملة في توفير امن الإنسان على الدولة، ليصبح بذلك أمن الإنسان وأمن الدولة بمثابة وجهان لعملة واحدة، فضمان أمن الإنسان لا يؤدي فقط إلى المزيد من فرص التنمية البشرية بل يمكّن الدولة أيضا من الاستفادة المستديمة من البيئة، ومن استحقاق شرعيتها في نظر مواطنيها، ومن الاستفادة كذلك من التنوع وتقوية اقتصاداتها في وجه التقلبات العالمية، كما يمكنها من الوصول إلى مستوى أعلى من الأمن الغذائي ومن تعميم الصحة في اوساط المجتمع، وأخيرا يمكنها من التصدي لمصادر النزاع وربما أيضا من تجنب تلك النزاعات[*******].

خاتمة:

يتبين لنا من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية أن التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المغاربية هي نتاج زيادة التعقيد والحركية والتطور المستمر الذي يمس الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية انطلاقاً من تفاعلها بما يحصل على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والمعرفي والتقني والتي أوجدت فيه وسائل وآليات جديدة للمواجهة يصعب تحديدها، وهو ما يضع الجزائر أمام مواجهة و ضغط من اجل حماية أمنها و التصدي لهذه التهديدات.

وأمام تشابك وتعقد التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المغاربية ،لا بُد على الجزائر من تغليب الأليات السياسية والدبلوماسية والتنموية على الآليات العسكرية للتغلب على هذه التهديدات ، فتفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية و الاستثمار في مجال الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات الأمنية، مع الإعتماد على مكانة الجزائر في محيطها الإقليمي ، في إطار التنسيق وتكثيف الجهود مع دول الجوار والتركيز على آليات العمل والتعاون الإقليمي وتفعيلها للتصدي

[*******] - مصطفى صايج، مرجع سابق، ص ص 26-27.

للتدخل الأجنبي . كل هذا سيساهم بلا شك في تطويق الانفلات الأمني واحتواء الفواعل المهددة للأمن القومي الجزائري .

قائمة المراجع باللغة العربية :

- مارتن غرفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2008.

- يونسي وليد، " **المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الحديدة واستراتيجية المواجهة**"، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 11، السنة الحادية عشر، العدد 2، جوان 2019.

- محمد عوض الترتوري، أغادير عرفا حويجان، عالم الإرهاب: الاسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

- سهيل حسن الفتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

- محمد الصالحة، " **التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 21، شتاء 2009.

[*] - محمد عبد المطلب الخشن، تعريف الإرهاب الدولي: بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، مصر: مطبعة الإسكندرية، الطبعة الأولى 2007.

[*] - سامي بخوش، وفاء بوراس، " **المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، السنة الخامسة، المجلد 5، العدد 1، جانفي 2020.

[*] - شاكر ظريف، التنسيق الإقليمي وأثره على بنية الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية -التحديات والرهانات-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2014-2015.

[*] - محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان:دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016.

* - أحمد محمد النكلاوي وآخرون، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات، الرياض: اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الاولى، 1999.

* - فريدة حموم، "**الأمن الإنساني والتهديدات الأمنية الجديدة**"، ستراتيجيا ، العدد الثاني، السداسي الثاني، 2014.

* - أنيسة أكحل العيون، الأمن: رهانات وتحديات العالم المعاصر، المغرب: أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2012.

- مصطفى صايج، " **التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط**"، ستراتيجيا ، العدد السادس، السداسي الثاني 2016.

- إلياس زوين، " **الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الجيوستراتيجي**"، ستراتيجيا ، العدد الثاني، السداسي الثاني 2014.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية :

- John M. Cotter, "**Cultural Security Dilemmas and Ethnic Conflict in Georgia**", Journal of Conflict Studies , Volume 19, N 1, Spring 1999.07.

* - Robert Jervis, "**Cooperation Under the Security Dilemma**", World Politics , Vol 30, No 2, Jan 1978.

- Alan Collins, "**State-Induced Security Delemma: Maintaining the Tragedy**", Cooperation and Conflict , Vol 39, Issue 1, March 2004,.

- Pierre Botha, United States Counter-Terrorism Programmes in Africa: An Overview, South Africa: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 2004.

- Gilles Favarel Garrigues, « **La Criminalité Organisée Transnational:un Concept a Enterrer ?** », L'Economie Politique , 15 (2002).

- Annette Hubschle, "**From Theory to Practice: Exploring the Organised Crime-Terror Nexus in Sub-Saharan Africa**", Perspectives on Terrorism , 3-4, September, 2001.

- Waiter Schwimmer, New Patterns of Irregular Migration in Europe, Seminar Report 12 and 13 November 2002, Centre National de la Recherche Scientifique (CNRC), France.

-Kathleen Fitzgibbon, "**Modern-Day Slavery ? The Scope of Trafficking in Persons in Africa**", African Security Review , 12 (2003).

البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الجزائرية بين الثابت والمتغير.

The economic dimension in Algerian foreign policy between fixed and variable.

ا. رافيق بن مرسلي

كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس

rafikbenmorsli@yahoo.fr

ملخص:

سارعت الجزائر منذ استقلالها إلى تبني سياسة خارجية تتسم بالواقعية، عبر دبلوماسية تحكمها المبادئ والأهداف الواردة في مختلف المواثيق والدساتير الوطنية الجزائرية: كعدم التدخل في الشأن الدّاخلي للدول، و حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى القوة ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، في حين تعتبر دبلوماسيتها الاقتصادية ترجمة للبعدين الاقتصادي والتجاري للدبلوماسية التقليدية للجزائر. وهي استغلال لكل ما تتيحه الدبلوماسية التقليدية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية خدمة لاقتصاد الجزائر، ويعتبر في هذا الإطار، كل من تحديد الأهداف وتعبئة الموارد ضروريان لتمكين الجزائر من الوسائل الضرورية لتجسيد الدبلوماسية الاقتصادية التي تبقى رهينة توحيد الجهود والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية بالشأن الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :

السياسة الخارجية الجزائرية، البعد الاقتصادي، الدبلوماسية الاقتصادية.

ABSTRACT:

Since its independence, Algeria has rapidly adopted a realistic foreign policy through diplomacy governed by the principles and objectives of various nationalities and doctrines Algerians: as not to intervene internal affairs for States and resolve disputes. Between neighboring countries and to use strength and support the right of peoples, while its economic diplomacy is a translation of economic and commercial destinations for the traditional diplomacy of Algeria. It is exploited for all this conventional diplomacy and cooperation frameworks with foreign countries is a service to the economy of Algeria.

Keywords:

Algerian foreign policy, economic dimension, economic diplomacy.

مقدمة :

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية حركية لم تكن وليدة الصدفة، بل ساهمت فيها عوامل عديدة منها الداخلية وأخرى خارجية، فقد شهدت الجزائر نشاطا خارجيا مقارنة بالسنوات الماضية التي تميزت فيها السياسة الخارجية بالركود، من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي

لإنعاش دبلوماسيتها الاقتصادية في ظل عدم إمكانية الاستمرارية في التبعية للمحروقات الخاضعة لتقلبات الأسواق العالمية.

يستمد الموضوع أهميته من كون الجزائر كانت غائبة ومغيبة عن الساحة السياسية الخارجية نتيجة لمجموعة من المعطيات الداخلية والخارجية، عملت الجزائر تبني سياسة خارجية في بعدها الاقتصادي قائمة على البراغماتية ومتكيفة مع المتغيرات البيئية المحيطة.

ستحاول هذه الورقة مناقشة **إشكالية** محورية يمكن صياغتها كما يلي: **إلى أي مدى يساهم البعد الاقتصادي باعتباره احد أهم المتغيرات في تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية؟**

إشكالية تندرج ضمنها أسئلة فرعية:

- ما هي أهم ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية؟
- كيف يشكل البعد الاقتصادي محورا متغيرا في السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ما هي الآليات المنتهجة من طرف وزارة الخارجية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

من اجل معالجة الموضوع تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول: ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، المحور الثاني: البعد الاقتصادي كأحد متغيرات السياسة الخارجية الجزائرية، المحور الثالث: آليات وزارة الخارجية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

المحور الأول: ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية.

إن السياسة الخارجية لجميع الدول تعمل من اجل حماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها في المجال الخارجي لذلك تعرف السياسة الخارجية للدول بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها، والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

من أهم المفكرين الذين عرفوا السياسة الخارجية **الكورت**" والذي عرفها كالآتي: **"السياسة الخارجية الدولة من الدول هي تحديد مسلكها اتجاه الدول الأخرى، كما أنها برامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حد الحرب"**، أما السفير "**اليون نويل**" فقد عرفها بـ "فن إدارة علاقات الدول مع الدول الأخرى"، في حين يرى

"مودلسكي" بأنها: "**نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى والأقلية أنشطتها طبقا للسياسة الدولية، المدخلات والمخرجات**".[†††††††]

أما **"مارسيل مول"** فإنه يرى بأن السياسة الخارجية هي: **"ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، بالمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعة ما وراء الحدود"**، وقد قال عنها الرئيس الأمريكي السابق **"ريتشارد نيكسون: "أنها الاستعمال الناجح للسلطة، وبالخصوص على الساحة العالمية وهو فن لا تعلمه إلا التجربة".**[‡‡‡‡‡‡]

إن السياسة الخارجية لأي دولة هي أحد الجوانب الرئيسية في نشاطها وهي تعبر عن الاتجاهات العامة التي تتبناها في علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات، بمعنى آخر كل أشخاص القانون الدولي من منظور صالحا الوطنية وأهدافها القومية المحددة والأدوار التي تتصورها لنفسها في محيطها الإقليمي والدولي، إذن يمكن القول أن السياسة الخارجية هي جملة الأهداف الوطنية التي تسعى أي دولة تحقيقها أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على الظروف الدولية ويترجم ذلك في مجموعة من الإستراتيجيات والقرارات التي تشكل سلوك الدولة مع محيطها الخارجي.

أما بالحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية فإننا نجدها قائمة على مجموعة من الثوابت التي تعد مبادئا عامة يمكن تلخيصها كما يلي:

1- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يحتل مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير مكانة كبيرة في سياسة الجزائر الخارجية وهو غير قابل للتصرف لأن الثورة الجزائرية قد ساهمت في إصدار القرار الأممي رقم 1514 المتصل بحق الشعوب في تقرير المصير والانتقال وذلك يوم 14 ديسمبر 1960.[§§§§§§§]

[†††††††]- هشام محمود الأقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، (الإسكندرية مصر:مؤسسة شباب الجامعة)، 2012، ص 11.

[‡‡‡‡‡‡] - أحمد نوري التعيدي، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع)، 2009، ص19 -20

- كريم بلقاسم سعودي ، **مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسة الخارجية**، (جامعة الجزائر)، 1993، ص 07.[§§§§§§§]

بناء على ذلك فقد تعاملت الجزائر مع حركات التحرر العالمية كلها دون تفرقة ولا تمييز، حتى قيل عنها من طرف الزعيم الإفريقي الثائر **"أميكال كابرال"**: "إذا كانت مكة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الأحرار والثوار.

ونظرا لصعوبة التطرق لكل مواقف الجزائر إزاء مختلف حركات التحرر في العالم،، فسنكتفي بقضيتين على سبيل المثال لا الحصر وهما **فلسطين والصحراء الغربية**، لأن مواقف الجزائر كانت ومازال وهي باقية إلى حين تقرير المصير للشعبين في فلسطين والصحراء الغربية.

2- مبدأ حسن الجوار:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية منذ الزمن القديم بتمسكها بالمبادئ التي المجتمع العالمي وتطبيق مبادئ القانون الدولي المعاصر في ممارسات السياسة الخارجية منذ استرجاع سيادتها الوطنية 1962، لا سيما فيما يتعلق بأهم المبادئ التي ترتكز عليها عبر العلاقات الدولية المعاصرة، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها المنظمات الدولية والإقليمية إلا أن الجزائر أعطت هذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها وهذه القاعدة المعروفة بحسن الجوار اصطلحت عليها الجزائر تسمية علاقات **"حسن الجوار الإيجابي"**[********] ومفاده أن حسن الجوار لا يعني فقط بمجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، بل لابد أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص.[††††††††]

فالجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن دون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة ولا تتعدى على أقاليمها لكنها لا يمكن أن تسمح بوضع قواعد

[********] - عمر صدوق، تطبيق مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسات الخارجية الخارجية، في: أحمد طالب الإبراهيمي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، 1989

[††††††††] - يوناب كمال، "مبدأ حسن الجوار الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية"، الحوار المتمدن، العدد 4865، 2015 .

عسكرية بالقرب من حدود الدول المجاورة، وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية.[‡‡‡‡‡‡‡]

3- مبدأ ضبط الحدود:

تعتبر الحدود السياسية بمثابة الهيكل الخارجي لرقعة الدولة وهذه الحدود أثارت وما زالت تثير العديد من المشاكل، فكل دول العالم تعاني من مشكلة الحدود من بينها الجزائر التي تعرضت للعديد من المحاولات لانتهاك حدودها .[§§§§§§§]

نظرا لاتساع مساحة الجزائر، إذ تبلغ طول حدودها مع جيرانها حوالي 7000 كلموعرفت الجزائر غداة الاستقلال مصاعب كبرى وتحديات خطيرة أثارتها مشكلة الحدود وفي مقدمتها المغرب، تونس، ليبيا، (مسألة الحدود).[*********]

تحركت الدبلوماسية الجزائرية وركزت جهودها على تهدئة الأوضاع في محيطها الإقليمي القريب، قبل التطرق إلى معالجة مسألة الحدود مع دول الجوار، وهي تدرك أن هذه المسألة لا تحل عن طريق استخدام العنف والقوة لذا انتهجت سياسة تركزت على مبدأ "حسن الجوار الإيجابي" مع الدول الأخرى فقد عقدت معها الاتفاقيات التالية: - المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين البلدين والموقعة بالرباط في 15جوان 1972 والمصادق عليها في 17 ماي 1973.

- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود الجزائرية وجمهورية مالي، الموقعة في 08 ماي1983 والمصادق عليها في 28 ماي 1983.

[‡‡‡‡‡‡‡]- محمد بجاوي، **الجزائر والأحداث الدولية**، في: مجلة صادرة من وزارة الشؤون الخارجية، 198، العدد 02، في:

http//www.mae.dz

[§§§§§§§]- سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 29.

[*********]- محمد المختار الزروقي ، **دراسة السياسة الخارجية**، القاهرة (مكتبة الأنجلو المصرية)، 2005 ، ص 96.

- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر والنيجر الموقعة بالجزائر في 05جانفي 1983 والمصادق عليها في ماي 28 ماي 1983.

- الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر وتونس الموقعة بالجزائر في 03سبتمبر 1983 والمصادق عليها في 18 فيفري 1984.

الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على الحدود بين الجزائر وموريتانيا الموقعة بالجزائر في 13 ديسمبر 1983 والمصادق عليها في 18 فيفري 1984.

لذلك ظلت الجزائر متمسكة بمبدأ ضبط الحدود وفق الحدود الموروثة عن الاستعمار وهو الذي يمثل استمرارا لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في الحفاظ على هذه الحدود ضمانة أكبر لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي وتفادي أسباب النزاع حولها.

4- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نصت العديد من مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول باعتبار أن المبدأ المصاحب والمكمل لسيادة الدولة هو مبدأ عدم التدخل، والجزائر من الدول الملتزمة والداعمة لهذه المبادئ ، إذ ترى أن التقيد بهذا المبدأ يفرض احترام متبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها لأن الإخلال بذلك يؤدي إلى نزاعات لا تنتهي.[†††††††††]

لكن بالرغم من سعي الجزائر للحفاظ على موقفها والاستمرار في تبني مبدأ عدم التدخل، فقد أصبح الموضوع أكبر من أن تتحكم فيه في ظل التحولات الدولية المتسارعة، حيث أن القانون الدولي في ظل النظام العالمي الجديد أصبح إحدى أدوات اختراق الخصوصيات المحلية للدول والوسيلة المثلى للحد من السيادة، وفي ذلك كتب **"براين أوكارت"** تحت عنوان **"تألم السيادة"** ما يلي: إن الكثير من التطورات في عصرنا أصبحت تتحدى مصداقية مبدأ سيادة الدولة، ونحن نعيش اليوم مرحلة نمو الاعتماد المتبادل الشامل، ذلك أن الاهتمام بألأم الإنسانية وبحقوق الإنسان كان عادة ما يتوقف في الماضي عند الحدود.[‡‡‡‡‡‡‡‡]

[†††††††††]- مصطفى بوطوره، **"البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية" https://cutt.us/4Uv0y موقع الكتروني تم الاطلاع عليه في : 2021/03/10.**

[‡‡‡‡‡‡‡‡]-محمد نور فرحات، **الإرهاب وحقوق الإنسان**، 01-03-2021، في:

5- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على أساسين وهما: **دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات بين الدول على أساس المساواة والمصلحة التبادلية**، وأهم محاور هذا التعاون بالنسبة للجزائر هي محور المغرب العربي والمحور الإسلامي، والمحور الإفريقي، والمحور المتوسطي، ومحور العالم الثالث.

في هذا الصدد يعتبر تعاون الجزائر مع تونس من أبرز مظاهر التعاون حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية وأثمرت هذه الجهود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، وفي الميدان التجاري والمالي تم إنجاز أهم مشروع وهو إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإنهاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في الاتجاهين.[§§§§§§§§§]

المحور الثاني: البعد الاقتصادي كأحد متغيرات السياسة الخارجية الجزائرية.

لم يعد عالم الدبلوماسية مقصورا على العلاقات السياسية بين الدول، وبهذا لم يعد التحرك الخارجي لأجل الحيلولة دون نشوب الحروب أو لأجل إدارة الأزمات أو النزاعات الحدودية والإقليمية والدولية، وإنما أضحى متصلا بأبعاد أخرى تتداخل مع البعد السياسي تؤثر فيه وتتأثر به.

ولما باتت قوة الدول تقاس بقوة اقتصادها دعت الضرورة إلى الاهتمام بالمستوى الاقتصادي للدولة، واحتدام التنافس الاقتصادي بين الدول ثم بين الدول والمؤسسات، كان لزاما أن تتدخل الدبلوماسية حتى لا يتحول التنافس إلى صراع وقد يتطور إلى حروب دامية، فالحروب لم يكن سببها الرئيس سياسيا في الغالب، بل حول موارد طبيعية.[**********] .

إن اتساع وتنوع المجتمع الدولي المعاصر أدخل اعتبارات جديدة على عالم العلاقات الدولية وبالتالي على الدبلوماسية المتفرعة عنه، فلم يعد يعتمد على العلاقات والتفاعلات بين الدول

---

http//www.AQ-ACADEMYORG/DOCD/ALEHAB052015.PDF

§§§§§§§§§ - بلقاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، رسالة ماجيستر في القانون الجنائي الدولي، الجزائر 2004،ص 55-56.

********** - نبيلة بن يوسف" **الدبلوماسية الاقتصادية أولوية في أجندة وزارة الخارجية الجزائرية : مهام وتحديات جديدة" https://cutt.us/egVJs** موقع الكتروني تم الاطلع عليه يوم: 2021/03/16.

وحدها، وإنما أضحت المنظمات الإقليمية والدولية هي الأخرى شريكا أساسيا، فتنوعت مسارات التفاعل الدبلوماسي بين الفاعلين في العلاقات الدولية تباعا، وتوّسعت حدود المشاركة الدبلوماسية وتفرّعت الأبعاد في بدايات القرن الجديد.

لقد أصبح للبعد الاقتصادي دور معتبر في إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ودخل الاقتصاد من الباب الواسع في أجندة أولويات وزارات الشؤون الخارجية، وبما أن النظام الدولي يفرض على العالم مزجا بين الاهتمام السياسي والاقتصادي، أصبح من الضروري على الجزائر تحيّن أجندة عملها، مع إقحام كل ما من شأنه جلب الإضافة للاقتصاد سواء تعلق الأمر باستمالة المتعاملين الداخلين أو جلب المستثمرين الأجانب، وهنا يبرز الدور المنوط بالدبلوماسية الجزائرية المطالبة بتكثيف نشاطها ومهامها من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية.

بما القوة تستند على المعيار الاقتصادي، وبما أن في مقدمة تحقيق الأمن البشري تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يشمل الأمن الغذائي والصحي والاجتماعي، فإنه لابد من التطلع للتنمية الاقتصادية من اجل تحقيق أمن اقتصادي مستدام وذلك من خلال استراتيجيات عديدة، عبر اعتماد الجهاز الدبلوماسي على إحداها في إطار التنافس الاقتصادي الدولي والإقليمي.

الجزائر وتماشيا مع التحولات الاقتصادية الكبرى التي صارت مفروضة بسبب تغيّر نمط الاقتصاد العالمي وتطور التكنولوجيا، لا يمكن لها المواصلة في الاتكال على تصدير مورد يخضع لكل تقلبات السوق، بل الأخذ بزمام الأمور لدخول أسواق جديدة أولا، وأيضا جلب الاستثمار الأجنبي وتلك مهمة الدبلوماسية الجزائرية وممثلياتها عبر العالم .[††††††††††]

عمدت وزارة الخارجية الجزائرية منذ شهر فيفري 2021 إلى المبادرة في تدعيم المجال الاقتصادي بشدة وجدية مؤكدة على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية و متخذة لذلك تدابير عديدة تحقيقا للمساعي الآتية:

[††††††††††]- فاطمة شمنتل، "**الدبلوماسية الاقتصادية .. اللبنة الداعمة للتنوع**"، جريدة الجمهورية https://cutt.us/DD3mc موقع الكتروني تم الاطلاع عليه في: 2021/03/01.

- استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات ومن خلالها استحداث وظائف في الجزائر لامتصاص البطالة، والاستقطاب لا يقتصر على الأجنبي بل حتى للجزائريين المقيمين في الخارج للاستثمار في بلادهم.

- البحث عن أسواق للمنتوج الجزائري والتعريف به، فعلى ممثلي السلك الدبلوماسي في الخارج معرفة المنتوجات الجزائرية وكيفيات الترويج لها حتى يتمكنوا من استقطاب المستثمرين أجانب كانوا أم جزائريين. وبهذا تصبح من مهمات وزارة الخارجية على المستوى الإدارة المركزية أو على مستوى السفارات والقنصليات الترويج للمصالح الاقتصادية، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا من خلال عملية التنسيق المحكم مع وزارات أخرى.

- مزيد من الترويج للتعلم والتكوين في الجزائر خاصة بالنسبة للأفارقة من خلال برامج المنح الدراسية وإن كانت مفتوحة لهم منذ زمن من الباب الواسع، لمنها تعتبر بالنسبة لهم منطقة عبور نحو أوربا.

ومهما كان اهتمام الاستثمار الأجنبي سواء تعلق باستكشاف الثروة الطبيعية أو البحث عن أسواق أو البحث عن كفاءة فلابد من وضع الحوافز أمامه سعيا لاستدراجه و كسبه ،و هذه الحوافز هي الترسانة القانونية و تنظيف بيئة الأعمال.

المحور الثالث: آليات وزارة الخارجية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

كشفت وزارة الخارجية على لسان وزيرها صبري بوقادوم في 25 فيفري 2021 عن هيكل جديد لوزارته عبر استحداث شبكة الدبلوماسية الاقتصادية وبوابة للتعريف بالمنتوجات الجزائرية وتعديلات على النظام المصرفي بغرض خلق اقتصاد جزائري قوي مندمج في الاقتصاد العالمي.[‡‡‡‡‡‡‡‡‡]

وتندرج هذه الخطة تندرج في إطار تفعيل توصيات الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي المنعقدة في شهر أوت سنة 2020 والتي خلصت إلى ضرورة السعي لبناء اقتصاد وطني متنوع يقوي أمننا الغذائي ويحصن الأمة من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وتم بعد ذلك في

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡]- **" الدبلوماسية الاقتصادية و دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين"** موقع وزارة الخارجية http://www.mae.gov.dz/Diplomatie-Economique-AR.aspx. موقع الكتروني تم الاطلاع عليه في: 2021/03/03

أكتوبر 2020 إنشاء مجموعة عمل أسفرت عن جملة من المقترحات التي تم اعتمادها من طرف وزارة الخارجية والتي تضمنت:[§§§§§§§§§§]

– إنشاء مكتب إعلامي بوزارة الشؤون الخارجية يتكفل باستقبال المتعاملين والمصدرين الجزائريين لتسهيل عملياتهم وتزويدهم بالمعلومات المفيدة.

– تعزيز مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية كهيكل مركزي ومحوري للدبلوماسية الاقتصادية.

– إنشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية حول العالم.

– إنشاء بوابة للدبلوماسية الاقتصادية على موقع الوزارة.

– العمل على إطلاق برنامج تكوين خاص حول الدبلوماسية الاقتصادية لفائدة الدبلوماسيين المعنيين بالحركة السنوية، وسيتم تمديده في المستقبل ليشمل جميع الدبلوماسيين بالوزارة.[**********]

– دعوة رؤساء الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج لمضاعفة مجهوداتهم وإعداد تقارير دورية حول الإجراءات المتخذة في بلدان الاعتماد قصد الترويج للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

– تطوير الشبكة المصرفية وخاصة إنشاء فروع في أوروبا وإفريقيا لدعم المتعاملين الاقتصاديين.

– زيادة العروض الخاصة بالشحن الجوي والبحري والنقل البري في منطقة الساحل والصحراء وغرب إفريقيا.

– فتح نقاط حدودية جديدة مع جيراننا لتطوير التجارة البينية.

[§§§§§§§§§§] - جلال مناد، **"الجزائر تتوغّل عبر الدبلوماسية الاقتصادية والخارجية تستنفر السفراء"** https://cutt.us/RsPXn موقع الكتروني تم الاطلاع عليه يوم: 2021/03/01.

[**********] - **سميرة عبد المؤمن**، **'بوقدوم يعلن عن تدابير لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية'** ، أخبار الجزائر https://cutt.us/Ulsl6 موقع الكتروني تم الاطلاع عليه يوم: 2021/02/28.

– تنظيم معارض للإنتاج الوطني بصفة دورية في دول المنطقة.

– تنظيم أيام إعلامية خاصة في أوروبا وآسيا وأمريكا حول إمكانيات السوق الجزائرية وفرص الاستثمار؛

– تنظيم بعثات تجارية إلى الأسواق المستهدفة للرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز مداخيلنا بالعملة الصعبة.

وتهدف هذه التدابير في الأساس إلى:

أولا، العمل بتكامل وتنسيق مع هيئات ومؤسسات الدولة المكلفة بجميع الجوانب (سواء المالية، التجارية، النقل، اللوجستية، التشريع إلى غيرها) للمساهمة في تحقيق الأهداف المسطرة.

ثانيا، الإصغاء والبقاء في خدمة متعاملينا الاقتصاديين في مجال توفير المعلومات والدعم والمرافقة في كل ما يتعلق بالجوانب الخارجية لمساعيهم.

الخاتمة:

في الختام، نؤكد انه لا يمكن لوزارة الخارجية وحدها أخذ زمام المبادرة لتحقيق هذه الأهداف، فهي مبادرة معقدة وصعبة تحتاج لتضافر جهود وزارات وقطاعات أخرى على رأسها وزارة النقل، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الفلاحة والموارد المائية، وزارة الشغل، والتعليم العالي والبحث العلمي، كما أن هناك حاجة ملحة لنظام مصرفي مرن في ظل تنامي العولمة المالية وتطورات الصيرفة العالمية.

كما لابد من التدرج في تنفيذ هذه الإستراتيجية في التعاملات والمبادلات التجارية والاستثمارية الجزائرية من خلال البدء بدول الجوار الإقليمي لاسيما الإفريقي عوض التركيز على الأوروبي والأميركي والآسيوي، فالولوج إلى الأسواق الإقليمية أكثر نجاحا من دخول الأسواق العالمية لاسيما بالنسبة للدول النامية تعبيدا لطريق المنافسة في إطار الدبلوماسية الإقتصادية الإقليمية

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- الأقداحي هشام محمود ، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، (الإسكندرية مصر:مؤسسة شباب الجامعة)، 2012.

- التعيدي أحمد نوري ، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع)، 2009.

- الزروقي محمد المختار ، **دراسة السياسة الخارجية**، القاهرة (مكتبة الأنجلو المصرية)، 2005.

- سعودي كريم بلقاسم ، **مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسة الخارجية**، (جامعة الجزائر)، 1993.

2- المجلات:

- بوناب كمال، "مبدأ حسن الجوار الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية"، **الحوار المتمدن**، العدد 4865، 2015 .

- صدوق عمر ، تطبيق مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسات الخارجية الخارجية، في: أحمد طالب الإبراهيمي، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، 1989 .

3- الرسائل الجامعية:

- العايب سليم ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، 2010.

- بلقاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، رسالة ماجيستر في القانون الجنائي الدولي، الجزائر 2004.

4- المواقع الالكترونية:

- **" الدبلوماسية الاقتصادية و دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين"** موقع وزارة الخارجية . http://www.mae.gov.dz/Diplomatie-Economique-AR.aspx.

- بجاوي محمد ، **الجزائر والأحداث الدولية**، في: مجلة صادرة من وزارة الشؤون الخارجية، 198، العدد 02، في:

http//www.mae.dz

- بوطوره مصطفى ، **"البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية" https://cutt.us/4Uv0y .**

- بن يوسف نبيلة " **الدبلوماسية الاقتصادية أولوية في أجندة وزارة الخارجية الجزائرية : مهام وتحديات جديدة" https://cutt.us/egVJs** .

- فرحات محمد نور ، **الإرهاب وحقوق الإنسان**

http//www.AQ-ACADEMYORG/DOCD/ALEHAB052015.PDF

- شمنتل فاطمة ، "**الدبلوماسية الاقتصادية .. اللبنة الداعمة للتنوع**"، جريدة الجمهورية . https://cutt.us/DD3mc

- مناد جلال ، **"الجزائر تتوغّل عبر الدبلوماسية الاقتصادية والخارجية تستنفر السفراء"** . https://cutt.us/RsPXn

- عبد المؤمن **سميرة** ، **'بوقدوم يعلن عن تدابير لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية'**، أخبار الجزائر https://cutt.us/Ulsl6 .

سياسات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

Policies and guarantees attracting foreign direct investments in Algeria

د. أمينة سرير عبد الله.

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر .

a.serir-abdallah@ univ-boumerdes.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بتطوير التفاعلات السياسية بين الجزائر ودول المستثمرين الأجانب من خلال تناول التسهيلات التي وضعتها الجزائر لجذب الإستثمارات الأجنبية بدء بإدخال تعديلات على قوانينها الداخلية بما يتماشى مع قواعد اقتصاد السوق وتحسين مناخ الاستثمار، وتطوير البيئة الداخلية لمواكبة التطورات المتلاحقة للاقتصاد العالمي، عن طريق عرض المزيد من الإصلاحات الإدارية والهيكلية، وإدخال إصلاحات مؤسسية وتشريعية تشجيعا لزيادة فرص الاستثمار المحلي والأجنبي.

كلمات مفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر – السوق الداخلي – العوامل الخارجية – الإصلاحات الاقتصادية – التنمية الاقتصادية.

ABSTRACT:

This study aims to research the relationship of foreign direct investment to developing political interactions between Algeria and the countries of foreign investors by addressing the facilities set up by Algeria to attract foreign investments. Algeria has applied many reforms to its economy with the aim of improving the investment climate and developing the internal environment, by presenting more reforms. Administrative and structural reforms, and the introduction of institutional and legislative reforms to encourage more opportunities for local and foreign investment.

Keywords:

foreign direct investment - the internal market - external factors - economic reforms - economic development.

مقدمـة:

أدى التفاوت بين الدول النامية والدول المتقدمة إلى تعميق الاختلالات الهيكلية الاقتصادية على مستوى ميزان مدفوعات البلدان المتخلفة ومديونيتها الخارجية، ومختلف العمليات الاقتصادية المرتبطة بدفع العجلة التنموية، مما جعلها تتجه نحو مسار اقتصادي جديد يتلاءم ومتطلبات العولمة الاقتصادية التي تفرض على جميع بلدان العالم بناء قاعدة اقتصادية تسمح لها باكتساب مكانة تنافسية في السوق العالمية، وبذلك أصبح التوجه نحو

الاستثمار الأجنبي ضرورة لجلب مداخيل جديدة للدول النامية، وكذلك لضمان مصالح الدول المتقدمة، ومنه أصبح التنافس قائما على تحديات عديدة، حيث بدأت الجزائر تضع استراتيجيات تنموية في اطار حوكمة سياساتها الاستثمارية وتحقيق علاقات اقتصادية خارجية بهدف الالتحاق بموكب التنافس الدولي الرامي إلى تحفيز الاستثمارات من خلال مجموعة من الإجراءات والضمانات القانونية وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وفق ما تمليه الضغوطات الخارجية. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر الضمانات القانونية على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع البحث في ارتباط سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعايير دولية تفرض على الدولة وضع قوانين تضمن حقوق لكل من مصدر التمويل والمستفيد منه.

المنهج المتبع:

تبعا لطبيعة البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لرصد معطيات وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واعتمادا على الاقتراب القانوني تطرقنا إلى مختلف القوانين والإجراءات التي وضعتها الدولة ضمن سياساتها لتحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

تقسيمات الدراسة: في إطار الإجابة على الإشكالية قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر: مدخل معرفي

ثانيا: قوانين ضمانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

ثالثا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: واقع وتحديات

أولا- الاستثمار الأجنبي: مدخل معرفي:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل

بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويعتبر مباشرا إذا كانت مشاركة المستثمر الأجنبي أكبر أو تساوي 10%"[††††††††††].

ويشير مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى "تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل من الاستثمارات في مشروع معيّن، وقيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة "[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡].

وقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار، وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية[§§§§§§§§§§]:

- البحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض التكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.
- البحث عن الأسواق : يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الامريكية.
- البحث عن أصول استراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

[††††††††††] - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص251.

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] - يحي سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، عمان : اثراء للنشر والتوزيع، 2015، ص75.

[§§§§§§§§§§] - عيسى محمد الغزالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا"، على الموقع الالكتروني: http://www.arab-api.org التصفح (15-02-2019 على 17سا و15د)

وقد تزايدت أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ التسعينات باعتباره أهم الوسائل التمويلية الدولية المتاحة للأسباب التالية[**********]:

- نتيجة لأزمة المديونية لعام 1982، وما ترتب عنها من امتناع الدول المدينة من تسديد ديونها بداية من المكسيك الأمر الذي أدى بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول العاجزة عوض منحها قروض إضافية .
- حدوث تغييرات في النظرة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تدخلا في الاقتصاد الوطني إلى تشجيعها كوسيلة لسد فجوة الادخار - الاستثمار وعوائد أخرى مصاحبة لها مثل التكنولوجيا ، المهارات الإدارية...الخ.
- قيام العديد من الدول النامية بإصلاحات اقتصادية وتعديلات هيكلية في اقتصادها، لاحلال اقتصاد السوق وفتح أسواقها على العالم، مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية داخل أراضيها.
- ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي تبعا للدور الذي تتوقع الدول النامية أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال[††††††††††]:

1- تحقيق منافع ومزايا تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال رفع الطاقة الإنتاجية، وخلق مناصب شغل مما يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي الارتفاع بمستويات المعيشة، وخلق بيئة اجتماعية وثقافية مناسبة للتنمية الشاملة.

2- تخفيض عمليات اللجوء إلى المساعدات الدولية والقروض وما تحمله من أعباء للدولة المدينة من خدمات الدين والالتزام بالشروط المفروضة عليها.

[**********] -غريب بولرباح، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر" ، مجلة الباحث، عدد10، 2012، ص100.

[††††††††††] - لبيبة جوامع، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية2000-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص26.

3- يمثل وسيلة امداد الدول المضيفة، وخاصة النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والمحدود، وتشمل هذه الأصول رأس المال التكنولوجي، المهارات الإدارية(مؤهلات التسيير والتنظيم).

وهناك ثلاث عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات، والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت بها هذه الدول لتشجيع وتسهيل الاستثمار، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة، ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار في إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، وتيسير الأعمال[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡]، ومن مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة السيطرة على الاقتصاد المحلي للدولة المضيفة، وكذلك التدخل في القرارات الاقتصادية والسياسية لحكومة الدولة المضيفة بسبب ما تتمتع به الشركات الأجنبية من سلطات قوية تجعلها تتحكم في توجهات الدول.

ثانيا- قوانين وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

عرفت الفترة السابقة لسنة 1990 صدور أربعة قوانين أساسية مكرسة لتنظيم النشاط الاستثماري في الجزائر بشقيه الوطني والأجنبي:

-القانون رقم 63- 277 المتعلق بالاستثمارات : الصادر في 1963/07/26 والذي قدم مجموعة من الضمانات والحوافز للمستثمرين، حيث جاء في المادة الثانية من هذا القانون: "تطبق الضمانات والامتيازات المذكورة في هذا القانون على مستثمري رؤوس الأموال الأجنبية مهما كان أصلها"، وفي المادة الخامسة: "التساوي أمام القانون خاصة في اجراءاته الجبائية معترف به لكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب"[§§§§§§§§§§§§].

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] - عيسى محمد الغزالي، المرجع السابق.

[§§§§§§§§§§§§] - المادة (02) و المادة (05) من القانون رقم63-277، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بتاريخ 02-08-1963، ص277.

-الأمر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمار: ألغى هذا الأمر القانون السابق، ووضع مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها النشاط الاستثماري في الجزائر نلخصها فيما يلي[**********]:

1-للدولة والهيئات التابعة لها الأولوية في انشاء المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، مع إمكانية مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي في هذه الاستثمارات وفقا لما تحدده الدولة.

2-حدد مجال مساهمة القطاع الخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، في القطاعين السياحي والصناعي بشرط الحصول على ترخيص مسبق من طرف:

* وزير المالية والخطة بالاشتراك مع الوزارات المعنية.

* أخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات أو محافظ الولاية، بالاتفاق مع وزير المالية والخطة والوزارة المعنية.

3-أولوية الرأسمال الوطني على غيره عندما تتساوى الشروط الفنية لانجاز المشاريع، التي تستدعي فيها الدولة رؤوس الأموال الخاصة.

4-خصت الاستثمارات الأجنبية عند الترخيص لها بشروط إضافية غير مطلوبة من نظيرتها الوطنية وهي:

* فتح أسواق خارجية للتصدير.

*أهمية القيمة المضافة التي يخلقها المشروع في الجزائر.

* درجة استخدام المواد الأولية المحلية.

*مدى تغطية الاستثمار بأموال المشروع الخاصة.

-القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد: يختص بتنظيم النشاط الاستثماري – خارج قطاع المحروقات – للأجانب في الجزائر، وهو ما يمكن تسميته بقانون الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج المحروقات، والذي ينحصر مجال تطبيقه من خلال المادتين الأولى والثانية منه على الشركات المختلطة بين طرف أو عدة أطراف عمومية جزائرية ،

[**********] - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص156.

وطرف أو عدة أطراف أجنبية ، وهذا يمثل أحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المسمى بالاستثمار الأجنبي المشترك ، ومن خلال المواد التي احتواها يمكن استنتاج النقاط التالية[†††††††††††]:

1-بخصوص التأسيس: يتم الاستثمار الأجنبي المشترك بتوقيع الطرفين (الجزائري والأجنبي) بروتوكول اتفاق ثم الموافقة عليه بموجب قرار وزاري مشترك طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم 82-13.

2-تسيير المشروع الاستثماري: منعت المادة 22 من القانون رقم 82-13 تجاوز حصة الطرف الأجنبي نسبة 49% ضمن رأسمال المشروع المشترك، مما يعطي الأغلبية للطرف الجزائري بنسبة 51%، ويضمن لهذا الأخير السيطرة على المشروع، وكرست هذه السيطرة من خلال المادة 13[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] التي نصت على احتفاظ الطرف الجزائري بحق توجيه ومراقبة نشاط الاستثمار موضوع الشراكة الأجنبية، بالإضافة إلى ترأس مجلس إدارة المشروع المدير العام الذي يمثل الطرف الجزائري.

3-مدة الاستثمار: حددت المدة القصوى للاستثمارات موضوع هذا القانون بخمسة عشر سنة قابلة للتمديد عند الضرورة عن طريق بروتوكول اتفاق إضافي يتطلب الموافقة عليه بموجب قرار وزاري مشترك.

4-حل النزاعات: ترفع الخلافات التي تنشأ بين الطرفين الشريكين في المشروع (الجزائري والأجنبي) إلى المحاكم الجزائرية طبقا للقانون الجزائري، مما يغلق الباب أمام التحكيم الدولي بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

5-الامتيازات: تضمن هذا القانون امتيازات جبائية مؤقتة لا تتجاوز خمس سنوات، منها ما يخفف من أعباء إقامة (التأسيس) المشروع الاستثماري، ومنها ما يخفض من تكاليف الاستغلال، ومنا ما يخفض من الضرائب على الأرباح الصناعية ، وهذه الامتيازات هي غير محفزة للطرف الأجنبي لسببين هما:

[†††††††††††] - عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص 159-160.

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] - المادة 13من القانون 82-13 المؤرخ في 28-08-1982، الجريدة الرسمية، العدد35، الصادر يوم 31-08-1982.

*ضعف الأهمية النسبية للامتيازات الممنوحة المتعلقة بتخفيف أعباء التأسيس وتكاليف الاستغلال.

*عدم تعرض هذا القانون صراحة لامكانية تحويل أرباح الطرف الأجنبي، وبالتالي يلزم هذا الأخير ضمنيا بإعادة استثمار أرباحه، وهو أمر لا يوافق رغبة المستثمر

6-التأميم: أشارت المادة 48 من نفس القانون إلى إمكانية تأميم المشروع بدعوى المصلحة العامة دون تحديد دقيق لهذه المصلحة وطبيعتها، الأمر الذي لا يريح الطرف الأجنبي، ولا يطمئنه على استثماراته[§§§§§§§§§§§§§].

نلاحظ أنّ القانون السابق لا يشجع المستثمر الأجنبي ولا يعطيه ضمانات قانونية كافية للاستثمار، ولهذا تم تعديله وتعويضه بالقانون رقم 86-13 والذي تضمن جملة من التعديلات منها:

-ازالة بعض العراقيل والالتزامات الواردة في المواد 06 و07 من القانون 82-13.

- الغاء حق توجيه ومراقبة نشاط الاستثمار المشترك للطرف الجزائري.
- النص صراحة على حق المستثمر الأجنبي في تحويل الأرباح للخارج.

-الاستثمار الأجنبي المباشر في المرسوم التشريعي رقم 93-12[**********]: بموجب صدور هذا المرسوم أصبحت الإستثمار في الجزائر خاضع لقانون واحد بمعنى الغاء القوانين السابقة، وتميّز بما يلي:

1- إمكانية تملك المستثمر الأجنبي (100%) لاستثماره.

2- ضمان تحويل رأسمال المستثمر الأجنبي والعوائد الناجمة عنه.

3- عدم التمييز بين الجزائريين والأجانب المستثمرين من حيث الحقوق والالتزامات.

4- التخفيف من الأعباء الجبائية وشبه الجبائية ذات الصلة بالمشروع الاستثماري (تخفيض تكلفة الاستثمارات)، وكذلك التقليل من أعباء الاستغلال وتعظيم الأرباح.

5-إمكانية لجوء المستثمر الأجنبي للتحكيم الدولي بموجب المادة 41 من هذا المرسوم.

[§§§§§§§§§§§§§] - عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص 161.

[**********] - المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادر 10-10-1993، ص3.

-الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار: أضاف هذا الأمر تحفيزات مهمة للمستثمر الأجنبي خاصة فيما يخص:

* فتح مجال الاستثمار في كافة الأنشطة بما فيها التي كانت حكر على الدولة فقط،

*تكفل الدولة (كليا أو جزئيا) بمصاريف المنشآت الاستثمارية،

*مضاعفة فترة الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني من خمس إلى عشر سنوات.

*تبسيط إجراءات التصريح بالاستثمار، حيث استبدل الشباك المركزي الوحيد للوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات بالشباك اللامركزي الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي لها تمثيل على المستوى المحلي.

*تقليص فترة قبول أو رفض طلب الاستفادة من المزايا الممنوحة للمستثمرين من 60 يوما إلى 30 يوما، كما أصبحت قرارات الهيئة قابلة للطعن القضائي، وقد عدلت هذه الفترة بموجب صدور الأمر رقم 06-08 [†††††††††††††] إلى:[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡]

1- ثلاثة أيام بالنسبة للمزايا الخاصة بإنجاز الاستثمار.

2- خمسة عشر يوما بالنسبة للمزايا الخاصة بالاستغلال.

وبهذا نلاحظ أنّ سياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قد تطوّرت في مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي و التحوّل نحو اقتصاد السوق خاصة إذا نظرنا إلى التسهيلات المقدمة إلى المستثمر الأجنبي على جميع المستويات الضريبية والجمركية والبيروقراطية ويظهر ذلك من خلال المادة 43 و 64 من دستور 2016 المتضمنة حماية المستثمر الأجنبي باعطاء حرية الاستثمار والحق في الملكية الخاصة.

فيما يخص الاتفاقيات الدولية، قامت الجزائر بالتوقيع على عدة اتفاقيات نجد منها[§§§§§§§§§§§§§]:

[†††††††††††††] - أنظر :الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15-07-2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادر يوم 19-07-2006.

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] - عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص 167.

[§§§§§§§§§§§§§] - لبيبة جوامع، المرجع السابق، ص331.

- معاهدة الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية، التي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1985.

- معاهدة تنظيم المنازعات المتعلقة بالاستثمارات، بانشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدولة المضيفة ومواطني الدولة الأصل(CIRDI)، وقد انضمت الجزائر إلى هذا المركز في 22مارس1996.

- اتفاقية الإتحاد المغربي لإنشاء مركز مغاربي للتحكيم في 27 جوان1994.

- المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في21 جانفي1995 تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

- اتفاقية بلجيكا المؤرخة في 13أفريل1988 المتعلقة بإنشاء نظام عام حول الخيارات التجارية بين البلدان النامية.

- اتفاقية انشاء اتحاد المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية مع دول المغرب العربي في 13جوان1992.

- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية في 7أكتوبر 1995.

- اتفاقية انشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات في 23أفريل1996.

ترفع هذه الاتفاقيات من نسبة الضمان للمستثمر الأجنبي، لأن نصوصها ستكون لها الأولوية في الأنظمة المطبقة على المستثمر وضمان حمايته، والجزائر من الدول الملتزمة دوليا بحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية مع دول أجنبية أبرزها:

أ-الاتفاقية الدولية الثنائية بين الجزائر وأمريكا في مجال الاستثمار: بتاريخ22 جوان1990 في واشنطن، تقوم بموجبها مؤسسات الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار (O.P.I.C) بضمان تأمين أو إعادة تأمين الاستثمارات الأمريكية في الجزائر.

ب- الاتفاقية الجزائرية الفرنسية: موقعة بالجزائر في 13 فيفري 1993، نصت على مراقبة الشخص المعنوي (الشركة المستثمرة) من طرف مواطن أحد الطرفين المتعاقدين (شخص طبيعي يحمل جنسية أحد الدول المتعاقدة).

ت- تطرقت الاتقافيات (مع بلجيكا، إيطاليا، روماني، واسبانيا) إلى توفير المعاملة العادلة، وتوفير الحماية وتأمين الاستثمارات، ولا تتخذ تدابير نزع الملكية أو التأميم إلا لدوافع المنفعة العامة ولا تكون ذات طبيعة تمييزية، واذا حدثت يجب أن ترفق بدفع تعويض مناسب بعملة قابلة للتحويل مساوي للقيمة الحقيقية للاستثمار[**********].

ثالثا- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: واقع وتحديات:

أوضحت ندوة الامم المتحدة للتجارة والاستثمار في تقريرها لسنة 2018 حول الاستثمار في العالم أنّ تنويع الاستثمار الاجنبي المباشر سنة 2017 في الجزائر قد تعزز بفضل الاستثمارات التي قامت بها مجموعة الاتصالات الصينية هواوي والجنوب كورية سامسونغ التي فتحت مصنعها الاول في تركيب الهواتف النقالة في البلاد. وأوضح التقرير أنه اذا كانت الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر في سنة 2017 قد عرفت تراجعا بنسبة 26 % مقارنة ب1.63 مليار دولار في سنة 2016 فإنها الاستثمار بالمقابل مرشحة للارتفاع بمناسبة المراجعة المقبلة للقانون حول المحروقات. والتي من شانها أن ترفع بشكل ملموس المساهمة الاجنبية في القطاع النفطي للبلاد في المستقبل مشيرة الى أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات في قطاع النفط و الغاز. كما أكدت ذات المعطيات ان تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخارجية في الجزائر قد انخفضت الى (-4 مليون دولار) مقابل 46 مليون دولار في سنة 2016 ، وأن الارتفاع الكبير للاستثمارات الاجنبية

[**********] - لبيبة جوامع، المرجع السابق، ص334.

المباشرة في سنة 2016 قد جاء على اثر تدفقات سلبية سجلت في 2015 بـ(-548 مليون دولار).
2016[†††††††††††††††].

شكل رقم (01) يوضح: ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2018(الوحدة بالمليار دولار)

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية، المرجع السابق.

يتضح من خلال الشكل السابق وحسب نفس المصدر ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2018، حيث مثلت 2.3 بالمائة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وبلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للداخل 30.6مليار دولار مقابل 29.09مليار دولار نهاية سنة 2017، وذلك بعد توفير الشروط اللازمة لجذب المستثمر الأجنبي، مقارنة مع دول مغاربية أخرى كالمغرب وتونس لكن المشكلة لا تكمن في الظروف المهيئة من طرف الدولة بل في تطبيق الميكانيزمات والآليات والتي تظهر في العمليات التالية:

1 – بدء النشاط التجاري:

تشمل مجموعة المؤشرات الخاصة ببند "بدء النشاط التجاري" جميع الإجراءات المطلوبة من الدول العمل على تحسينها حتى يتسنى لرجال الأعمال البدء في ممارسة نشاطهم التجاري في أسرع وقت ممكن، تتضمن الإجراءات الحصول على كافة التراخيص والتصاريح اللازمة لاستكمال جميع المتطلبات والاشعارات بما في ذلك الوقت والتكلفة وطبيعة الشركة وعدد العاملين، وكذلك رأس المال المطلوب.

[†††††††††††††††] - " الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الجزائر استقطبت 1.2 مليار دولار في سنة 2017" ، وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع الالكتروني http://www.aps.dz/ar/economie/57502-1-2-2017 : (الاطلاع بتاريخ: 2019/02/29 – 14سا و45)

وقد حققت الجزائر كغيرها من الدول العربية قفزة نوعية في هذا المجال نتيجة للجهود التي بذلتها من أجل تحسين وتسهيل اجراءات بدء مزاولة النشاط التجاري، بهدف العمل على جذب واستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب منذ عام 2005 سعت هذه الدول إلى تسهيل إجراءات استخراج التراخيص[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡].

الملاحظ أنّ الجزائر تتقدم على العديد من الدول العربية فيما يخص مؤشرات البدء في مشاريع الاستثمار، ولكن هذا لم يسمح بتحسن كبير في هذه المؤشرات بل بقيت ثابتة فيما يخص المدة الزمنية اللازمة لبدء المشروع والمقدرة بخمسة وعشرون يوما (25) وكذلك عدد الإجراءات السبعة، أو تحسنت بشكل صغير كما هو الحال بالنسبة للتكلفة من متوسط الدخل القومي للفرد التي انتقلت من 13.4 بالمائة إلى 19.9 بالمائة ، وأيضا الحد الأدنى المدفوع من رأس المال من متوسط الدخل القومي للفرد والذي قدر في 2007 بـ 46 بالمائة ليتحوّل إلى 34.4 بالمائة في عام 2011، ولكن مع ذلك بقي ترتيب هذا المؤشر على المستوى العالمي في تدني و هذا بتراجعه من المرتبة 120 عام 2007 إلى المرتبة 150 في عام 2011.

2 – تسجيل الملكية:

يعتبر تسهيل إجراءات نقل سند الملكية من البائع إلى المشتري من المميزات التي يهتم بها المستثمر الأجنبي بالدرجة الأولى، حيث يفيد سند الملكية العقار التجاري في تمكين مالكه من استخدامه لدى البنوك إذا احتاج المستثمر إلى توسيع نطاق أعماله، وتقديمه كسند ضمان لأخذ قرض جديد، يشمل تسجيل الملكية ثلاث مؤشرات فرعية وهي[§§§§§§§§§§§§§§§]:

- ✓ عدد الإجراءات الضرورية لنقل الملكية.
- ✓ الوقت بالأيام اللازمة لتغطية إجراءات نقل الملكية.
- ✓ التكلفة من قيمة العقار، وتشمل الرسوم وضرائب نقل الملكية وأي مبالغ تدفع للتوثيق.

[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡] - محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2007، ص 12.

[§§§§§§§§§§§§§§§] - المرجع نفسه، ص 15.

ويعتمد البنك الدولي عند تقدير هذا المؤشر على عدد من الفرضيات الأساسية التي تنطبق عليها شروط نقل الملكية:

- يجب أن تكون الشركة ذات مسؤولية محدودة وتزاول نشاطها التجاري.
- أن تكون الشركة مملوكة بشكل كامل من طرف القطاع الخاص ويعمل فيها خمسين موظف على الأقل .
- يجب أن تصل قيمة العقار إلى ما يعادل 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
- أن تكون الشركة مملوكة بالكامل للبائع قبل نقله للمشتري وفي منطقة تجارية بمساحة محددة، ولا توجد به مصادر للمياه الطبيعية أو الأشجار أو محمية طبيعية أو آثار تاريخية.

وقد حققت الجزائر تقدما ملموسا في إجراءات تسجيل الملكية بتقليل التكلفة، وجعلها أكثر سهولة من خلال:

-تخفيض رسوم كاتب العدل بنسبة 0.39 في المائة من قيمة العقار.

-الغاء ضريبة أرباح راس المال.

وعلى الرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر في مرتبة متدينة على المستوى العالمي فيما يخص تسجيل الملكية حيث تراوح ترتيبها خلال عامي 2007 و2011 ما بين المرتبة 152 إلى المرتبة 165.

3 – حماية المستثمرين:

يركز مؤشر حماية المستثمرين على الوسائل المتبعة من أجل حماية الأقلية المساهمة في أصول الشركات من مجلس الإدارة، بعدم إساءة استخدام نفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية لهم تقاس قيمة هذا المؤشر بناءا على استقصاء يشمل محامين من مؤسسات قطاع الأعمال وشركات الوساطة في الأوراق المالية، مع الأخذ في عين الاعتبار القوانين المنظمة لتداول الأوراق

المالية والشركات، إضافة إلى قانون الإجراءات المدنية وقواعد المحكمة في تبيان الأدلة المقدمة لها، تتراوح قيمة المؤشر من 0 إلى 10، ويشمل ثلاث مؤشرات فرعية هي[**********]:

-مؤشر الإفصاح، الذي يقيس قدرة المساهمين على مقاضاة الديرين بسبب عدم تحمل المسؤولية والتربح الشخصي.

-مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ويقيس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين ومجلس الإدارة من حيث سوء الإدارة والأسلوب الذي ينتهجه مجلس الإدارة

-مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى.

نلاحظ أنّ الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا ومهما في حماية المستثمر الأجنبي مما جعلها كما هو مبيّن في الجدول السابق في المرتبة 74 عالميا في يتعلق بهذا المؤشر خاصة بعد الجهود التي قامت بها الدولة في مجال دولة القانون والإصلاحات المتعلقة بشفافية ونزاهة العمل القضائي مما جعل سهولة رفع المساهمين للدعاوى في حال تسجيل تجاوزات، وكذلك وجود تجاوزات لدى مجلس الإدارة في التسيير يمكن للمساهمين رفع دعوة قضائية على المديرين.

الخاتمة:

نستنتج من خلال الدراسة، أنّ الامتيازات الكثيرة التي وردت في قوانين الاستثمار الجزائري لم تكن كافية لجذب المستثمر الأجنبي بالشكل الذي يمّكن الإقتصاد الجزائري من الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية والخبرة الأجنبية، وكفاءة المستثمر الأجنبي، وخاصة من نقل التكنولوجيا لمختلف القطاعات، وذلك يعود إلى حد كبير إلى وجود ضغوطات خارجية على الدولة الجزائرية لزيادة الحوافز الاستثمارية والتوسع في التسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن هذا الأخير لا يخضع فقط إلى وجود ضمانات قانونية واعفاءات ضريبية وجمركية بل ينبغي تهيئة مناخ الاستثمار العام المتكون من توفير الاستقرار السياسي والأمني، وتجاوز العراقيل

[**********] - محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 17.

البيروقراطية التي تبقى الحاجز الدائم أمام المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تهيئة الثقافة المجتمعية المتلائمة مع ثقافة المستثمر الأجنبي.

المراجع:

- إسماعيل محمد، جمال قاسم حسن ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2007.
- سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، عمان : اثراء للنشر والتوزيع، 2015.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- القانون رقم63-277، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بتاريخ 02-08-1963.
- القانون 82-13 المؤرخ في 28-08-1982، الجريدة الرسمية، العدد35، الصادر يوم 31-08-1982.
- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادر 10-10-1993.
- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15-07-2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادر يوم 19-07-2006.
- بولرباح غريب ، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر" ، مجلة الباحث، عدد10، 2012.
- بعداش عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.
- جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية2000-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

- "الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الجزائر استقطبت 1.2 مليار دولار في سنة 2017"، وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع الالكتروني http://www.aps.dz/ar/economie/57502-1-2-2017
- عيسى محمد الغزالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا"، على الموقع الالكتروني: http://www.arab-api.org

تقييم الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر: التعامل مع تونس نموذجا

Assessment of the effectiveness of the Algerian economic diplomacy: dealings with Tunisia as model

د. درويش جمال

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

d.derouiche@univ-boumerdes.dz

د. سيدهم ليلى

جامعة الجزائر 3

sidhoumleila@univ-alger3.dz

ملخص:

تهدف هذه المداخلة الى تقييم مدى فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية للجزائر من خلال دراسة طبيعة التعاملات الاقتصادية الجزائرية مع دول الجوار، حيث وقع الاختيار على دولة تونس كنموذج للقياس وذلك نظرا للخصوصية التي تميز العلاقات بين الجزائر وتونس، وكذلك لوجود مشروع معبر حدودي كبير بين البلدين على مستوى ولاية الوادي الجزائرية ومحافظة توزر التونسية، حيث سيتم تقييم الجدوى الاقتصادية للمعبر الحدودي وهل اخذت الجزائر في الحسبان كل المؤشرات الاقتصادية التي تصب في مصلحتها.

كلمات مفتاحية:

الدبلوماسة الاقتصادية، الجزائر، تونس.

ABSTRACT:

This intervention aims to assess the effectiveness of the Algerian economic diplomacy in achieving the economic and commercial objectives of Algeria by studying the nature of the Algerian economic dealings with neighboring countries. The country of Tunisia was chosen as a model for measurement due to the specificity that characterizes the relations between Algeria and Tunisia, as well as the existence of a large border crossing project between the two countries at the level of the Algerian El-ouadi state and the Tunisian governorate of Tozeur, where the economic feasibility of the border crossing will be evaluated and did Algeria take into account all the economic indicators which is in its interest.

Keywords:

Economic diplomacy, Algeria, Tunisia.

مقدمة:

تسعى الجزائر إلى تطوير مناطقها الحدودية بطريقة تحقق التنمية المحلية والمستدامة للسكان المحليين وكذلك لسكان الجانب الآخر من الحدود، وهو ما يعتبر جزءا رئيسياً من النشاط الدبلوماسي في بعده الاقتصادي. حيث يعتبر تطوير المناطق الحدودية من أهم الآليات التي تساعد الدولة على فرض السيطرة الكاملة على حدودها وتمكنها من محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذلك مواجهة التهديدات الامنية المختلفة التي تنتج عادة عن غياب التنمية في المناطق الحدودية بما يساعد الجماعات الاجرامية على استغلال السكان المحليين للقيام بالأعمال غير الشرعية مقابل منحهم بعض الاموال. وقد أدركت الدولة الجزائرية أن تحويل المناطق الحدودية إلى مناطق تنموية يضمن لها على المدى الطويل مساعدة الجيش ومختلف القوات الامنية الاخرى على ضمان امن الحدود والأمن الوطني بصفة عامة، خاصة وأن انخراط معظم السكان المحليين في الأنشطة غير القانونية العابرة للحدود سببه الفقر الذي يعيشه سكان تلك المناطق.

ويندرج البرنامج الوطني لتنمية المناطق الحدودية ضمن السياق المؤسسي الجديد للدولة، والذي يتميز بوضع الخطة اللازمة لتحقيق ذلك من خلال موافقة السلطات العامة على الخطة الوطنية " لتهيئة المناطق" لآفاق عام 2030، والتي تتضمن في جزءها الخاص بتنمية المناطق الحدودية ثلاث محاور اساسية يتعلق المحور الأول منها بالإطار القانوني الخاص بالموافقة على الخطة الوطنية لإعداد الإقليم الملحق بهذا القانون لمدة عشرين عاما مع ضرورة الخضوع للتقييم الدوري والتحديث كل خمس سنوات ، والثاني يلزم جميع القطاعات الوزارية وكذلك المجموعات الإقليمية. والمؤسسات الوطنية والمحلية على احترام ضوابط وقواعد الخطة الوطنية لاعداد الاقليم والعمل معها في اعداد كافة مشاريعها وخططها ، والثالث يتعلق بنشرها وضمان وصولها الى كل الهيئات والاطراف المعنية بها من حيت التنفيذ او المشاركة او الاستفادة (مؤسسات الدولة المركزية، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

حيث ان هناك العديد من الدول التي اعتمدت على مقاربة التنمية المحلية للمناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الامنية اللاتماثلية على حدودها على غرار الولايات المتحدة الامريكية التي تطبق دبلوماسية اقتصادية متعددة الابعاد مع المكسيك. وكتجربة في التعاون

الدولي لتنمية المناطق الحدودية، وقعت الجزائر اتفاقية مع تونس بشأن التوأمة بين ولاية الوادى الجزائرية ومحافظة توزر التونسية. حيث تضمن مشروع التوأمة عدة برامج تنموية مشتركة تهدف إلى رفع مستوى التنمية المحلية في الولايتين. حيث نسعى من خلال هذه المداخلة الى تحليل الاستراتيجية الجزائرية في هذا المجال ومعرفة ايجابياتها وحدودها العملية، وهل ستنجح مقاربة تنمية المناطق الحدودية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر خاصة اونها تنظر للجهة الاخرى من الحدود على انها شريك في العملية التنموية، وذلك من خلال المحاور التالية:

- **المناطق الحدودية والدبلوماسية الاقتصادية: الوضع الاقتصادي والاجتماعي المحلي**

تعتبر الحدود رمز لسيادة الدول، ومصدر للتوترات الدبلوماسية المرتبطة بالهوية والجغرافيا والثقافة والاعراق، ومصادر الثروة، والحدود بقدر ما هي مكان للعبور والتبادل والتحكم والمراقبة، فهي موضوع للتعاون ومكان للعدوان. تاريخيًا، كانت الحدود سمة من سمات الدولة المستقلة، تديرها الحكومة المركزية عن طريق الجمارك والجيش، ومختلف قوات الامن. لهذا فإن كل السياسات العامة، باستثناء السياسة الخارجية، تنطبق على الأراضي الوطنية، لا تتجاوزها أبدًا. أما اليوم، فقد أصبحت الحدود على مفترق طرق التعاون والتبادل، وظهر مفهوم جديد في هذا السياق يربط تعامل الدولة مع جيرانها او مع بقية الدول الاخرى، وهو مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بمستوياتها المحلية والاقليمية والدولية. ولذلك فهي تشير إلى عمليات الحوكمة الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية التي يتم فيها صياغة دور المنظمات الدولية والإقليمية والقوانين الوطنية واللوائح المحلية الخاصة بالضبط الاقتصادي على اساس قاعدة رابح - رابح. وبالتالي، فإن الحدود المعاصرة هي موضوع العديد من الإجراءات والاستراتيجيات التي لا تهدف دائمًا إلى الفصل والتقسيم، ولكن أيضًا إعادة توحيد الأراضي أو تسهيل عبورها من طرف الافراد بما يضمن سيولة رؤوس الاموال المخصصة للاستثمار على في المناطق الحدودية.

في هذا الصدد، تسعى الجزائر إلى تطوير مناطقها الحدودية بطريقة تحقق الامن والتنمية المحلية والمستدامة للسكان المحليين وكذلك لسكان الجانب الآخر من الحدود من خلال تفعيل

الدبلوماسية الاقتصادية. حيث أدركت الدولة الجزائرية أن تحويل المناطق الحدودية إلى مناطق تنموية يكلفها أقل من حراسة هذه المناطق بالأساليب التقليدية (اعتمادا على مفهوم الامن الصلب)، خاصة وأن معظم الأنشطة غير القانونية العابرة للحدود سببها الفقر الذي يعيشه سكان تلك المناطق. حيث أنشأت الجزائر البرنامج الوطني لتنمية الأراضي لآفاق 2030 ، ويشمل هذا البرنامج جميع الاستراتيجيات والإجراءات التي تهدف إلى ضمان التوزيع المناسب للسكان والأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية، مع مراعاة خصائص المناطق وضمان ان يكون التوازن والإنصاف والجاذبية مضمونة في جميع مساحات التراب الوطني، في إطار التنمية المستدامة العابرة للحدود.

لذلك، فإن رهان هذا البرنامج لا يتمثل في مرافقة المناطق الأكثر ديناميكية من خلال هيكلة حركتها ولكن بشكل خاص، يتمثل في ضمان تكامل المناطق البعيدة التي تعاني من التأخير في مجال التنمية. من هذا المنطلق، تولي السلطات العامة أهمية قصوى لهذه المناطق، من خلال وضع برامج خاصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكانها ومشاركتهم الفاعلة في الحركة الاقتصادية الوطنية وتمكينهم من الانفتاح على التبادلات عبر الحدود خاصة الحدود الشرقية والجنوبية للبلاد.

وكتجربة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون الدولي لتنمية المناطق الحدودية، وقعت الجزائر اتفاقية مع تونس بشأن التوأمة بين ولاية الوادى الجزائرية وولاية توزر التونسية. وتضمن مشروع التوأمة عدة برامج تنموية مشتركة تهدف إلى رفع مستوى التنمية المحلية في الولايتين. ومع ذلك، لم يكن تنفيذ برنامج هذا التعاون ولا حتى وضعه على جدول الأعمال السياسي أمر بديهي. كما أن النزاعات والموروثات التاريخية والخصوصيات الوطنية والقضايا الاستراتيجية تحد من المنظور السياسي في الفضاء الوطني والفضاء الاقليمي؛ كما ان المصالح والخلافات الداخلية العامة أو الخاصة تمنع التفاهم المتبادل، على عكس القرب الثقافي المحلي للسكان الذين يعيشون على جانبي الحدود. لهذا فإن بعض الدول تبطئ أي عملية تنمية للمناطق الحدودية لأهداف سياسية ضيقة لا تخدم بالضرورة المصالح المحلية للسكان.

إن النظرية الأساسية التي طورها عالم الاجتماع الألماني "ويرنر سومبارت" في أوائل القرن العشرين، تنص أساسًا على أن تنمية المناطق بصفة عامة والمناطق الحدودية بصفة خاصة تعتمد على آليتين: **أولا:** قدرتها على تحقيق الدخل المادي من خارج "حدودها" (وهذا ما يسمى القاعدة أو الدخل الأساسي) **وثانيا:** إعادة توزيع هذا الدخل الأساسي او القاعدي في اقتصادها المحلي في شكل الإنفاق الاستهلاكي. بناءً على هذا الإطار المفاهيمي ، طور Laurent Davezies ما يسميه مقاربة "محركات التنمية" وبنى شبكة قراءة تطويرية جديدة إقليمية يكون فيها مفهوم الاقتصاد المحلي للسكان مكانًا مركزيًا. حيث شرع في تقييم وزن الآليات الإنتاجية التنافسية: القاعدة الإنتاجية، والإنتاجية الإضافية، القواعد العامة والاجتماعية والسكنية، التي تسمح للأقاليم بالحصول على الدخل على النحو التالي:

القاعدة الإنتاجية: الدخل المرتبط بوجود عمال يعيشون في الإقليم ويعملون في الصناعات التنافسية، أي المنتجين والمصدرين.

الأساس العام: الدخل المرتبط بوجود موظفين مدنيين.

القاعدة الاجتماعية: كل دخل التحويلات الاجتماعية (باستثناء معاشات التقاعد) التي يستفيد منها المقيمون (إعانات البطالة ، المزايا الاجتماعية المختلفة ، إلخ).

القاعدة السكنية: معاشات التقاعد ونفقات السياحة السوقية وغير السوقية والدخل المرتبط بوجود أشخاص نشطين يعيشون في الإقليم ولكنهم يعملون في الخارج.

من خلال هذه المعايير نلاحظ بأن التفاعل بين السكان المحليين للدول عبر الحدود يعد شرطا اساسيا لفعالية الدبلوماسية الاقتصادية ولتحقيق التنمية المحلية المستدامة للمناطق الحدودية. لكن هذه المعايير تصطدم من جهة اخرى بالاعتبارات الامنية للدول، والتي تعتبر في أغلب الحالات اولوية بالنسبة للدول الافريقية ومنها كل من الجزائر وتونس. حيث تعتبر التهديدات الامنية العابرة للحدود السبب الرئيسي الذي يدفع الدول لتغليب الاليات العسكرية لحماية حدودها على الاليات الاقتصادية والاجتماعية.

فكل قاعدة، أو "محرك التطوير"، لها وظيفة وخصائص محددة، تجعل الدولة تنظر اليها نظرة مختلفة، حيث سنركز على القاعدة العامة التي تتمتع بخاصية مزدوجة تتمثل في قلة دراستها على المستوى الإقليمي وتعتمد (بشكل أو بآخر) على ديناميكيات توطين السكان. وبهذا المعنى فإن مستواها وديناميتها لا تعتمد بأي حال من الأحوال على القدرة الإنتاجية للمناطق، بل على القدرة التفاعلية (وهنا تظهر الحاجة الملحة لتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية للدولة). وبسبب عدم حساسيتها تجاه الصدمات الاقتصادية واستقرارها النسبي، يمكن أن تلعب المناطق الحدودية دورًا حيويًا في تنشيط المناطق الحدودية في أوقات الأزمات الاقتصادية لان هناك دائما سلعاً على طرفي الحدود يحتاجها السكان المحليين.[1]

- **الخطة الوطنية لتنمية المناطق الحدودية: المضمون والأهداف**

على الورق يبدو المشروع رائعًا، لكننا نعلم أنه ليس من السهل تنفيذه على ارض الواقع. خاصة عندما نفكر في طبيعة نظام الجماعات الاقليمية في الجزائر، والذي يقوم على الإدارة المركزية وتبعية الإدارة المحلية للإدارة المركزية، بينما تعتمد التنمية المحلية الحديثة على نهج المكان. حيث برزت التنمية الاقتصادية المحلية (Local Economic Devellopment) على الصعيد العالمي كنهج تخطيط حيوي "قائم على المكان" للتنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية [2].

حيث تعتبر وكالة التنمية الدولية الألمانية أن التنمية الاقتصادية المحلية (LED) هي "عملية مستمرة يقوم من خلالها أصحاب المصلحة الرئيسيين والمؤسسات من جميع مجالات المجتمع، القطاعان العام والخاص وكذلك المجتمع المدني، بالعمل بشكل مشترك لخلق ميزة فريدة للمنطقة وشركاتها، ومعالجة إخفاقات السوق، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام الشركات المحلية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية على طرفي الحدود.[3] وهو ما يتطلب من الجزائر ات تكيف نظامها الخاص بتسيير الجماعات المحلية على هذا الاساس، وتمكن السلطات المحلية من ممارسة " الدبلوماسية الاقتصادية" مع نظرائها دون الحاجة الى العودة الى السلطة المركزية، إلا فيما يخص القرارت الكبرى ذات البعد المركزي.

يندرج البرنامج الوطني لتنمية المناطق الحدودية ضمن السياق المؤسسي الجديد للدولة، والذي يتميز بموافقة السلطات العامة على الخطة الوطنية لإعداد المنطقة لآفاق 2030 التي تمت الموافقة عليها بموجب القانون رقم 10-02. [4] مما يؤكد أن كل جزء من التراب الوطني بما في ذلك المناطق الحدودية هو عنصر من ارضنا ومجتماعنا وتراثنا، ويجب أن نعترف بحق كل منهم في التطور والازدهار في إطار إستراتيجية شاملة ومضبوطة. تضمن القانون 10-02 ثلاث مواد: الأولى تتعلق بالموافقة على الخطة الوطنية لإعداد الإقليم الملحق بهذا القانون لمدة عشرين سنة مع ضرورة الخضوع للتقويم الدوري والتحديث كل خمس سنوات ، والثانية تُلزم جميع القطاعات الوزارية والمجموعات الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمحلية باحترام ضوابط وقواعد الخطة الوطنية لإعداد الإقليم والعمل معه في إعداد جميع مشاريعه وخططه ، والثالثة يتعلق بنشره.

وقد تعززت هذه الاستراتيجية من خلال الأهمية التي تولى لهذه المساحات من خلال القانون رقم 16-01. [5] الذي يتضمن التعديل الدستوري ، والذي ينص على أنه "لا يجوز مطلقًا التنازل أو التخلي عن أي جزء من الأراضي الوطنية". من جهة ، وكذلك من خلال خطة عمل الحكومة لشهر سبتمبر 2017 ، والتي اقترحت تكثيف جهود التنمية فيما يتعلق بالمناطق الحدودية، لا سيما فيما يتعلق بخلق فرص العمل وخلق الثروة، من خلال تصحيح النواقص والعمل على استقرار السكان وتحسين الإطار المعيشي للمواطن (إسكان ، تعليم ، تدريب ، صحة ، عمل ، طاقة ، إمداد بمياه الشرب ، تنقية ، طرق ...) ، وكذلك إعادة الحياة الاقتصادية وحركة التنمية ودفعها نحو الاحسن ورفع جاذبية هذه المناطق من خلال تخفيف القيود على الاستثمار والتجارة البينية على طرفي الحدود.

وبمقارنة محتوى البرنامج الوطني لتنمية المناطق الحدودية بالتعريف النظري للتنمية المحلية، نلاحظ أنهما لا يختلفان كثيرًا. والهدف هو تحقيق التنمية المحلية في المقام الأول مع مراعاة خصوصية المناطق الحدودية. لذا فإن النهج القائم على المكان يستهدف بشكل صريح المناطق الجغرافية للحصول على شكل من أشكال المعاملة الخاصة، سواء كانت الإعانات الضريبية أو الاستثمارات العامة أو القوانين والقواعد واللوائح الخاصة .[6] ولكن بالنظر إلى حجم

المنطقة الجغرافية المعنية بالبرنامج الوطني لتطوير المناطق الحدودية نتساءل عن قدرة الدولة على تنفيذ البرنامج؟

حيث يتضمن البرنامج 09 منطقة حدودية مقسمة على النحو التالي: حدّد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 تسع (09) مناطق حدودية وهي :

1-الساحل الشرقي، 2-التل الشرقي، 3-التل الغربي، 4-الهضاب العليا . شرق، 5-الهضاب العليا . غرب، 6-الجنوب . شرق، 7-الجنوب الكبير. شرق، 8-الجنوب الكبير، 9-الجنوب . غرب.

وتشمل المناطق حدودية ما يأتي : 12 ولاية،03 ولايات منتدبة،57 بلدية،07 دول مجاورة.

- مساحة تقدّر بـ 395 323 1 كم2 أي ما يعادل 42 % من المساحة الإجمالية للوطن.

- 062 892 نسمة أي 3 % من إجمالي عدد سكان الوطن.

- خط حدودي يبلغ 343 6 كلم ويتوزّع على النحو الآتي :

1601 كلم مع المغرب، 1376 كلم مع مالي، 982 كلم مع ليبيا، 965 كلم مع تونس، 956 كم ملع النيجر، 463 كلم مع موريتانيا، 42 كلم مع الصحراء الغربية.[7] وبالنظر لطول الحدود مع دول الجوار والذي يبلغ 6343 كلم، فإن الحاجة الى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية اصبحت أكثر من ضرورة، بالنظر لحجم الفرص الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها وتحقيقها على طرفي الحدود.

لكن يبدو من خلال المشروع الذي قدمته وزارة الداخلية حول تطوير المناطق الحدودية أنها جاءت كفكرة أكثر منها مشروع. وذلك لأن المشروع لم يحمل بداخله آليات التنفيذ على أرض الواقع ، ومن خلال البحث في وثائق وزارة الداخلية حول هذا المشروع لم نعثر على أي دليل على خطة محددة أو سياسة عامة لتطوير المناطق الحدودية. وهذا يثير التساؤل حول جدية المشروع منذ تأسيسه، لأن مثل هذا المشروع يتطلب سياسة عامة صارمة وميزانية ضخمة لتحقيقه ، بينما نعلم أن الجزائر تعاني من أزمة مالية كبيرة بسبب انهيار أسعار النفط.

مما سبق نستنتج أن الحكومة الجزائرية وافقت على ذلك المشروع دون حتى معرفة الأبعاد المختلفة لكلمة "منطقة" أو مكان، وما الذي يصلح لكل منطقة مع احترام خصوصياتها المتعددة، عكس ما هو موجود في تونس تماماً. فبدون تسمية أو تعريف أو تمثيل من قبل السكان المحليين، لا يعد المكان مكانًا. يتم بناء الأماكن بشكل مزدوج: معظمها مبني أو مجسد بشكل مادي. او من خلال إدراكها وشعورها وفهمها وتخيلها كبقعة في الكون، مع مجموعة من الأشياء المادية، وتصبح مكانًا فقط عندما ترتبط بالتاريخ أو الاقتصاد والمجتمع ، أو الخطر أو الأمن ، أو الهوية أو الذاكرة. وعلى الرغم من أهميته النسبية الثابتة والفرضية ، فإن معنى أو قيمة نفس المكان متقلب - مرن في أيدي أشخاص أو ثقافات مختلفة، قابل للتغير بمرور الوقت ، ومتنازع عليه حتماً اذا ما ارتبط بالمصالح.[8] وهي الاعتبارات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة هذا المشروع من طرف صناع القرار في الجزائر، حيث لا تزال النظرة الامنية الصلبة هي المهيمنة على طريقة تفكير المسؤولين في المناطق الحدودية. مع تغييب واضح لدور الملحق الاقتصادي في السفارات الجزائرية في مختلف دول العالم، وخاصة الدول التي تجري معها حدود الجزائر، وهو ما يتطلب اعادة النظر في ذلك الدور وحتى الاشخاص الذين يسند لهم.

بالإضافة إلى ذلك ، يجب توضيح سبب تركيز الحكومة على المناطق الحدودية دون غيرها ، مثل المناطق الداخلية والصحراوية. حيث تتطلب أي سياسة عامة أن يتم تحديد المشكلة بدقة من أجل توفير الموارد اللازمة لمعالجتها. فإذا كانت مشكلة المناطق الحدودية هي التنمية ، فكل المناطق الأخرى تعاني من نقص في التنمية وحتى غيابها في بعض المناطق. ولعل التجسيد الأبرز للتنمية الذي يجب القياس عليه هو أن التنمية الاقتصادية تتطلب مؤسسات سياسية شاملة تعمل على حماية الحقوق الفردية، وتأمين الملكية، وتشجع ريادة الأعمال، وبالتالي تعزز النمو. وهو ما يستدعي تغيير الذهنية التي حكمتها تاريخيًا والقائمة على المؤسسات الاستخراجية ، والتي تركز السلطة في أيدي قلة قليلة من المجتمع.[9]

إن الإخفاق في تبرير البرنامج التنموي للمناطق الحدودية، مع أنها لا تختلف عن المناطق الأخرى في مستويات التنمية، يجعلنا غير متفائلين بنجاح هذا المشروع ، لأنه ببساطة لم يُبنى على أسس اقتصادية واجتماعية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق الحدودية ، لأن ما يدفع الدول إلى التركيز على المناطق الحدودية هو حمايتها من التهديدات الأمنية المختلفة ، لا

سيما الإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية وهذا ما لم نسمعه في الخطاب الرسمي للحكومة الجزائرية، أي عدم ربط تطوير المناطق الحدودية بالتهديدات التي تواجهها. وهو في الواقع الدافع الاساسي لكل الدول لتنمية مناطقها الحدودية لتجعل منها الحزام الامنى الاول أمام كل التهديدات التي ذكرناها سابقا.

إن الاستراتيجية الجزائرية لتنمية المناطق الحدودية غير واضحة، والحكومة لم تحدد النهج الذي ستتخذه، وهل ستعتمد على مقاربة المال لدعم النمو أو مقاربة رأس المال البشري، أو مقاربة الاستثمار العابر للحدود المدعوم بدبلوماسية اقتصادية قوية؟. حيث أنه لطالما اتفق الاقتصاديون على أنه يمكن تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إضافة المزيد من رأس المال، والمزيد من العمالة، والمزيد من التكنولوجيا، ولكن هذا النوع من النمو دائمًا ما يكون له عوائد متناقصة. لهذا يجادل منظروا النمو والتنمية الجدد بأن النمو الأكثر ذكاءً يتطلب استثمارات في أفكار وابتكارات وقدرات العمال - رأس المال البشري - لزيادة الإنتاج الاقتصادي الرسمي بأكبر قدر من الكفاءة.[10] على رأسها الانفتاح على المناطق الحدودية بما يحول تلك المناطق من شريط حدودي جامد الى شريط تنموي يستفيد منه كلا طرفيه مع امتداد داخلي من الجهتين.

ولكي تنجح الجزائر في تنفيذ برنامج تنمية المناطق الحدودية ، يجب عليها تطوير طريقة تعامل الدولة مع الجماعات المحلية، لأن المهم في هذا البرنامج هو المستوى دون الوطني. ونظرًا لأن المستوى دون الوطني هو النطاق الإقليمي الذي تتفاعل فيه عمليات النمو والتنمية والتغيير، فإن الضغوط التي يفرضها اقتصاد عالمي تنافسي بشكل متزايد يتم تكبد تبعاتها بشكل متكرر من طرف هذا النطاق دون الوطني. وهذا ما يتطلب مراعاة الخصوصية المحلية لكل منطقة حدودية والموارد التي تحتاجها لتعزيز التنمية المحلية.[11] حيث يمثل تمكين الجماعات المحلية من تولي مسؤولية أكبر على تنميتها المحلية، وبشكل أكثر تحديدًا ، فإنه يجب منحهم حرية تصميم النفقات والسياسات والاستراتيجيات لكل من الفرص التي تنشأ عن التحديات التي تفرضها الظروف والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية المحلية؛ فقد تختلف السياسات المحلية اختلافًا جوهريًا عن السياسات المركزية التي تعتبر عائقا اما تحقيق التنمية المحلية، بسبب البيروقراطية الادارية، والنظرة الامنية للمناطق الحدودية.[12] وهنا تدخل

الدبلوماسية الاقتصادية على الخط لتحل محل البيروقراطية الادارية والنظرة الامنية الصلبة للحدود.

ولكي لا تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بتجسيد برنامج تنمية المناطق الحدودية، يجب أن تتحمل الجماعات المحلية جزءًا من تلك المسؤولية، خاصة فيما يتعلق بقدرة المنتخبين المحليين على الإدارة، لأن النهج القائم على المكان لتحقيق التنمية يحتاج الى:

1. بناء القدرات لضمان أن الجماعات والمجتمعات المحلية قادرة تقنيًا على تحمل المسؤوليات المرتبطة بسلطات أكبر وتطوير مناهج ومقاربات ذات توجه إقليمي.

2 - تعزيز الحوكمة المتعددة المستويات من أجل تعزيز التنسيق الرأسي والأفقي بهدف ضمان ، أولاً ، درجة كافية من الاتساق بين الموارد المخصصة للسلطات المحلية والمسؤوليات التي تتحملها ، وثانياً ، الحد الأدنى من التداخل بين الإجراءات التي تتخذها المستويات المختلفة. [13]

لا يتم تطوير المناطق الحدودية والمناطق الأخرى بقانون صادر في الجريدة الرسمية ، ولا من خلال سياسات مركزية لا تولي أهمية لطبيعة المناطق التي تقصدها تلك السياسة. هذا ما سنراه في الجزء الثالث من هذه الداخلة حول تجربة التوأمة بين الدولة الجزائرية (ولاية الوادي) والدولة التونسية (ولاية توزر). وهل استطاع هذا المشروع تجاوز المعوقات الإدارية المتعلقة بالمركزية في البلدين؟

- **تقييم التجربة الجزائرية من خلال مشروع التوأمة بين ولاية الوادي ومحافظة توزر:**

تم توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين ولايتي الواد (الجزائر) وتوزر (تونس) في عام 2018، تحدد الإطار العام للشراكة والتعاون المتوقعين بين الدولتين الحدوديتين، وهو ما يمكن اعتباره تجسيدا لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية على أرض الواقع. وقد تم تحديد مجالات وحدود التعاون والشراكة المتاحة بين البلدين من خلال توصيات أربع ورشات عمل:

• خصصت الأولى للزراعة والبيئة والري ، حيث تم التأكيد على إلزامية زيارات التعاون بين البلدين لتبادل الخبرات الفنية في مجال الزراعة، من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة مشتركة وإنشاء مصنع نباتي وحيواني ومرصد صحي مشترك.

• خصصت الثانية لمناقشة ملفات الصناعة والتجارة والاستثمار والأشغال العمومية، وركزت على أهمية التنظيم المشترك لمعارض المنتجات المحلية للبلدين بالإضافة إلى الزيارات الميدانية للمتعاملين الاقتصاديين من أصحاب المؤسسات الإنتاجية، إلى الاطلاع على وتيرة الإنتاج الصناعي وتجارب الصناعة المحلية وشرح مزايا وفرص الاستثمار للدولتين.

• أما الثالثة فكانت حول الثقافة والشباب والرياضة والسياحة والصناعات التقليدية، تبادل الوفود في المهرجانات الثقافية، بالإضافة إلى الأنشطة الفلكلورية التي تسمح بإبراز التراث الاجتماعي المشترك وتنظيم الدورات الرياضية المشتركة، وتنظيم لقاءات وندوات للإبداع العلمي والفكري والأكاديمي مع إعداد نشرات للأنشطة.

• الرابعة حول الشؤون الصحية والاجتماعية، وتبادل المعلومات الوقائية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك المشاركة في اللقاءات العلمية الطبية سواء في القطاع العام أو الخاص وتنظيم توأمة بين المؤسسات الطبية ، بالإضافة إلى تبادل الخبرات في مجال الرعاية المؤسسية والجماعية.[14]

من خلال الاطلاع على محتوى مشروع التوأمة نلاحظ أنه مشروع شامل، ويغطي معظم مجالات التنمية المحلية، كما يراعي الخصوصية الزراعية التي تتميز بها الدولتان (الولايتان). وهذا أمر إيجابي للغاية لتنمية المنطقتين الحدوديتين وجعلهما أنموذجا لبقية المناطق الحدودية سواء مع تونس أو باقي الدول المحيطة بالجزائر. هذا على المستوى النظري ، ولكن على الأرض هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق المشروع. العقبة الأولى أمام تجسيد هذا المشروع هو عدم وضع السياسة العامة التي تتبناها الدولة حيز التنفيذ محليا، حيث تؤكد على مركزية المشروع الخاص بتنمية المناطق الحدودية ، وأن الميزانية المخصصة له ستوزع على جميع المناطق الحدودية تقريباً بالتساوي. حيث طلب وزير الداخلية من الولاة المعنيين تقديم

مشاريعهم. حيث أشار الوزير إلى أن "لا شيء يمنع الولاة والجماعات المحلية من طرح المشاريع الاستثمارية" .[15]

وعلى الرغم من كل المشاكل، فإن اتفاقيات التوأمة والشراكة اللامركزية المبرمة بين البلدين أعطت زخما لمشروع بناء نقطة حدودية لتشغيلها ودعم ديناميكية التعاون الثنائي في أعقاب الاتفاقات الثنائية. حيث تعتبر البوابة الحدودية الجديدة "طالب العربي" (84 كلم شرق الوادى) ، التي دخلت الخدمة في جوان 2019 ، الأهم في منطقة المغرب العربي، وتهدف إلى أن تكون واجهة اقتصادية وسياحية . [16] حيث بنيت البوابة الحدودية على مساحة 12 هكتارًا بتكلفة 872 مليون دينار ، وقد وضعت الجزائر الحجر الأول في مشروع التعاون، لكنه يظل حجرًا قدمته الدولة وليس الولاية، مما يدفعنا إلى طرح سؤال حول صلاحيات الولاة في تحقيق وإدارة مشاريعهم الخاصة في ولاياتهم. لان ما يعنيه هذا أن المشروع هو في الحقيقة مشروع بين دولتين وليس بين ولايتين.

وبالمقابل لم نرى أي مشروع تونسي يعادل حجم المشروع الجزائري على الحدود. على العكس من ذلك، فقد دخلت تونس في شراكة مع قطر لإنجاز مشروع سياحي ضخم في ولاية توزر. وقال مدير المشروع إن هذا المشروع السياحي العملاق يضم فندقًا فخمًا من فئة الخمس نجوم سيتميّز بالخصوصيات المعمارية لمنطقة توزر. يضاف إلى ذلك قرية حرفية ستخصص، حسب قوله، لعرض وتعزيز التراث الثقافي والحرفي للمنطقة. كما أن لديها العديد من مناطق الجذب السياحي. وهي الفيلات السكنية الفاخرة والمطاعم والمقاهي ومراكز التسوق وكذلك المناطق المخصصة للأطفال. سيغطي هذا المشروع الضخم 60 هكتارا من مساحة [17].

بالإشارة إلى طبيعة المشاريع المنفذة على جانبي الحدود، نستنتج أن الجانب التونسي كان براغماتيًا للغاية في تفكيره، حيث ذهب إلى الشراكة التي تعود بالمال بشكل مباشر، ولم يعر اهتمامًا كبيرًا للشراكة مع الجزائر ذات البعد التنموي المحلي. ويبحث الجانب التونسي عن مصالح خاصة من خلال تطوير قطاع السياحة في منطقة غير سياحية بشكل أساسي. وهذا يشير إلى أن تونس لا تريد سوى ملايين السياح الجزائريين الذين يزورونها كل عام خاصة وأن هؤلاء السياح هم مصدر دخل كبير لتونس. في حين أن معظم المشاريع المشتركة بين الجزائريين

والتونسيين لا تتجاوز الشراكات الخاصة بين المستثمرين المحليين. وهذا يثير التساؤل حول الجدوى الاقتصادية للبوابة الحدودية الجديدة التي بنتها الجزائر بتكلفة باهظة، حيث ان كل المؤشرات تدل على أن المستفيد الرئيسي من هذا المشروع هو تونس.

ان من يتتبع سياسات التعاون التي تنتهجها تونس في علاقتها مع الدول المجاورة سيجدون أنها قائمة على تقديم المساعدة لتونس وليس العكس. على سبيل المثال، نذكر المشروع التعاوني بين تونس والوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية الموقع في 2018 (وهو نفس العام الذي تم فيه توقيع اتفاقية التوأمة مع الجزائر) لتطوير منطقة الحدود في توزر. سيتم تنفيذ المشروع على مدى ثلاث سنوات بفضل تبرع من مجلس التعاون الإيطالي بقيمة 5 ملايين يورو. الهدف هو تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية في جنوب البلاد من خلال تطوير معارف ومهارات المؤسسات المحلية والمجتمع المدني التي يمكن أن تزيد الإنتاج الزراعي وتنويع مصادر دخل الأسر الريفية .18

هذا المثال يدفعنا للقول إن التزام البلدين بمشروع التوأمة مختلف تمامًا. بينما تسعى الجزائر إلى دفع عجلة التنمية على جانبي الحدود، تكفي تونس بالبحث عن مصلحتها الخاصة من خلال إبرام شراكات متعددة مع أطراف متعددة، وهذا عمل براغماتي يحق لتونس القيام به، لهذا السبب يجب على الجزائر أن تتبنى التفكير البراغماتي في تعاملها مع دول الجوار، والتفكير في مصلحتها الاقتصادية والامنية قبل كل شيء، وأن مشاريع التعاون الثنائي مع تونس أو مع الآخرين لا ينبغي أن تكون عبئاً مالياً على الجزائر.

تتطلب الظروف الاقتصادية والأمنية للبلدان المحيطة بالجزائر أن يكون لمشاريع تطوير المناطق الحدودية أهداف محددة وهي تطوير المناطق الحدودية لحمايتها من الاختراق، أو لمنع سكان تلك المناطق من القيام بأنشطة غير مشروعة كالتهريب، او الارهاب، أو جعل المهاجرين غير الشرعيين لا يتجاوزون المناطق الحدودية بسبب الإمكانات الاقتصادية لهذه المناطق. لكن هذه الأهداف غير واضحة في السياسة العامة الجزائرية لتنمية المناطق الحدودية، مما سيؤثر سلبا على مستقبل ونجاح مشروع التنمية.

فعلى سبيل المثال، أصبحت ولاية الوادي المورد الرئيسي لمنتجات البطاطا في الجزائر. وكان الأنسب للسلطات العامة أن تبني مصانع لتحويل هذا المنتج لتحقيق الامن الغذائي، وليس بناء مركز عبور بقيمة 872 مليون دينار جزائري، تستفيد منه تونس أكثر من الجزائر. ويرى مرخوفي يوسف رئيس شعبة البطاطا بالوادي أن " فلاح الوادي بذل مجهودًا كبيرًا في زراعة البطاطا حيث تمكن في السنوات الأخيرة من مضاعفة الإنتاج وهذا يرافقه وزارة الزراعة حيث بلغ معدل الإنتاج 200 قنطار للهكتار الواحد، لكن مشكلة التسويق لا تزال قائمة ".[19] أصبحت ولاية الوادى اليوم علامة مسجلة في قسم البطاطا، لكنها في حاجة ماسة إلى مؤسسات تحويلية ومصدرين في المستوى.

وهذا يتطلب من الدولة تركيز كل جهودها التنموية على الولاية دون التفكير في الجانب الآخر من الحدود. ولأن التونسيين يرون في تطوير السياحة في الواد منافسة مباشرة لهم في هذا القطاع، فقد قاموا ببناء أكثر من 10 فنادق جديدة خلال السنوات الخمس الماضية، بالإضافة إلى المدينة السياحية العملاقة التي سعى إليها القطريون في توزر، والهدف هو جذب السياح الراغبين في السياحة الصحراوية، باعتبار أن قطاع السياحة في تونس أكثر تطوراً من الجزائر. وهذا يدل على أن تونس لا تتطلع إلى التعامل مع الجزائر من منطلق الأخوة أو التضامن، بل من منظور المصلحة الاقتصادية لشعبها في المقام الأول.

من خلال مناقشتنا للأسلوب الذي تبنته الجزائر لتنمية المناطق الحدودية، توصلنا إلى نتيجة مهمة للغاية وهي أن الجزائر لم تعتمد على أي نموذج تنموي أو حتى اقتصادي لتنفيذ برنامج تطوير المناطق الحدودية،مع غياب واضح لاي دبلوماسية اقتصادية قائمة على المصلحة، بل على أفكار نشرتها الحكومة في 2018 لأسباب سياسية واجتماعية وليست اقتصادية. وهذا ما جعل المشروع كغيره من المشاريع التنموية يحقق القليل من النتائج، واعتمدت فقط على أموال الدولة في الإنجاز، لا سيما البوابة الحدودية مع تونس، حيث تم إنفاق أموال طائلة دون أن يكون لها عوائد اقتصادية كبيرة مقارنة بما كان متوقعا منها. نستنتج أن الحكومة الجزائرية تركز على القاعدة العامة كمحرك للتنمية لأنها تتمتع بخاصية مزدوجة تتمثل في قلة دراستها على المستوى الإقليمي وتعتمد (إلى حد ما) على ديناميات توطين السكان. وبالتالي ، يجب على الجزائر أن تغير محرك التنمية في المناطق الحدودية بالانتقال إلى

القاعدة الإنتاجية لان دخلها مرتبط بوجود عمال يعيشون في الإقليم ويعملون في الصناعات التنافسية أو الزراعة الصناعية، أي ضرورة وجود مصدرين في المناطق الحدودية. لأن نجاح أي مشروع اقتصادي مرتبط بشكل أساسي بدراسة الجدوى المعدة مسبقًا والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار الأبعاد الأربعة للاقتصاد القائم على المكان التي ذكرناها سابقا، بعبارة أخرى، التخلي عن الإدارة السياسية والإدارية للمشاريع الاقتصادية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة، لاحظنا أن الجزائر ليس لديها نموذج تنموي محدد، ولم تتبنى سياسة أمنية شاملة تتجاوز المقومات العسكرية، ولم تطور الدبلوماسية الاقتصادية القائمة على البراغماتية في التعامل مع الدول، بل تضع برامج تنموية لا تخضع غالبًا لأي دراسة مسبقة. لذا فإن وضع برنامج لتنمية المناطق الحدودية يتطلب اعتماد سياسة عامة محددة يتم فيها تحديد نموذج التنمية على أساس الصيغة البسيطة التي تقوم عليها أي سياسة عامة: التكلفة - الوقت - النتيجة المحققة - المستفيد من السكان - النتائج المتوقعة، والتي من خلالها يمكن إجراء تقييم مسبق للمشروع، ثم التقييم أثناء التنفيذ وأخيراً التقييم اللاحق. هذا لتحديد مدى نجاح المشروع، سواء كان يجب أن يستمر أو يعدل أو يتوقف.

لقد حان الوقت لكي تعيد الجزائر النظر في سياساتها الامنية والاقتصادية والدبلوماسية على الحدود من خلال اعتماد المقاربة التنموية الشاملة، لأن حماية الحدود بواسطة الاليات غير العسكرية يقتضي تطوير المناطق الحدودية بشكل خاص، والتعامل مع الجيران على الطرف الاخر من الحدود، لأن وضع سياسات بدون استراتيجية واضحة تشمل المديين المتوسط والبعيد لن يؤدي إلى أي نتيجة إيجابية. وستبقى خزينة الدولة والمواطن الأكثر تأثرا بهذه السياسة. فيجب تطوير المناطق ليس لأنها حدودية أو داخلية أو ساحلية، بل لأنها بحاجة إلى التنمية وفقًا لخطة مدروسة جيدًا تأخذ في الاعتبار الخصائص المحلية لكل منطقة وتركز على المكونات الموجودة فيها لتطويرها ولا تبدأ من الصفر. وهذا يؤكد أن الدولة لا ينبغي أن تضع سياسات تنموية معيارية صالحة لجميع المناطق، ترافقها على الحدود دبلوماسية اقتصادية محددة الاهداف في تعاملها مع دول الجوار.

قائمة المراجع:

1- Baudet sylvain. (2011). Économie résidentielle Du diagnostic à la stratégie. Paris, le centre de ressources du développement territorial. P 6.

2- Christian M. Rogerson. (2014). Reframing place-based economic development in South Africa: the example of local economic development. Bulletin of Geography. Socio–economic Series, No. 24, P 204.

3- Christian M. Rogerson. (2014). Reframing place-based economic development in South Africa: the example of local economic development. Bulletin of Geography. Socio–economic Series, No. 24, P 204-205.

4- The People's Democratic Republic of Algeria.(june 2010). Law N°10-02 du 29 juin 2010 approving the national spatial planning scheme.

5- The People's Democratic Republic of Algeria. (March 2016). Law No. 16-01, on constitutional revision, Official journal, N°14,

6- Kline patrik et Moretti enrico. (2014). People, Places, and Public Policy: Some Simple Welfare Economics of Local Economic Development Programs. The annual review of economics. N°6. P 630.

7- http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/. Accessed 07/05/ 2020 .

8- Thomas F. Gieryn. (2000). A space for place in sociology. Annual Review of Sociology. Vol.26. P 465.

9- Jocelyn Viterna and Cassandra Robertson. (2015). New Directions for the Sociology of Development. Annual Review of Sociology. Vol.41. P 251.

10- Jocelyn Viterna and Cassandra Robertson. (2015). New Directions for the Sociology of Development. Annual Review of Sociology. Vol.41. P 253.

11- Rodríguez-Pose, A., & Wilkie, C. (2017). Revamping Local and Regional Development Through Place-Based Strategies. Cityscape, 19(1), P 151.

12- Ibid, p 152.

13- Idem.

14- http://www.aps.dz/ar/regions/58466-2018-07-05-08-18-13. accessed 25/05/2020

15- http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/129501. accessed 28/05/2020.

16- Moussa.O.(2019). Nouveau poste frontalier de Taleb-Larbi à El Oued: Une vitrine économique, touristique et culturelle de l'Algérie, perspectives dans le Maghreb. L'écho d'Algérie.
http://lechodalgerie-dz.com/nouveau-poste-frontalier-de-taleb-larbi-a-el-oued-une-vitrine-economique-touristique-et-culturelle-de-lalgerie-perspectives-dans-le-maghreb/. Accessed 28/05/2020.

17- Zine.I.(2018). Le mégaprojet touristique de Qatari Diar sera enfin achevé en juillet 2019. L'économiste Maghrébin.
https://www.leconomistemaghrebin.com/2018/12/01/qatar-diar-mega-projet-touristique-tozeur/. Accessed 29/05/2020.

18- https://www.entreprises-magazine.com/tozeur-la-cooperation-italienne-financera-un-projet- de-developpement-rural-dans-les-delegations-de-hazoua-et-tamerza/. Accessed 29/05/2020

19- https://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/158079.html accessed 02/06/2020.

اعادة الاعمار كآلية لتوظيف القوة الناعمة الجزائرية في مسار التكامل المغاربي

Reconstruction as a mechanism to employ Algerian soft power in the path of Maghreb integration

1ط.د مخلوف وديع

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

Makhlouf.wadie@univ-guelma.dz

د. منصر جمال

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

menanceur.djamel@univ-guelma.dz

ملخص: شهدت سنوات السبعينات العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية من خلال نشاطها المكثف في عديد الملفات على رأسها الوساطة في الصراعات والنزاعات ولعل أهمها ازمة اختطاف الدبلوماسيين الامريكيين في ايران سنة 1979، غير أن النشاط الدبلوماسي السياسي من فترة السبعينات الى الان لم يتمشى مع النشاط الدبلوماسي الاقتصادي الذي يُعتبر اليوم أحد أهم الأسس في استراتجيات تصميم السياسات الخارجية للدول.

يشهد مسار التكامل المغاربي تعطلا كبيرا بسبب عديد التجاذبات بين مختلف الدول المكونة له من جهة ومن جهة اخرى ما تعرفه بعض الدول المغاربية من عدم استقرار جراء تبعات ما عُرف بالربيع العربي، قصد التعامل مع مختلف مناطق عدم الاستقرار في بعض البلدان المغربية على رأسها ليبيا والصراع في الصحراء الغربية تبرز مساعي إعادة الاعمار كأداة للقوة الناعمة الجزائرية في تعاملاتها المباشرة مع الدولة التي يراد بناء السلام فيها او التعامل في اطار هيكلي جماعي سواء في اتحاد المغربي العربي او الاتحاد الإفريقي.

يكمن أحد أهم سلوكيات توظيف القوة الناعمة في وضع جدول اعمال مشروع من ناحية الهدف في دراستنا يتمثل في الاعتماد على جهود إعادة الاعمار كهدف مشروع خارج الأطر العسكرية والأمنية وضمن جدول

ABSTRACT:

The seventies saw the heyday of Algerian diplomacy through its intense activity in many cases, the first of which was mediation in conflicts, the most important was perhaps the kidnapping of American diplomats. in Iran in 1979, political activity from the period of the 1970s to today did not correspond to diplomatic economic activity considered today as one of the most important foundations in the design strategies of foreign policies of the country.

One of the behaviors of the use of soft power is to establish a legitimate agenda in terms of the goal the objective of our study is to rely on reconstruction efforts as a legitimate objective outside the military framework and in an agenda that adopts political diplomacy and also economic diplomacy in the Maghreb region. On the one hand, reconstruction efforts must be accompanied by investments or the start of work according to a bilateral Maghreb economic agenda between countries and a collective structure within the framework of the Arab Maghreb Union and the African Union.

اعمال يعتمد الدبلوماسية السياسية قصد تحصيل مكاسب على أساس التركيز ايضا على الدبلوماسية الاقتصادية في الفضاء المغاربي من ناحية مرافقة جهود اعادة الاعمار بمقدمات للاستثمار او بداية العمل وفق اجندة اقتصادية مغاربية ثنائية بين الدول وهيكلية جماعية في اطار اتحاد المغرب العربي والاتحاد الإفريقي
الكلمات المفتاحية : سياسة خارجية ،قوة ناعمة ،دبلوماسية سياسية ،دبلوماسية اقتصادية.

Keywords :
foreign policy, soft power, political diplomacy, economic diplomacy

مقدمـة :

تشكل الدبلوماسية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للدول في تفاعلها في النسق الدولي حيث تنقسم الى عدة تصنيفات متعلقة بمجال نشاطها دبلوماسية سياسية، دبلوماسية اقتصادية، دبلوماسية ثقافية ...الخ، تبرز في السياسة الخارجية الجزائرية أولوية الاعتماد على الدبلوماسية السياسية على حساب التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية كأحد أهم عوائق فعالية السياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في فضائها المغاربي الذي يعرف عدة مناطق صراعات وعدم استقرار، قصد تصميم سياسة خارجية فعالة ترتكز عل الدبلوماسية السياسية والاقتصادية يبرز مفهوم القوة الناعمة كأحد مفاتيح التعامل الجزائري في الفضاء الاقليمي من ناحية التركيز على أحد أهم سلوكيات القوة الناعمة كما ذهب إليه جوزيف ناي والمتمثل في وضع جدول اعمال مشروع من ناحية الهدف حيث يتمثل الهدف التعامل مع عوائق بعث الدبلوماسية المتمثلة في عدم الاستقرار والصراعات على حدودنا على أساس إعادة الاعمار كمقدمة ضمن الدبلوماسية السياسية غايتها توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كمرحلة ثانية في إطار العلاقات الثنائية او في إطار متعدد العلاقات من ثم نطرح الاشكالية التالية

كيف تساهم عمليات إعادة الاعمار كسلوك متصل بتوظيف القوة الناعمة في تذليل عوائق بعث دبلوماسية اقتصادية جزائرية في فضائها المغاربي ؟

للاجابة عن الاشكالية المطروحة نتبع منهج دراسة الحالة

نقسم دراستنا الى :

مقدمة

المحور الاول : ماهية القوة الناعمة

المحور الثاني : توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية

المحور الثالث : إعادة الاعمار كألية لتعامل مع عوائق بعث الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الفضاء المغاربي

خاتمة

المحور الأول: ماهية القوة الناعمة

يشكل مصطلح القوة الناعمة أحد اهم عناصر الاهتمام والتركيز بالنسبة للدارسيين، المصممين والمطبقيين لسياسة الخارجية للدول حيث طرح لاول مرة على لسان جوزيف ناي سنة 1990 في مقال منشور في مجلة "السياسة الخارجية" بعنوان "القوة الناعمة" كاسهام في تحديد طبيعة تغيير القوة الامريكية، لاحقا تطرق الى المصطلح بطريقة اوسع في كتابه الذي صدر بعنوان"ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكي [542]

اولا : مفهوم القوة الناعمة : يعرفها "جوزيف ناي" القدرة على الجذب بعدم الاعتماد على الارغام القهر والتهديد العسكري او شراء التأييد والموالاة عن طريق المال والرشاوي كما كان سائد في الاستراتجيات القديمة للقوة بمفهومها الصلب فالاعتماد على الجاذبية يفرض جعل الاخرين يريدون ما نريد[543].

ثانيا : موارد وسلوكيات القوة الناعمة : ترتكز موارد توظيف القوة الناعمة للدول حسب جوزيف على ثلاثة عناصر

-العنصر الاول الثقافة التي تمثل الاعتماد على الاشعاع الفكري و التركيز على مدى جاذبية ثقافة الدولة كاطار فكري لتاثير والجذب.

-العنصر الثاني القيم السياسية التي تستهدف الدول من خلالها التأثير في الغير بالاعتماد على ابراز احترامها داخليا ودعوة الغير الى تبنها واحترامها خارجيا.

---

[542] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة تحليل السياسة الخارجية، مكتبة الاسكندرية، ط 1،ص 12.

[543] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة للنجاح في السياسة الدولية، عبركان للنشر، ط 1، ص 20.

العنصر الثالث: السياسة الخارجية من ناحية مشروعية عناصر ومبادئ تصميمها على أساس فكري معياري يركز على المبادئ وعدالة القضايا كمحددات في التعامل مع باقي الدول.

تتمثل سلوكيات توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول حسب جوزيف ناي في ثلاثة عناصر

-العنصر الاول : وضع جدول عمل مشروع من ناحية الهدف من خلال الاعتماد على وسائل القوة الناعمة سواءا كانت ثقافية ،ساسية ،اجتماعية...الخ صوب الوصول الى هدف مشروع حسب الاطر المتصلة بالمبادئ، القيم والمعايير التي تحدد نشاط وتفاعل الدولة وفق سياستها الخارجية في النسق الدولي.

-العنصر الثاني: الجذب الايجابي وفق تضمن السياسة الخارجية لدول اجندة القوة الناعمة المتمثلة في تسويق سياسات، أطر فكرية، مساعي تنموية واقتصادية تهدف الى التأثير في الأخرين قصد الانضمام الى قيمنا.

-العنصر الثالث : الاقناع كمعيار أساسي يبرز مدى فعالية توظيف القوة في السياسة الخارجية للدول حيث يتعدى مرحلة التاثير الى رحلة الاقتناع بالانضمام الى القيم التي صُممت وفقها سياسات توظيف القوة الناعمة[544].

المحور الثاني: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية يبرز الفرق في تصميم سياسة خارجية وتوظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول في اعتماد اجندة ترتكز على مصادر وسلوكيات القوة الناعمة على غرار التفريق بين تحديد ادوات القوة الناعمة وتوظيفها، بالنسبة للجزائر يشكل الاعتماد على مصادر وسلوكيات القوة الناعمة احد الأطر المساهمة في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية حيث نبرز الاعتماد عليها في ما يلي :

1-الثقافة :

[544] جوزيف ناي، مستقبل القوة، المركز القومي للترجمة، ط 2، ص 41.

تشكل الثقافة أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الدول في توظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية، في الجزائر يمكن الارتكاز على عدة عناصر مكونة لثقافة تتسم بالتعريف بمكانة وانتماء الجزائر الذي بدور يساهم في التاثير والاقناع من ثم نجاعة الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الارتكاز على إطار فكري نؤثر به ونسوق من خلالها لصورة الجزائر كفكر والسلعة الجزائرية كمعطى مادي اقتصادي، في مجال توظيف القوة الناعمة على أساس تفعيل الجذب والتاثير الثقافي الذي يصب في نجاعة الدبلوماسية الاقتصادية نرتكز في المورد الثقافي الجزائري على فكر المقاومة المستمد من ثورتنا التحريرية 1954 1962 كمعطي وعنصر عالمي يهدف الى التعريف والتعزيز من مكانة الجزائر إضافة الى الثقافة القبلية المتمثلة في مختلف الروابط الاجتماعية والأسرية واخيرا البعد الديني المتمثل أساس في عديد الزوايا التي يتعدى تاثيرها حدود الدول المغاربية.

-ثقافة المقاومة : يعرفها الدكتور نافذ سليمان الجعب على أنها "...مجموع الخيرات المعرفية والوجدانية والمهارية المتراكمة التي تتوارثها الاجيال للحفاظ على هويتها الوطنية من الاستلاب الاحتلالي والتي تعمل على تحشيد الطاقات المجتمعية لمواجهة العدوان واسترداد الحقوق..."[545]. ،تعتبر ثقافة المقاومة أحد أهم الأطر الفكرية التي يمكن من خلالها التسويق لصورة الجزائر بالاعتماد على الموروث التاريخي المتمثل في الثورة التحريرية 1954-1962 زيادة على صورة الجزائر كبلد مليون ونصف مليون شهيد التي تتصل برفض الاستعمار ومواجهته عسكريا فيما سبق، لكن اليوم كسياق فكري مواجهة الاستعمار والسيطرة فكريا كفكر يجد مرجعيته في كثير من مناطق العالم على رأسها المنطقة العربية والفضاء المغاربي خصوصا في رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني ورفض التدخل الاجنبي في مناطق الصراع في ليبيا ومالي كعلامة مسجلة جزائرية متصلة بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

الثقافة القبلية : القبيلة عند بن خلدون هي جماعة متفرقة من جد أول تجمع بين افرادها روابط الدم والنسب بالاعتماد على التحالف الولاء والانتماء في مقابل ما هو غريب وخارجي عن

[545] نافذ سليمان الجعب، دراسات في ثقافة المقاومة، جامعة الاقصى، ط 1، ص 45.

منتسبي القبيلة [546]، فيما يخص الفضاء المغاربي تشكل القبيلة إطار مهم من ناحية الارتكاز عليه في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بالاعتماد على المنتسبين للقبائل المنتشرة في عديد دول الفضاء المغاربي كمجال لتجارة، تسويق السلع الجزائرية وسوق واعد للمنتجات الجزائرية.

-البعد الديني : يمثل الاسلام الديانة الرئيسية في الفضاء المغاربي حيث تبرز الزوايا

كمعطي ديني عقدي يشكل اطار فكري في توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية حيث تعتبر الزوايا ركن من اركان المسجد تتخذ للعبادة والاعتكاف والتعبد ثم تطورت الى ابنية تقام فيها الصلوات والحلقات الدراسية بتوجيه من مشايخ عرفوا لاحقا على انهم مشايخ الطرق الصوفية[547]، تشكل الزوايا رابطا مهم بين مجتمعات الفضاء المغاربي من ناحية المعتقدات والعادات المشتركة رغم قلة الاعتماد عليها بصفة منظمة الا في حال التعبئة في المناسبات الانتخابية خصوصا الا أنها يمكن ان تساهم في بعث الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الارتكاز على التجارة والتسويق بين مختلف منتسبي هذه الزوايا في البلدان الذي يشكلون خزانا مجتمعي كبير من جهة وسوق واعدة للمنتجات الجزائرية من جهة اخرى.

2- القيم السياسية هي أطر فكرية وتصورات تهدف من خلالها الدول الوصول الى الاهداف المرغوب فيها على أساس مثل عليا تنشدها الدول لذاتها[548]، تشكل القيم مورد أساسي في تصميم السياسة الخارجية قصد الجذب والتاثير بقيم مثالية يمكن للكل التعامل وفقها حيث تكون مؤثر كلها كانت محترمة.

---

[546] محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ،ص 77.

[547] الطيب العماري، "الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني الى الدنيوي ومن المقدس الى السياسي" مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،ع 15 ،جوان 2014، ص

[548] عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح. القيم السياسية في الاسلام، الدار الثقافية للنشر، ط 1 ص .

3- تصميم سياسة خارجية على أساس المشروعية بالرجوع الى رؤية واسهامات "ماكس فيبر" في مجال مشروعية الدول يمكن لنا ذكر ثلاثة تصنيفات لهذا الاخيرة المشروعية التقليدية التي تعتمد على العادات والتقاليد، المشروعية الكاريزماتية التي تركز خاصة على القائد في التعامل في أطر السلطة ومدى جاذبيته والمشروعية العقلانية التي تعتمد على مدى احترام القوانين[549]، يشكل تصميم سياسة خارجية على أساس المشروعية دافعا كبير في تفعيل البدلوماسية الاقتصادية الى جانب الدبلوماسية السياسية من ناحية الارتكاز على مشروعية السياسات كتسويق لصورة الجزائر في الفضاء المغاربي في مقابل التاثير بمشروعية باقي الدول حيث يستوجب مرافقة المساعي السياسية المساعي الاقتصادية في ربط تسويق صورة الجزائر سياسيا بربط توسيق المنتجات الاقتصادي الجزائرية.

ثالثا : توظيف سلوكيات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المغربي

1- وضع جدول اعمال مشروع من ناحية الهدف : تفرض اكراهات النسق الدولي على الدول تصميم سياسة خارجية للتفاعل مع بقية الوحدات السياسية غير ان توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية لا يشمل كل الدول، فمرد ذلك الفرق بين وضع جدول اعمال مشروع ضمن أجندة السياسة الخارجية للدول من عدمه، يكمن الهدف في موضوع دراستنا في العوائق التي تحد من توظيف القوة الناعمة على أساس انعاش الدبلوماسية الاقتصادية بالموازاة مع نشاط الدبلوماسية السياسية بالاعتماد على إعادة اعمار المناطق التي شهدت وتشهد صرعات خصوصا في القارة الإفريقية كجدول اعمال ضمن توظيف القوة الناعمة ووفق هدف بعث الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مناطق ما بعد النزاع في إطار إعادة الاعمار من جهة ومن جهة اخرى تزامن الاستثمار الاقتصادي مع النشاط السياسي باعتبار إعادة الاعمار مناطق واوراق لتوظيفها في مناطق اخرى سنشرح ذلك بالتفصيل في المحور الاخير.

[549] Dogane ,Mattei. " la légitimité politique :Nouveauté des Critères Anachronisme des Théorie Classique " Revue Internationale Des Sciences Sociale ,n 196 ,2010 ,p

-القيم السياسية تتعلق بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تحدد النشاط البدلوماسي على رأسها كما سبق الذكر عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والوساطة في النزعات كتاريخ حافل تمتاز به الدبلوماسية الجزائرية في مختلف ساحات الصراع في العالم والتي تشكل عامل مهم في إعادة الاعمار كألية لتوظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية.

- تصميم سياسة خارجية على أساس المشروعية حيث نعتمد على تصنيفات المشروعية التي سبق ذكرها لماكس فيبر، المشروعة التقليدية في إطار التعامل مع ألية إعادة الاعمار على أساس الاخذ بعين الاعتبار تقاليد وعادات الدول التي تشمل عملية إعادة الاعمار من جهة ومن جهة اخرى ابراز التقاليد والعادات الجزائرية في مختلف مساعي إعادة الاعمار كمقدمة للتاثير وفق النموذج الفكري الجزائري كقاطرة لانعاش الدبلوماسية الاقتصادية بتسويق المنتجات الجزائرية، المشروعية الكارزماتية والمتمثلة في القادة السياسيين يمكن التركيز على السفير الجزائري في الدولة التي نهدف الى توظيف ألية إعادة الاعمار فيها كعنوان لتسويق صورة الجزائر من ثم تسويق مختلف المنتوجات الجزائرية وفق ما تقتضيه التفاعلات الشخصية بين الجهاز الدبلوماسي وصانعي القرار في الدولة التي توظف فيها ألية إعادة الاعمار فيها، المشروعية العقلانية حيث تبرز دعوات وتوصيات الى الاستثمار في المناطق الحدودية على رأسها انشاء مناطق تبادل حر او مختلف الصياغات التجارية كالتبادل في السلع على المناطق الحدودية غير ان ما يواجه هذه التوصيات والدعوات هي مختلف التهديدات اللاتماثلية التي تشكل عوائق في الاستثمار خصوصا في المناطق التي تشهد عدم استقرار من ثم يبرز إعادة الاعمار كألية لتوظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية كإطار لتذليل عوائق بعث الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مساعي تثبيت الاعنف و التعامل الناعم مع التهديدات التي تصب في جلب وتأمين البعد الاقتصادي وجلب راس المال للاستثمار او لتسويق المنتجات الجزائرية، من السابق لأوانه الاعتماد على المساعي الاقتصادية قبل تأمين البيئة التي نصمم فيها انعاش الدبلوماسية الاقتصادية كما يعرف رأس المال جبان من ثم صعوبة التعامل الاقتصادي في بيئة غير مستقرة حيث تمثل عملية إعادة الاعمار عنوان وإطار مناسب لتعامل مع التهديدات على أساس خطوات ذات ابعاد، حيث يمثل البعد الأول تحقيق الاستقرار في مناطق مرحلة ما بعد النزاع من خلال نزع واعادة دمج المقاتلين في مختلف الأطر سواء في الاسلاك الامنية او في

المجتمع المدني، يتمثل البعد الثاني في استعادة مؤسسات الدولة والمتمثلة في إعادة بناء المرافق الاساسية، تقديم المساعدات التقنية وبناء قدرات المؤسسات، البعد الثالث والأخير والمتمثل في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في الدول الحدودية مع الجزائر من ناحية توفير الاستشارات النفسية، تحقيق العدالة الانتقالية وما يرافقها من أطر حماية حقوق الانسان[550]، تبرز المشروعية العقلانية في الأطر القانونية التي تعتمد عليها عملية إعادة الاعمار سواء وفق العلاقات الثنائية بين الدول او وفق الأطر المؤسساتية الاقليمية المتثملة في الاتحاد الإفريقي او الدولية المتثملة في الامم المتحدة والتي نتطرق اليها لاحقا.

2- الجذب الايجابي : اتباع سياسة اعلامية بمرافقة وسائل الاعلام ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي كإطار يهدف في التسويق لمساعي إعادة الاعمار كألية لتوظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية.

3- الاقناع : يمكن قياس مدى الاقناع من خلال النجاح او الاخفاق من خلال احصائيات التبادل التجاري بين الجزائر والدول التي نهدف فيها توظيف ألية إعادة الاعمار، تتبع الفارق بين بداية توظيف ألية إعادة الاعمار في الدول وخلالها من ناحية التبادلات التجارية يبرز مدى نجاعة بعث الدبلوماسية الاقتصادية من عدمه او بالاحرى يمكن من معرفة مواطئ الخلل لدراسة ما يمكن تصميمه لتحسين الاداء الدبلومسي الاقتصادي الجزائري اضافة الى ما يهدف الى تذليل العقبات المتصلة أساسا بعدم الاستقرار.

المحور الثالث : إعادة الاعمار كألية لتعامل مع عوائق بعث الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الفضاء المغاربي

تزامن ظهور مصطلح إعادة الاعمار مع الحرب الاهلية الامريكية مابين 1863-1865 والتي عرفت تدمير كبير للبنية التحتية حيث اعتمد الرئيس الامريكي في هذا الصدد ابراهام لينكولن abraham linoln على إعادة اعمار المناطق التي شهدت دمار كبير خصوصا في جنوب الولايات

[550] علي محمد السويداني، بيومي احمد بكر هاشم، "سياسات اعادة اعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب،" جريدة جامعة الازهر قسم الهندسة ،م 12 ،ع 44 ،جويلية 2017، ص 27.

المتحدة الامريكية غير ان وفاته وتولي خلافته الرئيس الامريكي اندرو جونسن andrew johnson مقاليد رئاسة الولايات المتحدة الامريكية شكل قطيعة مع السياسات المتعلقة بإعادة الاعمار، بعد الحرب العالمية الثانية والدمار الذي لحق بالاقتصاد العالمي رجع الاعتماد مجددا على إعادة الاعمار كألية تحت سيطرة الولايات المتحدة الامريكية من خلال إقامة نظام "بروتن ودز" ولاحقا مشروع مارشال كألية لإعادة اعمار اوروبا الغربية واليابان [551].

1-مفهوم إعادة الاعمار هو مجموعة شاملة من الاجراءات الساعية لتلبية حاجيات الدول الخارجية من النزاع بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين والحيلولة دون تصاعد النزاعات وتفادي الرجوع الى العنف ومعالجة الاسباب الجذرية وتدعية السلم المستدام [552].

يعرف البنك الدولي إعادة الاعمار على أنه إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع وإعادة تهيئة الظروف المواتية لاقامة مجتمع يعمل في زمن السلم خصوصا عمل الحكومة وفق سيادة القانون باعتبارهما العنصريين الرئيسيين لبناء هذا المجتمع [553].

تعريف إعادة الاعمار كألية لتوظيف القوة الناعمة هو مجموعة من الاجراءات والخطوات التي تجد محدداتها وتصمميمها في مصادر القوة الناعمة على رأسها الثقافة، القيم السياسية والمشروعية في نشاط السياسة الخارجية والتي تهدف الى تقديم المساعدات والمشورة للدول الخارجية من الحروب والنزاعات قصد المحافظة على مظاهر اللاعنف والتأسيس لمرحلة البناء المؤسسي والعقلاني حيث يمثل القانون والمساعي التنموية هدف مشروع وفق جدول اعمال يرتكز على الدبلوماسية السياسية في صياغة والمحافظة على تطبيق القوانيين والدبلوماسية الاقتصادية في التعامل على أساس المساعي التنموية قصد تحصيل الاقناع وفق الجذب الاجابي وتذليل العواقب المتصلة بمخاطر عدم الاستقرار.

---

[551] طليس ابتسام، فريدة حموم، اعادة الاعمار: دراسة في طبيعة المفهوم، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، م3، ع3، سبتمبر 2020، ص 226-227.

[552] الإتحاد الإفريقي، تقرير عن وضع سياسة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد الحروب، جامبيا ، 2006، ص6.

[553] رشا سيروبتمويل ، اعادة الاعمار بعد الحرب في سوريا، جمعية العلةم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي سوريا، 2017، ص2-3.

2-إعادة الاعمار في المنظمات الاقليمية تشتمل أليات وخطوات إعادة الاعمار على عديد الأطر القانونية واللوائح التي تتصل بالممارسات في الدول الخارجة من حروب ونزاعات وفق منظمات ومبادرات اقليمية نذكر منها ما يلي

-**الإتحاد الإفريقي** في 2 جويلية 2005 عُقدت الدورة العادية السابعة للإتحاد الأفريقي في مدينة سرت الليبية حيث إتخذ المجلس مقرر رقم EX.CL/DEC.228CLX حول تقرير رئيس المفوضية بخصوص اوضاع النزاعات في إفريقيا حيث تضمن هذا المقرر اضافة الى قضايا اخرى "...التأكيد على الحاجة الى تنفيذ اتفاقيات السلام تنفيذا فعالا من خلال جهود متصلة نحو إعادة الاعمار واحلال السلام لفترة مابعد النزاعات بهدف معالجة الاسباب الجذرية الكامنة وراء نشوب هذه النزاعات..."

تعتمد اسراتجيات إعادة الاعمار في الإتحاد الإفريقي على عديد الاهداف على رأسها توطيد السلام والحيلولة دون الرجوع الى مظاهر العنف، التركيز على معالجة الاسباب الجذرية للنزاع، تشجيع وتسريع تخطيط وتنفيذ انشطة إعادة الاعمار واخيرا تعزيز والتكامليات والتنسيق بين القوى الفاعلة المشتركة في عملية اعادة الاعمار والتنمية لفترة لفترة ما بعد النزاعات.[554]

في سياق سياسات إعادة الاعمار ضمن مقررات الإتحاد الإفريقي يبرز مجال لبعث الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تذليل العوائق في مناطق عدم الاستقرار في الفضاء المغاربي على رأسها ليبيا والصحراء الغربية، من خلال الاعتماد على المشروعية العقلانية حسب تصنيف "ماكس فيبر" للمشروعية على أساس التفاعل في الفضاء المغاربي وفق القوانين واللوائح الإفريقية التي تحكم عملية إعادة الاعمار والتعاملات بين الدول واحسن مثال قضية الكركرات الاخيرة التي تعتبر خرق مغربي للوائح والقوانيين الأممية والإفريقية والتي تعتبر الصحراء الغربية عضو مؤسس فيها

هناك ايضا منظمات دولية تسن عملية إعادة الاعمار على رأسها الأمم المتحدة بمختلف المؤسسات التي تشارك في عملية إعادة الاعمار لكن بالنسبة للجزائر فثقلنا هو في الإتحاد

[554] مرجع سابق، ص 1-5

الإفريقي من ثم يستحسن التعامل وفق لوائح اللإتحاد الإفريقي واشراك الدول الفاعلة او التي تعتبر طرف ذو مصلحة وقت وبعد النزاع.

-**إتحاد المغربي العربي** : تضم منطقة المغرب العربي خمسة دول الجزائر، تونس، ليبيا، مريتانيا والمغرب حيث تبلغ المساحة الاجمالية للبلدان الثلاثة 5.784.000 كلم^2 ويبلغ عدد السكان 87 مليون نسمة حسب احصائيات 2007[555] ما يشكل سوق واعدة غير ان المنطقة تشهد مناطق عدم استقرار ونزاعات تشكل عائق صوب تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، باقتراح اعادة الاعمار كالية لتوظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية لاحضنا غياب تام لاي لوائح او قوانيين او مبادرات تخص اعادة الاعمار وفق اطر اتحاد المغرب العربي الذي يشهد تجميد منذ سنوات، من ثم وجب اعادة مراجعة السياسات كونها فرصة لتعامل وفق إطار مغاربي خصوصا بين الجزائر تونس وموريتانيا وفق سياسة إعادة الاعمار خصوصا في ليبيا ومنطقة الساحل كمقدمة وفق مساعي دبلوماسية سياسية تهدف الى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية المغاربية المجتمعة بين الدول سالفة الذكر مع اشراك دول اخرى غير منظوية تحت سقف المنطقة المغاربية لاعتبارات تخص ميزان القوى الاقليمي والدولي، بالرجوع الى توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية وفق ألية إعادة الاعمار ضمن إتحاد المغرب العربي حيث تشكل المشروعية العقلانية الأساس في التعامل من ناحية سن واقرار قوانين ولوائح تخص مسعى وخطوات إعادة الاعمار وفق مصادر القوة الناعمة المتمثلة أساسا في الثقافة كونها مشتركة بين الاعضاء ايضا القيم السياسية المستمدة من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية اساسا مبادئ باقي السياسات الخارجية للدول المشكلة لاتحاد المغرب العربي.

3-**إعادة الاعمار وفق العلاقات الثنائية** : تشكل ليبيا ومنطقة الساحل مناطق عدم استقرار تتطلب مساعي إعادة اعمارها كالية لتوظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية

[555] عبد العزيز شرابي، إتحاد المغرب العربي الأوضاع والتحديات المستقبلية، مجة الاقتصاد والمجتمع، ع5، 2008، ص 12.

حيث شهدت هذه الاخير عدة مساعي صوب التعامل على أساس حلحلت مختلف الملفات الحاصلة في الجوار الجزائري.

بالنسبة لليبيا شهد الملف الليبي مساعي جزائرية بالتعاون مع تونس صوب إعادة اعمار ما دمرته الحرب بين مختلف الفرقاء الليبيين سعيا الى الحفاظ علي مظاهر اللاعنف وايجاد مخرج للملف الليبي غير ان هذه الجهود التي كان من المفروض ان تنطلق على ارض الواقع من خلال الزيارة التي كانت مرتقبة للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الى تونس في أواخر عام 2020 غير ان الظرف الصحي الذي يمر به العالم إضافة الى ظروف اخرى لم تسمح بالزيارة[556] في نفس السياق في شمال مالي حيث شهدت الدبلوماسية الجزائرية بقيادة وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم الى طرح تعهدات دولية لإعادة اعمار المناطق الشمالية المالية كمقدمة لحلحلت الملف المالي المتوقف منذ إتفاق الجزائر 2015[557]، مما سبق تشهد السياسة الخارجية الجزائرية نشاط مكثف في مختلف الملفات التي تخص الجوار الجزائري بالاعتماد على إعادة الاعمار كألية لتعامل مع مناطق عدم الاستقرار على رأسها ليبيا ومالي غير أن الملاحظ هو الاعتماد على الدبلوماسية السياسية المتمثلة في وزارة ووزير الخارجية وعدم التركيز على مرافقة المساعي الدبلوماسية السياسية مساعي دبلوماسية اقتصادية حيث وجب الارتكاز في الشق الاقتصادي لعملية إعادة الاعمار على الشركات الجزائرية في توفير المنتوجات التي تحتاجها الدول الخارجة من الحروب والصراعات، الجذب ومحاولة الاقناع وفق مصادر وسلوكات القوة الناعمة السابقة الذكر قصد التاثير صوب التسويق للمنتجات الجزائر في المناطق التي نستهدف الاعتماد على ألية إعادة الاعمار فيها، ترافق تسويق السياسات مع مساعي تسويق المنتجات الجزائرية، الاعتماد على ألية إعادة الاعمار كمقدمة لتذليل عوائق بعث الدبلوماسية الاقتصادية من خلال التعامل مع مناطق عدم الاستقرار على اساس طمأنة المستثمرين وتأمين كل ما له علاقة بالجانب الاقتصادي.

خاتمة

---

[556] عاطف قدادرة، الجزائر وتونس تتجهان نحو "إعلان بداية الاعمار" في ليبيا، 16 سبتمبر 2020، يوم 2020/02/21.

[557] الجزائر تعود الى شمال مالي من زاوية"إعادة الاعمار"، 15 فيفري 2021، يوم 2021/02/21.

مما سبق تساهم عمليات إعادة الاعمار كسلوك متصل بتوظيف القوة الناعمة في تذليل عوائق بعث دبلوماسية اقتصادية جزائرية في فضائها المغاربي من ناحية التعامل مع مناطق اللااستقرار في المحيط القريب للجزائر على نحو إتباع استراتجيات إعادة الاعمار سواء ضمن الأطر الاقليمية المتمثلة في الإتحاد الإفريقي او إتحاد المغرب الغربي، يبرز توظيف القوة الناعمة في السياسية الخارجية الجزائرية من خلال إتباع مصادرها المتمثلة في الثقافة على أساس ثقافة المقاومة، الثقافة القبلية والبعد اليدني، ايضا القيم السياسية وتصميم سياسة خارجية على أساس المشروعية حيث يعتمد عليها في استراتجيات إعادة الاعمار كمقدمة بدبلوماسية سياسية هادفة الى بعث دبلوماسية اقتصادية على أساس التاثير الفكري المعتمد على الجذب والاقناع من ثم توازي تسويق السياسيات مع تسويق المنتجات والاستثمارات، في هذا الصدد نطرح مجموعة من التوصيات نرى فيها سبيل لانعاش الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الفضاء المغاربي والساحل

.–مما سبق لا يشتمل إتحاد المغرب العربي على تشريعات ولوائح تسن عمليات إعادة الاعمار بل تستند الجزائر على مصطلح الدول المجاورة كما رأيناه في الملف الليبي في إطار التنسيق والتعاون بين الجزائر وتونس في الملف الليبي، نوصي بإعادة تفعيل أطر إتحاد المغرب العربي بالارتكاز على الجزائر، تونس، مورتانيا، ليبيا والصحراء الغربية واستبعاد من لهم علاقات مع الكيان الصهيوني كأداة فكرية لتوظيف القوة الناعمة على أساس مصادر ثقافة المقاومة التي تطرقنا إليها سابقا.

-كما سبق التطرق الى مساعي الاعتماد الجزائري على ألية واستراتجية إعادة الاعمار كنقطة لحلحلت الأزمات خصوصا في ليبيا ومالي، من الملاحظ ان هذه المساعي لا تشتمل على مساعي اقتصادية ضمن خطط إعادة الاعمار من ثم نوصي في إطار تصميم سياسة خارجية على أساس موجه الى التعامل مع مختلف النزاعات الى التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية على أساس توظيف القوة الناعمة غلى غرار الاعتماد على مصادرها وسلوكياتها كمثال رئيس الوزراء الهندي في زيارة الى افغنستان لبحث مسعي إعادة اعمار البلد كان له كأول تصرف في اللحظات الأولى للزيارة توزيع عشرات الالاف من اقراص الافلام الهندية (بوليوود) على الافغانيين كمسعى

متصل بتوظيف القوة الناعمة ومقدمة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بالتاثير وفق النموذج الفكري الهندي.

-الابتعاد على التعامل في أطار إعادة الاعمار ضمن الأطر الدولية خصوصا الأمم المتحدة حيث نوصي بالتعامل وفق الأطر الاقليمية الإتحاد الأفريقي وتفعيل أليات إتحاد المغرب العربي كون ثقل الجزائر أكبر في البعد الاقليمي من البعد الدولي، في نفس السياق نوصي بالتشارك بين الدول حسب ميزان القوى الإقليمي والدولي في أي عملية لإعادة الاعمار.

-الاعتماد على البعد الرقمي في التعريف بالشركات والمنتجات الجزائرية في البلدان التي تستوجب الإعتماد على إعادة الاعمار من خلال التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات للجذب، التاثير والاقناع، في نفس السياق انشاء قاعدة بيانات تضم الشركات الجزائرية للتسهيل على صانع القرار عملية الاستعانة بها لتذليل العقبات في اي مسعى لتعامل وفق الدبلوماسية الاقتصادية.

-تأمين الموصلات التي تستخدم في توصيل المنتجات الجزائرية الى الوجه الإفريقية خصوصا على سبيل المثال لا الحصر الطريق العابر للصحراء من خلال التركيز على إعادة اعمار المناطق التي تمر بها الطريق على أساس توظيف القوة الناعمة الجزائرية وفق مصادرها وسلزكياتها التي تطرقنا اليها سابقا

قائمة المراجع:

-علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة تحليل السياسة الخارجية، مكتبة الاسكندرية، ط 1.

- جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة للنجاح في السياسة الدولية، عبركان للنشر، ط 1.

- جوزيف ناي، مستقبل القوة، المركز القومي للترجمة، ط 2.

- نافذ سليمان الجعب، دراسات في ثقافة المقاومة، جامعة الاقصى، ط 1.

- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1.

- الطيب العماري، "الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني الى الدنيوي ومن المقدس الى السياسي" مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،ع 15 ،جوان 2014،

- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح. القيم السياسية في الاسلام، الدار الثقافية للنشر، ط 1.

- Dogane ,Mattei. " la légitimité politique :Nouveauté des Critères Anachronisme des Théorie Classique " Revue Internationale Des Sciences Sociale ,n 196 ,2010 ,

- علي محمد السويداني، بيومي احمد بكر هاشم، "سياسات اعادة اعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب،" جريدة جامعة الازهر قسم الهندسة ،م 12 ،ع 44 ،جويلية 2017.

- طليس ابتسام، فريدة حموم، اعادة الاعمار: دراسة في طبيعة المفهوم، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، م3، ع3، سبتمبر 2020.

- الإتحاد الإفريقي، تقرير عن وضع سياسة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد الحروب، جامبيا ، 2006.

- رشا سيروبتمويل ، اعادة الاعمار بعد الحرب في سوريا، جمعية العلةم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي سوريا، 2017، .

- عبد العزيز شرابي، إتحاد المغرب العربي الأوضاع والتحديات المستقبلية، مجة الاقتصاد والمجتمع، ع5، 2008.

- عاطف قدادرة، الجزائر وتونس تتجهان نحو "إعلان بداية الاعمار" في ليبيا، 16 سبتمبر 2020، يوم 2020/02/21.

- الجزائر تعود الى شمال مالي من زاوية"إعادة الاعمار"، 15 فيفري 2021، يوم 2021/02/21.

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار منذ 2011: بين الانكشافية ومعضلة التدخل

Algerian foreign policy towards neighboring states since 2011: between vulnerability and the dilemma of intervention

د.أسماء حمايدية

كلية الحقوق و العلولم السياسية جامعة امحمد بوقرة - بومرداس.

a.hemaidia@univ-boumerdes.dz

د.خليدة كعسيس خلاصي

كلية الحقوق و العلولم السياسية جامعة امحمد بوقرة - بومرداس.

Kassis7@hotmail.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار منذ 2011، اي منذ اندلاع الانتفاضات العربية وما افرزته من انكشافية وهشاشة أمنية، ترتب على هذا الوضع الأمني المتدهور في المنطقة تحديات ومعضلات جديدة تدفع الجزائر إلى إعادة النظر في الأسس المعيارية التي وجهت سياستها الخارجية منذ الاستقلال، بأن تكون أكثر براغماتية ومرونة فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل الذي وجه سياستها الخارجية إلى الان.

يحلل هذا المقال تطور السياسة الخارجية الجزائرية منذ عام 2011 ، ويحدد مجموعة من العوامل التي أثرت على قدرة الجزائر على التكيف مع السياق الإقليمي الفرعي الجديد الذي يتسم بتفكك الدول المجاورة مالي وليبيا. وايضا تسليط الضوء على مظاهر مراجعة العقيدة الأمنية في ظل الانكشافية والهشاشة الامنية .

كلمات مفتاحية: الجزائر،السياسة الخارجية، الانكشافية، تحدي التدخل، ليبيا، مالي.

ABSTRACT:

This study aims to shed light on the Algerian foreign policy towards neighboring states since 2011, and the beginning of the Arab uprisings, which created a state of vulnerability and security fragility in region. This deteriorating regional security situation entails new challenges and dilemmas that are pushing Algeria to reconsider the normative foundations that have guided its foreign policy since independence, in order to be more pragmatic and flexible with regard to the principle of non-interference that guided its foreign policy so far.

This article analyses the evolution of Algerian foreign policy since 2011, and identifies a set of factors that have affected Algeria's ability to adapt to the new sub-regional context marked by the disintegration of the neighbouring states of Mali and Libya. As well as to shed light on the aspects of reviewing the security doctrine in light of vulnerability and security fragility.

Keywords: Algeria ; foreign policy ; non-interference; vulnerability ; Mali ;Libya.

مقدمـة:

أدت طبيعة التهديدات غير دولاتية وانتشار الصراعات والأزمات في الجوار الاقليمي للجزائر خاصة منذ 2011، إلى تشكيل معضلة في السياسة الخارجية الجزائرية جعلتها بين ثنائية الالزام الاخلاقي بالمبادئ والعقيدة الامنية غير التدخلية وبين البراغماتية التي تقتضي مسايرة المصالح وخاصة الأمنية. فالتهديدات الأمنية الجديدة المنبثقة من دول الجوار بعد انهيار الدولة في ليبيا وفشها في مالي، كشفت قابلية الجزائر للانكشاف والهشاشة الأمنية، مما دفعها إلى مراجعة تصوراتها واحداث نوع من التغيرات على عقيدتها الأمنية؛ والتي كان جوهرها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخل الاجنبي بما في ذلك عدم نشر قوات جزائرية خارج الحدود. أصبحت هذه العقائد بمثابة مبادئ راسخة، حددت الإطار النظري لدبلوماسية لا تزال تشكل أساس السياسة الخارجية الجزائرية حتى اليوم.

يدفع هذا الواقع إلى ضرورة إعادة تقييم قضية التكيف والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية، والتطرق الى تطور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار منذ 2011 والتي تحددها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، باعتبار ان السياسية الخارجية الجزائرية هي انعكاس لسياستها الداخلية، ثم إلى مظاهر مراجعة العقيدة الامنية في ظل الانكشافية والهشاشة الامنية.

وتأسيسا على ذلك تبحث هذه الورقة عن الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت التحديات الأمنية الإقليمية على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار منذ 2011؟

وعلى هذا النّحو قسمت الدراسة إلى النقاط التالية:

أولا: العوامل المحددة للسياسية الخارجة الجزائرية في ظل التحديات الأمنية الاقليمية الجديدة:

ثانيا: نحو مراجعة العقيدة الأمنية: تحدي التدخل في ظل الانكشافية والهشاشة الأمنية:

أولا : العوامل المحددة للسياسية الخارجة الجزائرية في ظل التحديات الأمنية الاقليمية الجديدة:

يتطلب أي تحليل للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الوضع الاقليمي الراهن أخذ سلسلة من العوامل بعين الاعتبار، بما في ذلك التاريخ والعوامل الاقتصادية والتحديات الأمنية و الداخلية، التي لها تأثير على مدى فاعلية السياسة الخارجية وحضورها على الساحة الاقليمية منذ 2011.

1- المحدد التاريخي:

يعتبر التاريخ بشكل خاص عامل جد مهم في قرار حفاظ الجزائر على موقفها العقائدي والأخلاقي، الذي يقوم على أساس المبادئ التي وجهت السياسة الخارجية منذ الاستقلال. فقد كان للدفاع عن السيادة ودعم حق تقرير المصير للشعوب و خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية تأثير كبير في جانب منه في الحد من قدرة الدولة على التكيف مع التغيرات الاستراتيجية التي تؤثر على محيطها المباشر[558]، إذا ما فكرنا بمنطق براغماتي مصلحي بحت.

ومع هذا فقد عاشت هذه السياسة الخارجية القائمة على "المبادئ" عصرها الذهبي في السبعينيات عندما تمكنت الجزائر، بفضل دخلها من قطاع المحروقات، من تطوير سياسة خارجية نشطة تهدف في المقام الأول إلى ترسيخ مكانة البلاد في الخارج وقيادة العالم الثالث عبر مجموعة الـ 77 كممثل جماعي للعالم الثالث و حركة عدم الانحياز التي تطورت في سياق الحرب الباردة. هذه السلسلة من المبادرات جسدت مفهوم الجزائر عن دبلوماسية العالم الثالث الجماعية، التي خلقت "روح باندونغ" جديدة، أطلق عليها "روبرت مالي" على نحو ملائم "**الاتصال من الجزائر**" و بالنسبة لنيكول غريمود Nicole Grimaud كانت تلك الفترة التي يمكن

[558]- Laurence Thieux (2018): "The dilemmas of Algerian foreign policy since 2011: between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges", **The Journal of North African Studies**, p.3, available at : https://bit.ly/3lt307h

فيها الحديث عن " L'Algérie catalyseur du Tiers-Monde ، **الجزائر محفز العالم الثالث** catalyst of the Third World."[559]

وقد تم التعبير عن هذه السياسة أيضًا في تأييد الدولة للعديد من الحركات المستقلة التي ظهرت في إفريقيا وأمريكا اللاتينية بفضل العائدات الدبلوماسية التي تراكمت منذ ذلك الوقت، **وبالتالي حافظت الجزائر على المبادئ المعيارية التي توجه علاقاتها الخارجية – حق تقرير المصير وعدم التدخل والتعاون والتعددية وعدم التحالف - لعقود من الزمن على الرغم من التغييرات التي غيرت بشكل عميق سياقها الإقليمي والدولي .**[560]

2- المحدد الداخلي:

في سياق سياسي داخلي اتسم بالخوف من تأثير عدوى " الربيع العربي" بعد 2011، وفي محاولة لمنع انتشار الاحتجاجات الاجتماعية والتهديدات لاستقرار النظام، احتلت السياسة الداخلية تقريبًا كل جهود الرئيس بوتفليقة في معظم عهدته الثالثة وجزء من الرابعة على حساب الشؤون الخارجية. وبدءً من عام 2013، أدى تدهور صحة الرئيس أيضًا إلى حدوث شلل في السياسة الخارجية، وهو ما يفسر جزئيًا سبب انتهاج مقاربة دفاعية في ظل التداعيات الأمنية بسبب انهيار دول الجوار.

على الرغم من الطبيعة المغلقة للحياة السياسية في الجزائر، فقد برز عدد من النقاشات على مدار السنوات القليلة الماضية، والتي توفر بعض التبصر في صراعات السلطة، والتي كان لها تأثير في الحد من قدرة الجزائر على العمل والقيادة في المنطقة.[561]

باختصار، لا تزال السياسة الخارجية والأمنية تشكل ساحة معركة لاستمرارية ميزان القوى وتقسيم المهام بين النخب الحاكمة المدنية والعسكرية، فوجود مواقف متناقضة داخل النظام هو أحد أعراض انتشار أقطاب القوة والخلل في مركز صنع القرار.[562]

---

[559] Robert A. Mortimer, "Algerian foreign policy: from revolution to national interest", **The Journal of North African Studies**, 2015, p 7 available at ; https://bit.ly/3bUXlnn .

[560] Laurence Thieux , op. cit, p.03.

[561]. -Rasmus Alenius Boserup,& others," Algeria after the Revolts Regime Endurance in a Time of Contention and Regional Insecurity", **DIIS REPORT** 2014:15, 2014.p.18

3- المحدد الاقتصادي:

بالإضافة إلى هذه العوامل السياسية المحلية ، لعبت المخاوف الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط والغاز دورًا أيضًا. فقد أصبح الدخل من هذا القطاع، الذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري، هزيلًا بشكل متزايد، على الرغم من أن البلاد لا تزال تتمتع بهامش قصير الأجل توفره الاحتياطيات المخزنة خلال سنوات الطفرة.

لقد هدد خفض أسعار النفط قابلية نموذج الدولة الريعية الداعم للعقد الاجتماعي الذي ضمن الاستقرار السياسي للبلد (شراء السلم الاجتماعي ، والشبكات الزبائنية ، وما إلى ذلك)[563]. علاوة على ذلك، ازداد عبء الإنفاق العسكري خلال العقد الماضي، حيث شكلت الميزانية العسكرية حوالي 24.82 % من الميزانية الوطنية لسنة 2019 .[564]

فالدخل المريح الذي جمعته الجزائر خلال السنوات التي كان فيها النفط يكلف أكثر من 100 دولار للبرميل سمح للبلاد بزيادة إنفاقها العسكري بشكل كبير. على الرغم من اعتماد بعض الإجراءات التقشفية للتعامل مع الدخل المنخفض، فحسب قانون المالية لسنة 2019 بلغت ميزانية الدفاع الجزائرية 10.30 مليار دولار (1230 مليار دينارجزائري) [565]، بزيادة قدرها 7.51٪ عن عام 2018 والتي كانت تقدر ب 9.58 مليار دولار[566] (1,118.29 مليار دينار).

وحسب تقرير معهد ستوكهولم لدراسات السلام والأمن(SIPRI 2021) احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا من حيث استيراد الأسلحة حيث بلغت النسبة المئوية 4.3% من اجمالي الواردات العالمية بين (2016-2020)، والمرتبة الأولى افريقيا حيث شكلت الجزائر والمغرب 70 %

---

[562] Laurence Thieux, **op. cit**, p.6 .

[563] Ibid, p.4

[564]- قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، عدد 79، سنة 55، ديسمبر 2018، ص. 29.

-[565] SIPRI 2020. Military expenditure by country, in local currency, 1988-2019, https://bit.ly/2ObFccd

[566]SIPRI 2020. Military expenditure by country, in constant (2018) US$ m, 1988-2019, https://bit.ly/2OBllmq

من مجمل ايرادات افريقيا من الأسلحة مع العلم ان المغرب تشكل 0.9 % من مجمل ايرادات العالم.[567]

الحصة العالمية لأكبر 10 مستوردين للأسلحة في العالم 2016-2020

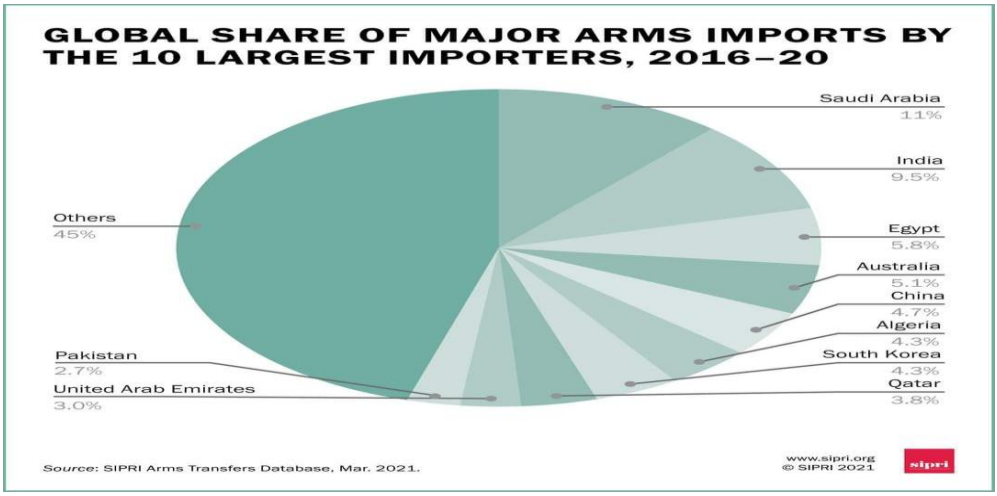

Source : pieter d. wezeman, & others, op.cit, p. 7

كما أدى التركيز على الإنفاق الدفاعي في سياق الموارد المحدودة إلى الحد من قدرة الجزائر على إعادة توجيه سياستها الخارجية من أجل زيادة ظهورها وتأثيرها في الخارج - وأظهرت إعادة اندماج المغرب في الاتحاد الأفريقي فقدان النفوذ الدبلوماسي - ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة التي تؤثر على محيطها المباشر منذ عام 2011[568].

4- المحدد الأمني:

في الواقع، فإن التغييرات العميقة التي أثرت على المنطقة والوضع السياسي الداخلي للجزائر منذ عام 2011 قد اختبرت المبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية الجزائرية. في

[567] -Pieter d. wezeman, & others,trends in international arms transfers, 2020, **SIPRI Fact Sheet,** March 2021, p.p. 6-7

[568] Laurence Thieux , Op.Cit, p.05.

حين أن التحديات الرئيسية خلال التسعينيات كانت محلية ، فقد جاءت التحديات الأخيرة من الخارج. فمنذ عام 2011، ونتيجة لزعزعة استقرار الدول المجاورة لها، كان على الجزائر مواجهة تحديات أمنية جديدة، لم تكن تستوعبها من قبل (الارهاب، المخدرات، الاسلحة، الهجرة،) لأن عقيدتها الأمنية كانت حبيسة تصورات تقليدية والصراعات التي ارتبطت بالتهديدات الدولاتية.

فالتغيرات في الأوضاع الداخلية لكل من ليبيا ومالي، كان لها تداعيات خطيرة على دول الجوار و الجزائر خاصة حيث كشفت عن حجم الانكشافية والهشاشة الامنية[569]، لارتباطها بشريط حدودي طويل بين الدولتين، اذ تقدر الحدود الجزائرية الليبية 982 كلم2، ومالي 1376 كلم2[570]، ومن أبرز التداعيات نورد الآتي:

- تزايد النشاط الارهابي حيث تعرضت الجزائر لاعتداءات إرهابية غير مسبوقة على صناعة الطاقة، المركز العصبي للاقتصاد في منشأة غاز تيغونتورين في عين أميناس في جانفي2013. فبينما نفذته جماعات إرهابية داخل الجزائر ، تم التحضير لهذه الهجمات وغيرها في دول الجوار. كانت المصالح الجزائرية خارج البلاد أيضًا هدفًا للجماعات الإرهابية، ومن الأمثلة على ذلك اختطاف قنصل وستة دبلوماسيين آخرين في غاو، شمال شرق مالي، من قبل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MOJWA) في أفريل 2012. [571] في عام 2016، لم يتسبب هجوم صاروخي على محطة غاز خريشبا بالقرب من عين صالح في أضرار مادية أو بشرية، إلا أنه مثل تهديدا مباشرا لأمن الجزائر. و على الرغم من أن الإرهاب في البلاد كان متخلفًا ومحليًا إلى حد كبير حتى وقت قريب، إلا أن عدد الحوادث - القضاء على الإرهابيين واكتشاف مخابئ الأسلحة المعقدة والخطيرة

---

[569]- عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية،" **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، ماي 2018، ص.4.

[570]-أسماء بن لمخربش، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي ليبيا ومالي، **مجلة الفكر**، العدد 17، 2018، ص306

[571] Robert A. Mortimer, Op. cit, p. 16.

بشكل متزايد وما إلى ذلك - قد ازداد في السنوات الأخيرة. وهذا ما عزز الوعي بوجود معضلة أمنية إقليمية بعد أن أصبحت البيئة المباشرة جوارًا خطيرًا ، أصبحت المؤسسة العسكرية أكثر تركيزًا على القضايا الإقليمية. وردت الجزائر على هذه الأعمال الإرهابية بعسكرة حدودها.[572]

- كما أدى التدهور الأمني الاقليمي في المنطقة الى تفاقم مشكلة اللاجئين وتدفقهم بأعداد كثيفة أثناء نشوب الصراعات في دول الجوار، واستمرار الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي نحو الجزائر كمركز عبور نحو الدول الاوروبية.[573]
- جلبت الانتفاضات العربية قضية أخرى أكثر إشكالية إلى الواجهة: وهي مسألة وحدة أراضي الدولة القومية. فقد أصبح يُنظر إلى تفكك الدولتين الليبية ومالي على أنه تهديد لوحدة أراضي الجزائر لأنه شل قدرة الدول على السيطرة على التهديدات العابرة للحدود ومطالب الانفصال لمختلف المجموعات وخاصة الطوارق.[574]
- أدت كذلك الاضطرابات الاقليمية إلى التدخل الخارجي للناتو فليبيا والتدخل الفرنسي في مالي وهو ما يثير مخاوف الجزائر، والتي كانت وراء مواقفها ورفضها للتدخلات الخارجية بوصفها من اهم بواعث التهديدات والفوضى في منطقة الساحل وافريقيا.[575]

نقطة مهمة أخرى وجب التركيز عليها، هي أن التهديات الأمنية وانكشافية في السياسية الخارجية الجزائرية الى جانب عوامل داخلية أدت الى تراجع الدور الجزائري في منطقة الساحل و بروز طرف منافس في المنطقة اصبح يتسم بالمبادرة الدبلوماسية والوساطة،

---

[572] Laurence Thieux , op. cit , p. 5

[573] - عبد القادر عبد العالي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع 7 ,جويلية 2014، ص 14.

[574] -virginie baudais, & others, conflict mediation and peacebulding in the sahel : The Role of Maghreb Countries in an African Framework, **SIPRI Policy Paper** No. 58, January 2021, p.p. 6-12

[575] - أسماء بن لمخربش ، **مرجع سابق الذكر**، ص 307.

مستغلا الصلات والروابط الدينية بين دول الساحل أو بالاحرى توظيف الدبلوماسية الدينية.[576]

فمع انحسار دور ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي واندلاع الحرب الأهلية، فُتح المجال للمغرب لتحدي نفوذ الجزائر بشكل متزايد، و كجزء من جهوده لاكتساب مكانة بارزة على المستوى الأفريقي، انضم المغرب مرة أخرى إلى الاتحاد الأفريقي في عام 2017 بعد أكثر من ثلاثة عقود من ترك منظمة الوحدة الأفريقية في خلاف مع الجزائر حول وضع الصحراء الغربية في ظل استمرار السياسة المغربية في اعتبار الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية. وكجزء من نفس المحور الاستراتيجي نحو الجنوب ، تقدم المغرب بطلب لعضوية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 2017. إن انخراط المغرب ودعمه لمجموعة الساحل الخمسة - وهي مبادرة أمنية تدعمها فرنسا -يشير إلى حرصه على التنافس مع الجزائر على النفوذ الإقليمي.

ومع ذلك، فإن نهج المغرب يمتاز بالتعاون الثنائي في مجالات التجارة والتعليم والبيئة والطاقة والثقافة والبرامج الدينية. في أعقاب الانقلاب العسكري في مالي في أغسطس 2020، عزز المغرب علاقاته الدبلوماسية مع مالي، وعزز الاتصال مع المسؤولين في الحكومة الانتقالية والقادة الدينيين والسياسيين الرئيسيين.

لقد تصرف المغرب بشكل أساسي من خلال الدبلوماسية الاقتصادية والدينية، وليس من خلال المشاركة المكثفة في الوساطة أي التركيز على الأمن، ظلت هذه المجالات الأخيرة إلى حد كبير ضمن اختصاص الجزائر. وبالتالي، فإن الطموحات الإقليمية المتصاعدة للمغرب تعطل موقع الجزائر في منطقة الساحل، التي تعتبرها الجزائر مجال نفوذها الحصري.[577]

ثانيا: نحو مراجعة العقيدة الأمنية: تحدي التدخل في ظل الانكشافية والهشاشة الأمنية:

[576] - virginie baudais, & others,op.cit, p14.

[577] -Ibid, p15.

في مواجهة عدم الاستقرار في بعض البلدان المجاورة مالي وليبيا، ظلت الجزائر وفية لمبدأ عدم التدخل، ورفضت المشاركة في العمليات العسكرية في الخارج و طلبات المساعدة العسكرية (من طرف مالي في جانفي 2012 أو من النيجر في ماي 2013 لمواجهة الهجمات الإرهابية في أغاديز وأرليت)، حتى عندما كان أمنها على المحك - عندما كانت هدفًا لهجمات مثل الاعتداء على القنصلية الجزائرية في جاو في أبريل 2012 وغيرها –حاولت الحفاظ على نفوذها من خلال الوساطة والحوار السياسي. و استجابةً للتحديات الأمنية الإقليمية، وضعت الجزائر استراتيجية ذات شقين: من ناحية، ضمان أمن حدود البلاد ومنع تسلل الجماعات الإرهابية من خلال عسكرة الحدود، وشمل ذلك نشر حوالي 75000 جندي، بالرغم من أن السيطرة على الحدود مكلفة بما يكفي اذا ما تمت مقارنتها بجهد حربي حقيقي؛[578] ومن ناحية أخرى ، تعزيز سياسة الجوار مع دول الساحل التي تنطوي على التكامل الأفقي مع الجزائر كمحور / وكحامي.

بالنسبة للجزء الثاني من الاستراتيجية، استخدمت السياسة الخارجية الجزائرية عدة قنوات نفوذ، بما في ذلك دبلوماسية الوساطة، فتاريخيا عرفت الجزائر بعاصمة الدبلوماسية التي اكتسبتها من التزامها ودعمها لحركة عدم الانحياز ومختلف حركات التحرر الوطني منذ الاستقلال. وقد ترافقت هذه الاستراتيجية مع اعتماد إجراءات اقتصادية مختلفة مثل إلغاء ديون عدة دول في الساحل بتكلفة 3 مليارات دولار عام 2012 و 0.9 مليار دولار عام 2013. ومع ذلك، فإن تأثير هذا الإجراء الثاني وإبرازه كان محدودًا.

فسرت الجزائر الأزمات في دول أخرى في المنطقة في ضوء تجربتها السياسية الخاصة، ونتيجة لذلك، كان لها هدفان رئيسيان: الأول، تقديم نموذج مصالحة وطنية كطريقة ناجحة لحل النزاع؛ وثانيًا، الحفاظ على دول مركزية قوية في البلدان المجاورة لها قادرة على احتواء الحركات

[578] Laurence Thieux , op. cit , p. 5

التي تدعو إلى التقسيم الإقليمي، وهو ما تعتبره الجزائر في نهاية المطاف تهديدًا لوحدة أراضيها.[579]

اتجاه ثابت آخر في الموقف الجزائري بشأن الاستراتيجية التي يجب تبنيها للرد على التهديدات الجديدة هو الرغبة في تجنب تدخل الدول الغربية. وبالفعل، استندت الجزائر في رفضها للتدخل الأجنبي في ليبيا ومالي إلى الانعكاسات السلبية المباشرة لهذه التدخلات العسكرية.[580] في نظر الجزائر، الحل السياسي وحده هو الذي يضمن الاستقرار طويل الأمد لبلد ما، والتدخلات العسكرية الأجنبية لا تؤدي إلا إلى تفاقم الفوضى وتفكك الدولة وانتشار الميليشيات[581].

ومع ذلك، فقد أجبر تدهور الوضع الأمني في المنطقة الامنية الجزائر على أن تكون أكثر براغماتية ومرونة فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل الذي وجه سياستها الخارجية حتى الآن. فالتحولات والتغيرات على المستوى الاقليمي، أظهرت قابلية الجزائر للانكشاف vulnerability[(582)] أو القابلية للتعرض للمخاطر وللتهديد على جميع المستويات، ما فرض عليها اعادة النظر في بعض مواقفها وسياساتها تجاه هذا المحيط المضطرب، وحتى في بعض أساليب ومبادئ سياستها الخارجية، حيث أن قوتها الناعمة التي ارتكزت عليها خاصة دبلوماسية

---

[579] ibid , p. 5

[580], ibid, p.08.

[581] Rasmus Alenius Boserup,& others,op. cit, p.42.

[582]- ميز روبرت كيوهان "Robert Keohane" وجوزيف ناي " Joseph Nye" بين جانبين من الاعتماد المتبادل " الحساسية "Sensitivity" والانكشافية "Vulnerability " فالحساسية تشير الى سرعة وحجم التغيير الذي ينتج في دولة جراء تغير ظروف الاخرين، أما الانكشافية فتشير الى مدى قدرة فاعل مقاومة تغييرات يحدثها فاعل اخر، او هي احتمال التعرض لمخاطر التقلبات ذات المصدر الخارجي مرتفعا. كما تحسب الانكشافية التكاليف التي يتعرض لها الفاعل عن طريق الاحداث الخارجية، وتعتبر عاملا رئيسيا في كيفية استجابة الدول للاحداث الخارجية للمزيد انظر:

- Keohane, Robert and Nye, Joseph, power and interdependance, 3rd ed.(new york, press, 2001), p.10.

الوساطة محدودة وغير قادرة على توظيفها وأظهرت هشاشتها في مواجهة هذه البيئة المضطربة وبخاصة الأزمة الليبية والمالية. وعليه ويمكن ان نستشف هذه التعديلات من خلال:

- **مجموعة من الاجراءات الأمنية** التي اتخذها الجيش لحماية الحدود في سياق الازمتين الليبية والمالية (عسكرة الحدود) واعادة هيكلة المناطق العسكرية .[583]
- **النزوح عن مبدأ عدم التدخل:** فمنذ الثورة التونسية، تحركت الجزائر بموافقة تونس على جانبي الحدود حول جبال الشعامبي لمواجهة العمليات الارهابية، ما جعل الإجراءات الجزائرية على الأراضي التونسية متكررة جدًا، والوجود الجزائري مكثف هناك[584].
- **تغير موقف الجزائر في الازمة الليبية من معارض للتدخل الأجنبي إلى وسيط ليبي لداعم لحفتر:** في عام 2011، عارضت الجزائر بشدة عملية الناتو في ليبيا، و كانت واحدة من الدول العربية القليلة التي عارضت اعتراف جامعة الدول العربية بالمجلس الوطني الانتقالي في مارس 2011. ولم تعترف الجزائر بالنظام الانتقالي إلا في سبتمبر، وسعت إلى تعبئة الاتحاد الأفريقي لحل سياسي وليس عسكري.[585] و على الرغم من أن الخطاب الجزائري لم يتوقف عن الحديث عن إيجاد حل سياسي للصراع ، فإن تدهور الوضع الأمني في جنوب ليبيا الناجم جزئيًا عن انتشار مقاتلي داعش، والتهديدات الأمنية التي تعرضت لها الجزائر كتفجير عين اميناس، والهجوم الصاروخي بالقرب من عين صالح، أجبر الجزائر على أن تصبح أكثر مرونة وتعيد النظر في الخيار العسكري ، حتى لو بشكل غير مباشر، من خلال قوات الجنرال حفتر. الذي عارضت في البداية موقفها منه في 2015 دعوة مصر لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة برفع الحظر المفروض عليه منذ فيفري 2011 وتسليحه، لتنضم لاحقا للنداء في سبتمبر

---

[583] Laurence Thieux , op.cit, p.08.

[584] - Aïda Ammour, « Évolution de la politique de défense algérienne », Centre français de recherche sur le renseignement, Bulletin de documentation, *n° 7, août 2013, disponible sur : https://bit.ly/3cQPyGt*

[585] - Rasmus Alenius Boserup,& others, op. cit, P.42

2016 . و يبدو أن زيارة حفتر للجزائر للتفاوض على اتفاقية تعاون عسكري في جانفي 2017 تؤكد التوجه الجديد للجزائر.[586]

- كما يمكن ان نستشف هذه التعديلات من خلال **تغيير سلوك الجزائر حيال الأزمة المالية**، فإبان هذه الازمة اتخذت الجزائر موقف يتناقض مع مبادئها وهي فتح المجال الجوي لفرنسى للتدخل العسكري في شمال مالي في ديسمبر 2012 في عملية سيرفال، كما دعمت القوات الفرنسية المتدخلة في مالي لوجستيا بتزويدها بالوقود في اقصى جنوب البلاد، و المشاركة قبلها في الاجتماعات الاقليمية للتحضير للتدخل الفرنسي في مالي.[587] و من المؤكد أن السماح للطائرات العسكرية الفرنسية بالتحليق عبر الأجواء الجزائرية كان بعدًا جديدًا في السياسة الخارجية الجزائرية، ففي ظل ضغوط كل من الولايات المتحدة وفرنسا لدعم حملة عسكرية لإنهاء تقسيم مالي، كان لدى الجزائر مجموعة ضيقة من الخيارات، لانه من المؤكد أن سقوط باماكو في أيدي الجهاديين ليس في مصلحة الجزائر[588].

هذه المواقف تؤكد إعادة مراجعة العقيدة الامنية للجزائر والتي أصبحت تتعامل بمرونة حيال مبدأ عدم التدخل، وهذا تكيفا مع الواقع المفروض ومقتضيات المصلحة الامنية، واستجابة لهذه الظروف تم دسترة تدخل الجيش في دستور 2020، في المادتين 31/ 91، حيث جاء في نص الفقرة الثالثة المادة 31 "**أنه يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلم**". و المادة 91 من دستور 2020، الفقرة الثانية والتي يقر فيها رئيس الجمهورية **ارسال وحدات من الجيش**

[586] Laurence Thieux , op.cit, p.08.

[587] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.05.

[588] Robert A. Mortimer, op.cit, p.15.

الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد موافقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان. [589]

تسمح المادة 31 من دستور 2020 بإرسال وحدات من الجيش خارج الحدود الوطنية سواء للمشاركة في عمليات حفظ السلام تحت المضلة الأممية أو بعض المنظمات الحكومية الإقليمية ، وهو مؤشر تغير المقاربة الجزائرية من الدفاعية إلى الهجومية و مراجعة العقيدة الامنية للجيش الجزائري والتي تميزت بعدم التدخل العسكري أو المساس بسيادة الدول الأخرى. والسعي بدلا من ذلك في الجهود الدبلوماسية لإدارة / تسوية الخلافات الدولية في اطار المساعي السلمية.

ما يمكن أن نقوله مما تقدم و إذا تم تحليل هذه المعلومات والتعليق عليها كثيرًا، فسيكون من الخطأ اعتبار ذلك تغييرًا جذريًا في السياسة الأمنية والدبلوماسية الجزائرية، حيث كانت الجزائر، منذ استقلال البلاد في عام 1962 ، في طليعة القارة الأفريقية من أجل السلام والأمن. على سبيل المثال، أقر "برنامج طرابلس"، في عام 1962، بأن **"السياسة الخارجية للجزائر المستقلة يجب أن تظل مسترشدة بمبادئ النضال الهادف ضد الاستعمار والإمبريالية، من أجل دعم الحركات، من أجل الوحدة ... و مساعدة حركات التحرير والنضال من أجل السلام "** [590]

خاتمة:

على الرغم من الوضع الإقليمي الذي اتسم بتغيرات عميقة منذ عام 2011، فقد كان للسياسة الخارجية الجزائرية عناصر استمرارية أكثر من التغير، لكن العديد من العوامل الهيكلية الداخلية والخارجية التي تؤثر على المصالح الجيوستراتيجية للجزائر تشير إلى أن التغيير

---

[589] دستور الجزائري 2020، المادة 31 والمادة 91.

[590] Robert A. Mortimer ,"Global economy and african foreign policy : the algerian model", **African Studies Review**, Vol. 27, No. 1 (Mar., 1984), p2. available at https://bit.ly/3cR4Nzt

لا مفر منه. ففي الوقت الحالي، منعت عدة عوامل داخلية وخارجية الجزائر من تنفيذ سياسة خارجية أكثر نشاطًا وتأثيرًا. لذا حاولت الجزائر الإبقاء على الوضع الراهن. لكن بتزايد الانكشافية والتهديدات الأمنية العابرة للحدود اضطرت الجزائر إلى تعديل الأسس أو المبادئ التي وجهت سياستها الخارجية، وأعادة قراءة واستعاب التحديات الاقتصادية والأمنية الاقليمية التي تهدد الدولة، كما اضطرت إلى إعادة النظر في مبدأ عدم التدخل في ظل وضع اقليمي مضطرب يتسم بغياب الدولة في ليبيا وفشلها في مالي، أصبحت فيه هذه الدول المفككة مصادر لانعدام الأمن و خلفية للجماعات الارهابية.

وعليه، فقد شكلت الأعمال الإرهابية على الأراضي الجزائرية، مثل الهجوم على محطة غاز تيغونتورين التي انطلقت من ليبيا في جانفي 2013 وغيرها من الاعتداءات، نقطة تحول على الرغم من عدم حدوث تغيير جذري، فبالنظر إلى بعض الأحداث والمواقف فقد اشارت إلى حدوث تغييرات و اتخاذ مواقف أكثر مرونة فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وقد عبر عن هذا التغيير لاحقا أي المرونة في التعامل بمبدأ عدم التدخل دستور 2020 ضمن المادتين 91/31.

قائمة المراجع:

- دستور الجزائري 2020، المادة 31 والمادة 91.
- قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، عدد 79، سنة 55، ديسمبر 2018.

- **المجلات والتقارير**

-بن عنتر، عبد النور، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية،" **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، ماي 2018.

-بن لمخربش،أسماء، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي ليبيا ومالي، **مجلة الفكر**، العدد 17، 2018.

- عبد العالي، عبد القادر، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد السابع ، جويلية 2014.

قائمة المراجع الاجنبية:

Reports:

-Rasmus Alenius Boserup,& others, Algeria after the Revolts Regime Endurance in a Time of Contention and Regional Insecurity, DIIS REPORT 2014:15, 2014

-Pieter d. wezeman, & others,trends in international arms transfers ,2020, SIPRI Fact Sheet, March 2021.

-virginie baudais, & others, conflict mediation and peacebulding in the sahel: The Role of Maghreb Countries in an African Framework, SIPRI Policy Paper No. 58, January 2021.

- Keohane, Robert and Nye, Joseph, power and interdependance, 3rd ed.) new york, press, 2001.

- Aïda Ammour, « Évolution de la politique de défense algérienne », Centre français de recherche sur le renseignement, Bulletin de documentation, n° 7, août 2013, disponible sur : https://bit.ly/3cQPyGt

-Laurence Thieux (2018): "The dilemmas of Algerian foreign policy since 2011: between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges", The Journal of North African Studies, available at : https://bit.ly/3lt307h

-Robert A. Mortimer, Algerian foreign policy: from revolution to national interest, The Journal of North African Studies, 2015, available at ; https://bit.ly/3bUXlnn

-Robert A. Mortimer ,Global economy and african foreign policy : the algerian model, African Studies Review, Vol. 27, No. 1 (Mar., 1984). available at https://bit.ly/3cR4Nzt

-SIPRI 2020. Military expenditure by country, in local currency, 1988-2019, https://bit.ly/2ObFccd

-SIPRI 2020. Military expenditure by country, in constant (2018) US$ m, 1988-2019, https://bit.ly/2OBllmq

مستقبل اتحاد المغرب العربي على ضوء المشروع الصيني الحزام والطريق: الفرص والتحديات

The future of the Arab Maghreb Union within the Chinese project Belt and Road: Opportunities and challenges

د. ليلى مداني

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

l.madani@univ-boumerdes.dz

ملخص:

تناقش هذه الورقة البحثية المزايا التي تمنحها مبادرة الحزام والطريق لدول الاتحاد المغاربي والتحديات التي قد تحول دون استفادتهم من هذا المشروع الضخم، في ذات الوقت تحاول هذه الورقة توضيح مدى مساهمة مشروع الحزام والطريق في فتح آفاق جديدة لإمكانات التكامل الاقليمي وإمكانية تنمية المناطق الحدودية بين مختلف دول الاتحاد كبداية جيدة لتكامل اقليمي مثمر، ولو من خلال انعاش المبادلات التجارية الحرة والتقليل من مختلف التحديات التي تعرفها دول الاتحاد المغاربي خاصة التهريب والفساد ومختلف التهديدات اللاتماثلية، وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن من مصلحة دول الاتحاد المغاربي ان تتعاون فيما بينها لزيادة استفادتها من مشروع الحزام والطريق ومن امكانية المشروع في اعادة رسم خريطة العلاقة بين دول الاتحاد المغاربي بتخفيف التوترات وتعميق التعاون.

كلمات مفتاحية: الحزام والطريق، الاتحاد المغاربي، الفرص والتحديات، التكامل الاقليمي.

ABSTRACT:

This research paper discusses the advantages of the Belt and Road Initiative for the States of the Maghreb Union and the challenges that might prevent them from benefiting from this huge project, This paper attempts to illustrate the extent to which the Belt and Road Project has contributed to the opening of new prospects for regional integration and the possible development of border areas between the various States of the Union. If only by revitalizing free trade and reducing the various challenges identified by the States of the Maghreb Union, in particular smuggling, corruption and various asymmetric threats Within that framework, it had been concluded that it was in the interest of the States of the Maghreb Union to cooperate with each other in order to make greater use of the Belt and Road Project and the possibility of redrawing the relationship between the States of the Maghreb Union.

Keywords: Belt and Road, Arab Maghreb Union, Opportunities and Challenges, Regional Integration.

مقدمـة:

تقوم هذه الورقة البحثية بمناقشة مختلف الفرص التي يمكن أن تستفيد منها دول اتحاد المغرب العربي ضمن المشروع الصيني الحزام والطريق، وفي نفس الوقت مختلف

التحديات لإمكانات الاستفادة من المشروع في ظل الانقسام وفشل التكامل المغاربي، وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح ذلك من خلال العودة الى ما تتضمنه المبادرات الصينية الممكنة لتنمية المنطقة ضمن الرؤية المشتركة والمتوافقة لدول الاتحاد المغاربي خاصة الجزائر والمغرب، في نفس الوقت ابراز تحديات زيادة التنافس بين الجارتين الجزائر والمغرب ضمن المزايا الممكنة للمشروع، خاصة في ظل ما تشهده بعض دول افريقيا المجاورة للجزائر من ازمات وعدم استقرار أمني مما سيحول دون تمويل أي مشروع من الجهة الشرقية لتبقى الجهة الغربية هي المنفذ الوحيد لاستفادة الجزائر والمغرب وحتى تونس وموريتانيا من مبادرات مشروع الحزام والطريق، وعليه تناقش هذه الدراسة الاشكالية التالية: هل يمكن لمشروع الحزام والطريق الصيني المساهمة في مواءمة الأهداف الإقليمية المتباينة - تحويل المنافسة إلى التعاون كبداية لتفعيل اتحاد المغرب العربي؟

من المثير للاهتمام التفكير في الدور الإقليمي الذي يمكن أن يلعبه مشروع الحزام والطريق من ضمنها إمكانية تحقيق هدف التعاون في تخفيف مختلف التوترات بين دول الاتحاد المغاربي، لذا تستكشف هذه الورقة البحثية أهمية المشروع الصيني في الدفع بمبادرات التعاون الإقليمي بين دول الاتحاد المغاربي، لا سيما من خلال مبادرات التعاون عبر الحدود، ومدى قدرته على تعزيز البعد الإقليمي للعلاقات الحدودية بين البلدان المجاورة، وبالتالي تحسين فرص التكامل الاقليمي.

وضمن هذا الاطار يمكن طرح الفرضية التالية: كلما زادت مبادرات التعاون ضمن مشروع الحزام والطريق عبر حدود بلدان الاتحاد المغاربي كلما ادى ذلك إلى بعث امكانيات التعاون وتقليل التوتر بينها.

ومن أجل مناقشة الاشكالية وتفنيد الفرضية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على طبيعة المشروع الصيني والفرص التي يمكن ان تستفيد منها دول الاتحاد المغاربي والتحديات التي تواجه تلك الاستفادة على مجموعة وبالاعتماد من الدراسات الأكاديمية سيتم مناقشة الموضوع من خلال المحاور التالية:

- أهداف مبادرة الحزام والطريق وانعكاسها على دول الاتحاد المغاربي
- التحديات التي تواجه استفاد دول الاتحاد المغاربي من مبادرة الحزام والطريق.

المحور الأول: أهداف مبادرة الحزام والطريق (طريق الحرير الجديد) وانعكاسها على دول الاتحاد المغاربي

إن مشروع الحزام والطريق أو ما يعرف بطريق الحرير الجديد The Chinese Belt and Road Project (BRI) هو مشروع ضخم واستعراض لقوة الصين اليوم ضمن محاولتها لإعادة احياء قوتها عالميا من خلال هذا المشروع، الذي يشمل نصف الكرة الأرضية بمشاركة أكثر من 70 دولة، ويمكن أن يؤدي المشروع إلى استفادة الكثير من الدول سواء على مستوى التجارة والاستثمار وحتى البنية التحتية وطرق الاتصال والتواصل باعتباره سيخلق فرصا جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المشاركة، ولكنه في ذات الوقت يشكل تحد كبير في ظل التنافس العالمي على الريادة بين أمريكا والصين (حرب التجارة العالمية)، في ذات الوقت يمكن أن يكون لإمكانات تحقيق المشروع في بعض المناطق فرصة واعدة لإنعاش وتحقيق تكامل اقليمي ضمن نموذج دول الاتحاد المغاربي.

أولا: أهداف مبادرة طريق الحرير الجديد

منذ سنة 2013 طرحت الصين مشروع طريق الحرير الجديد[591*] الذي يربط بين مختلف دول العالم عن طريق تنمية البنية التحتية وانشاء طرق برية للاتصال وطرق بحرية، وتتكون مبادرة الحزام والطريق من خطتين متكاملتين ومتزامنتين وهما:

- طريق بري يربط أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصين.
- طريق الحرير البحري الذي يهدف إلى ربط الصين وشرق وجنوب آسيا بإفريقيا.

*في عام 138 قبل الميلاد ، اتخذت الصين خطوتها الأولى نحو الترابط العالمي بإنشاء طريق الحرير التاريخي. أرسل الإمبراطور Zhang Qian Wudiتشانغ تشيان إلى آسيا الوسطى لإقامة علاقات تجارية. مكنت مهماته التاريخية الصين من إجراء اتصالات مع البؤر الاستيطانية للحضارة اليونانية التي أنشأها الإسكندر الأكبر، مكنت هذه الجهود أسرة هان الإمبراطور من تطوير العلاقات السياسية والتجارية مع دول آسيا الوسطى. جاءت أفكار جديدة إلى الصين، بعد قرون ، تبني الصين نسخة مختلفة جدًا وحديثة جدًا من هذا الطريق. تتكون مبادرة الحزام والطريق من خطتين متكاملتين ومتزامنتين. أحدهما طريق بري يربط أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصين. والثاني هو طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين ، والذي يهدف إلى ربط الصين وجنوب شرق وجنوب آسيا بإفريقيا.

وبذلك ستربط مبادرة الحزام والطريق ما لا يقل عن 65 دولة، معظمها اقتصادات نامية وستغطي الطرق 63% من سكان العالم وستشكل على الأقل 29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[592]، وتسعى الحكومة الصينية إلى تجسيد هذه المبادرة من خلال ما يلي:

- التعاون مع مختلف الأطراف عن طريق اتفاقيات تعاون مشتركة.
- التنسيق السياسي عن طريق بناء رؤى مشتركة للتعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى توظيف الصين لقوتها الناعمة في دعم القبول الدولي لتواجدها كمستثمر مميز.
- ربط المرافق عبر الاقليمية مع مختلف الدول دون عائق.

التجارة والتكامل المالي وتبادل المكاسب.

وتستهدف مبادرة الحزام والطريق ثلاث عناصر اساسية هي:

- تحسين الاستثمارات
- بناء وتحسين البنية التحتية
- زيادة الاتصال والتجارة في إفريقيا وأوروبا وآسيا.

ومن أجل تحقيق ذلك تم تحديد مجموعة من الأهداف وان كان لا يوجد اجماع بين مختلف الدول التي تشملها المبادرة حول جدوى المكاسب المحققة من هذه المبادرة خاصة الدول المتقدمة وعلى رأسها الدول الأوربية التي انقسمت على نفسها بين مؤيد ومعارض للمبادرة، وتتمثل الأهداف الرئيسية لطريق الحرير الجديد فيما يلي:

- مواءمة وتنسيق تنمية هذه البلدان.
- وضع استراتيجيات لخلق الطلب وفرص العمل.
- تعزيز الثقة بين مختلف الشركاء.
- تحقيق السلام والازدهار والتعايش المشترك[593].

[592] Asit K. Biswas and Cecilia Tortajada, How new Silk Road will cement China as major trading partner for Africa, the conversation, August 20, 2018, 27-02-2021, https://theconversation.com/how-new-silk-road-will-cement-china-as-major-trading-partner-for-africa-100533

ويبقى الرهان الاساسي لنجاح هذه المبادرة هو مدى وفاء الحكومة الصينية بحمل المسؤوليات والالتزامات التي تفرضها اتفاقات التعاون المشترك.

وضمن الشق الذي يتعلق بمشروع طريق الحرير الجديد بإفريقيا تم اضفاء الطابع المؤسسي من خلال إنشاء منتدى التعاون الصين وأفريقيا FOCAC لتعزز العلاقات الثنائية بين الصين والدول الأفريقية من خلال:

- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية
- فتح الأسواق الجديدة وفرص استثمار جديدة.
- تنمية التزام الدول الأفريقية إلى الصين داخل المنظمات الدولية.

مثل هذا المأسسة للعلاقات الصينية الأفريقية أدى إلى تعزيز العديد من المبادرات الأخرى:

- زيادة المساعدات الدولية الصينية في إفريقيا ومن ضمنها توفير التدريب المهني والتعاون الفني والمساعدات الإنسانية... إلخ.
- أظهر تطوير البنية التحتية للقارة الافريقية ضمن بعض المشاريع المنجزة بتمويل شركات صينية أو بمشاركتها لشركات وطنية أهمية كبيرة في الانجاز من خلال التقدم في تشييد المباني العامة وتوليد الطاقة وبناء المصانع والطرق السريعة والمدارس ومواقع التنمية الزراعية والمستشفيات وما إلى ذلك.
- تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني والاقتصاد الخاص ووضع مناطق التجارة الحرة في عدة دول أفريقية، هذه السمات هي تعبير عن التعاون بين بلدان الجنوب والتي تساهم في إنشاء سيناريو جغرافي سياسي جديد[594]، يمكن أن يتحقق من خلاله ما لم

---

[593] Diego Pautasso, The Role of Africa in the New Maritime Silk Road, **Brazilian Journal of African Studies** v.1, n.2, Jul./Dec. 2016, p.118-130, p122,25-02-2021, https://core.ac.uk/download/pdf/303990296.pdf

[594] Diego Pautasso, op cit, p124

*تأسس FOCAC رسميا في سنة 2000 يضم الصين و50 دولة أفريقية أخرى، ينعقد المؤتمر الوزاري كل ثلاثة سنوات ويهدف إلى تكثيف التعاون الصيني الأفريقي باستخدام منتديات أخرى تتناول الزراعة والعلوم والتكنولوجيا والقانون والتمويل، الثقافة، مجموعات التفكير الشباب، المنظمات غير الحكومية، النقاش

يتحقق في ظل التوسع الأوربي والأمريكي من خلال تحقيق مشروع طريق الحرير الجديد للنمو والرخاء للجميع، وان كانت المكاسب ستكون متفاوتة إلا أنه من المؤكد ان مشروع طريق الحرير الجديد الذي يندرج ضمن سياسة الصين لتحقيق المصلحة الذاتية ولاعتبارات سياسية واستراتيجية إلا أنه يختلف اختلافا كبيرا عن الطرحات الغربية التي عززت السيطرة والتدخل العسكري والأزمات والتوترات في افريقيا وما يحدث في ليبيا خير مثال وان كان كل من النهج الغربي بمقابل النهج الصيني يكشف عن نماذج تنموية متضاربة تدفع تكلفتها شعوب الدول الافريقية النامية ولكن بدرجة متفاوتة.

ثانيا: فرص استفادة دول الاتحاد المغاربي من مبادرة الحزام والطريق

انطلاقا من محاولة لفت انتباه صانعي القرار في دول الاتحاد المغاربي إلى اهمية اعادة النظر في طرق التعامل مع مبادرات التنمية المختلفة، وكذا تنويع الشركاء الاقتصادين ومحاولة الاستفادة قدر الامكان من بعض المبادرات، يأتي مشروع طريق الحرير الجديد الذي يبتغي تسهيل المبادلات التجارية بين مختلف البلدان ويسعى الى تقديم مساعدات في ظل امكانات التمويل المالية الضخمة للصين كمشروع يمكن ان يكون بداية جديدة لإنعاش التكامل الاقليمي المغاربي ولو بوجود الوسيط الصيني ضمن مشاريع مشتركة تربط بين الدول المغاربية خاصة الجزائر والمغرب في ظل محدودية استفادة هذين الدولتين من المشروع مع استمرار توتر العلاقات التي يمكن ان تحول دون استفادة أحد الطرفين أو كلاهما خاصة بالنسبة للجزائر في ظل أغلب الحدود الجنوبية التي تعرف توترات ونزاعات وحالة عدم استقرار مستمر وهو ما يضطرها الى ضرورة محاولة الاستفادة من المشروع ضمن الجهة الغربية من خلال مد طرق للتجارة البرية عبر الخط الذي يربط بنها وبين المغرب وموريطانيا وصولا إلى العمق الافريقي وهنا يمكن التساؤل أين تكمن فوائد ذلك؟، طبعا يمكن حصر مجموعة من المزايا المشتركة التي قد تكون محفزا لبدايات التعاون بدل استمرار التوتر بين البلدان المغاربية ذلك من خلال ما يلي:

النسائي، الإعلام والمحلي الحكم، إلخ. وتم التوقيع على الكثير من الوثائق كخطة عمل أديس أبابا (2004-2006) والتي كانت أهدافها زيادة المساعدة للبلدان الأفريقية وتقديمها الصادرات المعفاة من الضرائب إلى الصين عندما تأتي من أقل البلدان الأفريقية نموا، وفي كل قمة جديدة يطور المنتدى خطة عمل جديدة كخطة العمل من أجل التعاون بكين الصين وأفريقيا 2007-2009 وخطة عمل شرم الشيخ 2010-2012 وخطة عمل بكين للتعاون 2013-2015).

- بناء البنية التحتية كطريقة لتعزيز التدفقات الجديدة والشراكات بين البلدان المغاربية الطريق من أجل تعزيزها الممرات التجارية والحيوية إذ تستثمر الصين في الجسور والموانئ والطرق والسكك الحديدية للربط بين مختلف البلدان عبر التنمية المكانية العابرة للحدود.
- دمج بلدان الاتحاد المغاربي من خلال الطرق والسكك الحديدية والمطارات ومصافي النفط وكابلات الألياف البصرية وصناعات النفط والغاز الناشئة من شرق وشمال إفريقيا[595].
- تعميق التكامل الإقليمي الوطني بإنشاء اقتصاد قاري يجمع دول شمال افريقيا مع جنوبها ضمن خطوط تجارة.
- ان سرعة التغيير التي عرفتها الصين يمكن الاستفادة منها هنا في شمال افريقيا من اجل اللحاق بالركب.

ومن وراء كل الدوافع الرئيسية التي سبق الاشارة إليها ضمن أهداف مبادرة طريق الحرير الجديد تبرز ثلاث ميادين أساسية هي الأمن والسوق والطاقة معا تتطلب انشاء ممرات العبور المتشابكة وخدمات الموانئ لتعزيز التجارة والأمن، والمساعدة في الاختراق الاستراتيجي للأسواق وتسهيل النمو والتنمية على الصعيد العالمي في الوقت الحاضر[596]، وتحتاج الدول المغاربية إلى تعزيز امنها خاصة على مستوى حدودها مع بعضها البعض وكذا هي مصدر للطاقة خاصة الجزائر وليبيا وكذالك، الحاجة إلى السوق الافريقية باعتبارها الأقل حوما فيما يتعلق بمعايير الجدوة مما يفتح افاق امكانات زيادة الانتاج وجذب الاستثمار وتصريف المنتوج الفائض خاصة ضمن بعض القطاعات كافلاحة وفي ذات الوقت زيادة جاذبيتها لإمكانات تعزيز السياحة خاصة

---

[595] Diego Pautasso, op cit, p123.

[596] Katarzyna W. Sidło, Strategic Sectors | Economy & Territory, The Chinese Belt and Road Project in the Middle East and North Africa, pp272-275, P275, 25-02-2021, https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2020/China_Belt_Road_MENA_Region_%20Katarzyna_Sidlo_IEMed_YearBook2020.pdf

بالنسبة لكل من الجزائر وموريطانيا أقل الدول استفادة من القطاع السياحي رغم ما تملكه من امكانات طبيعية في هذا القطاع كقطاع واعد قد يقدم الكثير اذا ما تم الانفتاح في الاستثمار فيه بشكل جيد.

يأتي الاهتمام الصيني ببعث طرق التجارة والبنية التحتية عبر الدول المغاربية ضمن حاجة الصين لضمان أمن طاقتها مما دفعها إلى توسيع مبادرة الحزام والطريق خاصة في ظل زيادة الأهمية الإستراتيجية للطرق البرية والبحرية التي تربط شرق آسيا وأوراسيا بأوروبا عبر الخليج الفارسي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، وبموجب توقيع مذكرات التفاهم توجت بإنشاء منتدى التعاون بين الصين والدول العربية China-Arab States Cooperation Forum (CASCF) ومنتدى التعاون الصيني الأفريقيForum on China-Africa Cooperation (FOCAC)، وتطورت العلاقات الثنائية بين الصين ودول منفردة في المنطقة بشكل أكبر مع توقيع شراكات استراتيجية شاملة مع الجزائر ومصر مع توسع نطاقها الجغرافي لأغلب دول شمال افريقيا تطورت أهداف مبادرة الحزام والطريق لتعزيز التجارة والاتصال والتكامل المالي والتنسيق السياسي والعلاقات بين شعوب المنطقة[597]

ونتيجة مجموعة من التحولات التي طرأت خاصة على الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول كالجزائر التي تأثرت بشكل كبير بانخفاض اسعار النفط منذ سنة 2014 وساءت الأوضاع أكثر بسبب جائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط نتيجة ركود الاقتصاد العالمي، وقد استخدمت الصين دبلوماسيتها الناعمة من خلال ما عرف بـ"دبلوماسية القناع" وهي حزم المساعدة (مزيج من المساعدات والخدمات الطبية المدفوعة الأجر والمعدات)[598] للتقليل من آثار الوباء لمختلف دول العالم بما في ذلك لدول شمال افريقيا.

هذا الوضع الدولي الخاص في ظل الجائحة التي استمرت حتى الآن لأكثر من سنة والتي لا يبدوا هناك آفاق زمنية أو حتى مكانية محددة لانتهائها تزيد من عبئ الدول المغاربية التي تعيش اغلاقا انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وضمن هذا الاطار تقول هنا رايدرHannah Ryder الرئيسة التنفيذية لشركة Development Reimagined الاستشارية

[597] Loc cit.

[598] Katarzyna W. Sidło,op cit, P274.

ومقرها بكين "إن الدول الأفريقية يمكنها الاستفادة من إمكانات مبادرة الحزام والطريق لصالحها، ويمكن أن يحدث هذا إذا تحقق ما يلي:

- وضع الاتحاد الأفريقي "مخططا" للمشاريع الإقليمية والعابرة للدول التي يجب على الصين دعمها.
- يجب على الدول الأعضاء التي وقعت على مبادرة الحزام والطريق نشر "إستراتيجية الصين" التي تحدد أولوياتها وما تريد تحقيقه من هذه الشراكات.
- يجب على البلدان أيضا تبادل أفضل الممارسات فيما بينها حتى يتمكنوا من التعلم من أخطاء بعضهم البعض.

وتخلص هنا رايدر إلى نتيجة مفادها أنه "بدون هذه الخطوات الثلاث لن تتمكن إفريقيا من تحقيق أقصى استفادة من مبادرة الحزام والطريق أو أي مبادرة أخرى"[599]، وهذا ينعكس بشكل خاص على دول اتحاد المغرب العربي التي يجب عليها ان تستجيب لهذه الخطوات على المستوى المصغر من أجل الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق عن طريق وضع خططا للمشاريع الممكنة العابرة لحدود هذه الدول باتجاه العمق الافريقي، وكذا تحديد الأولويات والأهداف والمصالح التي يمكن تحقيقها ضمن هذه المشاريع والمخططات، وفي الأخير تبادل الممارسات والاستجابة للتعامل والتعاون والتنسيق المشترك من أجل تحقيق تلك المشاريع عن طريق الشراكة والتمويل الصيني لها تنفيذا لاستراتيجية الصين ضمن مبادرة الحزام والطريق عن طريق صندوق تمويل مبادرة الحزام والطريق.

ويمكن لدول الاتحاد المغاربي تحقيق الأهداف التالية من خلال الاستجابة الفعالة للمبادرة وهي:

- انشاء بنية تحتية في المناطق النائية والحدودية مما سيزيد من تهيئة وتنمية المناطق الحدودية ويجعلها جاذبة للاستثمار.

---

[599] Abdi Latif Dahir, These are the African countries not signed to China's Belt and Road project,Quartzafrica, September 30, 2019, 25-02-2021 https://qz.com/africa/1718826/the-african-countries-not-signed-to-chinas-belt-and-road-plan/

- يحد من مختلف التهديدات ويفتح آفاق تعاونية واسعة بما في ذلك في المحاربة المشتركة لمختلف التهديدات.
- تقلص البني التحتية من خلال شبكات الطرق وخطوط السكك الحديد الجديد وقت النقل وبالتالي تكاليف النقل والتبادل التجاري بين الدول المغاربية فيما بينها أو حتى بينها وبين باقي الدول الافريقية عبر المشاريع المنجزة ضمن مبادرة الحزام والطريق.

وهو ما يعني أن مشاركة الصين في مشاريع البنية التحتية في دول شمال افريقيا وربطها ببعضها البعض سوف يؤدي إلى زيادة الاتصال بين البلدان المستفيدة ويمكن أن يؤدي إلى تنمية اقتصادية وبنية تحتية متكاملة وتحقيق منافع متبادلة لكل من الصين والدول المغاربية كما يمكن ان يكون الدافع الاساسي لاعادة النظر في المشروع المغاربي المشترك وإعادة حساب المكاسب النسبية الحاسمة ضمن مشروع تكامل مغاربي فعال.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه استفاد دول الاتحاد المغاربي من مبادرة الحزام والطريق

هناك مجموعة من التحديات التي لا يمكن تجاهلها في امكانات تحقيق الفرص والاستفادة التي يمنحها مشروع الصين الضخم الحزام والطريق للدول المغاربية والتي يمكن حصرها ضمن ما يلي:

- **المخاطر السياسية والأمنية:** يمكن القول إن المخاطر السياسية هي التحدي الأكبر لمبادرة الحزام والطريق في إفريقيا بشكل عام وفي دول الاتحاد المغاربي بشكل خاص نتيجة استمرار عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية والسياسية المزمنة حتى بعد الانتخابات في كل من الجزائر وتونس وهو ما قد يعيق تطوير مشاريع البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق، ناهيك عن الأوضاع أو الحرب في ليبيا منذ سنة 2011 وكذا التوترات على حدود أغلب الدول المغاربية خاصة الحدود الجزائرية وتأثير التواجد الدولي في مالي وغيرها من التهديدات الإرهابية التي أدت إلى تشديد الحدود على الحدود بين دول المنطقة خاصة في ظل تنامي تجارة السلاح والهجرة السرية والجريمة المنظمة مما يقلل من امكانيات استقطاب مشروع للربط بين دول المنطقة عن طريق تمويل البنية التحتية من الجهة الجنوبية للصحراء الجزائرية باتجاه العمق الافريقي.

- **الفساد المحلي لان المشروع قائم على مقاربة رابح-رابح:** يجب حماية مشاريع مبادرة الحزام والطريق من جميع النفقات غير الضرورية التي تجعل هذه المشاريع باهظة التكلفة[600] أي الفساد الذي مس أغلب المشاريع الكبرى في أغلب الدول الافريقية ومنها الدول المغاربية وخاصة الجزائر التي عرفت خلال العشرين سنة الماضية أكبر عملية فساد بالشراكة مع شركات أجنبية في تنفيذ مختلف المشاريع الكبرى التي أصبحت تكاليف انجازها باهضة جدا مع سوء الانجاز كالطريق شرق غرب مثلا، فعلى حد تعبير جورج قرم "أن المسار التنموي المشوه لدول المغرب العربي هو الذي أنتج فروقات هائلة بين مستوى إيرادات النخب العاملة في القطاع الحديث أو المستفيدة من القطاعات المولدة للريوع وسائر أفراد الشعب، مما أدى إلى تركز الثروات في أيدي الأقلية، ولا شك أن هذه الأوضاع كانت السبب الرئيسي في انفجار الثورات والانتفاضات...لذا من الضروري الوعي بمدى الترابط بين ضرورة الابتعاد عن الاقتصاد الريعي ومشاكله والعجز عن توطين التكنولوجيا واستنفار القدرات البشرية المحلية وأخيرا ضرورة التلاحم المجتمعي عبر تحقيق العدالة الاجتماعية... والتي يمكن أن تعطينا نموذج تنموي بديل"[601]، والجدول أدناه يبين ترتيب الدول المغاربية ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات القليلة الماضية

الجدول1: تصنيف الدول المغاربية ضمن مؤشر مدركات الفساد

الدول المغاربية	مؤشر درجة الفساد100ـ0		رتبة البلد (180دولة)	مؤشر درجة الفساد100ـ0		رتبة البلد (180دولة)	
	2017	2018	2017 2018	2019	2020	2019	2020

[600] Nancy Githaiga and Alfred Burimaso, **The Belt and Road Initiative: Opportunities and Risks for Africa's Connectivity,** China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 5, No. 1, January 2019, pp117-141, P141. 25-02-2021, https://www.researchgate.net/publication/335238107_The_Belt_and_Road_Initiative_Opportunities_and_Risks_for_Africa's_Connectivity

[601] جورج قرم، **كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة**، تونس: مركز مسارات للدراسات الفلسفية2012، ص ص5-6

تونس	42	43	74	73	43	44	74	69
المغرب	40	43	81	73	41	40	80	86
الجزائر	33	35	112	105	35	36	106	104
موريطانيا	28	27	143	144	28	29	137	134
ليبيا	17	17	171	170	18	17	168	173

المصدر: الباحث انطلاقا من تصنيف منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد خلال الأربع سنوات الماضيةhttps://www.transparency.org/en/cpi

يوضح هذا الجدول أن أغلب الدول المغاربية خاصة ليبيا وموريطانيا والجزائر والمغرب خلال السنتين الأخيرتين 2019 و2020 تحتل مراتب متأخرة ضمن تصنيف مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من حيث درجة الفساد المستشري في وكذا رتبة البلد، في حين تعرف تونس نوع من التحسن الملحوظ خاصة في سنة 2020.

- **التوترات الطويلة الأمد بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية:** والتي يمكن أن تحول دون الاستجابة المشترك وبالتالي انعدام الخطط المشتركة للتنسيق والتبادل ضمن مشروع صيني عابر لحدود الدولتين، في ظل استمرار انعدام الثقة بين البلدين واختلاف وجهات النظر حول وضع الصحراء الغربية.
- **تداعيات التجارة مع أوروبا وروسيا ودورهم في التضيق على المشروع الصيني:** خاصة ان المنطقة تعتبر مجرد سوق للتصدير في ظل التنافس على سوق دول أفريقيا جنوب الصحراء مما يزيد من تأثيرها السلبي على امكانات استفادة الدول المغاربية بشكل مشترك من المشاريع التي يمكن ان تمولها الصين ضمن طريق الحرير الجديد.
- **ارتفاع التكاليف الجمركية والسياسات الحمائية:** مما قد يحول دون الانفتاح المغاربي خاصة لبعض الدول كالجزائر وموريطانيا حيث "يقدر متوسط التعريفة الجمركية بين البلدان المغاربية حوالي 12% إلى 14% في سنة 2016، وهو الأعلى بالمقارنة مع 5% مع الاتحاد الأوروبي وحوالي 4% مع الولايات المتحدة و 10% مع الصين، كما أن متوسط

معدل التعريفة الجمركية الجزائري هو الأعلى بـ 19% مما يجعلها السوق الأكثر حماية في الاتحاد المغاربي[602].

إلا أن الجغرافيا السياسية الدولية الحالية وتأثيرها على دول المنطقة والتحديات التي تفرضها على مستقبل سكان المنطقة تتطلب من الدول المغاربي اعادة النظر في مختلف التحديات السابقة ومحاولة تذليلها بالاستفادة من الفرص الممنوحة ضمن بعض المبادرات الدولية ومنها مبادرة الحزام والطريق بصفة مشتركة مما قد يسهل احداث تحول في العلاقات المتوترة بين الدول المغاربية كضرورة وكفرصة لمواجهة مستقبل أكثر تعقيدا وتشابكا استجابة لمتطلبات التعاون الاقتصادي في ظل تحديات المشاريع الخارجية خاصة في ظل التنافس الصيني الأوربي وحتى الأمريكي على المنطقة، وعليه على دول اتحاد المغرب العربي تفعيل العلاقات البينية فيما بينها بتغير طريقة التفكير ضمن دائرة الكل أو لا شيء والتي ساهمت في بقاء اتحاد المغرب العربي دون فعالية والانتقال إلى نهج من أسفل إلى أعلى بدلا من العكس والاستفادة من مختلف الروابط والمقومات المشتركة لإعادة الثقة وتعزيزها بين قيادات وشعوب دول اتحاد المغرب العربي وتحيد النزاعات بين دول المنطقة وتغير النماذج الفكرية التي ترسخت لدى القادة المغاربة الذين تداولوا على السلطة ولم تتوفر لهم الارادة السياسية للدفع باتجاه تحقيق حلم الشعوب المغاربية باتحاد مغاربي تتعاون دوله لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادم.

الخاتمة:

يشكل مشروع طريق الحرير الجديد فرصة لجذب الاستثمار وبناء البنية التحتية العابر للحدود بين الدول المغاربية مما يعني امكانية تحقيق نوع من التقارب والتنسيق وتقليل التوترات الاقليمية خاصة بين الجزائر والمغرب واللحاق بالركب العالمي خاصة في ظل التحولات السريعة التي يعرفها العالم ككل في ظل عولمة الاستثمار والتبادل التجاري، وان النجاح أو الاخفاق لا يرتبط بالمشروع الصيني بقدر ما يرتبط بمدى تذليل الدول المغاربية للتحديات التي تقف حائلا امام اي بداية للمشروع أو حتى من خلال الاستجابة للمشروع بصفة مشتركة ومن

[602] Policy Report, Regionalism in North Africa: the Arab Maghreb Union in 2019, 2019, P10, https://bit.ly/2YMsVeY, 6-12-2019

أجل الاستفادة بشكل جيد من المشاريع التي تدخل ضمن المشروع الأكبر الحزام والطريق بمواءمة خططها التنموية لتحقيق التكامل والتوافق بين السياسات وتنفيذ البنية التحتية اللازمة فان الفوائد ستكون أكثر أهمية مستقبلا خاصة أن البنية التحتية غير كافية وضعيفة التطور في اغلب الدول المغاربية، ويظل الاستثمار في البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل مثل المطارات والسكك الحديدية والموانئ والطرق والوصلات الأخرى ذو أولوية لتشكيل بنية مالية وجغرافية اقتصادية جديدة ضمن طموحات تحقيق الأمن والاستثمار في الطاقات والتمويل والتوجه إلى السوق الافريقية بالشراكة مع الصين.

ويعتمد نجاح وفعالية مبادرة الحزام والطريق في تحفيز التكامل المغاربي على العديد من العوامل الجيو-سياسية الوطنية والإقليمية والفوائد الاقتصادية طويلة المدى للمشاريع المختلفة في البلدان المستفيدة وكذا على تذليل التحديات المرتبطة بالفساد وسوء التسيير...إلخ، والاستفادة من مشروع الحزام والطريق من خلال كون:

- الصين لها قوة اقتصادية هائلة وتريد التأثير بطريقة لينة ويمكن الاستفادة من هذا المشروع من طرف الدول المغاربية في تحقيق المكاسب المادية في ظل قدرة الصين على التمويل الهائل للبنية التحتية.
- تقديم المساعدة في ظل الجاحة واستعمالها للقوة الناعمة يقوي من علاقات التعاون بين الصين ودول الاتحاد المغاربي ما عرف بـ "طريق الحرير للصحة الصيني".
- الاستفادة من الصينيون كمستثمرين على المدى الطويل وهي تملك امكانيات تمويل ضخمة ويمكن أن يكون ذلك مربح لكلي بالطرفين المغاربي والصيني.
- ستكون الصين قادرة على ممارسة دور قيادي أساسي في القرن الواحد والعشرون وقد تلعب دورا حاسما تتحول ضمنه إلى جهة جديدة لخبرات التنمية والتعاون بين بلدان الجنوب.

إن الدول المغاربية تحتاج ليس فقط الى التمويل ولكن أيضا إلى أفكار حول التنمية والجغرافيا السياسية والتعاون المشترك لتنمية مكانية عابرة للحدود، وتحقيقا لمكاسب طويلة المدى يمكن أن يوفرها طريق الحرير الجديد قد تساعد في بداية تكامل اقليمي لاطالما ظل مجمدا فلربما ينطبق المثل الصيني على تحريك المشروع المغاربي "اذا اردت ان تحرك جبلا يجب

ان تبدأ بتحريك حجر صغير"، رغم ذلك يجب على كل الدول ان تتنبه إلى أن الصين قوة اقتصادية هائلة تتمتع بنفوذ مالي هائل والمال يجلب التأثير السياسي ومن الصعب على الدول الأكثر فقرا التأكيد على مصالحها وهو ما يستدعي ضرورات التفاوض المشترك على خطط مشاريع البنية التحتية المثمرة بين دول الاتحاد المغاربي.

قائمة المراجع:

- جورج قرم، **كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة**، تونس: مركز مسارات للدراسات الفلسفية،2012.
- Asit K. Biswas and Cecilia Tortajada, **How new Silk Road will cement China as major trading partner for Africa,** the conversation, August 20, 2018, 27-02-2021, https://theconversation.com/how-new-silk-road-will-cement-china-as-major-trading-partner-for-africa-100533
- Abdi Latif Dahir , These are the African countries not signed to China's Belt and Road project,Quartzafrica, September 30, 2019, https://qz.com/africa/1718826/the-african-countries-not-signed-to-chinas-belt-and-road-plan/
- Diego Pautasso, The Role of Africa in the New Maritime Silk Road, **Brazilian Journal of African Studies** v.1, n.2, Jul./Dec. 2016, p.118-130, 25-02-2021 https://core.ac.uk/download/pdf/303990296.pdf
- Katarzyna W. Sidło, Strategic Sectors | Economy & Territory, The Chinese Belt and Road Project in the Middle East and North Africa, pp272-275,25-02-2021,https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2020/China_Belt_Road_MENA_Region_%20Katarzyna_Sidlo_IEMed_YearBook2020.pdf
- Nancy Githaiga and Alfred Burimaso, **The Belt and Road Initiative: Opportunities and Risks for Africa's Connectivity,** China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 5, No. 1, January 2019, pp117-141, P141,25-02-2021

https://www.researchgate.net/publication/335238107_The_Belt_and_Road_Initiative_Opportunities_and_Risks_for_Africa's_Connectivity

- Policy Report, Regionalism in North Africa: the Arab Maghreb Union in 2019, 2019, 6-12-2019, https://bit.ly/2YMsVeY,

أزمة التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات السياسية و الملفات الخلافية بين دول المنطقة .

The Crisis of Maghreb Regional Integration: A study of political challenges and controversial files among the countries of the region.

د. بن عمراوي عبد الدين

كلية الحقوق والعلوم السياسية ، *جامعة امحمد بوقرة -بومرداس*

a.benamraoui@univ-boumerdes.dz

د. زروقي عدنان

كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس

ملخص.

عرفت المنطقة المغاربية بعد حصول دولها على الاستقلال تجارب بارزة في محاولة منها لإقامة تكامل مغاربي، لكن لم يكتب لهذه التجارب التكاملية النجاح والإستمرار، ولم تكن انجازاتها في مستوى طموح الشعوب المغاربية ولعل السبب يعود إلى مجموعة من التحديات والعوائق التي لم تستطع الأطراف المغاربية عبر مسيرتها التخلص منها وتجاوزها، ومن بين أهم هذه التحديات أو العوامل المسؤولة عن إخفاق التكامل في المنطقة المغاربية التحديات السياسية وكذا الخلافات السياسية والأمنية الثنائية بين دول المنطقة.

كلمات مفتاحية: التكامل الإقليمي المغاربي، التحديات السياسية، الخلافات الأمنية الثنائية.

Abstract.

After its countries gained independence, the Maghreb region knew outstanding experiences in an attempt to establish Maghreb integration, but these complementary experiences did not succeed and continue, and their achievements were not at the level of ambition of the Maghreb peoples, perhaps the reason is due to a set of challenges and obstacles that the Maghreb parties, through their march, were unable to get rid of. Among the most important of these challenges or the factors responsible for the failure of integration in the Maghreb region are political challenges, as well as the bilateral political and security differences between the countries of the region.

Keywords: *Maghreb regional integration, political challenges, bilateral security disputes.*

مقدمة:

عرفت منطقة المغرب الكبير بعد حصول دولها على الاستقلال تجربتين بارزتين في محاولة منها لإقامة تكامل مغاربي، التجربة الأولى (تجربة اللجنة الإستشارية) تزامنت مع موجة التكتلات الاقليمية القديمة في فترة الستينات، حيث انطلق – بعد أن برز الإهتمام بالتكامل الاقتصادي المغاربي منذ أن أحرزت الجزائر استقلالها عن فرنسا- الاتجاه الوحدوي نحو بناء المغرب العربي عن طريق اللجنة الاستشارية الدائمة في نهاية 1964، هذه اللجنة ذات الاختصاص الاقتصادي والتي تعمل على إيجاد المناخ الملائم للتكامل والاندماج، ولكن على الرغم ما أبدته التجربة من جدية من حيث الدراسات والمشاريع المقترحة إلاّ أنه لم يكتب لها الإستمرار والنجاح لأسباب عدة.

أما التجربة الثانية فتمثلت في تأسيس مشروع اتحاد المغرب العربي والذي تزامن ظهوره مع موجة التكتلات الإقليمية الجديدة في نهاية الحرب الباردة، هذه التجربة التكاملية هي الأخرى لم تكن انجازاتها في مستوى طموح الشعوب االمغاربية ولعل السبب يعود إلى مجموعة من التحديات والعوائق التي لم تستطع الأطراف المغاربية عبر مسيرتها التخلص منها وتجاوزها، ومن بين أهم هذه التحديات أو العوامل المسؤولة عن إخفاق التكامل في المنطقة المغاربية التحديات السياسية والتي على رأسها الخلافات السياسية بين دول المنطقة.

على أساس ما سبق جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

فيما تتمثل التحديات السياسية والخلافات الثنائية بين دول المنطقة التي حالت دون تحقيق التكامل الإقليمي المغاربي؟

للإجابة على هذه الإشكالية نتبع المحورين الآتيين:

أولا: أزمة بناء أنظمة سياسية ذات أسس الشرعية الديمقراطية.

ثانيا: تأزم العلاقات المغاربية والوضع الأمني في المنطقة/ في محاولة تحديد الملفات الخلافية الثنائية بين دول المنطقة وأثرها على الوحدة المغاربية.

أولا: أزمة بناء أنظمة سياسية ذات أسس الشرعية الديمقراطية.

تمثل أزمة بناء دول ذات أنظمة الشرعية الديمقراطية و عامل الإختلافات في طبيعة الأنظمة وترتيب أولوياتها احد التحديات والمشكلات السياسية التي تحول دون تحقيق الوحدة المغاربية، حيث أن الدول المغاربية لازال النظام الحاكم بحزبه الحاكم محتكرا لجميع الأدوار، إذ يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دونما سماح بمشاركة أخرى، ومن ثم نجد درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة التي لا تعطي مجالا لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية، فهي أنظمة استبدادية منغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب احد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة بناء أنظمة سياسية قائمة على أسس الشرعية الديمقراطية، لاسيما توفر مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في سبيل إنجاح مسار التكامل[1]، ففقدان دول المنطقة لمثل تلك الطبيعة النظمية أي لأنظمة ديمقراطية هو الأمر الذي جعل التجربة التكاملية تعرف تعثرا كبيرا.

الأنظمة السياسية المغاربية اليوم هي بين المطرقة والسندان، عجز ديمقراطي وأزمة شرعية، ويبقى السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة هو أن تلك الأنظمة لاتزال تستند إلى أنماط ثقافية قبلية ومؤسسات تحكمها محددات غير عقلانية، من قبل المصادر التقليدية المتمثلة أساسا في الدين والتاريخ وهالة الزعيم، ووفقا لذلك فالأمر الذي يجعل من إمكانية تحقيق الحداثة السياسية لدول المنطقة وعلى ذلك استكمال بناء الإتحاد المغاربي مستقبلا مرهون بمدى قدرة الأنظمة في تحقيق نقلة نوعية ديمقراطية وذلك بالخروج من ذلك الوضع المتأزم (أنظمة سلطوية فاقدة للشرعية الديمقراطية)، متوجهة نحو ديمقراطية الأنظمة، تستمد شرعيتها من أسس حديثة، لكن **فيما تتمثل الأسباب التي تحول دون استنبات وولادة تلك الأسس الديمقراطية التي من شأنها أن تدفع تجربة بناء الوحدة المغاربية نحو التحقيق والوصول إلى الأهداف؟.**

أ/ أزمة التمثيل السياسي في ظل غياب مجلس نيابي حقيقي وضعف المعارضة السياسية.

[1] - أزمة اتحاد المغرب العربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني، لمزيد من التفصيل أنظر: ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل، **المستقبل العربي**، ع312(2005)، ص ص52-69.

من أهم مقومات الشرعية الديمقراطية وجود مجلس نيابي[1]، إذ يحتل هذا الأخير موقعا مهما في البنية المؤسساتية لأي دولة، وهو بذلك جوهر بناء الشرعية الديمقراطية، والمدخل الحقيقي للارتقاء بالثقافة السياسية لدى المواطنين، كما أنه الفاعل الأساسي في صياغة العملية السياسية للنظام السياسي، وأي خلل يعانيه هذا المجلس في ما يتعلق بالتمثيل أو في علاقته بالمؤسسات السياسية الأخرى يؤدي حتما إلى وقوع خلل في طبيعة الشرعية الديمقراطية.

كل دساتير دول المغرب العربي لاسيما الأقطار الثلاثة (تونس، الجزائر والمغرب) تنص صراحة على وجود مجلس نيابي، وخصصت له أبواب، إلاّ أن هذا المجلس يبقى كمؤسسة صورية بين أيدي السلطة الحاكمة، وأعضائها في خدمتها أكثر مما هم في خدمة ناخبيهم (أزمة تمثيل)، وهذا راجع لضعف الأحزاب المشاركة في هذه المؤسسة، وضعف هذه الأحزاب – بما فيها المعارضة - وعدم ديمقراطيتها بالطبع يعكس مدى ضعف المؤسسة التشريعية[2].

فبرلمانات دول المغرب العربي تمارس دورا هامشيا في صنع السياسة ككل، كما تتسم بمحدودية التأثير على السلطة التنفيذية، و تلك المحدودية في التأثير والهامشية تعود إلى مجموعة من العوامل والتي يتقدمها عامل العقلنة البرلمانية وطبيعة العلاقة بين المؤسستين التنفيذية و التشريعية، ثم شوائب العمليات الانتخابية[3]، وتبني الازدواجية البرلمانية وغياب

---

[1] - صالح بلحاج، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**(الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش –EPA -، ط1، 2012)، ص29.

[2] - صالح بلحاج، **السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري**(الجزائر: دار قرطبة، ط1، 2006)، ص164.

[3] - من مكامن ضعف المؤسسة التشريعية ذات الصلة بالعملية الإنتخابية صعوبة تكوين أغلبية وازنة قادرة على توجيه العمل الحكومي بقدر كبير من الجماعية في المبادرة والتضامن في المسؤولية، كما أن هندسة النظام الانتخابي في دول محل الدراسة تشوبه عدة ثغرات تحد من نزاهته وتعرقل مسيرة التطور الديمقراطي، للمزيد أنظر: - ناجي عبد النور، "المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص(أفريل 2011)، ص335.

- محمد مالكي، " وضع البرلمان في المغرب"، في: وسيم حرب (وآخرون)، **البرلمان في الدول العربية رصد و تحليل: الأردن-لبنان-المغرب- مصر**(بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2007)، ص365.

الإعلام البرلماني[1]، إلى غير ذلك من العوامل التي زادت من استعصاء ولادة الشرعية الديمقراطية في حال تلك الدول.

لم يبقى في هذه النقطة سوى أن نشير إلى أن البرلمان في حال الدول المغاربية لم يتأثر فقط بالقيود الواردة في الوثائق الدستورية والممارسات التي شابت نزاهة الانتخابات، بل تأثر أيضا بطبيعة الأحزاب المسؤولة دستوريا عن تأطير المواطنين وانتقاء من يشكل النخبة البرلمانية، فقد أبانت حصيلة الحياة الحزبية في هذه الدول وجود أعطاب حالت دون قيام الأحزاب بالأدوار والوظائف المنوطة بها، فقد ساهمت ظاهرة الإنشقاقات في صعوبة بناء تنظيمات سياسية قوية على صياغة إستراتيجيات سياسية كفيلة بكسب مناصرة الجسم الإنتخابي لها، كما ساعد ضعف بناء الديمقراطية داخلها وفي ما بينها، على تعميق نزاعات الإنشقاق وعزوف المواطنين عن الإنتماء إليها[2].

وأزمة المشاركة السياسية خير دليل على ضعف الأحزاب السياسية في تأدية الدور المنوط لها في البرلمان بإعتبارها آلية لتجميع المصالح والتعبير عنها وتشكيل الكتل البرلمانية المتمايزة ولا يتأتى لها ذلك إلا إذا كانت منبثقة عن نظام حزبي تعددي بالمفهوم الديمقراطي، وليس مجرد تعددية شكلية مقيدة، وهذا ما يوحي بغياب أحد المقومات الأخرى للشرعية الديمقراطية في حال دول محل الدراسة والمتمثل في **التعددية السياسية**.

إلى جانب ما يعانيه الحزب السياسي للدول المغرب العربي من اختلالات (ضعف تكوين النخبة السياسية والثقافية، الضعف التنظيمي، العجز عن التأطير السياسي للمجتمع، الطابع الشخصي والنخبوي، غياب أو ضعف الديمقراطية داخل الحزب، ضعف القدرة على التعبئة وحشد الجماهير، غياب التمايز الواضح بين برامج الأحزاب، اختلال أولويات العمل والنشاط....الخ)، نجد ظاهرة الإئتلاف الحكومي، وضعف المعارضة السياسية المشاركة في البرلمان، وما قد يؤدي ذلك إلى إضعاف أداء المؤسسة التشريعية وفقدان مكانتها وصلاحياتها المخولة لها دستوريا.

---

[1] - محمد حسين الخياط، " الإعلام البرلماني ودوره في تعزيز قدرات البرلمانيين العرب"، **الفكر البرلماني**، ع11(جانفي2006)، ص152.

[2]- محمد مالكي، "وضع البرلمان في المغرب"، **مرجع سابق**، ص364-365.

فأحزاب المعارضة المشاركة في البرلمانات المغاربية وظيفية تماما إذ هي أداة في يد السلطة، فعوض أن تكون مصدر خطر دائم يهدد السلطة، أي الحزب أو الائتلاف الحاكم – مثلما هو عليه دور أحزاب المعارضة في الدول الديمقراطية - أصبح وجودها في تلك البرلمانات عامل استقرار بالنسبة إلى الحكم[1]، والأمر الذي زاد من استعصاء وصول أحزاب المعارضة أصلا إلى السلطة هو غياب مبدأ التداول على السلطة بحكم الصندوق، وكذا غياب البيئة السياسية الجاذبة والحديثة، فضعف المعارضة السياسية في العالم المغاربي، والعربي عموما، حسب الأستاذ عبد الإله بالقزيز مرده إلى أن الغالب على البنى السياسية هو غياب المجال السياسي الحديث، أي الوسيط بين الدولة والمجتمع كفضاء عمومي لممارسة المنافسة السياسية والصراع الديمقراطي على كسب الرأي العام، وعلى المشاركة في صنع القرار.

وذلك الغياب هو الذي يستدعي حضور أشكال أخرى من المجال السياسي فيها، إما مجال منعدم انعداما تاما، أو مجال تقليدي، أو مجال حديث، ووفقا لهذه الأنماط السائدة في المشهد السياسي العربي عموما، فإن البيئة الداخلية الموضوعية التي تعمل في إطارها المعارضة السياسية بيئة نابذة، وعلى ذلك أزمة المعارضة مرده إلى الحصار المفروض من قبل السلطة الاستبدادية الحاكمة[2]، الرافضة لأي تحولات نوعية في إطار البنى السياسية، وهو الأمر الذي يولد العنف، ويضع تجربة الشرعية الديمقراطية أمام تحد خطير، وما آلت إليه التعددية السياسية في الجزائر في هذا الشأن خير دليل.

ب/ انعدام التوازن بين السلطات وانتشار الاغتراب السياسي لغياب المبادئ الثلاثة(المواطنة، الحرية والعدالة).

في ظل تصاعد فردانية السلطة وتضاؤل مستوى المشاركة السياسية*، وانعدام ركائز النظام الديمقراطي: الشعب الذي تتحكم إرادته في سلوك الحاكمين، وترسيخ مفهوم سلطة

---

[1] - صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، **مرجع سابق**، ص31.

[2] - عبد الاله بالقزيز، **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر حالة المغرب** (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، 2007)، ص33.

* - هناك علاقة طردية بين مستوى المشاركة السياسية والتفرد بالسلطة، فكلما ارتفع أحدهما تراجع الأخر، والمقصود بالمشاركة السياسية هنا مساهمة المواطنين في بناء النظام السياسي وفي حركيته وأداءه ووظائفه.

المؤسسات التي تحول دون الاستبداد بالسلطة، وغياب مبدأي الحرية والمساواة السياسية...، نجد في هذه الحالة الأنظمة السياسية المغاربية أمام عجز تام في بناء مقومات الشرعية الديمقراطية واستحالة استنباتها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استحالة الإقرار بوجود – في ظل التفرد بالسلطة- عن مبدأ الفصل بين السلطات، نظرا للترابط الموجود بين جميع المقومات.

لا معنى للإقرار عن وجود فصل مرن بين السلطات في التجارب المغاربية، لأن مبدأ الفصل يقتضي التسليم بتجزئة السلطة على أساس توزيع الصلاحيات في الدولة، وإسناد جزء منها إلى جهاز يسمى السلطة التشريعية، والعمل على استقلالية القضاء، عندئذٍ يكون الفصل بين السلطات معناه احترام كل سلطة لمجالها المحدد دستوريا[1]، وهذا هو الغياب الموجود في حال الدول المغاربية إذ ليس ثمة تجزئة للسلطة، وتغول السلطة التنفيذية (الملك/ الرئيس، والحكومة) بدون شك هو الأمر الذي تسبب في إعاقة بروز المؤسسات والأجهزة الوسيطة، وعدم فعالية واستقلالية مؤسستي البرلمان والقضاء[2]، وأكثر من ذلك اللجوء إلى توظيف هذه المؤسسات كواجهة ديمقراطية، واستخدامها في نفس الوقت كوسيلة من وسائل الهيمنة وفرض الاستبداد[3]، إذا تلك الفردانية ومنطق إقصاء الأخر هي التي تأكد في الأخير معطى استعصاء ولادة الشرعية الديمقراطية[4]، وعلى ذلك استعصاء بناء تكامل مغاربي.

---

[1] - صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، **مرجع سابق**، ص32.

[2] - لمزيد من التفصيل في ما يخص علاقة السلطات الثلاث للتأكيد بعدم وجود الفصل المرن بينها، في حال دول المغرب العربي، أنظر: مرابط فدوى، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010).

[3] - على سبيل المثال: الرئيس التونسي السابق بن علي من أجل فرض استبداده وسيطرته على السلطة وتحقيق الاستمرارية فيها، سيطر على المجال السياسي عن طريق التلاعب بالدستور(تغيير الدستور بإلغاء اقتصار مدة الرئاسة على دورتين على غرار ما حدث في الجزائر في تعديل 2008)، والتحكم في السلطة التشريعية(تزوير الانتخابات وخلق مجلس ثاني أعضاؤه معينين)، وجعل المجلس القضائي تحت الطلب (كان جل أعضاء المجلس الأعلى للقضاء يخضعون للتعيين)، لمزيد من التفصيل أنظر: - الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي**(تونس: دار محمد علي للنشر، ط2، 2013)، ص58-60.

[4] - الفردانية التي تأسست على منطق إقصاء الأخر- حسب الباحث المغربي امحمد مالكي – في البلاد العربية هي التي تسببت في حدوث أزمة شرعية الأنظمة. لمزيد من التفصيل، أنظر: - أمحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع13 (شتاء 2007)، ص150.

كما أن تلك النزعة التسلطية وإقصاء الأخر في النظم السياسية المغاربية أدت إلى خلق شعور خاص لدى المحكومين والمتمثل في جزئه الكبير في عدم الرضا بمن يحكم، وفي طريقة الممارسة للحكم، وهذا ما يُعرف في قاموس علم الاجتماع السياسي بحالة الاغتراب السياسي، أي أن المحكوم ينظر إلى السلطة بعدم قناعة كاملة وعدم توجهاتها السياسية، كونه لم يشارك بصفة حقيقية في بلورته[1]، هذا الشعور لدى أفراد المجتمعات العربية، والمجتمعات المغاربية منها، هو الذي يؤدي إلى ظاهرة التبلد السياسي أو ما يعرف بالعنف، والذي تمظهّر في عدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والتجاهل السياسي العام، والعزوف عن الأداء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا، وشيوع روح عدم الاهتمام[2]، إلى غير ذلك من التمظهرات التي تعكس شعور الفرد المغاربي المتمثل في الإحباط المستمر والذي يؤدي في لحظة توسعه -نتيجة الحرمان الاجتماعي- إلى انتشار ظاهرة العنف والاحتجاج.

---

[1] - احتل مفهوم الاغتراب السياسي مكانة هامة في فكر علماء الاجتماع السياسي، وبالضبط – بالخصوص في العصر المعاصر- في علم النفس السياسي، فظهر هذا المفهوم في كتابات اجتماعية مختلفة لدى ماكس فيبر وإميل دوركايم وغيرهما، ويأخذ في العديد من الأحيان عدة اصطلاحات مثل فقدان القوة في النظرية الماركسية، وفقدان المعايير عند دوركايم، وكذا العزلة وصولا إلى الاصطلاح القائل بغربة الذات، ومهما يكن اصطلاحه فهو شعور مجتمعي يوحي بعدم شرعية النظام السياسي كما يهدد استقراره واستقرار المجتمع ككل، يمكن حصر اهم مكونات الاغتراب السياسي في : الشعور بالعجز(أي إحساس الفرد بأنه لا يستطيع تقديم أس شيء داخل نطاق دولته)، والشعور بالاستياء (وذلك بسبب رؤيته للحكومة على أنها غير قادرة على تحمل عبئ جميع الأفراد وتحقيق مصالحهم كلية)، والنفور(وذلك عندما يجد المواطن أن الحكام الذين يحكمونه لا يمتون له بصلة، أي حصولهم على السلطة بدون رضاءه وإرادته الحرة). للمزيد من التفصيل، أنظر: - ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)، ص92.

- لمزيد من التفصيل في ما يخص مفهوم الاغتراب السياسي وصوره في الواقع العربي، أنظر: أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص171-174.

- في ما يخص التعاريف المقدمة من طرف بعض المفكرين الغربيين للإستيلاب السياسي أنظر: - ناظر عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص58-59.

[2] - ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)، ص91.

وعلى سبيل المثال إطلاق ديناميات الحراك المغاربي، والعربي عموما، والذي انطلقت شرارته من تونس كان سببه الرئيسي ولادة شعور جماعي – الذي سببه الاحتكار بالسلطة والاستبداد بالثروة- بـ الإذلال والغُمة والقهر، وهذا ما تعكسه القراءة الفاحصة في حمولة الشعارات (ارحل، لا للفساد، الشعب يريد..الخ) المرفوعة في الساحات العامة لبؤر الحراك نفسية الإنسان المغاربي/العربي المقهور[1]، ذلك القهر السياسي والاجتماعي الذي سحق الفرد العربي بعقود طوال، فاللاعدالة الاجتماعية ترسخت كشعور وكواقع دفع الشارع العربي للثورة على هذا الواقع اللآدمي[2]،

شعور يتمثل في الممانعة النفسية الجمعية ضد الاعتراف بشرعية ذلك القهر والإخضاع المادي[3].

فالفرد المغاربي اليوم يشعر بمدى التهميش الذي يعانيه، وحالة الاغتراب التي يعيشها، إذ يعتقد أنه سوف يضيع إذا انقطع عن العائلة أو العشيرة أو الطائفة الدينية، وهذا هو حال الفرد في المجتمع البطريكي الحديث حسب الدكتور هشام شرابي، حيث الدولة بالنسبة للفرد لا تستطيع الحلول كليا محل هذه البنى الأولية التي توفر له الحماية، والواقع أن الدولة غريبة

---

[1] - امحمد مالكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: بلعبكي أحمد (وآخرون)، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص 724.

[2] - هند عروب، "ما بعد الثورة: في شروط إعادة البناء"، **وجهة نظر**، ع50(خريف 2011)، ص48.

- العلاقة بين العدالة التوزيعية وتنامي حدة العنف وأزمة الشرعية علاقة طردية أي كلما كان هناك فارق كبير ما بين طموحات الأفراد في الحصول على امتيازات مادية وبين المستوى الحقيقي لتلبية حاجياتهم من قبل الدولة، فإن احتمالات تمردهم وعصيانهم عن الدولة تزيد، وعلى ذلك تزايد أزمة الشرعية نظرا للاعدالة في توزيع الموارد المادية والمعنوية بين أفراد المجتمع الواحد.

[3] - وفق مفاهيم غرامشي وألتوسير، فإن شرعية الدولة لا تتحصل من خلال علاقات السيطرة وإنما أيضا من خلال علاقات الهيمنة، بمعنى أن استعمال أنظمة دول المغرب العربي أدوات السيطرة، وهي أدوات القمع المادي، قد يفيدها في إجبار مجتمعاتها على التسليم بالسلطان السياسي، لكنها لا تملك إقناع تلك المجتمعات بشرعية ذلك السلطان، لأن تسليم المواطنين بالدولة ليس محصلة اقتناع ورضا وإنما نتيجة إخضاع وقهر، وعليه فإن استراتيجية السيطرة تصطدم بحاجز الممانعة النفسية الجمعية ضد الاعتراف بشرعية ذلك الخضوع المادي، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق نوع من الانتقال من الشرعية القائمة على العنف إلى الشرعية القائمة على الأفكار والقيم(شرعية الدولة = العنف + الإيديولوجية). لمزيد من التفصيل أنظر: عبد الإله بالقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط1، 2008)، ص43-44.

عنه وتظطهده، كما أن المجتمع المدني في مثل هاته المجتمعات - حيث لا اعتراف إلاّ بالأغنياء وذوي السلطة ولا احترام إلاّ لهم- قد يضطهده أيضا بشكل مماثل، مما يجعل سلوك الفرد في ممارسته العملية، لا يكون أخلاقيا إلاّ داخل تلك البنى الأولية(العائلة، العشيرة، الطائفة)[1].

النزعة البطريكية للنظام السياسي المغاربي إذا، وما يترتب عن سوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية على أفراد المجتمع، تقود إلى انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي في المجتمع، والتي هي الأخرى تؤدي إلى استفحال الكثير من الظواهر المرضية، كظاهرة الفساد حيث لا الدولة تهتم بالقضية، ولم يعد يعنيها استشرائها، ولا المجتمع يهتم بانحراف السلطة والنخبة الحاكمة[2].

ووفقا لما سبق يتضح أن انتشار الاغتراب السياسي في الدول المغاربية سببه الرئيسي راجع إلى غياب بعض مبادئ الشرعية الديمقراطية، والتي على رأسها المواطنة والحرية والعدالة، حيث لا مكانة لهاته المبادئ الثلاثة في ظل الأنظمة ذات النزعة التسلطية التي لا يمثل الشعب فيها شيئا ولا يراعي فيه لإرادته، أو رضاه الحر في اختيار السلطة التي تحكمه[3]، واستمرارية النزعة التسلطية هي التي جعلت من الفرد المغاربي لا يزال يستمر في نضاله من أجل تحقيق هذه المبادئ أي الحرية، والعدالة الاجتماعية، وانتزاع الاعتراف بالمواطنة الكاملة وتوظيفها في الممارسة، تلك هي الفروض الثلاثة الغائبة في بلاد المغرب الكبير، بغض النظر عن تباين الخطابات الأيديولوجية والسياسية، وبمعزل عن حجم الموارد والثروات المتاحة لكل قطر من الأقطار المغاربية[4].

ج/ محدودية المشاركة السياسية، واستعصاء التداول على السلطة سلميا.

---

[1]- هشام شرابي، **البنية البطريكية بحث في المجتمع العربي المعاصر**(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1987)، ص45.

[2]- محمد حليم لمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص165-166.

[3]- جون جاك جوفاليي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، **تاريخ الفكر السياسي**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 1998)، ص92.

[4]- لمزيد من التفصيل في ما يخص غياب المبادئ الثلاث(المواطنة والحرية والعدالة) في دول المغرب العربي أنظر: امحمد مالكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، **مرجع سابق**، ص 721-730.

إن استعصاء الشرعية الديمقراطية في التجارب المغاربية يعود في الأساس إلى محدودية المشاركة السياسية واستعصاء التداول على السلطة سلميا، إذ لا يختلف اثنان في عصرنا اليوم على أن هاذين المبدأين (المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة) هما اللذان يميزان الدولة الديمقراطية عن غيرها من الدول، على الأقل في ما يتعلق بشرعية النظام السياسي، حيث كلما كان هناك مستوى معقول من المشاركة السياسية، والتداول السلمي على السلطة كنا إزاء سلطة شرعية ديمقراطية، وكلما تراجع هذا المستوى انحسرت الشرعية القائمة على المبادئ الديمقراطية، لنكون إزاء سلطة فردانية تقوم شرعيتها على أسس تقليدية، وتتجسد من الناحية الواقعية من خلال وحدة السلط والتفرد بالقرار[1].

غدا العزوف عن المشاركة السياسية في الدول المغاربية ظاهرة اجتماعية تتكرر وتنمو وتتواتر عبر الزمان والمكان، وبالخصوص العزوف عن المشاركة في الانتخابات، كون هذه الأخيرة تعد محكا أساسيا للمشاركة السياسية[2]. فبروز المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات وعدم حريتها وضعف فاعليتها معيار ومؤشر مشترك بين الدول المغاربية، وما يُعاب عليها هو أن مقاصدها الفعلية ظلت على امتداد ما يقارب نصف قرن انتخابات غير ديمقراطية، وظيفتها الفعلية إضفاء الشرعية على خرائط وتوازنات تُرتبها مسبقا الأجهزة الإدارية، أو الأذرع السياسية للحزب الحاكم، فإجمالا هذه الدول لم تُوفر لمعايير الحكامة الانتخابية من فعالية وحرية ونزاهة، التربة اللازمة لتحويل عملية الاقتراع إلى لحظة سياسية سانحة لتعميق مفهوم المشاركة وتحويله إلى قيمة مشتركة منبثقة في الثقافة السياسية، بل بالعكس كان لضعف هذه المعايير وشحوب حضورها في المجال السياسي المغاربي أخطر الأثر في علاقة الناس بالمشاركة مبدأً وسلوكاً، حيث تصاعدت وتيرة العزوف عن الاهتمام بالانتخابات بجميع أنواعها ومستوياتها[3].

---

[1]- محمد ولد دده، "النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع29(شتاء 2011)، ص54.

[2]- مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع17(شتاء 2008)، ص11.

[3]- امحمد ماكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، **مرجع سابق**، ص 715-718.

من أهم ما يمكن قراءته أيضا في دلالة العزوف عن المشاركة السياسية وتأزمها، مؤشر تدني وتدهور المكانة أو القيمة السياسية والاجتماعية للأحزاب، وتراجع حيز تأثيرها وجاذبيتها وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام، كما أن اللجوء إلى الاحتجاج وأعمال العنف شكل من أشكال أزمة المشاركة، فالفرد المغاربي أضحى يلجأ إلى الشارع يوميا للتعبير بأشكال عنيفة ومختلفة عن غضبه وخيبة أمله إزاء وعود المسؤولين والمنتخبين، وللتعبير عن تذمره من الأطر الطبيعية للمشاركة الموجودة، ومن واجب الإشارة هنا إلى أن هذه الظاهرة انتشرت بكثرة مع بداية الألفية الثالثة في دول محل الدراسة، فعلى سبيل المثال في الدولة الجزائرية منذ أوساط عام 2001، أخذت أعمال التخريب وأحداث الشغب في التطور من عام إلى آخر[1]، كأن ثقافة الاحتجاج هي العبارة السياسية الوحيدة المسموعة لدى السلطات الجزائرية على حد تعبير الأستاذ رشيد تلمساني[2].

كما أن غياب الثقافة السياسية والاجتماعية، المكرسة للقيم الإيجابية للعمل السياسي، ولمبادئ المواطنة والديمقراطية، والسلوك المدني، مؤشر من مؤشرات العزوف ومحدودية المشاركة السياسية[3].

وإلى جانب غياب المشاركة السياسية الفعالة في حال دول المغرب العربي نجد **غياب مبدأ التداول السلمي على السلطة**، وهو الغياب الذي يؤدي إلى استفحال نقيضه المتمثل في توريث السلطة، والذي مازال حتى اليوم ميزة سياسية في الوطن العربي عموما، وبغض النظر عن الأنظمة الملكية الوراثية، هناك ما أسماه البعض بالجمهوريات الوراثية، وفي نظر الأستاذ عبد النور بن عنتر فإنه لا توجد أية قيادة عربية تخلت عن السلطة بمحض إرادتها أو عند نهاية ولايتها، بل يتم خلعها بطريقة أو أخرى، إذ لا يحدث التغيير إلاّ من خلال ثلاثة وسائل:

- للتفصيل في ما يخص بروز المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات الجزائرية منذ 1996/ أنظر: محمد حليم ليمام، **مرجع سابق**، ص139-141.

[1] - محمد حليم ليمام، **مرجع سابق**، ص142.

[2] - *Rachid tlemçani, la culture de l'émeute est la seule expression politique audible,* ***journal ELWATAN****,08/02/2011, n°6170, p, 8.*

[3] - مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع17(شتاء 2008)، ص13.

الموت الطبيعي للحكام، والانقلابات العنيفة أو الهادئة، وأخيرا الأزمات السياسية الحادة (حال الجزائر، أربعة رؤساء منذ جانفي 1992)[1].

ما يُراد الإشارة إليه هنا هو أن رفض تداول السلطة من قبل النخب الحاكمة في دول محل الدراسة، يجعل الشرعية الديمقراطية أمام استحالة الولادة، وينتقص من عملية الديمقراطية ذاتها، فإحجام سياسة التغيير الديمقراطي، عن القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة بين قوى الحكم وقوى المعارضة، من شأنه أن يترك وتيرة الصراع السياسي في تصاعد مستمر لا يستبعد بلوغه مرحلة اللجوء إلى العنف والقوة لتحقيق التعاقب السلطوي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه بقدر ما يعبر التداول على السلطة عن عمق الديمقراطية ورسوخ قواعدها ومؤسساتها وآلياتها، فإن عدم امتلاك الدول الثلاث لتلك القواعد والمؤسسات والآليات اللازمة بعملية انتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية الصاعدة على الساحة السياسية يعد من أبرز مظاهر أزمة الشرعية الديمقراطية[2].

د/ الإخفاق السياسي وعسر قيام مجالٍ سياسيّ حديث.

يرى الأستاذ المغربي عبد الإله بالقزيز أن أعظم المعضلات التي تواجه تكوين الدولة وتطورها في البلاد العربية المعاصرة هو عسر قيام مجال سياسي حديث، يقع بقيامه الاستقلال لحيز الدولة عن المجال الاجتماعي، وهذا شرط لأن تكون دولة ذات شخصية تمثيلية وسيادية (دولة حديثة)، قادرة على أداء وظائف التحديث والتنمية للمجتمع، أي أن تكون دولة العموم، لا مجرد سلطة سياسية تمثل فريق أو طائفة أو مذهب من دون آخر، وهذا بالضبط ما يعانيه تكوين الدولة في البلاد العربية اليوم[3]، أي أن تكوينها تكوينا عصبويا، وعلى ذلك فهي " دولة

---

[1] - عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطيفي الوطن العربي، في: ابتسام الكتبي(وآخرون)، **الديمقراطية والتمية الديمقراطية في الوطن العربي**(بيروت: مركز راسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص58-60.

[2] - حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص 115-119.

[3] - عبد الإله بالقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام، **مرجع سابق**، ص51.

النخبة وليست دولة المجتمع، لذا فهي منفصلة عنه ومرتبطة بالخارج، فهي دولة الخارج ضد الداخل"[1].

بعبارة أخرى التكوين السياسي العربي، والمغاربي منه، يعاني من غياب معنى الإجماع، وهو الأمر الذي جعل من السياسة حقلا لإقصاء الخصم السياسي، واستفحال ظاهرة رفض وجود الأخر، أي العجز عن تحقيق ما يسميه محمد جابر الأنصاري بـ " المفاهيمية" السياسية على أساس العطاء والأخذ وخدمة المصلحة العامة، فالدولة العربية لم تتجاوز بعد العقبة القبلية المسيطرة على منطق السياسة، ففي الجزائر مثلا أدت الأحداث في منطقة القبائل (احتجاج واسع ضد السلطة بين شهري أفريل وجويلية 2001)، إلى عودة البنى التقليدية القبلية (لجان القرى والعروش) إلى الساحة السياسية، وهذا يعبر عن محنة السياسة في الجزائر، وعن غياب دولة القانون والمؤسسات، بل تطرح أيضا إشكالية الدولة في هذا البلد، وفي باقي الدول المغاربية والعربية عموما[2].

إن هذا المضمون التسلطي للدولة في المغرب العربي، أي تكوينها الاجتماعي العصبوي، وتأسيس الأنظمة السياسية عبر تسويغات عصبوية، يعتبر من أهم عوائق ميلاد الشرعية الديمقراطية، ونستدل على هذا برأي الأستاذ عبد الإله بالقزيز إذ يقول: " لا نملك الحديث في أزمة ميلاد الشرعية في البلدان العربية المعاصرة، وعوائق ذلك الميلاد، من دون أن ننبه إلى أن واحدًا من عواملها التحتية يقع في داخل التكوين الإجتماعي بقسم كبير من المجتمعات العربية، وفي داخل بنية النظام السياسي الذي يعيد إنتاجه"[3].

وفقا لما سبق يمكن القول على أنه يكاد لا يخلو كيان سياسي عربي من لوثة العصبوية التي تعبر عن أزمة عميقة في شرعية الدولة والسلطة معا، وعجزًا واضحا عن تأسيس مجال سياسي حديث، بل وإقامة أركان الدولة على مقتضى السياسة المدنية، حيث الدولة والسلطة حق عام، وحيث مبدأ الشرعية القبول الطوعي والحر للمواطنين بالنظام

---

[1] - عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سابق**، ص60.

[2] - غياب المفاهيمية السياسية يعتبر من أخطر مظاهر القصور السياسي، ويفسر كل الصراعات الدموية التي عرفتها الدول العربية . أنظر: - **المرجع نفسه**، ص63-65.

[3] - عبد الإله بالقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية** (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013)، ص206-207.

القائم الممثل للإرادة العامة، واستمرار اشتغال الدولة على الآليات (العصبوية) نفسها في التكوين والممارسة يهدد بإعادة إنتاج أسباب الإخفاق السياسي[1].

وهذا ما يعاب على حال الأقطار المغاربية حيث لا تزال تعيش تحت وطأة ماضيها السياسي المتميز بانعدام سلطة سياسية مدنية، وبغلبة الطابع التقليدي في النظام، إنه الأمر الذي يجعل من الصعب على أي باحث إيجاد جواب مقنع عن السؤال التالي: **متى كانت لحظة الحداثة السياسية في دول المغرب العربي؟.**

ما يدل على عدم ولوج دول محل الدراسة لحظة الحداثة السياسية ، واستمرار المنطق العصبوي في مجتمعاتها هو ما تعانيه من **نقص شديد في الإندماج الاجتماعي الوطني الذي هو شرط من شروط تحقيق اندماج مغاربي**، فعلى الرغم من المنجزات التي تحققت في ميادين مختلفة على امتداد العقود الخمسة الأخيرة، لم تستطع نظمها السياسية توفير الشروط اللازمة لتحقيق الاندماج بشقيه الأفقي والعمودي، أي التحام الأفراد بجماعاتهم واندماجهم في مجتمعاتهم، بتمثل القيم الجماعية وانصهارهم في الروح العامة للجماعة، واندماجهم في مؤسسة الدولة، وولاؤهم لها، عدم تحقيق هذا الاندماج يجد تفسيره في زيادة وتيرة التآكل المتصاعد لشرعية الدولة الوطنية، خاصة مع تضاؤل مستوى تحكم النظام في القدرة التوزيعية المادية والرمزية، مثلما حدث مع بداية الثمانينات ومنتصفها، حيث تكونت قوى جديدة لم تعد تقنعها الخطابات المؤسسة على الشرعية التاريخية والنضالية، كما لم تستهويها جاذبية الحكام، أي الشرعية الكاريزمية بحسب تعبير فيبر[2].

ومنذ تلك الفترة إلى اليوم والدولة المغاربية تعيش حالة الانفصام في علاقتها مع قوى المجتمع، وأكثر من ذلك دخولها كطرف في الصراع الاجتماعي، وعدم حياد دول محل الدراسة في الصراع الاجتماعي بين القوى الاجتماعية، ولاسيما الفاعلة منها، يمثل السبب الحقيقي وراء أزمة الشرعية الديمقراطية، وعلى ذلك أزمة تحقيق تكامل الإقليم المغاربي، لأن تحقيق الشرعية الديمقراطية يتطلب "أن تكون الدولة حيادية وحاضنة للجميع، ومعترفة بوجود مجال عام يتيح للفاعلين السياسيين والاجتماعيين فرص التعبير والتنافس الحر والشفاف،

---

[1] - حسين علوان، **مرجع سابق**، ص124.

[2] - امحمد مالكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، **مرجع سابق**، ص669.

ويفتح الباب أمامهم للتعاقب على السلطة وتحمل المسؤوليات، والخضوع للمسائلة والمحاسبة، بيد أن مجمل هذه المتطلبات ظلت عصية على المنال في بلاد المغرب الكبير"[1]، وهذا ما يراه أيضا الأستاذ وضاح شرارة في حال الدولة العربية عموما، حيث مرجع أزمة الشرعية يعود إلى عدم امتلاكها القدر الكافي من الاستقلالية النسبية عن القوى الاجتماعية القائمة[2].

من نافل القول أضحى تحديث الدولة المغاربية، والعربية عموما، ليس مطلبا سياسيا وحسب وإنما خيارا حاسما على صعيد أمة الحكم، التي نجمت أصلا عن عدم اكتساب هذه الدولة، القدر الكافي من الشرعية السياسية، وعجزها عن تطوير أطر وقنوات قانونية مؤسسية للشرعية، بفعل النشأة والتكوين العصبوي لها، واشتغالها على البنى العصبوية في الحصول على الشرعية[3]، وهذا ما يؤكد صحة قول الأستاذ الجزائري صالح بلحاج وهو أن: " الشرعية الديمقراطية بمقوماتها الأساسية لا يمكن أن تنشأ وتعمل إلاّ في رحمها الطبيعي، أعني الدولة الحديثة التي أنجبت الديمقراطية ووفرت مجال نموها وتوسعها"[4].

واستنادا لهذا القول فإنه لا يمكن الحديث عن شرعية ديمقراطية، ولا عن تكاملا إقليميا مغاربيا، لأن الدول المغاربية تفتقد للتربة الخصبة التي تنمو فيها أسس الشرعية الديمقراطية والمتمثلة في الدولة الحديثة، أو المجال السياسي الحديث على حد تعبير الأستاذ المغربي عبد الإله بالقزيز، وما زاد من عسر نمو أو ولادة تلك الشرعية الديمقراطية هو **استمرارية الثقافة السلطوية والإخفاق السياسي من أجل التحول نحو الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات**.

فقضية بناء ثقافة سياسية ديمقراطية من شأنها أن تساعد أي نظام سياسي في تحقيق وبناء الشرعية الديمقراطية التي عن طريقها يمكن تحقيق مطمح الشعوب المغاربية في تحقيق الوحدة، كما أن غيابها يعد من أهم العوامل المعرقلة لعملية بناء أنظمة ديمقراطية

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص693.

[2] - وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**(بيروت: دار الحداثة، 1980)، ص121.

[3] - حسين علون، **مرجع سابق**، ص123.

[4] - صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، **مرجع سابق**، ص32.

أولا، و استكمال بناء اتحادا مغاربيا ثانيا، وبالتالي فوهن الثقافة السياسية الديمقراطية يعتبر كمصدر من المصادر المفسرة لمحدودية أداء الأنظمة السياسية المغاربية وفاعليتها وعدم تحقيقها للشرعية الديمقراطية ومشروع الوحدة المغاربية، وإلى جانب وهن الثقافة السياسية الديمقراطية نجد عامل غياب الإرادة السياسية الذي لعب دورا بارزا في تعميق أزمة التكامل.

ثانيا: تأزم العلاقات المغاربية والوضع الأمني في المنطقة/ في محاولة تحديد الملفات الخلافية بين دول المنطقة وأثرها على الوحدة المغاربية.

تتميز العلاقات المغاربية في مجملها بالتوتر ويرجع ذلك أساسا إلى مشكلات الحدود، إذ تشكل كثير من المناطق الحدودية المشتركة بين الدول المغاربية موضوع خلافات حادة بين هذه الأقطار، إذ عانت منطقة المغرب العربي خلافات حدودية عديدة منها ما أفضى إلى حالة نزاع مسلح، ومنها ما تمت تسويته نهائيا، ومنها ما ينتظر التسوية[1]، ومن ثم فهي تعتبر قنابل موقوتة قابلة للانفجار من وقت لأخر، وللاستعمار حصة كبيرة في خلق تلك المشكلات، حيث نجد مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس حول النقطة 233 ويفترض أنه قد تم تسوية المسألة في اتفاق 19 مارس 1989، وهناك أيضا مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا، كما يوجد مشكلة الحدود بين تونس وليبيا حول الحقوق البحرية للدولتين، وتعد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأكثر خطورة على الإطلاق بين دول المنطقة، وهناك مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا، وتتمثل خطورة المشكلات الحدودية بين دول المغرب العربي في أنها برغم تسويتها إلى حد بعيد تؤثر على العلاقات بين تلك الدول وذلك حسب رؤى القيادات الحاكمة، كما أن عدم تسوية مشكلة الصحراء الغربية تمثل أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة[2].

وإلى جانب قضية الصحراء الغربية نجد قضية أخرى ساهمت في عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي والمسار التكاملي، وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين الدول، وقد وصلت الأزمة

---

[1] - محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي : مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**(المغرب: دار إفريقيا الشرق ، 1999)، ص ص 137-142.

[2] - أحمد مهابة، مشكلة الحدود في المغرب العربي، **السياسة الدولية**، ع111(1993)، ص ص239-246.

إلى قمتها عند إعراض ليبيا عن تسلم رئاسة اتحاد المغرب العربي من الجزائر عام 1955، احتجاجا منها عن مواقف الدول المغاربية المتباينة والتي تمثل من بين العوامل التي ساهمت في تعطيل الهيكل الرئيسي في الاتحاد، كما أن بقاء رئاسة الاتحاد عند الجزائر في تلك الفترة يعني تعطيل مسيرة الاتحاد نهائيا، وذلك لما تعرفه الجزائر من أزمة داخلية امنية[1]، هذه القضية هي قضية لوكاربي وتداعياتها المتمثلة أساسا في المس بأمن الجماهيرية الليبية أحد الدول المكونة لإتحاد المغرب العربي.

وذلك بفرض حظر جوي عليها، لإتهامها بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لكورباي باسكوتلندا عام 1988، واعتماد قرار 388 تاريخ 11 نوفمبر 1993 القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها[2]، وهو الأمر الذي دفع ليبيا أن تطلب الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها وهدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن :" كل اعتداء تتعرض له دولة من دول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"، إلاّ أن الدول المغاربية وافقت وطبقت الحظر الجوي على ليبيا، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع باقي دول المنطقة بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواكشط زقمة تونس، وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها[3].

---

[1] - ديدي ولد السالك، **مرجع سابق**، ص ص 52-69.

[2] - عبد الكريم عبد لاتي، المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد، في: محمد عاشور(محرر)، **التكامل الإفريقي في إفريقيا رؤى وأفاق**(القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005)، ص 300.

[3] - محمد لمين لعجال أعجال، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، **مجلة المفكر**، ع05(مارس 2010)، ص ص 20-36.

[*] - إن دراسة العلاقات المغربية الجزائرية هى بمثابة المفتاح لفهم مختلف المشكلات التى تشهدها المنطقة المغربية والتى بدراستها تقرأ الماضى من خلال الحاضر وتشعباته سواء على مستوى أزمة الصحراء الغربية أو على مستوى العلاقات الدولية , وكذلك مسلسل الإندماج المغربى المعطل ومستوى التفاعل مع السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمنطقة.

وإجمالا إذا كان تأسيس إتحاد المغرب العربي قد ساعد على تطبيع العلاقات الثنائية مغاربيا فإن هذه العلاقات لا تزال تتأرجح بين استمرار رواسب الغموض والتشكك والحذر بسبب طغيان الخلافات السياسية التي عادة ما يتم إحياؤها في مختلف المناسبات، وبالخصوص الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب*، حيث تعتبر من أهم الخلافات والنزاعات الموجودة في المنطقة، كما تُعد من أهم المعيقات التي تحول دون تحقيق اتحاد مغاربي متكامل، أي ما يحقق للإقليم المغاربي اندماجا ووحدة، وأكثر من ذلك غياب تام لأي مؤشر جدي لإنهاء تلك الخلافات، خاصة في الوقت الراهن حيث الخلافات المغربية الجزائرية لمرحلة ما بعد الربيع العربي تسير نحو تجدد الخلافات القديمة التي تُعد من أقدم النزاعات وأطولها (ملف الصحراء).

بالإضافة إلى بروز قضايا جديدة كقضية تنافس كلتا الدولتين على النفوذ الإقليمي إذ تسعى كل دولة للعب دور إقليمي تجاه الأزمات التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا، وما هو متعلق بالدول الإفريقية جنوب الصحراء، خاصة بعد عودة المغرب إلى عضوية الاتحاد الإفريقي، في ظل اختلاف رؤى كلتا الدولتين حول تسوية هذه الأزمات، وكيفية التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، وتباين رؤى مكافحة الإرهاب العابر للحدود، إلى غير ذلك من القضايا والملفات العالقة، وما يهمنا هنا هو البحث عن **أثر الخلافات السياسية/الأمنية على الوحدة المغاربية؟** وللإجابة على هذه السؤال يقتضي بنا الإشارة إلى أهم الملفات السياسية الخلافية بين دول المنطقة المغاربية عموما، وبين الجزائر والمغرب بالخصوص، ومدى إنعكاسها على عملية البناء المغاربي وتكتله.

أ/قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على مسار الوحدة المغاربية: تُعَدّ مشكلة الصحراء الغربية أهم المشاكل المطروحة على الساحة السياسية لدول المغرب العربي، وتأتي أهمية قضية الصحراء الغربية من كونها السبب الرئيسي في الصراع وعدم الاستقرار بين دول المغرب العربي, وأحد أهم الأسباب الرئيسية في توتر العلاقات المغربية- الجزائرية[1]، حيث أن أثرها يلقي بظلاله

[1] - توفيق المديني، المغرب العربي بين مأزق الصحراء وسياسة الهيمنة الإقليمية، في المزقع: https://www.maghress.com/oujdia/1716 م تاريخ التصفح: 2021/03/01.

* - لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بملف الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب أنظر: - مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية، في الموقع:

على استقرار دول المغرب العربي، وإذا نظرنا إلى العلاقات المغربية الجزائرية – التي يسودها التوتر- فنجد أن كلا الدولتان لا يتوقفان عن تبادل الاتهامات، واتهام كل منهما الأخر بالمسؤولية عن التوتر وعدم استقرار المنطقة الحدودية (الصحراء الغربية)، ويعتبر استمرار الصراع بين المغرب والجزائر العائق الأبرز في وحدة المغرب العربي وتطويره، وذلك لكون الدولتين هما القوتان اللتان يرتكز عليهما النظام الإقليمي المغاربي.

وعلى العموم العلاقات المغربية الجزائرية لم تشهد وتيرة واحدة، بل تعددت أنماط العلاقة بين البلدين تأثرا بالملفات الحدودية* عامة وملف الصحراء الغربية خاصة، فتعددت بتعدد الأسباب التى أنتجت مختلف الصراعات بين الدولتين، بداية بأسباب إستعمارية توغلت فى أدق شقوق الملفات، ويبقى الملف الحدودي وقضية الصحراء الغربية عالقا لعدم تنازل كلا من الأطراف المتنازعة عما تراه حقا لها فى الإقليم, وحتى من انسحب من أطرافه فكان جبرا وليس خيارا، فلم تنسحب موريتانيا إلا بعدما تكبدته من خسارة نتيجة المواجهات المسلحة، وبذلك فعلى الرغم من تلك التغيرات النسبية تبقى محادثات القضية عالقة.[1]

والسبب الرئيسي الذي كان وراء تصاعد الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب في شأن ملف الصحراء، هو الدعم الجزائري العسكري واللوجستي لجبهة البوليزاريو التي تشكلت

---

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078. تاريخ التصفح:2021/03/01.

[1] - الجمعي الصحبي العليمي، أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية، في الموقع: https://www.ta7alil.com. تاريخ التصفح: 2021/02/25.

- لمزيد من التفصيل فيما يخص العلاقات الجزائرية المغربية لفترة ما بعد الحرب الباردة أنظر: نصيب عتيقة، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

- وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، **سياسات عربية**، ع06(جانفي 2014)، ص31-40.

- مزيد من التفصيل فيما يتعلق قضية الصحراء الغربية أنظر: مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها**(الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007).

عام 1973، واستضافتها بمدينة تندوف ومساندتها دوليا في طلبها حق تقرير المصير، وهو ما لم تتقبله المغرب، وما ساهم في استمرار تدخل الجزائر كطرف في قضية الصحراء حديثا، صدور قرار مجلس الأمن الدولي في أفريل 2017، وكذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" الذي دعى الجزائر والبوليزاريو إلى حل النزاع، بشكل جعل النزاع اقليميا وليس ثنائيا بين المغرب والبوليزاريو فقط، وهذه الأمور مجتمعة هي التي دفعت الحكومة المغربية إلى الإعلان عن عزمها التصدي لأي استفزاز يمكن ان تتعرض له المغرب بخصوص قضية الصحراء، وبشكل أكثر تحديدا لمواجهة السياسات الجزائرية الداعمة لجبهة البوليزاريو بصفة مستمرة.

ويمكن تلخيص الرؤى المتناقضة لكل من الجزائر والمغرب تجاه قضية الصحراء فيما يلي: تركز رؤية الجزائر على اشراك البوليزاريو كمفاوض أصيل في النزاع، وتكون الجزائر بمثابة وسيط، وإقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها بعد الإتفاق عليها، وأن المغرب العربي هو الإطار الملائم لحل مشكلات المنطقة، في حين تركز الرؤية المغربية على التأكيد على تبعية الصحراء للسيادة المغربية، والمفاوضات مع الجزائر الداعمة الرئيسية لجبهة البوليزاريو، وغمكانية تطبيق قرارات منظمة الوحدة الإفريقية فيما يتعلق بوقف اطلاق النار فقط دون الموافقة على منح حق تقرير المصير للبوليزاريو[1].

ب/الأزمة الليبية: يخلق الوضع الداخلي الليبي - نتيجة الحرب القبلية بين مجموعة من القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية - بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على دول الجوار، خاصة ما هو متعلق بخطر تدفق الأسلحة المهربة والذي يعود بالسلب على دول المنطقة المغاربية وبالخصوص الدولة الجزائرية وكذا المغرب، بحيث يوجد تخوف من تهريبه نحو الجنوب خاصة في ظل النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو، الأمر الذي يهدد استقرار دول المنطقة ووحدتها الإقليمية[2].

---

[1] - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853. تاريخ التصفح: 2021/03/01.

[2] - نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، في الموقع: http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818. تاريخ التصفح: 2021/03/01.

ومع تطور الأحداث في ليبيا أصبحت أحد الملفات الخلافية بين الدولتين الجزائرية والمغربية، حيث لكل منها رؤية مختلفة لمعالجة الوضع الليبي المتأزم، إذ تركز الرؤية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في محاولة إيجاد موطئ قدم لها في ليبيا، حيث تستخدم في ذلك سياسة زيارة المسؤولين المتكررة للتقريب بين وجهات نظر الفرقاء الليبيين وعلى رأسهم "خليفة حفتر" قائد الجيش الليبي و " قايز السراج" رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية*، والدعوة إلى تعديل إتفاق الصخيرات الذي تم برعاية مغربية، ودهم قدرات الحكومة الليبية الشرعية، الأمر الذي أثار حفيظة المغرب ودفع رئيس مجلس النواب المغربي لمطالبة الملك محمد السادس بسرعة التدخل لحل الأزمة عبر مساعدة ليبيا في رفع حظر السلاح المفروض على الجيش الليبي بقيادة حفتر[1].

ج/ سباق النفوذ الإقليمي: وذلك في إطار التنافس الجزائري المغربي حول قيادة منطقة شمال وغرب إفريقيا، وفي هذا السياق سخرت كل منهما قدراتها السياسية، وشهدت المحافل والمؤسسات الدولية تنافسا وصداما على نطاق واسع، ويمتد سباق الزعامة إلى ساحات أخرى غير سياسية كسباق التسلح، ولا يزال نزاع الصحراء يعتبر السبب الرئيسي لسياسات التسلح لكل من المغرب والجزائر[2]، كما أن حرب الزعامة تدور حتى في المعترك الديني إذ يحاول كل واحد منهما تصدير نموذجه الديني للخارج.

ويأتي تجدد الخلافات المغربية الجزائرية في إطار التنافس الثنائي بين الدولتين للعب دور إقليمي بارز، ففي الوقت الذي تحاول فيه المغرب الإنتشار إفريقيا، تلعب الجزائر دورا إقليميا متصاعدا، حيث تقوم بدور الوساطة في مالي، ولاتزال حليفا في عملية التسوية

---

* - لمزيد من التفصيل في حيثيات جولة حوار بين فرقاء الأزمة الليبية في الجزائر، أنظر: - الجزائر تستضيف فرقاء الأزمة الليبية بعد دورها في اتفاق مالي، في الموقع: https://almagharibia.tv. تاريخ التصفح: 2021/03/02.

[1] - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853. تاريخ التصفح: 2021/03/02.

[2] - مركز دراسات الجزيرة،واقع وأفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي، في الموقع: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=19384. تاريخ التصفح: 2021/03/03.

السياسية بقيادة الأمم المتحدة في ليبيا، كما تساعد في تدريب الجيش التونسي لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية.

د/ اللاجئون السوريون ومكافحة الإرهاب وتبييض أموال المخدرات: تجددت الخلافات الجزائرية المغربية بشأن الملف الحدودي وبالتحديد ما هو متعلق بالقضايا الثلاثة: اللاجئون السوريون ومكافحة الإرهاب، وتبييض أموال المخدرات، ففي شأن قضية اللاجئون السوريون ظهرت الخلافات في هذا الخصوص للمرة الأولى بين الدولتين في نوفمبر 2014، وبعدها في أفريل 2017 حيث اتهمت المغرب الجزائر بتسهيل انتقال 54 مهاجرا سوريا غير شرعي من الحدود الجزائرية إلى مدينة فجيج جنوب شرق المغرب، وهو ما أثار حفيظة الجزائر التي نفت مسؤوليتها عن تسلل المهاجرين عبرها إلى المغرب، واتهمت الجزائر المغرب بتكرار توجيه الإساءات للجزائر في هذا الشأن، وفيما يخص قضية مكافحة الإرهاب فإن الجزائر والمغرب تتبادلان الاتهامات بشأن التعاون لمواجهة التنظيمات الإرهابية، والتي كان آخرها اتهام المسؤولين في الحكومة المغربية للجزائر بعدم التنسيق الأمني مع الرباط، إيواء الجزائر لعناصر إرهابية تنتمي لجبهة البوليزاريو في مدينة تندوف جنوب غرب الجزائر، وانضمامهم لتنظيم داعش، وفي العموم ملف الإرهاب جعل كل واحد منهما يلعب دور شرطي المنطقة لإكساب نظامه الحاكم شرعية دولية وإقليمية ووطنية أكبر[1].

في حين ما هو متعلق بملف تبييض أموال المخدرات والذي خلق خلافات دبلوماسية بين الدولتان والسبب يعود إلى تصريحات وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل مؤخرا والتي اتهم فيها المغرب بتبييض أموال تجارة المخدرات عبر الاستثمار في أفريقيا، وأن تجارة المخدرات أصبحت اليوم موجهة للإغراق الداخلي الجزائري، وأصبحت تستهدف كذلك الإقتصاد الوطني وتستهدف السيادة الترابية للجزائر، وهو التصريح الذي خلق ردود فعل مغربي حيث استدعت الخارجية المغربية القائم بأعمال سفارة الجزائر بالرباط للتنديد بما وصفته ب "التصريحات غير المسؤولة" لمساهل[2].

---

[1] - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853. تاريخ التصفح: 2021/03/03.

[2] - لحسن مقنع، أزمة مغربية جزائرية بعد اتهام مساهل للرباط بتبييض أموال المخدرات، في الموقع: https://aawsat.com/home/article/1059831. تاريخ التصفح: 2021/03/04.

خاتمة.

في الأخير نستنتج أن الأمر الذي يجعل إمكانية تحقيق التكامل الإقليمي المغاربي مستقبلا مرهون هو **أولا:** بمدى قدرة الأنظمة السياسية لدول المنطقة في تحقيق نقلة نوعية ديمقراطية وذلك بالخروج من وضعها المتأزم (أنظمة سلطوية فاقدة للشرعية الديمقراطية)، متوجهة نحو ديمقراطية الأنظمة، تستمد شرعيتها من أسس حديثة، ولبناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأقطار المغاربية يقتضي ما قد تقتضيه العملية البنائية من شروط ومستلزمات، وأول هذه الشروط هو وضع قطيعة مع كل ما يتنافى مع المصادر التقليدية للشرعية، أي إعادة صوغ مصادر الشرعية على النحو المتعارف عليه عالميا، وتحكيم العقل في تدبير الشأن السياسي والأخذ بمبادئ الديمقراطية التي هي الوجه السياسي للحداثة في الوقت الراهن على المستوى العالمي.

كما يقتضي الأمر إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، وأن تبادر النخب الحاكمة للدول المغاربية بإصلاح شامل يحقق لها انتقالا من أنظمة باتريمونيالية قائمة على المصادر التقليدية/ الرعوية إلى أنظمة ديمقراطية قائمة على مصادر حديثة مجتمعية، إذ لا يمكن الحديث عن اندماج مغاربي دون تحقيق اندماج وطني وانعطاف ديمقراطي لدول المنطقة.

ثانيا: حدوث تقارب بين دول المنطقة، خصوصا بين المغرب والجزائر، وحدوث التقارب الذي من شأنه يؤدي إلى تحقيق الوحدة المغاربية، مرهون بالتوصل إلى تسويات في القضايا الخلافية السياسية والأمنية العالقة.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

01- صالح بلحاج، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**(الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش –EPA -، ط1، 2012).

انظر أيضا: عماد طفيلي وأحمد زيدان، هل إغراق الداخل الجزائري بالمخدرات وراء توتر العلاقات بين المغرب والجزائر، في الموقع:

https://arabic.sputniknews.com/radio_world/201710271027035314. تاريخ التصفح: 2021/03/04.

02- صالح بلحاج، **السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري**(الجزائر: دار قرطبة، ط1، 2006).

03- وسيم حرب (وآخرون)، **البرلمان في الدول العربية رصد و تحليل: الأردن-لبنان-المغرب- مصر**(بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2007).

04- عبد الاله بالقزيز، **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر حالة المغرب** (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، 2007).

05- مرابط فدوى، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010).

06- الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي**(تونس: دار محمد علي للنشر، ط2، 2013).

07- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997).

08- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

09- ناظر عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004).

10- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997).

11- بلعبكي أحمد (وآخرون)، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014).

12- عبد الإله بالقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط1، 2008).

13- هشام شرابي، **البنية البطريكية بحث في المجتمع العربي المعاصر**(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1987).

14- محمد حليم لمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والأثار والإصلاح**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011).

15- جون جاك جوفالي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، **تاريخ الفكر السياسي**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 1998).

16- ابتسام الكتبي(وآخرون)، **الديمقراطية والتمية الديمقراطية في الوطن العربي**(بيروت: مركز راسات الوحدة العربية، ط1، 2004).

17- محمد عاشور(محرر)، **التكامل الإفريقي في إفريقيا رؤى وأفاق**(القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005)

18- حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009).

19- عبد الإله بالقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية** (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013).

20- وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**(بيروت: دار الحداثة، 1980).

21- محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي : مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**(المغرب: دار إفريقيا الشرق ، 1999).

ثانيا: مجلات ومراكز البحث:

22- ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل، **المستقبل العربي**، ع312(2005).

23- ناجي عبد النور، "المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص(أفريل 2011).

24- محمد حسين الخياط، " الإعلام البرلماني ودوره في تعزيز قدرات البرلمانيين العرب"، **الفكر البرلماني**، ع11(جانفي2006).

25- أمحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع13 (شتاء 2007).

26- هند عروب، "ما بعد الثورة: في شروط إعادة البناء"، **وجهة نظر**، ع50(خريف 2011).

27- محمد ولد دده، "النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع29(شتاء 2011).

28- مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع17(شتاء 2008).

29- أحمد مهابة، مشكلة الحدود في المغرب العربي، **السياسة الدولية**، ع111(1993).

30- محمد لمين لعجال أعجال، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، **مجلة المفكر**، ع05(مارس 2010).

31- وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، **سياسات عربية**، ع06(جانفي 2014).

ثالثا: مذكرات تخرج.

32- مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها**(الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007).

33- نصيب عتيقة، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

رابعا: صحف يومية.

[3]4 - *Rachid tlemçani, la culture de l'émeute est la seule expression politique audible,* ***journal ELWATAN****,08/02/2011, n°6170.*

خامسا: المواقع الإلكترونية.

35- توفيق المديني، المغرب العربي بين مأزق الصحراء وسياسة الهيمنة الإقليمية، في المزقع: https://www.maghress.com/oujdia/1716 .

36- مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية، في الموقع: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078.

37- الجمعي الصحبي العليمي، أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية، في الموقع: https://www.ta7alil.com.

38- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853.

39- نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، في الموقع: http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818.

40- الجزائر تستضيف فرقاء الأزمة الليبية بعد دورها في اتفاق مالي، في الموقع: https://almagharibia.tv. تاريخ التصفح: 2017./11/25

41- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853.

42- مركز دراسات الجزيرة،واقع وأفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي، في الموقع: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=19384.

43- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853.

44- لحسن مقنع، أزمة مغربية جزائرية بعد اتهام مساهل للرباط بتبييض أموال المخدرات، في الموقع: https://aawsat.com/home/article/1059831.

45- عماد طفيلي وأحمد زيدان، هل إغراق الداخل الجزائري بالمخدرات وراء توتر العلاقات بين المغرب والجزائر، في الموقع:

https://arabic.sputniknews.com/radio_world/201710271027035314

السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا: بين مبادرات احلال السلم والبرامج التنموية

Algerian foreign policy in Africa : between peace initiatives and development programs

د. مصطفى ونوغي

جامعة مولود معمري –تيزي وزو-

mustapha.ouannoughi@yahoo.fr

ملخص:

لعبت السياسة الخارجية الجزائرية دورا مهما في تفعيل اليات السلم والتنمية في القارة الافريقية، انطلاقا من تبجيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مرورا الى لعب دور محوري في حل النزاعات البينية بين الدول الافريقية، وصولا الى تبني مبادرات للسلم والتنمية في افريقيا اهمها مبادرة حل النزاع الايرتيري الاثيوبي، وصولا الى لعب دور ريادي في التوسط للجماعة الدولية من اجل ايجاد مخرج للازمة البنية في مالي.

كما ساهمت الجزائر من خلال سياستها الخارجية في افريقيا، الى تبني مبادرة النيباد في مطلع الالفية الثالثة للنهوض بالتنمية في القارة، وتشكيل مؤسسات قادرة على تفعيل الحكم الراشد ومحاربة الفساد المتفشي في القارة نتيجة الانظمة التسلطية والشمولية المنتشرة فيه.

ولقد هدفت الجزائر من خلال انتهاجها لسياسة خارجية ذات مبادرات ساعية لاحلال السلم والتنمية في القارة ، الى ايجاد موطن قدم في القارة امام بروز الدبلوماسية الاقتصادية، التي ما فتات تصنع مستقبل الامم عبر العالم، وما مثال توغل

Abstract:

The Algerian foreign policy has played an important role in activating the mechanisms of peace and development in the African continent, starting with the veneration of peoples' right to self-determination, passing through to playing a pivotal role in resolving intra-African conflicts, and ending with the adoption of peace and development initiatives in Africa, the most important of which is the Eritrean conflict resolution initiative. The Ethiopian, leading to playing a leading role in mediating the international community in order to find a way out of the brown crisis in Mali.

Algeria also contributed, through its foreign policy in Africa, to the adoption of the NEPAD initiative at the beginning of the third millennium to advance development on the continent, and to form institutions capable of activating good governance and fighting corruption rampant in the continent as a result of the authoritarian and totalitarian regimes spread in it.

Algeria has aimed, through its pursuit of a foreign policy with initiatives seeking to bring peace and development to the continent, to find a foothold on the continent in

الصين في القارة الا دليل على ذلك.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، افريقيا، السلم ، التنمية

the face of the emergence of economic diplomacy, which continues to shape the future of nations across the world, and the example of China's incursion into the continent is evidence of that.

Keywords: Algerian foreign policy, Africa, peace, development

مقدمـة:

تعتبر إفريقيا فضاءا جيوسياسيا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، وقد اكتشف صناع القرار الجزائريين ذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال، لذلك فقد شددوا على حضور الجزائر في هذا المجال على جميع الأصعدة غير أن السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا عرفت تحولات من حقبة لأخرى، فقد ميزها في فترة الستينيات والسبعينيات البعد الأيديولوجي في إطار الاستقطاب الاستراتيجي العالمي شديد الحدة بين الشرق والغرب، ثم دخلت السياسة الخارجية الجزائرية في حالة من الأفول عالميا وبالخصوص في إفريقيا سيما في سنوات التسعينيات، بفعل عوامل عديدة.

لكن مع وصول نخبة جديدة للحكم بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر سعى جاهدا إلى بعث الحضور الجزائري في القارة من جديد على أسس جديدة وبسبب متغيرات وعوامل مختلفة سيما الأمنية منها، وقد نجح الرئيس في الكثير من مساعيه تلك، ضمن هذا المنظور، تسعى هذه المداخلة إلى تحليل الإشكالية التالية: ما هي أهم مرتكزات وأسس السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا؟ ما هي أهم مبادرات السلم والبرامج التنموية التي أطلقتا الجزائر في إفريقيا ؟ وما هي الأهداف المستقيلة السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا ؟

ومن اجل تفكيك أدق للإشكالية فإننا سنتناول العناصر الآتية:

- مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية وأسسها في افريقيا،
- اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك،
- البرامج التنموية المعتمدة ،
- الأهداف المستقيلة السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا.

أولا: مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية و أسسها في افريقيا:

تحدد الأدبيات النظرية في السياسة الخارجية فبثّن من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقّقها في سلوكها الخارجي حيث تتمثل الفئة الأولى في تلك الأهداف التي تخدم المصالح القوميّة أو الذاتية للدول، وتتضمن الأمن، وحماية السيادة الإقليمية، ودعم الأمن القومي، دعم وتنمّية كل ما له دخل فِّي إطار المصالح الحيوية للدولة، وخلق الأوضاع التي تمكنها من ممارسة سٌياسة خارجيّة مستقلة، وبسط النفوذ.

أما الفئة الثانّية فإنها تتمثل في تلك الأهداف القومية ذات النزعة المثالّة ومن ضمنها الرغبة في دعم السلام العالمي، والتمكّن لحكم القانون والعدالة الدولّة، ودعم حق الشعوب في تقرير مصّيرها وغيرها من المبادئ الإنسانية والقانون الدول.

وفي هذا الإطار فإن أهداف السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا عموما، ودول الجوار الإفريقي خصوصا، لا تخرج عن هاتين الفئتين من الأهداف، التي تحدد سلوكها الخارجً في تعاملها الدبلوماسي وفق الاتجاهين المتناقضين للعلاقات الدولية، دائرة التعاون وبناء المصالح المتبادلة مع الدول، أو المشاركة في مسارات التسوية السياسية للنزاعات داخل الدول، أو ما بين الدول.

أ-مرتكزات السياسية الخارجية الجزائرية:

تستلهم السياسة الخارجية الجزائرية مبادئها من مجموعة المواثيق منها بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وميثاق طرابلس، ومجموعة من النصوص الدستورية التي تؤكد عليها مختلف الدساتير.

1-الحل السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول:

يرتكز نهج السياسة الخارجية الجزائرية على اعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية، وذلك عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة والتحكيم، ولعل هذه الآليات تدخل ضمن الدبلوماسية الوقائية التي تحول دون تطور النزاع.

وهناك مجموعة من الأزمات التي برزت فيها السياسة الخارجية الجزائرية، كالوساطة بين العراق وإيران في 1975، وأزمة الرهائن الأمريكيين 1980، وحل النزاع الإثيوبي الاريتري في 2000، والوساطة في مالي بين الفرقاء الماليين والأمر ذاته في ليبيا.

كما تنص مختلف دساتير الجزائر على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حيث تؤكد على الامتناع عن اللجوء للقوة للمساس بسيادة الدول الأخرى باستثناء الدفاع عن السيادة الوطنية.

إلا أن مبدأ عدم التدخل أصبح محل نقاش خاصة بعد موقفها من ثورات الربيع العربي، حيث حرصت الجزائر على مبدأ الحياد وتوظيف الدبلوماسية الوقائية في الهيئات الدولية بدل أن تكون دولة فاعلة ومبادرة.

ففي حين يجادل البعض بأن مبدأ عدم التدخل يضمن الاستقرار الداخلي ويحقق الأمن من أخطار الحدود المجاورة، حيث ترفض التدخل العسكري وتعمل على دعم الحوار والحلول السلمية بين الفرقاء، ومن ثم فهي تسوق للجوار الحسن الذي يعد حصانة لدول الجوار، وسمح لها ببقاء العلاقات مع دول الربيع العربي وأصبحت مطلب وساطة بين الأطراف المتنازعة[1].

إلا أن هناك من يرى أن مبدأ عدم التدخل يجب التنازل عليه باعتباره يشل حركة الدبلوماسية الجزائرية والحفاظ على مصالحها، حيث أصبحت عاجزة عن التفاعل واكتفت بموقف المتتبع والانكفاء الذاتي للسياسة الخارجية الجزائرية في عمقها الاستراتيجي على الحدود الشرقية والجنوبية.

ولعل هذا الجدل تثيره نظرتان أساسيتان في العلاقات الدولية، فالنظرية الواقعية تؤكد على ضرورة الالتزام بالمصالح على حساب المبادئ، فتأمين البقاء ضد أي تهديد خارجي، وتحقيق الاستقرار الداخلي، والازدهار الاقتصادي يستلزم زيادة القوة.

---

[1]- برقوق محند ، الدبلوماسية الجزائرية... خمسون سنة من المبادئ والعقلانية، مقال منشور بجريدة المساء على الموقع الإلكتروني التالي بتاريخ:2021/02/12: https://www.djazairess.com/elmassa/61943

أما النظرية البنائية فتؤكد على ضرورة الالتزام بالمبادئ مع إمكانية تضييع بعض المصالح، حيث أنها تتجاوز المنطق المادي للمصلحة كما هو عند الواقعية، والمصلحة عندها هي كذلك الالتزام بالمبادئ التي تعبر عن قيم وهوية الدولة داخليا وخارجيا.

2-حق الشعوب في تقرير المصير:

وهو مبدأ عالمي نصت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة ،1960ومبدأ دولي ثابت يتضمن حرية اختيار نظام الحكم والنظام الاقتصادي، والجزائر تدعم كل الشعوب التي تطالب باستقلالها دون قيد أو شرط، حيث تنص المادة 27من دستور 1996على ان "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياس ي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير ضد كل تمييز عنصري".

وعليه فالجزائر تدعم حركات التحرر باعتبارها قضايا عادلة بعيدا عن الاعتبارات المصلحية مثل دعم القضية الفلسطينية بشكل متواتر، إلا أن هذا الموقف جلب لها توتر في العلاقات مع بعض الدول كالمغرب نتيجة مساندة الجزائر للشعب الصحراوي، واندونيس لنظرا لمساندة الجزائر قضية تحرير تيمور الشرقية.

3-التعاون الدولي:

في جل الدساتير الجزائرية تنص على التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية إطار المساواة والمصلحة المتبادلة، في إطار الفضاء المغاربي والعربي والمتوسطي والإفريقي التي تشكل دوائر الانتماء للسياسة الخارجية الجزائرية، فالجزائر تدعم جهود تفعيل الاتحاد المغاربي كفضاء تكاملي، وهي عضو في الجامعة العربية وفي الاتحاد الإفريقي، كما تربطها علاقات مع مختلف الدول سواء في أمريكا أو في أوربا أو في أسيا سواء بشكل ثنائي أو بشكل متعدد الأطراف[1].

4-الحدود الموروثة عن الاستعمار:

[1]- تركى إلياس الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحالفات العربية والدولية ، مقال منشور في جريدة الرائد، يومية إخبارية وطنية، بتاريخ 2015/12/01على الموقع الإلكتروني التاليhttp://elraaed.com/ara/watan

تلعب الحدود دور مزدوج، فقد تكون عامل وصل أو عامل عزل، والحدود تعتبر مصدر من مصادر النزاع خلال مراحل التحرر في إفريقيا نظرا للهندسة الاستعمارية للحدود، إذ وضعتها بشكل ينتج النزاعات بين الدول بعد الاستقلال مثل حرب الرمال 1963بين الجزائر والمغرب، إلا أن الجزائر تبنت قرار منظمة الوحدة الإفريقية(الاتحاد الإفريقي حاليا) القاضي بقدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهذا من شأنه أن يحمي إفريقيا من الهزات التي يمكن أن تحدث إزاء إعادة النظر في الحدود القائمة.

وعقدت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات لتسوية الحدود مع دول الجوار، فمع المغرب تم عقد اتفاقية افران في ، 1969واتفاقية تلمسان في 1970واتفاقية الرباط في ،1972وتم عقد اتفاقيتين مع تونس لضبط الحدود بينهما في 1970وفي ،1983كما تم ابرام اتفاقيات مماثلة مع موريتانيا في 1983ومع مالي في 1983ومع النيجر في .1983 وهذا يكرس حسن الجوار والتعاون الحدودي في مختلف المجلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

5- تجريم دفع الفدية وعدم التحاور مع الإرهابيين:

ويعتبر هذا المبدأ مشروع جزائري صادق عليه مجلس الأمن لمكافحة تمويل الجماعات الإرهابية وتجفيف منابعه في 2009و ،2010حيث أن احتجاز الرهائن من المجموعات الإرهابية وطلب الفدية، والمطالبة بإطلاق سراح الإرهابيين مقابل سراح الرهائن من الأعمال الابتزازية التي تعد تهديد للأمن والسلم الدوليين.

ودفع الفدية يعتبر دعم للجماعات الإرهابية لأنه يوفر لها الموارد المالية، وهذه الأموال تستخدم في التسلح والمرتزقة واستخدامهم في نزاعات عنيفة وتعد فرنسا وألمانيا واسبانيا من الدول المتهمة بدفع الفدية وعليه تكونت عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية عبر الالتزام بهته المبادئ طوال الوقت، وهي مبادئ غير معطلة وتحض ى بدعم دولي.

ب-أسس السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:

أهمية البعد الإفريقي للجزائر على كافة الصعد: السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية الإستراتيجية والأمنية، ليست جديدة. فالجزائر أدركت أهمية الدائرة الإفريقية لحركتها الجيوسياسية، منذ الثورة التحريرية. أين شكلت القارة، قاعدة خلفية لها في سياق التضامن

الثوري، الذي ساد بين دولها، فقد لعبت الدول الإفريقية، دورا مهما في الضغط (الدبلوماسي خاصة) على فرنسا، لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر.

تجد السياسة الإفريقية للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ. فقد أدرك صناع القرار الجزائريين أهمية الدعم الإفريقي منذ مؤتمر باندونغ 1955. أين أيدت الدول الإفريقية المطالب الجزائرية الشرعية. فسنوات الستينيات والسبعينيات؛ -والتي شكلت العصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية- تميزت بتكثيف حركتها في القارة الإفريقية على الخصوص. وترجمت هذه التصورات، في النصوص الأساسية للدولة والحزب الجزائريين والتي كان بعضها في غمار الثورة الجزائرية،.[1] فمن خلال تحليل كلا من ميثاق طرابلس، دستور 1963، ودستور 1976 يمكن استخلاص عدة أسس حكمت هذه العلاقات لخصها "سليمان الشيخ" في :

أولا: التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية.

ثانيا: المتغير الأيديولوجي والسياسي كان المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر على التركيز على إفريقيا، في سياستها الخارجية.[2]

ثالثا: وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية في كثير من الأحيان مطالب اقتصادية؛ خاصة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي. والتي لاقت تأييد كل دول العالم الثالث سيما الإفريقية. من هنا تأكد للجزائر الدور الدبلوماسي الإفريقي فقد طبقت قاعدة (دولة- صوت).[3]

---

[1] - Lamamra ramtan. « Souligne les principes de la diplomatie algerienne ». Entretien à Afrique Asie .www.horizons-dz.com/spip.php?article35518.

[2] - Arslan chikhaoui. « Les paradigmes de la politique étrangére de l'algerie ». Friedrich ebert stiftung, 2015. P 64.

[3] - بهجت قرني، السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية إلى الانكفاء على الذات،.في بهجت قرني وعلي الدين هلال. السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة:جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2002. ص 215.

ثانيا- اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك:

وقعت الجزائر على عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار على التعاون الأمني ومنها:

أ- في شهري مارس و أفريل من سنة 2012وقعت ليبيا مع الجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشرك في المنطقة، نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، و في أوت 2013قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة، مثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها، و تدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية[1].

ب-وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني و اتفاقات الشراكة بين الجزائر و تونس التي انعقدت في جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقة. كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز، وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، وأُنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأُعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة (شرقي الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة.

كما اتفقت الجزائر وتونس في اجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بولاية الطارف الحدودية على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، حيث اتفق الجانبان في سياق هشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود، وتزايد خطر التنظيمات الجهادية، على الاستعانة بالسكان والقبائل المحليين لضبط الحدود الملتهبة، حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الانضمام إلى تنظيم داعش.

[1]- محمد ياسين الجلاصي، "تعاون أمني تونسي - جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور"، جريدة الحياة.

ج- توجت الزيارة التي قام بها الرئيس المالي إلى الجزائر في جانفي 2014باتفاق البلدين على إنشاء لجنة متابعة ثنائية، تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي.

كما اتفق الجانبان على إعداد وتنفيذ اتفاقات حول الأمن المشترك تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وقرر البلدان أيضا تنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين وانجاز برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي، وكانت للجزائر وفريق الوساطة الدولية نجاحا في إقناع أطراف الصراع في مالي، الحكومة والحركات الانفصالية في شمال مالي، بالتوقيع في 01مارس2014 على اتفاقية سلام دائم وشامل وإنهاء الاقتتال في المناطق الفقيرة التي تقطنها غالبية من الطوارق والعرب والتي كانت ملاذ للجماعات الإرهابية بسبب الخلافات وضعف المركز.

وينص الاتفاق الذي وقع بالأحرف الأولى بالعاصمة الجزائر على تنفيذ سلام شامل ودائم يضمن حلا نهائيا للأزمة السياسية والأمنية التي يشهدها شمال مالي. على الرغم من نجاح الجزائر في إقامة اتفاقيات ثنائية و جماعية، وضبط الأمور القانونية و التنسيقية إقليميا إلا أن حدودها مع جيرانها لازلت تعاني الكثير من الاختراقات وتوترات ويتعلق الأمر بقضيتين أساسيتين:

- استفحال الإشكالات المرتبطة بنمط التهديدات اللاتماثلية التي أنهكت كاهل الحكومة الجزائرية ومنافذ حدودها من مشكلات القائمة حول الهجرة غير النظامية و الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب وغيرها و تنوع نواقلها.

- استمرار نمط التفاعلات التماثلية في حدها الأدنى المتعلقة أساسا" بالغلق المستمر للحدود" كما هو الحال مع المغرب الأقصى منذ أزيد عن 20سنة من الإغلاق الدائم لمنافذ الحدود البرية، والذي يعد مقياس للتوتر السياسي الحاد بين البلدين ولو في أخف مظاهر التوتر البينية، لكن بقيت الحدود نفيذه فيما يتعلق بتهريب المخدرات والوقود رغم الجهود الانفرادية من كلا الطرفين.

أما أطر التعاون الإقليمية، فمع تفاقم تهديدات فواعل غير الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء في الآونة الأخيرة وخصوصا مع الأزمة الليبية والمالية، ظهرت أطر عديدة للتعاون الإقليمي ساهمت في هيكلة البعد ألعملياتي عبر الحدود رغم تأثيره المنخفض على مجريات الأحداث[1].

ثالثا: البرامج التنموية المعتمدة :

لقد سعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في إدماج منهج الاستدامة في التنمية من خلال الاستفادة من الأهداف التي سطرتها المنظمة والتي سميت بأهداف الألفية الثالثة كما ذكرنا سالفا، مع مراعاة دائما خصوصية الدول والمجتمعات والأقاليم.

لقد سطّرت الجزائر مخططا وطنيا يقوم أساسا على التنمية المحلية المستدامة أين تمثل البلدية النواة الأساسية بهدف الوصول إلى جميع المناطق وجميع المواطنين وفق البرامج التنموية لخلق التوازنات الجهوية والعدالة الإقليمية من أجل تحقيق ما يسمي الإقلاع الاقتصادي ، هي كالتالي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

- برنامج توطيد النمو 2010-2014.

-البرامج الخاصة كالمخطط البلدي للتنمية ،PCDالبرنامج القطاعي غير الممركز ،PSD

-البرنامج القطاعي الممركز[2].

في ظّل تنوع البرامج وانطلاقا من كونها تابعة لمتغير مستقل هو سعر البرميل في السوق العالمية، عرفت السنوات الممتدة من 2012-2016إلى تراجع في العائدات البترولية وجبايتها أدى

---

[1] - Saïd Haddad. "Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie". Dynamique internationales , No 7, octobre,2012. Pp 2-4.

[2]- جمال سويح . عطاءالله بن طبرش، " تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، ج ،1ع ،1مارس ،2017ص209.

بالحكومة إلى تخفيض تمويل التنمية وتعزيز الجباية العادية من خلال الزيادة في الرسوم والضرائب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى تراجع قيمة العملة وارتفاع نسبة التضخم والذي بدوره انعكس على سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية مما زاد معدل الفقر والبطالة وتراجع معدلات التنمية البشرية.

هذه الإختلالات الاقتصادية كشفت حجم التباين في مستويات التنمية بين الأقاليم خصوصا الحدودية وضعف جاذبية الإقليم بسبب محدودية السوق وارتفاع التكاليف وضعف شبكات النقل وغياب اليد العاملة المؤهلة رغم توفر المناطق الحدودية على إمكانات وموارد هائلة في القطاع المنجمي والسياحي والفلاحي وفي الموارد المائية، والتي تحتاج إلى التثمين والاستغلال العقلاني. فمع تبني الحكومة في الفترة الممتدة من 2016-2019سياسة ترشيد النفقات، تأثرت العديد من القطاعات ٍ من خلال تجميد التوظيف وإصلاح نظام التقاعد وتوقف تمويل المشاريع التنموية، بالإضافة إلى تآكل احتياطي الصرف من العملة الصعبة.

كما سعت الحكومة من خلال الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم إلى العمل على تثبيت السكان بتطوير اقتصاد مستدام ودعم التجهيز والخدمات في الأقاليم الحدودية، مع دعم التواصل والنقل وتعزيز سياسات مكافحة التهريب عبر الحدود.

بالإضافة إلى تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود من خلال تنمية المدن ونقاط العبور الحدودية، وتدعيم متابعة التعاون عبر الحدود من خلال تثمين وتكثيف التبادلات وتنمية المشاريع المشتركة مع الدول المجاورة.

4-توظيف العامل الاقتصادي لتحقيق الأمن:

على غرار التجارب الدولية في تنمية المناطق الحدودية والتي قدمت نماذج ناجحة خصوصا في الجانب الاقتصادي كالتجربة الصينية والتجربة الهندية وتجارب مثلث النمو لتنمية وتطوير المناطق الحدودية وتضم ماليزيا واندونيسيا وتايلاند. بالإضافة إلى تجربة مدينتي

فيينا-براتيسلافا (النمسا وسلوفاكيا)،[1]فان الجزائر قد أدركت الحاجة إلى تفعيل مقاربة تنموية للمناطق الحدودية عن طريق تحسين البنى التحتية من خلال تنويع شبكة النقل ودعم سياسات فك العزلة عن طريق ربط تلك الأقاليم بشبكات متعددة لوسائل الاتصال وجعل تلك المناطق أكثر جاذبية للاستثمار،[2]ولقد عملت الحكومة الجزائرية منذ 2000إلى العمل على احتواء التهديدات من خلال تبني مقاربة اقتصادية جهويا وقاريا تعتمد أساسا على دعم جهود التنمية في إفريقيا والمغرب العربي والساحل، وتقديم المساعدات للعديد من الدول عبر اتفاقيات الشراكة كالنيباد، والمساعدات المالية المقدمة لتونس ومالي والنيجر وعمليات مسح الديون.

بالإضافة إلى الصناديق الخاصة بتمويل المشاريع التنموية للمدن في شمال مالي في غاو وكيدال وتومبوكتو.

كما عملت اللجان المشتركة خصوصا مع تونس على تجسيد العديد من المشاريع وتسهيل حركة الأفراد والسلع والخدمات بين البلدين وتبادل المعلومات خصوصا فيما تعلق بحركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى اتفاقات خاصة بالطاقة. هذا التوجه الذي يعكس إرادة الجزائر في انتهاج سياسة القوة الناعمة من خلال تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية خصوصا مع السلطة الجديدة في الجزائر من خلال إنشاء وكالة خاصة الوكالة الجزائرية من أجل التضامن الدولي والتنمية مرتبطة مباشرة برئاسة الجمهورية مهمتها تمويل مشاريع "مساعدات" في القارة الأفريقية بشكل خاص وبعث دينامكية جديدة للدبلوماسية الجزائرية إفريقيا.

رابعا: الأهداف المستقيلة السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:

[1]- صيد صابرة ، محلق عبد الغاني، " إشكالية تأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية قراءة في أهم تجار ببعض الدول في تنمية وتطوير المناطق الحدودية"، مجلة الاقتصاد والقانون ، العدد ، 30 ديسمبر، ص-ص،156-158.

[2]- علاق جميلة، "المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية و تعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ج ،4ع ،2جوان ،2019ص .22

1- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، كدعامة للدبلوماسية السياسية، وذلك بتسخير طريق الجزائر لايقوس ،خدمة للتجارة الإفريقية البينية ، والأكثر من ذلك جعله وسيلة للتوغل الاقتصادي الجزائري في القارة.

2- إعادة تفعيل ترتكز مبادرة النيباد (الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا)، على تطبيق شروط المؤسسات الدولية والتي تسميها "شروط التنمية المستدامة"،والتي تلخصها في السلام والأمن"، "الديمقراطية والحكم الراشد والادراة الاقتصادية السليمة".

3- توفير السلام والأمن في إفريقيا: يعتبر السلام والأمن شرطان أساسيان لا يمكن دونهما الحديث عن التنمية البشرية في أي بلد كان، وإفريقيا المشبعة بالنزاعات والخلافات والانقلابات ،والمكبلة بالفقر والجوع والأمراض لا حل لها اليوم إلا رفع هذا التحدي،ولذا تكونت مبادرة السلام والأمن الإفريقية من ثلاثة عناصر وهي[1]:

* تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن.

*بناء قدرة المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر.

*إضفاء الصفة المؤسساتية على الالتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وذاك عن طريق القيادة.

4- العمل على تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد: تعهدت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك استنادا إلى مفهوم الحكم الراشد الذي يستند أساسا إلى مجموعة من المعايير وهي:[2]

*إقامة دولة الحق والقانون.

*التعددية السياسية.

---

[1] - Le rapport du nouveau partenariat pour le developpement de l'Afrique NEPAD .Abouja ,le 23 octobre 2001 ,p18.

[2]-Pierre Jaque, Marial Nzonanku,Le NEPAD facteur du durabilité de politiques et modernisation de l'administration lors du séminaire régional sur la gouvernance sur la gouvernance du 9/11 juille ;cotonou.

*المراقبة الشعبية عن طريق المجالس المنتخبة ديمقراطيا (البرلمان).

*الشفافية في تسيير شؤون الدولة.

*المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية.

*حرية التعبير.

خاتمة:

مما سبق، يمكن القول بأنّ إفريقيا كانت على مرّ تاريخ الجزائر المستقلة، وإلى يومنا هذا، هي موضع قدم السياسة الخارجية الجزائرية، وعمقها الطبيعي، وفضائها الجيوسياسي الأنسب لتمارس عليه الجزائر حركتُها الدبلوماسية ونشاطها الخارجي، خصوصاً أنّ دول القارة السمراء أثبتت دائماً دعمها لخيارات الجزائر ومواقفها الخارجية.

لكن إذا أرادت الجزائر فعلاً تعزيز تواجدها في هذا الفضاء الإفريقي، فعليها العمل جديّاً في إطارٍ إقليميٍّ مغاربي، أي الاندماج الحقيقيّ في اتحاد المغرب العربي، والتنسيق مع باقي أعضائه لبناء صرح مغاربيٍّ متكامل، قادر على مجابهة الأخطار الأمنية المحدقة من جناحه الجنوبي، أيّ من الساحل الإفريقي من جهة، وبإمكانه من جهةٍ أخرى التصدي لمشاريع القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحلف الأطلسي، فضلاً عن الصين، والوقوف بندّية عند التفاوض معها، بما يضمن لها فرصاً أكبر للاستفادة من المكاسب، وتجنّب الضغوط التي تفرضها.

قائمة المراجع:

1- بهجت قرني، السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية إلى الانكفاء على الذات،.في بهجت قرني وعلي الدين هلال. السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة:جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2002.

2- جمال سويح . عطاءالله بن طيرش، " تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، ج ،1ع ،1مارس ،2017ص209.

3- صيد صابرة ، محلق عبد الغاني، " إشكالية تأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية قراءة في أهم تجار ببعض الدول في تنمية وتطوير المناطق الحدودية"، مجلة الاقتصاد والقانون ، العدد ، 30 ديسمبر،

4- علاق جميلة، "المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية و تعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ج ،4ع ،2جوان ،2019.

5- محمد ياسين الجلاصي، "تعاون أمني تونسي - جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور"، جريدة الحياة.

6- برقوق محند ، الدبلوماسية الجزائرية... خمسون سنة من المبادئ والعقلانية، مقال منشور بجريدة المساء على الموقع الإلكتروني التالي بتاريخ:2021/02/12: https://www.djazairess.com/elmassa/61943

7- تركي إلياس الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحالفات العربية والدولية ، مقال منشور في جريدة الرائد، يومية إخبارية وطنية، بتاريخ 2015/12/01على الموقع الإلكتروني التالي http://elraaed.com/ara/watan

8- Arslan chikhaoui. « Les paradigmes de la politique étrangére de l'algerie ». Friedrich ebert stiftung, 2015.

9- Saïd Haddad. "Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie". Dynamique internationales , No 7, octobre,2012.

10- Pierre Jaque, Marial Nzonanku,Le NEPAD facteur du durabilité de politiques et modernisation de l'administration lors du séminaire régional sur la gouvernance sur la gouvernance du 9/11 juille ;cotonou.

11- Rapport du nouveau partenariat pour le developpement de l'Afrique NEPAD .Abouja ,le 23 octobre 2001 .

12- Lamamra ramtan. « Souligne les principes de la diplomatie algerienne ». Entretien à Afrique Asie .www.horizons-dz.com/spip.php?article35518.